

القول في الأصول والفروع

لِلإِمَامِ أَبِي الْوَفَاءِ عَلِيِّ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
(٤٣١ هـ - ٥١٣ هـ)

مِنْ [فُصُولِ الْعُصُومِ] إِلَى بَيَانَةِ [فَضْلِ سَنَةِ الْقُرْآنِ بِالشُّنَّةِ]

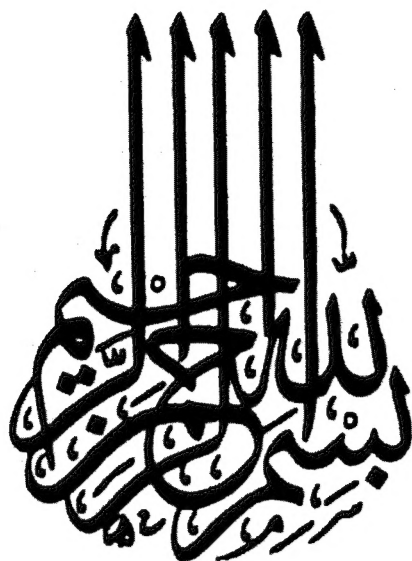
دراسة وتحقيقه

د. محمد الرحمن بن محمد العزيز بن محمد الله بن محمد السريسي

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى

الجزء الثاني

مكتبة الرشيد
ناشر



الْقَوَاعِدُ
فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

ح) مكتبة الرشيد، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحنيلي، أبو الوفاء علي عقيل البغدادي
الواضح في أصول الفقه. / أبو الوفاء علي عقيل البغدادي.

- الرياض، ١٤٢٩هـ (٣ مج)

٤٦٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٤-٧٧٥-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٧٧٧-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٢)

١- أصول الفقه أ- السديس، عبد الرحمن بن عبد العزيز (محقق) ب- العنوان

١٤٢٩/٤٣٦١

ديوي ٢٥١

ردمك: ٤-٧٧٥-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة) رقم الإيداع: ١٤٢٩/٤٣٦١

٨-٧٧٧-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٢)

الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الرشيد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com



فروع المكتبة داخل المملكة

- ★ الرياض: فرع طريق الملك فهد: هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٣٠١
- ★ الرياض: فرع الدائري الشرقي: هاتف: ٤٩٧١١٩٩ - فاكس: ٤٩٦١٥٩٩
- ★ فرع مكة المكرمة: شارع الطائف: هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- ★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري: هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
- ★ فرع جدة: ميدان الطائف - جدة: هاتف: ٦٧٧٦٢٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٢٥٤
- ★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة: هاتف: ٢٢٤٢٢١٤ - فاكس: ٢٢٤١٢٥٨
- ★ فرع أبها: شارع الملك فيصل: تلفاكس: ٢٣١٧٢٠٧
- ★ فرع الدمام: شارع الخزان: هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٨٤١٨٤٧٣
- ★ فرع حائل: هاتف: ٥٢٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦
- ★ فرع تبوك: هاتف: ٤٢٤١٦٤٠ - فاكس: ٤٢٣٨٩٣٧
- ★ فرع الأحساء: هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣١١٥

مكاتبنا بالخارج

- ★ القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠٦٢٢٢٦٥٣
- ★ بيروت: بئر حسن: هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٠٣/٥٥٤٢٥٣ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

«فضل»

فِي جَمْعِ الشُّبْهِ الَّتِي لَهُمْ [عَلَى أَنْ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، وَالْجَوَابِ عَنْهَا]:

فَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى - لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿فَاذْهَبَا بِبَنَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَعْمِلُونَ﴾^(١) [الشعراء: ١٥]، / وَأَرَادَ بِهِ مُوسَى وَهَارُونَ. ب/١٢٣
وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوًا الْخَصْمُ إِذْ تَسْرِوُا الْحَرَابَ﴾^(٢) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ
[ص: ٢١]، وَكَانَا مَلَكَيْنِ^(٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] وَأَرَادَ بِهِ الْآخَرَيْنِ^(٤).

وَقَوْلُهُ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣] وَالْمُرَادُ بِهِ: اثْنَانِ^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ «اذْهَبَا» بِدُونِ الْفَاءِ، وَالتَّضْوِيبُ مِنَ الْمُضْخَفِ.

(٢) يُنْتَظَرُ: «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (١٥/١٧١)، وَ«الْعُدَّة» (٢/٦٥٥)، وَفِيهِمَا: أَنَّ الْمَلَكََيْنِ هُمَا: جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٣) سَبَقَ ذِكْرُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَالْمُرَادُ بِهَا (١/٤٩١)، وَيُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٥٦).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «اثْنَيْنِ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَالْإِثْنَانِ هُمَا: يَوْسُفُ الْعَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَقِيقُهُ بَنِيَامِينَ.

يُنْتَظَرُ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢/٤٨٧)، وَ«الْتِمِيدُ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (٢/٦٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ * وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]؛ فَجَمَعَهُمَا وَهُمَا اثْنَانِ:

فَيَقَالُ: أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى: [الشعراء: ١٥]، فَالْمُرَادُ بِهَا: مُوسَى، وَهَارُونَ، وَفِرْعَوْنُ، ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ^(١) مُسْتَمِعُونَ مَا تَقُولَانِ ^(٢)، وَيُقَالُ لَكُمَا ^(٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكَ﴾ [الحجرات: ١٠]، فَالْمُرَادُ بِهِ: بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(٤).

وَقَوْلُهُ: ﴿الْخَصْمُ﴾ [ص: ٢١]، فَيَقَالُ: وَاحِدٌ خَصْمٌ، وَاثْنَانِ خَصْمٌ، وَثَلَاثَةٌ خَصْمٌ ^(٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَرَادَ الثَّلَاثَةَ، لَكِنْ صُرِفَ عَنْ ظَاهِرِهَا بِدَلَالَةٍ ^(٦).

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣]: يُوسُفُ، وَبَنِيَامِينَ، وَشَمْعُونَ الَّذِي قَالَ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى

(١) زيادة ليست بالأصل.

(٢) في الأصل: «ما تقولان».

(٣) جاء في «العدة» و«التمهيد»: أَنَّ المراد: موسى وهارون ومن آمنَ معهما من قومهما. يُنظر: «العدة» (٢/٦٥٣)، و«التمهيد» (٢/٦١).

(٤) يُنظر في هذا المعنى وغيره: «العدة» (٢/٦٥٣)، و«التمهيد» (٢/٦١).

(٥) يُنظر: «شرح اللمع» (١/٣٣٣)، و«التبصرة» (ص ١٣٠)، و«العدة» (٢/٦٥٥)، و«التمهيد» (٢/٦٢).

(٦) وهي: الإجماع؛ كما سبق (١/٤٩١) ويُنظر: «العدة» (٢/٦٥١، ٦٥٦).

يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴿ [يوسف : ٨٠] ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء : ٧٨]، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ حُكْمَ
الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: دَاوُدَ، وَسُلَيْمَانَ، وَالْمَحْكُومَ لَهُ ^(٢).

وَمِنْهَا: «مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اِثْنَانِ فَمَا / فَوْقَهُمَا
جَمَاعَةٌ» ^(٣).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ حُجَّةٌ لَنَا مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ جَمْعًا
فِي اللُّغَةِ، لَمَا احتَاجُوا إِلَى بَيَانِهِ ^(٤)؛ فَإِنَّهُمْ فِي اللُّغَةِ مِثْلُهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا
أَنَّهُ يَبَيِّنُ مَا يَخْصُهُ، وَلَا يُشَارِكُونَهُ فِيهِ، وَهُوَ الْحُكْمُ، فَكَأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ

(١) جاء في «تفسير ابن كثير»: إِنَّ الثَّالِثَ هُوَ: رُوَيْلٌ، وَقِيلَ: يَهُودَا (٢/٤٨٧) وَلَمْ
يَذْكُرْ شَمْعُونَ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - هُنَا، وَلَمْ يَرِدْ ذِكْرُ اسْمِهِ فِي «الْعِدَّة» وَلَا فِي
«التَّمْهِيدِ» عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْآيَةِ. يُنْتَظَرُ: «الْعِدَّة» (٢/٦٥٧)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٦٣).
(٢) يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (١/٣٣٢ - ٣٣٣)، وَ«التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٣٠)، وَ«الْعِدَّة»
(٢/٦٥٥ - ٦٥٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٦٢).

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالتَّطَبُّيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ.
يُنْتَظَرُ: «مسند أحمد» (٥/٢٥٤)، وَ«سُنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ» (١/٣١٢)، كِتَابُ
الصَّلَاةِ، بَابُ الْاِثْنَانِ جَمَاعَةً، وَ«سُنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ» (١/٢٨٠)، كِتَابُ
الصَّلَاةِ، بَابُ الْاِثْنَانِ جَمَاعَةً، وَ«المستدرک» (٤/٣٣٤)، كِتَابُ الْفَرَائِضِ،
بَابُ الْاِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً.

وَقَدْ بَوَّيَ لَهُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (١/٢٦٦)، كِتَابُ الْأَذَانِ بِقَوْلِهِ:
«بَابُ اِثْنَانٍ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

وَقَدْ تَكَلَّمَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَحَكَّمَ بِتَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي
إِسْنَادِهِ الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَبُوهُ مَجْهُولٌ، وَنَقَلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْوَالَ
الْعُلَمَاءِ فِي تَضْعِيفِهِ.

يُنْتَظَرُ: «التلخيص الحبير» (٣/٨١ - ٨٢)، كِتَابُ الْفَرَائِضِ.

(٤) يَعْنِي: لَمَّا احتَاجَ الصَّحَابَةُ أَنْ يَطْلُبُوا بَيَانَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

جَمْعٌ فِي الصَّلَاةِ^(١).

وَمِنْهَا: «أَنَّ الْجَمْعَ عِبَارَةٌ عَنِ اجْتِمَاعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَانْضِمَامِهِ إِلَيْهِ، وَهَذَا أَوَّلُ مَا يُوجَدُ وَيَتَحَقَّقُ فِي الِاثْنَيْنِ، ثُمَّ يَتَرَقَّى إِلَى مَا زَادَ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَبَ الِاثْنَانِ الْجَمْعُ، مَعَ تَحَقُّقِ مَعْنَاهُ فِيهِمَا»:

فَيَقَالُ: إِنَّ وُجُودَ الِاشْتِقَاقِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ؛ لَكِنْ كَمَا أَنَّ الْحُبَّ^(٢) وَالْجَرَّةَ يُوجَدُ فِيهِمَا اسْتِقْرَارُ الْمَانِعَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِمَا^(٣)؛ كَالْحَلِّ، وَالذَّبْسِ وَالْمَاءِ؛ حَسَبَ مَا يَسْتَقِرُّ الدُّهْنُ فِي «الْقَارُورَةِ»، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْحُبِّ وَالْجَرَّةِ اسْمُ^(٤) قَارُورَةٍ؛ وَكَذَلِكَ «الدَّابَّةُ»، سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَدِبُّ، وَلَا يُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِنْسَانُ.

وَلِأَنَّهُ قَدْ حَسُنَ نَفْيُ الْجَمْعِ؛ فَيَقَالُ: «لَيْسَا بِرِجَالٍ؛ لَكِنَّهُمَا رَجُلَانِ»؛ كَمَا قَالُوا: «لَيْسَ بِقَارُورَةٍ؛ لَكِنَّهُ حُبٌّ، أَوْ خَايِيَّةٌ^(٥)»^(٦) وَلَمْ

(١) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (٣٣٣/١)، و«التبصرة» (ص ١٣٠)، و«العدة» (٦٥٨/٢) و«التمهيد» (٦٤/٢).

(٢) الْحُبُّ، بضم الحاء المهملة: الْخَايِيَّةُ، فارسيٌّ معرَّبٌ، وَجَمْعُهُ: حِبَابٌ، وَجَبِيَّةٌ، عَلَى وَزْنِ عِنَبَةٍ، وَهِيَ: مِنْ أَوَانِي حِفْظِ الْمَانِعَاتِ. يُنْظَرُ: مَادَّةُ (حَبَبٌ) مِنْ «الصحاح» للجوهري (١/١٠٥)، و«المصباح المنير» (ص ٤٥).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «تَخَصُّ بِهَا».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَالْجَرُّ بِاسْمٍ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ.

(٥) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «خَبَأَ الشَّيْءَ يَخْبِئُهُ: سَتَرَهُ، وَمِنْهُ: الْخَايِيَّةُ، وَهِيَ: الْحُبُّ، أَصْلُهَا بِالْهَمْزَةِ، مِنْ خَبَأْتُ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ تَرَكَتْ هَمْزَهُ ... لِأَنَّهَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ؛ فَاسْتَقْلَلُوا الْهَمْزَ فِيهَا». يُنْظَرُ: «لسان العرب» (١/٥٥)، مَادَّةُ (خَبَأَ).

(٦) يَعْنِي: أَنَّ الْعَرَبَ أَطْلَقَتْ عَلَى الْحُبِّ وَالْخَايِيَّةِ: اسْمَ قَارُورَةٍ مُجَازًا، وَعَلَامَةً الْمَجَازِ صَحَّةَ نَفْيِهِ، مَعَ إِثْبَاتِ الْحَقِيقَةِ، فَمَنْ قَالَ عَلَى الْحُبِّ وَالْخَايِيَّةِ: «هَذِهِ قَارُورَةٌ»، يَقَالُ لَهُ: لَيْسَتْ بِقَارُورَةٍ، لَكِنَّهَا حُبٌّ أَوْ خَايِيَّةٌ.

تَقُلُّ الْعَرَبُ ذَلِكَ فِي حَقِيقَةِ قَطٍّ^(١).

وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعَرَبَ تَتَصَرَّفُ فِي اسْمِ الْاِثْنَيْنِ بِالْاجْتِمَاعِ، وَالتَّفْرِقِ، وَالْجَمْعِ؛ فَتَقُولُ: «جَمَعْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فَاجْتَمَعَا، وَهُمَا مُجْتَمِعَانِ فَافْتَرَقَا، وَالْفَرْقُ ضِدُّ الْجَمْعِ»، وَيُقَالُ: «اجْتَمَعَ الرَّجُلُ بِزَوْجَتِهِ»؛ كَمَا يُقَالُ: «اجْتَمَعَ النَّاسُ، وَاجْتَمَعَ الْعَسْكَرُ، وَتَفَرَّقُوا».

وهذا من آكد علامات الحقيقة، / وهذا؛ لأن الاجتماع والجمع ١٢٤ ب من باب المتضائفات^(٢)، وذلك يصح في الاثنين حقيقة، ولا يصح في الواحد، وما زاد على الاثنين مضاعفة وزيادة على ما تحتاج إليه الحقيقة:

فَيُقَالُ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِلَّا مَا فِي الْأُولَى مِنَ الْاِشْتِقَاقِ، وَالتَّصَرُّفِ يَخْصُلُ فِي الْحَقَائِقِ وَالْمَجَازِ جَمِيعًا^(٣)؛ فَيُقَالُ: «حَبَاتُ فِي الْحَايَةِ، وَحَبَاتُ فِي الصُّنْدُوقِ، وَاسْتَقَرَّ الدُّهْنُ فِي الْقَارُورَةِ، وَاسْتَقَرَّ الْمَاءُ فِي الْحَايَةِ».

(١) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/٣٣٤)، و«التبصرة» (ص ١٣٠)، و«العدة» (٢/٦٥٨)، و«التمهيد» (٢/٦٤ - ٦٥).

(٢) قال في «التعريفات» (ص ٦٢): «التضائفات: هو كون تصور كل واحد من الأمرين موقوفًا على تصور الآخر»، فالتضائفات هي: التي لا يُعرف معناها ويتصور إلا بالإضافة؛ والجمع لا يكون جمعًا، إلا بإضافة أفرادها بعضها إلى بعض.

(٣) هذا شروع من المصنّف في تنفيذ شبهة الخصم، في احتجاجة بالتصرف على صحة أن أقل الجمع اثنان، وقد سلك في تنفيذها نفس المسلك الذي سلكه في تنفيذ شبهة التي قبلها، وهي: شبهة الاحتجاج بالاشتقاق.

وَالدَّنُ^(١) وَالْقِرْبَةُ، وَيَقُولُ الْعَظِيمُ: «فَعَلْنَا، وَنَفَعُلُ^(٢)، وَسَنَفَعُلُ»، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى كَوْنِ الصُّنْدُوقِ خَائِيَةً، وَلَا الْحُبِّ قَارُورَةً، وَلَا الْعَظِيمِ مِنَ النَّاسِ جَمَاعَةً^(٣)؛ لَكِنْ^(٤) لَمَّا كَانَ فِي حُصُولِ الشَّيْءِ فِي الصُّنْدُوقِ نَوْعُ خَبٍّ؛ لِمَا^(٥) يُجْعَلُ فِيهِ، كَمَا [أَنَّ]^(٦) فِيمَا يُجْعَلُ فِي الْخَائِيَةِ نَوْعُ خَبٍّ قِيلَ: «خَبَأْتُ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الصُّنْدُوقُ خَائِيَةٌ».

وَلَمَّا^(٧) كَانَ فِي حُصُولِ الْمَاءِ فِي الْحُبِّ اسْتِقْرَارٌ، وَالْحُبُّ لَهُ قَرَارٌ - قِيلَ: «اسْتَقَرَّ فِيهِ الْمَاءُ، يَسْتَقِرُّ»، وَلَمْ يُسَمَّ قَارُورَةً. وَحَيْثُ كَانَ الْعَظِيمُ إِذَا فَعَلَ، فَعَلَ بِفِعْلِهِ أَتْبَاعُهُ وَهُمْ جَمْعٌ: دَخَلَ عَلَيْهِ نُونُ الْجَمْعِ، وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَظِيمَ جَمَاعَةً، وَلَا الصُّنْدُوقَ خَائِيَةً، وَلَا الْحُبَّ قَارُورَةً لُغَةً^(٨).

كَذَلِكَ تَصَرَّفَتْهُمْ فِي الْجَمْعِ فِي بَابِ الْاِثْنَيْنِ: لَا يَدُلُّ عَلَى

(١) الدَّنُّ: كهيئة الحب، إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً، والجمع: دَنَانٌ؛ مثل سَهْمٍ وَسِهَامٍ، وهو من الأشياء التي تُخْفَظُ فِيهَا الْمَائِعَاتُ. يُنْظَرُ: مَادَّةُ (دَنَن) مِنْ «الصَّحَاحِ»، (٥/٢١١٤)، و«المصباح المنير» (ص ٧٧).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «نَفَعُلُ»، بِدُونِ الْوَاوِ.

(٣) يَعْنِي: لَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ حَقِيقَةً، وَإِلَّا فَيَطْلُقُ عَلَى الصُّنْدُوقِ خَائِيَةً، وَعَلَى الْحُبِّ قَارُورَةً، وَعَلَى الْمَفْرَدِ الْعَظِيمِ، ضَمِيرُ الْجَمْعِ: مُجَازًا.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَكَانَ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لَمْ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٧) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٨) يَعْنِي: لَا يَطْلُقُ حَقِيقَةً، وَإِلَّا فَهوَ يَطْلُقُ مُجَازًا؛ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

أَنْهُمَا^(١) جَمَاعَةٌ، وَلَا جَمْعٌ حَقِيقَةٌ.

عَلَى أَنَّ التَّفَرُّقَ لَمْ يُوضَعْ لَأَقَلِّهِ وَأَكْثَرِهِ وَضِعَ فِي اللَّغَةِ، قَالُوا:
تَأْحِيدٌ، وَتَشْيِئَةٌ، وَجَمْعٌ^(٢).

/ وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْاِثْنَيْنِ يُخْبِرَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا بِلَفْظٍ ١/١٢٥
الْجَمْعِ، فَيَقُولَانِ: «قُمْنَا، وَقَعَدْنَا، وَضَرَبْنَا، وَأَكَلْنَا»، كَمَا تَقُولُ
الْجَمَاعَةُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَضْدَرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاحِدِ لَمَّا عُدِمَ
فِيهِ الْجَمْعُ، وَإِنْ قَالَ الْعَظِيمُ، قَالَهُ لَمَّا يَقْدَرُ مِنْ فِعْلِهِ وَمِنْ^(٣) فِعْلٍ
أَتْبَاعِهِ مَعَهُ، وَبِأَمْرِهِ:

فَيَقَالُ: إِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّشْيِئَةَ جَمْعٌ، وَأَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي حَقِيقَةِ
الْجَمْعِ؛ كَالْمُؤْنَتَيْنِ تَقُولُ فِي إِخْبَارِهِمَا، كَمَا نَقُولُ فِي الذُّكُورِ: «فَعَلْنَا»،
وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْمُؤْنَتِ وَالْمُذَكَّرِ سَوَاءٌ، وَلَا تَشْيِئَتُهُمَا سَوَاءٌ.
عَلَى أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا فِي الْإِخْبَارِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا سَوَاءً، فَالْإِخْبَارُ
عَنْهُمَا يُخَالِفُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ فَيَقَالُ: «قَامَا، وَقَعَدَا، وَضَرَبَا»،
وَيَقَالُ فِي الثَّلَاثَةِ: «قَامُوا، وَقَعَدُوا، وَضَرَبُوا»، وَيَقَالُ فِي الْإِنَاثِ:
«قُمْنَ، وَقَعَدْنَ»، وَفِي الْاِثْنَيْنِ^(٤): «قَامَتَا، وَقَعَدَتَا، وَأَكَلَتَا،

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَنْهَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٣٠)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/ ٣٣٤)، وَ«الْعُدَّة» (٢/

٦٥٨)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢/ ٦٥)؛ فَبِهَا ذُكِرَ شَبَهَتُهُمْ هَذِهِ، وَمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهَا؛

لَكِنْ لَيْسَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي أوردَهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «مَنْ» بِدُونِ الْوَاوِ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) وَرَسْمُهَا يَحْتَمَلُ - أَيْضًا - : «الْاِثْنَيْنِ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَمَا أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ.

وَضَرَبَتَا، وَيُقَالُ فِي الْإِنَاثِ: «هِيَ، وَهَمَا، وَهَنَّ»، وَفِي الذُّكُورِ:
«هُوَ، وَهَمَا، وَهُمْ»؛ فَقَدْ تَقَابَلَا^(١).

(١) تَنْظُرُ شَبَهَتُهُمْ هَذِهِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا، فِي:

«التبصرة» ص ١٣١، و«شرح اللمع» (١/٣٣٤)، و«العدة» (٢/٦٥٩)،
و«التمهيد» (٢/٦٥).

ولمزيد من أدلة القول: بَأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ - وما أُثِيرَ حولها مِن
اعتراضاتٍ، وما ذُكِرَ عليها مِن إجاباتٍ - يُنْظَرُ - إضافةً إلى ما سَبَقَ - :
«المعتمد» (١/٢٣١)، و«أصول السرخسي» (١/١٥١)، و«كشف الأسرار»
(٢/٢٩)، و«تيسير التحرير» (١/٢٠٧)، و«فواتح الرحموت» (١/٢٧٠)،
و«التلويح على التوضيح» (١/٢٢٧)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٣٦)،
و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٠٥)، و«البرهان» (١/٣٥٣)،
و«المستصفى» (٢/٩٢)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٢٢٢)، و«الإحكام»
لابن حزم (١/٣٩١)، و«الروضة» (ص ٢٣٢)، و«شرح مختصر الروضة» (٢/
٤٩٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/١٤٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٢٤).
وللنظر في ثمرة الخلاف في المسألة، يراجع: «القواعد والفوائد الأصولية»
لابن اللحام (ص ٢٣٩).

«فضل»

[في حكم الآية إذا كان أولها عاماً، وآخرها خاصاً]:

قال أصحابنا: «إذا كان أول الآية عاماً، وآخرها خاصاً، فالعموم على عموميه، والخصوص على خصوصيه، ولا يقضى بتخصيص أولها لأجل تخصيص آخرها»^(١).

قالوا^(٢): «وذلك مثل قوله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بأنفسهنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والمراد به: كلُّ الحرائر من

المطلقات، بواثن أو رجعيّات^(٣)، وقال في آخرها: ﴿وَيُمَوَّلُهُنَّ أَهْلُ

بَرٍّهِنَّ﴾ ترجع إلى الرجعيّات؛ / فالأول على عموميه، والآخر خاص

في الرجعيّات^(٤) وكذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا

خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤] إلى قوله: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ

مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]؛ فالكلُّ يأتون فرادى كما خلقهم، وليس

كلُّهم زعموا أن لا موعد؛ فأولها عام، وآخرها خاص^(٥):

(١) ينظر: «العدة» (٢/ ٦١٤)، و«التمهيد» (٢/ ١٦٧)، و«المسودة» (ص ١٣٨).

(٢) هذا بيان لأدلتهم على ما قالوه، والتمثيل له من القرآن.

(٣) ينظر: «العدة» (٢/ ٦١٤).

(٤) ينظر: «العدة» (٢/ ٦١٤)، و«التمهيد» (٢/ ١٦٨).

(٥) يلاحظ - هنا -: أن المصنّف رحمه الله أخطأ في ذكر المثال؛ فإنه أتى به على أنه

في آية واحدة، وهو في الحقيقة في آيتين مختلفتين، فالأولى في الأنعام،

والثانية في الكهف، والصواب: أن يكون المثال في قوله - تعالى - في سورة

الكهف: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف:

٤٨] ثم قال: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] فإن الحشر=

وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ إِطْلَاقًا^(١)، مَعَ كَوْنِ الْمَذْهَبِ: حَمْلَ
الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ فِي الْآيَتَيْنِ^(٢)؛ فَكَيْفَ لَا يُقْضَى بِخُصُوصِ آخِرِ
الْآيَةِ عَلَى عُمُومِ أَوَّلِهَا؛ وَآخِرُهَا إِلَى أَوَّلِهَا، أَقْرَبُ مِنْ آيَةٍ أُخْرَى؟!
فَأَمَّا الْآيَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ هُنَا^(٣): فَإِنَّ الدَّلَالََةَ ذَلِكَ عَلَى مَنَعَ
الْبِنَاءِ، وَقَطَعَ قَضَاءِ الْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ - لِأَنَّهُ^(٤)، لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ
جَحَدُوا الْبَغْثَ، وَلَا كُلُّ مُتَرَبِّصَةٍ تُرَدُّ إِلَى التَّكَاحِ^(٥) - بِدَلَالِ^(٦)، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ ذَلِكَ مَذْهَبًا، وَالْفَضْلُ الَّذِي يَلِيهِ يَبْطُلُ إِطْلَاقُ هَذَا

= وَالْعَرَضُ لَجَمِيعِ النَّاسِ، وَهَذَا الزَّعْمُ لِمَنْكَرِي الْبَغْثِ؛ فَقَدْ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى
بَعْضِ أَفْرَادٍ مَا عَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ؛ فَالْكُلُّ يُخْشَرُونَ وَيَجِينُونَ كَمَا خُلِقُوا
أَوَّلَ مَرَّةٍ، لَكِنَّ الزَّعْمَ لِلْكَفَّارِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَصِحُّ الْمَثَالُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
(١) يَعْنِي: مَنْ أَطْلَقَ عَدَمَ قَضَاءِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَ آخِرُهَا
خَاصًّا وَأَوَّلُهَا عَامًّا، مَعَ أَنَّ الْمَذْهَبَ فِي الْآيَتَيْنِ: الْقَضَاءُ بِالْخَاصِّ عَلَى
الْعَامِّ، فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ أَوَّلَى.. وَيَبْدُو أَنَّ الْمَصْنُفَ يَرِيدُ بِذَلِكَ شَيْخَهُ أَبَا
يَعْلَى، وَقَدْ تَابَعَهُ تَلْمِيزُهُ أَبُو الْخَطَّابِ؛ فَإِنَّهُمَا ذَهَبَا إِلَى عَدَمِ التَّخْصِيسِ، إِلَّا
إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْصِيسِ، وَالْمَصْنُفُ يَخَالِفُهُمَا فِي ذَلِكَ، وَيَذْهَبُ إِلَى
عَكْسِ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ.

يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦١٤ - ٦١٥)، و«التَّمْهِيد» (٢/١٦٧ - ١٦٨).

(٢) يَعْنِي الْآيَتَيْنِ الْمَتَفَصِّلَتَيْنِ.

(٣) الْمُرَادُ بِ«الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ»: آيَةُ الْبَقَرَةِ، وَآيَةُ الْكَهْفِ، وَهَذَا جَوَابٌ مِنْ
الْمَصْنُفِ عَلَى عَدَمِ قَضَاءِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ».

(٥) هَذَا، مِمَّا يُوَكِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «فَأَمَّا الْآيَتَانِ» آيَةُ الْبَقَرَةِ، وَآيَةُ
الْكَهْفِ.

(٦) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦١٥).

الفضل، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِيُجْتَنَّبَ الْخَطَأُ فِيهِ^(١)، وَهُوَ الْإِضْلَاقُ.
وَإِنَّمَا لَمْ يُقْضَ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ فِي الْأَوَّلِ^(٢)؛ لِذَلِيلِ امْتِنَاعِ
الرَّدِّ فِي حَقِّ الْبَوَائِنِ، وَحَكَمْنَا بِإِنْجَابِ الْعِدَّةِ فِي حَقِّ الْمُطْلَقَاتِ
كُلِهِنَّ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَقِفُ عَلَى الرَّجْعِيَّاتِ، بَلِ الْبَوَائِنُ كَذَلِكَ^(٣)،
وَالرَّجْعَةُ وَالرَّدُّ يَقِفُ عَلَى الرَّجْعِيَّاتِ.
وهذا أَضَلُّ وَاضِحٌ بَيِّنٌ: فِي أَنَّ الْكَلَامَ يُبْنَى بِنَفْضِهِ عَلَى بَعْضِ
مَهْمَا أَمَكْنَ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ، قُطِعَ^(٤).

(١) في الأصل: «منه».

(٢) أي: في المثال الأول، وهو المثال بآية البقرة في المطلقات.

(٣) يعني: أَنَّ «العدة» لا تقف على الرجعيات فقط، بل تتناول البوائن كذلك.

(٤) ومن هذا يَبِينُ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ عَقِيلٍ كَقَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْآيَةِ
عَامًّا، وَآخِرُهَا خَاصًّا:

فإنه يُقْضَى بِخُصُوصِ آخِرِ الْآيَةِ عَلَى عُمُومِ أَوَّلِهَا، وَيُبْنَى الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ،
إِلَّا إِنْ دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَنَعِ الْبِنَاءِ، وَقُطِعَ قَضَاءُ الْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ؛
فَحَيْثُذ: يَكُونُ الْعُمُومُ عَلَى عُمُومِهِ، وَالْخُصُوصُ عَلَى خُصُوصِهِ، وَحُجَّتُهُ فِي
ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ يُقْضَى بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ فِي الْآيَتَيْنِ، فَلَأَنَّ
يُقْضَى بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوَّلَى وَأُخْرَى.
وَيُنْظَرُ: «العدة» (٢/ ٦١٤ - ٦١٥).

ومما يلاحظ أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ كَقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خَالَفَ مَنَهِجَهُ مِنْ حَيْثُ ذَكَرَ
الْأَقْوَالَ، وَإِطَالَةَ النَّفْسِ فِي الْأَدَلَّةِ وَالْمُنَاقَشَاتِ - مِمَّا لَا يَفُوتُ النَّبِيَّةُ إِلَيْهِ - فَقَدْ
اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

الأول: الجوازُ مطلقًا.

والثاني: المنعُ مطلقًا.

الثالث: الجوازُ بدلالة.

الرابع: التوقف.

«فَضْلٌ»

[فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ]:

إِذَا تَعَارَضَ آيَتَانِ، أَوْ خَبَرَانِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا / عَامًّا، وَالْآخَرُ خَاصًّا - : فَإِنَّهُ يُقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا تَنَافٍ^(١)، سَوَاءً تَقَدَّمَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ، أَوْ جُهِلَ التَّارِيخُ رَأْسًا فَلَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا تَقَدَّمَ.

أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ^(٢):

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ [تَعَالَى]^(٣): ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾^(٤) [البقرة: ٢٢١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

= ولكل دليله، وعليه مناقشات.

يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «المعتمد» (٢٨٣/١)، و«تيسير التحرير» (٣٢٠/١)، و«فوائح الرحموت» (٣٥٦/١)، و«المحصول» (٢١٠/٣)، و«الإحكام» للآمدي (٣٣٦/٢)، و«العدة» (٦١٤/٢)، و«التمهيد» (٦١٧/٢)، و«المسودة» (ص ١٣٨)، و«شرح الكواكب المنير» (٢٥٩/٣).

(١) فِي الْأَصْلِ تَنَافٍ.

(٢) تُنْظَرُ فِي: «العدة» (٦١٥ - ٦٢٠)، و«التمهيد» (١٥٠/٢)، و«المسودة» (ص ١٣٤ - ١٣٦).

(٣) أوردتها تأديباً مع الله - تعالى - أولاً، ومنعاً للبس ثانياً؛ لأنَّ ذِكْرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَرَّ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ خَافِيًا عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، بِحَمْدِ اللَّهِ.

(٤) محلُّ التَّمْثِيلِ - هنا -: إِذَا مِثْلُ الْمُشْرَكَاتِ بِالْكَافِرَاتِ، فَهُوَ عَامٌّ يَخْصُّهُ مَا بَعْدَهُ مِنْ ذِكْرِ الْكِتَابِيَّاتِ.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
 [المائدة: ٣٨]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ» ^(٢).
 [وَقَوْلِهِ] ^(٣): «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ؛ حَتَّى يَأْوِيَهُ الْجَرِينُ» ^(٤).

(١) إضافة ليست في الأصل.

(٢) خرّجه البخاري ومسلم، وأهل السنن وأحمد بسند صحيح، عن عائشة - رضي الله عنها.

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٨٧/٨)، كتاب الحدود، باب قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾... إلخ، و«صحيح مسلم» (١٣١٢/٣)، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، و«سنن أبي داود» (٤٤٨/٢)، كتاب الحدود، باب فيما يقطع فيه السارق، و«سنن الترمذي» (٤٠/٤)، كتاب الحدود، باب ما جاء في كم تقطع يد السارق، و«سنن النسائي» (٧٠/٨)، كتاب السرقة، باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده، ط/الحلي، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٢/٢)، كتاب الحدود، باب حد السارق، «مسند أحمد» (٣٦/٦)، مسند عائشة - رضي الله عنها.

(٣) زيادة ليست بالأصل، وإنما زدتها، حتى لا يُظَنَّ أنه حديث واحد، بل هما حديثان؛ كما يظهر من التخريج.

(٤) هذا الحديث رواه مالك وأحمد وأهل السنن وغيرهم.

يُنْظَرُ: «موطأ» مالك (٨٣٩/٢)، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، ط/ دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه، و«مسند أحمد بن حنبل» (٤٦٤/٣)، و«سنن أبي داود» (٤٤٩/٢)، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، و«سنن الترمذي» (٢٤/٤)، كتاب الحدود، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر، و«سنن النسائي» (٧٩/٨)، كتاب قطع السرقة، باب ما لا قطع فيه، و«سنن ابن ماجه» (٨٦٥/٢)، كتاب الحدود، باب لا يقطع في ثمر ولا كثر.

قال ابن حجر رحمه الله: «واختلف في وصله وإرساله. ونقل عن الطحاوي أن الأمة تلقت منه بالقبول». يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٦٥/٤)، كتاب حد السرقة. قلت: ومن خلال البحث في الحديث سندًا ومتنًا يترجح وصله، فيصبح صحيحًا =

و[به] ^(١) قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ^(٢)، سِوَى أَبِي بَكْرٍ
الدَّقَاقِ ^(٣)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، بَلْ يَتَعَارَضُ
الْخَاصُّ وَمَا قَابِلُهُ مِنَ الْعَامِّ ^(٤)، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الْأَشْعَرِيِّ ^(٥).
وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٦) - فِيمَا حَكَاهُ الْجُرْجَانِيُّ عَنْهُمْ - : إِنْ

= محتجاً به - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَيُنْظَرُ: «نُضْبُ الرَّايَةِ» (٣/ ٣٦١)، كِتَابُ السَّرْقَةِ، بَابُ مَا يَقْطَعُ فِيهِ وَمَا لَا يَقْطَعُ.
وَالثَّمَرُ: الرُّطْبُ مَا دَامَ فِي رَأْسِ النَّخْلَةِ، وَاحِدُهُ: ثَمْرَةٌ، وَيَطْلُقُ عَلَى الثَّمَارِ
كُلِّهَا، وَيَغْلِبُ عَلَى ثَمَرِ النَّخْلِ.
وَالْكَثْرُ، بِالتَّحْرِيكِ: الْجُمَارُ، أَي: جُمَارُ النَّخْلِ. يُنْظَرُ: «النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ
الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» (١/ ٢٢١).

وَالْجَرِينُ: مَوْضِعُ تَجْفِيفِ الثَّمَرِ، وَهُوَ لَهُ كَالْيَدْرِ لِلْحِنْطَةِ، وَيُجْمَعُ عَلَى: جُرْنٍ
بِضْمَتَيْنِ. «النَّهْيَةُ» لَابِنِ الْأَثَرِ (١/ ٢٦٣).

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ لِصِحَّةِ الْكَلَامِ، وَبِهَا يَسْتَقِيمُ السِّيَاقُ وَالسَّبَاقُ، وَهِيَ
مَوْجُودَةٌ فِي «التَّهْمِيدِ» بِنُصِّهَا: (٢/ ١٥١).

(٢) يُنْظَرُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥١)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» (٢/ ١٠٢/١)
١٤١، وَ«الْمَحْصُولُ» (١/ ٣/ ١٦١)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢/ ٣١٨)،
وَ«جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْمَحَلِّيِّ» (٢/ ٤٢)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٣/ ٤٠٩).

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: (١/ ٤٥٥) هَامِش رَقْم (٤).

(٤) يُنْظَرُ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ لَهُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥١).

(٥) الْمُرَادُ بِهِ: أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ. يُنْظَرُ: (ص ٢٧٧) وَيُنْظَرُ فِي
نِسْبَةِ الْقَوْلِ لَهُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥١)، وَ«شَرْحُ اللَّمَعِ» (١/ ٣٦٣).

(٦) يُنْظَرُ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي: «الْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ» لِلْجِصَّاصِ (١/ ٣٨١- ٤٠٦)،
وَ«أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ» (١/ ١٣٣)، وَ«كَشْفُ الْأَسْرَارِ» (١/ ٢٩١).

- (٢٩٢)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/ ٢٧١)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/ ٣٠٠ - ٣٤٥)،
وَ«التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ» (١/ ٤١).

كَانَ الْعَامُّ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ، كَانَ الْخَاصُّ الْمُتَأَخِّرُ، نَاسِخًا لِبَعْضِهِ، وَإِنْ
كَانَ الْعَامُّ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ، كَانَ نَاسِخًا لِجَمِيعِ الْخَاصِّ.
وَإِنْ لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ: فَقَدْ ذَكَرَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ؛ أَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ
أَقْسَامٍ^(١):

«إِنْ كَانَ النَّاسُ قَدْ عَمِلُوا بِهَا جَمِيعًا؛ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُمَا،
وَتَرْتَّبَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ، مِثْلُ: «نَهَيْهِ [ﷺ] عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ
عِنْدَهُ»^(٢)، وَ«رَخَّصَ فِي السَّلَمِ»^(٣).

(١) يُنْظَرُ: «فصول في الأصول» (١/٤٠٧ - ٤٢٠).

(٢) هذا الحديث من رواية حكيم بن حزام رضي الله عنه خرَّجه عنه الإمام أحمد، وأهل
السُّنَنِ بسند صحيح.

يُنْظَرُ: «مسند أحمد» (٣/٤٠١ - ٤٠٣)، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/٢٥٤)، كتاب
التجارة: باب الرجل يبيع ما ليس عنده، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣/٥٣٤)، كتاب
اليبوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، «سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٢/
٧٣٧)، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك.
ويُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٣/٥)، كتاب اليبوع، باب ما يصح به البيع،
و«نُصَبُ الرَّايَةِ» (٤/١٨)، كتاب اليبوع.

(٣) جاء ذلك في عَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلْيَسْلِفْ
فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» خرَّجه الشَّيْخَانُ، وَاحْمَدُ،
وَأَهْلُ السُّنَنِ، وَغَيْرُهُمْ.

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٣/١٧٥)، كتاب السَّلَمِ، باب السَّلَمِ فِي وَزْنِ مَعْلُومٍ،
و«صحيح مسلم» (٣/١٢٢٦، ١٢٢٧)، كتاب المساقاة، باب السَّلَمِ، و«سُنَنِ
أَبِي دَاوُدَ» (٣/٢٧٥)، كتاب اليبوع، باب فِي السَّلَفِ، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣/
٦٠٢ - ٦٠٣)، كتاب اليبوع، باب ما جاء فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالتَّمْرِ، و«سُنَنِ
النَّسَائِيِّ» (٧/٢٩٠)، كتاب اليبوع، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٢/٧٦٥)، كتاب
التجارات، باب السَّلَفِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. =

وَأِنْ كَانَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا، عَمِلَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ
وَالْآخَرُ مَنْسُوخٌ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(١)،
ب/١٢٦ وَقَوْلِهِ: «لَيْسَ فِي الْخُضْرَاوَاتِ / صَدَقَةٌ»^(٢)؛ الْعَامُّ تَلَقُّهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ،

= «مسند أحمد» (٢١٧/١ - ٢٢٢)، مسند حكيم بن حزام رحمه الله.
وَيُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٣٢/٣)، باب السلم، و«نُصْبُ الرّاية» (٤٥/٤) -
(٤٦)، كتاب البيوع، باب السلم.
وَالسَّلْمُ لُغَةً - بِالْتَحْرِيكِ - : التَّقْدِيمُ وَالتَّسْلِيمُ.
وَفِي الشَّرْعِ: اسْمٌ لِعَقْدٍ يُوجِبُ الْمَلِكَ فِي الثَّمَنِ عَاجِلًا، وَفِي الْمُثْمَنِ آجِلًا.
وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: هُوَ: أَنْ يُسَلَّمَ عَوَضًا حَاضِرًا، فِي عَوَضٍ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ
إِلَى أَجَلٍ. وَيُسَمَّى: سَلَمًا، وَسَلْفًا.
«المغني» لابن قدامة (٣٠٤/٤)، باب السلم، و«التعريفات» للجرجاني (ص
١٣٦)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣٩٦/٢).
(١) هَذَا الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَهْلُ السُّنَنِ وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»،
بِالْفَاقِظِ مُتَعَدِّدَةً.

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٥١/٢)، كتاب الزكاة، باب العُشْرُ فِيمَا يَسْقَى
مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، و«صحيح مسلم» (٦٧٥/٢)، كتاب الزكاة، باب مَا فِيهِ
الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٣٧٠/١)، كتاب الزكاة، و«سُنَنِ
الترمذي» (٣١/١) كتاب الزكاة، باب مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يَسْقَى بِالْأَنْهَارِ
وغيره، باب صدقة الزرع، و«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٣١/٥)، باب مَا يُوجِبُ الْعُشْرَ
وَمَا يُوجِبُ نِصْفَ الْعُشْرِ و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٥٨١/١)، كتاب الزكاة، باب
صدقة الزروع والثمار، و«مسند أحمد» (٣٤١/٣)، مسند جابر رحمه الله.

وَيُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١٦٩ - ١٧٠)، كتاب الزكاة، و«نُصْبُ الرّاية»
(٣٨٤ - ٣٨٦)، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار.

(٢) خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَابِيهَقِي.

يُنْظَرُ: «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣٠/٣)، كتاب الزكاة، باب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخُضْرَاوَاتِ،
و«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (٩٦/٢)، كتاب الزكاة، باب لَيْسَ فِي الْخُضْرَاوَاتِ =

وَالْخَاصُّ مُخْتَلَفٌ فِي حُكْمِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ^(١)؛ فَلَمْ يُقَضَّ بِهِ عَلَى الْمُتَّقِي عَلَيْهِ^(٢).

وَإِنْ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ فَعَمِلَ بَعْضُ بَاحِدِ الْخَبَرَيْنِ، وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ خَالَفَهُ وَتَنَكَّرَ عَلَيْهِ: فَالْعَمَلُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ، وَسَقَطَ الْعَمَلُ بِالْآخَرِ.

وَإِنْ كَانَ الْخَبَرَانِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِمَا، وَيَسُوعُ الاجْتِهَادُ فِي الْحُكْمِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَبَرَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحَابَةِ الْعَمَلُ بِأَحَدِ الْخَبَرَيْنِ: فَالْوَاجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى الاجْتِهَادِ فِي تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَاسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا يَقْتَضِيهِ. وَمَعْنَى هَذَا - عِنْدَهُمْ - : أَنَّهُمَا يَسْقُطَانِ، وَيُرْجَعُ إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِهِمَا^{(٣)(٤)}.

= صدقة، و«السُّنَنُ الْكُبْرَى» للبيهقي (١٢٩/٤)، كتاب الزكاة.

والحديث ضعيف، ضَعَفَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَالذَّهَبِيُّ وَالسُّيُوطِيُّ وَالزَّيْلَعِيُّ.

يُنْظَرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (١٦٥/٢)، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الْمَعْشَرَاتِ، وَنَضْبُ الرَّأْيَةِ» (٣٨٦/٢)، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّارِ، وَفِيضُ الْقَدِيرِ» (٣٧٣/٥).

(١) وَالْمَرَادُ بِالْعَامِّ - هُنَا - : حَدِيثٌ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْمُسْرُ»؛ فَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ بِهِ، وَالْخَاصُّ - وَهُوَ : حَدِيثُ الْخَضِرَاوَاتِ - مُخْتَلَفٌ فِي حُكْمِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَضَّى بِهِ عَلَى الْعَامِّ؛ فَيَكُونُ الْعَمَلُ عَلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَالْآخَرُ مَنْسُوخٌ. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٢١/٢ - ٦٢٢).

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ. وَيُنْظَرُ: «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (٢٩١/١ - ٢٩٢).

(٣) يَعْنِي: أَنَّ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ - الْعَامَّ وَالْخَاصَّ - يَتَوَقَّفُ فِيهِمَا، وَيَسْقُطَانِ؛ لِتَعَارُضِهِمَا مَعَ جَهْلِ التَّارِيخِ، وَيَبْقَى مَا يَقْتَضِيَانِهِ مِنْ أَحْكَامٍ يُطْلَبُ لَهُ أَدَلَّةٌ أُخْرَى غَيْرُهُمَا.

(٤) يُنْظَرُ: «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (٢٩١/١ - ٢٩٢)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/ ٢٧١)، =

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَشْعَرِيُّ: إِذَا جُهِلَ التَّارِيخُ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهِمَا^(١).

= «فواتح الرحموت» (١/٣٤٥).

وَيُنْتَظَرُ - أَيْضًا - : «العدة» (٢/٦٢١ - ٦٢٣)؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ هُنَا بَيْنَ أَبِي الْوَفَاءِ وَشَيْخِهِ يَكَادُ يَكُونُ مُتَطَابِقًا تَمَامًا، وَيُنْتَظَرُ: «المعتمد» (١/٢٦١). وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّقْسِيمَ الْمُنْسُوبَ لِعِيْسَى بْنِ أَبَانَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ - فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ.

(١) سبق للمصنّف أن ذكر في (٢/١٨) اختيار أبي بكر الأشعري - وهو: القاضي الباقلاني - وهو مذهب الدِّقَاق من أصحاب الشافعي أيضًا، وهو: (أنه إذا تعارض العام والخاص - سواء تقدّم العام على الخاص، أو تأخّر عنه، أو جُهِلَ التاريخ رأسًا فلم يُعْلَمَ أيُّهما تقدّم - فإنه لا يُقْضَى بالخاص على العام، بل يتعارض الخاص، وما قابله من العام)، وهذا قولٌ منهما بالتوقف في العمل بالدليلين: الخاص والعام، والرجوع إلى دليل غيرهما. يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٥١ - ١٥٣)، و«شرح اللمع» (١/٣٦٣)، و«العدة» (٢/٦٢٣).

«فضل»

فِي جَمْعِ أَدْلَتِنَا [عَلَى أَنَّ الْخَاصَّ يَفْضِي عَلَى الْعَامِّ إِذَا تَعَارَضَا]
فَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً
جَلْدَةً﴾ [النور: ٢٠]؛ فَهَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ زَانٍ وَزَانِيَةٍ، فَضَيْنَا عَلَيْهَا
بِالْآيَةِ الْخَاصَّةِ فِي الْإِمَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ
فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]؛ وَإِجْمَاعُ
الْأُمَّةِ عَلَى تَخْصِيصِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ^(١): إِجْمَاعُ عَلَى حَمْلِ الْعَامِّ عَلَى
الْخَاصِّ؛ فَهُوَ حُجَّةٌ لَنَا، وَلَا^(٢) عُذْرَ لَهُمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْخَاصَّ يَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ الْمُتَنَاوِلَ لَهُ بِصَرِيحِهِ، وَالْعَامُّ
يَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ بِظَاهِرِهِ الْمُحْتَمِلِ، وَالصَّرِيحُ مُقَدَّمٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَصَارَ
الصَّرِيحُ فِي الْخُصُوصِ كَالْإِشَارَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَا تَضْرِبْ هَذَا
الْعَبْدَ»، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «اضْرِبْ عَيْيْدِي» - فَإِنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِالْمَنْعِ مِنَ
الضَّرْبِ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: «اضْرِبْ / عَيْيْدِي»؛ لِمَكَانِ
تَخْصِيصِهِ^(٣)؛ كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ بِالْقَوْلِ الْمُنبِئِ عَنِ إِخْرَاجِ

(١) تُنْظَرُ الْمَسْأَلَةُ فِي: «الْإِجْمَاع» لابن المنذر (ص ١١٥)، كِتَابُ الْحُدُودِ،
وَالْمَغْنِي» لابن قدامة (١٧٤/٨)، كِتَابُ الْحُدُودِ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِمَا نَصًّا
صَرِيحًا عَلَى الْإِجْمَاعِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: بِدُونِ وَاوٍ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَخَالِفِينَ لَمْ يَعْتَدِرُوا بِالْآيَةِ
هَذَا.

(٣) وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ، الْقَائِلُونَ بِالنَّسْخِ، وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ؛
لِأَنَّ الْعَامَّ عِنْدَهُمْ قَطْعِيٌّ. يُنْظَرُ مَا تَقَدَّمَ: (١٨/٢ - ١٩).

الْمَخْصُوصِ عَنِ جُمْلَةِ الْعُمُومِ^(١).
وَمِنْهَا: أَنَّ فِي حَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ
وَعَمَلًا^(٢) بِهِمَا.

وهذه الأدلة إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلِاسْتِعْمَالِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهَا مَهْمَا
أَمَكَنَّ، وَمَنْ أَخَذَ بِالْعُمُومِ، أَسْقَطَ^(٣) الْخُصُوصَ، وَمَنْ وَقَفَ، تَرَكَ
الْعَمَلَ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ^(٤).

وَمِنْهَا: أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ: يُبْنَى بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ،
وَيُجْعَلُ مُفْرَقُهُ كَالْمُتَّصِلِ، فَإِذَا قَالَ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَقْتُلُوا أَهْلَ
الْكِتَابِ إِذَا دَفَعُوا الْجِزْيَةَ» وَجَبَ أَلَّا يُعْطَلَ الْخُصُوصُ؛ كَذَلِكَ إِذَا فَرَّقَ
بَيْنَهُمَا^(٥).

وَمِنْهَا: أَنَّ مُخَالَفَتَنَا قَدْ جَوَّزَ تَخْصِيصَ الْعَامِّ بِالْقِيَاسِ، وَمَا ذَلِكَ

(١) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ - مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ - فِي: «شرح اللمع» (١/٣٦٧)،
و«التبصرة» (ص ١٥٣)، و«العدة» (٢/٦٢٣)، و«التمهيد» (٢/١٥١)،
و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٨٤).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «جَمَعَ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَعَمَلَ».

(٣) كَلِمَةُ «أَسْقَطَ» مَكْتُوبَةٌ بِهَامِشِ الْأَصْلِ، وَوُضِعَ لَهَا عَلَامَةُ اللَّحَقِ.

(٤) تَوْضِيحُهُ: أَنَّ مَنْ قَالَ بِالنَّسْخِ - وَهُوَ مَنْ أَخَذَ بِالْعُمُومِ وَأَسْقَطَ الْخُصُوصَ،
وَهُمْ: أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ - أَبْطَلَ الْعَمَلَ بِأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، وَهُوَ الْخَاصُّ، وَمَنْ
قَالَ بِالْوَقْفِ: أَبْطَلَ الْعَمَلَ بِهِمَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى
الْخَاصِّ؛ تَفَادِيًا لِإِهْمَالِ الدَّلِيلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا.

وَيُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ: «شرح اللمع» (١/٣٦٧ - ٣٦٨)، و«التبصرة»
(ص ١٥١)، و«العدة» (٢/٦٢٣).

(٥) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «التبصرة» (ص ١٥٢)، و«شرح اللمع» (١/٣٧٦).

إِلَّا لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِخُصُوصِهِ، وَالْقِيَاسُ فَرَعٌ مِنَ الْخَبَرِ يُسْتَنْبَطُ مِنْهُ؛ فَلَأَن يَجُوزَ التَّخْصِصُ بِالْخَبَرِ الْخَاصِّ أَوْلَى^(١).
وَمِنْهَا: أَنَّهُ دَلِيلٌ عَامٌّ قَابِلُهُ دَلِيلٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ فِي تَخْصِصِهِ إِبْطَالٌ لَهُ؛ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَالِفًا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ: فَإِنَّهُ يُخَصُّ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْخَاصَّ أَقْوَى مِنَ الْعَامِّ^(٢)؛ كَذَلِكَ هُنَا^(٣).

-
- (١) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «التبصرة» (ص ١٥٤)، و«شرح اللمع» (١/٣٦٨)، و«العدة» (٢/٦٢٣)، و«التمهيد» (٢/١٥٢).
(٢) تُنْظَرُ هَذِهِ الْأَدَلَّةُ، وَمَا عَلَيْهَا مِنْ اعْتِرَاضَاتٍ وَأُجُوبَةٍ، فِي: «شرح اللمع» (١/٣٦٩ - ٣٧٦)، و«التبصرة» (١٥٤)، و«التمهيد» (٢/١٥٢).
(٣) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «شرح اللمع» (١/٣٦٨)، و«التبصرة» (ص ١٥٤)، و«العدة» (٢/٦٢٣)، و«التمهيد» (٢/١٥٢).
وَيُنْظَرُ فِي أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ: بِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، حُوِّلَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ: كُلًّا مِنْ: «المعتمد» (١/٢٥٧ - ٢٦١)، و«فوائد الرحموت» (١/٣٤٦)، و«المحصول» (١/١٦٢)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٣١٩)، و«المحلي على جمع الجوامع» (٢/٤٣)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٨٣)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٦٣)، إِضَافَةً إِلَى مَا أَحَلَّتْ إِلَيْهِ مِنْ: «شرح اللمع»، و«التبصرة» و«العدة» و«التمهيد».

«فصل»

فِي شُبُهِهِمْ [عَلَى أَنَّ الْخَاصَّ لَا يَقْضِي عَلَى الْعَامِّ إِذَا تَعَارَضَا،
وَالْجَوَابُ عَنْهَا]:

فَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «لَيْسَ الْخَاصُّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ بِأُولَى مِمَّا عَارَضَهُ
مِنَ الْعَامِّ؛ فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهِ»:

فَيَقَالُ: كَلَّا بَلِ الْخَاصُّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ أُولَى مِنَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ
الْخَاصَّ يَقْضِي الْحُكْمَ بِصَرِيحِهِ عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِمَالِ فِيهِ، وَالْعَامُّ
يَتَنَاوَلُهُ بِظَاهِرِهِ وَعُمُومِهِ، عَلَى وَجْهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ غَيْرَ
ظَاهِرِهِ؛ فَوَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَرْجَحِ مِنْهُمَا؛ وَهَذَا دَأْبُ الْمُسْتَدِلِّينَ فِي الْأَدِلَّةِ
ب / ١٢٧ / يُقَدِّمُونَ الْأَظْهَرَ فَلَا أَظْهَرَ؛ وَلِهَذَا قُدِّمَ دَلِيلُ الْعَقْلِ عَلَى عُمُومِ خَبَرِ
الوَاحِدِ.

وَلَأَنَّ فِيمَا قُلْنَاهُ اسْتِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ، وَالْعَمَلَ بِهِمَا^(١)، وَفِيمَا قَالَهُ
الْحَضْمُ إِسْقَاطُهُمَا^(٢)؛ فَكَانَ الْعَمَلُ أُولَى مِنَ التَّغْطِيلِ^(٣).
وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِذَا كَانَ الْعُمُومُ مُتَقَدِّمًا؛ وَالْخُصُوصُ مُتَأَخِّرًا -
فَإِنَّمَا قُلْنَا: «يَكُونُ نَاسِخًا لِيَعْضِهِ»؛ لِأَنَّ بَيَانَ الْعُمُومِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَعَمَلُ بِهِمَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «إِسْقَاطُ أَحَدِهِمَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْنُفَ يَجِيبُ عَنْ
شُبْهَةِ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَقُّفِ، وَفِيهَا إِهْمَالٌ لِلدَّلِيلَيْنِ، لَا لِأَحَدِهِمَا. وَيُنْظَرُ:
«الْتِمِيد» (١٤٩/٢).

(٣) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥٢)، وَ«الْتِمِيد» (٢/١٤٩).

عَنْ حَالِ وُرُودِهِ^(١)، فَإِذَا وَرَدَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْبَيَانِ^(٢)؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا لَهُ:

فَيَقَالُ: إِنَّ الْعُمُومَ - وَإِنْ كَانَ يُقَيِّدُ الْحُكْمَ فِي جَمِيعِ الْمُسَمَّيَاتِ - فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَيِّدُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الظَّاهِرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ غَيْرَ مَا تَنَاوَلَهُ الْخَاصُّ، وَالْخَاصُّ يَتَنَاوَلُ مَا تَنَاوَلَهُ بِصَرِيحِهِ، مِنْ غَيْرِ اخْتِمَالٍ؛ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِهِ عَلَيْهِ.

وَتَأْخِيرُ بَيَانِهِ يَجُوزُ [عِنْدَنَا]^(٣)، وَفِيهِ فَائِدَةٌ كَبِيرَةٌ؛ بِأَنْ يَعْتَقَدَ الْمُكَلَّفُ ذَلِكَ، وَيَعْزِمَ عَلَيْهِ؛ فَيَقَعَ^(٤) لَهُ ثَوَابُ الْعَزْمِ^(٥)، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، وَيَعْتَقَدَ الْخُصُوصَ، وَيَعْمَلَ بِهِ إِذَا وَقَعَ ابْتِدَاءً قَبْلَ الْعُمُومِ^(٦).

وَمِنْهَا: «أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ اسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلِ^(٧) مِنَ الْعُمُومِ الثَّانِي، لَذَكَرَهُ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ؛ لِعِلْمِهِ بِإِغْتِقَادِ أَهْلِ اللُّغَةِ عُمُومَهُ بِكَوْنِ الصَّيْغَةِ مَوْضُوعَةً

(١) إِذْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَرَوْنَ عَدَمَ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ، إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.

(٢) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ يَتَّبَادَرُ فَهْمُهُ إِلَى الذَّهْنِ؛ لِتَأْخِيرِ الْخَاصِّ.

(٣) زِيَادَةُ يَتَضَحُّ بِهَا جَوَابُ شَبْهَتِهِمْ، فَقَدْ أَجَابَ الْمَصْنُفُ عَنْ شُبْهَةِ الْأَحْكَافِ، عَلَى مَذْهَبِهِ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ. وَيُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٢٤).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فَيَقَعَ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ - لِمَزِيدِ الْإِيضَاحِ مِنَ الْمَصْنُفِ -: (٢/٣٥٩، ٣٦١).

(٦) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشَّبْهَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا: «الْعُدَّة» (٢/٦٢٤).

(٧) يَعْنِي: اسْتِثْنَاءَ الْخُصُوصِ الْمَتَقَدِّمِ.

لِلشُّمُولِ، فَلَمَّا لَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ، كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَافِعٌ لِلأَوَّلِ؛ فَيَكُونُ
الْعُمُومُ الثَّانِي نَاسِخًا لِلْخُصُوصِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ؛ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ:
فَيَقَالُ: إِنَّمَا أُخِّرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِ، وَإِذَا جَازَ تَأْخِيرُ
الْبَيَانِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذِكْرِهِ مَعَهُ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ.

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَعْتَقِدُونَ عُمُومَ الصِّيغَةِ مَعَ تَقَدُّمِ
الْخُصُوصِ، بَلْ / الْخُصُوصُ الْمُتَقَدِّمُ، مُمَهِّدٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعُمُومَ الثَّانِي
لَا يَدْخُلُ عَلَى الْخُصُوصِ الْمُتَقَدِّمِ^(١).

١١٢٨

وَمِنْهَا: «أَنَّ الْعُمُومَ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الشُّمُولِ وَاسْتِغْرَاقِ
الْجِنْسِ: قَدْ صَارَ مَعْلُومًا؛ كَالنَّصِّ، وَصَارَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
الْجِنْسِ؛ فَصَارَ كَمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ^(٢).

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَقْتُلُوا أَهْلَ
الْكِتَابِينَ»، ثُمَّ قَالَ: «اقْتُلُوا زَيْدًا، وَعَمْرًا، وَبَكْرًا، وَخَالِدًا،
وَسَالِمًا»، وَمَا زَالَ يَذْكُرُ أَغْيَانَ الْمُشْرِكِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ،
بِأَسْمَائِهِمُ الْخَاصَّةِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِينَ - : قَضَى اللَّفْظُ الشَّامِلُ
لِإِعْدَادِهِمْ، فَعَمَّهُمْ بِالْقَتْلِ، قَاضِيًا عَلَى الْخُصُوصِ الْأَوَّلِ؛ كَذَلِكَ
هُنَا^(٣):

فَيَقَالُ: لَيْسَ ذِكْرُ الْأَعْدَادِ وَالْآحَادِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ مِنْ قِبَلِ الْعُمُومِ

(١) يُنْتَظَرُ فِي هَذِهِ الشَّبَهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «العدة» (٢/٦٢٤).

(٢) أَي: فَاصْبَحَ كَالَّذِي يَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

(٣) أوردَ هَذِهِ الشَّبَهَةَ لَهُمُ الشِّيرَازِيُّ فِي: «شرح اللمع» (١/٣٧٢)، وَالْقَاضِي أَبُو

يَعْلَى فِي: «العدة» (٢/٦٢٤) بِإِخْتِصَارٍ.

الشَّامِلِ لَهُمْ بِشَيْءٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْأَفْرَادَ وَالْأَعْدَادَ وَالْأَشْخَاصَ
وَاحِدًا وَاحِدًا، وَأَفَاضَ عَلَيْهِمْ حُكْمًا وَاحِدًا - : لَمْ يَجُزْ أَنْ يُخَصَّ
بَعْضُ تِلْكَ الْأَشْخَاصِ بِقِيَاسٍ، وَيَكُونَ إِخْرَاجُ بَعْضِهِمْ نَسْخًا لِلْحُكْمِ لَا
تَخْصِيصًا، وَلَمَّا جَازَ أَنْ يَرَدَ الْعُمُومُ فِي الْحَبْرِ الْمُتَسَلِّطِ عَلَى تَخْصِيصِهِ
دَلِيلُ الْعَقْلِ^(١)؛ فَلَمَّا وَرَدَ ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]،
أَمَكَّنَ تَخْصِيصُهُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ^(٢)؛ لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْكَلَامُ
وَالْإِرَادَةُ^(٣)، فَلَوْ قَالَ بَدَلًا مِنَ الْعُمُومِ: «خَالِقُ كَلَامِهِ وَإِرَادَتِهِ»، لَمْ
يُمْكِنَّا دَفْعُ^(٤) ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، لَكِنَّا نَعْدِلُ إِلَى تَأْوِيلِ إِضَافَتِهِ، وَلَا
يُمْكِنُنَا أَنْ نَنْفِي الْخَلْقَ كَمَا أَثْبَتَهُ، بَلْ نَقُولُ: «خَالِقُ كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ،
أَضَافَهُمَا إِلَيْهِ إِضَافَةً مِلْكٍ، لَا إِضَافَةَ صِفَةٍ / مِنْ صِفَاتِهِ»^(٥)، وَكُنَّا
بِالنَّصِّ قَائِلِينَ مَا قَالَ الْمُعْتَرِلَةُ بِشُبُهِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ^(٦).

وَلَوْ قَالَ: «تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ سَمَاءٍ، وَأَرْضٍ، وَجِبَالٍ»: لَمَا

(١) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (٣٧٢/١).

(٢) يُنْظَرُ: (٣٢٨/١) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ حُكْمِ التَّخْصِيصِ بِالْعَقْلِ.

(٣) يُنْظَرُ مَا تَقَدَّمَ: (٣٣٩/١ - ٣٤٠)، وَيُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/٣٦٤ - ٣٦٥، ٣٦٨).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يُمْكِنَّا دَفْعَ دَفْعٍ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) سَبَقَ أَنْ يَتَنَبَّأَ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ. يُنْظَرُ: مَا سَبَقَ (١/٣٣٧، ٣٤٠) مَعَ
الْحَوَاشِي، وَيُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٧١، ١٧٤)؛ فَيُفِيدُ تَوْجِيهَ
السَّلَفِ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَأَمْثَالِهَا.

(٦) يُنْظَرُ: «المعتمد» (١/٢٥٢، ٢٥٦ - ٢٦٢)، وَيُنْظَرُ: «شرح الطحاوية»
(ص ١٧١، ١٧٤).

أَمْكَنَّا أَنْ نُخْرِجَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ عَيْنَ التَّكْذِيبِ لِلْخَبَرِ،
وَلَمَّا قَالَ: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وَلَمْ يَذْكُرْ أَغْيَانَ
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ [أَمْكَنَّا إِخْرَاجَ شَيْءٍ بِدَلِيلٍ] ^(١).
وَلَأَنَّ لَفْظَ الْعُمُومِ، يَتَنَاوَلُ أَحَادَ الْجِنْسِ وَأَنْوَاعَهُ، تَنَاوُلًا بِظَاهِرِهِ
لَا بِصَرِيحِهِ، وَالْمُقَرَّدُ مِنَ الْأَشْخَاصِ يَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ بِصَرِيحِهِ؛
فَافْتَرَقَا ^(٢).

(١) إضافة لا بد منها؛ لإقامة السياق.

(٢) تُنْظَرُ شُبُهَهُمُ وَالْجَوَابُ عَنْهَا فِي: «المعتمد» (١/ ٢٥٨ - ٢٦٢)، و«فواتح
الرحموت» (١/ ٣٤٧)، و«التبصرة» (ص ١٥٣ - ١٥٤)، و«شرح اللمع» (١/
٣٦٦)، و«الإحكام» للآمدي (٢/ ٣١٩)، و«العدة» (٢/ ٦٢٣ - ٦٢٦)،
و«التمهيد» (٢/ ١٤٩ - ١٥٣).

«فضل»

[في الحكم إذا تعارض خبران: كُلُّ مِنْهُمَا عَامٌّ مِنْ وَجْهِ،
وخاصٌّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ]:

إذا تعارض خبران، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامٌّ مِنْ وَجْهِ، وخاصٌّ مِنْ
وَجْهِ آخَرَ^(١) - : فَهُمَا سَوَاءٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٢)، إِلَّا أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ،
فَتُوجِبُ تَقْدِيمَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ^(٣).

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيَصِلْهَا إِذَا
ذَكَرَهَا»^(٤)، وَقَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^(٥).

(١) المرادُ بالعامِّ مِنْ وَجْهِ، والخاصُّ مِنْ وَجْهِ: هما اللذان يُوجَدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مع الآخر أحيانًا، ويوجَدُ كُلُّ مِنْهُمَا بدون الآخر أحيانًا أخرى، فيجتمعان في
صورة، ويستَقِلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا في صورةٍ أخرى، والأمثلةُ على ذلك كثيرة،
منها ما أورده المصنّف في المسألة.

يُنظَرُ: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (ص ٩٦ - ٩٧).

(٢) يُنظَرُ: «العدة» (٢/٦٢٧). (٣) يُنظَرُ: «المسودة» (ص ١٣٩).

(٤) الحديث صحيح: خرّجه الشَّيْخَانُ وأهل السُّنَنِ وأحمد وغيرهم عن أنس ؓ.

يُنظَرُ: «صحيح البخاري» (١/٢٤٥)، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي

صلاة فليصل إذا ذكرها، و«صحيح مسلم» (١/٤٧٧)، كتاب المساجد

ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفاتية، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/١٠٥)،

كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١/٣٣٥ -

٣٣٦)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة، و«سُنَنِ

النَّسَائِيِّ» (١/٢٩٣)، كتاب الصلاة، باب فيمن نسي صلاة، ط/ دار الكتاب

العربي، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (١/٢٢٧)، كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة

أو نسيها، «مسند أحمد» (٣/٢١٦، ٢٤٣)، مسند أنس بن مالك ؓ،

(٥) هذا جزء من حديث رواه الشَّيْخَانُ وأحمد وأهل السُّنَنِ وغيرهم.

فَالْأَوَّلُ: خَاصٌّ فِي الْفَائِتَةِ، عَامٌّ فِي الْأَوْقَاتِ.
وَالثَّانِي: عَامٌّ فِي الصَّلَوَاتِ، خَاصٌّ فِي الْوَقْتِ^(١).
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ^(٢) فِي «الْقَضَايَا»^(٣) بِمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ
بَعَيْنَهُمَا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُمَا [بِهِ]^(٤) فِي الْمِثَالِ^(٥)؛ وَبِهِ قَالَ
أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ^(٦).

= يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٤٢/١)، كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتحرى
الصلاة قبل غروب الشمس، و«صحيح مسلم» (٥٦٦/١)، باب الأوقات
التي نهى عن الصلاة فيها، و«مسند أحمد» (٦/٣ - ٨، ٩٥)، و«سنن أبي
داود» (٢٩٤/١)، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد العصر، و«سنن
الترمذي» (٣٤٣ - ٣٤٤)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الصلاة
بعد العصر وبعد الفجر، و«سنن النسائي» (٢٧٧/١)، باب النهي عن الصلاة
بعد العصر، و«سنن ابن ماجه» (٣٩٥/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب النهي
عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر.

وَيُنْتَظَرُ: «التلخيص الحبير» (١٨٥/١)، كتاب الصلاة.

(١) يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (٣٦١/١)، و«العدة» (٦٢٧/٢)، و«المسودة»
(ص ١٣٩)، و«الروضة» (ص ٢٥١)، و«مختصر الروضة» للطوفي
(ص ١١٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٨٥).

(٢) كما في رواية حَنْبَلٍ وَصَالِحٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - يُنْتَظَرُ: «العدة» (٦٢٧/٢)،
و«المسودة» (ص ١٣٩).

(٣) يعني: في الصلوات الفوائت التي تُقْضَى. يُنْتَظَرُ: «مسائل الإمام أحمد برواية
ابنه عبد الله» (ص ١٠٤ - ١٠٥).

(٤) زيادة يستقيم بها السياق.

(٥) وهناك أمثلة أخرى لهذه المسألة: يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (٣٦٠/١)، و«شرح
الكوكب المنير» (٣/٣٨٥).

(٦) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٠)، و«شرح اللمع» (٣٥٨/١ - ٣٦٠)، و«جمع
الجوامع بشرح المَحَلِّي» (٢/٤٣ - ٤٤).

وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: يُقَدَّمُ الْخَبَرُ الَّذِي فِي ذِكْرِ الْوَقْتِ^(١)؛
ذَكَرَهُ الْجُرْجَانِيُّ عَنْهُمْ^(٢)؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ، وَجَوَازِ فِعْلِ
الصَّلَاةِ فِيهِ؛ فَقُدِّمَ مَا فِيهِ ذِكْرُ الْوَقْتِ؛ لِتَنَاقُلِهِ الْمَقْصُودُ^(٣).

لَنَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٤) قَدْ تَنَاقَلَ مَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ؛ فَإِنَّ
الْخِلَافَ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ، وَجَوَازِ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ، وَكُلُّ / وَاحِدٍ
مِنْهُمَا خَاصٌّ فِيمَا فِيهِ اِخْتِلَافٌ مِنْ وَجْهِ، وَعَامٌّ فِيمَا فِيهِ اِخْتِلَافٌ [مِنْ
وَجْهِ]^(٥)؛ فَتَسَاوَايَا^(٦).

(١) في الأصل: «فيه ذكر الوقت وجواز فعل الصلاة»، وما أثبتته من «العدة» (٢)
(٦٢٧).

(٢) يُنْظَرُ مَذْهَبَ الْحَنْفِيَّةِ فِي: «فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ» (١/٣٤٥ - ٣٤٦)، و«العدة» (٢)
(٦٢٧).

(٣) وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ قَاعِدَةٍ: مَا إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ: مُحَرَّمٌ، وَمَبِيحٌ، فَيُقَدَّمُ
الْمُحَرَّمُ عَلَى الْمَبِيحِ. يُنْظَرُ: «فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ» (١/٣٤٥ - ٣٤٦).

(٤) في الأصل: «منهما خاص فيما فيه اختلاف»، وضرب الناسخ على قوله
«خاص فيما فيه اختلاف».

(٥) إضافة من «العدة» (٢/٦٢٨)، ليستقيم السياق.

(٦) هذا الدليل بنصه في «العدة» (٢/٦٢٧ - ٦٢٨).

وَاللَّنْظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْخِلَافِ فِيهَا، وَالْأَدَلَّةُ وَالْمَنَاقِشَاتِ، يَرَاجِعُ:

«فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ» (١/٣٤٥ - ٣٤٦)، و«شرح اللمع» (١/٣٦٠ - ٣٦٢)،

و«الْمَحَلِّيَّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٤٣ - ٤٤)، و«العدة» (٢/٦٢٧ - ٦٢٨)،

«الرَّوْضَةُ» (ص ٢٥١)، و«المسودة» (ص ١٣٩)، و«مختصر الطوفي»

(ص ١١٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٨٤ - ٣٨٥).

«فَضْلٌ»

[فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ، أَحَدُهُمَا عَامٌّ، وَالْآخَرُ خَاصٌّ،
وَالْخَاصُّ مُوَافِقٌ لِلْعَامِّ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ،
وَالْمُقَيَّدُ مُوَافِقٌ لِلْمُطْلَقِ]:

إِذَا تَعَارَضَ آيَتَانِ أَوْ خَبَرَانِ، أَحَدُهُمَا عَامٌّ، وَالْآخَرُ خَاصٌّ،
وَالْخَاصُّ مُوَافِقٌ لِلْعَامِّ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ [وَالْمُقَيَّدُ
مُوَافِقٌ لِلْمُطْلَقِ] ^(١) فَهَلْ يُقْضَى بِالْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ؟ وَالْمُطْلَقِ عَلَى
الْمُقَيَّدِ؟ ^(٢)

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) يُلْحَظُ - هُنَا - أَنَّ الْمَصْنَفَ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ فِي فَضْلِ وَاحِدٍ، هُمَا:
الْعَامُّ إِذَا وَافَقَهُ الْخَاصُّ، وَمَسْأَلَةُ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، كَمَا فَعَلَ شَيْخُهُ فِي «الْعُدَّةِ»
(٦٢٨/٢).

وَمِنْهُجٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ إِفْرَادُ مَسَائِلِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، عَنْ مَسَائِلِ الْعُمُومِ،
وَالْأَمَثَلَةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ؛ فَلَا تَكَاذُ تَرَاجُعُ كُتُبُ الْأَصُولِيِّينَ - لَا سِيَّامَا مِنَ
الْمُتَأَخِّرِينَ - إِلَّا وَجَدَتْ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٣٦٠)، وَ«شَرْحُ تَنْقِيحِ
الْفُصُولِ» (ص ٢٦٦)، وَ«الْمَحْصُولُ» (١/٥٢١)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ
(٣/٣)، وَ«الْمَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٤٤)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٣/
٤١٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّازِرِ» (ص ٢٦٠)، وَ«مَخْتَصَرُ الطُّوفِيِّ» (ص ١١٥)،
وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (٣/٣٩٢)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٦٤).
وَالْمُطْلَقُ - عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ - هُوَ: مَا تَنَاوَلَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةٍ
شَامِلَةٍ لِجَنْبِيهِ.

وَالْمُقَيَّدُ: مَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا، أَوْ مُوصُوفًا بِوَصْفٍ زَائِدٍ، عَلَى حَقِيقَةٍ جَنْبِيهِ.
وَلَهُمَا تَعْرِيفَاتٌ كَثِيرَةٌ، قَلَّ أَنْ يَسْلَمَ تَعْرِيفٌ مِنْهَا مِنَ الْمُنَاقَشَةِ.

اعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ وَاحِدًا^(١)؛ مِثْلُ: أَنْ يَكُونَ فِي
كَفَّارَةِ الْقَتْلِ رَقَبَةٌ مُؤَمِّنَةٌ^(٢)، ثُمَّ يَذْكَرُ الْقَتْلَ فِي آيَةٍ أُخْرَى^(٣)، فَيَقُولُ:
«رَقَبَةٌ» وَلَا يَذْكَرُ «مُؤَمِّنَةٌ» - : فَإِنَّهُ يَجِبُ بِنَاءُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ،
وَيُقْضَى بِالزِّيَادَةِ^(٤)، وَيَكُونُ مِثْلَ أَنْ يَذْكَرَ أَحَدُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ ﷺ: «دَخَلَ
الْبَيْتَ، وَصَلَّى»^(٥)، وَيَرْوِي الْآخَرُ: «دَخَلَ الْبَيْتَ، وَمَا صَلَّى»^(٦).

= يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفَاتِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ: «كشف الأسرار» (٢/٢٨٦)، و«فواتح
الرحموت» (١/٣٦٠)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٦٦)، و«الإحكام»
للأمدى (٣/٣ - ٤)، و«روضة الناظر» (ص ٢٦٠)، و«شرح الكوكب المنير»
(٣/٣٩٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٦٤)، و«التعريفات» للجرجاني
(ص ٢٣٣، ٢٤٢)، و«الحدود في الأصول» للباجي (ص ٤٧، ٤٨).

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَاحِدًا».

(٢) آيَةُ رَقْمٍ (٩٢) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : «وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ
يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» الْآيَةُ.

(٣) هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ.

(٤) يُنْظَرُ: «الْعِدَّة» (٢/٦٢٨).

(٥) الْبَيْتُ - هُنَا: هُوَ الْكَعْبَةُ الْمَشْرُقَةُ، وَالَّذِي رَوَى دُخُولَهُ ﷺ الْبَيْتَ، وَصَلَاتُهُ فِيهِ:

هُوَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَهْلُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ، يُنْظَرُ:

«صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١/١٧٦)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -

«وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ بُرُوجِهِمْ مَسَاجِدَ» [البقرة: ١٢٥]، و«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/

٩٦٦)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، وَ«سُنَنِ أَبِي

دَاوُدَ» (١/٤٤٦)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ»

(٣/٢٢٣)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ.

(٦) رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَخَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَهْلُ السُّنَنِ بِلَفْظٍ: «وَلَمْ

وَأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ وَاحِدًا^(١)، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا خَاصٌّ،
وَالْآخَرُ عَامٌّ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْخَاصِّ دَلِيلٌ - : فَإِنَّ الْخَاصَّ دَاخِلٌ فِي الْعَامِّ،
وَهُوَ بَعْضُ مَا شَمِلَهُ الْعُمُومُ، وَيَكُونُ مَا تَنَاوَلَهُ الْخَاصُّ ثَابِتًا بِالْخَاصِّ
وَالْعَامِّ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ثَابِتًا بِالْعَامِّ وَخَذَهُ دُونَ الْخَاصِّ^(٢).

مِثَالُهُ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ،
فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ»^(٣)، وَقَضَى عَلَى الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي نَهَارِ
رَمَضَانَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ^(٤)؛ فَتَبَتْ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِيمَا

= يَصِلُ يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (١٧٦/١)، كتاب الصلاة، باب قول الله -
تعالى - : «وَأَعِثُّوا مِنْ مَقَارِئِ بِرِزْوَنٍ مُصَلٍّ» [البقرة: ١٢٥]، و«صحيح مسلم»
(٩٦٨/٢)، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره،
و«سنن أبي داود» (٤٦٧/١)، كتاب الحج، باب الصلاة في الكعبة، و«سنن
الترمذي» (٢٢٤/٣)، كتاب الحج، باب ما جاء في الصلاة في الكعبة.

(١) في الأصل: «واحد»، والكلام لا زال متعلقًا بالضرب الأول.

(٢) هذا الكلام بنصه في «العدة» (٦٢٩/٢).

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ الذي أورده المصنف رحمه الله لم أَيْفَ عليه بهذه
الصيغة فيما اطلعت عليه من المراجع الحديثية.

وقد سبقني إلى ذلك عدد من أهل الاختصاص كالزليعي رحمه الله فقد قال عنه:
«حديث غريب بهذا اللفظ»، وقال: «والحديث لم أجده» يُنْظَرُ: «نُضِبَ
الرَّأْيَةُ» (٤٤٩/٢ - ٤٥٠)، كتاب الصوم.

وإنما الذي ورد أنه ﷺ أمر الذي أفطر يومًا من رمضان بكفارة الظهار، خرجه
الدارقطني في «سننه» (١٩٠/٢)، كتاب الصوم، وذكر أنه مرسل، وأنه من
رواية الليث عن مجاهد عن أبي هريرة ثم قال: «وليث ليس بالقوي».

يُنْظَرُ: «سنن الدارقطني» (١٩٠/٢ - ١٩١)، كتاب الصوم، و«نُضِبَ الرَّأْيَةُ»
للزليعي (٤٤٩/٢ - ٤٥٠)، كتاب الصوم.

(٤) ورد ذلك في الصَّحِيحَيْنِ وغيرهما من حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ =

عَدَا ذَلِكَ الْوَاطِئُ بِالْخَبَرِ الْعَامِّ^(١).

وَكَذَلِكَ: إِنْ كَانَ دَلِيلَ خِطَابٍ^(٢)، فَإِنَّهُ يُقْضَى بِدَلِيلِ خِطَابِهِ عَلَى الْعَامِّ؛ فَيُخْرَجُ مِنْهُ مَا تَنَاولَهُ دَلِيلُهُ.

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً، شَاةً»^(٣)، مَعَ قَوْلِهِ: «فِي ١٢٩ ب سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةً»^(٤)، فَتُخْرَجُ الْمَعْلُوفَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً،

= «أَمْرُ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ - يَعْنِي بِالْجَمَاعِ - أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، أَوْ يَطْعَمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا»، وَوَرَدَ ذِكْرُ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي رَمَضَانَ بِالْفَاظِ مُتَعَدِّدَةً.

يُنْتَظَرُ «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٧٣/٣)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٧٨٢/٢)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ.

(١) «الْعِدَّةُ» (٣٦٠/٢).

(٢) يَعْنِي: مَفْهُومُ الْمَخَالَفَةِ، وَدَلِيلُ الْخِطَابِ يَكُونُ فِيمَا إِذَا عُلِّقَ الْخِطَابُ بِصِفَةٍ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيمَا عَدَا الصِّفَةَ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا عُلِّقَ بِعَدَدٍ، عَلَى خِلَافِ بَيْنِ الْأَصُولَيْنِ.

يُنْتَظَرُ: «الْعِدَّةُ» (١٥٤/١ - ١٥٥)، وَيَعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ يُخَالِفُ حُكْمَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بظَاهِرِهِ، يُنْتَظَرُ: «الْعِدَّةُ» (٤٤٩/٢).

(٣) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما جَمِيعًا، وَقَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ.

يُنْتَظَرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢٣٧/٣ - ٢٣٨)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (١١/١ - ١٢)، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٣٦٠/٢ - ٣٦٢)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١٧/٣)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٢٩/٥)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٥٧٧/١)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ.

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ، فِيهِ أَحْكَامُ=

شَاةٌ؛ لَأَنَّ دَلِيلَ الْخِطَابِ بِمَنْزِلَةِ النُّطْقِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، وَالنُّطْقُ الْخَاصُّ يَقْضَى بِهِ عَلَى النُّطْقِ الْعَامِّ^(١).
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»^(٢)، مَعَ

= زكاة بهيمة الأنعام وغيرها، وقد خرَّجه البخاري وأحمد وأهل السُّنن وغيرهم. يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٣٨/٣)، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، «مسند أحمد» (١١/١ - ١٢)، مسند أنس رضي الله عنه، و«سُنن أبي داود» (٣٥٨/١ - ٣٦٠)، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، و«سُنن النسائي» (٣٣٦/١ - ٣٣٨)، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، و«سُنن الدارقطني» (١١٣/٢ - ١١٦)، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، و«سُنن البيهقي» (٨٦/٤)، كتاب الزكاة، «المستدرک» (٣٩٠ - ٣٩٥)، كتاب الزكاة.

(١) فيكون الشارح في هذا المِثَالِ قد خَصَّ اللفظَ الثاني بالاولِ بدليلِ الْخِطَابِ؛ فأخرجَ المعلوْفَةَ مِنَ العمومِ؛ فيكونُ منطوقُ الحديثِ يَدُلُّ على مَعْنَى، ومفهومُهُ يَدُلُّ على معنى آخر. يُنْظَرُ: «العدة» (٦٣٠/٢).

(٢) خرَّجه أحمد وأهل السُّنن والحاكم عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما. يُنْظَرُ: «مسند أحمد» (١٢/٢ - ٢٣)، مسند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - و«سُنن أبي داود» (١٥/١)، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، و«سُنن الترمذي» (٩٧/١)، أبواب الطهارة، باب آخر منه: أي من باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، و«سُنن النسائي» (٤٢/١)، كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء، و«سُنن ابن ماجه» (١٧٢/١)، كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينجس، و«سُنن الدارقطني» (١٣/١ - ٢٥)، كتاب الطهارة، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة، و«المستدرک» (١٣٢/١)، كتاب الطهارة، باب إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء.

وللعلماء في تصحيحه وتضعيفه قولان، يُنْظَرُ تحقيقهما في: «التلخيص الحبير» (١٦/١ - ٢٠)، كتاب الطهارة، باب الماء الطاهر، و«نُضْبُ الرِّأْيَةِ» (١٠٤ - ١٠٩)، كتاب الطهارات، باب الماء الذي تجوز به الطهارة. والقُلَّتَانِ: مثنى «قُلَّةٍ» بضم القاف وتشديد اللام، جمعها قُلَالٌ، وقُلُلٌ، وهي =

قوله: «الماء طهور لا يتجسده، إلا ما غير طعمه، أو ريحه»^(١)، فإنه يُحمل على القلتين، فيقضى بدليل خطابه عليه، فيخرج ما دون القلتين منه^(٢).

فإن ناقضونا بمواضع^(٣)، فيجب أن ننظر إلى دلائل تلك: فإن كانت تنيها أو قياسا: فاعلم أننا نترك دليل الخطاب لما هو أقوى منه، ومعنى الخطاب أقوى من [دليل]^(٤) الخطاب، وكذلك التنية^(٥).

= الجرة، سُميت قلة: لأنها تُقل بالأيدي أو تُحمل، والقلة تسع أربعة أصواع بصاع النبي ﷺ، أي: ما يعادل قريبتين ونصف، أو مائتين وخمسين رطلا. يُنظر: «المصباح المنير» (ص ١٩٦)، مادة (قَلَل)، و«المغني» لابن قدامة (١/ ٢٢)، باب أحكام المياه.

(١) رواه أبو أمامة الباهلي، وخرجه أحمد وأهل السنن.
يُنظر: «مسند أحمد» (٣/ ٣١، ٨٦)، و«سنن أبي داود» (١/ ١٥ - ١٦)، كتاب الطهارة، و«سنن الترمذي» (١/ ٩٨)، أبواب الطهارة، و«سنن النسائي» (١/ ١٤١)، كتاب الطهارة، و«سنن ابن ماجه» (١/ ١٧٣ - ١٧٤)، كتاب الطهارة، و«سنن الدارقطني» (١/ ٢٨)، كتاب الطهارة، و«سنن البيهقي» (١/ ٢٩٥)، كتاب الطهارة.

والحديث: ضعيف سندًا، صحيح متنا، يُنظر في تحقيق القول فيه: «التلخيص الحبير» (١/ ١٢)، كتاب الطهارة، و«نُصب الرأية» (١/ ٩٤)، كتاب الطهارات، باب الماء الذي تجوز به الطهارة.

(٢) يُنظر: «العدة» (٢/ ٦٣٣).

(٣) سيأتي التمثيل على هذه المواضع قريبًا في أحاديث في السيوع، ويُنظر: «العدة» (٢/ ٦٣٤ - ٦٣٦).

(٤) زيادة ليست في الأصل يستقيم بها السياق، ويُنظر: «العدة» (٢/ ٦٣٤).

(٥) يُنظر في التمثيل على ذلك وتوضيحه: «العدة» (٢/ ٦٣٤ - ٦٣٥).

مِثَالُهُ: قَوْلُهُمْ: «النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَضْ»^(١)، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»^(٢)، وَلَمْ يَقْضُوا بِدَلِيلِ خَطَابِهِ، وَيُخْرِجُوا مِنْهُ مَا عَدَا^(٣) الطَّعَامَ؛ فَإِنَّ نَهْيَهُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى مَعَ كَوْنِ حَاجَةِ النَّاسِ دَاعِيَةً إِلَيْهِ، تَنْبِيْهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَقَضَيْنَا بِالتَّنْبِيْهِ عَلَى دَلِيلِ النُّطْقِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ^(٤).

(١) كما ورد ذلك من حديث حكيم بن حزام أنه ﷺ قال: «إذا اشتريت بيعًا فلا تبغه

حتى تقبضه» خرَّجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما.

يُنْظَرُ: «سُنَنُ الدَّارِقُطِيِّ» (٨/٣)، كتاب البيوع، و«سُنَنُ الْبَيْهَقِيِّ» (٥/٣١٣)،

باب النهي عن بيع ما لم يقبض، وإن كان غير طعام.

وَيُنْظَرُ: «التَّخْلِيصُ الْحَبِيرُ» (٣/٢٥)، كتاب البيوع، باب القبض وأحكامه،

و«نُضْبُ الرِّأْيَةِ» (٤/٣٢)، كتاب البيوع.

وهذا الحديث عام في الطعام وغيره، أما النهي عن بيع الطعام قبل قبضه،

فقد ورد في أحاديث صحيحة، يُبَيِّنُهَا التَّعْلِيْقُ الْآتِي بَعْدَهُ.

(٢) خرَّجه الشَّيْخَانُ وَأَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِ.

يُنْظَرُ: «صَحِيْحُ الْبُخَارِيِّ» (٣/١٤٢)، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن

يقبض، و«صَحِيْحُ مُسْلِمٍ» (٣/١١٥٩)، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع

قبل القبض، و«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٢/٦٣ - ٦٤)، و«سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢/٢٥١)،

كتاب البيوع، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى، و«سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ» (٣/

٥٨٦)، كتاب البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه، و«سُنَنُ

النَّسَائِيِّ» (٧/٢٥١)، كتاب البيوع، باب كتاب التجارات، باب النهي عن

بيع الطعام قبل أن يقبض.

وقد ورد الحديث في الأصل هكذا: «فلا يبيعه»، والذي في المراجع

السَّابِقَةُ: «فلا يبيعه»، وهو الصَّوَابُ.

(٣) في الأصل: بما عدا، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

(٤) يُنْظَرُ «الْعُدَّةُ» (٢/٦٣٤ - ٦٣٥).

وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ - وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ - فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ، وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ»^(١) لَمْ يُقْضَ بِدَلِيلِ خِطَابِهِ، فَيُخَصُّ ذَلِكَ بِقِيَامِ السَّلْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَمَرَ بِالتَّحَالُفِ^(٢) وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ يُمَكِّنُ الرُّجُوعُ إِلَى قِيَمَتِهَا الشَّاهِدَةِ بِالْيَمِينِ لِمِثْلِهَا الَّتِي يُمَكِّنُ الاستِدْلَالَ بِهَا عَلَى صِدْقِ أَحَدِهِمَا - فَأَوَّلَى أَنْ يُحْكَمَ بِالتَّحَالُفِ حَالَ الْاِشْتِيَاءِ وَعَدَمِ الشَّاهِدِ، وَهُوَ حَالُ تَلَفِهَا^(٣).

وَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ / مِنْهُمَا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى ١/١٣٠
مَوْجُودٌ حَالَ تَلَفِ السَّلْعَةِ؛ فَكَانَ الْمَعْنَى - أَيْضًا - مُقَدِّمًا عَلَى دَلِيلِ
الْخِطَابِ^(٤).

الضَّرْبُ الثَّانِي^(٥):

(١) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ، خَرَّجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَابِيهَقِي.

يُنْظَرُ: «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٤٦٦/١)، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ، وَ«سُنَنِ
التِّرْمِذِيِّ» (٥٧٠/٣)، كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ، وَ«سُنَنِ
الدَّارِقُطْنِيِّ» (٢٠/٣)، كِتَابُ الْبَيْعِ، وَ«سُنَنِ الدَّارِمِيِّ» (١٦٦/٢)، كِتَابُ
الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ» (٧٣٧/٢)، كِتَابُ
التَّجَارَاتِ، بَابُ الْبَيْعَانِ يَخْتَلِفَانِ، وَ«سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (٣٣٣/٥)، كِتَابُ الْبَيْعِ،
وَيُنْظَرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (٣٠/٣)، كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ.
(٢) كَمَا وَرَدَ «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ، تَحَالَفَا» يُنْظَرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (٣١/٣)،
بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ.

(٣) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٣٥/٢). (٤) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٣٥ - ٦٣٦).

(٥) أَيِ: الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَضْرَبِ الْأَرْبَعَةِ فِي: حُكْمِ تَعَارُضِ النَّصِّينِ أَحَدَهُمَا
عَامًّا، وَالْآخَرُ خَاصًّا، وَالْخَاصُّ مُوَافِقٌ لِلْعَامِّ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ
مَقِيدٌ، وَالْمَقِيدُ مُوَافِقٌ لِلْمُطْلَقِ.

إِذَا كَانَ الْجِنْسُ ^(١) مُخْتَلِفًا؛ مِثْلُ صِيَامٍ وَإِطْعَامٍ، صِيَامٍ وَصَلَاةٍ - :
فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ سَوَاءٌ كَانَ السَّبَبُ وَاحِدًا ^(٢)؛
كَالْكَفَّارَةِ، فِيهَا صِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَإِطْعَامٌ، لَمْ يُقَيَّدَ بِالتَّوَالِي
وَالْتَّابِعِ، بَلْ أُطْلِقَ، أَوْ كَانَ مُخْتَلِفًا، مِثْلُ الصِّيَامِ؛ قَيَّدَ بِالتَّابِعِ،
وَالزَّكَاةِ ذَكَرَهَا مُطْلَقَةً - : فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ^(٣)؛ قَالَ
أَحْمَدُ: «إِذَا وَطِئَ فِي لَيْالِي الْكَفَّارَةِ، يَسْتَقْبِلُ الصَّوْمَ - أَوْ قَالَ: الصِّيَامَ
- وَإِذَا وَطِئَ فِي خِلَالِ الإِطْعَامِ، يَبْنَى» ^(٤).

وَالْوَجْهُ فِي هَذَا: [أَنَّهُ] ^(٥) إِنَّمَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، إِذَا
كَانَ الْحُكْمُ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ مَذْكُورًا ^(٦) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ مُطْلَقٌ فِي
أَحَدِهِمَا، مُقَيَّدٌ فِي الْآخَرِ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي الْجِنْسَيْنِ؛ لِأَنَّ ^(٧) الْمُقَيَّدَ
مَعَ الْمُطْلَقِ، كَالْخَاصِّ مَعَ الْعَامِّ، وَالْمُفَسِّرِ مَعَ الْمُجْمَلِ؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ
فِيهِ نَوْعٌ إِخْرَاجٍ وَتَخْصِصٍ، وَهُنَاكَ ^(٨) لَا يَقْضِي أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ،

(١) المراد بالجنس - هنا -: الحكم، والله أعلم!

(٢) في الأصل: «واحد».

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٣٦/٢)، فَإِنَّ الْكَلَامَ بَيْنَ الْمُصَنِّفِ وَشَيْخِهِ، يَكَادُ يَكُونُ
مُطَابِقًا تَمَامًا.

(٤) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٣٦/٢).

(٥) إضافة ليستقيم السياق، وهي هكذا في: «العدة» (٦٣٦/٢).

(٦) في الأصل: «مختلفًا» وما أثبتته من «العدة» (٦٣٦/٢)، وهو الصواب. ويُنْظَرُ:

«شرح مختصر الروضة» (٦٤٣/٢ - ٦٤٤).

(٧) في الأصل: «ولأن»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٨) أي: في الخاص مع العام، وفي المفسر مع المجمل.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسِ الْآخَرِ؛ كَذَلِكَ هُنَا^(١).

الضَرْبُ الثَّالِثُ:

أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مُتَّفِقًا، وَالسَّبَبُ مُخْتَلِفًا؛ لَكِنْ فِي مَوْضِعَيْنِ مُقَيَّدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، وَيُطْلَقُ فِي الثَّالِثِ؛ كَالصِّيَامِ: قَيْدُ التَّابِعِ فِي الْكِفَّارَةِ، فَقَالَ: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢) وَقَيْدُ التَّفْرِيقِ فِي التَّمَتُّعِ^(٣) فَقَالَ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَأُطْلِقَ فِي كِفَّارَةِ الْيَمِينِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَقَالَ / فِي ١٣٠ ب قَضَاءِ رَمَضَانَ: ﴿فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، فَلِهَذَا الصَّوْمِ الْمُطْلَقِ مِثْلَانِ مُقَيَّدَانِ مُخْتَلِفَانِ: فَإِنَّا نَحْمِلُ الْمُطْلَقَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَلَا نَبْنِي عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْآخَرِ؛ فَإِنَّمَا أُوجِبَ أَصْحَابُنَا التَّابِعَ فِي كِفَّارَةِ الْيَمِينِ^(٤)؛ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٥).

(١) يعني: في المقيد مع المطلق، ويُنظر: «العدة» (٢/٦٣٦).

(٢) كما في كفارة القتل، آية (٩٢) من سورة النساء، وكفارة الظهار، آية (٤) من سورة المجادلة.

(٣) التمتع: أحد الأنساك الثلاثة في الحج، وهي: الأفراد، والتمتع، والقرآن، والتمتع هو: أن يُحْرَمَ بالعمرة في أشهر الحج، ويُفْرَغَ منها، ويُحْرَمَ بالحج من عامه. يُنظر «المغني» لابن قدامة (٣/٣٧٦) كتاب الحج.

(٤) يُنظر: «العدة» (٢/٦٣٧)، و«المغني» لابن قدامة (٨/٧٥٢)، كتاب الكفارات.

(٥) هو: الصحابيُّ الجليل، أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، الملقب بابن أم عبد، أحد السابقين إلى الإسلام، كان ﷺ في عِدَادِ المهاجرين إلى الحبشة والمدينة، وشهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها، وروى=

الضرب الرابع:

إِذَا كَانَ الْجِنْسُ ^(١) وَاحِدًا، وَالسَّبَبُ مُخْتَلِفًا؛ كَالرَّقَبَةِ: قُيِّدَتْ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ، وَأُظْلِقَتْ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ، وَهُمَا سَبَبَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَكَمَا قُيِّدَتْ الْأَيْدِي إِلَى الْمَرَافِقِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ ^(٢) وَأُظْلِقَتْ فِي التَّيْمُمِ بِالتُّرَابِ - : فَقِيَ هَذَا رِوَايَتَانِ: إِخْدَاهُمَا ^(٣):

يُنَيِّ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيِّدِ مِنْ طَرِيقِ اللَّغَةِ ^(٤)؛ وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ ^(٥).

= عنه كثيرًا من الأحاديث، ويُعَدُّ مِنْ عِلْمَاءِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَارْضَاهُ - وله مناقبٌ كثيرة، توفِّي سنة (٣٢٢هـ).

يُنْظَرُ «الاستيعاب» (٣١٦/٢)، و«الإصابة» (٣٦٨/٢).

وقراءة ابن مسعود - هنا: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ»، وهي قراءة أبي بن كعب أيضًا، وهي ثابتة بطريق الأحاد، فلا تُبَيِّنُ قَرَأَتِهَا؛ لَأَنَّهُ يَشْتَرُطُ فِيمَا يَبَيِّنُ قَرَأَتَا: التَّوَاتُرُ.

يُنْظَرُ «تفسير الطبري» (٥٥٩/١٠)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٩١/٢)، و«تفسير القرطبي» (٢٨٣/٦)، و«الدر المنثور» للسيوطي (١٥٤/٣ - ١٥٦).

(١) المراد بالجنس - هنا، أي: الحكم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٢) كما في آية الوضوء، الواردة في سورة المائدة، آية رقم (٦).

(٣) في الأصل: «أحدهما»، والصحيح ما أثبتته، وهو الموجود في «العدة» (٢/٦٣٨).

(٤) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٣٨/٢)، و«التمهيد» (١٨٠/٢)، و«الروضة» (ص ٢٦١)، و«المسودة» (ص ١٤٥)، و«شرح الكوكب المنير» (٤٠٢/٣).

(٥) هذا العزو للمالكية فيه نظر؛ لأن أكثرهم على أنه لا يُنَيِّ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيِّدِ، وقد صرَّح بذلك القرافي في (ص ٢٢٦) من «شرح تنقيح الفصول»، والشَّنْفِيطِيُّ =

وَتَعَلَّقَ مَنْ نَصَرَ هَذَا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَقَوْلِهِ : ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]؛ فَقَضَيْنَا بِالتَّقْيِيدِ بِالْعَدَالَةِ عَلَى الْمُطْلَقِ مِنَ الشَّهَادَةِ^(١).
وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: لَا يُبْتَنَى الْمُطْلَقُ - فِي هَذَا - عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى إِظْلَاقِهِ^(٢)، وَهِيَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَاءَ^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٤).
وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ:

= المالكي في «نشر البُود على مراقي السُّود» (٢٨٦/١)، وهو عبدُ الله بنُ إبراهيمَ العلويُّ، الشنقيطيُّ توفِّي سنة (١٢٣٣هـ)؛ ففيهما: أنه لا يقولُ بِحَمَلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ - هنا - إلا القليل من المالكية.
(١) يُنْظَرُ «العدة» (٦٣٨/٢).

(٢) يُنْظَرُ «العدة» (٦٣٨/٢)، و«التمهيد» (١٨١/٢)، و«الروضة» (ص ٢٦١)، و«المسودة» (ص ١٤٥)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٠٣).

(٣) هو: أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ عُمرَ بنِ حَمْدَانَ بنِ شَاقِلَاءَ البَرَّارِ، كَانَ رَحِمَهُ اللهُ شَيْخَ الْحَنَابِلَةِ فِي زَمَانِهِ، مُكْثِرًا لِلرَّوَايَةِ، مُجِيدًا فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، ذَا قَدْرِ جَلِيلٍ، وَعِلْمٍ غَزِيرٍ، تَلَمَّذَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَغَيْرِهِ، جَلَسَ لِلتَّدْرِيسِ فِي جَامِعِ بَغْدَادَ، وَكَانَ لَهُ فِيهِ حَلَقَتَانِ، مَاتَ رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ (٣٦٩هـ).

يُنْظَرُ: «طبقات الحنابلة» (١٢٨/٢)، و«شذرات الذهب» (٦٨/٣)، و«المنهج الأحمد» (٧٥/٢).

وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ فِي: «العدة» (٦٣٩/٢)، و«التمهيد» (١٨١/٢)، و«الروضة» ص ٢٦١ و«المسودة» (ص ١٤٥).

(٤) يُنْظَرُ: «أصول السرخسي» (٢٦٧/١)، و«كشف الأسرار» (٢٨٧/٢)، و«التلويح على التوضيح» (٦٣/١)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٦٥).

فَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ كَقَوْلِنَا، وَأَنَّهُ يُبْنَى الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ مِنْ طَرِيقِ
اللُّغَةِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ حَمَلَ الْمُطْلَقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، لَا مِنْ جِهَةِ
اللُّغَةِ، وَهُمْ الْأَكْثَرُ^(١)، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الْأَشْعَرِيِّ^(٢).

وَهَكَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْخَاصِّ وَالْعَامِّ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ: «فِيَمَا سَقَتْ
السَّمَاءُ الْعَشْرُ»^(٣): عَامٌّ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَقَوْلِهِ: «لَيْسَ فِيَمَا دُونَ
خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٤): خَاصٌّ فِي الْمِقْدَارِ؛ فَهَلْ يُحْمَلُ الْعَامُّ عَلَى ١/١٣١

(١) يُنْظَرُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: «التبصرة» (ص ٢١٢، ٢١٦)، و«المحصول» للرازي
(١/٣/٢١٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٥)، و«البحر المحيط» (٣/٤٢٠).

(٢) نَسَبُهُ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي: «البحر المحيط» (٣/٢٤١)، وَأَبُو يَغْلَى فِي: «العدة»
(٢/٦٣٩)، وَالْفُتُوْحِيُّ فِي: «شرح الكوكب المنير» (٣/٤٠٣).

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (٢/٢٠).

(٤) خَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه.
يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢/٢٣٤)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ،
«صحيح مسلم» (٢/٦٧٤)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، وَ«مسند أحمد» (٣/٦، ٣٠،
٤٥)، مَسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه، وَ«سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (١/٣٥٧)، كِتَابُ
الزَّكَاةِ، بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَ«سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ» (٣/٢٢)، كِتَابُ الزَّكَاةِ،
بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزَّرْعِ وَالتَّمْرِ وَالْحَبُوبِ، وَ«سُنَنُ النَّسَائِيِّ» (٥/٢٦)،
كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ، وَ«سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ» (١/٥٧١)، كِتَابُ الزَّكَاةِ،
بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَ«سُنَنُ الدَّارِمِيِّ» (١/٣٢٣)، كِتَابُ
الزَّكَاةِ، بَابُ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْحَبُوبِ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ، وَ«سُنَنُ
الدَّارِقُطْنِيِّ» (٢/٩٣)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ وَجوب زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ
وَالْمَاشِيَةِ، وَ«سُنَنُ الْبَيْهَقِيِّ» (٤/١٢٠)، كِتَابُ الزَّكَاةِ.

وَيُنْظَرُ: «نُصَبُ الرَّايَةِ» (٢/٣٦٣-٣٦٤)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْفُضَّةِ. =

الخاص؟ على ما قدمناه من الاختلاف في^(١) حمل المطلق على المقيّد^(٢)، وقد قال أحمد: نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح، نهى جملة^(٣)، قال^(٤): «من نام عن صلاة أو نسيها؛ فكان هذا مخصوصاً به نهية عن الصلاة بعد العصر والصبح^(٥)».

= والأوسق: جمع وسق، بفتح الواو، وسكون السين، والوسق: سئون صاعاً بصاع النبي ﷺ، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق، والأصل في الوسق: الحمل، وكل شيء وسقته: فقد حملته، والوسق أيضاً: ضم الشيء إلى الشيء.

يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١٨٥/٥) مادة (وسق).

(١) في الأصل: «و» والصواب ما أثبتته، وهو الموجود في «العدة» (٦٤٠/٢).

(٢) تكاد تكون الجمل - هنا - متطابقة تماماً بين «الواضح» و«العدة» (٦٤٠/٢).

(٣) تُنظر هذه الرواية عن أحمد ﷺ في «العدة» (٦٤٠/٢)، وقد رواها عنه حنبلٌ وصالح - رحمهما الله.

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق، وهي موجودة في: «العدة» (٦٤٠/٢).

(٥) يُنظر: «العدة» (٦٤٠/٢)، وقد سبق ذكر ذلك في المسألة قبل هذه، فيما إذا ورد نصان، في كل منهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، وتبين أن الحكم فيها: إجراء العام على عمومه، والخاص على خصوصه، كما تقدّم - أيضاً - تخريج الحديتين، يُنظر ما تقدّم: (٣١/٢ - ٣٢).

«فضل»

فِي أُدْلِتِنَا [عَلَى حَمَلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ
إِذَا اتَّحَدَ الْحُكْمُ، وَاخْتَلَفَ السَّبَبُ] ^(١):

فَمِنْهَا: أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَطْلَقَتِ الْحُكْمَ فِي مَوْضِعٍ، وَقَيَّدَتْهُ فِي
مَوْضِعٍ - جَعَلَتْ ذَلِكَ الْمُطْلَقَ مُقَيَّدًا.

يَذُلُّ عَلَيْهِ، قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ
وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وَتَقْدِيرُهُ: وَالْحَافِظَاتِ
فُرُوجَهُنَّ، وَالذَّاكِرَاتِ اللَّهَ كَثِيرًا ^(٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَتَبْلُؤُنَّ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ
وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، وَتَقْدِيرُهُ:
وَنَقْصٍ مِنَ الْأَنْفُسِ، وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ ^(٣)، وَقَوْلُهُ: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ
الْشَّمَالِ قَيْدٌ﴾ [ق: ١٧]، وَتَقْدِيرُهُ: عَنِ الْيَمِينِ قَيْدٌ ^(٤)؛ فَأَبَدَا دَابَّ الْعَرَبِ
ذَلِكَ؛ قَالَ شَاعِرُهُمْ:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ^(٥)

(١) هذا اختيار المصنّف، وهو الرواية الأولى في مذهب الحنابلة، وبه قال بعض أصحاب مالك، وأصحاب الشافعي.

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٠)، و«التمهيد» (٢/١٨٣).

(٣) يُنْظَرُ «التبصرة» (ص ٢١٣)، و«العدة» (٢/٦٤٠)، و«التمهيد» (٢/١٨٣).

(٤) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٠).

(٥) اختلف في قائل هذا البيت:

ف قيل: هو لقيس بن الخطيم، كما ذكره سيبويه في: «الكتاب» (١/٣٧).

وقيل: هو لعمر بن امرئ القيس، كما ذكره البغدادي في: «خزانة الأدب» =

وتقديره: ونحن بما عندنا راضون^(١).

وقال الآخر^(٢):

فَمَا أَذْرِي إِذَا يَمُمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي؟
يُرِيدُ: أُرِيدُ الْخَيْرَ، وَأَتَوَقَّى الشَّرَّ^(٣).

= (١١٢/٣)، و(٧٣/٤)، (٢٨٣).

والبيت أورده المبرّد في «المقتضب» دون ذكر قائله، وقد علّق محقّق «المقتضب» الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة على هذا البيت، وذكر الخلاف في اسم قائله.

يُنظر: «المقتضب» (١١٢-١١٣) تعليق رقم (٤)، و(٧٣/٤) تعليق رقم (١).
(١) يُنظر: «العدة» (٦٤١/٢)، و«التمهيد» (١٨٤/٢)، ويُنظر: «المقتضب» (٣/١١٣)، و(٧٣/٤).

(٢) هو: الشاعر الجاهليّ عائدُ بنُ مخصن بن ثعلبة المعروف بالمشقب العبديّ، والبيت من قصيدة مَطلَعُها:

أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكَ مَتَعِينِي وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُكَ أَنْ تَبِينِي
إلى قوله:

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمُمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي؟
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَنْتَفِينِي؟
وقد وردَ الشاهدُ بعدةَ رواياتٍ أشهرُها: «إِذَا يَمُمْتُ أَرْضًا»، وورد: «إِذَا يَمُمْتُ أَمْرًا»، وورد: «وَجْهًا».

والشاهد في البيت في قوله: «أريد الخير»، والمراد: أريد الخير، وأتوقّى الشَّرَّ، فاكتمى بذكر أحدهما؛ لدلالته على الآخر.

يُنظر: «ديوان المشقب العبديّ» (ص ٢١٢).

ويُنظر: «خزانة الأدب» للبغدادى (٤٩/٤)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣٩٦/١).

(٣) يُنظر: «العدة» (٦٤٢/٢)، و«التمهيد» (١٨٣/٢).

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّمَا حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ أَحَدُ الْكَلَامَيْنِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ - تَعَالَى - : ﴿وَالذِّكْرُ﴾^(١) لَا يُفْهَمُ^(٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْأَنْفُسِ وَالْمَرَاتِ﴾. فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا: فَإِنَّ قَوْلَهُ فِي الظَّهَارِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ كَلَامٌ مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ، وَقَوْلُهُ فِي الْقَتْلِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ كَلَامٌ مُسْتَقِيلٌ. قِيلَ: ﴿وَالذِّكْرُ﴾ عُمُومٌ، وَ﴿وَالْحَفِظَتِ﴾ عُمُومٌ، لَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانٍ مَحْفُوظٍ مُعَيَّنٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: وَ﴿وَالذِّكْرُ﴾ رُسُلَ اللَّهِ، وَمَلَائِكَةَ اللَّهِ، وَ﴿وَالْحَفِظَتِ﴾ أَلْسِنَتَهُنَّ، وَأَيْدِيَهُنَّ، يَغْنِي: عَنِ اللَّغَطِ^(٣)، وَالسَّرِقَةِ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ، لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ يَقِيدُهُ، فَلَمَّا لَمْ يَقَيِّدْ، حُمِلَ [عَلَى]^(٤) تَقْيِيدِ الْمُقَيَّدِ.

و﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾ قَائِمًا، وَقَاعِدًا، وَمُضْطَجِعًا، لَا يَخْتَصُّ بِحَالٍ؛ فَهُوَ عُمُومٌ؛ لَكِنْ خُصَّ بِذِكْرِ حَالِ صَاحِبِ الشَّمَالِ، وَكَوْنِهِ قَعِيدًا^(٥). فَإِنْ قِيلَ: «فَحَمَلْنَا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ هُنَاكَ»^(٦)، لِأَجْلِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ».

(٢) أَي: لَا يُفْهَمُ الْقَيْدُ الَّذِي قَيَّدَ بِهِ، أَوْ: لَا يُفْهَمُ الْمَرَادُ مِنْهُ.

(٣) اللَّغَطُ: بِفَتْحَتَيْنِ: الْكَلَامُ الَّذِي فِيهِ جَلْبَةٌ وَاخْتِلَافٌ وَلَا يَتَبَيَّنُ.

يُنْظَرُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ»، (ص ٢١٢) مَادَّةُ (لَغَط).

قُلْتُ: وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ اللَّغْوِ.

(٤) هَذِهِ إِضَافَةٌ ضَرْوِيَّةٌ؛ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ، وَالْمَرَادُ: حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «قَعِيدٌ»، وَيُنْظَرُ: فِي الْإِعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ: «الْعِدَّةُ» (٢/٦٤٢).

(٦٤٢).

(٦) يَعْنِي: فِي الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي صَدْرِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ آيَةُ =

العَظْفِ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْمَعْظُوفَ مَعَ الْمَعْظُوفِ عَلَيْهِ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ،
فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا: فَهُمَا جُمْلَتَانِ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُكْمٌ بِنَفْسِهَا^(١).
قِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَجْلِ الْعَظْفِ؛ بَلْ لِأَنَّ
أَحَدَهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ.

وَيَوْضَحُ هَذَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَظْفُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ، لَكَانَ - إِذَا قُيِّدَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَى، أَغْنَى: الْمَعْظُوفَ وَالْمَعْظُوفَ عَلَيْهِ - أَنْ يُحْمَلَ
أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي تَقْسِيمِهِ، وَهُوَ إِذَا قَالَ: «وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ،
وَالْحَافِظَاتِ أَلْسِنَتَهُنَّ وَأَيْدِيَهُنَّ مِنَ اللَّغَطِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ أَحَدُ
الْمُقَيَّدَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، مَعَ وُجُودِ الْعَظْفِ، لَكِنْ لَمَّا عُدِمَ الْإِطْلَاقُ، لَمْ
يُحْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْعَظْفُ هُوَ الْمُوجِبُ
لِحَمْلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ^(٢).

عَلَى أَنَّ الْعَظْفَ لَا يُوجِبُ مُوَافَقَةً؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ يُعْطَفُ الشَّيْءُ
عَلَى مَا يُخَالِفُهُ؛ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ
وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] / وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ: الرَّحْمَةُ، وَصَلَاةُ
مَلَائِكَتِهِ: الشَّفَاعَةُ وَالِدُعَاءُ^(٣).

= الأحزاب رقم (٣٥)، وآية البقرة، رقم (١٥٥)، وآية ق، رقم (١٧)، فإن في
هذه الآيات جميعاً، ذُكِرَ حرف العطف، ومن هنا حمل المطلق على المقيد.
(١) في الأصل: «حكم نفسها»، والأنسب للسياق ما أثبتته.

(٢) يُنْظَرُ فِي الْإِعْتِرَاضِ، وَالْجَوَابِ عَلَيْهِ، وَتَوْضِيحِهِ: «العدة» (٢/ ٦٤٢ - ٦٤٣).

(٣) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٤٩٥ - ٤٩٦)، وَفِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ ثَنَاءً عَلَى
الْعَبْدِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَذِكْرُ اللَّهِ لَهُ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى؛ كَمَا قَالَ - تَعَالَى - : =

وَمِنْهَا^(١): أَنَّهُ قَدْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَإِسْقَاطُ أَحَدِهِمَا لَا وَجْهَ لَهُ^(٢)؛ أَلَا تَرَى أَنَّنَا لَا نَحْكُمُ^(٣) إِلَّا بَعْدَ امْتِنَاعِ جَمْعِ بَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ^(٤).

= ﴿تَذَكَّرُوا أَذْكُرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقد ذَكَرَ ﷺ ما أوردَهُ المصنِّفُ هنا. (١) هَذَا هو الدليل الثاني والأخير، من الأدلة التي ذكرها المصنِّفُ على ما اختاره مِنْ حَمَلِ العام على الخاص، والمطلق على المقيّد في مسألتنا، وَيُنْظَرُ الدليل الأول في: (٤٨/٢).

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٤).

(٣) أي: لَا نَحْكُمُ بِعَدَمِ حَمَلِ العام على الخاص، وَلَا الْمُطْلَقِ على المقيّد. (٤) يُنْظَرُ فِي أدلّةِ القائلين بِحَمَلِ الْمُطْلَقِ على المقيّد - هنا: كُلًّا مِنْ: «شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٦٧)، و«العقد على ابن الحاجب» (٢/١٥٦)، و«التبصرة» (ص ٢١٣)، و«المحصول» (١/٣/٢١٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٥)، و«العدة» (٢/٦٤٠)، و«التمهيد» (٢/١٨٣)، و«الروضة» (ص ٢٦١)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٦٥).

«فصل»

في شبه المخالف

[على عدم حمل العام على الخاص، والمطلق على المقيد، إذا

اتخذ الحكم واختلف السبب، والجواب عنها]:

فمنها لمن قال: «لا يحمل عليه»^(١): «أن المطلق معلوم المراد

بظاهره؛ فوجب أن يحمل عليه»^(٢)؛ فلا يعدل عنه إلا بدليل، والخاص

ليس بدليل؛ لأن التخصيص إنما يقع بما يخالف الظاهر ويعارضه، فأما

بما يوافقه فلا، والمقيد يوافق المطلق؛ فوجب ألا يخص به»:

فيقال: إن التقييد يخالف الإطلاق ويعارضه في^(٣) لفظه

ومعناه^(٤).

ويتكشف ذلك بالمثال: يقول: «أعرق عبدا من عبيدي»؛ فيكون

الأمر شائعا في سائر عبيده، فإذا قال: «أعرق عبدا مؤمنا»؛ فيخرج

من عبيده الكفار، ويصير الأمر واقعا على بعض عبيده، فما خصصناه

إلا بما عارضه، دون ما واطأه ووافقه.

ولا فرق بينه وبين الخاص مع العام؛ وذلك أن كل واحد منهما

(١) هذه هي الرواية الثانية للحنابلة، وهي اختيار أبي إسحاق بن شاقلا، وهو قول

أصحاب أبي حنيفة. يُنظر (٢/٤٥).

(٢) أي: على إطلاقه المفهوم من ظاهره. يُنظر: «التمهيد» (٢/١٨٢).

(٣) في الأصل: «من».

(٤) يُنظر: «العدة» (٢/٦٤٥)، وما ذكره المصنف مطابق لما ذكره شيخه في

«العدة».

يُخْرِجُ^(١) مِنَ الْجُمْلَةِ بَعْضَهَا؛ فَالْخُصُوصَ يُخْرِجُ مِنَ الْعُمُومِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهِ، وَالتَّقْيِيدُ يُخْرِجُ مِنَ الْمُطْلَقِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْعَامِّ مَعْلُومًا، لَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ، وَالْخَاصُّ مَعْلُومٌ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ - فَلَمَّا قُضِيَ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُقْضَى بِالْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ^(٢).

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، / ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، فَكُلُّ عَارِفٍ بِاللُّغَةِ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالرَّجُلَيْنِ: الْعَدْلَيْنِ؛ حَيْثُ قِيدَ فِي النُّطْقِ الْآخَرِ بِالْعَدَالَةِ. وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَطْلَقَ الرَّقَبَةَ فِي الظَّهَارِ؛ فَاعْتَبَارُ الْإِيمَانِ فِيهَا زِيَادَةٌ فِي حُكْمِ النَّصِّ، وَذَلِكَ نَسْخٌ؛ فَلَا يَجُوزُ بِالْقِيَاسِ، وَلَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

قَالُوا: وَالِدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ نَسْخًا لَهَا: أَنَّ الْآيَةَ كَانَتْ تَقْتَضِي بِإِطْلَاقِهَا جَوَازَ عِتْقِ الرَّقَبَةِ الْكَافِرَةِ، فَإِذَا اغْتَبِرَ إِيْمَانُ الرَّقَبَةِ، خَرَجَتْ الْكَافِرَةُ أَنْ تَكُونَ مُجَرَّتَةً، فَيَرْتَفِعُ ذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي كَانَ أَوَّلًا^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: «يُخْرِجَانِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) الْعِبَارَةُ فِي «الْعُدَّة» (٢/ ٦٤٥) أَوْضَحَ مِنْهَا هُنَا، قَالَ أَبُو يَغْلَى: «وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْمُطْلَقَ - وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا - فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ، وَالْخَاصُّ مَعْلُومٌ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ؛ كَالْخَاصِّ وَالْعَامِّ إِذَا تَعَارَضَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ يُقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ.

(٣) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٤٥).

فَيَقَالُ^(١): هَذَا لَيْسَ بِزِيَادَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْصِيصٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُجْزَى بِإِظْلَاقِ الرَّقَبَةِ الْمُؤْمِنَةِ وَالْكَافِرَةِ، وَالسَّالِمَةِ وَالْمَعِيْبَةِ، وَقَوْلُنَا: «لَا تُجْزَى إِلَّا مُؤْمِنَةً»: نُقْصَانٌ ظَاهِرٌ؛ كَمَا إِذَا قَالَ: «أَعْطِ ذَرَاهِمًا مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةِ»، كَانَ الْأَمْرُ شَائِعًا فِي الْعَشْرَةِ كُلِّهَا، فَإِذَا قَالَ: «إِذَا كَانَ قَارِئًا، أَوْ فَقِيهًا»، كَانَ ذَلِكَ نُقْصَانًا لَا زِيَادَةً، وَتَخْصِيصًا لَا رَفْعًا وَنَسْخًا^(٢).

ثُمَّ لَوْ كَانَ زِيَادَةً: فَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ نَسْخًا^(٣)، وَهَذَا يَأْتِي مُسْتَوْفَى - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي (بَابِ النِّسْخِ).
وَمِنْهَا: «أَنَّ الْخُصُوصَ: إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى الْأَعْيَانِ الْمَنْطُوقِ بِهَا، دُونَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا يُنْطَقُ بِهَا، وَالْمَنْطُوقُ هُوَ ذِكْرُ الرَّقَبَةِ فَقَطْ، فَأَمَّا

(١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «يَقُولُ ل» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ مَا سَارَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَوَابِ عَلَى الْإِعْتِرَاضَاتِ.

(٢) يُنْتَظَرُ: «الْعِدَّة» (٢/٦٤٥ - ٦٤٦).

(٣) مَسْأَلَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْأَصُولِيُّونَ: هَلْ تَكُونُ نَسْخًا أَوْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ نَسْخًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.

الثَّانِي: أَنَّهَا نَسْخٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَلِكُلِّ أَدَلَّةٍ، وَعَلَيْهِ مَنَاقِشَاتٌ.

يُنْتَظَرُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ: «أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ» (٢/٨٢)، وَ«كَشْفُ الْأَسْرَارِ» (٣/١٩١)،

و«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٢/٩٣)، وَ«شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٣١٧)، وَ«الْعُضْدُ

عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٠١)، وَ«الْبَرْهَانُ» (٢/١٣٠٩)، وَ«الْمَحْصُولُ» (١/

٣/٥٤٢)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/١٧٠)، وَ«الرُّوضَةُ» (ص ٧٩)، وَ«الْمُسَوَّدَةُ»

(ص ٢٠٧)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (٣/٥٨١)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٩٥).

صِفَاتُهَا - مِنْ كُفْرِهَا، وَإِيمَانِهَا - فَلَا ذِكْرَ لَهُ^(١) :
 فَيَقَالُ: هَذَا تَعَدُّ مِنْ قَائِلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ تُخَصُّ وَتُعَمُّ بِأَوْصَافِهَا،
 لَا بِذَوَاتِهَا، وَإِنَّمَا الْإِشَارَاتُ تَتَنَاوَلُهَا بِغَيْرِ صِفَاتٍ؛ مِثْلُ: / «هَذِهِ،
 وَتِلْكَ، وَهَذَا، وَذَلِكَ» فِي الْأَعْيَانِ الْحَاضِرَةِ، وَإِلَّا فَالْعَائِيَةُ لَا تُخَصُّ
 إِلَّا بِذِكْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ حَتَّى إِنَّ الصِّفَاتِ تَقْضِي عَلَى^(٢) الْأَعْيَانِ
 الْحَاضِرَةِ، فَلَوْ قَالَ: «أَعْطِ مَنْ شِئْتَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ إِلَّا الْأَسْوَدَ مِنْهُمْ
 أَوْ الْفَاسِقَ» - قَضَى هَذَا الْوَصْفُ عَلَى الْإِشَارَةِ؛ فَأَخْرَجَ الْوَصْفُ مَا
 تُخْرِجُ الْإِشَارَةُ^(٣).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الرِّقَبَةَ فِي الظَّهَارِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، وَالرِّقَبَةُ
 فِي الْقَتْلِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، فَإِذَا قَاسَ قَائِسٌ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى،
 لَمْ يَجْزُ؛ لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا الْفِاتَ إِلَى الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ.
 الثَّانِي: أَنَّهُ يُقْضَى إِلَى إِسْقَاطِ الْمَقِيسِ عَلَى الْمَقِيسِ عَلَيْهِ؛ فَيَصِيرُ
 الْحُكْمُ لِأَحَدِهِمَا وَيَسْقُطُ أَحَدُ النَّصِّينِ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى: مَنْعَنَا قِيَاسَ
 التَّيْمِ عَلَى الْوُضُوءِ؛ فِي دُخُولِ الرَّأْسِ وَالرُّجُلَيْنِ، وَلَا قِيَاسَ^(٤)

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٦).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «تَقْضِي إِلَى» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: أَنَّ الصِّفَاتِ تَقْضِي
 عَلَى الْأَعْيَانِ الْحَاضِرَةِ بِتَخْصِيصِهَا.

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٦).

(٤) أَي: «وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ، عَلَى قَطْعِ الْمُحَارَبَةِ فِي إِدْخَالِ الرَّجُلِ مَعَ
 الْيَدِ»؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي سِيَاقِ عَدَدٍ مِنَ الْأَقْيَسَةِ الَّتِي لَا تَصِحُّ لَوْجُودِ النَّصِّ.
 وَيُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٤٦).

الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ، عَلَى قَطْعِ الْمُحَارَبَةِ؛ فِي إِدْخَالِ الرَّجُلِ مَعَ الْيَدِ،
وَلَا قِيَاسَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ عَلَى كَفَّارَةِ التَّمَتُّعِ؛ فِي اعْتِبَارِ التَّفْرِيقِ، وَلَا
كَفَّارَةِ التَّمَتُّعِ عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي اشْتِرَاطِ التَّابِعِ:

فَيَقَالُ: بَلْ هُوَ قِيَاسُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ عَلَى الْمَنْطُوقِ بِهِ؛ لِأَنَّ
الْإِيمَانَ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْهُ، وَنُطِقَ بِالرَّقَبَةِ
فَقَطْ، وَفِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ: نُطِقَ بِالرَّقَبَةِ وَالْإِيمَانَ فِيهَا، فَقَسْنَا مَا سَكَتَ
عَنْ^(١) الْإِيمَانَ فِيهِ، عَلَى مَا نُطِقَ بِالْإِيمَانَ فِيهِ.

وَفَارَقَ التَّيْمُمَ مَعَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَتَيْنِ مَا اجْتَمَعَتَا فِي
الْجِنْسِ، / وَلَا الصِّفَةِ، وَلَا التَّائِيْرِ، فَيُقَاسُ.

ب/١٣٣

فَالْتِرَابُ جِنْسٌ غَيْرُ جِنْسِ الْمَاءِ، وَالْمَسْحُ الْكُلِّيُّ غَيْرُ الْمَسْحِ
وَالْغَسْلِ، وَرَفَعُ الْحَدَثِ حُكْمٌ، وَنَفْيُ رَفْعِهِ حُكْمٌ آخَرُ^(٢)؛ فَيُقَاسُ
أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ رَوْمُ^(٣) التَّفْرِيبِ الَّذِي قَصَدَ الشَّرْعُ خِلَافَهُ
بِالتَّبَعِيدِ - [غَيْرُ صَحِيحٍ]^(٤).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الظَّهَارُ؛ فَإِنَّهُ يُسَاوِي الْقَتْلَ فِي اعْتِبَارِ الرَّقَبَةِ
الصَّحِيحَةِ السَّلِيمَةِ، وَاعْتِبَارِ الْبَدَلِ صَوْمَ شَهْرَيْنِ، وَصِفَةِ الْبَدَلِ، وَهُوَ:
التَّابِعُ، وَلَمْ يُخَلَّ إِلَّا بِذِكْرِ الْإِيمَانَ، فَكَانَ الظَّاهِرُ اعْتِبَارَ الْإِيمَانَ فِيمَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) يَعْنِي: وَرَفَعُ الْحَدَثِ بِالْوُضُوءِ حُكْمٌ، وَنَفْيُ رَفْعِهِ بِالتَّيْمُمِ حُكْمٌ آخَرُ.

(٣) يُقَالُ: رَامَ يَرُومُ رَوْمًا، بِمَعْنَى: طَلَبَ وَقَصَدَ.

يُنْظَرُ «المصباح المنير» (ص ٩٤) مَادَّةُ (رَوْم).

(٤) هَذِهِ إِضَافَةٌ تَقْتَضِيهَا صَحَّةُ السِّيَاقِ؛ فَهِيَ خَبَرٌ قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ: «فَيُقَاسُ..».

ثَبَّتَ لَهُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا الْمُسَاوِيَةُ لِكَفَّارَةِ الْقَتْلِ، فَمَا ^(١) اسْتَوَتَا [فِي] ^(٢) الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَاكَ، وَاسْتَوَتَا ^(٣) هُنَا ^(٤).
وَكَذَلِكَ صَوْمُ التَّمَتُّعِ: شَرَطَ فِيهِ التَّفْرِيقُ مَنْصُوصًا، وَالتَّابُعُ فِي الظَّهَارِ مَنْصُوصًا؛ فَلَا يُمَكِّنُ سُلُوكُ الْقِيَاسِ الْمُسْقِطِ لِأَحَدِ الْحُكْمَيْنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا، وَلَسْنَا حُرُصًا عَلَى تَلْفِيْقٍ مَا فُرِّقَ، وَلَا تَفْرِيقٍ مَا لُفِّقَ، بَلْ ^(٥) لَوْ أَطْلَقَ صَوْمُ التَّمَتُّعِ، وَقَيَّدَ صَوْمُ الْكَفَّارَةِ - لَجَازَ أَنْ نَأْخُذَ لِأَحَدِهِمَا صِفَةً مِنَ الْآخَرِ؛ مِنْ حَيْثُ نَطَقَ بِهَا فِي إِحْدَاهُمَا، وَسَكَتَ عَنْهَا فِي الْآخَرِ ^(٦).
وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا:

«الْمُطْلَقُ نَطَقَ الشَّارِعُ، وَالْمُقَيَّدُ نَطَقَهُ؛ فَلَيْسَ حَمْلُ أَحَدِ النُّظْمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِأَوَّلَى مِنْ حَمْلِ الْآخَرِ عَلَيْهِ»:
فَيَقَالُ: إِنَّ كَوْنَ النُّظْمَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُوجِبُ نَفْيَ افْتِرَاقِهِمَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِيمَا» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَاسْتَوَى».

(٤) يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ تَسْتَوْ طَهَارَةُ التَّيْمُمِ وَطَهَارَةُ الْوُضُوءِ فِي الْحُكْمِ هُنَاكَ؛ فَلَمْ يَجُزْ حَمْلُ طَهَارَةِ التَّيْمُمِ عَلَى طَهَارَةِ الْوُضُوءِ، بَيْنَمَا اسْتَوَتْ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ فِي الْحُكْمِ هُنَا؛ فَصَحَّ حَمْلُ مَا أَطْلَقَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ عَلَى مَا قَيَّدَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ.

(٥) قَوْلُهُ: «بَلْ» بِمَعْنَى «لَكِنْ».

يُنْظَرُ: «أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ» لِابْنِ هَشَامٍ (٣/٣٤٤).

(٦) يُنْظَرُ: «الْعِدَّة» (٢/٦٤٦ - ٦٤٧).

لِمَعْنَى يَعُودُ إِلَى النُّطْقِ؛ فَالْطَّائِقُ وَاحِدٌ، وَالنُّطْقَانِ مُخْتَلِفَانِ؛
فَأَحَدُهُمَا: يَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ بِإِطْلَاقِهِ وَعُمُومِيهِ، وَهُوَ: الظَّاهِرُ، وَالْآخَرُ
/ : يَتَنَاوَلُهُ بِخُصُوصِيهِ وَتَقْيِيدِهِ، وَهُوَ: الصَّرِيحُ^(١)، وَمَا هُمَا إِلَّا بِمِثَابَةِ
الْعَامِّ مَعَ الْخَاصِّ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهَا.

وَلَاَنَّ حَمْلَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ: يُفْضِي إِلَى إِسْقَاطِ الْخَاصِّ كُلِّهِ
بِالْعَامِّ^(٢)، وَفِي الْبِنَاءِ لِلْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ:
عَمَلٌ بِالذَّلِيلَيْنِ وَالنُّظْمَيْنِ جَمِيعًا؛ فَيَعْمَلُ بِالْعَامِّ فِيمَا [لا]^(٣) يَتَنَاوَلُهُ
الْخَاصُّ، وَبِالْخَاصِّ فِيمَا وَرَدَ فِيهِ، فَقَدْ بَانَ الْأَوَّلَى^(٤)، وَسَقَطَ مَا
ذَكَرْتَ مِنْ دَعْوَى عَدَمِهِ^(٥).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا:

«حَمْلُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ إِهْمَالٌ لِلْعَامِّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي
الْإِسْتِغْرَاقَ، فَإِسْقَاطُ اسْتِغْرَاقِهِ إِهْمَالٌ لَهُ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ»:

(١) فِي الْأَصْلِ: «صَرِيحٌ» وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) يَعْنِي: أَنَّ مَا زَعَمَهُ الْمَخَالِفُ مِنْ اِحْتِمَالِ حَمْلِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْمُقَيَّدِ
عَلَى الْمَطْلُوقِ - يُفْضِي إِلَى إِسْقَاطِ الْخَاصِّ كُلِّهِ بِالْعَامِّ، وَالْمُقَيَّدِ كُلِّهِ بِالْمَطْلُوقِ،
وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

(٣) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٤) بَانَ الْأَوَّلَى، أَي: اتَّضَحَ وَانْكَشَفَ وَظَهَرَ.

يُنْتَظَرُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ»، (ص ٢٧) مَادَّةُ (بَيْنَ)، وَالْمُرَادُ: بَابُ الْأَوَّلَى، وَهُوَ
حَمْلُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَهُوَ حَمْلُ
الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْمُقَيَّدِ عَلَى الْمَطْلُوقِ.

(٥) يُنْتَظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «الْعُدَّة» (٦٤٧/٢).

فَيَقَالُ: إِنَّ التَّخْصِيصَ اسْتِعْمَالٌ وَلُغَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ تَلْقِيئُهُ بِالْإِهْمَالِ، وَلَا يَنْقُطُ اسْتِعْمَالُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَا اسْتِعْمَالُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ؛ لِأَجْلِ تَلْقِيئِكَ لَهُ بِالْإِهْمَالِ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُ: «إِعْمَالٌ»؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَفِي تَرْكِ الْبِنَاءِ إِسْقَاطَ لِعَمَلِ الْخُصُوصِ وَالتَّقْيِيدِ؛ وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ^(١).

كَمَا لَمْ يَجُزْ إِسْقَاطُ التَّخْصِيصِ لِبَعْضِ الْأَعْدَادِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهَا بِحُكْمٍ يَشْمَلُهَا؛ كَالِإِشَارَةِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَالتَّقْيِيدِ بِالصِّفَةِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ - بَعْدَ الْإِطْلَاقِ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْعَشْرَةِ - : «الْقَارِئُ، أَوِ الْفَقِيهُ»، أَوْ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَقْضَى بِذَلِكَ التَّقْيِيدِ عَلَى التَّخْيِيرِ الَّذِي سَبَقَ فِيمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «أَعْطِ أَيُّهُمْ شَيْئًا»^(٣).

(١) يُنْتَظَرُ هَذِهِ الشَّبَهَةُ وَجَوَابُهَا: «الْعِدَّة» (٢/٦٤٨).

(٢) يُنْتَظَرُ مَا سَبَقَ (٢/٥٥).

(٣) يُنْتَظَرُ فِي أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ - هُنَا - مَعَ مَا أُثِيرَ حَوْلَهَا، كُلًّا مِنْ: «أَصُولِ السَّرْحَسِيِّ» (١/٢٦٧)، وَ«كَشَفِ الْأَسْرَارِ» (٢/٢٨٧)، وَ«التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ» (١/٦٣)، وَ«فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ» (١/٣٦٥)، وَ«شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٢٦٧)، وَ«التَّبَصُّرَةِ» (ص ٢١٢ - ٢١٦)، وَ«الْمَحْصُولِ» (١/٢٢٠)، وَ«الْإِحْكَامِ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/٦)، وَ«الْعِدَّة» (٢/٦٤٤ - ٦٤٩)، وَ«الْتِمْهِيدِ» (٢/١٨٢)، وَ«الرُّوْضَةِ» (ص ٢٦١ - ٢٦٢)، وَ«إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ١٦٥).

أَمَّا فِي ثَمَرَةِ الْخِلَافِ؛ فَيُنْتَظَرُ: «الْتِمْهِيدُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ص ٤١٦)، وَ«تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ» لِلزَّنْجَانِيِّ (ص ١٣٤)، وَ«الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ» لِابْنِ اللَّحَّامِ (ص ٢٨٣ وَمَا بَعْدَهَا).

«فَضْلٌ»

[في حُكْمِ حَمْلِ الْعَامِّ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ]:

الْعَامُّ الْمُتَّفَقُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ
فِيهِ^(١)؛ وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ^(٢).

خِلَافًا لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِمْ: بَلْ يُقَدَّمُ^(٣) الْعَامُّ الْمُتَّفَقُ
عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ^(٤) / الْمُخْتَلَفِ فِي اسْتِعْمَالِهِ^(٥).

ب/١٣٤

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَذْرَجَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ ضِمْنَ مَسَائِلِ تَعَارُضِ الْخَاصِّ
وَالْعَامِّ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَتَطَرَّقْ لَهَا؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَامَّ وَالْخَاصَّ إِذَا وَرَدَا عَنِ
الشَّارِعِ، قُدِّمَ الْخَاصُّ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ
بَيَانُ ذَلِكَ، وَالْعَزُؤُ إِلَى مَرَاجِعِهِ.
يُنْتَظَرُ: (١٣/٢، ٣٠).

وَمَنْ لَمْ يُخَصِّصْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِفَضْلِ أَوْ مَسْأَلَةٍ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي
«الْعُدَّة» وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْتَمِيد» وَغَيْرُهُمْ، وَمَنْ أِفْرَدَهَا بِفَضْلِ مُسْتَقِيلٍ،
الشِّيرَازِيُّ فِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٥٧).

(٢) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥٧)، و«الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ» (٤٠٧/٣).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «يَتَقَدَّمُ»، وَالْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «الْخَاصُّ الْمُتَّفَقُ»، وَضَرَبَ النَّاسِخَ عَلَى كَلِمَةِ «الْمُتَّفَقِ».

(٥) يُنْتَظَرُ: «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (٢٩٢/١).

«فَضْلٌ»

فِي أُدِلَّتِنَا [عَلَى حَمْلِ الْعَامِّ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ]:

فَمِنْهَا: أَنَّهُمَا دَلِيلَانِ: عَامٌّ، وَخَاصٌّ؛ فَيَبْنَى الْعَامُّ عَلَى
الْخَاصِّ؛ كَمَا لَوْ اتَّفَقَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِمَا^(١).

يُوضَّحُ هَذَا: أَنَّهُ^(٢) بِتَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْقَضَاءِ بِهِ عَلَيْهِ
- مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الاتِّفَاقِ عَلَيْهِمَا، أَوْ الْاِخْتِلَافِ فِيهِمَا - بَانَثُ مَرْبُوعَةٌ
الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ.

وَمِنْهَا: أَنَّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ؛ فَكَانَ أَوَّلَى مِنْ
إِسْقَاطِ أَحَدِهِمَا؛ كَالْأَصْلِ الْأَوَّلِ^(٣).

وَمِنْهَا: أَنَّ الْخُصُوصَ يَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ بِصَرِيحِهِ، وَالْعَامُّ يَتَنَاوَلُهُ
بِظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ غَيْرُ مَا تَنَاوَلَهُ الْخَاصُّ؛ فَيُقْضَى بِالَّذِي
لَا اخْتِمَالَ فِيهِ، عَلَى مَا فِيهِ اخْتِمَالٌ^(٤).

(١) هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «التَّبَصُّرَةُ» لِلشَّيرَازِيِّ (ص ١٥٧) مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَنَّ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٣) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥٧).

(٤) تُنْظَرُ هَذِهِ الْأَدَلَّةُ فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٥٧)، وَمَرَاجِعُ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ

- وَهِيَ بِنَاءُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ مُطْلَقًا - قَدْ مَرَّتْ. يُنْظَرُ: (٢١/٢).

«فصل»

في شبهة المخالف [على عدم حمل العام المتفق على استعماله على الخاص المختلف فيه، والجواب عنها]^(١):

[قالوا]^(٢): «إن^(٣) العام قوي بالاتفاق عليه، وضعف الخاص بالاختلاف فيه؛ فوجب أن يفضى بالأقوى على الأضعف^(٤)؛ يوضح هذا: أن اتفاق العلماء معصوم، مقطوع به»:

فيقال: لا نسلم أنه متفق على استعماله [في القدر الذي تناوله الخاص منه، وإنما هو متفق على استعماله]^(٥) فيما لا يتناوله الخاص بخصوصه، وهذا لا يمنع من جواز تخصيصه؛ ألا ترى أن استصحاب الحال^(٦) في براءة الذمم بدليل العقل متفق عليه في الجملة، فيما لم يتناوله دليل شرعي، ثم إذا ورد دليل شرعي نقل

(١) وهذا قول أصحاب أبي حنيفة. ينظر: (٤٥/٢).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «بأن»، والأنسب للسياق ما أثبت.

(٤) ينظر: «التبصرة» ص ١٥٧.

(٥) زيادة من «التبصرة» (ص ١٥٧) يستقيم بها السياق.

(٦) مسألة الاستصحاب وتعريفه وأنواعه وحججه وأدلتيه: ينظر فيها: «تيسير

التحرير» (١٧٧/٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤٧)، و«العقد على ابن

الحاجب» (٢٨٤/٢)، و«المستصفى» (٢١٨/١)، و«المحصول» (٣/٢)

(١٤٨)، و«الإحكام» للآمدي (١١١/٤)، و«جمع الجوامع بشرح المحلى»

(٣٤٧/٢)، و«الروضة» (ص ١٥٥)، و«مختصر ابن اللحام» (ص ١٦٠)،

و«شرح الكوكب المنير» (٤٠٣/٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ٢٣٧).

عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ مُخْتَلَفًا فِيهِ.
عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ تَنَاقَضُوا^(١) فِي هَذَا: فَإِنَّهُمْ قَضَوْا بِالنَّهْيِ عَنْ أَكْلِ
السَّمَكِ الطَّافِي، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ^(٢)، عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَحَلَّتْ
لَنَا^(٣) مَيْتَتَانِ، وَدَمَانِ»^(٤)، وَإِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ^(٥).

(١) في الأصل: «تناقضوا» والمراد بهم: الحنفية.
(٢) ويُنظر قولهم في هذه المسألة الفقهية في: «فتح القدير» للكمال بن الهمام (١/٦٥).

(٣) في الأصل: «له»، والصواب ما أثبتته؛ كما سيأتي في الهامش الموالي.
(٤) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» وابن ماجه والدارقطني في «سُنَنِهِمَا» عن ابن عمر - رضي الله عنهما.
قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالسَّمَكُ
وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». يُنظر: «مسند أحمد» (٩٧/٢)، مسند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما،
و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَه» (١١٠٢/٢)، كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال،
ولفظه «أَحَلَّتْ لَكُمْ»، و«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِي» (٢٧٠/٤)، باب الصيد والذبائح
والأطعمة.

كما أخرجه البيهقي وعبد بن حميد والحاكم وغيرهم.
كما ذكره ابن حجر والزيلعي والسيوطي وصححه.
يُنظر في تحقيق ذلك: «التلخيص الحبير» (٢٥/١)، و«نَضْبُ الرَّأْيَةِ» للزيلعي
(٢٠١-٢٠٢)، كتاب الذبائح، فصل فيما يحل أكله وما لا يحل، و«فيض
القدير» (٢٠٠/١).

(٥) أوردَ هذه الشبهة والجواب عنها، الإمام الشَّيرَازِيُّ في: «التبصرة» (ص ١٥٧ -
١٥٨)، وفي «شرح اللمع» (٣٧٣/١ - ٣٧٤)، وأشار إليها القاضي في
«العدة» (٦٢٦/٢)، ويُنظر: «كشف الأسرار» (٢٩٢/١).

«فَضْلٌ»

[فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ خَبْرَانِ، وَأَمَكَنَّ اسْتِغْمَالُهُمَا بَيْنَاءِ
أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ:]

إِذَا تَعَارَضَ خَبْرَانِ، وَأَمَكَنَّ اسْتِغْمَالُهُمَا؛ بَيْنَاءِ ^(١) أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخِرِ - : وَجَبَ أَنْ يُنْنَى أَحَدُهُمَا عَلَى / الْآخِرِ ^(٢).
وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ ^(٣): يَسْقُطَانِ، وَيَبْقَى عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ.

١/١٣٥

(١). في الأصل: «بني» والصواب ما أثبتته.

(٢) وهو: قول جمهور الأصوليين؛ وقد سبق العزو إلى المراجع في ذلك عند
الحديث عن مسألة تعارض العام والخاص، والمطلق والمقيد. يُنظر: (٢/
٢٦ - ٣٠).

وهذه المسألة والتي قبلها: تفرغ عليها؛ ولهذا لم يُخصَّص لها القاضي أبو يعلى
فضلاً أو مسألة، بل اكتفى بإدراجها تحت عموم الأولى؛ لأن الحكم فيهما
واحد.

ولكن الإمام ابن عقيل جرى في ذلك على منهج الشيرازي؛ حيث خصَّص
لكل جزئية فصلاً، وهو مسئلك توضيحي أفضل، وكأنه - والله أعلم - قد
خصَّص هذا الفضل للرد على الظاهرية، والذي قبله للرد على الحنفية، فيما
ذهب إليه كل منهم عند تعارض العمومين، والله أعلم!

(٣) يُنظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (١/١٥١)، و«التبصرة»
(ص ١٥٩).

والحق: أن العزو - هنا - للظاهرية غير محرر، فليس كلهم يرى التساقط، بل
الذي يرى ذلك هو داود الظاهري وابنه محمد، أما: أبو محمد علي بن أحمد
بن حزم صاحب «الإحكام» فإنه يرى رأي الجمهور، ويخالف الظاهرية فيما
ذهبوا إليه في هذه المسألة، بل لقد رد عليهم.
يُنظر: «الإحكام» له (١/١٥١، ١٦٩).

«فَضْلٌ»

فِي أَدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ خَبْرَانِ، وَأَمَكَنَّ اسْتِغْمَالُهُمَا بِنَاءٍ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ وَجَبَ ذَلِكَ]:

فَمِنْهَا^(١): أَنَّهُمَا لَفْظَانِ: عَامٌّ وَخَاصٌّ، يُمَكِّنُ اسْتِغْمَالُهُمَا؛ فَلَا يَسْقُطَانِ؛ أَوْ نَقُولُ: فَوَجَبَ اسْتِغْمَالُهُمَا وَبِنَاءٍ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ كَالْآيَتَيْنِ^(٢).

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وَقَوْلِهِ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَأْذِنَهُ أَجْمَعِينَ﴾ [عَمَّا كَانُوا يَمْلِكُونَ] [الحجر: ٩٢ - ٩٣]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٣): «يُسْأَلُونَ فِي مَوْضِعٍ، وَلَا يُسْأَلُونَ فِي مَوْضِعٍ»^(٤)؛ يَغْنِي بِذَلِكَ: اخْتِلَافُ الْمَقَامَاتِ؛ فَإِنَّ

(١) زيادة ليست في الأصل؛ جرياً على عادة المصنّف.

(٢) هذا الدليل موجودٌ في «التبصرة» (ص ١٥٩).

(٣) سبقت ترجمته في: (٤٢٨/١).

(٤) هكذا أوردته المصنّف متابعاً فيه الشيرازي في «التبصرة» (ص ١٥٩)، وفي «شرح اللمع» (٣٧٦/١)، وعند الرجوع إلى تفسير الآيتين الكريميتين، وجذت هذا القولَ ضَمَنَ عِدَّةِ أقوالٍ في توجيه دلالة الآيتين، لكن دون نسبته إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - بل بعضهم نسبته إلى عكرمة. وإنما الذي وجدته عن ابن عباس - فيما أطلعتُ عليه - هو قوله ﷺ: «لَا يَسْأَلُهُمْ هَلْ عَمِلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ لَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ يَقُولُ: لِمَ عَمِلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟».

يُنْتَظَرُ: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٥٩/٢)، و(٢٧٥/٤)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٦١/١٠)، و«الدّر المنثور» للسيوطي (٩٩/٥)، و(٧٠٣/٧)، و«فتح القدير» للشوكاني (٤١٣/٣).

القيامة ذات^(١) مقاماتٍ مختلفة^(٢).

ومنها: أنهما دليلا لا يمكن بناء أحدهما على الآخر؛ فوجب استيعامهما؛ أو نقول: فلا يجوز إسقاطهما.

دليله: عموم خبر الواحد إذا ورد مخالفاً للدليل العقل^(٣).

فإن قيل: «أدلة العقل لا تحتل التأويل، ولا تدخلها الاستعارة، بل كلها حقائق مبنية على التحقيق، والظاهر يحتل التأويل؛ فرتب^(٤). وفي مسألتنا: تأويل كل واحد من اللفظين كتأويل الآخر، فلم يكن أحدهما أولى من الآخر^(٥)»:

قيل: هذا يبطل بالآيتين؛ فإنهما تستعملان، وإن كان تأويل أحدهما كتأويل الأخرى^(٦).

(١) في الأصل: «فإن القيمة دلت» وهو تصحيث، والصواب ما أثبت.

(٢) جاء في الأصل بعد كلمة «مختلفة» كلمة لم أثبتتها؛ لوجود ظن فيها، والعبارة صحيحة مكتملة بدونها.

(٣) هذا الدليل موجود بنصه في: «التبصرة» (ص ١٥٩)، وكذلك في: «شرح اللمع» (٣٧٦/١): مع اختلاف طفيف.

(٤) أي: فرتب العموم الظاهر وفي خبر الواحد الذي يحتل التأويل، على أدلة العقل التي لا تحتل التأويل؛ بخلاف تعارض النصين الظاهرين الذين يحتل كل منهما التأويل.

يُنظر: «شرح اللمع» (٣٧٦/١).

(٥) هذا الاعتراض، والجواب عنه موجود في: «شرح اللمع» (٣٧٦/١)، «التبصرة» (ص ١٥٩ - ١٦٠).

(٦) في الأصل: «أحدهما كتأويل الآخر»، والصواب ما أثبت، وهو كذلك على الصواب في: «شرح اللمع» (٣٧٦/١)، و«التبصرة» (ص ١٥٩ - ١٦٠).

فَإِنْ قِيلَ: «الْأَيَّتَانِ كَأَدِلَّةِ الْعَقْلِ فِي الْقَطْعِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنْ إِسْقَاطُهُمَا»^(١):

قِيلَ: فَأَخْبَارُ الْآحَادِ - وَإِنْ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ - فَقَدْ وَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا، وَإِزَالَةُ اسْتِصْحَابِ حَالِ الْعَقْلِ فِي بَرَاءَةِ الذَّمِّ: بِالشُّغْلِ، وَالْإِلْزَامِ، وَإِتْعَابِ الْأَبْدَانِ، وَمَنْعِ اللَّذَاتِ؛ فَهَلَّا وَجَبَ الْجَمْعُ وَالْبِنَاءُ مَعَ الْإِمْكَانِ؛ كَمَا وَجَبَ الِاسْتِعْمَالُ لَهَا وَإِنْ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ.

/ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ: أَنْ^(٢) مَا زَادَ عَلَى الْخُصُوصِ مِنَ الْعُمُومِ لَا يُعَارِضُهُ مِثْلُهُ وَلَا مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ؛ فَوَجَبَ أَلَّا يُتَوَقَّفَ فِيهِ؛ كَمَا لَوْ رُوِيَ فِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ مَا فِي الْآخَرِ وَزِيَادَةُ حُكْمِ^(٣).

ب/١٣٥

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِسْقَاطُهَا»، وَالصُّوَابُ مَا أُبَيِّنُهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «هُوَ أَنْ»، وَالصُّوَابُ حَذْفُ «هُوَ»؛ كَمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٦٠).

(٣) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٠).

وَلِلنَّظَرِ فِي أَدَلَّةِ الْجُمْهُورِ: تَرَاجُعُ الْمَرَاجِعِ الْوَارِدَةِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ (ص ٣٠٠).

أَمَّا فِي هَذَا الْفَصْلِ بِالذَّاتِ: فِيرَاجِعُ: «التَّبَصُّرَةُ» (١٥٩ - ١٦٠)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/ ٣٧٥ - ٣٧٦).

«فضل»

فِي شُبُهَيْهِمْ^(١)] عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ خَبْرَانِ، فَإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ،
وَلَا يُبْنَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا:]

فَمِنْهَا: «تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾» [النساء: ٨٢]، وَهَذَا التَّعَارُضُ اخْتِلَافٌ؛
فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ:

فَيَقَالُ: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا، بَلْ هُمَا مُتَّفِقَانِ عِنْدَ الْبِنَاءِ وَالتَّرْتِيبِ.
عَلَى أَنَّهُ: لَوْ كَانَ هَذَا اخْتِلَافًا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ فِي الْأَخْبَارِ، لَمُنِعَ
ذَلِكَ فِي الْآيِ إِذَا تَعَارَضَتْ، وَلَكَّمَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ
اخْتِلَافًا، نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ شَرْعِهِ؛ كَذَلِكَ هُنَا. وَمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْآيِ
إِلَّا إِمْكَانُ الْبِنَاءِ؛ كَذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ قَدْ أُمِكنَ الْبِنَاءُ؛ فَلَا اخْتِلَافَ^(٢).

وَمِنْهَا: «أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ لَفْظَانِ، وَأُمِكنَ فِيهِ^(٣) وَجْهَانِ مِنْ
الاسْتِعْمَالِ؛ كَنَهْيِهِ عَنِ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ، وَأَمْرِهِ بِالْقَضَاءِ
لِمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا^(٤)؛ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الاسْتِعْمَالِ
بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ - : وَجَبَ إسْقَاطُ الْجَمِيعِ، وَالْبَقَاءُ عَلَى بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ
بِدَلِيلِ الْعَقْلِ الْقَاطِعِ، [كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا]^(٥)»:

(١) وَهَذِهِ هِيَ شُبُهَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ. يُنْتَظَرُ: (٢/٦٥).

(٢) يُنْتَظَرُ فِي الشُّبُهَةِ وَجُوبُهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٠)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/٣٧٦، ٣٧٧).

(٣) أَيُّ: فِي التَّعَارُضِ.

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْحَدِيثَيْنِ فِي: (٢/٣١ - ٣٢).

(٥) زِيَادَةُ لَيْسَتْ بِالْأَصْلِ.

فَيَقَالُ^(١): نَحْنُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلْنَاهُمَا^(٢) لَمَّا أَمَكَنَّ [وَجْهٌ وَاحِدٌ] مِنَ
الاسْتِعْمَالِ، فَأَمَّا إِذَا أَمَكَنَّ [وَجْهَانِ]^(٣)، لَمْ يُقَدِّمَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عَلَى
الْآخَرِ إِلَّا بِضَرْبٍ مِنَ التَّرْجِيحِ^(٤).

وَالْتَرْجِيحُ: إِنْجَابُ الْقَضَاءِ فِي عُمُومِ الْأَوْقَاتِ حَتَّى أَوْقَاتِ
النَّهْيِ. وَلَا تُعْطَلُ أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ النَّهْيِ فِي صَلَاةٍ / النَّوَافِلِ، غَيْرَ
الْمَقْضِيَّةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ الْقَاطِعُ: أَوْجَبَ الْاِخْتِيَاظَ
وَالِاخْتِرَازَ مِنْ تَرْكِ فِعْلٍ يُوجِبُ الْعِقَابَ فِي الْآجِلِ^(٥).

١/١٣٦

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الْجَمْعَ وَالْبِنَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ: بِنَفْسِ اللَّفْظِ؛
وَاللَّفْظُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ: بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ وَلَيْسَ مَعَكُمْ فِي الْجَمْعِ دَلِيلٌ؛
فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِيهِ»:

فَيَقَالُ: هَذَا يَبْتَطِلُ بِنِيبَاءِ إِحْدَى^(٦) الْآيَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ فَإِنَّهُ
يَجُوزُ^(٧) وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا دَلِيلَ آخَرَ يَقْتَضِي الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا.
عَلَى أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي اقْتَضَى الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا هُوَ^(٨): أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ

(١) في الأصل: «يقال»، والأنسب ما أثبتُّه.

(٢) في الأصل: «استعملنا»، والمثبت من «التبصرة» (ص ١٦٠)، والمراد: إنما
استعملنا اللفظين أو الدليلين.

(٣) في الأصل: «وجهين»، والصواب ما أثبتُّه، ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٦٠).

(٤) يُنظر في الشبهة وجوابها: «التبصرة» (ص ١٦٠)، و«شرح اللمع» (١/٣٧٧).

(٥) يُنظر في جواب آخر عن الشبهة التي أوردوها: «شرح اللمع» (١/٣٧٧).

(٦) في الأصل: «بناء أحد»، والصواب ما أثبتُّه.

(٧) أي: البناء.

(٨) أي: بين الخبرين المتعارضين.

دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ، وَكَلَامُ صَاحِبِ الشَّرْعِ لَا يَتَنَاقَضُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَمْعُ وَالتَّرْتِيبُ^(١).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَنْسُوخًا بِالْآخَرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ وَمُرْتَبًّا؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ كَمَا لَوْ اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّرْتِيبِ لَا مَرِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ»:

فَيَقَالُ: هَذَا يَبْطُلُ بِالْآيَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَنْسُوخَةً بِالْأُخْرَى، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُرْتَبَّةً عَلَيْهَا، ثُمَّ قَدَمْنَا الِاسْتِعْمَالَ وَالْبِنَاءَ عَلَى النَّسْخِ، وَلَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ آيَتَيْنِ تَعَارَضَ فِيهِمَا تَرْتِيبَانِ مُخْتَلِفَانِ.

وَلِأَنَّهُ - وَإِنْ اخْتَمَلَ النَّسْخُ - إِلَّا أَنَّ التَّرْتِيبَ وَالْبِنَاءَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ

فِيهِ / اسْتِعْمَالُ دَلِيلٍ، وَالنَّسْخُ: إِسْقَاطُ دَلِيلٍ، وَالِاسْتِعْمَالُ كَانَ أَوْلَى ١٣٦/ب لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ لِلِاسْتِعْمَالِ، وَالظَّاهِرُ بَقَاءُ حُكْمِهِ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: إِنَّ أَدْلَةَ الشَّرْعِ فُرُوعٌ لِأَدْلَةِ الْعَقْلِ، ثُمَّ التَّعَارُضُ فِي أَدْلَةِ الْعَقْلِ لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ؛ كَذَلِكَ التَّعَارُضُ فِي أَدْلَةِ الشَّرْعِ: فَيَقَالُ: التَّرْتِيبُ فِي أَدْلَةِ الْعَقْلِ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ؛ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ النَّصِّينِ إِذَا تَعَارَضَا؛ لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهِمَا، إِلَّا أَنْ

(١) يُنْظَرُ فِي الشُّبْهَةِ وَجَوَابِهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٠ - ١٦١)، و«شرح اللمع» (١) ٣٧٧ - ٣٨٨.

(٢) يُنْظَرُ فِي الشُّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦١)، و«شرح اللمع» (١) ٣٧٨.

يَكُونُ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا، وَالْآخَرُ مَنْسُوخًا؛ إِذْ لَا مَجَالَ لِلتَّأْوِيلِ فِي النَّصِّ؛ لِعَدَمِ الْاِخْتِمَالِ.

فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا: فَإِنَّ الْاِخْتِمَالَ حَاصِلٌ؛ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْعُمُومِ بَعْضُ مَا تَتَأَوَّلُهُ فَجَازٌ^(١) فِيهِ الْبِنَاءُ وَالتَّرْتِيبُ؛ وَلِذَلِكَ جَوَازُنَا الْبِنَاءَ وَالتَّرْتِيبَ فِي الْآيَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي أُدْلَى الْعُقُولِ^(٢).

وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الشَّهَادَتَيْنِ إِذَا تَعَارَصَتَا، سَقَطَتَا، وَكَذَلِكَ الْخَبْرَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَوْلٌ يَثْبُتُ بِهِ الْحَقُّ، وَتَشْتَغِلُ بِهِ الذِّمَّةُ بَعْدَ فَرَاعِهَا بِحُكْمِ الْأَصْلِ»:

فَيَقَالُ: إِذَا أُمِكنَ الْعَمَلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، عَمِلْنَا بِهِمَا، وَهَذَا^(٣) إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمِائَةٍ، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِقَضَاءِ خَمْسِينَ مِنَ الْمِائَةِ، جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ سَقَطَتَا^(٤)؛ كَالْخَبَرَيْنِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا^(٥).

(١) في الأصل: «مجاز» بالميم: والصواب ما أثبتته، وهو الموجود في «التبصرة» (ص ١٦١)، و«شرح اللمع» (١/٣٧٨).

(٢) يُنظر في الشبهة وجوابها: «التبصرة» (ص ١٦١): و«شرح اللمع» (١/٣٧٨).

(٣) في الأصل: «وهذا» بدون ألف، وهو سهو من الناسخ.

(٤) في الأصل: «سقطتا»، والصواب ما أثبتته، والمراد: الشهادتان. يُنظر: «التبصرة» (ص ١٦١).

(٥) يُنظر في الشبهة وجوابها: «التبصرة» (ص ١٦١)، و«شرح اللمع» (١/٣٧٨).

٣٧٩. ولمزيد من معرفة شبه الظاهرية في هذه المسألة، والرّد عليها، يُنظر:

«الإحكام» لابن حزم (١/١٥١، ١٦٩).

وللحقيقة أقول: إِنَّ ابْنَ عَقِيلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْفَضْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ عَالَّةٌ عَلَى الشِّيرَازِيِّ فِي «التبصرة»، و«شرح اللمع»؛ فلا يكادُ يخالف ما ذكره لفظًا =

فُصُولُ الاستِثْنَاءِ^(١)

«فَضْلٌ»

فِي حَقِيقَةِ الاستِثْنَاءِ، وَأَحْكَامِهِ، وَأَقْسَامِهِ:

1/137 / وَهُوَ: كَلَامٌ ذُو صِيَغٍ مَخْصُوصَةٍ مَخْصُورَةٍ، دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ لَمْ يُرَدْ بِالْقَوْلِ^(٢)؛ فَكُلُّ اسْتِثْنَاءٍ فَهَذِهِ حَالُهُ، وَكُلُّ مَا هَذِهِ

= ومعنى، ولا عَجَب؛ فهو شَيْخُهُ، وَلَعَلَّهُ اسْتَظْهَرَ كُتْبُهُ، فَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى الْجَمِيعِ!
(١) الاستثناء - في اللغة - : استفعال، مأخوذ من الثني، وهو: العطف، تقول: ثَنَيْتُ الْحَبْلَ اثْنَيْنِ: إِذَا عَطَفْتَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَقِيلَ: مِنْ ثَنَيْتُهُ عَنِ الشَّيْءِ: إِذَا صَرَفْتُهُ عَنْهُ.

يُنْظَرُ: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (ثني) (١/٣٩١ - ٣٩٢) و«المصباح المنير»، مادة (ثني) (ص ٣٣)؛ وكما ذكره في «العدة» (٢/٦٥٩).
(٢) هكذا تابع المصنف شيخه أبا يعلى في تعريف الاستثناء، وقد تُعْقِبَ هذا التعريف، بأنه تعريف للاستثناء في اصطلاح النحاة، أمّا في اصطلاح الفقهاء، فهذا منه!! ولهذا لو قَالَ: «له هذه الدار»، ولي منها هذا البيت» كَانَ هذا استثناء عندهم، فالاستثناء قد يكون بِمُفْرَدٍ وهو الاستثناء الخاص، وقد يكون بما هو أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ كَالْجُمْلَةِ وهو العام.
يُنْظَرُ: «المسوّدة» (ص ١٥٤).

هذا؛ وللأصوليين في تعريف الاستثناء عبارات متعددة، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «كشف الأسرار» (١/١٢١)، و«التلويح على التوضيح» (٢/٢٨٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (٢/٢٣٧، ٢٥٦)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٣٢)، و«المستصفى» (٢/١٦٣)، و«المحصول» (١/٣٨/٣) و«الإحكام» للأمدى (٢/٢٨٧)، و«جمع الجوامع» (٢/٩)، و«البحر المحيط» (٣/٢٧٥)، و«الروضة» (ص ٢٥٢)، و«أصول ابن مفلح» (١/٤٨٢)، و«مختصر البعلي» (ص ١١٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٨٢)، و«الاستغناء في الفرق والاستثناء» للبكري (١/٨٣).

حَالُهُ فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ؛ وَكَذَا يَدُورُ الْحَدُّ عَلَى الْمَحْدُودِ.
وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْحَدُّ، التَّخْصِصُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى
الصِّبْغِ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ تَارَةً بِالفِعْلِ، وَتَارَةً بِالقَوْلِ؛ فَلَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ
صِبْغَةً.

وَلَا يَلْزَمُ التَّخْصِصُ الْمُتَّصِلُ^(١)؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: «رَأَيْتُ النَّاسَ، وَلَمْ
أَرَ عَمْرًا»؛ لِقَوْلِنَا: «كَلَامٌ ذُو صِبْغٍ مَخْصُوصَةٌ».
وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ مَحْضُورَةٌ^(٢)، وَلَيْسَ الْوَاوُ مِنْهَا^(٣).
وَقَدْ اسْتَوْفَيْتُ الْحُدُودَ كُلَّهَا فِي ابْتِدَاءِ كِتَابِي هَذَا^(٤) بِمَا^(٥) يُغْنِي
عَنِ الْإِطَالَةِ.

(١) أي: ولا يَلْزَمُ عليه القول بالتخصيص المتصل بلفظ العموم. يُنظر: «العدة» (٦٦٠/٢).

(٢) ومنها: «إلا» وهي أشهرها، «وغير»، «وليس»، «ولا يكون»، «وحاشا»،
«وخلا»، «وعدا»، «وسوى»، «وسواء»، «وما عدا»، «وما خلا»، «ولا سيما»
على خلاف فيها.

يُنظر: «تيسير التحرير» (٢٨٣/١)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٣٨)،
و«العضد على ابن الحاجب» (١٣٢/٢)، و«المستصفى» (١٦٣/٢)،
و«الإحكام» للأمدي (٢٨٨/٢)، و«شرح المحلى على جمع الجوامع» (٢/
١٠)، و«الروضة» (ص ٢٥٢)، و«مختصر ابن اللحام» (ص ١١٧)، و«شرح
الكوكب المنير» (٢٨٣/٣).

ويُنظر: «شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام (ص ٣٤١، ٣٤٩).

(٣) يُنظر: «العدة» (٦٦٠/٢).

(٤) يُنظر: «كتاب الواضح» (١٢١/١) من القسم الذي حققه د. موسى القرني.

(٥) في الأصل: «ما يغني».

«فصل»

[في حكم الاستثناء المنفصل]:

لَا يَصِحُّ الاستثناءُ المنفصلُ^(١)، بَلْ مِنْ شَرْطِهِ الاتِّصَالُ^(٢)؛ فَإِذَا انْقَطَعَ، لَمْ يَعْمَلْ^(٣)؛ وَبِهِ^(٤) قَالَ الْفُقَهَاءُ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ، وَأَهْلُ اللُّغَةِ^(٥).

(١) مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الاستثناءَ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَبَعْضُهُمْ يَسْمِيهِ: مَنْقُطَعًا. فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الَّذِي يَتَّصِلُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، دُونَ انفصالِ بَيْنَهُمَا بِزَمَانٍ.

أَمَّا الْمُنْفَصِلُ: فَهُوَ الَّذِي يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِزَمَانٍ. يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٦٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٨٤ - ٢٨٥)، و«قطر الندى» (ص ٣٤٣).

(٢) أَيِ: الاتِّصَالُ الْمَعْتَادُ، فَلَا يَضُرُّ الْفَضْلُ الْيَسِيرَ لِسُعَالٍ، أَوْ عَطَاسٍ، أَوْ انْقِطَاعِ النَّفْسِ، أَوْ طَوْلِ الْكَلَامِ الْمُسْتَثْنَى، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: «البحر المحیط» (٣/٢٨٤)، و«شرح مختصر الروضة» للطوفي (٢/٥٨٩)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٩٧).

(٣) أَيِ: لَمْ يَعْمَلِ الاستثناءَ عَمَلَهُ فِي إِخْرَاجِ مَا لَوْلَاهُ، لَدَخَلَ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي «العدة» (٢/٦٦٠).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بِهِ» بِدُونِ وَاوٍ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي «العدة» (٢/٦٦١).

(٥) يُنْظَرُ: «تيسير التحرير» (١/٢٩٧)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٢١)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤٢)، و«المستصفى» (٢/١٦٥)، و«المحصول» (١/٣٩٠).

(٢/٣٩٠)، و«الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٢٨٩)، و«العدة» (٢/٦٦٠)، و«التمهيد» (٢/٧٣)، و«الروضة» (ص ٢٥٣)، و«المسودة» (ص ١٥٢)، و«سواد الناظر» (٢/٢٧٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٩٧)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٧)، وَيُنْظَرُ: «شرح قطر الندى» (ص ٣٤١).

وَقَدْ حَكَى شَيْخُنَا، عَنْ أَحْمَدَ: اخْتِلَافَ الرُّوَايَةِ^(١) وَلَيْسَ يَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُوجِبُ اخْتِلَافًا؛ لِأَنَّهُ سَهْلٌ ذَلِكَ فِي الْيَمِينِ إِذَا سَكَتَ قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»؛ وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى يَسِيرٍ لَا يُعَدُّ فِي الْكَلَامِ فَضْلًا وَلَا قَطْعًا^(٢).
وَكَلَامُهُ الظَّاهِرُ، وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ^(٣): يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مُتَّصِلًا^(٤)؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ مَشَايِخُنَا^(٥).

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/ ٦٦٠ - ٦٦١).

(٢) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٦١)، و«الْتِمِيد» (٢/ ٧٤)، و«الْروضة» (ص ٢٥٣)، و«المسودة» (ص ١٥٢ - ١٥٣). وَيُنْظَرُ: «المغني» لابن قدامة، كتاب الأيمان (٨/ ٧١٥).

(٣) هو: أبو القاسم عَمْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخِرَقِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ كِبَارِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمِنْ أَجَلِّ فُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ وَأَثَمَتِهِمْ، كَانَ عَالِمًا بَارِعًا فِي الْمَذْهَبِ، وَكَانَ ذَا فَضْلٍ وَصَلَاحٍ وَعِبَادَةٍ وَوَرَعٍ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ كَوْكَبَةٍ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، مِنْهُمْ: أَبُوهُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَصَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَا الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوُذِيُّ، وَخَزْبُ الْكَرْمَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَتَلَمَّذَ لَهُ عِدَدٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، مِنْهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ. لَهُ مَوْلاَةٌ كَثِيرَةٌ لَمْ يَشْتَهَرْ مِنْهَا إِلَّا مُخْتَصَرُهُ فِي الْفِقْهِ الَّذِي يُعَدُّ عَمْدَةً فِي مَتُونِ الْمَذْهَبِ، وَقَدْ تَوَلَّاهُ الْعُلَمَاءُ شَرْحًا وَتَوْضِيحًا، مِنْهُمْ: ابْنُ قُدَامَةَ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ «المغني»، تَوَفِيَ الْخِرَقِيُّ سَنَةَ (٣٣٤هـ) بِدِمَشْقَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٢/ ٧٥)، و«الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدُ» (٢/ ٦١)، وَ«شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» (٢/ ٣٣٦).

(٤) يُنْظَرُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، (ص ١٢٨ - ١٢٩) كِتَابُ الْإِيْمَانِ، وَيُنْظَرُ شَرْحُهُ فِي «المغني» لابن قدامة، (٨/ ٧١٥) كِتَابُ الْإِيْمَانِ.

(٥) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٦١).

وَحُكِّيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا^(١)،
وَعَنْهُ: أَنَّهُ قَدَرَهُ بِسَنَةٍ^(٢)،
وَحُكِّيَ عَنِ الْحَسَنِ^(٣): أَنَّهُ يَصِحُّ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ^(٤).

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٦١)، و«التمهيد» (٢/٧٣)، و«المسودة» (ص ١٥٢)،
و«سواد الناظر» (٢/٢٧٤).

(٢) يُنْظَرُ: «تيسير التحرير» (١/٢٩٧)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٢١)، و«شرح
تفقيح الفصول» (ص ٢٤٣)، و«البرهان» (١/٣٨٥)، و«البصرة» (ص ١٦٢)،
و«جمع الجوامع» (٢/١١)، و«البحر المحيط» (٣/٢٨٤)، و«التمهيد» (٢/
٧٣)، و«المسودة» (ص ١٥٢)، و«سواد الناظر» (٢/٢٧٤)، و«شرح الكوكب
المنير» (٣/٢٩٧)، و«مختصر ابن اللّحام» (ص ١١٨)، و«إرشاد الفحول»
(ص ١٤٨).

وقد اختلف العلماء في تحديد مذهب ابن عباس في جواز الفضل، على ثلاثة
أقوال:

فمنهم: مَنْ قال: يجوز أبدًا.

ومنهم: مَنْ حدّده بِسَنَةٍ.

ومنهم: مَنْ حدّده بِشَهْرٍ.

ومن العلماء: مَنْ نَقَلَ صِحَّتَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ صَحَّ: فَهُوَ مُؤَوَّلٌ وَمَحْمُولٌ
عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ بِقَوْلٍ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فِي الْإِيمَانِ.

وقيل: إنه أراد استثناءات القرآن، وليس الاستثناء الذي معنا، والله أعلم.
والمصادر السابقة في أوّل هذا الهامش تكشف ذلك وتجليه بِحَمْدِ اللَّهِ،
وخاصّةً «شرح تفقيح الفصول»، و«شرح الكوكب المنير».

(٣) هو: أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، عالم أهل البصرة، وُلِدَ رَضِيَ اللَّهُ
بالمدينة في أواخر خلافة عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَدُّ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَفَضْلَانِهِمْ،
وأشهرهم علمًا وزهدًا وورعًا وعبادة، صنّف كتبًا عديدة، أشهرها: «كتاب
في التفسير»، مات سنة (١١٠هـ) بالبصرة، ودُفِنَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢/٦٩)، و«شذرات الذهب» (١/١٣٦).

(٤) يُنْظَرُ: «تيسير التحرير» (١/٢٩٨)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٢١)، =

«فَضْلٌ»

يَجْمَعُ دَلَالَتُنَا [عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الاسْتِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ]:
فَمِنْهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا
ب/١٣٧ / خَيْرًا مِنْهَا، فَلَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»، وَرَوِي:
«فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١).

وَلَوْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ طَرِيقًا لِلتَّخْلُصِ بَعْدَ حُصُولِ التَّدَمُّ، وَتَأْمُلِ
الْخَيْرِ فِي الْبُرْءِ مِنْهَا - لِأَرْشَدَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَخُصَّ ذَلِكَ بِالْكَفَّارَةِ، وَلَمْ
يُوجِبِ الْحَنْثَ مَعَ امْتِكَانِ الْبُرْءِ؛ فَلَمَّا نَصَّ عَلَى التَّكْفِيرِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ

= «التبصرة» (ص ١٦٣)، و«جمع الجوامع» (١١/٢)، و«التمهيد» (٧٤/٢)،
و«الروضة» (ص ٢٥٣)، و«المسودة» (ص ١٥٢ - ١٥٣)، و«مختصر البعلي»
(ص ١١٨)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠٠)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٨).
وفي المسألة - أي: في تحديد المدة التي يجوز فيها الفضل - أقوال أخرى
موجودة فيما سبق من المصاير والمراجع.
(١) هذا الحديث خرجه الشيخان وأحمد وأهل السنن عن عبد الرحمن بن سُمرة
بألفاظ متعددة.

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٢٩/٨، ٢٦٣)، كتاب الإيمان والنذور، باب
قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ بَلَاغٌ لَكُمْ﴾، وكتاب كفارات الإيمان،
باب الكفارة قبل الحنث وبعده، و«صحيح مسلم» (١٢٧٣/٣)، كتاب
الإيمان، باب نذب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها، و«مسند أحمد»
(٣٦١/٢، ٦١/٥ - ٦٣)، مسند عبد الرحمن بن سُمرة ﷺ، و«سنن أبي داود»
(٢٠٥/٢)، كتاب الإيمان والنذور، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، و«سنن
النسائي» (١٠/٧)، كتاب الإيمان والنذور، باب الكفارة، قبل الحنث، «سنن
ابن ماجه» (٦٨١/١)، كتاب الكفارات، باب من حلف على يمين فرأى غيرها
خيرًا منها.

لَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالِاسْتِثْنَاءِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَ يُرْشَدُ إِلَى الْأَسْهَلِ^(١).

وَمِنْهَا: أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ لَا يَعُدُّونَ مَا انفَصَلَ اسْتِثْنَاءً؛ فَلَوْ قَالَ الْقَائِلُ: «رَأَيْتُ بَنِي تَمِيمٍ كُلَّهُمْ»، وَقَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «إِلَّا زَيْدًا» - : لَمْ يُعَدَّ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا زَيْدًا» مُتَكَلِّمًا^(٢) بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا يُلَفَّقُ هَذَا إِلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، كَمَا لَا يُلَفَّقُ الْحَالُ بِأَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، ثُمَّ يَقُولَ بَعْدَ شَهْرٍ: «قَائِمًا»؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ»، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ سَنَةٍ: «رَاكِبًا»؛ فَهَذَا لَيْسَ بِكَلَامٍ فِي عَرَفِهِمْ وَعَادَتِهِمْ.

حَتَّى إِنَّهُ لَوْ كَانَ سَاكِتًا مُنْذُ قَالَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظًا^(٣) لِلِاسْتِثْنَاءِ - : لَمْ يَكُنْ مُسْتَشْنِيًّا؛ فَكَيْفَ إِذَا مَضَى بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ، وَجَرَى مِنَ الْأَحَادِيثِ الْفَاصِلَةِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ: مَا يُخْرِجُ عَنِ الْإِصَاقِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَتَلْفِيقِ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ^(٤)؟

وَمِنْهَا: أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مَعَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ كَالشَّرْطِ مَعَ الْجَزَاءِ، وَالْخَبَرِ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «زَيْدٌ»، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ يَوْمٍ: «قَامَ» - : لَمْ يُعَدَّ مُتَكَلِّمًا بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، بَلْ / يَنْقَطِعُ الْخَبَرُ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ؛ فَلَا يُقَيَّدُ الْأَوَّلُ وَلَا الثَّانِي؛ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ:

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٦١ - ٦٦٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مُتَكَلِّمًا» بِدُونِ تَاءٍ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لَفْظًا»، وَوَضَعَ النَّاسِخَ ضَمَّةً عَلَى الظَّاءِ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٦٣)، وَ«شَرْحِ اللَّمَعِ» (١/ ٣٩٩)،

و«الْتِمَهِيدِ» (٢/ ٧٤)، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

«اضرب»، وَقَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «زَيْدًا»، أَوْ قَالَ: «أَكْرِمَ خَالِدًا»، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «إِنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، أَوْ حَفِظَ كِتَابَ اللَّهِ» - : فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ الشَّرْطُ بِالْمَشْرُوطِ، وَلَا الْجَزَاءُ^(١) بِالشَّرْطِ، وَلَا الْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

كَذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ مَعَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْكُلَّ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَلَا يُفْصَلُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وُضِعَ لِفَوَائِدِهِ الْمَخْصُوصَةِ، [وَلَوْ]^(٣) لَحِقَ الْاسْتِثْنَاءُ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَعَ وُجُودِ الْفَصْلِ، لَفَاطَتْ فَايِدُهُ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ وَضِعَتْ لِلثِّقَةِ بِهَا، وَتَأَكَّدَ الْخَبَرُ لِأَجْلِهَا، وَكَذَلِكَ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ؛ وَإِنَّمَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ إِذَا وَقَعَتْ جَازِمَةً؛ وَلِهَذَا مَتَى وَقَعَتْ الْإِيمَانُ مُعَلَّقَةً بِشَرْطٍ، لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ بِهَا؛ فَإِذَا قَالَ: «وَاللَّهِ، لَا عَذْرُتُ بِكَ، وَلَا نَكُثْتُ عَقْدَكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ» - لَمْ يُعَدَّ يَمِينًا.

فَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ سَنَةٍ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، أَوْ يَقُولَ: «وَاللَّهِ، لَا أَقْضِيَنَّكَ دَيْنَكَ كُلَّهُ غَدًا»، ثُمَّ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «إِلَّا كَذَا كَذَا مِنْهُ»، وَ«لَأُعْطِيَنَّكَ»^(٤) مِنْ دَيْنِكَ مِائَةً فِي غَدٍ، وَيَقُولَ بَعْدَ سَاعَةٍ: «إِلَّا أَرْبَعِينَ» - : فَأَيُّ ثِقَةٍ تَحْصُلُ مَعَ إِمْكَانِ الْإِحَاقِ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ،

(١) في الأصل: «ولا الخبر»، والصواب ما أثبتته. وينظر: (٨٠/٢).

(٢) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلَ فِي: «شرح اللمع» (٤٠٠/١)، و«العدة» (٦٦٢/٢)، و«التمهيد» (٧٤/٢ - ٧٥).

(٣) إضافة تقتضيها صحة السياق.

(٤) في الأصل: «ولا أعطيتك»، والصواب ما أثبتته، لقوله: «في غد».

وإخراج الكلام الأول بالاستثناء الواقع بعد زمانٍ إلى ما تقدم من الكلام؟^(١)

ومنها: أن تقدير ذلك بالسنة لا ينفصل عن الأقل منها والأكثر؛ فلا وجه لهذا التقدير^(٢).

ومنها: أن الله - سبحانه - [لو]^(٣) قال لمكلف: «اعتق رقبة»، أو «صم شهرين»، ثم قال بعد سنة: «مؤمنة»، و«مُتَّابِعِينَ» - : لما عرَفَ / المكلف أن ذلك يرجع إلى الأول.

وإذا كان الاتصال من أحد شروط البيان لمعاني الكلام، ومن أكد شروطه: نظمه وتحقيقه على عادة العرب، فلز فرق بين الحروف، لم يعد كلاماً؛ لأنَّ النظم شرطه؛ فكذلك الكلمة إلى الكلمة التي بالتفريق فيما بينهما تُعَدُّم الفائدة التي وُضِعَ الكلام لأجلها.

ومنها: أن الاستثناء والمستثنى منه جملة واحدة في الكلام، فلا يفصل بينهما فضلاً يقطع الكلام بغضه عن بغض؛ كالمبتدأ والخبر؛ فإنه لو قال: «قام»، وقال بعد مدة: «زيد» - لم يكن متكلاً بلغته العرب؛ كذلك ههنا^(٤).

(١) هذا الدليل ذكر مختصراً - مع اختلاف في الأسلوب - في: «التبصرة» (ص ١٦٣)، و«التمهيد» (٢/ ٧٥).

(٢) وهو تحديد يحتاج إلى دليل، ولا دليل؛ فبطل التحديد كله.

(٣) يُنظر: «شرح اللمع» (١/ ٤٠٠)، و«التبصرة» (ص ١٦٣)، و«التمهيد» (٢/ ٧٥).

(٤) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق.

(٤) تقدم في كلام المصنف ما يفيد معنى هذا الوجه. يُنظر: (٢/ ٧٩).

«فصل»

في شُبُههِمْ [عَلَى صِحَّةِ الاستِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ، وَالْجَوَابِ عَنْهَا]:
فَمِنْهَا: «مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهِ، لَا غَرْوَنَ قَرْنِشًا»،
ثُمَّ سَكَتَ، وَقَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١)، وَلَوْ لَا صِحَّةُ الاستِثْنَاءِ بَعْدَ
السُّكُوتِ، لَمَا اسْتَشْنَى، لَا سِيَّمَا وَقَوْلُهُ مُتَّبِعٌ مُقْتَدَى بِهِ.
وَرُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَتْهُ الْيَهُودُ عَنْ عِدَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ، وَعَنْ مُدَّةِ
لُبْنِهِمْ فِيهِ؟ فَقَالَ: «غَدًا أُجِيبُكُمْ»، وَلَمْ يَقُلْ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»؛ فَتَأَخَّرَ عَنْهُ
الْوَحْيُ مُدَّةَ بِضْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ نَزَلَ عَلَيْهِ: «مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا
تُمَارِ فِيهِمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ ﴿٣٣﴾ إِلَّا
أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتُ» [الكهف: ٢٢/٢٣]؛ فَقَالَ: «إِنْ
شَاءَ اللَّهُ»^(٢):

= وَيُنْظَرُ فِي أدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ الاستِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ:

«تيسير التحرير» (١/٢٩٨)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٢١)، و«العضد على ابن
الحاجب» (٢/١٣٧)، و«التبصرة» (ص ١٦٣)، و«شرح اللمع» (١/٣٩٩ -
٤٠٠)، و«المحصول» (١/٣٤١)، و«العدة» (٢/٦٦١ - ٦٦٣)، و«التمهيد»
(٢/٧٤ - ٧٥)، و«الروضة» (ص ٢٥٣)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠١).
(١) هَذَا الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢/٢٠٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا - كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ، بَابُ الاستِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ بَعْدَ السُّكُوتِ.
وَعَزَاهُ ابْنُ حَجَرٍ وَالزَّيْلَعِيُّ، لِابْنِ حَبَّانٍ وَابْنِ أَبِي يَعْلى الْمَوْصِلِيِّ وَابْنِ
عَدِيِّ، وَذَكَرَ الْخُلَافَ فِي إِسْنَادِهِ وَإِسْنَادَهُ.
يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٤/١٦٦)، كِتَابُ الْإِيمَانِ، وَنُصَبُ الرِّأْيَةِ (٣/
٣٠٢ - ٣٠٣)، كِتَابُ الْإِيمَانِ.

(٢) يُنْظَرُ ذَلِكَ، فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ؛ فِي: «تفسير ابن=

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِلْحَاقِ بِهِ لُغَةً، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ؛ لِأَجْلِ قَوْلِ اللَّهِ لَهُ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ﴾ (١) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَتَأَخَّرُ الْوَحْيُ عَنْهُ أَيَّامًا؛ حَيْثُ وَعَدَ بِجَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي سُئِلَ عَنْهَا عَنْ (١) عِدَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ، فَلَمَّا / نَزَلَ جَوَابُ مَا سُئِلَ عَنْهُ، نَزَلَ فِي ضَمْنِهِ (٢) قَوْلُهُ: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ فَجَعَلَ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ زَمَانٍ - لِأَجْلِ النَّسْيَانِ - مُزِيلًا لِكِرَاهِيَةِ تَرْكِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعْتَبَةِ؛ وَلِهَذَا أَكْبَرَ (٣) اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - تَرْكَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قِصَّةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الَّتِي قَالَ أَهْلُهَا ﴿إِذْ أَسْمَأُو بَصِرُهَا مُصْبِحِينَ﴾ [القلم: ١٧] فَقَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَلَا يَسْتَنْوُونَ ۖ﴾ (٤) فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١٨﴾ [القلم: ١٨-١٩] (٥).

وهذا (٥) كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ فَيَمْنُ نَامَ عَنْهَا أَوْ نَسِيَهَا؛ فَذَلِكَ وَقْتُ الْاسْتِدْرَاكِ؛ لِإِبْرَاءِ الذِّمَّةِ شَرْعًا، لَا أَنَّهُ الْوَقْتُ الْمَوْضُوعُ.

كَذَلِكَ هُنَا، سَقَطَتِ الْمَعْتَبَةُ بِهِ عِنْدَ الْإِيْتِيَانِ بَعْدَ النَّسْيَانِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَضْعُ الَّذِي يُقْضَى بِهِ فِي سُنَّةِ الْكَلَامِ اللَّغَوِيِّ،

= كثير (٣/ ٧١ - ٧٢)، والدر المنثور للسيوطي (٥/ ٣٧٦ - ٣٧٧)، ولباب القول في أسباب النزول للسيوطي (ص ١٤٣).

(١) في الأصل: «من»، والصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «في ضمن»، والصواب إضافة الهاء كما أثبتته.

(٣) في الأصل: «أكثر» بالياء، والصواب ما أثبتته بالباء.

(٤) وينظر في ذكر القصة وشرحها: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٠٦).

(٥) يعني: تأخر النبي ﷺ في الاستثناء في قوله: «غدا أجيبكم».

وَالْأَحْكَامُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَيْهِ؛ بِدَلِيلٍ مَا ذَكَّرْنَا^(١).

وَمِنْهَا: «أَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنَ اللَّغَةِ بِمَكَانٍ»:

فَيَقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ عَنْهُ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ إِخْبَارًا عَنْ شَيْءٍ كَانَ قَدْ أَضْمَرَهُ فِي نَفْسِهِ، أَوْ نَطَقَ بِهِ، فَأَخْبَرَ بِإِضْمَارِهِ بَعْدَ سَنَةِ أَوْ إِسْرَارِهِ؛ فَظَنَّ ظَانٌّ أَنَّهُ ابْتَدَأَ الْاسْتِثْنَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَالْإِضْمَارُ يَسْتَعْمَلُهُ النَّاسُ فِي الْإِيمَانِ إِذَا كَانَتْ لِدْفَعِ الظُّلْمِ، وَقَدْ يَغْتَدُّ بِهِ قَوْمٌ فِي تَقْيِيدِ الْإِطْلَاقِ، فَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ عَنْهُ، فَلَا وَجْهَ لَهُ لُغَةً وَلَا شَرْعًا، وَلَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا تَأَوَّلْنَا، لَحَجَبْنَاهُ^(٢) بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَّرْنَا^(٣).

وَمِنْهَا: «أَنَّهُ تَخْصِيصُ عُمُومٍ؛ فَجَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ؛ كَالْتَّخْصِيصِ لِلْعُمُومِ بِغَيْرِ لَفْظِ الْاسْتِثْنَاءِ»:

فَيَقَالُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ؛ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ التَّيْمِي^(٤) / وَأَبِي

(١) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا اخْتِصَارًا:

«العدة» (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤)، و«التمهيد» (٢/ ٧٥).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْحِجَابُ».

(٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَوْجِيهِهُ، وَقَوْلُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، عِنْدَ ذِكْرِ مَذْهَبِهِ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ، يُنْظَرُ: (٢/ ٧٩).

(٤) هُوَ: أَبُو الْحَسَنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ بْنِ اللَّيْثِ التَّيْمِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْحَنْبَلَةِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَلِدَ سَنَةَ (٣١٧هـ)، وَكَانَ فَقِيهًا مُجِيدًا، وَمُصَنِّفًا بَارِعًا، صَحَبَ عِدَدًا مِنْ أَثَمَةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، مِنْهُمْ أَبُو الْقَاسِمِ عَمْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخَرْقِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ =

بكر عبد العزيز^(١)؛ لأنهما لم يُجيزا تأخير البيان عن وقت النطق^(٢).
 وإن سلمنا، قلنا: فذاك تستوي فيه السنة، وما قل وكثر، وزاد
 ونقص؛ فنقلب؛ فنقول: فلا يتخصّص بالسنة؛ كالأصل.
 ولأنّ التخصيص يجوز بغير النطق من دلائل العقول، والسنة -
 وهي: لفظ الرسول يخص بها كتاب الله، والقياس المستنبط^(٣)،
 وليس لنا استثناء إلا هو لفظ من جهة من نطق بالجملة المستثنى منها؛

= في فنون مختلفة، كالأصول، والفقه، والفرائض، وغيرها، وقد أتهم بوضع
 الحديث؛ حيث ذكر عنه: أنه وضع حديثاً أو أكثر في «مسند الإمام أحمد»
 رحمه الله وشهد على ذلك جماعة من المحدثين؛ كالدارقطني رحمه الله، توفي أبو
 الحسن التميمي سنة (٣٧١هـ) - عفا الله عنه.

تُنظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (١٣٩/٢)، و«تاريخ بغداد» (١٠/
 ٤٦٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٦٢٤/٢)، و«المنهج الأحمد» (٧٩/٢).
 (١) هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف الحنبلي،
 المشهور بعلام الحلال، برع في الأصول والفقه والتفسير، ويُعد من كبار
 علماء المذهب الحنبلي، أصولاً وفروعاً، عُرف بالديانة، والورع، والعلم،
 والفهم، وسعة الرواية، وكثرة العبادة، له مصنفات كثيرة، أهمها: «تفسير
 القرآن»، و«الشافعي»، و«التنبيه»، و«الخلاف مع الشافعي»، و«المقنع في
 الفقه»، وغيرها، توفي سنة (٣٦٣هـ) رحمه الله.

يُنظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (١١٩/٢)، و«تاريخ بغداد» (١٠/
 ٤٥٩)، و«المقصد الأرشد» (١٢٦/٢)، و«شذرات الذهب» (٤٥/٣).
 (٢) سيأتي ذكرُ مذهبيهما، ووجهه مع الإحالة للمصادر في مسألة تأخير البيان عن
 وقت الحاجة، ووقت الخطاب في الورقة (١٧٨) من المخطوط ويُنظر ما
 سيأتي: (٣٣٧/٢).

(٣) يعني: والقياس المستنبط كذلك يُخص به كتاب الله - تعالى.

فهذا كله يُبعد التخصيص عن الاستثناء، وَيُبين أن التخصيص جملة أخرى غير الجملة الأولى^(١).

ومنها: «أن الرافع لليمين: التكفير، والاستثناء؛ فنقول: معنى يرفع اليمين؛ فجاز أن يقع منفصلاً ومتصلاً؛ كالكفارة»:

فيقال: إن الكفارة لا تمنع الحنث، ولا^(٢) ترفع أصل اليمين، بل تكفر الحنث، والحنث يتأخر عن اليمين غالباً، وإن الحانث يعرض له - بترأخ^(٣) - الندم على ما حلف على تركه؛ فيفعله، أو على فعله؛ فيتركه.

والاستثناء من جملة الكلام؛ فهو بالشرط وجوابه، والمبتدأ وخبره - أشبه منه بالكفارة^(٤).

ومنها: «أن النسخ يجوز تأخيرهُ عن المنسوخ؛ فكذلك الاستثناء، والجامع بينهما: المعنى، وأن كل واحد موضوع للإخراج والرفع والإزالة»:

فيقال: إن النسخ إنما يقع في غالب الحال لأجل اختلاف الأزمان في المصالح والمفاسد، وإن بعض التعبدات تكون مصلحة

(١) يُنظر في هذه الشبهة والجواب عنها مختصراً: «شرح اللمع» (١/٤٠٠ - ٤٠١)، و«التبصرة» (ص ١٦٤)، و«التمهيد» (٢/٧٦).

(٢) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق.

(٣) في الأصل: «بترأخي».

(٤) حاصل الرد على شبهتهم: التفريق بين الاستثناء والكفارة، فيجوز أن تتأخر الكفارة، ولا يجوز أن يتأخر الاستثناء.

يُنظر في الشبهة وجوابها: «العدة» (٢/٦٦٤)، و«التمهيد» (٢/٧٦).

١/١٤٠ في وقت، ومفسدة في غيره؛ فصار الناسخ/ جملة، والمنسوخ جملة أخرى، فلا يجب الاتصال؛ بل لو كان الناسخ متصلاً؛ لكان بيان غاية، ولم يكن نسخاً.

ولهذا لم يجعل العلماء قوله: ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ الْفَيْلَ﴾ [البقرة: ١٨٧]. منسوخاً وناسخاً، بل سمو ذلك: «غاية»، وفي الغالب أنه يكون بينهما^(١) زمان يختلِف الأصلح فيه بين الإنبات والرفع، وعقبه يكون إما: بيان غاية، أو عين البداء^(٢).

(١) أي: الناسخ والمنسوخ.

(٢) في الأصل: «عن البداء» والصواب ما أثبت.

والمراد: أن النسخ إذا جاء عقب الزمان يكون: إما بيان غاية للأمر الأول، أو عين البداء، وكونه بيان غاية: صحيح، أما البداء: فلا يصح على الله - تعالى الله عن ذلك.

وسياتي لذلك مزيد بيان عند حديث المصنف رحمته الله عن النسخ. ويُنظر في شبه من أجاز الاستثناء المنفصل مع الإجابة عنها: «شرح اللمع» (١/ ٤٠٠ - ٤٠١)، و«التبصرة» (ص ١٦٤)، و«العدة» (٢/ ٦٦٣ - ٦٦٤)، و«التمهيد» (٢/ ٧٥ - ٧٦).

«فصل»

[في الرد على من قال بصحة الاستثناء المنفصل، ما دام في المجلس]^(١):

والدلالة على فساد قول من علّقه على المجلس: أنهما جملة واحدة - أغني: المستثنى منه مع المستثنى - فلا يقف على المجلس؛ كالشرط والجزاء^(٢)، والخبر والمبتدأ^(٣).

(١) وهو ما حكى عن الحسن البصري. يُنظر ما سبق في: (٧٧/٢).
 (٢) في الأصل: «والخبر»، وهو تصحيف، وقد سبق مثله في (٨٠/٢)، ويُنظر: «العدة» (٦٤٢/٢)، و«التمهيد» (٧٤/٢).
 (٣) تُنظر المراجع السابقة في الهامش رقم (٢) من الصفحة التي قبلها.

«فَضْلٌ»

فِي شُبْهَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَلَى صِحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ

مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ ^(١) وَالْجَوَابُ عَنْهَا:

شُبْهَةُ الْحَسَنِ: «أَنَّ الْمَجْلِسَ فِي الْأَصُولِ جُعِلَ كَحَالِ الْكَلَامِ؛

وَلِهَذَا عُلِّقَ عَلَيْهِ قَبْضُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، وَتَمَنَّى الصَّرْفِ»:

فَيَقَالُ: ذَاكَ تَعَبُّدٌ لَا يُغْفَلُ مَعْنَاهُ؛ فَأَيُّنَ هُوَ مِنْ صِلَةِ الْكَلَامِ بَعْضِهِ

بِبَعْضٍ، مِنْ طَرِيقِ اللَّغَةِ وَالْوَضْعِ؟ بَلْ تَشْبِيهُهُ ^(٢) بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّرْطِ

وَالْجَزَاءِ، أَوْ الْخَبَرِ وَالْمُبْتَدَأِ أَوَّلَى ^(٣).

(١) ووافق الحسن على ذلك عطاء بن أبي رباح. يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٣)،

و«التمهيد» (٧٤/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣٠٠/٣).

وَيُنْتَظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «العدة» (٦٦٤/٢)، و«التمهيد» (٢/٧٦).

وَلِلنَّظَرِ فِي ثَمَرَةِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَرَا جُعُ: «التمهيد» للإسنوي (ص ٣٨٣).

وَلَعَلَّ فِي الْعَزْوِ لِلْمَرَّاجِعِ أَثْنَاءَ الْمَسْأَلَةِ مَا يُغْنِي عَنْ الْإِعَادَةِ هُنَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «تَشْبِيهُ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) حَاصِلُ الرَّدِّ عَلَى شَبْهَتِهِمْ: التَّفْرِيقُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَحْكَامِ فِي الْمَجْلِسِ، وَبَيْنَ الْكَلَامِ فِيهِ، فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

«فضل»

[في جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ]:

يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِثْنَاءِ ^(١) عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِهِ ^(٢)؛ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «مَا جَاءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ»، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا أَبَاكَ ^(٣) بِأَحَدٍ، وَقَدْ تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ بِذَلِكَ نَظْمًا وَنَثْرًا؛ فَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٥) -:

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فِينَا لَيْسَ لَنَا: إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُ ^(٦)

- (١) المراد بالاستثناء - هنا: المستثنى؛ كما يدلُّ عليه السياق.
- (٢) قال الفُتُوحي: «يجوزُ تقديمُهُ عند الكلِّ» يُنظر: «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٣٠٥)، والحقُّ: أنَّ فيه خلافاً بين العلماء، لكنَّ الأكثرَ على جَوَازِهِ.
- يُنظر: «اللمع» (ص ٣٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٠١)، و«الإحكام» للأصمدي (٢٨/ ٢)، و«العدة» (٢/ ٦٦٤)، و«المسودة» (ص ١٥٤)، و«القواعد والفوائد» لابن اللُّحَام (ص ٢٥٣)، و«مختصر البعلي» (ص ١١٩)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/ ٣٠٥).
- (٣) هكذا في الأصل، بالموحدة، وفي «العدة» (٢/ ٦٦٤) «إلا إِيَّاكَ» بالمشثنة التحتية.
- (٤) هو: الصحابيُّ الجليلُ، أبو الوليدِ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُثَنِّرِ الْأَنْصَارِيِّ، من بني النَّجَّارِ، شاعرُ الإسلام المشهور، الذي سَخَّرَ شعره للدِّفاعِ عن الإسلامِ وأهله، وهجاءِ الكُفْرِ وأهله، كان الرسولُ ﷺ يُشَجِّعُهُ ويستحثُّه على هِجَاءِ الكافرين؛ فيقول: «أَفْجَهُهُمْ وَرُوحُ الْقُدْسِ مَعَكَ»، تُوفِّي حَسَّانُ سنة (٥٤هـ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ.
- يُنظر: «الاستيعاب» (١/ ٣٣٥)، «أُسْدُ الْغَايَةِ» (٢/ ٤)، «الإصابة» (١/ ٣٢٦).
- (٥) هكذا في الأصل، ولو تَرَضَّى عَنْهُ، لَكَانَ أَوْلَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ.
- (٦) البيت ينسب لحسان بن ثابت رضي الله عنه كما في «ديوانه» (ص ٢٠٦)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٥)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ١٧٥)، كما ينسب لكعب =

وَقَالَ الْكُمَيْتُ^(١):

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ^(٢)
فَكَانَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ فَتُصِيبَا

= ابن مالك رحمه الله كما في «ديوانه» (ص ٢٠٩)، و«شرح المفصل» (٧٩/٢)،
و«الكتاب» (٣٧١/١)، و«المقتضب» (٣٩٧/٤).

وقوله: «أَلْب» أي: مجتمعون متألِّبون. والوزرُ: الملجأ والحضن. والقنا:
الرماح، والأصل: ليس لنا وزرٌ إلا السيوف وأطراف القنا. يُنظر:
«المقتضب» (٣٩٧/٤)، مع تعليق رقم (١).

(١) هو: أبو المستهل الكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حُثَيْسِ الْأَسَدِيِّ، المولود سنة (٦٠هـ)
بالكوفة، عاش في العصر الأموي، وعُرفَ بشاعرِ الهاشميين، وله بهم أشعارٌ
تسمَّى «الهاشميات»، عملَ في تدريسِ صبيانِ أهلِ الكوفة، وكان على علمٍ
ودرايةٍ بالأدب، واللغة، والأخبار، والأنساب، إلا أنه كان متلطِّخًا بالرَّفْضِ
والتعصُّب، توفي سنة (١٢٦هـ).

يُنظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٥٨١/٢)، و«الأغاني» لأبي الفرج
الأصفهاني (٦٢٦٥/١٨)، و«الأعلام» للزركلي (٢٣٣/٥).
(٢) رُوِيَ هَذَا الْبَيْتُ كَمَا أُوْرِدَهُ الْمُصَنِّفُ، وَرُوِيَ:

وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
وَمَشْعَبُ الْحَقِّ: طَرِيقُهُ، وَالْأَصْلُ:

«فَمَالِي شَيْعَةً إِلَّا آلَ أَحْمَدَ وَمَالِي مَشْعَبُ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ»
وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْكُمَيْتِ يَمْدُحُ بِهَا آلَ الْبَيْتِ، وَمَطْلَعُهَا:

طَرِئْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
يُنظر: «المقتضب» للمبرِّد (٣٩٨/٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧٩/٢).

كما استشهد به ابن منظور في «لسان العرب»، مادة «شعب»، وابن عَقِيلٍ في:
«شرح ألفية ابن مالك» (٦٠١/١)، وابنُ هشامٍ في: «شرح قطر الندى»
(ص ٣٤١).

ب/١٤٠ جَمِيعًا بِالْإِسْتِثْنَاءِ مِمَّا^(١) هُوَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَكَلَّمْتُ / بِهِ الْعَرَبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ^(٣): إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا تَقَدَّمَ، نُصِبَ أَبَدًا الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(٤)؛ تَقُولُ: «مَا جَاءَنِي إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ»، «وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا أَبَاكَ بِأَحَدٍ»، وَاسْتَشْهَدُوا بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ؛ فَيَجِبُ تَرْتِيبُ الْأَمْرِ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(٥).

(١) فِي الْأَصْلِ: «بِمَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثَبْتُهُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي «الْعِدَّة» (٢/٦٦٥).
 (٢) وَهَمَّ الْمَصْنُفُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْخَفْضُ» مَتَابَعًا فِي ذَلِكَ شَيْخُهُ أَبَا يَعْلَى فِي «الْعِدَّة» (٢/٦٦٥)، وَالصُّوَابُ: «فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ»، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْبَيْتَيْنِ مَرْفُوعٌ.

(٣) يُنْظَرُ: «الْكِتَابُ» لِسَيَّبِيهِ (١/٣٧٠)، وَ«الْمَقْتَضِبُ» لِلْمَبْرُودِ (١/٣٩٧)، وَ«شَرْحُ قَطْرِ النَّدى» لابْنِ هِشَامٍ (ص ٣٤١).

(٤) وَهَذَا وَهَمَّ آخَرُ مِنَ الْمَصْنُفِ تَابِعٌ فِيهِ - أَيْضًا - شَيْخُهُ أَبَا يَعْلَى فِي «الْعِدَّة» (٢/٦٦٦)، وَالصُّوَابُ: «نُصِبَ أَبَدًا الْمُسْتَثْنَى»، يُنْظَرُ الْمَرَاJعُ النُّحَوِيَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتَيْنِ.

(٥) يُنْظَرُ: «الْعِدَّة» (٢/٦٦٥ - ٦٦٦).

وَيُنْظَرُ فِي مَرَاJعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِ:

«الْلَمْعُ» (ص ٣٩)، وَ«شَرْحُ اللَّمْعِ»، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٢٨)، وَ«الْعِدَّة» (٢/٦٦٤)، وَ«الْمَسْوُودَةُ» (ص ١٥٤)، وَ«مَخْتَصَرُ ابْنِ اللَّحَامِ» (ص ١١٩)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٣/٣٠٥)، وَ«الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ» (ص ٢٥٣).

وَمِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ:

«الْكِتَابُ» لِسَيَّبِيهِ (١/٣٧٠)، وَ«الْمَقْتَضِبُ» لِلْمَبْرُودِ (٤/٣٩٧)، وَ«شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ» (١/٦٠١)، وَ«شَرْحُ قَطْرِ النَّدى» (ص ٣٤١).

«فضل»

[في جواز الاستثناء من الاستثناء]:

وَيَجُوزُ الاستثناء من الاستثناء^(١) بقوله - تعالى - : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُجْرِمُوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٥٩) إِلَّا أَمْرًا^(٢) [الحجر: ٥٩ - ٦٠]؛
فَاسْتَشْنَى آلَ لُوطٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَاسْتَشْنَى امْرَأَةً لُوطٍ مِنْ آلِ لُوطٍ،
فَالْأَهْلُ اسْتَثْنَاهُمْ مِنَ الْمُهْلَكِينَ، وَالْمَرْأَةُ اسْتَثْنَاهَا مِنَ الْمُنْجَيْنِ مِنَ
الْهَلَاكِ^(٣).

(١) أي: من المستثنى؛ كما يدل عليه السياق.

(٢) يُنظر في هذا الفصل: «حكم الاستثناء من الاستثناء»:

«البحر المحيط» (٣/٣٠٤)، و«العدة» (٢/٦٦٦)، و«المسودة» (ص ١٥٤)،

و«القواعد والفوائد الأصولية» (ص ٢٥٣).

«فَضْلٌ»

[في حُكْمِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ:]

لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ^(١).

ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ^(٢)؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
دُرُسْتَوَيْهِ النَّخَوِيِّ^(٣)،

(١) وهو قول جمهور الحنابلة؛ وإليه ذهب أبو يوسف، وابن الماجشون، ونسبه
الفتوحجي لأكثر النحاة، وأورد كلام ابن هبيرة أنه: قول أهل اللغة، ونقله أبو
حامد الإسفراييني وأبو حيان عن نحاة البصرة.

يُنْظَرُ: «تيسير التحرير» (١/٣٠٠)، و«المضد على ابن الحاجب» (٢/١٣٨)،
و«التبصرة» (ص ١٦٨)، و«المستصفى» (٢/١٧١)، و«البحر المحيط» (٣/٢٨٨)،
و«العدة» (٢/٦٦٦)، و«التمهيد» (٢/٧٧)، و«الروضة» (ص ٢٥٥)،
و«أصول ابن مفلح» (١/٤٩٥)، و«المسودة» (ص ١٥٤)، و«مختصر البعلي»
(ص ١١٩)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠٨)، و«القواعد والفوائد» لابن
اللحام (ص ٢٤٧)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

(٢) من «مختصره» (ص ٦١)؛ حيث قال: «وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ؛ وَاسْتَنْتَى مِنْهُ الْكَثِيرَ -
وهو أَكْثَرُ مِنَ التَّصْفِ - أَخَذَ بِالْكُلِّ، وَكَانَ اسْتِثْنَاؤُهُ بَاطِلًا».

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْهِ - بضم الدال والراء،
على الأشهر - ابن المَرْزُبَانِ الفارسي النحوي، وَلِدَ سَنَةَ (٢٥٨هـ) نحوي
مشهور، وَلَقَّبُوهُ بَارِعًا، وَمَصْنُوفٌ مُجِيدٌ، صَحَّبَ الْمُبَرِّدَ، وَأَخَذَ عَنِ
الْدَّارِقُطْنِيِّ، وَلَقِيَ ابْنَ قُتَيْبَةَ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَقَدْ وَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ، وَضَعَفَهُ
آخَرُونَ، صَنَّفَ عِدَدًا مِنَ الْكُتُبِ، أَهْمُهَا: «الإرشاد في النحو»، و«المقصود»
و«الممدود»، و«أخبار النحاة»، و«شرح الفصيح»، و«غريب الحديث»،
وغيرها. توفي سنة (٣٤٧هـ)

تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «تاريخ بغداد» (٩/٤٢٨)، و«شذرات الذهب» (٢/٣٧٥)،
و«إنباه الرواة» (٢/١١٣)، و«بغية الوعاة» (٢/٣٦).

وَأَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ^(١).

خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي قَوْلِهِمْ: يَجُوزُ ذَلِكَ^(٢).

(١) يُنْظَرُ: «العضد على ابن الحاجب» (١٣٨/٢)، و«اللمع» (ص ٤٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٤)، و«العدة» (٢/٦٦٦)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

(٢) كَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِمُ الْأَمَدِيُّ، وَأَبُو يَعْلَى، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الْخِلَالِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

يُنْظَرُ: «الإحكام» لِلْأَمَدِيِّ (٢/٢٩٧)، و«العدة» (٢/٦٦٧)، و«المسودة» (ص ١٥٥)، و«سواد الناظر» (٢/٤٨١)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

هَذَا، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، أَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ، وَهُوَ: مَا يُسَمَّى بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ - كَقَوْلِهِ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ» - فَهَذَا لَا يَصِحُّ بِاتِّفَاقِ الْأَصُولِيِّينَ وَالنَحْوِيِّينَ، وَلَا عِبْرَةٌ بِبَيِّنٍ شَدَّ مِنْهُمْ. تُنْظَرُ الْأَقْوَالُ فِي الْمَسْأَلَةِ، فِي:

«كشف الأسرار» (٣/١٢٢)، و«تيسير التحرير» (١/٣٠٠)، و«فوائد الرحموت» (١/٣٢٣)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤٤)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٣٨)، و«بيان المختصر» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (٢/٢٧١)، و«اللمع» (ص ٤٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٤)، و«التبصرة» (ص ١٦٨)، و«البرهان» (١/٣٩٦)، و«المستصفى» (٢/١٧٠)، و«المحصول» (١/٣/٥٣١)، و«الإحكام» لِلْأَمَدِيِّ (٢/٢٩٧)، و«المَحَلِّي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/١٤)، و«البحر المحيط» (٣/٢٨٨)، و«العدة» (٢/٦٦٦)، و«التمهيد» (٢/٧٧)، و«الروضة» (ص ٢٥٥)، و«المسودة» (ص ١٥٤)، و«سواد الناظر» (٢/٤٨١)، و«مختصر الطوفي» (ص ١١٢)، و«مختصر البعلي» (ص ١١٩)، و«القواعد والفوائد» لِابْنِ اللَّحَامِ (ص ٢٤٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٠٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

«فضل»

يَجْمَعُ ادْلَتَنَا [عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ]:
فَمِنْهَا: أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَقَدْ اسْتَهْجَنُوا وَاسْتَقْبَحُوا
مَا طَالَ مِنَ الْكَلَامِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَاسْتَحْسَنُوا^(١) الْاِخْتِصَارَ، وَهُوَ تَقْلِيلُ
الْكَلَامِ الْجَامِعِ لِكَثِيرِ الْمَعَانِي، وَهُوَ مِنْ أَحَدِ طُرُقِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ؛
فَهَذَا فِي الْجُمْلَةِ.

وَإِذَا^(٢) جَاءَ التَّفْصِيلُ، كَانَ أَشَدَّ تَقْيِينًا وَاسْتِهْجَانًا؛ كَقَوْلِ^(٣)
الْقَائِلِ - وَهُوَ يُرِيدُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُ رَأَى رَجُلًا^(٤) - : «رَأَيْتُ أَلْفَ رَجُلٍ إِلَّا
تِسْعِمَائَةَ وَتِسْعَةً»^(٥) وَتِسْعِينَ رَجُلًا، وَقَوْلِهِ - وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقْرَارَ لِرَجُلٍ
بِدِرْهِمٍ - : «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهِمٍ إِلَّا تِسْعِمَائَةَ وَتِسْعَةً»^(٦) وَتِسْعِينَ دِرْهِمًا.
وَمَا دَخَلَ فِي حَيْزِ الِاسْتِقْبَاحِ مِنْهُمْ، لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ
الْقَوْمَ عُقْلَاءَ حُكَمَاءَ، اِمْتَنَازُوا مِنَ الْخَلْقِ بِاللِّسَانِ، وَحُسْنِ الْبَيَانِ؛ فَلَا
يَخْصُونَ^(٧) اسْتِعْمَالَهُمْ إِلَّا بِالْأَحْسَنِ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُمْ / اسْتَقْبَحُوا كَلَامًا
وَاسْتَهْجَنُوهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ وَضْعِهِمْ.

١/١٤١

-
- (١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «وَالَا اسْتَحْسَنُوا»، وَالصُّوَابُ مَا أوردته.
(٢) فِي الْأَصْلِ: «إِذَا»، وَأَضَفْتُ الْوَاوَ لِرِبْطِ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.
(٣) فِي الْأَصْلِ: «قَوْل»، وَأَضَفْتُ الْكَافَ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.
(٤) جَاءَ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: «أَنْ يَقُولَ»، وَالْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ حَذْفُهَا،
وَالسِّيَاقُ تَامٌ بِدُونِهَا.
(٥) فِي الْأَصْلِ: «تِسْعَةً»، وَأَضَفْتُ الْوَاوَ لِإِقَامَةِ السِّيَاقِ.
(٦) كَالْتَعْلِيقِ السَّابِقِ.
(٧) فِي الْأَصْلِ: «فَلَا يَخْصُونَ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى دَعْوَانَا اسْتِفْبَاحَهُمْ ذَلِكَ :

مَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ^(١) فِي «كِتَابِ الْمَعَانِي»^(٢) - لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ - تَعَالَى - : «فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِيتَ عَامًا» [العنكبوت: ١٤] - : «وَلَمْ يَأْتِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ الْكَثِيرِ»^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّي^(٤) : «لَوْ قَالَ قَائِلٌ : «هَذِهِ مِائَةٌ إِلَّا

(١) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الرجَّاج، النحوي المعروف، واللغوي المشهور، لقَّبَ بالرجَّاج؛ لأنه كان في شبابه يخرط الرجَّاج، ثم التحق بركب العلم، فمال إلى النحو، وأخذ عن علمائه، ولزم المبرد، حتى برع في النحو، وعقد مناظرات لقوته مع عدد من أهل اللغة؛ كغلب وغيره، عُرف بالدين والفضل، وحسن الاعتقاد، والإبداع في اللغة والنحو والأدب، صنَّف عددًا من الكتب من أهمها : «معاني القرآن»، و«خلق الإنسان»، و«شرح أبيات سيويه»، و«الاشتقاق»، وغيرها، توفي سنة (٣١١هـ) ببغداد، رحمه الله.

يُنظر : «شذرات الذهب» (٢/٢٥٩)، و«إنباه الرواة» (١/١٥٩)، و«بغية الوعاة» (١/٤١١).

(٢) هذا الكتاب لأبي إسحاق الرجَّاج يُعرف بكتاب «المعاني»، أو «معاني القرآن»، وهو كتاب نفيس في بيان معاني كلام الله ﷻ وهو أشبه بكتاب تفسير، إلا أنه يُعنى بالمعاني اللغوية، وقد طُبِعَ في خمسة أجزاء بتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شليبي، بعنوان «معاني القرآن وأغرابه».

(٣) «معاني القرآن» (٤/١٦٤) له ويُنظر فيه - أيضًا - : «العدة» (٢/٦٦٧)، «التمهيد» (٢/٨١)، «الروضة» (ص ٢٥٥)، كما يُنظر : «البحر المحيط» (٣/٢٨٨).

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي اللغوي النحوي، من كبار أئمة الأدب واللغة والنحو، ومن أحنق الناس بالإعراب، وأعلمهم بالتصريف، وأطولهم باعًا في معرفة فنون اللغة، وأجودهم تصنيفًا فيها، من مصنفاته : =

يُسْعِينُ»، مَا كَانَ مُتَكَلِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ كَلَامُهُ عِيًّا وَلُكْنَةً^(١).
 وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(٢) - فِي «جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ»^(٣)، وَفِي كِتَابِ
 الْجَامِعِ فِي النَّحْوِ^(٤): «يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «صُمْتُ الشَّهْرَ كُلَّهُ إِلَّا يَوْمًا»،

= «اللمع» و«الخصائص» في النحو، و«شرح تصريف المازني»، و«شرح ديوان
 المتنبي»، و«سير الصناعة»، وغيرها، توفي سنة (٣٩٢هـ) ببغداد.
 يُنْتَظَرُ: «إنباء الرواة» (٣٣٥/٢)، و«بغية الوعاة» (١٣٢/٢)، و«شذرات
 الذهب» (١٤٠/٣).

(١) أوردته عنه الزركشي، وأبو يغلى، وأبو الخطّاب، وابن قدامة. يُنْتَظَرُ: «البحر
 المحيط» (٢٨٩/٣)، و«العدة» (٦٦٧/٢)، و«التمهيد» (٨١/٢)، و«الروضة
 (ص ٢٥٦).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ويُعرف بابن قتيبة،
 وبالقُتَيْبِيِّ، مِنْ جَهَابِذَةِ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَأَثَمَةِ الْأَدَبِ وَالكِتَابَةِ، وَلَدَ فِي بَغدَادَ،
 وَعَاشَ فِيهَا وَحَدَّثَ بِهَا، ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي الدِّيْنُورِ زَمَنًا،
 فَتَنَسَّبَ إِلَيْهَا، عُرِفَ بِالدِّيَانَةِ وَالثِّقَةِ وَالْفَضْلِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ قَدْ
 ذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ، كَالْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ وَغَيْرِهِ، صَنَّفَ ابْنُ قُتَيْبَةَ مُصَنِّفَاتٍ كَثِيرَةً حَسَنَةً
 مَفِيدَةً، أَهْمُّهَا: «معاني القرآن»، و«إعراب القرآن»، و«مُشْكِلُ الْقُرْآنِ»،
 و«غريب الحديث»، و«مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ»، و«مُشْكِلُ الْحَدِيثِ»، و«الجامع في
 النحو»، و«جوابات المسائل»، و«الأشربة»، و«طبقات الشعراء»، وغيرها،
 توفي سنة (٢٧٦هـ) كَكَلْبَةٍ.

تُنْتَظَرُ ترجمته في: «ميزان الاعتدال» (٥٠٣/٢)، و«إنباء الرواة» (١٤٣/٢)،
 و«بغية الوعاة» (٦٣/٢)، و«شذرات الذهب» (١٦٩/٢).

(٣) هذا الكتاب لابن قتيبة كَكَلْبَةٍ مِنْ كُتُبِهِ الْمُخْتَصَرَةِ، وَقَدْ ضَمَّنَهُ عَدَدًا مِنْ
 الْإِجَابَاتِ عَنْ مَسَائِلَ وَرَدَتْ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ، وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ قَدِيمًا
 سَنَةَ (١٣٤٩هـ) بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، بِعُتْوَانِ «المسائل والأجوبة في
 الحديث واللغة».

(٤) وهذا الكتاب - أيضًا - يُنَسَبُ لابن قتيبة، نَسَبَهُ إِلَيْهِ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّرَاجِمِ، =

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «صُمْتُ الشَّهْرَ كُلَّهُ إِلَّا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا»،
وَيَقُولَ: «لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ إِلَّا وَاحِدًا»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتُ
الْقَوْمَ كُلَّهُمْ إِلَّا أَكْثَرَهُمْ»^(١).
وَأَنْشُدُوا فِي ذَلِكَ:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ بَهَمِي عَجَافَ كُلِّهَا إِلَّا قَلِيلًا^(٢)
وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ، لَجَازَ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ؛ أَلَا تَرَى
أَنَّهُ لَمَّا جَازَ التَّخْصِصُ فِي الْأَكْثَرِ، جَازَ رَفْعُ ذَلِكَ بِالنَّسْخِ؛ فَقَدْ دَمَ
رَأْسًا.

وَالْأَصُولُ أَكْثَرُهَا عَلَى إِقَامَةِ الْأَكْثَرِ مُقَامَ الْكُلِّ^(٣).

= كما أثبت ذلك عند ترجمته آنفاً؛ كما نسبته إليه ابن النديم في كتابه «الفهرست»
(ص ١١٦).

وَيُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٦٨)، ولم أره مطبوعاً من خلال ما بحثت، والله أعلم.
(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٦٨)، «الروضة» (ص ٥٥٦).

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى قَائِلٍ، وَقَدْ أوردته كتب اللغة من غير نسبته لأحد،
وقد ذكره ابن منظور في «اللسان»، وابن فارس في «معجم مقاييس اللغة»،
دون ذكر قائله، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه، فقد أوردوا البيت هكذا:
عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ بَهَمِي عَجَايَا كُلِّهَا إِلَّا قَلِيلًا
وَالْعَجَايَا: هِيَ صِغَارُ الْحَيَوَانِ، تَمُوتُ أُمُّهَا فَيُرْضِعُهَا صَاحِبُهَا بِلَبَنِ غَيْرِهَا،
وَيَقُومُ عَلَيْهَا، فَالشَّاعِرُ هُنَا: يَغْتَلِزُّ عَنِ الزِّيَارَةِ؛ لِانْشِغَالِهِ بِإِرْضَاعِ بَهْمِهِ.

يُنْظَرُ فِي الْبَيْتِ وَشَرْحُهُ: «لسان العرب» لابن منظور (١٩/٢٥٥) و«معجم
مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/٢٤٣)، كلاهما مادة (عجا).

وقد أورد المصنف رحمه الله البيت بقوله: «عزاني»، والموجود في المراجع ما
أثبتته، بالبدال، ويُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٦٨).

(٣) حَاصِلُ هَذَا الدَّلِيلِ: قِيَاسُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ.

ومنها: أَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ إِذَا ضَمُّوا مَجْهُولًا إِلَى مَعْلُومٍ: أَنْ يَتَّبِعُوا الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى التَّقْرِيبِ، فَإِذَا كَانَ الْمَجْهُولُ قَرِيبًا مِنَ الْعَقْدِ^(١) ذَكَرُوا الْعَقْدَ، وَاسْتَتَوُوا الْمَجْهُولَ، وَإِذَا كَانَ بَعِيدًا مِنَ الْعَقْدِ، ضَمُّوهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَلَمْ يَسْتَتَوْهُ؛ يَقُولُونَ فِيمَا قَرُبَ مِنَ الْعَقْدِ: «كُرُّ بَرٍّ»^(٢) ١٤١/ب إِلَّا شَيْئًا^(٣)، وَفِيمَا بَعُدَ: «كُرُّ حِنْطَةٍ / وَشَيْءٍ».

ولهذا حَمَلَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ خَبَرَ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٤) فِي تَقْدِيرِ الْقَلَّةِ

= يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ: وَتَوْضِيحُهُ فِي: «العدة» (٢/٦٦٨).

وَيُنْظَرُ: «التمهيد» (٢/٧٧ - ٧٨).

(١) الْعَقْدُ: وَاحِدٌ عَقْدٍ، وَالْمَرَادُ: أَلْفَاظُ الْعُقُودِ الْمَعْرُوفَةِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ، عِشْرُونَ، ثَلَاثُونَ، أَرْبَعُونَ إِلَى تِسْعِينَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ رَسَمَتْ هَكَذَا: «كِرِن»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَالْكُرُّ، بِضَمِّ الْكَافِ، وَقِيلَ بَفَتْحِهَا، وَالتَّشْدِيدِ: مَكِيلٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ مَعْرُوفٌ، جَمْعُهُ: أَكْرَارٌ، وَهُوَ سِتُونَ قَفِيزًا، وَالْقَفِيزُ: ثَمَانِيَةُ مَكَايِكَ، وَالْمَكُوكُ: صَاعٌ وَنِصْفٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكُرُّ، اثْنِي عَشَرَ وَسَقًا، وَكُلُّ وَسْقٍ سِتُونَ صَاعًا.

يُنْظَرُ: «تهذيب اللغة» لِلأَزْهَرِيِّ (٩/٤٤٣)، وَ«المصباح المنير» (ص ٢٠٢)، كِلَاهُمَا مَادَّةُ (كِرْر).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِلَّا شَيْءٍ».

(٤) هُوَ: أَبُو الْوَلِيدِ، وَقِيلَ: أَبُو خَالِدٍ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، مَوْلَاهُم الْقُرَشِيُّ، الْأُمَوِيُّ، الْمَكِّيُّ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ، وَمِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ، وَاحِدٌ قُرَاءِ مَكَّةَ وَفَقَّهَائِهَا، وَصِفَ بِأَنَّهُ إِمَامُ الْحِجَازِ عِلْمًا وَإِقْرَاءً، وَذُكِرَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْكُتُبَ فِيهَا، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُبِ الْعِلْمَ إِلَّا كَهَلَا، عُنِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْجَمْعِ وَالْحِفْظِ، وَالْمَذَاكِرَةِ وَالتَّصْنِيفِ، حَتَّى تَوَفَّى سَنَةَ (١٥٠هـ)، وَعُمُرُهُ يَزِيدُ عَلَى السَّبْعِينَ قَلِيلًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «طبقات الفقهاء» لِلشِّيرَازِيِّ (ص ٧١)، وَ«تاريخ بغداد» (١/٤٠٠)، وَ«مُذَرَّاتُ الذَّهَبِ» (١/٢٢٧).

يَقْرَبَتَيْنِ وَشَيْءٍ، حَمَلَ الشَّيْءَ عَلَى مَا دُونَ النُّصْفِ، ثُمَّ بَلَغَ بِهِ
النُّصْفَ؛ اخْتِطَا لِلْمَاءِ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَشْنَى [إِلَّا] ^(١)
الْأَقْلَ ^(٢).

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَا بَدَّ مِنْهَا لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي «التَّبَصُّرَةِ»
(ص ١٧٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٦).

(٢) يُنْظَرُ فِي أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ.
«كشف الأسرار» (٣/١٢٢)، و«تيسير التحرير» (١/٣٠٠)، و«فوائح
الرحموت» (١/٣٢٣ - ٣٢٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤٤ - ٢٤٥)،
و«المضد على ابن الحاجب» (١/١٣٨)، و«التبصرة» (ص ١٦٩)، و«اللمع»
(ص ٤٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٥)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٢٩٧)،
و«جمع الجوامع بشرح المَحَلِّي» (٢/١٤ - ١٥)، و«البحر المحيط» (٣/
٢٨٨)، و«العدة» (٢/٦٦٧)، و«التمهيد» (٢/٧٧)، و«الروضة» (ص ٢٥٥)،
و«القواعد والفوائد الأصولية» (ص ٢٤٧ - ٢٤٨)، و«المسودة» ص ١٥٥،
و«مختصر البعلي» (ص ١١٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

«فضل»

فِي الْأَسْئَلَةِ لَهُمْ عَلَى أَدَلَّتِنَا [عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ]:
فَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: أَمَّا اسْتِثْبَاحُ ذَلِكَ: فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ بَلِ الْأَحْسَنُ عِنْدَهُمْ
غَيْرُهُ، وَلَيْسَ إِذَا كَانَ الْأَحْسَنُ غَيْرَهُ، لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا وَلَا سَائِغًا؛ أَلَا
تَرَى أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي حَقِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقَرَّرَ بِتِسْعَةٍ أَوْ يُخْبَرَ بِهَا: أَلَا يَقُولُ:
«عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا»، بَلْ يَقُولُ: «تِسْعَةٌ»، وَمَنْ أَرَادَ^(١) أَنْ يُثَبَّتَ سِتَّةٌ إِفْرَارًا
بِهَا، فَلَا أَحْسَنَ^(٢) أَنْ يَقُولَ: «سِتَّةٌ»، وَلَا يَقُولَ: «عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ»، ثُمَّ لَا
يُقَالُ: «إِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ كَذَا لَيْسَ بِلُغَةٍ وَلَا مُسْتَعْمَلًا^(٣)».

وَمِنْهَا: أَنْ دَعَوَاكُمْ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ
ذَلِكَ مِنْكُمْ؛ وَالشَّاعِرُ يَقُولُ:

أَدُّوا الَّتِي نَقَصْتُ سَبْعِينَ^(٤) مِنْ مَائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوْلًا^(٥)

(١) قوله: «ومن أراد» في الأصل مكررة مرتين.

(٢) في الأصل: «الأحسن».

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٠ - ١٧١)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٦ - ٤٠٧).

(٤) في الأصل: «تسعين»، وهو تحريف، فرواية البيت في مصادره «سبعين» لا
«تسعين»، وكذلك فقد قال أبو يعلى في «العدة» (٢/٦٧١)، في الجواب عن
احتجاج المخالفين بهذا البيت: وقد ذكر هذا ابن عرفة النحوي في كتابه
«الاستثناء والشروط»، وأنه لم يخرج مخرج الاستثناء، وإنما خرج مخرج
الاقضاء لبقية ديّة المقتول فيما أنشدوه من البيت، وأعلم أنه أعطى ثلاثين،
ونفى سبعين.

وعلى هذا؛ فالظاهر أن الكلمة تصحفت على الناسخ.

(٥) اُخْتَلِفَ فِي قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ، فَذَكَرَ ابْنُ قُضَّالَةَ النُّحَوِيُّ: أَنَّ الْبَيْتَ مُصْنُوعٌ، لَمْ
يُثَبَّتْ عَنِ الْعَرَبِ، نَقَلَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «التمهيد» (٢/٨٠)، وابن قدامة في=

فهذا في معنى الاستثناء؛ لأنَّ تَقْدِيرَهُ: «مِائَةٌ إِلَّا سَبْعِينَ» (١)(٢) ١٩
 قَالُوا: وَلَآنَا لَمْ نَسْمَعْ مِنْهُمْ الِاسْتِثْنَاءَ فِي كُلِّ جَنْسٍ، وَكُلُّ عَدَدٍ،
 ثُمَّ إِنَّا حَكَمْنَا بِالِاسْتِثْنَاءِ فِيمَا لَمْ نَسْمَعْ اسْتِثْنَاءَهُمْ فِيهِ، عَلَى مَا
 سَمِعْنَا (٣).

وَمِنْهَا:

أَنَّ دَعْوَاكُمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ عَلَى الْاِخْتِصَارِ [لَيْسَتْ عَلَى
 إِطْلَاقِهَا] (٤)؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ، تَارَةً: إِطَالَةً، وَتَارَةً: تَقْصِيرًا، وَتَارَةً:
 اخْتِصَارًا، وَتَارَةً: تَكَرُّرًا؛ وَهَذَا يُوجَدُ فِي تَكَرُّرِ الْقَصَصِ فِي كِتَابِ
 اللَّهِ - تَعَالَى -، وَالتَّأَكِيدَاتِ فِي لُغَتِهِمْ، وَنَفْسُ الِاسْتِثْنَاءِ تَطْوِيلٌ وَتَكْثِيرٌ،

= «الروضة» (ص ٢٥٦).

وقال آخرون: إِنَّ قائله: أَبُو مُكَيْتٍ، مُنْقَذُ بْنُ حُنَيْسٍ، أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ
 مَالِكٍ. وَلَفْظُهُ هَكَذَا:

أَدَاؤُا الَّذِي نَقَصْتُ سَبْعِينَ مِنْ مِائَةٍ أَوْ اِبْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ عَلَامًا
 وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَنفُسَ سَيِّدِهِمْ لَا تَخْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَامًا
 وَقَوْلُهُ: «أَدَاؤُا الَّذِي نَقَصْتُ..» أَي: أَدَاؤُا الدِّيَةِ كَامِلَةً: مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ. يُنْتَظَرُ:
 «الْأَمَالِي» لابن الشَّجَرِيِّ (١/٣٣٢)، وَ«مَغْنِي اللَّيْبِ» لابن هِشَامٍ
 (ص ٥٨٥)، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ (١٠/٢٥٠).

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَسْعِينَ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٩)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/٤٠٥)، وَ«الْعُدَّة» (٢/٦٧١)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢/٨٠ - ٨١).

(٣) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٩)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/٤٠٥).

(٤) إِضَافَةٌ ضَرْوِيَّةٌ لِاسْتِقَامَةِ السِّيَاقِ.

١/١٤٢ يُمكنُ تَرْكُهُ إِلَى ذِكْرِ / الْعَدَدِ الْأَدْنَى، دُونَ ذِكْرِ الْأَعْلَى وَالْأَكْثَرِ ثُمَّ
الاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ^(١).

وَمِنْهَا^(٢): أَنْ ضَمَّ^(٣) الْمُجْهُولِ إِلَى الْمَعْلُومِ هُوَ الْحُجَّةُ، فَإِنَّهُمْ
لَوْ فَسَّرُوهُ^(٤) بِالْأَكْثَرِ الْمُقَارِبِ لِلْعَقْدِ فِي التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ صَحَّ بِأَنْ
يَقُولَ: «أَرَدْتُ بِالشَّيْءِ^(٥): خَمْسِينَ قَفِيزًا^(٦)»^(٧).

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٩)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٥ - ٤٠٦).

(٢) سيجب المصنّف عن كل الأسئلة الموجهة من المخالفين، في الفصل التالي،
إلا أنه لم يجب عن هذا السؤال الأخير من هذه الأسئلة.

(٣) في الأصل: «صح»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته، ويُنْظَرُ: «التبصرة»
(ص ١٧٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٦).

(٤) في الأصل: «فسره»، والصواب ما أثبتته.

(٥) أي: في قوله مثلاً «كُرُّ بُرٍّ إِلَّا شَيْئًا»، كما تقدّم عند ذكر الأدلة: يُنْظَرُ: (١/
٣٦٧ - ٣٦٨).

(٦) في الأصل: «نقدًا»، والصواب ما أثبتته؛ فقد تقدّم أن قولهم «الكر» في المثال
المذكور: ستون قفيزًا. يُنْظَرُ: (٢/١٠٠).

(٧) يُنْظَرُ هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ وَغَيْرَهَا فِي: «التبصرة» (ص ١٦٩ - ١٧٠)، و«شرح
اللمع» (١/٤٠٥، ٤٠٧)، و«العدة» (٢/٦٦٩، ٦٧٢)، و«التمهيد» (٢/
٨٣، ٧٧).

«فضل»

[في الجواب عن الأسئلة الواردة على أدلتنا على عدم جواز
استثناء الأكثر]:

أما الاستهجان والاستنباح: فلا شبهة فيه؛ لما نقلنا عن العلماء
بهذا الشأن، وقولهم: «ليس بمتكلم بلغة العرب من نطق بذلك»^(١).
وما قول من قال: «أعطيته مائة ألف»^(٢) إلا تسعة وتسعين ألفاً،
وتسعمائة وتسعة وتسعين؛ بدلاً من قوله: «أعطيته درهماً»، ما^(٣) هو
في الفعل إلا بمثابة من أراد المضي إلى دار في جواره، طريقها
خطوات، فمضى خارجاً عنها، دائراً في عطفات وزنقات^(٤) فمد^(٥)
المسافة فرسخاً^(٦)؛ فاستهجان ذلك القول، كاستهجان هذا الفعل؛
لأنه تطويل لا يحتاج إليه، وهو العبث في الفعل، واللغو من القول.
حتى إن بعض العلماء يقول: «إنه لا يحسن الاستثناء إلا
بالكسر»^(٧)، فأما بالعقد فلا، وهذا يرجع إلى معنى،

(١) ومنهم: أبو إسحاق الزجاج، وأبو الفتح بن جني، وابن قتيبة، وقد سبق النقل
عنهم (٩٧/٢ - ٩٩) مع العزو إلى المراجع.
(٢) في الأصل هكذا «ما ألف»، والصواب ما أثبت.
(٣) في الأصل: «وما»، والصواب ما أثبت.
(٤) هكذا في الأصل، والمراد بها: الطرق الضيقة. يُنظر: «القاموس المحيط»
(٢٤٢/٣) مادة (زق).

(٥) في الأصل: «قد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) الفرسخ: ثلاثة أميال. يُنظر: «المصباح المنير» (ص ١٧٨).

(٧) المراد بالكسر هنا: الأعداد التي بين العقود، فإذا كان العقد عشرة، =

وَلَهُوَ^(١) أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ نَوْعٌ^(٢) اسْتِذْرَاكِ؛ يَقُولُ الرَّجُلُ: «ثَنَيْتُ عَنَانَ فَرَسِي، وَثَنَيْتُ فَلَانًا عَنْ رَأْيِهِ»؛ وَذَلِكَ لَا يَقَعُ أَبَدًا إِلَّا فِيمَا يُسْتَذْرَكُ مِثْلُهُ؛ لِقَلَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَالْمَذْكُورُ هُوَ الْمُهْتَمُّ بِهِ، فَيَذْكُرُ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ؛ لِأَنَّهَا الْمَالُ الْأَكْثَرُ، وَالْعَقْدُ الْأَكْبَرُ، ثُمَّ يَنْتَبِي إِلَى إِخْرَاجِ مَا قَلَّ وَاسْتِذْرَاكِهِ؛ فَيَكُونُ ذِكْرُهُ لِلْأَكْثَرِ / هُوَ الْمُهْتَمُّ الْمَذْكُورُ. ب/١٤٢

فَأَمَّا أَنْ يُرِيدَ إِبْنَاتِ ذَرْهَمٍ، فَيَذْكُرُ مِائَةَ أَلْفٍ، وَيَنْفِي^(٣) مِنْهَا مَا يَبْقَى مِنْهُ ذَرْهَمٌ، فَمَا هَذَا مَوْضُوعَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ.
وَأَمَّا تَعْوِيلُهُمْ عَلَى الشَّعْرِ، وَقَوْلُهُمْ:
«....نَقَضْتُ سَبْعِينَ^(٤) مِنْ مِائَةٍ....»^(٥) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِسْتِثْنَاءٍ، وَإِنَّمَا حَكَى وَأَخْبَرَ بِالْحَالِ.

وَعَادَةٌ مَنْ أَرَادَ حِكَايَةَ النُّقْصَانِ: أَنَّهُ^(٦) يَذْكُرُ مَا نَقَصَ؛ لِأَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمَا فَوْقَ وَتَأْكِيدٌ^(٧) لَهُ، أَوْ شَرْحٌ حِسَابِ ذَكَرَ أَضْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ خَرْجَهُ^(٨).

= وعشرين، وثلاثين، ونحوها - فالكسر: ما بينها، كالثلاثة، والأربعة، والخمسة، ونحوها، وقال في «المصباح المنير» (مادة كسر، ص ٢٠٣): «والكسر من الحساب: جزء غير تام من أجزاء الواحد؛ كالنصف والعشر والخمس والتسع».

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق. (٢) في الأصل: «النوع».

(٣) في الأصل: «ويبقى»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) تصحفت على الناسخ إلى: «تسعين».

(٥) يُنْظَرُ تَعْوِيلُهُمْ عَلَى هَذَا الشَّعْرِ: (١٠٢/٢).

(٦) في الأصل: «بأنه»، والصواب ما أثبتته.

(٧) في الأصل: «وتكثير»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٨) أي: ذَكَرَ أَضْلَ الْعَدَدِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا خَرَجَ مِنْهُ، وَالْمَرَادُ بِالْأَصْلِ - هُنَا -: الْعَقْدُ، =

عَلَى أَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ ذَلِكَ [فِي] ^(١) الْقَلِيلِ النَّادِرِ،
وَأِنَّمَا الْمُعْوَلُ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ الشَّائِعِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الظَّفَرِ بِذَلِكَ.
وَالَّذِي يُوَضِّحُ أَنَّ التَّنْقِصَ غَيْرُ الِاسْتِثْنَاءِ: أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ
الْقَائِلُ:

«طَلَّقَ الرَّجُلُ مِنْ زَوْجَاتِهِ ثَلَاثًا»، وَ«طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مِنَ الثَّلَاثِ
طَلَقَتَيْنِ»، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «طَلَّقَ زَوْجَاتِهِ كُلَّهُنَّ إِلَّا ثَلَاثًا»،
وَ«طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَتَيْنِ»، وَلَوْ سُئِلَ، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ طَلَّقْتَ مِنْ
زَوْجَاتِكَ الْأَرْبَعِ؟ فَقَالَ: «كُلَّهُنَّ إِلَّا ثَلَاثًا» - لاسْتَهْجَنَ ذَلِكَ، وَلَوْ
قَالَ: «طَلَّقْتُ مِنْهُنَّ» ^(٢) ثَلَاثًا حَسُنَ ذَلِكَ، فَيُخْبِرُ عَنِ الْإِنْقَاعِ بِالْأَكْثَرِ،
وَلَا يَسْتَشْنِي الْأَكْثَرَ ^(٣).

فَأَمَّا الْإِكْثَارُ، وَالِإِطَالَةُ: فَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ اللَّغَةِ، لَكِنْ لِلِإِفَادَةِ ^(٤)،
فَالشَّيْ ^(٥) فِي الْقِصَصِ: لِيَبَانَ الْفَصَاحَةُ، وَتَعْجِيزِ الْعَرَبِ بِأَنَّ الْقِصَّةَ
الْوَحْدَةَ - كَقِصَّةِ نُوحٍ، وَمُوسَى - مَذْكُورَةٌ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْكَثِيرَةِ

= وَالْخَرْجُ: الْكُسْرُ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُنَّ»، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) هُنَا تَابَعَ الْمُصَنِّفُ شَيْخَهُ أَبَا يَغْلَى فِي التَّمَثِيلِ بِمَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ. يُنْتَظَرُ: «الْعِدَّة»
(٢/٦٦٨ - ٦٦٩).

(٤) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «الِإِفَادَةُ»، وَالصَّرَافُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) الْمُرَادُ بِالشَّيْ - هُنَا -: إِبْرَادُ الْقِصَّةِ مَرَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ وَأَكْثَرَ؛ كَمَا قَالَ - تَعَالَى - :

﴿اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كَلِمًا مَتَشَبِهًا مَثَانٍ﴾ [الزمر: ٣٣]، وَيُنْتَظَرُ: «تَفْسِيرُ

الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٤/٥٠).

الْمُتَكَرِّرَةِ، وَقَدْ تُحَدِّثُوا بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْقِصَصِ، فَمَا قَدَرُوا عَلَى مِثْلِهَا^(١)،
 ١/١٤٣ مَعَ كَوْنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - قَدْ أَتَى / بِأَمْثَالِهَا؛ وَهَذَا أَكْبَرُ قَصْدٍ فِي
 التَّعْجِيزِ.

وَنَفْسُ الِاسْتِثْنَاءِ مُسْتَعْمَلٌ، غَيْرُ مُسْتَهْجَنٍ، فَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ:
 فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَمَا دَخَلَ فِي كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ غَيْرِ
 اسْتِعْمَالِ كَثَرٍ مِنَ الْعَرَبِ وَاسْتَمَرَّ - فَلَا عِبْرَةَ بِهِ^(٢).

(١) كما في قوله - سبحانه - : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقوله سبحانه : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨].
 وإذا عَجَزُوا عَنْ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ بَعْشَرِ سُورٍ؟ كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِمِثْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيْنَ﴾ [هود: ١٣].
 بل فَكَيْفَ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ؟ قال - تعالى - : ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

(٢) يُنْظَرُ طَرَفًا مِنْ هَذِهِ الْإِجَابَاتِ فِي: «التبصرة» (ص ١٦٩ - ١٧١)، «شرح اللمع»
 (١/٤٠٥ - ٤٠٧)، مع ملاحظة أَنَّ الشَّيْخَ الرَّازِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بِهَا بِصِيغَةِ
 اعْتِرَاضَاتٍ وَحُجَجٍ لِلْخَصْمِ؛ لِأَنَّهُ يَرَى جَوَازَ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ، وَيُنْظَرُ: «العدة»
 (٢/٦٦٩)، و«التمهيد» (٢/٨٠، ٨٣).

وإن كان الإمام ابن عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ الْقَدْحُ الْمَعْلَى - فيما رأيتُ - في البراعة
 فِي الْإِجَابَاتِ عَنِ الْاعْتِرَاضَاتِ، لِمَا تَمَيَّزَ بِهِ وَاشْتَهَرَ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قُوَّةِ
 عَارِضَةٍ، وَطَوْلِ بَاعٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ.

«فصل»

في جمع شبههم [على جواز استثناء الأكثر]:
 فَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْأَضْلُ الْمَعْمُولُ بِهِ،
 وَالْمَعْمُولُ^(١) عَلَيْهِ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ؛ فَقَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿إِنَّ عِبَادِي
 لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الحجر: ٤٢] ،
 وَقَالَ: ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٥١﴾﴾ [ص: ٨٢ -
 ٨٣]^(٢)؛ فَقَدْ اسْتَشْنَى الْغَاوِينَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادِ، وَالْمُخْلَصِينَ مِنْ
 جُمْلَتِهِمْ، وَأَيُّهُمَا كَانَ أَكْثَرَ، فَقَدْ اسْتَشْنَاهُ^(٣).
 عَلَى أَنَّ النُّصُوصَ تُعْطِي أَنَّ الْغَاوِينَ أَكْثَرُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَلَا تَحِدْ أَكْثَرَهُمْ شَكِيًّا﴾ [الأعراف: ١٧]^(٤) صَدَّقَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ
 بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبا: ١٣]، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ
 وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥١﴾﴾ [يوسف: ١٠٣] ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾
 [العنكبوت: ٦٣]^(٥). ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦).

(١) هُذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٢) صَدْرُ الْآيَةِ الْأُولَى: ﴿قَالَ فَيَعْرِضُكَ﴾.

(٣) يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (١/٤٠٤ - ٤٠٥)، و«التبصرة» (ص ١٦٩)، و«العدة»
 (٢/٦٦٩)، و«التمهيد» (٢/٧٧).

(٤) وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ إِبْلِيسَ لَمَّا أَبْلَسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، قَالَ: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ
 وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَوَعَنَ أَيْمَانِهِمْ وَوَعَنَ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿٧٧﴾﴾.

(٥) وَرَدَّ فِي الْأَصْلِ: بـ «ولكن أكثرهم»، وباستعراض آيات القرآن لم أرَ آيةً بصيغة
 «ولكن أكثرهم لا يعقلون»، كما أوردته المصنف فتكون سهواً.

(٦) كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧] =

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿يَأْتِيهَا الزَّمَلُ ① قُرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ②﴾
نَصْفَهُ أَوْ أَقْصَى مِنْهُ قَلِيلًا ③ أَوْ زِدَ عَلَيْهِ ④ [المزمل: ١ - ٤] ^(١)؛ فَقَدْ
اسْتَشْنَى النُّصْفَ، وَلَيْسَ بِأَقْلٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ مَعْنَى يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الْعُمُومِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهِ، أَوْ
لَفْظُ يُخْرِجُ مِنَ الْجُمْلَةِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهَا؛ فَجَازَ أَنْ يُخْرِجَ الْأَكْثَرُ؛
كَالتَّخْصِصِ:

وَمِنْهَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ بَعْضٍ مَا تَنَاوَلَهُ الْعُمُومُ؛ فَصَحَّ كَمَا لَوْ اسْتَشْنَى
الْأَقْلَ ^{(٢)(٣)}.

= [غافر: ٥٩] وقوله: تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠].
(١) في الأصلِ أَسْقَطْتُ كلمتان مِنَ الآية، هما: «إلا»، و«نصفه»، فأثبتهما.
(٢) هَذِهِ الشُّبْهَةُ الْآخِرَةُ لَمْ يُجِبْ عَنْهَا الْمَصْنُفُ. يُنْظَرُ: (١١٦/٢) هامش رقم
(١).

(٣) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ: «شرح اللمع» (١/٤٠٤ - ٤٠٥)، و«التبصرة» (ص ١٦٨ -
١٦٩)، و«العدة» (٢/٦٦٩ - ٦٧٢)، و«التمهيد» ٢/٧٧ - ٨٥.
وَلِلزِّيَادَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ، يُنْظَرُ:
«كشف الأسرار» (٣/١٢٢)، «تيسير التحرير» (١/٣٠٠)، «فواتح الرحموت»
(١/٣٢٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤٥)، و«العضد على ابن
الحاجب» (١/١٣٨)، و«المحصول» (١/١٢٢)، و«الإحكام» للآمدي
(٢/٢٩٧)، و«المَحَلِّيَّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/١٤)، و«الروضة»
(ص ٢٥٥)، و«المسودة» (ص ١٥٥)، و«القواعد والفوائد» لابن اللُّحَامِ
(ص ٢٤٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٩).

«فَضْلٌ»

فِي الْأَجْوِبَةِ عَنْ شُبْهِهِمْ [عَلَى جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ]

أَمَّا اسْتِثْنَاؤُهُ - سُبْحَانَهُ - الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ: فَهُوَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ

الَّتِي لَمْ يَنْصَحْ فِيهَا عَلَى عَدَدٍ، لَا فِي الْمُسْتَنْثَى / مِنْهُ، وَلَا الْاسْتِثْنَاءُ ^(١)؛ ١٤٣/ب
وَأِنَّمَا تُعْلَمُ الْكَثْرَةُ بِالِاسْتِدْلَالٍ؛ وَذَلِكَ لَا خِلَافَ فِيهِ.

إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ ذَاتِ عَدَدٍ ^(٢) مَحْضُورٍ،

مَنْطُوقٍ بِهِ، وَيُسْتَنْثَى مِنْهَا عَدَدٌ ^(٣) مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الْمُسْتَنْثَى

أَكْثَرَ مِنَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ ^(٤)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «خُذْ مَا فِي

هَذَا الْكَيْسِ مِنَ الدَّرَاهِمِ كُلِّهَا إِلَّا الْبَيْضَ»، أَوْ: «إِلَّا الزُّيُوفَ» ^(٥)،

وَتَكُونُ الْبَيْضُ أَكْثَرَ. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «خُذْ كُلَّ هَذِهِ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ

الَّتِي فِي الْكَيْسِ، إِلَّا تِسْعِمِائَةً وَتِسْعَةً» ^(٦) وَتَسْعِينَ فَلَا تَأْخُذْهَا، فَلَمَّا

(١) المراد بالاستثناء هنا: المستثنى؛ كما هو واضح من السياق.

(٢) في الأصل: «العدد»، والصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «بعدد»، والصواب ما أثبتته.

(٤) كذا بالأصل، ومراد المصنف: أن يكون المستثنى أكثر مما بقي من المستثنى

منه، أي: يكون المستثنى أكثر من النصف، وهذا هو تحرير موضع النزاع في

المسألة.

(٥) الزُّيُوفُ: الرديئة، يقال: زافَتِ الدراهمُ زَيْفُ زَيْفًا، أي: رَدُّوْثٌ، والجمع:

زُيُوفٌ، كَقُلُوسٍ وَقُلُوسٍ، وقيل: الزُّيُوفُ: المَظْلِيَّةُ بِالزُّبْقِ المَعْقُودِ بِمَزَاوِجَةِ

الْكِبْرِيتِ.

يُنْظَرُ: «المصباح المنير» (ص ٩٩) مادة (زيف).

(٦) في الأصل: «تسعة» بدون واو.

صَرَّحَ بِالْعَدَدَيْنِ، لَمْ يَحْسُنْ^(١)، وَلَمَّا ذَكَرَ الِاسْتِثْنَاءَ بِالصِّفَةِ^(٢) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَدَدٍ - حَسُنَ.

عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» هُنَا^(٣) بِمَعْنَى «لَكِنْ»، وَهُوَ الِاسْتِثْنَاءُ الْمُتَقَطِّعُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنْزَلَهُمْ مَنَزِلَةً الْقَلِيلِ؛ لِقِلَّةِ مَنَزِلَتِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ عَدَدًا؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَقْلَوْنَ هُمُ الْكَثَرُونَ»^(٤) يُرِيدُ الْمَنَزِلَةَ، وَهَذَا مُسْتَحْسَنٌ فِي لُغَةِ الْقَوْمِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «جَاءَنِي بَنُو تَمِيمٍ، إِلَّا أَوْبَاشَهُمْ»^(٥) وَسَفَسَافَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا هُمُ الْكَثَرِينَ^(٦) عَدَدًا؛ لَكِنْ لَمَّا كَانُوا الْأَقْلَيْنِ مَنَزِلَةً، اسْتِثْنَاهُمْ؛ وَهَذَا وَقَعَ فِي الْخَاطِرِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ - : ﴿فَرَأَيْتَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ① يَصِفُهُ :

(١) أي: لم يَحْسُنْ استثناء الأكثر.

(٢) يعني في قوله - تعالى - : «إِلَّا مِمَّنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ» [الحجر: ٤٢].

(٣) أي: في آية سورة الحجر أيضًا.

(٤) الحديث خَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ بِلَفْظٍ: «إِنَّ الْكَثَرِينَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّ الْمَكْثَرِينَ»، وَفِي لَفْظٍ: «الْمَكْثَرُونَ هُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَقْلَوْنَ». يُنْظَرُ: «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ» (٢٣٤/٣)، كِتَابُ الْإِسْتِقْرَاضِ، بَابُ آدَاءِ الدُّيُونِ، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٦٨٧/٢)، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٣٥٨/٢، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٢٥، ٥٢/٥).

(٥) الْأَوْبَاشُ مِنَ النَّاسِ: الْأَخْلَاطُ، وَمِثْلُ الْأَوْشَابِ، يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (١٠٢٤/٣)، مَادَّةُ (وِش).

وَالْمَرَادُ - هُنَا: مَنْ لَا قِيَمَةَ لَهُ مِنْهُمْ، وَيَوْضَحُهَا مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «سَفَسَافَهُمْ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «الْكَثَرُونَ».

فَعَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ: «يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النُّصْفِ»^(١)؛ فَتَحْنُ قَائِلُونَ
بِالْآيَةِ.

وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا: «لَا يَصِحُّ»^(٢)؛ فَعَلَى هَذَا: يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْإِبْتِدَاءَ، فَيَكُونُ ظَرْفًا، مَعْنَاهُ: قُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ، أَوْ
قُمْ بَعْدَ نِصْفِهِ قَلِيلًا، فَيَكُونُ مَا صَرَّحَ بِهِ مِنَ الْقَلِيلِ: هُوَ الْمُعْمُولُ^(٣)
عَلَيْهِ، وَالنُّصْفُ: لِبِتْدَاءِ الْقِيَامِ الْقَلِيلِ.

/ يُوضَحُ هَذَا: أَنَّ النُّصْفَ بِالإِضَافَةِ إِلَى النُّصْفِ مِثْلُهُ، لَا قَلِيلٌ^(٤) /
مِنْهُ، فَعُلِمَ^(٥) أَنَّهُ لَيْسَ بِالِاسْتِثْنَاءِ، لَكِنْ أَرَادَ بِالْقِيَامِ^(٦): «قُمْ نِصْفَهُ».
وَلِهَذَا لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - الْمُغَايِرَةَ، قَالَ: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ
﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٣ - ١٤]، فَقِيلَ فِي التَّفْسِيرِ:
الْثَلَاثَةُ^(٧): الْأَكْثَرُ^(٨)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ فِي الْأَوَّلِينَ، وَالْقَلِيلَ فِي
الْآخِرِينَ، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿١٣﴾ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿١٤﴾
[الواقعة: ٣٩ - ٤٠]^(٩) قَالُوا: إِنَّمَا أَرَادَ فِي الْأَوَّلِ بِالثَّلَاثَةِ: الْأَخْبَارَ،

(١) يُنْظَرُ: «مَخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ» (ص ٦١ - ٦٢).

(٢) وَمِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٧٠).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْمُعْمُولُ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَا قَلِيلًا»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «يَعْلَمُ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «بِهِ الْقِيَامُ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: «الثَّلَاثَةُ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٨) يُنْظَرُ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لابن كثير (٤/ ٢٨٤).

(٩) قَدْ كُتِبَتْ «ثَلَاثَةٌ» فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هَكَذَا «ثَلَاثَةٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ
مَا أُثْبِتُ.

وَالْأَشْرَارَ، وَ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ (١٧) الْمُرَادُ بِهِمْ: الْأَخْيَارُ، وَقَوْلُهُ فِي
الآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٨) يَعْنِي: خِيَارُ الْأَوَّلِينَ كُلُّهُمْ ثُلَّةٌ،
﴿وَتِلْكَ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ (١٩): خِيَارُ الْآخِرِينَ خَاصَّةٌ؛ فَيَكُونُ خِيَارُ أُمَّةٍ
مُحَمَّدٍ ﷺ ثُلَّةٌ وَكَثْرَةٌ، مِثْلَ كَثْرَةِ خِيَارِ سَائِرِ الْأُمَمِ، وَخِيَارُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ
ﷺ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خِيَارِ سَائِرِ الْأُمَمِ وَشِرَارِهِمْ: لَا ثُلَّةٌ^(١).

فَلَمَّا صَرَّحَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَرِ أَلِيلٌ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢٠) كَانَ
الْمَعْمُولُ^(٢) عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْأَقْلُ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ - وَالْقَلِيلُ
عَلَى مَا بَيَّنَّا صَرِيحٌ فِي الْأَقْلُ مِنَ النُّصْفِ، إِذْ^(٣) كَانَ النُّصْفُ مِثْلًا
لِلنُّصْفِ - لَمْ يَبْقَ [إِلَّا]^(٤) أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿نُصْفُهُ﴾: ذِكْرًا لَابْتِدَاءٍ
قِيَامِهِ، أَوْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿نُصْفُهُ﴾: كَلَامًا مُبْتَدَأً، لَا اسْتِثْنَاءً^(٥)؛ كَأَنَّهُ
قَالَ: «بَلْ نُصْفُهُ»؛ إِذْ لَيْسَ اللَّيْلُ جُمْلَةً، وَنُصْفُهُ أَقْلُهَا، وَلَا^(٦) قَلِيلًا
مِنْهَا^(٧)؛ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَلِيلُ عَلَى النُّصْفِ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ
ذَكَرْنَاهُمَا^(٨).

(١) أي: ليسوا ثُلَّةً ولا قَلِيلًا، وَيُنْظَرُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْمَعْمُولُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِذَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِابْتِدَاءِهَا لَيْسَتْ بِمِثْلِ السِّيَاقِ.

(٥) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٧٠)، وَ«الْتِمِيد» (٢/ ٨٤).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «فَلَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) أي: ليس اللَّيْلُ جُمْلَةً، وَلَيْسَ نُصْفُهُ أَقْلُهَا، وَلَا قَلِيلًا مِنْهَا.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «الَّتِي ذَكَرْنَاهَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى التَّخْصِصِ^(١): فَلَا وَجْهَ لَهُ، مَعَ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ
اللُّغَةَ لَا تَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ».

عَلَى أَنَّ التَّخْصِصَ غَيْرُ الِاسْتِثْنَاءِ:

لأنَّه^(٢) يَجُوزُ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، وَالِاسْتِثْنَاءُ / لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا، ١٤٤/ب
وَمَا جَازَ بِذَلِكَ مُنْفَصِلًا^(٣)، جَازَ أَنْ يَرْفَعَ الْجُمْلَةَ، كَالنَّسْخِ: لَمَّا رَفَعَ
مَا رَفَعَهُ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، رَفَعَ الْجُمْلَةَ.
وَالتَّخْصِصُ يَجُوزُ بِأَدْلَةٍ لَيْسَتْ أَلْفَاظًا؛ كَدَلَالَةِ الْعُقُولِ، وَلَا
يَقِفُ عَلَى أَلْفَاظٍ مُخْصُوصَةٍ تَصْلُحُ لِلإِخْرَاجِ^(٤)؛ لَكِنْ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى

(١) يُنْظَرُ تَقْرِيرُهُمْ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيمَا سَبَقَ: (١١٠/٢).

(٢) أَيِ: التَّخْصِصِ، يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٧١/٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «مُنْفَصِلٌ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ. وَالْوَجْهَانِ هُمَا: أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ بِالنِّصْفِ ابْتِدَاءُ قِيَامِهِ، أَوْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «نِصْفُهُ» كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا، وَلَيْسَ
اسْتِثْنَاءً. يُنْظَرُ «الْعُدَّة» (٦٧٠/٢)، وَ«الْتِمَهِيدُ» (٨٤/٢).

(٤) وَالْمُصَنَّفُ - هُنَا - لَا زَالَ بِصَدْدِ الرَّدِّ عَلَى شُبْهَةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ اسْتِثْنَاءِ
الْأَكْثَرِ، حَيْثُ قَاسُوا الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى التَّخْصِصِ، فَجَعَلَ الْمُصَنَّفُ يَفْتَدِ
شِبْهَهُمْ تِلْكَ، مُيَيَّنًا الْفَوَاقِقَ بَيْنَ الِاسْتِثْنَاءِ وَالتَّخْصِصِ، وَالتِّي مِنْهَا: أَنَّ
التَّخْصِصَ يَجُوزُ بِدَلِيلٍ مُتَّصِلٍ، وَبِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، بِخِلَافِ الِاسْتِثْنَاءِ؛ فَلَا
يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُتَّصِلٍ، وَمِنْهَا: أَنَّ التَّخْصِصَ يَجُوزُ بِأَدْلَةٍ لَفْظِيَّةٍ؛
كَالتَّخْصِصِ بِأَدْلَةٍ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا يَجُوزُ بِأَدْلَةٍ غَيْرِ لَفْظِيَّةٍ؛ كَالتَّخْصِصِ
بِأَدْلَةِ الْعُقُولِ، أَمَّا الِاسْتِثْنَاءُ: فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَدْلَةِ اللفظية المخصوصة.
يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٧١/٢)، وَ«الْتِمَهِيدُ» (٨٤/٢).

الإخراج ليعض ما دخل تحت العموم^{(١)(٢)}.

(١) فات المصنف رحمه الله الجواب عن الشبهة الأخيرة التي ذكرناها للمخالفين، وهي قولهم: «إنه استثناء بعض ما تناوله العموم؛ فصَحَّ كما لو استثنى الأقل» يُنظر (١١٠/٢).

وقد ذكر شيخه أبو يعلى، وأبو الخطاب الكلوذاني هذا الشبهة وأجابا عنها: قال القاضي أبو يعلى في «العدة» (٦٧٢/٢) «احتج: بأنه استثناء أبقى بعض الجملة، فوجب أن يصح، كما إذا أبقى الأكثر: والجواب: أن الاستثناء للأقل يطابق اللغة، والأكثر يخالف اللغة، وقد بينا أن الاستثناء لغة، فلهذا فرّقنا بينهما.

وجواب آخر: هو أنه لا يمتنع أن يصح إذا بقي الأكثر دون الأقل؛ لما قال أصحاب أبي حنيفة: يصح ترك بعض الطواف واللحان إذا أتى بالأكثر؛ وكذلك قال الجميع: يصح إدراك بعض الركعة مع الإمام إذا فاته الأكثر. وقال أبو الخطاب في «التمهيد» (٨٤/٢): «واحتج: بأنه إخراج بعض ما شمله العموم؛ أشبه الأقل:

الجواب: أن الأقل لغة العرب، والأكثر بخلافه.

ثم الأقل يحسن استدراكه، ويؤتى به على وجه الاختصار، بخلاف الأكثر، والله أعلم بالصواب.

(٢) يُنظر في هذه الإجابات عن شبهة المخالفين: «العدة» (٦٧٢، ٦٦٩/٢)، و«التمهيد» (٧٧ - ٨٥).

ويُنظر في ثمرة الخلاف في المسألة: «التمهيد» للإسنوي (ص ٣٩١)، و«القواعد والفوائد الأصولية» لابن اللحام (ص ٣٥٠ - ٣٥١).

وأما مصادير المسألة فقد تبين عند ذكر الأقوال والأدلة والمناقشات والإجابات، بما يُغني عن الإعادة هنا.

«فضل»

[في حُكْم الاستِثْناءِ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ] ^(١):

لَا يَصِحُّ الاستِثْناءُ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ ^(٢).

وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٣)، وَمَالِكٌ ^(٤): بِجَوَازِ ذَلِكَ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ^(٥).

(١) وصورته: أن يكون المستثنى من جنس، والمستثنى منه من جنس آخر، نحو: جاء القوم إلا حمارًا، وبعضهم يسميه: استثناء منقطعًا، ويتضح ذلك في ثنايا عرض المسألة، إن شاء الله.

(٢) وهو قول الأكثرين، كما نسبته إليهم الآمدي في «الإحكام» (٢/٢٩١).

وقال الفتوحى: «وهذا هو الصحيح من الروايتين عند الإمام أحمد رحمته الله واختيار الأكثر من أصحابنا وغيرهم» ينظر: «شرح الكوكب المنير» (٣/٢٨٦)، وينظر في مذهب الحنابلة: «العدة» (٢/٦٧٣)، و«التمهيد» (٢/٨٥)، و«الروضة» (ص ٢٥٣)، و«سواد الناظر» (٢/٤٧٦)، و«المسودة» (ص ١٥٦)، و«القواعد والفوائد الأصولية» (ص ٢٥٦)، و«مختصر البعلي» (ص ١١٧).

(٣) نسبة القول بجواز الاستثناء من غير الجنس مطلقًا للحنفية غير مُحَرَّرٍ، نعم جمهورهم على القول بالجواز، ولهم في المسألة تفصيلات مبسطة في مظانها.

ينظر في مذهبهم: «كشف الأسرار» (٣/١٣٦)، و«تيسير التحرير» (١/٢٨٣)، و«التلويح على التوضيح» (٢/٢٨٤)، و«فواتح الرحموت» (١/٣١٦).

(٤) ينظر في مذهب المالكية: «متهى الوصول والأمل» لابن الحاجب (ص ١٢٢ - ١٢٣)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٣٢).

وأما القرافي في: «شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤١)، فلم يُورد مذهب مالك في المسألة.

(٥) ينظر في نسبة القول للباقلاني وجماعة من المتكلمين:

«التبصرة» (ص ١٦٥)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٢)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٢٩١)، و«البحر المحيط» (٣/٢٨١)، و«العدة» (٢/٦٧٣)، =

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: الْجَوَازُ.
وَالثَّانِي: الْمَنْعُ^(١).

= و«التمهيد» (٨٥/٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٦).

(١) يُنظر في مَذْهَبِ الشافعية بوجهيه:

«التبصرة» (ص ١٦٥)، و«شرح اللمع» (٤٠٢/١)، و«البرهان» (١/٣٨٤ -
٣٩٧)، و«المستصفى» (١٦٧/٢)، و«المحصول» (٤٣/٣/١)، و«الإحكام»
للآمدي (٢/٢٩١)، و«جمع الجوامع بشرح المَحَلِّي» (١٢/٢)، و«البحر
المحيط» (٣/٢٧٧).

«فضل»

فِي أدِلَّتِنَا [عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الاستِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ]:
فَمِنْهَا: أَنَّ الاستِثْنَاءَ: مأخوذٌ، ومَوْضوعٌ:
فأخذه: مِنْ «ثَبِثْتُ عَنَانَ فَرَسِي، وَثَبِثْتُ فَلَانًا عَنْ رَأْيِهِ»^(١).
ومَوْضوعُهُ: أَنَّهُ لإِخْرَاجِ مَا لَوْلَاهُ لَكَانَ دَاخِلًا فِي الجُمْلَةِ
المُسْتَثْنَى مِنْهَا.

وَلَا يَتَحَقَّقُ الأَمْرَانِ جَمِيعًا فِي استِثْنَاءٍ غَيْرِ جِنْسِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ،
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: «رَأَيْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ»، كَانَ فِي الإِخْبَارِ عَنْ رُؤْيَةِ
النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَّا حِمَارًا»، لَمْ يَنْبَغِ كَلَامُهُ عَنْ سَنَنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
أُطْلِقَ، لَمْ يَدْخُلِ الحِمَارُ، وَلَمَّا أَتَى بِحَرْفِ الاستِثْنَاءِ، لَمْ تَتَغَيَّرِ
الجُمْلَةُ الأَوَّلَى؛ إِذْ لَمْ يَدْخُلِ الحِمَارُ فِيهَا، فَيُخْرَجُ بِحَرْفِ الاستِثْنَاءِ^(٢)
وَالِإِخْرَاجِ^(٣)؛ فَلَا يَتَحَقَّقُ الاستِثْنَاءُ^(٤).

وَقَدْ قِيلَ: «إِنَّهُ مأخوذٌ مِنْ تَثْنِيَةِ»^(٥) الخَبَرِ بَعْدَ الخَبَرِ، فَإِذَا قَالَ:
«رَأَيْتُ النَّاسَ»، فَهَذَا خَبَرٌ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَّا أَبَاكَ»، فَهَذَا^(٦) خَبَرٌ آخَرُ،

(١) في «التمهيد» (٢/ ٨٥): «بدليل أنه مشتق من قولهم: ثبت فلانًا عن رأيه، وثبت عنان دابتي: إذا رددته».

(٢) في الأصل: «الأنثى»، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) في الأصل: «ولا إخراج»، والصواب ما أثبتُّه.

(٤) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٥)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٠٢)، و«العدة» (٢/ ٦٧٣)،

«التمهيد» (٢/ ٨٥ - ٨٦)، فإنَّ ما أورده المصنّف هنا - موجودٌ فيها باختصار.

(٥) في الأصل: «تثني»، والمثبت من: «التمهيد» (٢/ ٨٦)، والمراد: ذكرُهُ بعده.

(٦) في الأصل: «هذا»، وزدت الفاء؛ لترابط أجزاء الكلام.

فَالأَوَّلُ: يُعْطِي الكَافَّةَ، وَالثَّانِي: يُعْطِي إِخْرَاجَ مَا كَانَ دَاخِلًا بِظَاهِرِ
الْخَبَرِ الْأَوَّلِ^(١).

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا حِمَارًا»: جُمْلَةٌ لَا تَنْعَطِفُ عَلَى الْخَبَرِ الْأَوَّلِ؛ /

لِحُسْنِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا؛ فَلَا تُكُونُ اسْتِثْنَاءَ حَقِيقَةً، وَلَكِنْ تَجُوزُ تَجَوُّزًا ١/١٤٥
وَتَوْسَعًا^(٢)، كَأَنَّهُ يَقُولُ: «رَأَيْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ، وَمَا رَأَيْتُ حِمَارًا».

وَيَتَضَحُّ فِي أِبْعَاضِ الْحَيَوَانِ، فَإِذَا^(٣) قَالَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا
يَدِيهِ»، حَسُنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَيْدًا اسْمُ عَلَمٍ عَلَى جُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى يَدَيْهِ
وَبَقِيَّةِ أَعْضَائِهِ، فَلَوْ أَطْلَقَ، لَعَمَّتِ الرُّؤْيَةُ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ؛ فَهَذَا اسْتِثْنَاءُ
صَحِيحٌ حَقِيقَةٌ.

فَإِذَا قَالَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا خَاتَمَهُ» لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَقِيقَةً اسْتِثْنَاءً؛
لِأَنَّ إِطْلَاقَ رُؤْيِيهِ لَا يَقْتَضِي رُؤْيَةَ خَاتَمِهِ؛ إِذْ لَيْسَ الْخَاتَمُ دَاخِلًا فِي
جُمْلَةِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ زَيْدٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَلْفَاظَ الْاسْتِثْنَاءِ - «إِلَّا»، وَ«غَيْرُ»، وَ«سِوَى»،
وَأَخَوَاتُ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا مَعْنَى؛
فَلَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ^(٤) مُنْعَطِفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ تَقْدُمُهَا؛ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «دَخَلَ

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٥)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٢)، و«العدة» (٢/٦٧٣)، و«التمهيد» (٢/٨٦).

(٢) أي: ولكن يجوز كونها استثناء على سبيل المجاز والتوسع لا الحقيقة، وهو
مذهب الأكثرين من الشافعية.

(٣) في الأصل: «إذا»، وزدت الفاء؛ لترباط أجزاء الكلام، ويتم سبك السياق.

(٤) أي: ألفاظ الاستثناء، أو: أدواته وحروفه.

النَّاسُ دَارَ الْأَمِيرِ إِلَّا التُّجَّارَ؛ فَخَرَجَ بِهَذَا الْحَرْفِ مَنْ لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِي جُمْلَةٍ^(١) الْمُخْبِرِ عَنْهُمْ بِالْذُّخُولِ.

فَإِذَا قَالَ: «دَخَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ دَارَ الْأَمِيرِ إِلَّا الْكِلَابَ، أَوْ إِلَّا الْحَمِيرَ» - لَمْ يَكُنْ لِهَذَا تَعَلُّقٌ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى، [وَإِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْجُمْلَةِ]^(٢) الْأُولَى، صَارَ كَالْمُبْتَدِئِ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا الْحَمِيرَ»، وَلَوْ ابْتَدَأَ بِذَلِكَ مُبْتَدِئٌ؛ لَمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا بِمُفِيدٍ، فَلَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً؛ لِانْتِفَاءِ الْحَقِيقَةِ عَنْهُ^(٣).

وَمِنْهَا: أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ أَخَذَ مَا يُخَصُّ بِهِ اللَّفْظُ الْعَامُّ؛ فَلَا يَصِحُّ فِيمَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعُمُومِ؛ كَالْتَّخَصُّيصِ بِغَيْرِ حُرُوفِ الاسْتِثْنَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»، ثُمَّ جَاءَ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ، وَقَطَعَ السُّدْرُ - : لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ تَخْصِيصًا؛ كَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «قَتَلْتُ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ: دَخَلَ الْمُشْرِكُونَ إِلَّا الضَّفَادِعَ»^(٤).

وَمِنْهَا: / أَنَّ وَضَعَ الْعَرَبُ لِلْكَلَامِ وَضْعَ إِحْكَامٍ وَإِثْقَانٍ، ب/١٤٥ تَمَيَّزُوا بِهِ عَنْ سَائِرِ الْأُمَمِ؛ كَمَا تَمَيَّزَتْ كُلُّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ بِصِنَاعَةٍ؛ فَالرُّومُ بِالنَّسَاجَةِ، وَالْفَرَسُ بِالْأَبْنِيَةِ وَعِمَارَةِ الْأَرْضِ، وَالْهِنْدُ

(١) في الأصل: «الجملة»، والأنسب للسياق ما أثبتُّ.

(٢) هذه الجملة جاءت في الأصل مُكَرَّرَةً.

(٣) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ مُخْتَصَرًا فِي: «التبصرة» (ص ١٦٦)، و«شرح اللمع» (١/

٤٠٢)، و«العدة» (٢/ ٦٧٤)، و«التمهيد» (٢/ ٨٦).

(٤) حَاصِلُ هَذَا الدَّلِيلِ: قِيَاسُ الاسْتِثْنَاءِ عَلَى التَّخْصِيصِ، فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُخْرَجُ بَعْضُ مَا يَجِبُ دَخُولُهُ فِي اللَّفْظِ؛ فَوَجِبَ الْأَيْضَ مِنْ غَيْرِهِ.

يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/ ٤٠٢)، و«العدة» (٢/ ٦٧٤-٦٧٥)، و«التمهيد» (٢/ ٨٦).

بِالتَّطْيِيبِ^(١)، وَالتَّرْكُ بِالْهَرَّاشِ^(٢)، وَالزُّنْجُ^(٣) بِالْكَدِّ، وَإِعْمَالِ
الْأَبْدَانِ، وَحَمْلِ الْأَثْقَالِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُدْخَلَ عَلَى وَضْعِهِمْ، وَلَا
نَسَبُ إِلَيْهِمْ فِيمَا خُصُّوا بِهِ [مِنْ]^(٤) الْكَلَامِ مَا يُسْتَهْجَنُ وَيُسْتَفْبَحُ،
وَلَا أَهْجَنَ وَأَفْبَحَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «دَخَلَ النَّاسُ إِلَّا الْحَمِيرَ»، وَخَرَجَ
النَّاسُ إِلَّا الْكِلَابَ^(٥)؛ فَلَا وَجْهَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى لُغَةِ الْقَوْمِ^(٥)، لَا سِيَّمَا
وَضَعًا وَحَقِيقَةً، لَا تَوْسَعًا وَلَا تَجَوُّزًا^(٦) يُوضِّحُ هَذَا: أَنَّ مَا أَفَادَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «بِالتَّطْبِيبِ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ التَّطْيِيبَ: مِنْ طَبِيهِ: إِذَا بَالِغٌ فِي طَبِ
وَمَدَاوَاتِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، أَمَّا التَّطْبِيبُ: فَمِنْ تَطْبَبَ: إِذَا تَعَاطَى الطَّبَّ وَهُوَ
لَا يَتَّقَنَهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ يَنَافِي السِّيَاقَ؛ فَالْصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ. يُنْظَرُ:
«الْقَامُوسُ الْفَقْهِيُّ» لِسَعْدِي أَبُو جَيْبٍ (ص ٢٢٧)، وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ
وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ» لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْمَنَعَمِ (٢/٤٢٤).

(٢) الْمُرَادُ بِالْهَرَّاشِ هُنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: الْقِتَالُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَمَيُّزِهِمْ بِالْقُوَّةِ
الْجَسَدِيَّةِ، وَالْهَرَّاشُ وَالْمَهَارِشَةُ: التَّحْرِيشُ، وَمِنْهُ الْمَهَارِشَةُ بِالْكَلابِ، وَهُوَ
تَحْرِيشُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَالتَّهْرِيشُ: التَّخْرِيشُ.
يُنْظَرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (٨/٢٥٦)، وَ«مَعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ» (٦/٤٦)، كِلَاهُمَا
مَادَّةُ (هَرَش).

(٣) قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»، (١/٣٢٠)، مَادَّةُ زَنْجٍ: «الزُّنْجُ: جَيْلٌ مِنَ السُّودَانِ، وَهُمْ
الزُّنُوجُ»، وَفِي «الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ» (ص ٩٧ - ٩٨)، مَادَّةُ زَنْجٍ: «الزُّنْجُ: طَائِفَةٌ
مِنَ السُّودَانِ، تَسْكُنُ تَحْتَ حَظِّ الاسْتِواءِ وَجَنُوبِيَّةٍ... وَتَمْتَدُّ بِلَادُهُمْ مِنْ
الْمَغْرِبِ إِلَى قُرْبِ الْحَبْشَةِ».

(٤) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٥) أَيُّ: فَلَا وَجْهَ لِإِضَافَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ.

(٦) فَيَدُلُّ مُخْتَصَرُهُ هَذَا الدَّلِيلُ: أَنَّهُ يَقْبَحُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: «خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا
الْحَمِيرَ»، وَرَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا الْكِلَابَ؛ فَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِسْتِثْنَاءِ،
وَقَوْلُهُ: «لَا تَوْسَعًا وَلَا تَجَوُّزًا» أَيُّ: فَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّوَسُّعِ =

السُّكُوتُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصْرَحَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «جَاءَنِي النَّاسُ، وَجَاءَنِي بَنُو تَمِيمٍ» لَعَلِمَ بِذَلِكَ تَوَحُّدُ بَنِي تَمِيمٍ عَنِ الْعَرَبِ^(١)، فَضْلاً عَنِ الْحَمِيرِ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَّا الْحَمِيرَ» [فَمَا تَلَفَّظَ إِلَّا بِمَا كَانَ يَحْمِلُهُ السُّكُوتُ]^{(٢)(٣)}.

= والتجوُّز، والله أعلم.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٦٦)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٢)، و«العدة» (٢/٦٧٤)، و«التمهيد» (٢/٨٦).

(١) في الأصل: «لعلم بذلك تَوَحُّدُهُمْ عن بني تميم من العرب».

(٢) جاءت العبارة في الأصل غَيْرَ مُؤَدِّيةٍ للمعنى المراد، هكذا: «ما تَلَفَّظَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَا كَانَ يَحْمِلُهُ السُّكُوتُ»؛ وتفادياً لذلك؛ صَحَّحْتُهَا بِإِضَافَةِ مَا تَتَطَلَّبُهُ صِحَّةُ السِّيَاقِ.

(٣) ولمزيدٍ مِنَ النَّظَرِ فِي أدلةِ الْقَاتِلِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ،

يراجع: «المستصفى» (٢/١٧٠)، و«المحصول» (١/٤٣/٣)، و«الإحكام»

للآمدي (٢/٢٩٢)، و«الروضة» (ص ٢٥٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/

٢٨٧ - ٢٨٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٤٦).

«فَضْلٌ»

فِي شُبَّهِهِمْ [عَلَى جَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ]:
فَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لُغَةٌ
الْعَرَبِ؛ يَشْهَدُ لِذَلِكَ الْقُرْآنُ، وَأَشْعَارُ الْعَرَبِ، وَمَا سُمِعَ فِي مَثَوَرٍ
كَلَامِهَا:

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا
إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ
بِأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَلَائِكَةِ؛ فَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِلَّا
إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠] ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا
إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (١) قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ
مِنَهُ خَلَقَنِي مِنْ نَارٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وَالْمَلَائِكَةُ لَيْسَتْ مِنْ نَارٍ، بَلْ (١)
هِيَ حُرَّةُ الْأَصْلِ، مَخْلُوقَةٌ مِنَ الْأَنْوَارِ، أَوْ الْهَوَاءِ؛ عَلَى مَا اخْتَلَفَ
الْأُصُولِيُّونَ فِيهِ (٢)، وَلِإِبْلِيسَ / ذُرِّيَّةٌ؛ كَمَا أَخْبَرَ - سُبْحَانَهُ - وَلَا ذُرِّيَّةَ

١/١٤٦

(١) فِي الْأَصْلِ: «بَلَى»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) الْمُرَادُ بِالْأُصُولِيِّينَ - هُنَا: أَصُولِيُّو الْعَقْدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأُصُولِ الدِّينِ، لِأَنَّ
الْمَسْأَلَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْإِيمَانِ بِالْمَلَائِكَةِ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ: «وُخِلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ
مِنْ نُورٍ»؛ خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ وَالرَّقَاقِ، بَابِ فِي أَحَادِيثَ مُتَفَرِّقَةٍ
(٤/٢٢٩٤).

وَيُنْظَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ:

«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٢٩٧، ٣٠١، ٣٩٠)، وَ«تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٣/
٨٨ - ٨٩)، وَ«التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٦ - ١٦٧)، وَ«شَرْحُ اللَّعْمِ» (١/٤٠٢)،
وَ«الْعُدَّةُ» (٢/٦٧٤ - ٦٧٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٨٧).

لِلْمَلَائِكَةِ، وَلَا تَتَوَالَّدُ؛ فَقَدْ اسْتَشْنَى الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَمَا بَاؤُكُمْ إِلَّا اقْلَمُونَ
﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْمَلَائِكِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧] فَاسْتَشْنَى
الْبَارِي مِنْ جُمْلَةِ [الْهَيْتَمِ] ^(١)، وَالْبَارِي مُنَزَّهٌ عَنِ الدُّخُولِ فِي
الْأَجْنَاسِ.

وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ﴾ ^(٢)
[النساء: ١٥٧]؛ فَاسْتَشْنَى الظَّنَّ مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ.
وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً وَلَا تَأْنِيًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَكْنَا
﴿٢٦﴾﴾ [الواقعة: ٢٥ - ٢٦]؛ فَاسْتَشْنَى السَّلَامَ مِنَ اللَّغْوِ، وَلَيْسَ مِنْ
جِنْسِهِ.

وَقَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ
تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وَالتَّجَارَةُ لَيْسَتْ مِنْ
جِنْسِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ اسْتَشْنَاهَا مِنْ جُمْلَةِ الْبَاطِلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ^(٣).
وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُقْدُونَ * إِلَّا رَحْمَةً﴾
[يس: ٤٣ - ٤٤].

وَقَالَ ^(٤): ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]،

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ، وَقَدْ أَفْذَتْهَا مِنْ: «شرح اللمع»،
لِلشَّيرَازِيِّ (٤٠٣/١).

(٢) جَاءَ فِي الْأَصْلِ: «وَمَا لَهُمْ بِالْوَاوِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ».

(٣) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «لِلنَّهْيِ عَنْهُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) إِضَافَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

وَمَنْ رَجِمَ: لَيْسَ بِعَاصِمٍ، وَلَئِنَّمَا هُوَ مَعْصُومٌ، وَلَيْسَ الْمَعْصُومُ^(١) مِنْ
جِنْسِ الْعَاصِمِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٣)
فَاسْتَنَى الْيَعَافِيرَ وَالْعَيْسَ، وَلَيْسَتْ^(٤) مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْسِ الَّذِينَ
تَأْتِسُ بِهِمُ الْبِلَادُ.
وَقَالَ الْآخَرُ^(٥):

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ بِهِمْ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ^(٦)

(١) في الأصل: «بمعصوم»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) هو: عامر بن الحارث بن كلدة المعروف «بجران العود».

وهذا البيت موجود في «ديوانه» (ص ٥٣)؛ كما نسب له سيبويه في «الكتاب»
(١/١٣٣)، والمبرّد في «المقتضب» (٢/٣١٩، ٣٤٧).

(٣) اليعافير: جمع يعفور، وهو الظبي، يُنظر: «لسان العرب» (٦/٢٦٢)، مادة
(عفر). والعيس: الإبل البيض، واحدها: أعيس، وعيساء. يُنظر: «لسان
العرب» (٨/٣٠)، و«المصباح المنير» (ص ١٦٧)، كلاهما مادة (عيس).

(٤) في الأصل: «وليس»، والصواب ما أثبتته.

(٥) وهو زياد بن معاوية، المعروف بالناطقة الذبياني.

والبيت في «ديوانه» (ص ٦) ويُنظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٢/٩).

(٦) القُلُوبُ: جمع قُلٌّ، وهو: الكسر في حدّ السيف، يُنظر: «الصحاح» (٥/
١٧٩٢)، و«المصباح المنير» (ص ١٨٣)، كلاهما مادة (فلل).

الفرّاع - هنا - : المقارعة، وهي: المقاتلة والمغالبة؛ يُنظر: «الصحاح» (٣/
١٢٦١)، و«المصباح المنير» (ص ١٩٠)، كلاهما مادة (قرع).

والكتائب: جمع كتيبة، وهي: الطائفة المُجمّعة من الجيش، يُنظر:
«الصحاح» (١/٢٠٨)، و«المصباح» (ص ٢٠٠)، مادة (كتب).

وَلَيْسَ الْقُلُوبُ بِقِرَاعِ الْكِتَابِ عَيْنًا، بَلْ فَخْرًا لِأَرْبَابِ السُّيُوفِ،
وَقَدْ اسْتَثْنَاهُ مِنَ الْعُيُوبِ.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: «وَمَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ». «وَمَا بِالْذَّارِ / أَحَدٌ إِلَّا ١٤٦/ب
الْحِمَارَ»، وَ«مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»^(١).

(١) تُنْظَرُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ فِي: «التبصرة» (ص ١٦٦ - ١٦٧)، «شرح اللمع» (ص ٤٠٢)،
«العدة» (٢/٦٧٤)، «التمهيد» (٢/٨٧ - ٩٠).

ولمزيدٍ مِنَ النَّظَرِ فِي أدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ يَرَاجِعُ:
«كشف الأسرار» (٣/١٣٣)، و«فواتح الرحموت» (١/٣١٦)، و«العقد
على ابن الحاجب» (٢/١٣٢)، و«البرهان» (١/٣٩٨)، و«المستصفى» (٢/١٦٧)،
و«المحصول» (١/٤٥/٣)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٣٩٣)،
و«الروضة» (ص ٢٥٣)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٨٨)، و«إرشاد
الفحول» (ص ١٤٦).

«فَضْلٌ»

فِي الْأَجْوِيَةِ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ [مِنْ شُبِّهِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ
مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ]:

أَمَّا اسْتِثْنَاءُ إِبْلِيسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فَإِنَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جِنْسًا لَا يَمْتَّازُ
عَنْهُمْ؛ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ خُزَّانِ
الْجَنَّةِ، وَكَانَ رَئِيسَهُمْ^(١)، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْجَنَّةِ؛
كَمَا يُقَالُ: «رَجُلٌ مَكِّيٌّ» مُضَافٌ إِلَى «مَكَّةَ»، وَ«جِنِّيٌّ» مُضَافٌ إِلَى
«الْجَنَّةِ»^(٢)، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣): «سَمِعْتُ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ^(٤) وَقَدْ سُئِلَ
عَنْ إِبْلِيسَ، أَمِنَ الْمَلَائِكَةَ؟ قَالَ: مِنَ الْمَلَائِكَةِ»^(٥).

(١) أَي: رَئِيسَ مَلَائِكَةِ خَزَنَةِ الْجَنَّةِ، يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٧)، وَ«الْتِمَهِيدُ» لِأَبِي
الْخَطَّابِ (٨٧/٢)، وَيُنْظَرُ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٨٨/٣ - ٨٩).

(٢) يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ وَنِسْبَةِ الْقَوْلِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٨٨/٣ - ٨٩)،
وَيُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٦٧)، وَ«الْتِمَهِيدُ» (٨٧/٢).

وَقَدْ أوردَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَدَدًا مِنَ الْآثَارِ الَّتِي تُفِيدُ أَنَّ إِبْلِيسَ مِنَ
الْمَلَائِكَةِ؛ وَأَجِيبَ عَنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ بِجَوَابَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِقَوْلِهِ: «مِنَ الْجِنِّ» أَي: مِنَ خُزَّانِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا
يُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَكِّيٌّ، وَمَدَنِيٌّ، وَبَصْرِيٌّ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى يُقَالَ لَهُمْ: الْجِنُّ، غَيْرُ الْجِنِّ الْمَعْرُوفِينَ؛ قَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ قَبِيلَةً مِنَ الْجِنِّ، وَكَانَ إِبْلِيسُ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
يُنْظَرُ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٨٩/٣).

(٣) هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلًا مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

(٤) هُوَ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ، الْمَشْهُورُ بِقُلَامِ الْحَلَّالِ.

(٥) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٧٦/٢)، وَ«الْتِمَهِيدُ» (٨٧/٢).

وَالَّذِي يُوضِّحُ هَذَا، - وَأَنَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - : قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(١) [الأعراف: ١٢]، وَإِنَّمَا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، لَمَا دَخَلَ تَحْتَ الْأَمْرِ، وَلَا لِحَقِّهِ اللَّوْمُ وَالْعُقُوبَةُ بِامْتِنَاعِهِ؛ كَمَا لَوْ نَادَى السُّلْطَانُ بِإِخْضَارِ الْفُقَهَاءِ؛ فَلَمْ يَخْضُرْ شَاعِرٌ، وَلَا نَحْوِيٌّ - فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ عَلَى عَدَمِ حُضُورِهِ مَلَامَةٌ^(٢) مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ^(٣).
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ كَانَ مُخَالِفَ الْمَلَائِكَةِ فِي كَوْنِهِ مِنْ نَارٍ، وَكَوْنِهِ مَوْلُودًا»^(٤) لَهُ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَنَسْخَدُونَهُ وَذَرَيْتَهُ﴾ [الكهف: ٥٠]:
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أَبْلَسَهُ^(٥) اللَّهُ، غَيْرَ خَلْقِهِ؛ كَمَا غَيْرَ خَلْقِ آدَمَ؛ بِأَنْ يُجْعَلَ بِحَيْثُ يَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ^(٦)، وَأُولَدَ فِي الْأَرْضِ، وَلَمْ يُؤْلَدْ فِي الْجَنَّةِ.

(١) قد وَقَعَ فِي الْآيَةِ خَطَأٌ؛ حَيْثُ كُتِبَ فِي الْأَصْلِ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ» بِ«أَنْ» بدلًا من «أَلَّا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لأنه» وقد تَقَرَّرَ «لَا مَلَامَةَ»، وَمَا أَثْبَتُهُ يَسْتَقِيمُ بِهِ السِّيَاقُ، وَيُتَّضَحُّ بِهِ الْمُرَادُ.

(٣) أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّ السُّلْطَانَ لَمْ يَطْلُبْهُمْ، بَلِ طَلَّبَ الْفُقَهَاءَ، وَهُمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ. وَيُنْتَظَرُ فِي الْجَوَابِ عَلَى قِصَّةِ إِبْلِيسَ:
«شرح اللمع» (١/٤٠٣)، و«التبصرة» (ص ١٦٧)، و«العدة» (٢/٦٧٥ - ٦٧٦)، و«التمهيد» (٢/٨٧).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مولود» بدون أَلِفٍ.

(٥) أَي: أَيَّاسُهُ مِنْ رَحِمَتِهِ، وَطَرْدُهُ مِنْ جَنَّتِهِ، وَأَبْعَدُهُ مِنْ مَغْفَرَتِهِ، يُنْتَظَرُ: «الصحيح» (٣/٩٠٩)، و«المصباح المنير» (ص ٢٤)، كِلَاهُمَا مَادَّةُ (بَلَسَ).

(٦) أَي: بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وَالنَّارُ وَالنُّورُ مُتَقَارِبَانِ^(١).

عَلَى أَنْ قَوْلُهُ: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ: «فِعْلُهُ
فِعْلَ الْجِنِّ»؛ كَقَوْلِنَا: «فُلَانٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»^(٢): إِذَا كَانَ فِعْلُهُ الْخَيْرَ
وَالْعِفَّةَ؛ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي نِسْوَةٍ / امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرْتَهُ
وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾^(٣)
[يوسف: ٣١]، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا اغْتَصَمَ - مَعَ هَذِهِ الشَّيْبَةِ
وَالْحُسْنِ - عَنْ «زَلْيَخَا» - مَعَ الْحُسْنِ وَالْخُلُوعِ وَالْمُرَاوَدَةِ -: كَانَ ذَلِكَ
مِنْ فِعْلِ الْمَلَائِكَةِ وَأَخْلَاقِهَا، دُونَ أَخْلَاقِ الْبَشَرِ وَطِبَاعِهِمْ^(٤)؛ كَذَلِكَ

(١) هَذَا مِنَ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمِبَالِغَةِ فِي الْجَوَابِ عَلَى شُبُهَةِ
الْمُخَالِفِينَ، وَإِلَّا فَلِلْمُخَالِفِ أَنْ يَثْبُتَ أَوْجُهُ التَّبَاعُدِ بَيْنَ النَّارِ وَالنُّورِ بِمَا هُوَ
مَعْرُوفٌ لَدَى الْعَامَّةِ.

(٢) أَرَى أَنْ هَذَا تَسَامُحٌ فِي التَّعْبِيرِ، فَنَحْنُ - الْبَشَرُ - عُزْضَةٌ لِلخَطَا وَالنَّقْصِ
وَالتَّقْصِيرِ، أَمَّا الْمَلَائِكَةُ: فَعِبَادٌ مُكْرَمُونَ، مَجْبُولُونَ عَلَى الذَّكْرِ وَالطَّاعَةِ
وَالتَّسْبِيحِ، فَلَا تَشَابُهَ، لَكِنْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!
وَيُنْظَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ: «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٠١)، و«البداية والنهاية» لابن
كثير (١/٥٤).

(٣) قَدْ وَرَدَتْ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ نَاقِصَةً، بِحَذْفِ ﴿وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ
النَّاسِخِ؛ فَلِذَلِكَ أَثْبَتُهُ.

(٤) يُنْظَرُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ: «تفسير ابن كثير» (٢/٤٧٦ - ٤٧٧).
هَذَا وَقَدْ يُبَيَّرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْمَصْنُفُ: أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ قِصَّةَ نَبِيٍّ مَعْصُومٍ، فَلَا تُحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ؛ وَقَدْ ذَكَرَ
جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. يُنْظَرُ: «مجموع الفتاوى»
(٣٩٣ - ٣٥٠/٤).

لَمَّا ظَهَرَ مِنْ إِبْلِيسَ وَعِصْيَانِهِ مَا ظَهَرَ، [أُضِيفَ] ^(١) إِلَى الْجِنِّ.
 وَقَدْ تَغَيَّرَ أَحْوَالُ الْمَلَائِكَةِ بِتَغْيِيرِ الْأَفْعَالِ؛ كَمَا غَيَّرَ اللَّهُ - تَعَالَى -
 خَلْقَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ إِلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّقْلُ، وَعَلَّمُوا النَّاسَ السِّحْرَ ^(٢).
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِنَاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَأْمُورِينَ، وَقَدْ يُجْمَعُ الْأَمْرُ
 كَمَا يُجْمَعُ الْجِنْسُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ -
 وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ - حَسُنَ اسْتِنَاءُهُ مِنَ الْمُشَارِكِينَ لَهُ.
 وَأَمَّا قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَاتَّبَعْتُمُ عَذْوِي﴾ لَمَّا قَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ
 تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَمِآبِئُكُمْ الْأَقْلَامُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٦] ^(٣):
 فَمِمَّنْ ^(٤) عَبَدُوا اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُشْرِكِينَ بِاللَّهِ؛ لَا
 جَاحِدِينَ ^(٥)؛ فَاسْتَنَى الْبَارِي مِنْ جُمْلَةِ مَعْبُودِيهِمْ ^(٦)؛ فَلَا يُنْظَرُ إِلَى أَنْ

= الثاني: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّسْرَةَ ظَنَّ يُوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَلَكًا لَمَّا دَهِشَنَ مِنْ رُؤْيَاهُ؛ فَهُوَ
 تَعْبِيرٌ نَاتِجٌ عَنْ غَلَبَةِ الدَّهْشَةِ وَالْإِنْبِهَارِ بِرُؤْيَاهُ، لَيْسَ إِلَّا، فَهُوَ تَعْبِيرٌ دَعَتْ إِلَيْهِ
 حَالُهُ خَاصَّةً لَا يَسُوعُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(١) إضافة يستقيم بها السياق.

(٢) كما في قوله - تعالى - : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ
 وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُمْلِكُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ
 وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَيُنْظَرُ فِي تَفْسِيرِهَا: «تفسير ابن كثير» (١/ ١٣٤)،
 وَيُنْظَرُ فِي أَخْبَارِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ: «البداية والنهاية» لابن كثير (١/ ٤٨).

(٣) قوله - سبحانه - : ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ لم يرد في الأصل، ، وهذا القول حكاية عن
 إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مُحَاوَرَتِهِ قَوْمَهُ.

(٤) في الأصل: «وممن»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يعني: أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُنْكَرِينَ لِلرَّبُوبِيَّةِ، وَإِنَّمَا مُشْرِكُونَ فِي الْأُلُوهِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَبَدُوا
 اللَّهَ، وَعَبَدُوا غَيْرَهُ مَعَهُ.

(٦) في الأصل: «معبودهم»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

الْبَارِي لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِمْ^(١)؛ لَكِنْ لَمَّا ذَكَرَ الْمَعْبُودِينَ؛ اسْتِثْنَاهُ مِنْ جُمْلَةِ
جَمَعَتِهَا عِبَادَةُ الْقَوْمِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، دَخَلَ فِي الْعُمُومِ الْمَلَائِكَةُ، وَعِيسَى،
وَعَزِيزٌ؛ فَأَخْرَجَهُمُ التَّخْصِصُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا
الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]^(٢).

فهذا هو الجواب الصحيح عندي.

وَقَدْ أَجَابَ قَوْمٌ: بِأَنَّ / «إِلَّا» هُنَا لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ اسْتِثْنَاءٍ؛ لَكِنَّهُ
بِمَعْنَى «لَكِنْ»^(٣)؛ تَقُولُ الْعَرَبُ: «مَالِي نَخْلٌ إِلَّا شَجَرٌ، وَلَا إِبِلٌ إِلَّا
بَقَرٌ، وَلَا بَنَتْ إِلَّا ذَكَرٌ»^(٤)،

(١) في الأصل: «جنس»، والصواب ما أثبتته.

(٢) قد تقدّم الكلام عن هذه الآية في أول الكتاب (١/١٦٨ وما بعدها).

(٣) وممن أجاب بهذا الجواب - أي: أن «إِلَّا» بمعنى: «لكن» - : الشيرازي في
«التبصرة» (ص ١٦٧)، والقاضي أبو يعلى في «العدة» (٢/٦٧٠ - ٦٧٦)،
وأبو الخطاب في «التمهيد» (٢/٨٧).

وأما الجواب الذي صححه المصنف فقد ذكر نحوه الشيرازي في «شرح
اللمع» (١/٤٠٣).

(٤) هذه الأمثلة الثلاثة جاء فيها الاستثناء تاماً منفياً منقطعاً، وقد ذكر النحاة
وجّهين من حُكْمِ إعراب المستثنى في مثل هذه الأمثلة، وهما:
الأول: وجوب النصب؛ وإليه ذهب جمهور العرب.

والثاني: جواز إتياع المستثنى منه. يُنظر: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»
(١/٥٤٥ - ٥٤٦)، ويُنظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٢/٢٢٩ - ٢٣٠).

والراجح هو: ما ذهب إليه جمهور العرب، وعليه، كان يجب نصب المستثنى في
الأمثلة المذكورة، فتكون: «مالي نخل إلا شجراً... إلخ»، لكن جاءت هذه
العبارة على لغة ربيعة في الوقف على تنوين الاسم المنصوب بحذفه وحذف =

يُرِيدُونَ: لَكِنْ كَذًا^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]^(٢)، فَهُوَ بِمَعْنَى: «لَكِنْ اتِّبَاعَ الظَّنِّ»؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]، وَالْخَطَاُ: لَا يَقَالُ: «إِنَّهُ لَهُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِحَظَرٍ وَلَا إِبَاحَةٍ؛ لَكِنْ إِنْ قَتَلَهُ خَطَاً، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(٣).

عَلَى أَنَّ الظَّنَّ: إِذْرَاكَ الْمَظْنُونِ، عَلَى طَرِيقِ تَغْلِيْبِ أَحَدٍ مَخْوَرِيهِ^(٤).

وَيَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ «الْعِلْمِ» فِي غَالِبِ الْأَسْتِعْمَالِ^(٥)؛ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]، وَلَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ: فَإِنْ ظَنَنْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ^(٦).

= الفتحه قبله؛ لمناسبة السجع. يُنْظَرُ: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان» (٢٠٤/٤).

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٧٦/٢).

(٢) جاء في الأصل: «وما لهم» بزيادة الواو، والصحيح: حذفها؛ كما أثبت.

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٧٠/٢ - ٦٧٦)، و«التمهيد» (٨٧/٢ - ٨٨).

(٤) يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِ الظَّنِّ: «العضد على ابن الحاجب» (٦٢/١)، و«شرح اللمع»

(١٥٠/١)، و«الإحكام» للآمدي (١٢/١٢)، و«العدة» (٨٣/١)، و«التمهيد»

(٥٧/١)، و«شرح الكوكب المنير» (٧٦/١)، و«التعريفات» للجرجاني

(ص ١٤٩).

(٥) يُنْظَرُ: «شرح الكوكب المنير» (٦٤/١).

(٦) جاء في «تفسير ابن كثير» (٣٥٠/١) بعد إيراد هذه الآية - : «فيه دليل على أن

الإيمان يُمكنُ الاطلاعُ عليه يقينًا.

وفي «تفسير القرطبي» (٦٣/١٨)، «فإن علمتموهن مؤمناتٍ أي: بما يظهر من =

وَسَمَّى الْعِلْمَ «ظَنًّا» ^(١) فَقَالَ: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾
[البقرة: ٤٦]، وَالْمُرَادُ بِهِ: يَعْلَمُونَ ^(٢).
فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ، حَسُنَ الِاسْتِثْنَاءُ ^(٣)؛
وَذَلِكَ كَثِيرٌ لَا يَتَحَدَّدُ ^(٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۖ إِلَّا قِيلًا سَلَكْنَا سَلَكًا﴾ [الواقعة: ٢٥ - ٢٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [النساء: ٢٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾ [يس: ٤٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ^(٥):

كُلُّ ذَلِكَ: اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، بِمَعْنَى: «لَكِنْ يَسْمَعُونَ التَّسْلِيمَ»،
«لَكِنْ كُلُّوْهَا بِتِجَارَةٍ» وَ«لَكِنْ رَحْمَةً مِنَّا»، وَ«لَكِنْ مَنْ رَحِمَ» ^(٦)؛ هَذَا
قَوْلٌ سَبِيوِيٌّ ^(٧).

= الإيمان، وقيل: إن علمتموهن مؤمنات قبل الامتحان.
فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ: أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ؛ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَ
الْعُلَمَاءِ يَرَى: الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ، وَبَعْضُهُمْ: يَفْسِّرُهُ بِالظَّنِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
(١) فِي الْأَصْلِ: «ظَنًّا».

(٢) يُنْظَرُ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٨٨/١)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (٦٤/١).
(٣) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعِلْمَ يُطْلَقُ بِمَعْنَى يَعْصِمُ الظَّنَّ وَالْيَقِينَ.
(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَتَحَدَّدُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، أَي: لَا يُحَدِّدُ بِمِثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ،
بَلْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

(٥) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ بِالْأَصْلِ، وَيُنْظَرُ: (١٢٥/٢).
(٦) فِي الْأَصْلِ: «لَكِنْ مِنْ عَصَمٍ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.
(٧) يُنْظَرُ: «الْكِتَابُ» لِسَبِيوِيٍّ (٣٣٦/١).

وسَبِيوِيٌّ: هُوَ أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قُتَيْبَةَ الْحَارِثِيُّ بِالْوَلَاءِ، الْمَعْرُوفُ بِسَبِيوِيٍّ،
عَلَامَةُ النَحْوِ الشَّهِيرِ، وَإِمَامُ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَحَدُ الْبَارِعِينَ فِي الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ، =

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِ «الْجَامِعِ فِي النَّحْوِ»^(١): «وَمِمَّا تَكُونُ فِيهِ
«إِلَّا» بِمَعْنَى «لَكِنْ»: قَوْلُهُ: «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ»
[هود: ٤٣] يَعْنِي: لَكِنْ مَنْ رَحِمَ^(٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيبَةً
ءَامَنْتَ فَتَنَعَمَهَا إِيْمَانًا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ» [يونس: ٩٨]: لَكِنْ قَوْمَ يُونُسَ^(٣)؛
وَهَذَا قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ^(٤).

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥): / فَإِنَّهُ اسْتَشْنَى الْيَعْفِرَةَ وَالْعَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ
الْأَنْبِيَاءِ، لَا الْإِنْسِ، وَقَدْ يَحْصُلُ الْإِنْسُ بِالْوُحُوشِ، بَلْ بِالْأَنْثَارِ
وَالْأَبْنِيَةِ؛ فَضْلًا عَنِ الْحَيَوَانِ، فَهِيَ - وَإِنْ فَارَقَتْ فِي نَوْعِ الْحَيَوَانِيَّةِ -
فَقَدْ اجْتَمَعَتْ مَعَ الْإِنْسَانِ فِي جِنْسِ الْحَيَوَانِيَّةِ؛ وَلِهَذَا يَحْصُلُ أَنْسُ

= ولد سنة (١٤٨هـ) في إحدى قرى شيراز، رحل في طلب العلم، فقدم
البصرة، وجالس الخليل بن أحمد، وأخذ عنه، ورحل إلى بغداد، والتقى
بالكسائي، ودارت بينهما عدة من المناظرات، كانت الغلبة فيها لسيبويه؛
كما أخذ عن الأخفش، وآخرين.

صنف عددًا من المصنفات، أهمها وأشهرها: «الكتاب» في النحو، وهو من
أحسن ما أُلِفَ في هذا الفن، توفي سنة (١٨٠هـ).

تُنظَر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٢/١٩٥)، «إنباه الرواة» (٢/٣٤٦)،
و«بغية الوعاة» (٢/٢٢٩)، و«شذرات الذهب» (١/٢٥٢).

(١) سبق التعريف بابن قُتَيْبَةَ وكتابهِ «الجامع في النحو»: (٢/٩٨).

(٢) تُنظَر: «العدة» (٢/٦٧٦)، و«التمهيد» (٢/٨٨).

(٣) يُنظَر: و«العدة» (٢/٦٧٦ - ٦٧٧)، و«التمهيد» (٢/٨٨).

(٤) سبق العزو إليه قريبًا - يُنظَر هامش (٧) - ويُنظَر المرجعين السابقين.

(٥) وهو قوله:

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أَنْبَسُ إِلَّا الْيَعْفَرِيُّ وَإِلَّا الْعَيْسُ
يُنظَر: (٢/١٢٦).

الْإِنْسَانِ بِالشَّجَارِ؛ لِأَجْلِ الْمُنَاسَبَةِ فِي النَّمَاءِ؛ فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ
الْجِنْسِ، وَهُوَ الْأُنْثَى^(١).
وَأَمَّا الْفُلُولُ^(٢): فَهِيَ عَيْبٌ فِي السُّيُوفِ، وَإِنْ كَانَتْ فَضْلاً وَمِدْحَةً
لِأَرْبَابِ السُّيُوفِ مِنْ حَيْثُ سَبَبُ الْفُلُولِ^(٣).

(١) يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (٤٠٤/١)، و«التبصرة» (ص ١٦٧)، و«العدة» (٢/٢٦٧)، و«التمهيد» (٨٩/٢).

(٢) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُبُوقَهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
يُنْتَظَرُ: (١٢٦/٢).

(٣) يُنْتَظَرُ: «شرح اللمع» (٤٠٤/١)، و«التبصرة» (ص ١٦٧)، و«العدة» (٢/٢٦٧).

[فضل]

في شبهة أخرى للقائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس

والجواب عنها:

ومنها: أن قالوا^(١): «[إنه]^(٢) استثناء لا يرفع الجملة؛ فصَحَّ كما لو كان من الجنس^(٣)؛ كما لو استثنى ورقًا من عين، وعينًا من ورق^(٤)»:

فيقال: لا يجوز أن يُعتبر غير الجنس بالجنس؛ لأنَّ الجنس يَدْخُلُ في الجملة؛ فلذلك حسن إخراجُه بِحَرْفِ الاستثناء منها، وجاز بيان أنه غير مُرادٍ بها؛ ولهذا جاز تخصيص [الجنس]^(٥)، ولم يَجْزُ تخصيص غير^(٦) الجنس.

وأما استثناء العين من الورق، والورق من العين، ففيه وجهان عن أصحابنا^(٧):

(١) هنا يستدرك المصنّف، فيذكر شبهة للمُخالف لم يذكرها من قبل في فصل الشُّبُه، ويجب عنها.

(٢) هذه إضافة ليستقيم السياق، وهي موجودة في: «العدة» (٢/٦٧٧)، و«التمهيد» (٢/٨٩).

(٣) هذه الشبهة موجودة في المرجعتين السابقتين.

(٤) العين - هنا -: الدنانير من الذهب. والورق: الدراهم من الفضة.

يُنظر: «الصحاح» (٦/٢١٧٠) مادة (عين)، و«العدة» (٥/٤٥٦٤) مادة (ورق).

(٥) زياد يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: «عن»، والصواب ما أثبت.

وتُنظر العبارة صحيحة في: «العدة» (٢/٦٧٧)، و«التمهيد» (٢/٩٠).

(٧) يُنظر: «العدة» (٢/٦٧٧)، و«التمهيد» (٢/٩٠)، و«شرح الكوكب المنير» =

أَبُو بَكْرٍ ^(١) يَمْنَعُهُ.

وَالْخَرْقِيُّ: يُجِيزُهُ ^(٢).

فَإِنْ مَنَعْنَاهُ: فَلَا كَلَامَ.

وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ: فَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهُمَا أَجْرِيَا مُجَرِّى الْجِنْسِ؛
وَلِذَلِكَ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَوَاتِ، وَاعْتُبِرَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا
بِالْآخَرِ أَنْ يَقَعَ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ، وَهُمَا: قِيمُ الْأَشْيَاءِ؛ وَأَثْمَانُ
الْبَيَاعَاتِ ^(٣).

وَالصَّحِيحُ: الْمَنَعُ ^(٤)؛ لِأَنَّ شَاهِدَ تَغَايُرِهِمَا: جَوَازُ التَّفَاضُلِ
بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ / مَعَ كَوْنِهِمَا مَوْزُونَيْنِ، وَاخْتِلَافُ أَلْوَانِهِمَا وَطَبْعِهِمَا؛ ١٤٨/ب
لِأَنَّ الْمُعَوَّلَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَدَاخُلَ ^(٥)، وَمَعَ كَوْنِهِمَا
كَالْجِنْسِ: لَمْ يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا فِي عُمُومِ الْآخَرِ ^(٦)؛ فَالْتَّسْلِيمُ يَنْقُضُ

= (٢٨٦/٣)، «المغني» لابن قدامة، كتاب الإقرار بالحقوق (١٥٦/٥) ط /
مكتبة الرياض الحديثة.

(١) هو: أبو بكر عبد العزيز، المعروف بَقْلَامِ الْخَلَّالِ، وَيُنْظَرُ مَذْهَبُهُ فِي: «العدة»
(٦٧٧/٢)، و«التمهيد» (٩٠/٢)، و«المغني» لابن قدامة (١٥٦/٥) كتاب
الإقرار بالحقوق.

(٢) يُنْظَرُ مَذْهَبُهُ فِي: «مختصر الخرقى» (ص ٦١)، و«المغني»، (١٥٦/٥).
وَيُنْظَرُ: «العدة» (٦٧٧/٢)، «التمهيد» (٩٠/٢).

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٧٧ / ٢ - ٦٧٨)، «التمهيد» (٩٠/٢)، «المغني» (٤٥٦/٥).

(٤) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي: «المغني» (١٥٦/٥ - ١٥٧).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «تَدْخُلُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَالْمَعْنَى: أَي لَا تَدَاخُلَ بَيْنَ
الْجِنْسَيْنِ.

(٦) يُنْظَرُ بَحْثُ الْمَسْأَلَةِ - مِنَ النَاحِيَةِ الْفَقْهِيَّةِ - فِي: «المغني»، (١٦٥/٥) كتاب=

جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَاهُ^(١).

= الإقرار بالحقوق.

ومن الناحية الأصولية في: «العدة» (٦٧٧/٢ - ٦٧٨)، و«التمهيد» (٩٠/٢).
(١) أي: يترجَّحُ الجوابُ بالمنع.

وللنظر في الإجابة عن شبهة القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس يراجع:
«التبصرة» (ص ١٦٧)، و«شرح اللمع» (٤٠٣/١ - ٤٠٤)، و«العدة» (٦٧٥/٢ - ٦٧٨)، و«التمهيد» (٨٧/٢ - ٩٠).

«فَضْلٌ»

فِي [حُكْمِ] الِاسْتِثْنَاءِ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا، وَصَلَحَ أَنْ يَعُودَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَوْ انْفَرَدَتْ:]

الِاسْتِثْنَاءِ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا^(١)، وَصَلَحَ أَنْ يَعُودَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٢) مِنْهَا - لَوْ انْفَرَدَتْ - : فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا^(٣).

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

(١) يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «جُمْلًا» إِخْرَاجُ مَا لَيْسَ بِجُمْلٍ، وَهِيَ الْمَفْرَدَاتُ؛ فَإِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ مَفْرَدَاتٍ: غُطِّتْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، رَجَعَ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَى جَمِيعِهَا بِاتِّفَاقِ الْأَصُولِيِّينَ، وَمِثْلُوا لَهُ بِقَوْلِكَ: «أَكْرَمَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَبِكْرًا إِلَّا مَنْ فَسَقَ مِنْهُمْ».

يُنْظَرُ: «البحر المحيط» للزركشي (٣/٣١٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَاحِدٍ».

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. يُنْظَرُ: «العضد على ابن الحاجب» (٢/١٣٩)، وَ«التبصرة» (ص ١٧٢)، وَ«شرح اللمع» (١/٤٠٧)، وَ«الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٣٠٠)، وَ«البحر المحيط» (٣/٣٠٧)، وَ«العدة» (٢/٦٧٨)، وَ«التمهيد» (٢/٩١)، وَ«الروضة» (ص ٢٥٧)، وَ«المسودة» (ص ١٥٦)، وَ«أصول ابن مفلح» (١/٥٠١)، وَ«شرح الكوكب المنير» (٣/٣١٣)، وَ«إرشاد الفحول» (ص ١٥٠). وَلِتَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقُولُ:

لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ فِي الْجُمْلِ، الَّتِي دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى أَحَدِهَا، فَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى رَجُوعِ الِاسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَوِ الْآخِرَةِ أَوْ كُلِّهَا: عُيِّلَ بِمَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ: فِي الْجُمْلِ الَّتِي يُمَكِّنُ عَوْدَ الِاسْتِثْنَاءِ إِلَى جَمِيعِهَا، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى أَحَدِهَا.

يُنْظَرُ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَوْتِ» (١/٣٣٢)، وَ«شرح اللمع» (١/٤٠٧)، وَ«المستصفى» (٢/١٧٤)، وَ«جمع الجوامع» (٢/١٧)، وَ«الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٣٠٠)، وَ«البحر المحيط» (٣/٣١٢).

شَهَدَهُ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿[النور: ٤ - ٥]. فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا؛ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ بِمُقْتَضَى الظَّاهِرِ: «فَلَا تَجْلِدُوهُمْ، وَاقْبَلُوا شَهَادَتَهُمْ، وَلَا تُفَسِّقُوهُمْ»^(١)، إِلَّا أَنَّ الْحَدَّ اسْتَوْفِيَ بِدَلِيلٍ انْفَرَدَ بِهِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْمَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مِهَنًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]^(٣) - : يَرْجِعُ^(٤) إِلَى سَائِرِ الْجُمَلِ، تَرَفُّعُ حُكْمِهَا التَّوْبَةُ.

قَالَ أَحْمَدُ - فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وسلم]: «لَا يُؤْمُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ»^(٥)، [إِلَّا بِإِذْنِهِ]^(٦)،^(٧)، قَالَ:

(١) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (٤٠٧/١)، و«العدة» (٦٧٨/٢)، و«التمهيد» (٩١/٢). وللزيادة في معرفة الخلاف بين الأصوليين في توجيه الاستثناء في الآية، يراجع: «أصول السرخسي» (٢٧٥/١)، و«كشف الأسرار» (١٢٣/٣)، و«تيسير التحرير» (٣٠٧/١)، و«فواتح الرحموت» (٣٣٧/١)، و«العضد على ابن الحاجب» (١٤٠/٢)، و«البرهان» (٣٨٩/١)، و«المستصفى» (٢/١٧٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣٠٤/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣١٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٥١).

(٢) وهو الإجماع عَلَى وجوب استيفاء الحد في القاذف.

يُنْظَرُ: «تفسير القرطبي» (١٧٩/١٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣١٨-٣١٩).

(٣) سقط من الأصل قوله: «فيه مهاتنا»، وهو سهو من الناسخ.

(٤) أي: الاستثناء في قوله - تعالى - : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾.

(٥) في الأصل: «مكرمته»، وهي خطأ، والصواب ما أثبتته.

(٦) زيادة لفظ الحديث ليست في الأصل، وبها يستقيم السياق.

(٧) الحديث خرَّجه الإمام مسلم والإمام أحمد وأهل السنن وغيرهم، بلفظ: «لا=

«أَرَجُو أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى كُلِّهِ»؛ يَغْنِي: إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ فِي الْإِمَامَةِ وَالْجُلُوسِ^(١)؛ وَبِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ^(٢).

= يَوْمُ الرَّجُلِ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَوَرَدَ بِالْفَاظِ أُخْرَى. يُنْتَظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٤٦٤/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ؟ وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (١١٨/٤ - ١٢١)، مُسْنَدُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١٣٧/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ؟ وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٤٥٩/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ؟ وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٥٩/٢) كِتَابُ الْإِمَامَةِ، بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ؟ وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٣١٣/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ؟

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «عَلَى تَكْرِمَتِهِ»: بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، تَفْعِلَةٌ: مِنْ الْكِرَامَةِ، وَهِيَ: الْمَوْضِعُ الْخَاصُّ لَجُلُوسِ الرَّجُلِ مِنْ فِرَاشٍ أَوْ سَرِيرٍ، مِمَّا يُعَدُّ لِإِكْرَامِهِ. يُنْتَظَرُ: «النِّهَايَةُ» (١٦٨/٤)، مَادَّةُ (كِرَم).

(١) وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٧٨/٢ - ٦٧٩)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٩١/٢)، وَ«الْمُسَوِّدَةُ» (ص ١٥٦).

(٢) يُنْتَظَرُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٢)، وَ«الْلَمْعُ» (ص ٤٠)، وَ«شَرْحُ اللَّمْعِ» (٤٠٧/١)، وَ«الْبَرْهَانُ» (٣٨٨/١)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» (١٧٤/٢)، وَ«الْمَحْصُولُ» (٦٣/٣)، وَ«جَمْعُ الْجَوَامِعِ» (١٧/٢)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣٠٠/٢)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٣١٢/٣).

هَذَا؛ وَلِيَعْفِزَ الشَّافِعِيَّةُ كِلَامَ الْحَرَمَيْنِ، وَالْأَمْدِيِّ - بَعْضُ الشَّرُوطِ لِصِحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَجُوعِهِ إِلَى الْجُمْلِ كُلِّهَا، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ، وَيَرَى الْغَزَالِيُّ: التَّوَقُّفَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا أوردَتْ هَذَا الْإِيضَاحَ حَتَّى لَا يَظُنَّ الْقَارِئُ أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ مُطْلَقًا، وَلَقَدْ ذَكَرَ لَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ شَرْوْطًا فِي الْمَسْأَلَةِ يَحْسُنُ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا فِي: «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٣/٣١٢).

وَهَذَا الْقَوْلُ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا. يُنْتَظَرُ: «شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٢٤٩)، وَ«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (١٣٩/٢).

وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ^(١)، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُغْتَزِلَةِ^(٢): يَعُودُ إِلَى
أَقْرَبِ الْجَمَلِ الْمَذْكُورَةِ.
وَقَالَ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ: هُوَ عَلَى الْوَقْفِ، عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
الدَّلِيلُ^(٣).

وَلِنَّمَا يَقِفُ الْأَشْعَرِيُّ فِي أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ تَرْجِيحًا وَلَا
ظَاهِرًا^(٤)، / وَأَقْدَمَ غَيْرُهُ؛ لِمَا قَامَ عِنْدَهُ مِنْ أَمَارَةِ التَّرْجِيحِ^(٥).

١/١٤٩

(١) يُنْظَرُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ: «أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ» (١/٢٧٥)، وَ«كَشَفُ الْأَسْرَارِ»
(٣/١٢٣)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/٣٠٢)، وَ«التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ» (٢/
٣٠٣)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٣٣٢).

(٢) يُنْظَرُ: «الْمُعْتَمَدُ» لِأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ (١/٢٤٥)، وَيُنْظَرُ «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ»
(١/٣٣٣)، وَ«الْبَرْهَانُ» (١/٣٩٣)، وَ«الْعُدَّةُ» (٢/٦٧٩)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ»
(ص ١٥١).

(٣) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْغَزَالِيِّ وَالرَّازِيِّ فِي «الْمَحْصُولِ»، وَنَسَبُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيَّةِ.
يُنْظَرُ فِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ لِلْأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٣)، وَ«الْلَمْعُ»
(ص ٤٠)، وَ«شَرْحُ اللَّمْعِ» (١/٤٠٧)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» (٢/١٧٤)،
وَ«الْمَحْصُولُ» (١/٦٤٤)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٣٠١)، وَ«إِرْشَادُ
الْفُحُولِ» (ص ١٥٠).

(٤) الظَّاهِرُ: هُوَ مَا احْتَمَلَ مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ.
يُنْظَرُ: «الْعُدَّةُ» (١/١٤٠)، وَ«الْتِمِيدُ» (١/٨).

وَالْمَرَادُ هُنَا: أَنَّ التَّوَقُّفَ إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ رُودِ الدَّلِيلِ، سِوَاءِ أَكَانَ الدَّلِيلُ نَصًّا، أَمْ
ظَاهِرًا.

وَلَعَلَّ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «تَرْجِيحًا» أَي: مُرْجَّحًا، وَ«ظَاهِرًا»، أَي:
نَصًّا ظَاهِرًا!

(٥) وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، مِنْهَا: الْقَوْلُ بِالِاشْتِرَاكِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْمُرْتَضَى
مِنَ الشَّيْخَةِ، وَمِنْهَا: الْجَوَازُ بِتَفْصِيلَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَشُرُوطٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهَذِهِ =

«فَضْلٌ»

فِي جَمْعِ أَدْلَتِنَا [عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا، فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا]:

فَمِنْهَا: أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَعْنَى يَفْتَضِي التَّخْصِصَ، لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا، رَجَعَ إِلَى جَمِيعِهَا؛ كَالشَّرْطِ.
وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «أَمْرَأَتِي طَالِقٌ، وَعَبْدِي حُرٌّ، وَمَالِي صَدَقَةٌ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، أَوْ «إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ» - فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى الْمَشِيتَةِ، وَدُخُولِ الدَّارِ.
يُوضَحُ صِحَّةُ إلْحَاقِ الِاسْتِثْنَاءِ بِالشَّرْطِ، أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ^(١) فَيُوقِفُ تَنْجِزَ الْجُمْلِ وَوُقُوعَهَا [عَلَيْهِ]^(٢)؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ، خَرَجَ عَنِ حُكْمِ رَدِّ الشَّهَادَةِ وَالْفُسْقِ، وَإِذَا دَخَلَ الدَّارَ، خَرَجَ عَنِ الرُّقِّ إِلَى الْعِتْقِ، وَالنِّكَاحِ إِلَى الطَّلَاقِ.
وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥]^(٣): إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا،

= الْأَقْوَالُ، وَأَدْلَتُهَا، وَمَنَاقَشَتُهَا مَبْسُوطَةٌ فِي مَقَانِهَا، يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:
«العضد على ابن الحاجب» (١٣٩/٢ - ١٤٠)، و«البرهان» (٣٩٣/١)، و«المحصول» (١/٣/٦٤)، و«الإحكام» للآمدي (١/٣٠٠ - ٣٠١)، و«البحر المحيط» (٣/٣٠٧ - ٣١٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣١٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٥١).

(١) فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ».

(٢) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) وَيُنْظَرُ اسْتِدْلَالُ الْمُصَنِّفِ بِالْآيَةِ: (١٤١/٢).

فَهُمَا سَوَاءٌ؛ لَأَنَّ هَذَا لَوْقُوعٌ ^(١) الْمَشْرُوطُ، وَهَذَا لِإِخْرَاجٍ ^(٢) الْمُسْتَشْنَى، وَجَمِيعُهُمَا ^(٣) يَفْتَضِيَانِ التَّخْصِصَ ^(٤).

أَوْ نَقُولُ: مَا عَادَ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْجُمَلِ لَوْ انْفَرَدَتْ، عَادَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا تَقَدَّمَتْ؛ كَالشَّرْطِ ^(٥)؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «زَوَّجْتِي طَالِقٌ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ ^(٦) عَبْدِي حُرٌّ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» - عَادَ الِاسْتِثْنَاءُ إِلَى كُلِّ جُمْلَةٍ مُنْفَرَدَةٍ، وَعَادَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا تَقَدَّمَتْ؛ كَذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءُ لَمَّا عَادَ إِلَيْهَا إِذَا انْفَرَدَتْ، يَجِبُ أَنْ يَعُودَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ وَتَقَدَّمَتْ ^(٧).
قَالُوا ^(٨):

«إِنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ لَا يَرُدُّونَ الْمَشِيشَةَ إِلَى الْجَمِيعِ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ؛

(١) في الأصل: «الوقوع»، والصحيح ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «الإخراج»، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «وجميعها»، والصحيح ما أثبتته بإثبات الميم؛ لأنهما مشئى: الشرط، والاستثناء.

(٤) هنا: يُسَوِّي المصنّف بين الشرط والاستثناء، مِنْ حَيْثُ اقْتِضَاؤُهُمَا التَّخْصِصَ؛ فَالشرط: لوقوع المشروط، والاستثناء: لإخراج المستثنى، واسمًا الإشارة في الأصل: أَوَّلُهُمَا للشرط، والثاني للاستثناء.

(٥) حاصلُ هذا: قياسُ الاستثناء على الشرط، في أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ الْجُمَلِ.

(٦) في الأصل: «و».

(٧) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٣)، و«العدة» (٢/ ٦٨٠)، و«التمهيد» (٢/ ٩٢).

(٨) هذا اعتراضٌ مِنَ الْقَائِلِينَ: بَأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا: فَإِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا؛ وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ. وَهُوَ اعْتِرَاضٌ عَلَى الدَّلِيلِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْقَائِلُونَ بِرَجُوعِ الِاسْتِثْنَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمَلِ.

بَلْ مُقْتَضَاهَا رُجُوعُ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِي الْمَشِيئَةَ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِرُجُوعِهَا إِلَى الْجَمِيعِ، بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ وَالْحُكْمِ، لَا بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ. / ب/١٤٩

قَالُوا^(١): «وَلَا نَ الشَّرْطَ يُؤْثِرُ فِي جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَرَفَعَ جَمِيعِهَا؛ فَجَازَ أَنْ يَرْفَعَ جَمِيعَ الْجَمَلِ الَّتِي تَقْدَمَتْهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ يُؤْثِرُ فِي بَعْضِهَا؛ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا كَالْآخَرِ^(٢)».

فَيَقَالُ: الشَّرْعُ إِنَّمَا حَكَمَ فِي الْأَلْفَاظِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ، وَمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ اللُّغَةَ؛ فَلَوْ لَمْ يَجِبْ عَوْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمَلِ كُلِّهَا لُغَةً، لَمَا أَعَادَ الْمَشِيئَةَ إِلَى الْكُلِّ.

وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ الْأَلْفَاظُ إِلَّا عَلَى مُقْتَضَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَتَبْنَى^(٣) الْأَحْكَامُ عَلَيْهَا - لَا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بِحُكْمٍ يُخَالِفُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ^(٤).

وَكَوْنُ الشَّرْطِ يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى بَعْضِهَا - لَا يَمْنَعُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي رُجُوعِهِ إِلَى جَمِيعِ الْجَمَلِ؛ كَمَا لَمْ يُوجِبِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي عَوْدِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا انْفَرَدَتْ، وَكَوْنُهُ مِمَّا

(١) وهذا اعتراض آخر منهم، حاصله: التفريق بين الاستثناء والشرط؛ من حيث إن الشرط يؤثر في جميع الجملة، بينما الاستثناء يؤثر في بعضها، فافترقا. وقد أعقب المصنف رحمته الله هذين الاعتراضين بالجواب عنهما.

(٢) يُنظر في هذا الاعتراض: «العدة» (٢/٦٨٠).

(٣) في الأصل هكذا: «وبينا» والصواب ما أثبت.

(٤) هذا جواب عن الاعتراض الأول لهم، وهو قولهم: «إن أهل الوقف لا يردون المشيئة إلى الجميع ... إلخ»

يَرْتَفِعُ جَمِيعُهَا بِعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوُجُودِهِ؛ فَالشَّرْطُ^(١)
لِإِبْجَادِهَا، وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا، وَالْإِسْتِثْنَاءُ لِلإِخْرَاجِ، لَا لِلإِزَالَةِ؛
فَافْتِرَاقُهُمَا فِي رَفْعِ الْكُلِّ بِعَدَمِ الشَّرْطِ، وَوُجُودِهِ^(٢) بِوُجُودِهِ - لَا يَمْنَعُ
تَسَاوِيَهُمَا فِي انْعِطَافِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَإِذَا كَانَ
الْإِسْتِثْنَاءُ لِلإِخْرَاجِ، فَالْجَمِيعُ لَا يَخْرُجُ عَنْ نَفْسِهِ^(٣).

وَمِنْهَا^(٤): أَنَّ الْجَمْلَ الْمُغْطُوفَ بَغُضِّهَا عَلَى بَغْضٍ: بِمِثَابَةِ الْجُمْلَةِ
الْوَحِيدَةِ.

وَالدَّلِيلُ^(٥) عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا وَرَجُلًا»،
[كَانَ]^(٦) بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ»؛ لَا سِيَّمَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ
يَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ لِيُغَيِّرَ الْمَذْخُولَ بِهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ، وَطَالِقٌ» يَقَعُ
بِهَا الثَّلَاثُ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» / وَهُوَ مَذْهَبُنَا^(٧).

(١) هَذِهِ الْكَلِمَةُ كُتِرَتْ مَرَّتَيْنِ فِي الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَوُجُودَهَا»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) هَذَا جَوَابٌ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ الثَّانِي لَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «لِأَنَّ الشَّرْطَ يُوَثِّرُ فِي

جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَرَفَعَ جَمِيعَهَا ... إلخ» يُنْظَرُ فِي: (١٤٦/٢).

وَيُنْظَرُ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْجَوَابِ فِي: «الْعُدَّة» (٦٨٠/٢).

(٤) أَيْ: وَمِنْ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الدَّلِيلُ» بِدُونِ الْوَاوِ، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٧) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٨٠/٢)، وَ«الْتِمَهِيدُ» (٩٤/٢ - ٩٥). وَيُنْظَرُ: كِتَابُ «الْمَغْنِيِّ»

(١٠/٤٩٥)، كِتَابُ الطَّلَاقِ، تَحْقِيقُ د. عَبْدِ اللَّهِ التَّرْكِي، د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْحَلَوِ.

وهذا يدفع سؤال من يمنع^(١) قياسنا للجمل على الجملة الواحدة؛ فيقول: «إن الجملة الواحدة ليس هناك ما هو أولى منها، [وليس بينها]^(٢) وبين الاستثناء حائل، و[في]^(٣) الجمل تصير الأخيرة - التي تلي الاستثناء - حائلا يمنع رجوع الاستثناء إليها:

لما بيئنا أن الجمل المعطوفة بمثابة الجملة الواحدة.

ويدفع - أيضا - عنا قولهم: «إن الجملة الواحدة تحالف الجمل؛ فإنه لو قال: «أنت طالق ثلاثا إلا واحدة» - صح الاستثناء، ولو قال: «أنت طالق، وطاق، وطاق، إلا واحدة» - وقع الثلاث، ولم يخرج الاستثناء شيئا، وكان الفرق بينهما: أن الاستثناء يعود إلى الطلقة الأخيرة؛ فيصير رافعا للطلقة من طلقة، والاستثناء متى كان رافعا لكل؛ بطل، ولم يخرج شيئا:

ونحن نقول: يرجع إلى الجميع وهي الثلاث؛ لأن الواو العاطفة تجري مجرى قوله: «أنت طالق ثلاثا»^(٤). ومنها: أن الاستثناء يصلح أن يعود إلى كل واحدة منها^(٥)،

(١) في الأصل: «يدفع سؤال يفرق بين».

(٢) في الأصل: «ولا ما بينه»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(٤) يُنظر في هذا الدليل: «التبصرة» (ص ١٧٤)، و«العدة» (٢/ ٦٨٠ - ٦٨١)، و«التمهيد» (٢/ ٩٤ - ٩٥).

(٥) في الأصل: «واحد منهما»، ولعل الصواب ما أثبتته؛ لأن الحديث عن الجمل. ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٤)، و«التمهيد» (٢/ ٩٥).

وَلَيْسَ إِحْدَاهَا ^(١) بِأُولَى ^(٢) مِنَ الْأُخْرَى؛ فَوَجَبَ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْجَمِيعِ؛
كَالْعُمُومِ شَمِلَ آحَادَ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَمْ يَتَخَصَّصْ أَحَدُهَا ^(٣) بِمَعْنَى يُوجِبُ
وُقُوفَهُ عَلَيْهِ، وَتَنَاوَلَهُ لَهُ خَاصَّةٌ؛ فَيَعُمُّ آحَادَ الْجِنْسِ كُلَّهَا؛ كَذَلِكَ
ههنا ^(٤)

فَإِنْ قِيلَ: «فَرَّقَ بَيْنَ الذَّكْرِ لِلْجُمْلَةِ وَاحِدَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى آحَادٍ ^(٥)،
وَبَيْنَ أَفْرَادِ آحَادِ الْجُمْلَةِ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ ^(٦)؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ:
«أَنْتِ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ، وَطَالِقٌ، إِلَّا طَلَقَةً» - فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْاسْتِثْنَاءَ
شَيْئًا؛ لِكَوْنِهِ يَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ؛ فَيَصِيرُ اسْتِثْنَاءٌ لِلطَّلَاقِ
نَفْسِهَا، وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً» - صَحَّ الْاسْتِثْنَاءُ -
/ وَارْتَفَعَتْ بِهِ طَلَقَةً:

قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ، بَلِ الْجَمِيعُ سَوَاءٌ؛ كَمَا تَقُولُ أَنْتَ فِي عَوْدِ
الشَّرْطِ إِلَى الْجَمِيعِ، الْمَفْرَدِ وَغَيْرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَحَدُهُمَا»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ، يُنْظَرُ: «الْتِمِيد» (٩٥/٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بِالْأُولَى»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

يُنْظَرُ: «التَّبَصُّر» (ص ١٧٤)، «الْعُدَّة» (٢/٦٨١)، «الْتِمِيد» (٩٥/٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَحَدُهُمَا»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ: «التَّبَصُّر» (ص ١٧٤)، وَ«الْعُدَّة» (٢/٦٨١)، وَ«الْتِمِيد»

(٩٥/٢).

(٥) يَعْنِي: فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، إِلَّا طَلَقَةً».

(٦) يَعْنِي: فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِلَّا طَلَقَةً».

«فَضْلٌ»

[فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَهْلِ الْوَقْفِ] ^(١):

وَفِيْمَا ^(٢) ذَكَرْنَا دَلَالَةً عَلَى أَهْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّنَا لَمَّا دَلَّلْنَا عَلَى عَوْدِ
الْأَسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ، أَمْتَنَعَ صِحَّةُ الْقَوْلِ بِالْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا
يُوجِبُهُ عَدَمُ التَّرْجِيحِ، فَإِذَا تَرَجَّحَ أَحَدُ الْمُتَرَدِّدِينَ، بَطَلَ الْوَقْفُ ^(٣).

(١) وهم: الأشعري وأصحابه؛ كالغزالي، والرازي وغيرهما؛ وقد تقدّم العزو
إليهم في صدر المسألة (١٤٣/٢)، وهم القائلون بالتوقف في حكم الاستثناء
إذا تعقّب جملاً؛ هل يعود إلى جميعها أو إلى أقربها، فهم متوقفون إلى أن
يَرِدَ دليلٌ يَدُلُّ على عودِهِ إلى أحدهما.

(٢) في الأصل: «فيما».

(٣) في أدلّة القائلين: بأنّ الاستثناء إذا تعقّب جملاً، عاد إلى جميعها. يُنظر:
«تيسير التحرير» (٣٠٦/١)، و«فواتح الرحموت» (٣٣٥/١)، و«تنقيح
الفصول» (ص ٢٥٠)، و«العضد على ابن الحاجب» (١٤٠/٢)، و«التبصرة»
(ص ١٧٣-١٧٤)، و«شرح اللمع» (٤٠٧/١)، و«المحصول» (٦٨/٣/١)،
و«الإحكام» للآمدي (٣٠٢/٢)، و«البحر المحيط» للزركشي (٣٠٧/٣)،
و«العدة» (٦٨٠/٢ - ٦٨١)، و«التمهيد» (٩٢/٢ - ٩٥)، و«الروضة»
(ص ٢٥٧)، و«المسوّدة» (ص ١٥٧)، و«أصول ابن مفلح» (٥٠٣/١)،
و«مختصر الطوفي» (ص ١١٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣٢٠ - ٣٢٣)،
و«إرشاد الفحول» (ص ١٥١)، و«شرح ابن بدران على الروضة» (١٨٦/٢).

«فَضْلٌ»

فِي شُبَّهِهِمْ [عَلَى التَّوَقُّفِ فِي عَوْدِ الْأَسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى عَوْدِهِ إِلَى
الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ، وَالْجَوَابِ عَنْهَا]:

فِي شُبَّهِهِمْ:

أَمَّا شُبَّهُهُ أَهْلُ الْوَقْفِ، فَقَالُوا^(١): «إِنَّا لَا نَعْرِفُ بِالنَّقْلِ الَّذِي يُثْبِتُ
الْعِلْمَ، وَيَقْطَعُ الْعُذْرَ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ: أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِ
الْجُمْلِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَا أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي الْأَسْتِثْنَاءُ يَلِيهَا^(٢).
وَعَايَةُ مَا جَاءَ عَنْهُمْ: إِعَادَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي يَلِيهَا^(٣) تَارَةً،
وَإِعَادَتُهُ إِلَى الْجُمْلِ جَمِيعِهَا أُخْرَى؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ
مِنْ جِهَتِهِمْ، أَوْ قَرِينَةٍ، فَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِذَلِكَ مُنْقَسِمًا^(٤)، وَلَا نَقْلَ
يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِ الْأَسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ، وَلَا [إِلَى]^(٥) الْجُمْلَةِ
الْأَخِيرَةِ: وَجَبَ الْوَقْفُ إِلَى أَنْ تَرَدَّ دَلَالَةٌ تُوجِبُ تَرْجِيحَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
عَلَى الْآخَرِ^(٦)»:

(١) فِي الْأَصْلِ: «قَالُوا» وَأَضَفْتُ الْفَاءَ؛ لَكُونِهَا فِي جَوَابِ «أَمَّا».

(٢) كَلِمَةُ «يَلِيهَا» زِيَادَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «تَلِيهِ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَلِي الْأَسْتِثْنَاءَ،
بِمَعْنَى: تَأْتِي بَعْدَهُ، وَلَكِنَّهُ هُوَ الَّذِي يَلِيهَا.

(٤) أَي: مُنْقَسِمًا الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ: اسْتِعْمَلَهُمَا الْعَرَبُ لِلْأَسْتِثْنَاءِ؛ فَقَسَمُوا مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ:
يَعُودُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلِ، وَقَسَمُوا فِيهِ يَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ.

(٥) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٦) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهِةِ: وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٦)، وَ«شَرْحُ اللَّعْمِ»

(١/٤١١)، وَ«الْعُدَّة» (٢/٦٨٣)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٩٩ - ١٠٠).

فَيَقَالُ: إِنَّمَا يَجِبُ الْوَقْفُ إِذَا تَسَاوَى الْأَمْرَانِ، وَمَا تَسَاوَايَا عِنْدَنَا؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أُدْلَةٍ التَّرْجِيحِ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ فِي لُغَتِهِمْ عَوْدُهُ إِلَى الْجَمِيعِ، وَلَا يَعُودُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ.

وَلَأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، لَيْسَ فِيهِمَا وَقْفٌ؛ فَالْقَوْلُ بِالْوَقْفِ إِحْدَاثُ مَذْهَبٍ ثَالِثٍ بَعْدَ اتِّعَادِ الْإِجْمَاعِ^(١).

وَمِنْهَا^(٢): «أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا تَعَقَّبَ اسْتِثْنَاءٌ، كَانَ الْأَسْتِثْنَاءُ الثَّانِي عَائِدًا إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَلِيهِ، دُونَ الْجُمْلَةِ؛ مِثَالُهُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا دَرَهْمَيْنِ»^(٣)؛ فَإِنَّ / الْأَسْتِثْنَاءَ الثَّانِيَّ يَعُودُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، فَيَكُونُ الْإِقْرَارُ بِثَمَانِيَةٍ؛ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ الثَّانِيَّ: جُمْلَةٌ تَلِي الْأَسْتِثْنَاءَ»^(٤)، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي

١/١٥١

(١) ولمزيد من النظر في قول المتوقفين وحجتهم، وما يُردُّ به عليهم يُنظر: «تيسير التحرير» (٣٠٢/١)، و«فواتح الرحموت» (٣٣٣/١)، و«العقد على ابن الحاجب» (١٣٩/٢)، و«التبصرة» (ص ١٧٦)، و«شرح اللمع» (٤١١/١)، و«المحصول» (٦٤/٣/١)، و«الإحكام» للآمدي (٣٠١/٢)، و«البحر المحيط» (٣٠٩ - ٣١٠)، و«العدة» (٦٨٣/٢)، و«التمهيد» (٩٩/٢ - ١٠٠)، و«المسودة» (ص ١٥٦)، و«مختصر البعلي» (ص ١٢٠)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٥٠).

(٢) من هنا بدأ المصنّف رحمته الله في ذكر شبه من قال بأنَّ الاستثناء إذا تعقَّب جملاً، فإنه يعود إلى الأخيرة منها، والجواب عنها.

وهذا القول ذهب إليه أصحاب أبي حنيفة، وجماعة من المعتزلة. يُنظر ما سبق (١٤٣/٢).

(٣) في الأصل: «إلا درهمان». وانظر «العدة» (٦٨٢/٢)، و«التمهيد» (٩٨/٢).

(٤) يعني: تلي الاستثناء الذي يليه، وهو الاستثناء الأول.

الْجُمْلَةُ الْقَرِيبَةُ هُنَا:

فَيُقَالُ: إِنَّمَا رَجَعَ الْأَسْتِثْنَاءُ [إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ] ^(١) دُونَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا: نَفْيٌ، وَالْأُخْرَى: إِبْثَاتٌ؛ وَعِنْدَ الْقَوْمِ ^(٢): أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ، وَمِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ^(٣)، فَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: «عَلَيَّ عَشْرَةٌ» إِبْثَاتًا، كَانَ قَوْلُهُ: «إِلَّا أَرْبَعَةٌ» نَفْيًا؛ فَبَقِيَ سِتَّةٌ، فَلَمَّا قَالَ: «إِلَّا دِرْهَمَيْنِ»، عَادَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَنْفِيَّةِ، فَاقْتَضَى إِبْثَاتَ دِرْهَمَيْنِ مَعَ السِتَّةِ؛ فَصَارَتْ ثَمَانِيَّةً. فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا: فَكُلُّهَا ^(٤) إِبْثَاتٌ، أَوْ كُلُّهَا نَفْيٌ، فَصَارَتْ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَمَا قُلْنَا فِي تَقْدِيمِهَا لِلشَّرْطِ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ الشَّرْطُ إِلَى جَمِيعِهَا عَوْدًا وَاحِدًا ^(٥).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي تَلِي الْأَسْتِثْنَاءَ مَا يَقْطَعُ الْأَسْتِثْنَاءَ عَنْهَا مِنَ الْجُمْلِ، فَصَارَتْ الْجُمْلَةُ الْمُتَخَلِّلَةُ بِمَثَابَةِ السَّكْتِ بَيْنَ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ ^(٦)؛ كَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْمُتَخَلِّلَةُ بَيْنَ الْأَسْتِثْنَاءِ وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٢) الْمُرَادُ بِالْقَوْمِ - هُنَا -: أَهْلُ اللُّغَةِ، يُنْظَرُ «الْتَمْهِيدُ» (٩٨/٢).

(٣) جَاءَتْ الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ، وَمِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ»، فَصَحَّحْتُهَا عَلَى مَا أَثْبَتُهُ، وَيُنْظَرُ: «الْتَمْهِيدُ» (٩٨/٢).

(٤) أَي: كُلُّ الْجُمْلِ الَّتِي يَعْقِبُهَا الْأَسْتِثْنَاءُ.

(٥) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشَّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «الْعُدَّةُ» (٦٨٢/٢)، وَ«الْتَمْهِيدُ» (٩٧/٢) - (٩٨).

(٦) يَعْنِي: فَإِنَّ السَّكْتَ يَقْطَعُ الْأَسْتِثْنَاءَ عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

الأولى:

فَيَقَالُ: الْفَضْلُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ^(١) وَالْإِسْتِثْنَاءِ لَا يُسَلَّمُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ؛ فَكَذَلِكَ مَا أَجْرِي مُجْرَاءً.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْجُمْلَ فِي بَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ إِذَا قَالَ: «أَمْرَاتِي طَالِقٌ، وَعَبْدِي حُرٌّ، وَمَالِي صَدَقَةٌ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، أَوْ قَالَ فِي الْخَبَرِ: «أَعْطَيْتُ بَنِي تَمِيمٍ، وَبَنِي طَلْحَةَ^(٢)، كُلَّ وَاحِدٍ دِينَارًا^(٣)» إِلَّا الْكُفَّارَ، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ / إِلَى الْجَمِيعِ، وَلَمْ يُجْعَلْ^(٤) ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالسُّكُوتِ^(٥).

ب/١٥١

(١) يعني: الجملة الأولى.

(٢) طَلْحَةُ بفتح الطاء وتشديد الياء وهمزة في الآخر: قَبِيلَةٌ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ المشهورة، مِنْ كَهْلَانٍ، نَزَلُوا الْيَمَنَ، ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ لَمَّا خَرَجَ الْأَزْدُ، وَنَزَلُوا سُمَيْرَاءَ فِي شَمَالِ نَجْدٍ، وَقِيلَ: نَزَلُوا فِي جَوَارِ بَنِي أَسَدٍ، ثُمَّ غَلَبَهُمْ عَلَى جَبَلَيْنِ أَجَا وَسَلْمَى، فَاسْتَمَرُّوا فِيهِمَا وَتَوَسَّعُوا فِي الْإِتِّشَارِ شَمَالًا، فَوَضَعُوا بِلَادَ الشَّامِ وَالْعِرَاقَ، وَهُمْ بَطُونَ كَثِيرَةٌ، وَمِنْ صِفَاتِهِمُ: الْجُودُ، وَالْكَرَمُ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِمْ: طَلْحَةُ؛ وَمِنْ أَشْهُرِ رِجَالِهِمُ: حَاتِمُ الطَّائِي، وَابْنَةُ عَدِيٍّ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، رضي الله عنه.

يُنْظَرُ فِي التَّعْرِيفِ بِهِمْ: «سَبَائِكُ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ» لِأَبِي الْفَوْزِ مُحَمَّدٍ أَمِينِ الْبَغْدَادِيِّ، الشَّهِيرِ بِالسُّوَيْدِيِّ (ص ١٢٥).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «دِينَار».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَلَمْ يَحْصُلْ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَيُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (١٧٥).

(٥) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشَّبْهَةِ وَالْجَوَابِ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٥)، وَ«شَرْحُ اللَّمَعِ» (٤٠٩/١)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٩٩/٢).

وَمِنْهَا: «أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ تَعَقَّبَ جُمْلَتَيْنِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِظَاهِرِهِ إِلَيْهِمَا؛ كَمَا لَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا»^(١) إِلَّا أَرْبَعًا:

فَيَقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ فِي هَذَا^(٢) إِلَى الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى رَفْعِ الْاسْتِثْنَاءِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ وَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَةِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَفِي رَدِّهَا لِلْاسْتِثْنَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمَلِ لَا تَرْفَعُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الثَّائِبِينَ بَعْضُ الْمُجْرِمِينَ^(٣)، وَالتَّوْبَةُ حَالٌ غَيْرُ حَالِ الْإِضْرَارِ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ هَذَا: أَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ^(٤) لَوْ أَنْفَرَدَتْ^(٥) كُلُّ وَاحِدَةٍ^(٦) مِنْ هَذِهِ الْجُمَلِ، وَتَعَقَّبَهَا الْاسْتِثْنَاءُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهَا، وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَوْ أَنْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمَلِ^(٧)، وَتَعَقَّبَهَا الْاسْتِثْنَاءُ رَجَعَ إِلَيْهَا؛ فَدَلَّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثًا فَقَطْ، فَلَوْ عَادَ إِلَى الثَّلَاثِ، لَرَفَعَهَا^(٨) كُلَّهَا؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ بَدَلًا مِنَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ

(١) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها، وهي من «التبصرة» (ص ١٧٥).

(٢) يعني: في قوله: «أنت طالق ثلاثًا [وثلاثًا] إلا أربعًا».

(٣) لعل المصنف يريد بذلك آيتي سورة النور رقم (٤ - ٥)، أو آيات سورة الفرقان رقم (٦٨، ٧٠).

(٤) يعني: من قولهم: «أنت طالق ثلاثًا [وثلاثًا] إلا أربعًا».

(٥) في الأصل: «انفرد»، والمثبت من «التبصرة» (ص ١٧٥)، وكلاهما صحيح، والمثبت أولى.

(٦) في الأصل: «واحد»، والصواب ما أثبتته، ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٥).

(٧) في الأصل: «كلٌّ من الجمل»، وما زِدْتُهُ يستقيم به السياق.

(٨) في الأصل: «فرفعها»، والصواب ما أثبتته.

قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، وَثَلَاثَةُ إِلَّا أَرْبَعَةً»، صَحَّ
الْأَسْتِثْنَاءُ، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ تِسْعَةُ دَرَاهِمَ إِلَّا أَرْبَعَةً»^(١).
وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «لَوْ قَالَ: «امْرَأَتِي طَالِقٌ، وَأَعْطِ زَيْدًا»^(٢) دِرْهَمًا
إِنْ دَخَلَ الدَّارَ، لَمْ يَرْجِعِ الشَّرْطُ إِلَى الطَّلَاقِ، بَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ،
وَيَقِفُ دَفْعُ الدَّرْهِمِ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ؛ فَكَذَلِكَ هُنَا، فَهَذَا مِثْلُ
مَسْأَلَتِنَا، وَهُوَ فِي بَابِ الشَّرْطِ الَّذِي عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ»:
فَيَقَالُ: إِنَّ الْجُمْلَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ^(٣)، إِحْدَاهُمَا: إِنْقَاعُ طَلَاقٍ،
وَالثَّانِيَةُ: أَمْرٌ، فَلَمَّا عَدَلَ عَنِ إِنْقَاعِ الطَّلَاقِ إِلَى الْأَمْرِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ
يَصِلِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِأَمْرٍ عُلِّقَ عَلَيْهِ شَرْطٌ؛ / فَعَادَ الشَّرْطُ ١/١٥٢
إِلَيْهِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ مَا تَقَدَّمَ بِغَيْرِهِ.
فَوَرَأْنَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ مَسْأَلَتِنَا: أَنْ يَقُولَ: «امْرَأَتِي طَالِقٌ، وَمَالِي
صَدَقَةٌ عَلَى فُلَانٍ الْمِسْكِينِ إِنْ دَخَلَ الدَّارَ»؛ فَيَرْجِعُ الشَّرْطُ إِلَى
الْجَمِيعِ^{(٤)(٥)}.

(١) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٥)، و«شرح اللمع»
(٤٠٩/١).

وهذه الشبهة - وجوابها - تكاد تكون موجودة بنصها في: «التبصرة»
(ص ١٧٥)، إلا أن المصنف هنا أضاف ما يتعلق بمسألة الطلاق، وهو الجزء
الأخير من الجواب عن الشبهة.

(٢) في الأصل: «زيد».

(٣) في الأصل: «مختلفتين».

(٤) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٦)، و«شرح اللمع»
(٤١٠/١).

(٥) ورد في المثال في: «التبصرة»: هكذا: «فوزانه من الشرط أن يقول: «امْرَأَتِي =

وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعُمُومَ قَدْ ثَبَتَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ»^(١) مِنْ هَذِهِ الْجُمْلِ^(٢)، وَتَخْصِيصُ جَمِيعِهَا^(٣) بِالِاسْتِثْنَاءِ مُشْكُوكٌ فِيهِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ بِالشَّكِّ:

فَيَقَالُ: لَا نَسْلُمُ ثُبُوتَ الْعُمُومِ مَعَ اتِّصَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْكَلَامِ. ثُمَّ هَذَا يَنْطَلِقُ بِالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، إِذَا تَنَاوَلَتْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ تَعَقَّبَهَا اسْتِثْنَاءٌ؛ فَإِنَّ الْعُمُومَ قَدْ ثَبَتَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ^(٤) مِنَ الْجُمْلِ عَلَى زَعْمِهِمْ، ثُمَّ الْإِسْتِثْنَاءُ يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ.

وَلَا نَأْتِي نَعَارِضَهُمْ بِمِثْلِهِ فِي الْعُمُومِ؛ فَنَقُولُ: إِنَّهُ كَمَا يُخَصُّ بِالْقَطْعِ - وَهُوَ خَبَرُ التَّوَاتُرِ، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ - يُخَصُّ بِالْقِيَاسِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ يَقْطَعُ، بَلْ هُوَ ظَنٌّ؛ وَفِي مَسْأَلَتِنَا: مَا خَصَّصْنَاهُ إِلَّا بِظَنْ^(٥)، فَأَمَّا بِشَكِّ، فَلَا؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ^(٦).

= طالق، ولفلان علي عشرة دراهم، إن دخلا الدار؛ فيرجع الشرط إلى الجميع «التبصرة» (ص ١٧٦).

(١) في الأصل: «واحد»، والصواب ما أثبتته، ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٥).

(٢) في الأصل: «الجملة»، والصواب ما أثبتته.

وانظر في ذلك: «التبصرة» (ص ١٧٥)، و«شرح اللمع» (١/٤٠٩)، و«العدة»

(٢/٦٨١)، و«التمهيد» (٢/٩٦).

(٣) في الأصل: «بعضها» وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته، وهي كذلك في

«التبصرة» (ص ١٧٥)، و«العدة» (٢/٦٨١)، و«التمهيد» (٢/٩٦).

(٤) في الأصل: «واحد»، والصواب ما أثبتته، يُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٥).

(٥) يعني: ما خَصَّصْنَا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ هَذِهِ الْجُمْلِ الَّتِي قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا بِظَنْ.

(٦) يُنظر في هَذِهِ الشَّبْهَةِ وَالْجَوَابَ عَنْهَا: «التبصرة» (ص ١٧٥)، و«شرح اللمع»

(١/٤٠٩ - ٤١٠)، و«العدة» (٢/٦٨١)، و«التمهيد» (٢/٩٦ - ٩٧).

وَمِنْهَا: «أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا رُدُّ إِلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا أَعَدَّنَاهُ^(١) إِلَى مَا يَلِيهِ، اسْتَقَلَّ، وَاكْتَفَى بِاسْتِقْلَالِهِ بِهِ؛ فَلَا وَجْهَ لَطَلْبِ الزِّيَادَةِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهَا دَلَالَةٌ:

فَيَقَالُ: هَذَا بَاطِلٌ بِالشَّرْطِ، لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، وَإِذَا رُدُّ إِلَى مَا يَلِيهِ خَاصَّةً، دُونَ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَهُ - اسْتَقَلَّ، وَمَا اكْتَفَى بِهِ حَتَّى يُرَدَّ إِلَى الْجَمِيعِ^(٢).

(١) في الأصل هكذا: «فإذا عدنا»، والصواب ما أثبتته، وفي «التبصرة» (ص ١٧٦): «فإذا رُدَّ»، وفي «شرح اللمع» (١/٤١٠) «فإذا رددنا»، وقريب منهما ما في «العدة» (٢/٨٦١)، و«التمهيد» (٢/٩٧)، والمعنى واحد.

(٢) تُنظر هذه الشبهة والجواب عنها في: «التبصرة» (ص ١٧٦)، و«شرح اللمع» (١/٤١٠) و«العدة» (٢/٦٨١ - ٦٨٢)، و«التمهيد» (٢/٩٧).

ولمزيد من النظر في شبه القائلين بأن الاستثناء إذا تعقَّب جملاً، عاد إلى آخرها، ينظر: «أصول السرخسي» (١/٢٧٥)، و«كشف الأسرار» (٣/١٢٣)، و«تيسير التحرير» (١/٣٠٢)، و«فواتح الرحموت» (١/٣٣٢)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٤٩)، و«البرهان» (٢/٣٨٨)، و«المستصفى» (٢/١٧٤)، و«المحصول» (١/٦٣/٣)، و«جمع الجوامع» (٢/١٨)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٣٠٠)، و«البحر المحيط» (٣/٣٠٨)، و«الروضة» (ص ٢٥٧)، و«المسودة» (ص ١٥٦)، و«أصول ابن مفلح» (١/٥٠٤)، و«مختصر الطوفي» (ص ١١٢)، و«مختصر البعلي» (ص ١٢٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣١٧)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٥١).

وللتَّنظُر في ثمرة الخلاف في المسألة يراجع:

«التمهيد» للإسنوي (ص ١٢١)، و«تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني (ص ٢٠٤)، و«القواعد والفوائد الأصولية» لابن اللحام (ص ٢٥٧).

وبهذه المسألة يَخْتِمُ المصنَّفُ كَلَامَهُ ما أَرَادَ الحديث فيه من مسائل العموم والخصوص، وقد تبيَّن منهجُه في ذلك استقصاءً وشمولاً. ولا يفوت التنبيه =

= هنا : إلى أن هذا الموضوع قد حظي باهتمام الباحثين نظريًا وتطبيقيًا، فألفت فيه كتبَ خاصّةً - قديمة ومعاصرة - ورسائلَ علميّةً مستقلّةً، ومن أفضلها - فيما أطلّعتُ عليه - رسالة الدكتوراه التي تقدّم بها الشيخ الدكتور علي بن عبّاس الحكمي إلى كليّة الشريعة بجامعة أمّ القرى بعنوان: «تخصيص العام وأثره في الأحكام الفقهيّة» إشراف د. محمود عبد الدائم، سنة ١٣٩٨هـ، ورسالة الماجستير التي تقدّم بها الشيخ عياضة بن نامي السُلَميّ إلى جامعة الإمام بعنوان: «دلالة العام وأثر الخلاف فيها» بإشراف فضيلة الشيخ عبد الله الغديّان، سنة ١٤٠٠هـ.

«فُصُولُ»

المُجْمَلُ وَالْمُفَسِّرُ ^(١) وَالْمُخَكَّمُ وَالْمُتَشَابِهُ ^(٢):

(١) المُجْمَلُ لغةً: مأخوذٌ من أَجْمَلْتُ الشيءَ إجمالاً: إذا جمَعْتَهُ مِنْ غيرِ تفصيل؛ فهو يُطْلَقُ على المجموعِ والمخلوطِ والمُبْهَمِ والمَحْصَلِ، مِنْ: أَجْمَلَ الشيءَ: إذا حَصَلَه.

يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ «مَعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ» (١/٤٨١)، و«المصباح المنير» (١/١٣٤)، كلاهما مادةً (جمل).

والمفسِّرُ لغةً: ضدُّ المُجْمَلِ، وهو واضحُ المعنى والمراد، ويسمَّيه بعضهم: المبيِّن؛ فهو في مقابلِ المُجْمَلِ.

والمُجْمَلُ عندَ الأصوليين: ما تردَّد بين مُخْتَلَفَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ. وقال ابن الحاجب: «المُجْمَلُ: ما لم تَنْضِجْ دَلَالَتَهُ».

تُنْظَرُ تَعْرِيفَاتُ الْأَصُولِيِّينَ لِلْمُجْمَلِ، فِي: «أَصُولُ السَّرْحِ» (١/١٦٨)، و«كشف الأسرار» (١/٥٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٣٧)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٥٨)، و«المحصول» (١/٣/٢٣١)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٨)، و«العدة» (١/١٤٢)، و«الروضة» (ص ١٨٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤١٣ - ٤١٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٦٧).

والمفسِّرُ ضِدُّهُ، ويسمَّيه بعضهم: المبيِّن، ولِلنَّظَرِ فِي مَعْنَى الْمَبِينِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ يَرَاجِعُ:

«أَصُولُ السَّرْحِ» (٢/٢٦)، و«كشف الأسرار» (٣/١٠٤)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٧٤)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٦٢)، و«المحصول» (١/٣/٢٢٦)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٢٥)، و«العدة» (١/١٠٢)، و«الروضة» (ص ١٨٤)، و«المسودة» (ص ٥٧٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٣٧)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٦٧).

(٢) الْمُخَكَّمُ فِي اللُّغَةِ: عَلَى وَزْنِ مُفْعَلٍ، مِنْ: أَحَكَمْتُ الشَّيْءَ أَحْكَمَهُ إِحْكَامًا؛ فَهُوَ مُخَكَّمٌ: إِذَا أَنْتَقَتْهُ، فَكَانَ فِي غَايَةِ الْإِحْكَامِ، وَمِنْهُ الْحَكِيمُ: وَهُوَ الْعَالِمُ، وَصَاحِبُ الْحِكْمَةِ وَالْمَتَّقِنُ لِلْأُمُورِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: حَكَمْتُ السَّفِيهِ، =

«فَضْلٌ»

في المُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ:

وَالْمُحْكَمُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ صَاحِبِنَا - : مَا اسْتَقْلَّ / بِنَفْسِهِ، وَكَانَ ١٥٢/ب
أَضَلًا [لا] ^(١) يَخْتِاجُ إِلَى بَيَانٍ بَغِيرِهِ ^(٢)؛ وَلِذَا ^(٣) اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَعْنَاهُ
وَحُكْمِهِ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ فِي عِلْمِهِ، لَمَّا كَانَ ظُهُورُ حُكْمِهِ مِنْ لَفْظِهِ.
وَالْمُتَشَابِهُ: مَا لَمْ يَسْتَقْلِلْ بِنَفْسِهِ، وَاحْتَاجَ إِلَى الْبَيَانِ بَغِيرِهِ،

= وَأَحْكَمْتُهُ: إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْهِ، وَالْحُكْمُ: الْقَضَاءُ، وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ وَالْفَصْلُ،
وَيَنْفَرَعُ عَنْ ذَلِكَ مَعَانٍ أُخْرَى.

يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِ الْمُحْكَمِ فِي اللُّغَةِ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (١٩٠١/٥)،
وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٩٨/٤)، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (١٤٥٨)، كُلُّهَا مَادَّةُ
(حُكْم).

وَالْمُتَشَابِهُ فِي اللُّغَةِ: مَا خُوِذَ مِنَ الشَّبَّهِ وَالشَّبَّهِ، وَهُمَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ،
وَالشَّبَّهَةُ: الْإِلْتِبَاسُ، وَالْمُشْتَبِهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ، يُقَالُ: اشْتَبَهَ عَلَيْهِ
الشَّيْءُ: إِذَا أَشْكَلَ وَلَمْ يَتَّضِحْ الْمَرَادُّ بِهِ، وَالِاشْتِبَاهُ: الْإِلْتِبَاسُ؛ يُقَالُ:
اشْتَبَهَتِ الْأُمُورُ وَتَشَابَهَتْ: التَّبَسُّتْ، فَلَمْ تَتَمَيَّزْ وَلَمْ تَظْهَرْ، وَمِنْهُ اشْتِبَاهُ الْقَبِيلَةِ
وَنَحْوَهَا.

يُنْظَرُ فِي مَعَانِي الْمُتَشَابِهِ فِي اللُّغَةِ: «الصَّحَاحُ» (٢٢٣٦/٦)، وَالْقَامُوسُ
الْمَحِيطُ (٢٨٦/٤)، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (٣٠٣/١)، كُلُّهَا مَادَّةُ (شَبَّه).

(١) «لا»: إِضَافَةٌ لَصَحَّةِ التَّعْرِيفِ، وَفِي «الْعُدَّة» (٦٨٤/٢): «وَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى بَيَانٍ».
(٢) تَعْرِيفُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ، وَرَدَّ فِي رِسَالَتِهِ «الرَّدُّ عَلَى
الْجَهْمِيَّةِ وَالزُّنَادِقَةِ فِيمَا شَكُّوا فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ»
(ص ٧).

وَيُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٦٨٤/٢)، وَالتَّمْهِيدُ (٢٧٦/٢)، وَالرُّوضَةُ (ص ٦٦)،
وَسَوَادُ النَّازِرِ (١٦٨/١)، وَالمُسَوِّدَةُ (ص ١٦١).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَإِذَا».

وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ؛ لاشتِباؤه الْمَعْنَى فِيهِ، وَعُمُوضِ الْمَقْصُودِ بِهِ^(١).
وَذَلِكَ^(٢) فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ^(٣):

فَفِي الْأَصُولِ: الْمُحْكَمُ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: يُعْطِي - بِنَصِّهِ وَصَرِيحِهِ - نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَنْهُ - سُبْحَانَهُ - ، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]: يُعْطِي نَفْيَ

(١) سَبَقَ لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ عَرَّفَ الْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى أَحَدٍ مَعْنَيْنِ: أحدهما: أَنَّهُ مَفْسَّرٌ لِمَعْنَاهُ، وَكَاشَفَ لَهُ كَشْفًا يُزِيلُ الْإِشْكَالَ، وَيَرْفَعُ وَجْهَ الْإِحْتِمَالِ...»

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى وَصْفِ الْخِطَابِ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ مُحْكَمٌ النَّظَرِ وَالتَّرْتِيبِ عَلَى وَجْهِ يَفِيدُ، مِنْ غَيْرِ تَنَاقُضٍ وَاخْتِلَافٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ... فَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ: فَمَعْنَى وَصْفِ الْخِطَابِ أَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، فَهُوَ أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِهَا، وَيَتَنَاوَلُهَا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ يَتَنَاوَلُ بَعْضَهَا حَقِيقَةً، وَبَعْضَهَا مَجَازًا، وَلَا يَنْبِئُ ظَاهِرُهُ عَمَّا قُصِدَ بِهِ. يُنْظَرُ «الْوَاضِحُ» (١/٢٢٠ - ٢٢١)، وَهُوَ الْقِسْمُ الَّذِي حَقَّقَهُ د. مُوسَى الْقُرْنِي.

هَذَا، وَلِلْأَصُولِيِّينَ فِي تَعْرِيفِ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ حَدُودٌ أُخْرَى، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «أَصُولُ السَّرْحِ» (١/١٦٥)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٢/١٩)، وَ«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢١)، وَ«الْبَرْهَانُ» (١/٤٢٢)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْفَزَالِيِّ (١/١٠٦)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (١/١٦٥)، وَ«الْعُدَّةُ» (٢/٦٨٤)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٢٧٦)، وَ«الرُّوضَةُ» (ص ٣٥)، وَ«سَوَادُ النَّازِرِ» (١/١٦٨)، وَ«الْمَسْوُودَةُ» (ص ١٦١)، وَ«مَخْتَصَرُ الطُّوفِيِّ» (ص ٤٨)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (٣/١٤٠)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ٣١).

(٢) أَي: الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ.

(٣) الْمُرَادُ بِالْأَصُولِ - هُنَا -: أَصُولُ الدِّينِ، «الْعَقَائِدُ»، وَلَا سِيَّما: صِفَاتُ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - ، وَالْفُرُوعُ: الْأَحْكَامُ الْفَقْهِيَّةُ.

التَّشْبِيهِ وَالشَّرَكَةِ، بِنَصِّهِ وَصَرِيحِهِ. وَالْمُتَشَابِهَةُ - مِنْ ^(١) هَذَا الْقَيْلِ - :
 قَوْلُهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] [ص: ٧٢] ، ﴿فَنَفَخْنَا
 فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] ^(٢) ، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:
 ٧٥] ، ﴿وَلِئَلْنُصَنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾
 [الزمر: ٦٧] ، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْمَرْشِيِّ﴾ ^(٣) ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
 الْحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤] ، رُوحُ اللَّهِ، وَكَلِمَتُهُ ^(٤) ؛ فِهَذَا يُوْهِمُ الْأَعْضَاءُ
 وَالتَّشْبِيهِ بِظَاهِرِهِ ^(٥) ؛

(١) في الأصل: «في».

(٢) قد أوردَها المصنّف بالواو، «ونفخنا»، والصحيح ما أثبتّه من المصحف.

(٣) آية رقم (٥٤) من سورة الأعراف، ورقم (٣) من سورة يونس، ورقم (٢) من
 سورة الرعد، ورقم (٥٩) من سورة الفرقان، ورقم (٤) من سورة السجدة،

ورقم ٤ من سورة الحديد؛ فهذه مواضع سيّت وردت فيها هذه الآية.

(٤) كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى
 مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] ، والمصنّف رحمه الله خلط فيها، ولعلّ مراده ما ورد
 من الآيات الدالة على أن عيسى عليه السلام رُوحٌ من الله، وكلمته، والله أعلم.

(٥) هذا الكلام محلّ نظر؛ وذلك أن هذه الآيات التي ذكرها المصنّف رحمه الله
 تشتمل على عددٍ من صفات الله ﷻ كاليد، والعين، والاستواء، ونحوها،
 وصفات الله ﷻ لا يُطلقُ عليها القول بأنها من المتشابه، وإنّما الصحيح
 الذي سار عليه السلف - رحمهم الله - في هذه المسألة: أن آيات الصفات
 محكمةٌ من حيث العلمُ بها، ومعرفةُ معانيها، وعقلُ المراد بها، لكنّها
 متشابهةٌ من حيثُ كَيْفِيَّتُهَا، وهو مذهبُ أهل السنّة والجماعة، والقول الوسط
 بين النفاة المعطلّة، والمشبّهة المجسّمة.

يُنظر مذهب السلف في ذلك: في رسالة الإمام أحمد رحمه الله المسمّاة «الرّد
 على الجهميّة والزنادقة فيما شكّوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير =

وَاخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ الْخِلَافَ الْمَعْلُومَ^(١):

= تأويله، و«الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«رسالة الإكليل، في المتشابه والتأويل»، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/٥٤، ١٣/٢٧)، و«المسودة» (ص ١٦٣)، و«مختصر الصواعق المرسل» لابن القيم (١/٩ - ٨٤)، «مذكرة الشنقيطي على الروضة» (ص ٦٥).

وقول المصنف - هنا: «فهذا يؤهم الأعضاء والتشبيه بظاهره» غير مسلم؛ لأن السلف - رحمهم الله - يثبتون لله الأسماء الحسنی والصفات العلا؛ كما أثبتوها لنفسه، وكما أثبتوها له رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يشبهون الله بخلقِهِ، تعالى الله القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فاليد والوجه: نُسبَتها له على ظاهرها كما وردت، ولا نخوض في كَيْفِيَّتِهَا، ولا نُسبَتِهَا بأعضاء المخلوقين، كما لا نؤوِّلُهَا ونُضَرِّفُهَا عن معناها الظاهر إلى تأويلات ليس لها دليل من الكتاب والسنة، وسيتبين لك ذلك جلياً عند الاطلاع على مذهب السلف في هذا الباب فيما أثبتته من المصادر السابقة.

(١) يُنْظَرُ الْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ آيَاتِ الصِّفَاتِ فِي كُلِّ مَنْ: «كشف الأسرار» (١/٥٩)، «مختصر ابن الحاجب مع العضد» (٢/٢١)، و«المستصفى» (١/١٠٦)، و«الإحكام» للآمدي (١/١٦٥)، و«الروضة» (ص ٦٧)، و«سواد الناظر» (١/١٦٨)، و«المسودة» (ص ١٦٣)، و«مختصر الطوفي» (ص ٤٨)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/١٤١)، و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ١٩٨).

وَيُنْظَرُ: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/١١٣).
وَمِنْ كُتُبِ التفسيرِ وعلوم القرآن، يُنْظَرُ: «جامع البيان» للطبري (٦/١٧٥)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤/٩)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (١/٣٥٠)، و«محاسن التأويل» للقاسمي (١/٣٣٩)، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/٧٨)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٢/٦)، و«مناهل العرفان» للزرقاني (٢/١٦٨).

وَقَوْمٌ^(١): سَكَتُوا عَنْ تَفْسِيرِهِ.

وَقَوْمٌ: أَقْدَمُوا عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَقَوْمٌ قَالُوا: بِحَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا ظَاهِرَ مِنْهُ إِلَّا مَا وُضِعَ لَهُ فِي اللَّغَةِ، وَمَا وُضِعَ لَهُ فِي اللَّغَةِ مَعْلُومٌ.

وَقَوْمٌ: صَرَّحُوا بِالتَّشْبِيهِ^(٢).

(١) في الأصل: «فقد»، وهو تصحيّف ظاهر.

(٢) هذه أقسام الناس في موقفهم من آيات الصفات، وقد ذكّر المصنّف - هنا - أنهم أربعة أقسام:

فالقِسْمُ الأوّل: الساكتون عن تفسيرها، المفوضون عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ، وهم المفوضّة، أو أهل التفويض، الواقفون في تحديد معناها.

والقِسْمُ الثاني: أهل التأويل.

والقِسْمُ الثالث: القائلون بإجرائها على ظاهرها.

والقِسْمُ الرابع: أهل التشبيه.

وقد ذكّر شيخ الإسلام ابن تيمية: أنّ الناس في ذلك ثلاثة أقسام إجمالاً، وستّة تفصيلاً؛ فقسمان يقولان: تُجرى على ظاهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان يسكتون، وذكّر أنّ كلّ قسم من هؤلاء جميعاً على قسمين أيضاً، يُنظر: «مجموع الفتاوى» (١١٣/٥، ١١٧).

والقِسْمُ الْمُصْنِبُ مِنْ هَؤُلَاءِ: مَنْ هُوَ عَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ، الْقَائِلِينَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَةِ، وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَعَدَمِ تَفْوِضِ مَعْنَاهَا، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لَدَيْنَا؛ لَكِنَّا نَفُوضُ كَيْفِيَّةَ مَعْنَاهَا إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَلَا نَوْوِلُ: بِأَن نَصْرِفَ الصِّفَاتِ عَنْ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ، وَلَا نَسْبُ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ هَذَا هُوَ الْمَسْلَكُ الصَّحِيحُ، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ خَطَأُ الْمَصْنُفِ كَقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ - عفا الله عنه - حيث جعل آيات الصفات من التشابه مطلقاً، والصحيح التفصيل: فهي مُحْكَمَةٌ مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ بِمَعْنَاهَا، مُتَشَابِهَةٌ مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ مَعْنَاهَا؛ كَمَا يَبَيَّنُ ذَلِكَ قَرِيبًا مَعَ الْإِحَالَةِ إِلَى الْمَرَاجِعِ فِي ذَلِكَ؛ كَمَا لَا يَفُوتُنِي التَّنْيِهُ بِأَنَّ الْأَخَ د. مُوسَى =

وَقِيلَ: إِنَّ أَحَقَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمُتَشَابِهِ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةُ فِي
أَوَائِلِ السُّورِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا^(١):
فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ كُلَّ حَرْفٍ^(٢) هُوَ مَاخُوذٌ مِنْ اسْمٍ؛ كَهَاءٍ مِنْ
«هَادٍ»^(٣)، وَكَافٍ مِنْ «كَافٍ»^(٤)، وَصَادٍ مِنْ «صَادِقٍ»، وَإِلَى أَمْثَالِ
ذَلِكَ^(٥).

وَقَوْمٌ: وَقَفُوا عَنْ تَفْسِيرِ وَتَأْوِيلِ^(٦).

= القرنى قد نبه إلى ذلك في تحقيقه الجزء الأول عند تعريف المصنف للمحكم
والمتشابه. يُنظر: «الواضح في أصول الفقه» (١/ ٢٢٣ - ٢٢٧).

(١) يُنظر خلاف العلماء في الحروف المقطعة في أوائل السور: «كشف الأسرار»
(١/ ٥٨)، و«المستصفى» (١/ ٦٨)، و«العدة» (٢/ ٦٨٦)، و«التمهيد» (٢/ ٢٧٧)،
و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٦٦)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٤٢)،
و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٨٩)، و«إرشاد
الفحول» (ص ٤٢)، و«مذكرة الشنقيطي على الروضة» (ص ٦٤).
ومن كتب التفسير وعلوم القرآن يراجع: «جامع البيان» للطبري (١/ ٨٦)،
و«تفسير ابن كثير» (١/ ٣٥)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ١٥٤)،
و«زاد المسير» (١/ ٢٠)، و«تفسير القاسمي» (٢/ ٣٢)، و«الإتقان» للسيوطي
(٢/ ٢)، و«مناهل العرفان» للزرقاني (٢/ ١٦٨).

(٢) في الأصل: «إن كان كل حرف»، والصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «هادي».

(٤) في الأصل: «كافي».

(٥) وهو قولٌ مرويٌّ عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما، ومحمد بن كعب القرظي،
وغيرهم. يُنظر: «البرهان» للزركشي (١/ ١٧٣)، «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٢٥)،
«مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٢٣٢).

(٦) يعني: وَقَفُوا عَنْ تَفْسِيرِ معاني الحروف المقطعة وتأويلها، ولم يفسروها،
وَقَفُوا عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ - تعالى - ، وهو مرويٌّ عن الخلفاء الأربعة، وابن =

فَأَمَّا الْمُحْكَمُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ^(١): فَقَوْلُهُ ^(٢) [تَعَالَى]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَمَّا أَفْلَقَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ^(٣) [آل عمران: ٥٩]: / فَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: أزال الاشتباه من قوله: ﴿عيني﴾، و﴿يدى﴾، وأنها ^(٣) لَيْسَتْ جَوَارِحَ، وَلَا أْبْعَاضًا ^(٤).

= مسعود ^(١) وعن الشَّعْبِيِّ، والثَّوْرِيِّ، وجماعة من السلف. يُنظر: «البرهان» (١/ ١٧٣)، و«الإتقان» (٢/ ٢٤)، و يُنظر: «تفسير القرطبي» (١/ ١٥٤)، و«زاد المسير» (١/ ٢٠).

وهناك أقوال أخرى، منها: أنها أسماء لله - سبحانه -، أو: أسماء للقرآن، أو: أسماء للسُّور، إلى غير ذلك من الأقوال، وهي موجودة فيما أسلفته - قريباً - من مراجع عند ذِكر خلاف العلماء في الحروف المقطعة في أوائل السُّور.

(١) أي: من أصول الدين.

(٢) في الأصل: «قوله»، وزدت الفاء؛ لوقوع الكلمة في جواب «أما».

(٣) في الأصل: «وأَنَّهُما»، والصَّواب ما أثبتته.

(٤) في الأصل: ولا أْبْعَاضَ.

وهذا الكلام محلُّ نظر؛ فقوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ مع تضمنه تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخَلْق - ليس معناه: نفى الصفات الثابتة لله سبحانه، أو تأويلها، أو حتى الخوض في كنهها، فإنَّ العَيْنَ واليَدَيْنِ صفات ثابتة لله - جل وعلا - حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته، ولا نؤولها ولا نخوض في كَيْفِيَّتها، ولا يَحْمِلُنَا تنزيه الله: أن نفى صفة ثابتة له قطعاً، ولا نخوض فيها ونَدْعِي أنها ليست أْبْعَاضًا ولا جَوَارِحَ، بل نقول: الله أعلم بكَيْفِيَّتها، مع علمنا نحنُ بمعناها الظاهر منها وإثباتنا له، والله أعلم!

يُنظر مذهب السلف في ذلك في: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٦٣، ٤٩٧)، =

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾: أزال الأشتية من قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ [الأنعام: ١٥٨] ^(١)، ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِالْإِنْتِقَالِ الْمُشَاكِلِ لِأَقُولِ النُّجُومِ ^(٢).

= ومختصر الصواعق المرسله لابن القيم (١/١١ - ٥٣، ٥/٣٠٧ - ٤١٩)، ويُنظر:

«العقيدة الواسطية» (ص ٦٠)، شرح الشيخ محمد خليل هراس، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) تَمَّتْهَا: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ مَا يَدَّعَى رَبُّكَ﴾، وهذه الآية في إيرادها - هنا - نُظِرَ؛ لِأَنَّ المراد بها أشراف الساعة. يُنظر: «تفسير ابن كثير» (٢/١٩٣).

(٢) تفسير ابن عقيل للأفول في آية الأنعام بالانتقال والحركة - تابع فيه جمهور المتكلمين، حيث أحتجوا بهذه الآية على أن الله - سبحانه - لا تقوم به الصفات الاختيارية، كالمجيء والإتيان والنزول ونحوها مما يستلزم الانتقال والحركة. وهذا التفسير منهم للأفول غير صحيح، بل الصواب أن الأفول: هو المغيب والاحتجاب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في معرض الرد على المتكلمين في احتجاجهم بهذه الآية، وتفسيرهم لها بما ذكروه -

قال: «الوجه الثالث: أن الأفول هو: المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد - لا من أهل اللغة، ولا من أهل التفسير - إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء: إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المريئة في السماء، في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وطار: إنه آفل». يُنظر: «درء التعارض» (١/٣١٣ - ٣١٨)، ويُنظر: كلام شيخ الإسلام على خطأ المتكلمين في احتجاجهم بهذه الآية، في: «درء التعارض» (١/١٠٠ - ١٠١)، وقد أشار فيه شيخ الإسلام إلى ما يراه ابن عقيل في تفسير هذه الآية (١/١٠٩ - ١١٣)، (٢/٧٣)، (٤/٧٦)، (٨/٣٥٥ - ٣٥٦)، (٩/٨٢ - ٨٤) و«منهاج السنة» (١/٢٠١ - ٢٠٣)، (٢/١٩٣ - ١٩٧)، و«بغية المرتاد» المُسمَّى بالسبعينية =

وَالَّذِي أَزَالَ إِشْكَالَ قَوْلِهِ: «رُوحُ اللَّهِ»^(١)، ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾، ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ - : قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾^(٢).

وَأَمَّا الْمُحْكَمُ مِنَ الْآيِ فِي الْفُرُوعِ^(٣): فَمَا عَلِمَ حُكْمُهُ مِنْ نُظْمِهِ،

= (ص ٣٥٨ - ٣٧٥)، و«شرح الأصفهانية» تحقيق د. محمد عودة السعوي (ص ١٣٧)، و«الرد على المنطقيين» (ص ٣٠٤ - ٣٠٧).

هَذَا وَبِالرَّجُوعِ إِلَى كِتَابِ أَهْلِ اللُّغَةِ نَجِدُ أَنَّهُمْ لَا يَفْسِّرُونَ الْأَقْوَلَ إِلَّا بِالْمَغِيبِ فَقَطْ، وَلَمْ يَفْسِّرْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالانتِقَالِ وَلَا بِالْحَرَكَةِ، يُنْظَرُ: مَادَّةُ (أَفْل) فِي «الصَّحَاحِ» لِلْجَوْهَرِيِّ، وَ«مَعْجَمِ مَقَائِسِ اللُّغَةِ»، وَ«مَجْمَلِ اللُّغَةِ»، وَ«لِسَانِ الْعَرَبِ»، وَ«تَاجِ الْعُرُوسِ».

عَلَى أَنْ صِفَةُ الْمَجْبِيِّ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ﷻ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَعَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَوَّلَهَا بِمَجْبِيٍّ رَحْمَتِهِ أَوْ مَغْفِرَتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صَرَفٌ لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا الْمَتَبَادَرِ مِنْهَا، وَمَعَ وَجوبِ حَمْلِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا: فَلَا يَجُوزُ تَكْيِيفُ الْمَجْبِيِّ، بَلْ تُثَبِّتُ لِلَّهِ الصِّفَةُ، وَنَفَوُضُ كَيْفِيَّتِهَا لِلَّهِ ﷻ، وَمِثْلُ ذَلِكَ صِفَةُ التَّزْوِيلِ، وَالِاسْتَوَاءِ، وَنَحْوَهُمَا.

يُنْظَرُ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ، فِي: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٤٦٣ - ٤٩٧)، وَ«مَخْتَصَرِ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٢/٣٠٧).

(١) لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ مِمَّا أوردَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِنَصِّهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ -: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(٢) الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ: كَالْقَوْلِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا بِحَمْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ﷻ فَتَجْرِيهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا وَلَا تُؤَوَّلُهَا، وَلَا نَفَوُضُهَا مطلقاً، بَلْ نَفَوُضُ الْكَيْفِيَّةَ فَقَطْ، مَعَ إِيْمَانِنَا بِالصِّفَةِ الْوَارِدَةِ وَمَعْرِفَتِنَا لِمَدْلُولِهَا وَمَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ لَنَا، وَهَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ الْوَسْطُ الَّذِي سَلَكَهُ السَّلَفُ، - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣) هُنَا، يُورَدُ الْمُصَنِّفُ ﷻ تَعْرِيفَ الْمُحْكَمِ وَالتَّمَثِيلِ لِهَمَا، =

وَلَمْ يُزَفَّعْ بِنَسْخِهِ. مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ [النور: ٢].

وَالْمُتَشَابِهُ: مَا أَحْتَاجَ إِلَى الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِهِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَعَاثُوا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ فَلَا يُعْلَمُ الْحَقُّ الْوَاجِبُ إِيْتَاؤُهُ إِلَّا مِنْ غَيْرِهِ^(١).

فَالْمُحْكَمُ^(٢) فِي الْأَوَّلِ^(٣): يَجِبُ اعْتِقَادُهُ، وَهُوَ: نَفْيُ التَّشْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ.

وَالْمُحْكَمُ فِي الثَّانِي - وَهُوَ: الْفُرُوعُ - : يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ؛ لِمَكَانِ وَضُوحِهِ، وَالِاتِّفَاقِ عَلَى حُكْمِهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِتَأْخِيرِ اعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ؛ إِذْ لَا عَائِقَ وَلَا مَانِعَ.

وَحُكْمُ الْمُتَشَابِهِ فِي الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْمُتَرَدَّدُ - : أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؛ فَتَحْمَلُ الْيَدُ، وَالرُّوحُ، وَالِاسْتِوَاءُ، وَالْوَجْهُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، عَلَى مَا يَتَحَقَّقُ^(٤) بِهِ الْمُحْكَمُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ^(٥)، وَلَا

= فيما يتعلق بالفروع والأحكام الفقهية، بعدما أورد ما يتعلق بالعقائد، ولا سيما: آيات الصفات، وخلاصة ما أورده في مُحْكَمٍ ومتشابه الفروع: أنَّ المحكم هو: المبيَّن، والمتشابه هو: المجمل، وسيمثلُ لهما من القرآن.

(١) يُنظر: «العدة» (٢/٦٨٥)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/١٤١).

(٢) في الأصل: «فالحكم»، والصواب ما أثبتته.

(٣) المرادُ بالأوَّل: ما يتعلق بأصول الدين «العقائد».

(٤) في الأصل: «على ما يتحفظ»، والصواب ما أثبتته.

(٥) هنا، يبيِّن المصنِّف رحمته الله طريقة العمل عند وُرُودِ المحكم والمتشابه، وأنه يُجْمَعُ بينهما، ولا سيما عند توهُم التعارض.

والحق: أنه لا يوجد تعارض هنا، بحمد الله؛ لأنَّ آيات الصفات كلها من =

يَتَحَقَّقُ^(١) قَوْلُهُ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١] إِلَّا بِقَدْرِ أَنْ يُنْفَى عَنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا تَحْتَهَا مِنَ الْأَغْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ، وَمَا يُشْكِلُ فِي النَّفْسِ عِنْدَ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ مِنْ صِفَاتِ الْأَدَمِيِّينَ^(٢)، فَإِذَا لَمْ يَتَخَلَّصْ مِنْ أَطْرَاحِ الْمُحْكَمِ إِلَّا بِهَذَا النَّفْيِ، بَقِيَ الْإِثْبَاتُ، فَانْقَسَمَ النَّاسُ / فِيهِ:

فَمِنْ قَائِلِ^(٣): أَثْبِتُ تَحْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ شَيْئًا، لَكِنْ لَا أَعِيْنُهُ، وَأَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ^(٤).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ^(٥) - رَحْمَةُ اللَّهِ

= المحكم من جهة العلم بمعناها، أما من جهة الكيفية: فهي من التشابه، وهذا القدر الأخير متفق عليه، أما الأول فهو: الصحيح - إن شاء الله - لدلالة النصوص عليه، وسير السلف على ضوئِهِ، وإذا لم يُوجَدْ تعارضٌ، فكلُّ آية تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي الْكَيْفِيَّةِ، وَمِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ لِمَا تُدْرِكُهُ وَنَعْلَمُهُ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ الْمَسْلُوكُ الصَّحِيحُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمَهْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا يَتَحَقَّقُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) هَذَا الْكَلَامُ مُحَلٌّ نَظَرٍ، وَقَدْ نَبَّهْتُ إِلَى مِثْلِهِ مَرَارًا، وَأَوْضَحْتُ مِنْهُجَ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ الْمَصَادِرِ قَرِيبًا بِمَا يُغْنِي عَنِ التَّكَرَّارِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فَمَنْ قَالَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ بِصَدَدِ تَقْسِيمِ النَّاسِ فِي مَسْئَلَةِ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ.

(٤) وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَوْلِ بِالتَّفْوِيضِ الْمُطْلَقِ.

(٥) وَالْحَقُّ: أَنَّ مَذْهَبَهُمْ لَيْسَ التَّفْوِيضُ الْمُطْلَقُ، وَإِنَّمَا تَفْوِيضُ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ فَقَطْ، وَأَمَّا مَعْنَى الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: فَهُوَ ظَاهِرٌ لَنَا، فَتَبَيَّنَ كَمَا وَرَدَ.

وَقَدْ نَسَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى السَّلَفِ الْقَوْلَ بِالتَّفْوِيضِ مُطْلَقًا، كَابْنِ قُدَّامَةَ فِي «الرُّوْضَةِ» (ص ٦٧)، وَهُوَ مُحَلٌّ نَظَرٍ، بَلْ مَذْهَبُهُمُ: التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَدْلُولٍ =

عَلَيْهِمْ^(١) - وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْقَوْلُ إِلَّا مِمَّنْ يَقُولُ: «لَيْسَ لِلْفِعْلِ ظَاهِرٌ؛
لَأَنَّ الْمُتَشَابِهَ^(٢) وَالظَّاهِرَ: أَسْمَانِ ضِدَّانِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ: «مَا تَرَجَّحَ
أَحَدُ مُحْتَمَلَيْهِ»^(٣)؛ وَمَا يَقْدِرُ أَحَدٌ يَقُولُ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ: «إِنَّهُ فَسَّرَ
ذَلِكَ بِمَا يَظْهَرُ فِي اللَّغَةِ مِنْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ»^(٤). وَالْمُتَشَابِهُ: «مَا

= الصِّفَةُ وَالْعِلْمُ بِالْمَرَادِ بِهَا، وَبَيْنَ كَيْفِيَّةِ الْإِتِّصَافِ بِهَا، فَالْأَوَّلُ يُثَبَّتُ، وَالثَّانِي
يَفْوُضُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ مِنْهُمْ وَالْمَصَادِرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا.

(١) الْأَوَّلَى: أَنْ يُتَرَضَّى عَنِ الصَّحَابَةِ، وَيُتَرَحَّمُ عَلَى التَّابِعِينَ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَعَةٌ
- بِحَمْدِ اللَّهِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْمُشْتَبِهَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثَبْتُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ السِّبَاقُ وَالسِّيَاقُ.

(٣) يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفَاتِ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ:

«أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ» (١/١٦٣)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/١٣٦)، وَ«فَوَاتِحُ
الرَّحْمَتِ» (٢/١٩)، وَ«شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٣٧)، وَ«شَرْحُ الْعُضْدِ
عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٦٨)، وَ«الْبَرْهَانُ» (١/٤١٦)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» (١/
٣٨٤)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/٥٢)، وَ«الْعُدَّةُ» (١/١٤٠)، وَ«التَّمْهِيدُ»
(١/٨)، وَ«رَوْضَةُ النَّازِرِ» (ص ١٧٨)، وَ«الْمُسَوَّدَةُ» (ص ٥٧٤)، وَ«شَرْحُ
الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» (٣/٤٥٩)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٧٥).

(٤) هَذَا الْكَلَامُ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَلَعَلَّ مَا حَمَلَ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: هُوَ الْمَبَالَقَةُ فِي
الْقَوْلِ بِالتَّفْوِضِ، وَالْهَرُوبُ مِنَ التَّشْبِيهِ؛ وَإِلَّا فَالسَّلَفُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِنَّمَا
يَفْسِّرُونَ الْأَلْفَافَ مِنْ طَرِيقِ اللَّغَةِ بِمَا لَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ بِلِسَانِ
الْعَرَبِ وَلِفَتْهِمٍ، لَكِنَّ كَيْفِيَّةَ الْإِتِّصَافِ بِهَا غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَدَيْهِمْ، أَمَّا مَجْرَدُ الْعِلْمِ
بِمَعْنَاهَا: فَإِنَّهُمْ يُدْرِكُونَهُ، فَإِذَا جَاءَتْ صِفَةُ السَّمْعِ - مَثَلًا - تَبَيَّنَ لَهُمُ الْعِلْمُ
بِمَعْنَاهَا، وَأَنَّهَا غَيْرُ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ مَدْلُولٌ فِي اللَّغَةِ مَعْلُومٌ، لَكِنَّ
كَيْفِيَّةَ الْإِتِّصَافِ بِهَا هُوَ الَّذِي يَفْوُضُ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ، وَهُوَ الْمَسْلُوكُ
الْوَسْطَ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ السَّلَفُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ
وغيرِهِ: «الْإِسْتِثْنَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ =

أَشْتَبَهَ أَمْرُهُ^(١)؛ ولهذا قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي الْمُتَشَابِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]^(٢)؛ فَمَنْ قَالَ: «لَهُ ظَاهِرٌ عِنْدَنَا» فَقَدْ كَذَّبَ نَصَّ الْقُرْآنِ، وَنَقَضَ أَصْلَهُ بِأَصْلِهِ^(٣)؛ فَإِنَّ أَصْلَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّ [الْوَقْفَ]^(٤) فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ^(٥): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]،

= يُنظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٥٤/٣)، (٢٧٠/١٣)، (٤٦٣/٢٠)، و«مختصر الصواعق» لابن القيم (١١/١)، و(٣٠٧/٢).

(١) هَذَا أَحَدُ الْحُدُودِ لِلْمُتَشَابِهِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِهِ حَدُودٌ كَثِيرَةٌ، سَبَقَ فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ إِبْرَادُ أَحْمَدَهَا، مَعَ الْمَرَاجِعِ فِي ذَلِكَ.

(٢) الْآيَةُ كَامِلَةٌ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أَمْ الْكِتَابُ وَالْأَمْرُ مُتَشَابِهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾».

(٣) الْمُرَادُ أَنَّهُ نَقَضَ أَصْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَهُ ظَاهِرٌ عِنْدَنَا» - نَقَضَهُ بِأَصْلِهِ الْآخِرَ وَهُوَ وَقْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ فَكَانَ ابْنُ عَقِيلٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ فِي مَعْرِفَةِ الظَّاهِرِ، فَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُ: وَمَا يَعْلَمُ ظَاهِرَهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَالْحَقُّ: أَنَّ فِي هَذَا تَفْصِيلًا يَسْلُمُ صَاحِبُهُ عِنْدَ الْأَخِذِ بِهِ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالتَّكْذِيبِ، الَّذِي زَعَمَهُ الْمُصَنِّفُ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّفْسِيرُ وَظَاهَرُ الْمَعْنَى، فَذَلِكَ مُذَرِّكٌ لِلرَّاسِخِينَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ حَقَائِقُ الْأُمُورِ وَكُنْهَاهَا وَمَا تَتَوَلَّى إِلَيْهِ، فَذَلِكَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ - سُبْحَانَهُ.

يُنظر: «الإِتْقَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» لِلْسَيُوطِيِّ (٥/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (١٥٣/٢).

(٤) هَذِهِ كَلِمَةٌ ضَرُورِيَّةٌ لَصَحَّةِ السِّيَاقِ، وَلِأَنَّ الْمَرَاجِعَ أَثْبَتَتْهَا. يُنظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٤٧/١)، و«الإِتْقَانُ» لِلْسَيُوطِيِّ (٣/٢)، و«العدة» (٦٨٨/٢) - (٦٩١)، و«شرح الكوكب المنير» (١٥٠/٢)، و«مجموع الفتاوى» (٥٥/٣).

(٥) وَهَذَا الْقَوْلُ - وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ - هُوَ قَوْلُ =

وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يَغْلَمُونَ، لَكِنْ يَقُولُونَ^(١).
فَإِذَا عَادَ بَعْدَ هَذَا الْأَصْلِ الْمَحْفُوظِ عَنْهُ^(٢)؛ وَعَلَيْهِ يَقُولُ: «أَحْمِلُ
هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَسْمَاءَ وَالْإِضَافَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا»:
قُلْنَا لَهُ: وَأَيُّ ظُهُورٍ؟ وَمَاذَا ظَهَرَ لَكَ، مَعَ تَسْمِيَةِ اللَّهِ:

= جمهور العلماء، وإليه ذهب من الصحابة: ابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس في أصح الروايتين عنه، وعائشة رضي الله عنها، وبه قال الحسن، وأكثر التابعين، واختاره الكسائي، والقرءاء، والأخفش. والواو في الآية للاستئناف.
يُنظر: «الإتقان» للسيوطي (٣/٢)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (١/٣٥٤).
ويُنظر: «فوائح الرحموت» (١٨/٢)، و«العدة» (٢/٦٨٩ - ٦٩٠)، و«شرح الكوكب المنير» (١٥١/٢ - ١٥٢).

وذهب آخرون، منهم: ابن عباس في رواية، ومجاهد، والضحاك، واختارها النووي، والآمدي، وابن الحاجب، وكثير من المعتزلة والأشاعرة: أن الوقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وأن الراسخين يغلّمون تأويله، والواو للعطف.

والراجع الأول، وذلك بالنظر إلى معنى التأويل، والله أعلم!
يُنظر: «الإتقان» (٣/٢)، و«مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١)، و«الإحكام» للآمدي (١/١٦٧)، و«العدة» (٢/٦٨٩)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/١٥٢ - ١٥٣)، ويُنظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/٥٥).

(١) يعني: يقولون: آمنا به، كل من عند ربنا؛ كما في الآية.
(٢) أي: فإذا عاد القائل بعد تقرير هذا الأصل، وهو أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَسْكُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأدعى علمه هو بظاهر هذه الآيات والأسماء والإضافات، - وهذا مع التسليم بما يراه المصنف - ؛ وإلا فلا تعارض بين الأصلين، ونحن إن أثبتنا الظاهر، فهو العلم بالمعنى فقط دون الكيفية، والله أعلم!

مُتَشَابِهَاتٍ؟ وَمَعَ إِفْرَادِ نَفْسِهِ بِعِلْمِهَا؟ وَمَا أَفْرَدَ نَفْسَهُ بِعِلْمِهِ كَيْفَ تَقُولُ: «لَهُ ظَاهِرٌ عِنْدِي أَحْمِلُهُ عَلَيْهِ»؟ (١)(٢).

وهذا أَضْلُ يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى أَغْتِقَادِهِ؛ فَلَيْسَ غَيْرُهُ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ سِيَّما فِي هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُنَزَّهِ عَنِ الْإِبْتِدَاعِ (٣). فَإِذَا ثَبَتَ بَطْلَانُ قَوْلٍ مَنْ يَدَّعِي (٤) فِي الْمُتَشَابِهِ ظَاهِرًا (٥) بِنَفْسِ قَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» (٦) أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ - لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(١) يلاحظ: أَنَّ المصنَّفَ رَحِمَهُ اللهُ يَرى القولَ بالتفويض المطلق، وهو محلُّ نظر، كما سَلَفَ مرارًا.

والمرادُ بالإضافات - هنا: ما أضافه اللهُ - تعالى - إلى نفسه من الصفات ونحوها. (٢) الناسُ فِي نظريتهم إلى المتشابهِ أقسامٌ:

قِسْمٌ: شَبَّهُوا وَجَسَّمُوا، وقِسْمٌ: حَرَّفُوا وَعَطَّلُوا، وقِسْمٌ: فَوَّضُوا وَأَطْلَقُوا، والمَسْلَكُ الصحيحُ: التفصيلُ، بالإقرار بظاهر ما دلَّت عليه مِنَ المعاني، مع حَذْرِ التشبيه، وتفويضِ عِلْمِ الكيفيةِ لله ﷻ، فلا نخوضُ فِي كَيْفِيَّتِهَا، وقد مرَّ ذِكْرُ المراجع التي ثَبَتَ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي ذلك.

(٣) يُنظر التعليق السابق، والمصنَّفَ رَحِمَهُ اللهُ هنا: يُثَبِّتُ القولَ بالتفويض المطلق، وَيَتَصَيَّرُ لَهُ، وَيَصِفُهُ بالقولِ المنزَّه عن الإبتداع، ونحو ذلك، وَيَرُدُّ بِحُجَّةٍ عَلَى مَنْ يَخَالِفُهُ.

والمَسْلَكُ العِلْمِيُّ السليم: أَنْ يَذْكُرَ أقوالَ العلماءِ بِأدلتها، ويناقشَ، ويرجِّحَ، وَيَرُدُّ، بالإقناع العِلْمِيِّ، والدليلِ النقليِّ، ولا يعنَّفَ المخالِفَ، ويسفِّهَ رأيَه، وعُذْرُنَا ملتمَسٌ لَهُ ﷻ.

(٤) الحقُّ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ، عَلَى معنى: أَنَّ القولَ بالظاهر لا ينافي القولَ بانفرادِ اللهِ بعلمه؛ فَإِنَّ الأوَّلَ: فِي معناه الظاهرِ دون تشبيه، والثاني: فيما لا يَعْلَمُ مِنَ الكيفيةِ، دون تفويضِ المعنى، اللهمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَصْدُ المصنَّفِ رَحِمَهُ اللهُ المشبهين، فَتَعَمَّ، لَقَدْ ثَبَتَ بَطْلَانُ قولهم، والله أعلم!

(٥) فِي الأصل: «ظاهر».

(٦) فِي الأصل: «تأويل»، ولصحة السياق أثبتَّ الهاء.

أَحَدَ رَجُلَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَقُولَ: «لَا أَذْرِي، وَلَا أَعْلَمُ؛ وَاللَّهُ هُوَ الْمُسْتَأْتَرُ بِعِلْمِ هَذِهِ
الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَيْهِ»؛ فَهَذَا رَجُلٌ / أَخْبَرَ بِالتَّقْصِيرِ عَنْ عِلْمِ مَا
أَسْتَأْتَرُ اللَّهُ عِنْدَهُ بِعِلْمِهِ^(١).

أَوْ يُقَدِّمَ عَلَى التَّأْوِيلِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ وَمِمَّا يَنْحَرِسُ بِهِ
مُحْكَمُ الْكِتَابِ، وَهِيَ آيَاتُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ، وَشَهَادَةُ
دَلَائِلِ الْعُقُولِ الَّتِي أَثْبَتَ بِهَا الصَّانِعُ إِبْتِئَانًا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى أَشْبَهَ
خَلْقَهُ، دَخَلَ عَلَيْهِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ؛ فَأَخَوَجْنَا ذَلِكَ إِلَى صَانِعٍ يَصْنَعُهُ؛
كَمَا أَخَوَجْنَا ذَلِكَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ مَا سَدَّ مَسَدَّ مِثْلِهِ،
وَجَارَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

وَلَا قِسْمَ ثَالِثٍ سِوَى التَّضْرِيحِ بِالتَّشْبِيهِ^(٢)، وَمَنْ صَرَّحَ بِهِ^(٣)

(١) وهذا الرجل هو المفوض، فإن أطلق القول بالتفويض معنى وكيفية - وهو
مراد ابن عقيل؛ كما يظهر - فليس بصحيح، وإن فصل، فأثبت ما تدل عليه
النصوص من المعاني، وفوض علم الكيفية فقط: فهو المصيب.

(٢) قسم المصنّف ﷺ الناس في التشابه إلى ثلاثة أقسام: قسم مفوض، وهو
الذي أيده المصنّف، وقسم مؤول، وقسم مشبه.

وما ذهب إليه المصنّف من التفويض: إن كان يقصد به مذهب المفوضة في
العلم بالمعنى والكيفية - وهو الظاهر من كلامه - فليس ذلك بالمذهب
الصحيح، وإن كان يقصد به مذهب المفوضة في العلم بالكيفية دون العلم
بالمعنى والدلالة الظاهرة - فهذا هو مذهب السلف أهل السنة والجماعة -
رحمهم الله - وهو المذهب الصحيح الذي ندين الله به، وقد سبق ذكر المراجع
في ذلك.

(٣) في الأصل: «ومن صريح به»، والصواب ما أثبت.

زَعَقَتْ بِهِ أدِلَّةُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَأَخْرَسَتْهُ عَنْ مَقَالَتِهِ^(١).
فَأَفْهَمَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَهْمُ مَا صُرِفَتْ الْعِنَايَةُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ الْأَصْلُ الَّذِي
يُبْتَنَى عَلَيْهِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ^(٢).
وَقَالَ قَوْمٌ^(٣): الْمُحْكَمُ: غَيْرُ الْمَنْسُوحِ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ حُكْمُهُ،
وَلَمْ يُعَيَّرْ بِنَسْخِ بَعْدِهِ، وَالْمُتَشَابِهُ: الْمَنْسُوحُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفِيدَ حُكْمُهُ مِنَ
النَّاسِخِ لَهُ^{(٤)(٥)}.

(١) هذا تعبير أدبي بليغ، والمعنى: أن من صار إلى التشبيه، زَعَقَتْ بِهِ أدِلَّةُ
الشرع والعقل، أي: رَفَعَتْ الصَّوْتِ وصاحت بالإنكار عليه، وأسكته عن
مقالته التي يريد بها تشبيه الله بخلقه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.
يُنظر في معنى «الزَّعَقُ» لغةً: «الصحاح» للجوهري (٤/١٤٩٠)، مادة (زَعَق).
(٢) في هذا تأكيد من المصنّف ﷺ أَنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصُولِ الدِّينِ،
وهي العقائد، وهذا أمرٌ مُهِمٌّ كما نبّه عليه ﷺ: فما أَحْوَجَ عَلِمَ الْأَصُولِ
اليَوْمَ أَنْ يُبْنَى عَلَى قَوَاعِدَ سَلِيمَةٍ مِنْ عَقِيدَةِ السَّلَفِ، بعيداً عن مَزَالِقِ أَهْلِ
الاعتزال وغيرهم.

(٣) في تعريف المحكم والمتشابه، وهذا استئناف من المصنّف لذكر تعريفات
المحكم والمتشابه عند الأصوليين، وقد سبق التعريف الأول لهما في صدر
هذا الفصل: (٢/١٦١).

(٤) وممن قال بهذا القول: ابن مسعود، وابن عباس، وقتادة، والسُّدِّيُّ،
والضُّحَّاك.

يُنظر: «جامع البيان في تأويل آي القرآن» للطبري (٦/١٧٥ - ١٧٦)، و«إرشاد
المسير» لابن الجوزي (١/٣٥٠)، و«الإتقان» للسيوطي (٢/٢ - ٣).

(٥) يُنظر: «العدة» (٢/٦٨٦)، و«التمهيد» (٢/٢٧٦)، و«المسودة» (ص ١٦٢)،
و«إرشاد الفحول» (ص ٣٢).

وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْفُقَهَاءِ^(١):
 هُوَ الْمَعْلُومُ حُكْمُهُ مِنْ صِيغَتِهِ وَلَفْظِهِ، وَالْمُتَشَابِهُ: هُوَ الْمُجْمَلُ،
 الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَى تَفْسِيرٍ وَتَأْوِيلٍ^(٢).
 وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ^(٣)، عَنْ أَصْحَابِهِ^(٤)؛ «أَنَّ «الْمُحَكَّم»
 مُشْتَرَكٌ يَحْتَمِلُ [وَجْهَيْنِ]:
 أَحَدُهُمَا^(٥): «إِحْكَامُ صِيغَتِهِ، وَإِتْقَانُ لَفْظِهِ؛ وَذَلِكَ بِالْفَصَاحَةِ.

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٨٥)، و«المسودة» (ص ١٦١).

(٢) وَمَثَلُوا لَهُ بِالْقُرْءِ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «وَالْمُطْلَقَاتُ يَرْتَبِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»
 [البقرة: ٢٢٨] وبالحق في قوله - تَعَالَى -: «وَمَا آتَاوَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»
 [الأنعام: ١٤١].

يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٦٨٥)، و«المسودة» (ص ١٦١).

(٣) هُوَ: أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَصْرِيُّ الْمَعْتَزَلِيُّ، مِنْ أئِمَّةِ
 الْمَعْتَزَلَةِ، وَلَدَ وَنَشَأَ فِي الْبَصْرَةِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ، وَعَاشَ فِيهَا، وَتَلَمَّذَ
 لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ، كَانَ مَبْرُزًا فِي عِلْمِي الْكَلَامِ وَالْأَصُولِ، حَادِثًا فِي فَنِّ
 الْجَدَلِ وَالْمَنَاظَرَةِ، مَشْهُورًا بِقُوَّةِ الْحُجَّةِ، بَارِعًا فِي الْمَجَادَلَةِ، وَالذِّفَاعِ عَنْ
 آرَاءِ أَهْلِ الْإِعْتِزَالِ، وَيُعَدُّ إِمَامَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي زَمَانِهِ، صَنَّفَ عِدَدًا مِنْ الْكُتُبِ،
 أَحْمُهَا: «الْمَعْتَمَدُ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ، وَ«شَرْحُ الْأَصُولِ
 الْخَمْسَةِ»، وَ«تَصْفِيحُ الْأَدْلَةِ»، وَ«غُرُرُ الْأَدْلَةِ» وَغَيْرَهَا، تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٣٦هـ) فِي
 بَغْدَادَ.

يُنْظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٣/ ١٠٠)، وَفَرَقَ وَطَبَقَاتِ الْمَعْتَزَلَةِ
 لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمَعْتَزَلِيِّ (ص ١٢٥)، وَ«وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ» (٣/ ٤٠١).

(٤) هَكَذَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى فِي «الْعُدَّة» (٢/ ٦٨٧)، وَيُنْظَرُ: «الْمَسْوَدَةُ»
 (ص ١٦٢)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ «الْمَعْتَمَدُ».

(٥) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «الْعُدَّة» (٢/ ٦٨٧)، لَا زِمَةٌ؛ لَا اسْتِقَامَةُ السِّيَاقِ.

والثاني: أنه مالا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ.
وَأَمَّا «الْمُتَشَابَهُ»: فَيُسْتَعْمَلُ - أَيْضًا - عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَشَابَهُ وَمُتَسَاوٍ فِي الْحِكْمَةِ.
[وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ] ^(١) مُخْتَلِفَيْنِ، مُشْتَبِهَيْنِ، أَحْتِمَالًا
شَدِيدًا.
وَكَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا بَيَّنَّا أَوَّلًا ^(٢)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُنَا، ^(٣).

(١) ساقط بالأصل، وهو انتقال نظر من الناسخ، كما هو ظاهر، وهو من كلام أبي الحسين البصري، وأثبتته من «العدة» (٢/٦٨٧)؛ نقلًا عن أبي الحسين، ويُنظر: «المسودة» (ص ١٦٢).

(٢) أي: بيّنه المصنّف في أوّل الفصل مِنْ أَنَّ المحكّم: ما أَسْتَقْلَّ بنفسه، وكان أصلًا لا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ بغيره، والمتشابه: ما لم يَسْتَقْلَّ بنفسه، واحتاجَ إِلَى الْبَيَانِ بغيره، يُنظر: (٢/١٦٠ - ١٦١).

(٣) كما أَسَنَدَ إِلَيْهِ المصنّف في أوّل الفصل (٢/١٦١)، ويُنظر: «العدة» (٢/٦٨٤)، و«التمهيد» (٢/٢٧٦)، و«المسودة» (ص ١٦١)، ويُنظر: رسالة الإمام أحمد في: «الردّ على الجهميّة والزنادقة» (ص ٧ وما بعدها).

«فضل»

فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ [مِنْ أَنَّ الْمُحْكَمَ] هُوَ: مَا اسْتَقْلَّ

بِنَفْسِهِ، وَالمُتَشَابِهُ: عَكْسُهُ^(١):

[فَمِنْهَا]^(٢): أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ

مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]^(٣)، وَأُمُّ الشَّيْءِ: أَصْلُهُ.

وإِنَّمَا سُمِّيَ الْمُحْكَمُ / أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ - عَلَى مَا قَدَّمْتُ - يُرَدُّ إِلَيْهِ
الْمُتَشَابِهُ؛ كَمَا يُرَدُّ الْفَرْعُ إِلَى أَصْلِهِ^(٤)؛ إِنْ شِئْتَ: فَرَعَ الْعِلَّةَ^(٥)، وَإِنْ
شِئْتَ: كُلَّ شَيْءٍ تَفَرَّعَ عَنْ شَيْءٍ، كَالْوَلَدِ إِلَى أَبِيهِ، وَالشَّمْرِ إِلَى

ب/١٥٤

(١) بعدما ذَكَرَ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ التَّعْرِيفَاتَ لِلْمُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ، عَقَدَ هَذَا الْفَصْلَ
لِلإِسْتِدْلَالِ عَلَى التَّعْرِيفِ الرَّاجِحِ لِهَما، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ:
﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وَأَنَّ الْوَارِءَ بَعْدَهَا اسْتِنَافِيَّةٌ.

وَيَنْظُرُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: «العدة» (٢/٦٨٧)؛ فَقَدْ نَقَلَ المصنِّفُ عَنْ شَيْخِهِ،
وَزَادَ عَلَيْهِ، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: «التمهيد» (٢/٢٧٧).

(٢) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ؛ وَزِدْتَهَا جَرِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ المصنِّفِ.

(٣) وَلِلنَّظَرِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ يُرْجَعُ إِلَى: «جامع البيان» لِلطَّبْرِيِّ (٦/
١٧٥)، وَ«تفسير القرآن العظيم» لِابْنِ كَثِيرٍ (١/٣٤٤)، وَ«الجامع لأحكام
القرآن» لِلْقُرْطُبِيِّ (٤/٨)، وَ«زاد المسير» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (١/٣٥٠)، وَ«أضواء
البيان» لِلشَّنَقِيطِيِّ (١/٢٦٦)، وَ«فتح القدير» لِلشُّوكَانِيِّ (١/٣١٣)،
وَ«محاسن التأويل» لِلْقَاسِمِيِّ (٤/٧).

(٤) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٨٨)، وَ«التمهيد» (٢/٢٧٧).

(٥) لَعَلَّ الْمَرَادَ بِالْعِلَّةِ - هُنَا: الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ إِنَّمَا يَأْتِي فِي مَقَابِلِ الْأَصْلِ،
وَمُتَفَرِّعٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

الشجرة، وكل شيء صدر عن أصل، حتى المخلوق إلى خالقه.
فكذلك الآيات المحكمة: أصول متفق على حكمها، يرد
المتردد المختلف فيه - لأجل تردده - إليها؛ وهذا صورة ما قدمنا
مثاله^(١):

فإذا قال [تعالى]^(٢): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،
ثم قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فاشتبه على السامع
شأن السمع والبصر، هل هو بجارية، أو هو بمعنى: العلم بما
يسمعه السامع منّا، والعلم بما يبصره الواحد منّا، أو هو إدراك بعين
جارية، ليس بالعلم؛ لكنه زائد على العلم^(٣)، أو هو كون الذات
سميعة^(٤) بنفسها، لا بمعنى هو علم ولا سمع ولا بصر^(٥)؟
فإذا حصل الاشتباه في ذلك، ثم صدر عنه ما حصل من
الاختلاف بين أهل العلم - وجب على العالم الرايخ في العلم أن

(١) يريد المصنف رحمه الله أن يبين للقارئ صورة على ما تقدم من تمثيل للمحكم
والمتشابه، من حيث رد التشابه إلى المحكم؛ لأن المحكم: أصل له، يرد
إليه؛ كالولد إلى أبيه، والثمر إلى الشجرة، ونحو ذلك مما تقدم.
(٢) هذه إضافة تناسب المقام؛ لإجلال الله، وتنزيهاً وتبعداً عن خلط كلام الله بكلام
غيره.

(٣) فيه تكرار مع ما سبق من قوله: «هل هو بجارية؟» إذ لا داعي إليه.
(٤) في الأصل: «سمعية»، بتقديم العين على الياء، والصواب ما أثبتته.
(٥) تنظر الأقوال في ذلك، مع بيان القول الصحيح، ومنهج السلف في: «مجموع
فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤٦٣/٢٠)، و«مختصر الصواعق المرسلة»
لابن القيم (١١/١)، (٣٠٧/٢).

يُرَدُّ هَذَا إِلَى أَوَّلِ الْآيَةِ، وَهُوَ ^(١): نَفْيُ التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - :
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فَيَنْفِي ^(٢) مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُشْتَبِهَةِ مَا يَخْرُجُ
عَنْ أَوَّلِ الْآيَةِ - وَهُوَ الْإِحْكَامُ - :

فَإِذَا نَفَى التَّشْبِيهَ، قَالَ: «إِنَّهُ سَمِيعٌ لَا يَمِثِلُ مَا نَسْمَعُ مِنْ جَارِحَةٍ
وَجِهَةٍ مِنْ ذَوَاتِنَا وَحَاسَّةٍ؛ إِذْ لَوْ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ، لَانْتَفَى قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ وَذَلِكَ نَفْيُ صَرِيحٍ لَا يَتَرَدَّدُ؛ فَكَيْفَ يَتَرَدَّدُ ^(٣)؟
فَحَمَلْنَا الْمُتَشَابِهَ عَلَى الْمُحْكَمِ؛ فَاَنْتَفَى التَّشْبِيهُ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ مُتَرَدِّدًا -
بَعْدَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ - بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ، لَا بَأْسَ بِهِمَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ
الْعُلَمَاءِ ^(٤):

أَحَدُهُمَا: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا بِهِ يَسْمَعُ، لَا
تَشْبِيهَ وَلَا تَأْوِيلَ ^(٥).

وَالثَّانِي: التَّأْوِيلُ عَلَى أَنَّهُ يُذَرِّكُ الْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ، وَلَا
نَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ^(٦).

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الَّذِي لُقِّبَ صَاحِبُهُ / بِالزَّيْغِ : فَإِنَّهُ الْحَمْلُ لَهُ عَلَى مَا

١/١٥٥

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَهِيَ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) أَي: الْعَالِمُ الرَّاسِخُ فِي الْعِلْمِ، وَالْمَرَادُ: أَنَّهُ يَنْفِي كُلَّ الْمَعَانِي الْمُشْتَبِهَةِ، الَّتِي
تَخْرُجُ عَنْ أَوَّلِ الْآيَةِ؛ فَلَا يَبْقَى إِلَّا الْمُحْكَمُ.

(٣) يَعْنِي: لَا نَفْسَرُهُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْجَارِحَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَعَانِي الَّتِي يَتَرَدَّدُ بَيْنَهَا
الْمُتَشَابِهَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَشْبِيهَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ، وَهُوَ مَا نَفَاهُ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ.

(٤) يُنْظَرُ: «شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٢/١٥٠).

(٥) وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَوْلِ: بِالتَّفْوِضِ مُطْلَقًا.

(٦) وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِالتَّأْوِيلِ.

يُوجِبُ الاختِلَافَ والتَّنَاقُضَ، أَوْ تَأْوِيلَ مَا يَعُودُ عَلَى الْمُحْكَمِ بِالنَّفْيِ مِنْ نَوْعِ تَشْبِيهِ يَعُودُ بِنَقْضِ أَوَّلِ الْآيَةِ؛ فِهَذَا صَاحِبُهُ زَائِعٌ.

وَقَوْلُهُ [سُبْحَانَهُ]: ﴿وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يَغْنِي - وَاللهُ أَعْلَمُ - : لَا يَعْلَمُ كُنْهَ مَا تَحْتَ هَذِهِ الْإِضَافَاتِ ^(١) إِلَّا مَنْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِهَا تَارَةً، وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ أُخْرَى ^(٢).

كَمَا قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: يَنْتَظِرُونَ مَعْنَى مَا سَمِعُوا مِنَ الْبَعْثِ، وَالْحِسَابِ، وَالْمُجَازَاةِ. ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾: يَنْكَشِفُ وَعَدُ اللَّهِ وَوَعِيدُهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَخْبَرَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ [وَسَلَامُهُ] عَلَيْهِمْ - ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ﴾ يَغْنِي:

= وهذان المذهبان هما اللذان لا بَأْسَ بهما - فيما يراه المصنف، رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَمَّا الثالثُ، وهو: التشبيهُ، فهو الممنوعُ، والصوابُ - والله أعلم - التفصيلُ: فالتفويضُ المطلقُ لا يسلمُ، بل تفويضُ الكيفية فقط دون المعنى الظاهر. والتأويلُ، فيه تفصيلٌ أيضًا: فَإِنْ قَصَدَ بالتأويلِ التفسيرَ الذي لا يحيلُ المعنى ولا يصرِّفه عن ظاهره: فمقبولٌ، وَإِنْ قَصَدَ به غيرَ ذلك ممَّا يوجبُ صرفَ الألفاظ عن ظاهرها المراد منها بلا دليل ولا قرينة: فهذا هو الزيغُ، والعياذُ بالله.

يُنْظَرُ فِي تَحْرِيرِ الْقَوْلِ بِالتَّأْوِيلِ: «الإِتْقَانُ» (٥/٢)، و«المسودة» (ص ١٦٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١٥٣/٢).

(١) نَسَبَ الْفَتْوحِيُّ فِي «شرح الكوكب المنير» إِلَى ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ «أَي: كُنْهَ ذَلِكَ»، يُنْظَرُ: «شرح الكوكب المنير» (١٥٠/٢)، وَمَرَادُ ابْنِ عَقِيلٍ بِمَعْرِفَةِ الْكُنْهَ: مَعْرِفَةُ الْمَعْنَى. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اللَّحَاقُ.

(٢) يَنْظَرُ تَفْسِيرَ الْآيَةِ فِي الْمَصَادِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْآيَةِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ: (٢/١٧٣).

تَرْكُوهُ^(١) ﴿مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَيْنَا بِالْحَقِّ﴾؛ فَالْتَأْوِيلُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - : الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ^(٢)، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ. ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] الثَّابِتُونَ عَلَى صِحَّةِ الْمُعْتَقَدِ ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^(٣) صَدَقْنَا بِهِ^(٤)؛ ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ يَعْنُونَ: الْمُحْكَمُ الَّذِي نَقَى التَّشْبِيهَ، وَهَذَا الْمُتَشَابِهُ الَّذِي يُؤْهِمُ التَّشْبِيهَ: هُمَا جَمِيعًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَتَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْثُ يَتَنَاقَضُ كَلَامُهُ، وَلَا يَكُونُ الْمُتَرَدَّدُ قَاضِيًا عَلَى النَّصِّ غَيْرِ الْمُتَرَدَّدِ، بَلْ هَذَا مِنْ مِثْلِ^(٥) ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا تَنَاقُضَ فِي كَلَامِهِ، وَلَا تَفَاوُتَ فِي خَلْقِهِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ لِهَذَا الْمُتَشَابِهَ مَعْنَى، هُوَ الْعَالِمُ بِهِ، الْمُسْتَأْتَرُ بِعِلْمِهِ؛ فَحَدَّثَنَا^(٦) إِذَا لَمْ نَصِلْ إِلَيْهِ: أَنْ نَسْتَطْرِحَ^(٧) التَّسْلِيمَ وَالتَّصْدِيقَ وَكَذَلِكَ يَجِبُ فِي كُلِّ مُشْتَبِهٍ مِنْ أَعْمَالِهِ يُعْطَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ: أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَلِيقُ مِنْ إِحْكَامٍ فَعَلِهِ الَّذِي لَا تَفَاوُتَ فِيهِ^(٨).

(١) يُنْظَرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ»، مَادَّةُ (نَسِي).

(٢) وَلِتَوْضِيحِ ذَلِكَ، يَنْظُرُ هَذِهِ الْآيَةُ فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢/٢٢٠).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «آمَنَّا»، وَ«بِهِ»: زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٤) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٩١).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ عِنْدِ».

(٦) أَي: يَكْفِينَا هَذَا الْقَدْرُ فَلَا نَتَجَاوَزُهُ. وَالْحَدُّ هُوَ: الْفَضْلُ وَالْمَنْعُ؛ كَمَا فِي

«الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ» (ص ٤٨) مَادَّةُ (حَدَد).

(٧) الْأَسْتَطْرَاحُ - هُنَا -: لَيْسَ بِمَعْنَى التَّرْكِ، بَلْ هُوَ الْقَوْلُ بِالتَّسْلِيمِ، وَاسْتِحْضَارُ

التَّصْدِيقِ؛ وَعَلَى هَذَا يَدُلُّ السِّيَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٨) لَا يَقَالُ: إِنْ بَعْضُ أَعْمَالِهِ - سُبْحَانَهُ - يُعْطَى ظَاهِرَهَا مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، بَلْ مَتَى صَدَرَ

عَنْهُ - سُبْحَانَهُ - فِعْلٌ نَجْهَلُ حِكْمَتَهُ نَقُولُ: لَهُ حِكْمَةٌ لَا نَعْلَمُهَا، فَتُبْتُ الْفِعْلَ، =

وَكَذَلِكَ فِي الْفُرُوعِ ^(١) إِذَا جَاءَتْ آيَةٌ ^(٢) مُجْمَعٌ عَلَى حُكْمِهَا،
وَأَيَّةٌ ^(٣) مُخْتَلَفٌ فِيهَا - : سُقْنَا الْمُخْتَلَفَ فِيهِ إِلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؛ مِثْلُ
قَوْلِهِ: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] هَذَا يُعْطِي الْمَسَاوَاةَ، فَإِذَا
قَالَ: ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]،
وَرَأَيْنَا أَنَّ طَلَبَ الْمُمَآثِلَةِ فِي الصُّورَةِ يُخْرِجُ عَنِ الْمَسَاوَاةِ، بِأَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ
فَلَا يَمُوتُ؛ كَمَا مَاتَ مَنْ قَتَلَهُ بِقَطْعِ يَدِهِ - : أَخْتَجْنَا أَنْ نَعُودَ فَنَضْرِبَ
عُنُقَهُ؛ فَيَقْضِي بِنَا طَلَبَ الْمُمَآثِلَةِ فِي صُورَةِ الْفِعْلِ إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى
الْمِثْلِ، وَالْخُرُوجِ عَلَى الْمُقَاصَّةِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى إِزْهَاقِ النَّفْسِ، دُونَ
مُمَآثِلَةِ الصُّورَةِ؛ لِتَحْرِيسِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْأَضْلُ، وَهُوَ الْمَسَاوَاةُ ^(٤).
وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، كَانَ هَذَا أَشْبَهَ مِنْ ^(٥) حَمَلِ الْمُحْكَمِ عَلَى

= ولا نخوض في حكمته وكيفيته، ولا نوؤل ولا نشبه، بل نسلم ونصدق،

﴿هَآئِنَا بِهِ كُلٌّ تِنَ عِنْدَ رَبِّنَا﴾، يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٥/٥ - ١٩).

(١) ما ذكره المصنف سابقاً هو منهج العمل عند ورود التشابه في الأصول
«العقائد»، لا سيما الصفات، ولما ذكر الأصول، أتبعها بذكر طريقة العمل
عند ورود التشابه في الفروع، أو عند التعارض في الأحكام الفرعية، أو ما
يُوهَّم ذلك، وأنه يُردُّ المختلف فيه إلى المتفق عليه؛ فيحمل عليه درة
للإيهام.

(٢) في الأصل: «أنه». (٣) في الأصل: «وأنه».

(٤) الذي في آية المائدة وانظر توضيح ذلك في: «تفسير القرطبي» (٦/٢٠١ - ٢٠٢)
عند تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، ويُنظر: كتاب «المغني»
(١١/٥٣٠ وما بعدها)، باب القود.

(٥) في الأصل: «ممن»، ولعل الصواب ما أثبتته؛ لأن السياق في المعنى، لا في
مورده والقائل به.

النَّاسِخِ، وَالْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمَنْسُوحِ، وَعَلَى الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ^(١). وَلَأَنَّ النَّاسِخَ مِنَ الْكِتَابِ، وَالْمَنْسُوحَ، وَالْحُرُوفَ^(٢): لَا يُفْضِي الْخِلَافُ فِيهَا، وَالتَّأْوِيلَ لَهَا - وَإِنْ أَخْطَأَ الْمُتَأَوِّلُ - إِلَى تَسْمِيَةِ خَطِّهِ زَيْغًا فِي قَلْبِهِ، وَلَا فَسَادًا فِي عَقْلِهِ^(٣).

وَمَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ مِمَّا^(٤) يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْوَصْفِ: يَدْخُلُهُ الزَّيْغُ وَالْانْحِرَافُ بِالْخَطِّ^(٥)، وَيَحْسُنُ فِيهِ التَّسْلِيمُ وَالْإِيمَانُ عِنْدَ الْإِحْجَامِ عَنِ التَّأْوِيلِ؛ خَوْفَ مُسَاكَنَةِ التَّعْطِيلِ أَوْ التَّشْبِيهِ^(٦)؛ وَكَذَلِكَ الْمُجْمَعُ عَلَى مَعْنَاهُ مَعَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ: فَإِنَّهُ مَتَى زَالَ الْأَجْتِهَادُ عَنِ مُوَافَقَةِ الْإِجْمَاعِ، كَانَ زَيْغًا وَضَلَالًا^(٧).

(١) بِدَايَةِ الْمُصَنَّفِ ﷺ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ عَرَفَ الْمُحَكَّمَ بِالنَّاسِخِ، وَالْمُتَشَابِهِ بِالْمَنْسُوحِ.

(٢) يَعْنِي: الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «عَقْدُهُ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مَا»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) الْمُرَادُ - هُنَا: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمَخْطُئِ فِيهَا، بِالزَّيْغِ وَالْانْحِرَافِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَصِحُّ فِي مَجَالِ أَصُولِ الْأَعْتِقَادِ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْفُرُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٦) الْمُرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّهُ يَجِبُ التَّسْلِيمُ وَالْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا وَرَدَ عَنِ اللَّهِ، لَا سِيَّمَا فِي بَابِ الصِّفَاتِ، وَلَا يَجُوزُ الْوُقُوعُ فِي التَّأْوِيلِ؛ خَشْيَةً مِنْ مَشَابَهَةِ قَوْلِ أَهْلِ التَّشْبِيهِ أَوْ التَّعْطِيلِ.

(٧) هُنَا، يَرِيدُ الْمُصَنَّفُ أَنْ يَثْبِتَ أَنَّ مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ: أَصُولًا أَوْ فُرُوعًا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ قَضَايَا الْأَعْتِقَادِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمَخْطُئِ فِيهَا بِالزَّيْغِ وَالضَّلَالِ؛ فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ، أَمَّا مَا يَسُوعُ فِيهِ الْخِلَافُ مِمَّا لَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْأَجْتِهَادُ: فَلَا يَضِلُّ الْمُخَالَفُ فِيهِ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالزَّيْغِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

ومِنْهَا: أَنَّ الْمُتَشَابِهَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَنْسُوخَ، لَمَا وَقَعَ عَلَى الْقِصَصِ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَنَنِي^(١) الْقِصَصِ: مُتَشَابِهًا؛ فَقَالَ: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقِصَصَ تَشَابَهَتْ وَتَمَثَّلَتْ وَتَنَنَتْ^(٢):

فَإِنْ كَانَ إِنْقَاعُ الْأَسْمِ عَلَيْهَا حَقِيقَةً^(٣)، عُلِمَ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ: مَوْضُوعٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّرَدُّدِ وَالتَّمَثُّلِ الْمُوجِبِ لِلِاشْتِيَائِ.

وَلِإِنْ كَانَ مُسْتَعَارًا فِي الْقِصَصِ / الْمُتَشَبِّهِ^(٤)، فَلَا يُسْتَعَارُ الشَّيْءُ إِلَّا مِنْ أَضَلِّ يُقَارِبُهُ نَوْعَ مُقَارَبَةٍ؛ كَمَا يُسْتَعَارُ لِلرَّجُلِ السَّخِي وَالْعَالِمِ: بَخْرٌ، وَلِلْبَلِيدِ: حِمَارٌ؛ فَلَا مَدْخَلَ لِلْمَنْسُوخِ فِي هَذَا النَّوعِ، وَلَا هُوَ مِنْ بَابِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْسُوخَ: هُوَ الْمَرْفُوعُ الْمَزَالُ^(٥)؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَسَخَتْ^(٦) الشَّمْسُ الظِّلَّ، وَالرِّيَّاحُ الْأَثَارَ».

(١) جاء في «المصباح المنير» في مادة (تني): «مِنْ تَنَيْتُ الشَّيْءَ أَتَيْنِيهِ تَنِيًّا، مِنْ بَابٍ: رَمَى: إِذَا عَطَفْتَهُ وَرَدَدْتَهُ... وَالتَّنَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ: الْأَمْرُ بِعَادُ مَرَّتَيْنِ». إ.هـ فالمراد بِتَنَنِي الْقِصَصِ - هنا -: تَكَرُّرُهَا وَإِعَادَتُهَا «المصباح المنير» (ص ٣٣ - ٣٤).

(٢) في الأصل: «وثبتت»، ولكن السياق ليس في إثبات القِصَصِ، فهي ثابتة قطعاً، وإنما السياق في تَشَبُّهٍ وَتَكَرُّرٍهَا، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «وثبتت» كما أثبتته، والله أعلم.

(٣) يعني: إِنْقَاعُ اسْمِ التَّشَابُهِ عَلَى الْقِصَصِ حَقِيقَةً.

(٤) أي المَكْرُورَةُ.

(٥) في الأصل: «المزائل»، ولعل الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِ النَّسْخِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: «لسان العرب»، مادة (٢٨/٤) (نسخ)، و«الصحاح»، (٤٣٣/١) مادة (نسخ)، و«القاموس»، (٢٧١/١) مادة (نسخ) =

فَإِنْ قِيلَ: «بَلْ فِي الْمَنْسُوخِ نَوْعُ أَشْتِيَائِهِ وَقَعَ لِحِمَاةٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَهُوَ الْبَدَاءُ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ نَفَوْا عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - جَوَازَ النَّسْخِ»^(١)، وَقَالَ الْبَاقُونَ: بِمُصْلَحَةٍ بِحَسَبِ الزَّمَانِ^(٢)، وَقَالَ قَوْمٌ^(٣): بِحُكْمٍ مِنَ اللَّهِ،

= «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/٤٢٤)، و«المصباح المنير» (ص ٢٣٠)، مادة (نسخ).

(١) وَهُمْ طَوَائِفُ مِنَ الْيَهُودِ وَالرَّافِضَةِ الْقَائِلِينَ بِالْبَدَاءِ، وَهُوَ ظُهُورُ الشَّيْءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَكِنْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ النَّسْخِ وَالْبَدَاءِ.

يُنْظَرُ: «البرهان» (٢/١٣٠١)، و«الإحكام» للآمدي (٣/١٠٩)، و«البحر المحيط» (٤/٧٠)، و«العدة» (٣/٧٧٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٥٣٦). وَيُنْظَرُ: (٣/٩٩، ١٠٦) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيَّةِ، يُنْظَرُ: «البحر المحيط» (٤/٧٠)، وَجُمْلَةُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ النَّسْخَ: بَيَانٌ لَا رَفْعٌ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ الرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ، يُنْظَرُ: «المحصول» (١/٤٢٨).

(٣) وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ النَّسْخَ رَفْعٌ عَلَى حَسَبِ الْمَشْيَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ.

يُنْظَرُ: «أصول السرخسي» (٢/٥٤)، «التلويح على التوضيح» (٢/٣٢)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٣٠١)، و«العقد على ابن الحاجب» (٢/١٨٥)، «البرهان» (٢/١٢٩٣)، و«الإحكام» للآمدي (٣/١٠٤)، و«البحر المحيط» (٤/٦٤)، و«العدة» (٣/٧٧٨)، و«المسودة» (ص ١٩٥)، «شرح الكوكب المنير» (٣/٥٢٦)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٨٤). وَخِلَافَةُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ فِي حَدِّ النَّسْخِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ:

الأول: الْقَائِلُونَ بِالْبَدَاءِ، وَهُمْ طَوَائِفُ مِنَ الْيَهُودِ وَالرَّوَافِضِ.

وَالثَّانِي: الْقَائِلُونَ بِأَنَّ النَّسْخَ بَيَانٌ لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ عَلَى حَسَبِ الْمَصْلَحَةِ وَالزَّمَانِ، وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ.

الثالث: الْقَائِلُونَ بِأَنَّ النَّسْخَ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِحُكْمٍ آخَرَ وَإِنْ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمُكَلَّفِينَ، أَوْ تَعْلُقُ بِزَمَنِ مَعِيْنٍ، بَلْ بِحَسَبِ مَشْيَةِ اللَّهِ، =

لا بِمَضْلَحَةٍ وَلَا بِدَاءٍ.

وَكُلُّ خِلَافٍ وَاشْتِيَاءٍ حَصَلَ فِي الْإِضَافَاتِ الْمُؤَهَّمَةِ لِلتَّشْبِيهِ - مِنْ ^(١) ذِكْرِ يَدٍ، وَعَيْنٍ، وَمَجِيءٍ، وَإِثْنَانٍ - حَصَلَ فِي آيَاتِ النَّسْخِ مِثْلُهُ ^(٢) :
قِيلَ: لَا أَشْتِيَاءُ فِي نُظْقِ النَّاسِخِ وَلَا الْمَنْسُوخِ؛ لِأَنَّهُمَا نَصَّانِ،
وَإِنَّمَا حَصَلَ الْأَشْتِيَاءُ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، وَتَقَابُلِ الْآرَاءِ فِيهِ ^(٣)، دُونَ ^(٤) التُّنْقِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ ^(٥) إِلَّا بِنَصِّينِ ^(٦) لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.
وَمِنْهَا: أَنَّ النَّسْخَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِنَصٍّ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَيَبْنِي
الْمَنْسُوخَ؛ فَلَا أَشْتِيَاءَ فِيهِ، وَمَتَى لَمْ يَرْتَقِ ^(٧) إِلَى رُتَبَةِ النَّصِّ الَّذِي لَا

= وهم الباقون، والله أعلم!

وسياتي إيراد المصنف لهذا في فصول النسخ من كتابنا هذا.

(١) في الأصل: «في».

(٢) يريد المصنف - هنا: بيان شُبُهَةِ الْمُعْتَرِضِينَ الْمُسْتَدْلِينَ بِقِيَاسِ آيَاتِ النَّسْخِ عَلَى آيَاتِ الصِّفَاتِ، وسياتي بعده رَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ الْأَعْتِرَاضِ، لَكِنْ مِمَّا يَلْزَمُ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ مَا أوردته المصنف - هنا - من جعله آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ كَالْيَدِ، وَالْعَيْنِ، وَالْمَجِيءِ، وَالْإِثْنَانِ، أَوْ أَنَّهَا مُؤَهَّمَةٌ لِلتَّشْبِيهِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ كَمَا مَرَّ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ مَرَارًا.

(٣) أي: في جوازِ النَّسْخِ وعدمه، وفي الأصل: «ومقابل الآراء فيه»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) في الأصل: «دو»، وقد سَقَطَتِ التُّونُ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ، فَاثْبَتْنَاهَا لِيَصِحَّ السِّيَاقُ.

(٥) أي: النسخ.

(٦) في الأصل: «بنص» والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ قَبْلَهُ: «لَأَنَّهُمَا نَصَّانِ».

(٧) في الأصل «لم يرتقي» بالياء.

أَحْتِمَالٍ فِيهِ، فَلَا نَسْخَ، وَالْأَشْتِبَاهُ^(١) إِنَّمَا يَلِيقُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمُتَرَدِّدِ
الْمُحْتَمِلِ^(٢).

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا أَشْتِبَاهَ».

(٢) أَي: إِنَّمَا يَلِيقُ إِطْلَاقُ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُتَرَدِّدِ الْمُحْتَمِلِ، أَمَّا النَّسْخُ: فَلَا يَصِحُّ
كَوْنُهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحْتِمَالَ فِيهِ.
وَهَذَا مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي يَرُدُّ بِهَا الْمُصَنِّفُ عَلَى مَنْ جَعَلَ النَّاسْخَ مُحْكَمًا،
وَالْمَنْسُوخَ مُتَشَابِهًا، بَلْ هُمَا: مِنَ الْمُحْكَمِ الَّذِي لَا أَشْتِبَاهَ فِيهِ.

«فضل»

في شبه^(١) المخالف لنفي التشابه الذي لا يعلم تأويله، ولا يعلم المراد به^(٢):

قوله - تعالى - : ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل : ٨٩] ؛ وهذا يُعْطِي أَنَّهُ يَبِينُ سَائِرُ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَالتَّرُوكِ^(٣). وَالِإِعْتِقَادَاتِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ وَحُكْمُهُ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُبَيَّنٍّ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُبَيَّنًّا^(٥) لغيره؟ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللَّهِ - تعالى - غَيْرَ مُفِيدٍ؟

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْكِتَابِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ؛ لَكَانَ / كَوْنُهُ ١٥٦/ب عِنْدَ اللَّهِ لَمْ يَنْزِلْ إِلَيْنَا [أُولَى]^(٦) فَإِنْ مَا لَا يَعْلَمُ وَ[مَا]^(٧) لَمْ يَنْزِلْ سَوَاءً.

(١) في الأصل: «شبهة».

(٢) لما ذكر المصنف في الفصل السابق أدلة القائلين: بأنَّ الْمُحَكَّمَ هو: ما اسْتَقْلَّ بنفسه، وكان لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ بغيره، وَأَنَّ التَّشَابُهَ هو: ما لَمْ يَسْتَقْلِلْ بِنَفْسِهِ وَاحْتِاجَ إِلَى بَيَانٍ بغيره، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وَأَنَّ الْوَاقِفِينَ: عَقَدَ بَعْدَهُ هَذَا الْفَضْلُ؛ لِبَيَانِ أدْلَةٍ وَشَبِّهِ الْقَوْلِ الْآخَرِ لِلْقَائِلِينَ: بِأَنَّ الْوَاقِفَ عَاطِفَةً، وَأَنَّ الرَّاخِصِينَ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ، وَلِإِبْرَادِ شُبِّهِ الْمُخَالَفِينَ لِنَفْيِ التَّشَابُهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ تَأْوِيلَهُ، وَلَا يُعْلَمُ الْمُرَادُ بِهِ.

(٣) في الأصل: «المتروك» بالميم، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٤) قال في «العدة» (٦٩١/٢) - بعد سياق احتجاجهم بِالْآيَةِ -: «وَعَلَى قَوْلِكُمْ: لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ الْمُشْكِلِ».

(٥) في الأصل: «مبين».

(٦) هَذِهِ إِضَافَةٌ تَقْتَضِيهَا صِحَّةُ السِّيَاقِ.

(٧) إِضَافَةٌ تَقْتَضِيهَا صِحَّةُ السِّيَاقِ.

وَكَلَامَ الْبَارِي يُدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٤]، وَهَلِ الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ كِتَابِهِ إِلَّا مَا لَا يُعْلَمُ؟! وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، بَطَلَ دَعْوَى [وُجُودِ] ^(١) «مَتَشَابِهِ» فِي كِتَابِ اللَّهِ لَا يَعْلَمُهُ سِوَى اللَّهِ.

وَمَقَالَةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَعْلَمُونَ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلَهُ، أَقْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَنَا عُلَمَاءُ يَعْلَمُونَ مَعْنَاهُ؛ وَأَخَذَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَكْتُمُوهُ ^(٢) اسْتَفِيدَ بَيَانُهُ مِنْهُمْ، فَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بَيَانِيَّتِهِمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ يُفْضِي إِلَى الْإِضْرَارِ وَالتَّضْلِيلِ فِي تَنْزِيلِ ^(٣) الْآيَاتِ؛ إِذْ لَا حُكْمَ فِيهَا يُوجِبُ عَمَلًا وَلَا تَرْكًا، وَظَاهِرُهَا يُؤْهِمُ التَّشْبِيهَ، وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا نَزَلَ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ، وَإِيضَاحِ مَا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ مِنْ مَعَالِمِ الْإِيمَانِ.

وَإِذَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ - لِمَا ذَكَّرْنَا - لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ الْمُحْكَمَ: مَا ثَبَتَ

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُذَكِّاتِ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أَزْكَىٰ لَكُمْ أَوْ لَكُمْ يَلْعَنُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [١٥٩ - ١٦٠] وفي قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وفي الأصل المخطوط: «ألا يكتمونه».

(٣) في الأصل: «تنزل».

حُكْمُهُ، وَالْمُتَشَابِهَ: مَا نُسِخَ حُكْمُهُ^(١).

(١) هَذِهِ شُبْهَةٌ مِنْ شُبْهِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَحْكَمَ، هُوَ: النَّاسِخُ. وَالْمُتَشَابِهَ، هُوَ: الْمَنْسُوخُ، وَقَدْ أَخَذُوا عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يُقْضَى إِلَى الضَّرَرِ وَاللَّبْسِ وَالتَّضْلِيلِ فِي التَّنْزِيلِ؛ حَيْثُ لَا حُكْمَ فِيهِ يَفِيدُ الْعَمَلَ أَوْ التَّرْكَ؛ كَمَا أَنَّهُ يُقْضَى إِلَى التَّشْبِيهِ، وَسَيَأْتِي رَدُّ الْمَصْنُفِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَجْوِبَةِ فِي الْفَضْلِ بَعْدَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو يَعْلَى أَدْلَتَهُمْ، وَأَوْرَدَ أَسْتِدْلَالَهُمْ بِحَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»؛ بَيْنَمَا أَغْفَلَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا.
يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٩١ - ٦٩٢).

«فَضْلٌ»

في الأجوبة

[عَلَى شَبِّهِ الْمُخَالَفِينَ فِي نَفْيِهِمْ لِلْمُتَشَابِهِ، الَّذِي لَا يُعْلَمُ تَأْوِيلُهُ وَلَا يُعْلَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ] ^(١):

أَمَّا قَوْلُهُ - تَعَالَى - ^(٢): ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]:
فَهُوَ عُمُومٌ نَحْصُهُ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّهُ بِالتَّفْسِيرِ، وَلَيْسَ لِهَذَا أَوَّلَ عُمُومٍ
خُصَّ؛ قَالَ - سُبْحَانَهُ -: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ^(٣) [الأحقاف ٢٥]، وَأَبَانَ
بِإِدْلَهِ التَّخْصِيسِ - مِنَ الْكِتَابِ تَارَةً، وَمِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ أُخْرَى - أَنَّهُ
أَرَادَ: بَعْضَ الْأَشْيَاءِ ^(٤)، وَهُوَ ^(٥) الْآيُ الْمُتَضَمِّنُ لِلْأَحْكَامِ: فِعْلًا
وَتَرْكًا، فَأَمَّا مَا لَا يُوجِبُ: عَمَلًا وَلَا تَرْكًا، فَلَا.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: «مَعَ كَوْنِهِ / دَاخِلًا تَحْتَ التَّكْلِيفِ»:

فَلَعَمْرِي ^(٦)؛ لَكِنْ تَكْلِيفُنَا فِي الْمُتَشَابِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ

(١) عَقَدَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْفَضْلَ فِي الرَّدِّ عَلَى شَبِّهِ النَّافِينَ لِلْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ
تَأْوِيلُهُ، وَلَا الْمُرَادُ بِهِ، وَالْقَائِلِينَ: بِأَنَّ الْوَاوَ فِي الْآيَةِ عَاطِفَةٌ، وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ
يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْمُحْكَمَ هُوَ: النَّاسِخُ، وَالْمُتَشَابِهُ هُوَ:
الْمَنْسُوخُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَمَّا قَوْلُهُمْ»، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) وَمِثْلُهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَأُورِثَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]

(٤) لِأَنَّهُ لَمْ تَدْمَرْ كُلَّ شَيْءٍ، فَلَمْ تُدْمَرْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَلَمْ تَدْمَرْ مَسَاكِنَهُمْ؛
لِقَوْلِهِ فِي آخِرِهَا: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَوْنَ إِلَّا مَسْكِنَهُمْ﴾. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٩٢).

(٥) أَيُّ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٦) هُنَا، يَسْلَمُ الْمُصَنِّفُ تَكْلِيفَهُ لِلْمُخَالَفِينَ فِي دَلَالَةِ الْآيَةِ: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ =

لَمْ يُكَلِّفْنَا عِلْمَهُ، وَلَا الْعَمَلَ بِهِ، لَكِنْ كَلَّفْنَا الْإِيمَانَ بِهِ، وَالتَّسْلِيمَ لِمَا تَحْتَهُ مِنَ الْمَعْنَى، وَرَدَّ الْأَمْرَ إِلَى عَالِمِهِ؛ كَمَا كَلَّفْنَا الْإِيمَانَ بِالْبَعْثِ، وَلَمْ يُظَلِّغْنَا عَلَى وَقْتِهِ، وَالرُّوحَ خَلَقَهَا^(١) وَكَتَمْنَاهَا؛ حَتَّى قَالَ: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ، لَا يُعْلَمُ^(٢) مَعْنَاهَا، بَلْ تُسْمَعُ سَمَاعًا، وَتُؤْمِنُ بِأَنَّهَا مُنْزَلَةٌ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَذَلِكَ قَدْرُ تَكْلِيفِنَا فِيهَا، فَتُؤْمِنُ بِالتَّلَاوَةِ وَنِكِلُ الْمَعْنَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَا^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: «إِنَّ مَا لَا يُعْلَمُ كَمَا لَمْ يُنْزَلْ»:

فَلَيْسَ^(٤) بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يُنْزَلْ إِلَيْنَا لَا تَكْلِيفَ فِيهِ يَخْصُلُ بِهِ الثَّوَابُ، وَفِي هَذَا تَكْلِيفٌ: هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ فِي إِنْزَالِهِ، وَرَدُّ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَرَدِّدِ إِلَى الْمُحَكِّمِ الْمَنْصُوصِ الَّذِي لَا أَحْتِمَالَ فِيهِ وَلَا تَرَدُّدٍ، وَهَذَا نَوْعُ تَكْلِيفٍ؛ بِخِلَافِ مَا لَمْ يُنْزَلْ.

لَكِنْ وَرَأَاهُ مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ: مَا أَخْبَرْنَا بِكَوْنِهِ عِنْدَهُ فِي كِتَابٍ مَسْطُورٍ

= عَلَى أَنَّهَا تَبَيَّنُ سَائِرَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، لَكِنَّهُ يَسْتَنِي أَنْ التَّكْلِيفَ فِي الْمُتَشَابِهِ هُوَ: مِنْ حَيْثُ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ؛ لَا مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ بِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «خَلَقَهَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا يَعْلَمُ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ بِحَذْفِ الْوَاوِ.

(٣) هُنَا تَنْبِيْهُ إِلَى أَنَّ الَّذِي نَكِلُهُ إِلَى اللَّهِ هُوَ مَا لَا نَعْلَمُهُ وَلَا نَعْلَمُ كُنْهَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ، أَمَّا مَا نَعْلَمُهُ: فَتُؤْمِنُ بِهِ، وَنِكِلُ إِلَى نَصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَعِلُومِ اللُّغَةِ مَعْنَاهُ. فَالْحَاصِلُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، وَبَيْنَ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهِ، فَالْأَوَّلُ: نَدْرَكَهُ، وَالثَّانِي: نَكِلُهُ إِلَى اللَّهِ فِيمَا لَمْ نُخَبِّرْ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَيْسَ»، وَأَضَفْتُ الْفَاءَ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ «أَمَّا».

بِجَمِيعِ مَا قَدَّرَهُ فِي خَلْقِهِ، وَقَضَاهُ عَلَيْهِمْ^(١)؛ فَإِنَّ لَنَا فِيهِ نَوْعَ تَكْلِيفٍ، وَهُوَ: التَّصَدِيقُ بِسَبْقِ الْمَقَادِيرِ، وَتَسْطِيرِ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ، وَذَاكَ أَمْرٌ لَمْ يُنْزَلْ، وَقَدْ كَلَّفْنَا الْإِيمَانَ بِهِ؛ حَيْثُ أَعْلَمْنَا بِهِ.

وَجَمِيعُ مَا أَخْبَرْنَا بِهِ مِنَ الْبَيَانِ بِلِسَانِ الرُّسُلِ: فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَا كَلَّفْنَاهُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَكَمَا أَنَّهُ بَيْنَ الْأَحْكَامِ بِاللِّسَانِ؛ لِتَبَيُّنِ، وَيُعْمَلَ بِهَا: بَيْنَ مَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ جُمْلَةً، مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَفْصِيلٍ؛ لِئَوْفَى بِهَا، وَنُسَلِّمَهَا.

وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّ الْقَائِلِينَ:

/ بِمُشَارَكَةِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعِلْمِ بِهِ^(٢) وَبِتَأْوِيلِهِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَبِينُونَ لِغَيْرِ الْعُلَمَاءِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الْكَلَامِ خَفَاءٌ وَلَا جَهْلٌ بِمَعْنَى: فَالْمَقَالَتَانِ^(٣) جَمِيعًا مُفِيدَتَانِ؛ لِأَنَّ الْمَتَأَوَّلَ يُثَابُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ التَّأْوِيلِ عَلَى وَجْهِ يُوَافِقُ الْحُكْمَ، وَالْمُسَلَّمُ بِإِيمَانِهِ لِلْمَعْنَى لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - الْمُسْتَأْثَرِ بِعِلْمِهِ: مُثَابٌ عَلَى رَدِّ الْمُتَشَابِهِ إِلَى مَنْ صَدَرَ عَنْهُ.

ب/١٥٧

(١) والنصوص في ذلك كثيرة، منها: قوله - تعالى - : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ [الحج: ٧٠] وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وقوله - تعالى - : ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ۖ﴾ [القمر: ٥٣] ونحوها من نصوص الكتاب والسنة، مما يدل على قضاء الله وقدره في خلقه، وكونه مما هو من أصول الإيمان. وتُنظَرُ عقيدة السلف في ذلك في: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٤٢)، (٢٧١).

(٢) في الأصل هكذا: «أنه» والصواب ما أثبتته.

(٣) أي مقالتنا في التفويض والتسليم، ومقالتكم في التأويل والتفسير.

المُحَكَّم، وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ الَّذِي ^(١) أَوْجَبَهُ نَصُّ الْكِتَابِ ^(٢)، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ ^(٣).

وَأَمَّا أَنَّهُ ^(٤) - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَجْعَلْهُ أَعْجَمِيًّا ^(٥): فَيَعُودُ ^(٦) إِلَى مَا فِيهِ [مِنْ] أَحْكَامٍ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا ^(٨).

وَالْمُتَشَابِهُ - وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَعْنَاهُ - فَغَيْرُ ^(٩) الْمُجْمَلِ الَّذِي مَا أَحْلَاهُ مِنْ تَفْسِيرٍ، وَالَّذِي لَمْ يُفَسِّرْهُ، وَلَا أَقْدَرَهُمْ عَلَى تَأْوِيلِهِ: لَمْ يَكْلَفْ فِيهِ [إِلَّا] ^(١٠) الْإِيمَانُ بِهِ جُمْلَةً، وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - فِي أَنْفِرَادِهِ بِعِلْمِ التَّأْوِيلِ ^(١١).

(١) الْأَسْمُ الْمَوْصُولُ هُنَا صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: «نَفْيٍ»؛ فَالْمَعْنَى: نَفْيُ التَّشْبِيهِ أَوْجَبَهُ نَصُّ الْكِتَابِ وَدَلِيلُ الْعَقْلِ.

(٢) كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وَنَحْوَهَا مِنَ الْآيَاتِ.

(٣) أَي: دَلِيلُ الْعَقْلِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ، الَّذِي لَا يَشْبَهُ الْخَالِقَ الْغَنِيِّ، الَّذِي لَهُ الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُودِ ^(٤)؛ لَا يَشْبَهُهُ بِالْمَخْلُوقِ الضَّعِيفِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَأَمَّا بِهِ».

(٥) هَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُخَالَفُونَ فِي شُبُهِهِمْ. يُنْظَرُ: (١٩٢/٢).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «عَادَ».

(٧) هَذِهِ إِضَافَةٌ تَقْتَضِيهَا صَحَّةُ السِّيَاقِ.

(٨) وَالْمَعْنَى: فَيَعُودُ مَعْنَى «الْمُحَكَّم» إِلَى مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَحْكَامٍ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، فَهِيَ بَيِّنَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ بغيرِهَا.

(٩) فِي الْأَصْلِ: «مَقِيدٌ»، أَوْ «مَفِيدٌ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٠) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(١١) أَي: وَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - فِي أَنْفِرَادِهِ بِعِلْمِ التَّأْوِيلِ، لِقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ مَعْنَاهُ؛ أَدَّى إِلَى إِنْهَامِ التَّشْبِيهِ، وَتَغْرِيبِ الْمُكَلِّفِينَ لِلتَّضْلِيلِ»:

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ لِلْمُحَكِّمِ كَالْبَيَانِ لِلْمُتَشَابِهِ.
وَمَا ذُكِرَ فِي أُدِلَّةِ الْعُقُولِ - أَيْضًا - مِنْ نَفْيِ التَّشْبِيهِ: بَيَانٌ آخَرُ؛
فَلَا^(١) وَجَهَ لِدُخُولِ التَّضْلِيلِ إِلَّا عَلَى مَنْ أَهْمَلَ النَّظَرَ وَلَمْ يُحَقِّقْهُ:
فَالْمَنْصُوصُ: قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ - : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢)
[الشورى: ١١]؛ فَلَا يَبْقَى بَعْدَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ^(٣) مَسَاحٌ لِلتَّشْبِيهِ فِيمَا جَاءَنَا
فِي مُتَشَابِهِ الْآيَاتِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدَنِي﴾ [ص: ٧٥] ،
﴿وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩].

وَلَمَّا ثَبَتَ فِي الْعَقْلِ: مِنْ أَنَّ الْمِثْلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى
مِثْلِهِ^(٤)؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ^(٥)؛ لَاسْتِحَالَةِ الْحَوَادِثِ
عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ -^(٥)، وَاسْتِحَالَةِ مَا يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِ.

(١) في الأصل: «لا».

(٢) لو عبّر بالآية بدّل اللفظة، لكان أولى.

(٣) سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمْثَالَهَا مِمَّا يُثَبِّتُ الصِّفَاتِ لِلَّهِ: لَيْسَتْ مِنَ
الْمُتَشَابِهِ بِإِطْلَاقٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَشَابِهَةٌ مِنْ حَيْثُ الْكَيْفِيَّةُ؛ وَإِلَّا فَهِيَ مُحَكَّمَةٌ مِنْ
حَيْثُ مَعْنَاهَا وَالْعِلْمُ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا تُثَبِّتُ الْبُذَيْنِ لِلَّهِ، وَالْعَيْنِ لِلَّهِ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ، عَلَى مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ - سُبْحَانَهُ.

(٤) في الأصل: «فلا يجوز أن يشبهه شيء من خلقه»، والصواب ما أثبتته؛ لِأَنَّ
السِّيَاقَ عَنْ أَمْتِنَاعِ تَشْبِيهِ اللَّهِ بِخَلْقِهِ، لَا تَشْبِيهِ الْخَلْقِ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ -، وَإِنْ كَانَ
كِلَاهُمَا مَمْتَنَعًا. لَعَلَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٥) مَسْأَلَةُ حُلُولِ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ -، وَاسْتِحَالَتِهَا عَلَيْهِ: مَسْأَلَةٌ كَلَامِيَّةٌ،
يُعَوَّلُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْكَلَامِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَخْتِيَارِيَّةِ لِلَّهِ ﷻ؛ مِثْلُ: الْكَلَامِ، =

فَوَكَّلَ الْمُشْتَبِهَ مِنَ الْآيَاتِ إِلَى الدَّلَائِلِ الْمَنْصُوصَةِ وَالْمَعْقُولَةِ.
وَإِذَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]^(١)،
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ / [هود: ١٠٥]^(٢)؛ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ
يَزُولُ وَيَنْتَقِلُ^(٣): أزال هذا التوهم - عَنِ الْمَجِيءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،

= والاستواء، والنزول، ونحوها.

والمصنف - هنا - يُورِدُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَسْتِدْلَالًا بِهَا عَلَى مَنَعِ التَّشْبِيهِ.
وَالْحَقُّ: أَنَّا نَمْنَعُ التَّشْبِيهَ بِنُصُوصِ الشَّرْعِ، لَا بِهَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي يُلْزَمُ مِنْهُ
تَعْطِيلُ بَعْضِ الصِّفَاتِ، أَوْ تَأْوِيلُهَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا الْمُرَادِ.
وَقَدْ رَدَّ عِلْمَاءُ السَّلَفِ عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَيَّنَّا مَا يَتَرْتَّبُ
عَلَيْهَا، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنْ «الْفَتَاوَى» مِنْهَا: (٦/٩٠ -
١١٣)، (٢٣٧ - ٢٤٦)، وَيُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز
الحنفِي (ص ١٩٠)، و«مختصر الصواعق المرسلة»، لابن القيم (ص ٤٤٦).
(١) تَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿وَالْمَلَكُ صَفًا﴾.

(٢) سِيَاقُ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا قَبْلَهَا مِنْ سُورَةِ هُودٍ: لَيْسَ فِي إِبْتِهَاجِ الرَّبِّ - جَلَّ وَعَلَا - ،
وَأَمَّا فِي إِبْتِهَاجِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ قَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ
وَهُوَ ظَلِيمٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ ﴿١٥٠﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ
يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ ﴿١٥١﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مُّعَدٍّ ﴿١٥٢﴾ يَوْمَ
يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُوقٌ وَسَوِيدٌ ﴿١٥٣﴾﴾ الْآيَاتِ [هود: ١٠٢ -
١٠٥] وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ: «يَوْمَن» بَدَلُ «يَوْم»، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَوَرَدَ «يَأْتِي» بِالْيَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَيَعْقُوبَ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَصْحَفِ
بِقِرَاءَةِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ.

(٣) هَذَا لَيْسَ إِبْهَامًا، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الصِّفَاتِ الْأَخْتِيَارِيَّةِ؛ كَالنُّزُولِ، وَالْمَجِيءِ،
وَنَحْوِهِمَا؛ فَاللَّهُ ﷻ يَنْزِلُ وَيَجِيءُ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُهُ
ﷺ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، فَتَثْبُتُ هَذِهِ الصِّفَةُ وَلَا تُؤْوَلُّهَا، وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ
بِكَيْفِيَّتِهَا، وَبِذَلِكَ يَسْلَمُ الْقَائِلُ مِنْ مَذْهَبِ التَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَلَا نَفْرُضُ =

وَالْإِثْنَانِ الْوَاقِعِ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ أَيْتُلُ رَأَى كَوَكِبًا
قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ [الأنعام: ٧٥،
٧٦] ^(١)، فَأَبَانَ بِالْأَفُولِ ^(٢) - وَهُوَ الْغُرُوبُ بَعْدَ الطَّلُوعِ ^(٣) - :
أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ صِفَةِ الْقِدَمِ وَالْإِلَهِيَّةِ ^(٤)، وَقَامَ دَلِيلُ الْعَقْلِ أَنَّ
[مَنْ] ^(٥) يَتَحَرَّكُ وَيَتَنَقَّلُ، وَخَارَجَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ: مُخَدَّثٌ.
وَأَزَالَ الْإِشْكَالَ فِي ذِكْرِ خَلْقِ آدَمَ بِالْيَدَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَوْ مِثْلَ عِيسَى

= الْعِلْمَ بِالْمَعْنَى، بَلِ الْعِلْمُ بِالْكَفَيَّةِ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ مِنْهَجُ السَّلَفِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -
- وَأَمَّا لَفْظُ الزَّوَالِ وَالْإِنْتِقَالِ: فَمِنْ الْأَلْفَاظِ الْمَجْمَلَةِ، الَّتِي لَا يَنْبَغِي إِطْلَاقُهَا
حَتَّى يُعْرَفَ الْمَرَادُ مِنْهَا، وَالتَّقْيُّدُ بِاللَّفْظِ الشَّرْعِيِّ أَوَّلَى.
يُنْظَرُ: «شَرْحُ حَدِيثِ النَّزُولِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَيُنْظَرُ: «مَجْمُوعُ
الْفَتَاوَى» (٢١٧/٦).

(١) ورد في الأصل: «قال هذا ربِّي» إلى قوله: فلما أفل قال، والصواب حذف
قوله: «إلى قوله»، لأن ما بعدها متصل بما قبلها في الآية.
(٢) في الأصل: «عن الأفلول».

(٣) قال ابن كثير في تفسير قوله - تعالى - : ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ أي غابَ والأفول:
«الذهاب» «تفسير القرآن العظيم» (١٥١/٢).

وقد ردَّ شيخ الإسلام ابن تيمية على احتجاج المتكلمين - ومنهم المصنّف ابن
عقيل - بآية الأنعام في نفْيِ الأفول عن الرَّبِّ - على نفْيِ الأفعال الاختيارية
عن الله - سبحانه -، كالمجيء والإتيان والنزول والصعود ونحوها. يُنْظَرُ
المراجع في ذلك فيما سبق ذكره في: (١٦٨/٢) هامش رقم (٢).

ويُنْظَرُ في معنى «أفل» في اللغة: «الصباح» للجوهري (١٦٢٣/٤)،
و«المصباح المنير» (ص ٧) كلاهما مادة (أفل).

(٤) في الأصل: «ولا هية» والصواب ما أثبتّه.

(٥) زيادة ليست في الأصل.

عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩] فَجَمَعَ بَيْنَ آدَمَ وَعِيسَى فِي كَوْنِهِمَا بِ﴿كُنْ﴾؛ فَقَدْ بَانَ مُرَادُهُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ^(١)، فَلَا يَنْقُي لِلتَّضْلِيلِ بِهَذَا اللَّفْظِ وَجْهٌ، وَلَا يَضِلُّ عَلَى اللَّهِ^(٢) - مَعَ دَلَائِلِ كِتَابِهِ، وَالْعُقُولِ^(٣) الَّتِي نَتَجَّهَا^(٤) لِخَلْقِهِ - إِلَّا ضَالٌّ، عَائِدٌ أَدَلَّةُ اللَّهِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَتَجَاهِلٌ مَعَ إِمْكَانِ عِلْمِهِ.

وَلَيْتَ جَازَ أَوْ وَجَبَ^(٥) أَنْ يُنْقَى عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - مَا هَذَا سَبِيلُهُ، مِنْ حَيْثُ أَوْرَثَ شُبُهَةً: جَازَ أَنْ يُنْقَى عَنِ اللَّهِ - بَلْ يَجِبُ أَنْ يُنْقَى عَنْهُ - مِنَ الْأَفْعَالِ: إِنْ لَمْ الْأَطْفَالِ^(٦)، وَمَنْعُ الْقَطْرِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ

(١) هَذَا الْكَلَامُ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ فَهُوَ تَأْوِيلٌ ظَاهِرٌ، وَصَرَفٌ لِّلْمَعْنَى الْمُرَادِ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَالْيَدَانِ ثَابِتَانِ لِلَّهِ حَقِيقَةً، عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا نَزْوُلُهُمَا بِالْقُدْرَةِ؛ فَهَذَا خِلَافُ مَنْهَجِ السَّلَفِ. يُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢١٩ - ٢٢٠).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ: «عَلَى اللَّهِ»، كَمَثَلِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ»؛ خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١/١١٧ - ١١٨) فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِحَسَنَةٍ كُتِبَتْ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ. وَيُصَحَّحُ أَنْ يَكُونَ السِّيَاقُ بِ«عَنْ» بَدَلِ «عَلَى» هَكَذَا: «وَلَا يَضِلُّ عَنِ اللَّهِ - مَعَ دَلَائِلِ كِتَابِهِ إِلَّا ضَالٌّ.....».

(٣) أَيُّ: مَعَ دَلَائِلِ الْكِتَابِ وَدَلَائِلِ الْعُقُولِ الَّتِي وَهَبَهَا اللَّهُ لَخَلْقِهِ.

(٤) نَتَجَّ وَأَنْتَجَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، يَدُلُّ عَلَى الْإِيْجَادِ وَالْهَيْبَةِ الَّتِي يَهْبُهَا اللَّهُ لِعِبَادِهِ، يُنْظَرُ فِي مَعْنَى «نَتَجَّ»: «الصحاح» للجوهري (١/٣٤٣)، مَادَّةُ (نَتَجَّ).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «وَلَيْتَ جَازَ أَوْجَبَ»، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٦) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٩٣)، فَقَدْ عَقَدَ الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى فَضْلاً خَاصّاً لِحُجُوزِ

وَرُودِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الْقُرْآنِ، يَدُلُّ ظَاهِرُهَا عَلَى التَّشْبِيهِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ

خَالَفَ فِي ذَلِكَ، بَيْنَمَا أَدْرَجَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَعَ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فِي فَضْلِ

واحد.

وَحَاجَةُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، وَإِبَاحَةُ ذَنْحِ الْحَيَوَانِ الْبَهِيمِ، وَالِاضْطِْيَادُ لَهُ مِنْ
ب/١٥٨ أَوْكَارِهِ^(١)، وَمَشَارِعِ^(٢) مِيَاهِهِ^(٣) / وَتَفْرِيقِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَزْقُوقِ^(٤) مِنْ
فِرَاحِهِ، وَالْمُرْضَعِ مِنْ سِخَالِهِ^(٥)، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ، مِنْ تَسْلِيْطِ
الْآلَامِ، وَالْأَمْرَاضِ، وَالْأَسْقَامِ عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ أَدَّى
إِلَى التَّضْلِيلِ طَلَبًا لِتَنْزِيهِهِ اللَّهُ عَنِ الظُّلْمِ:

فهذا يَقُولُ: بِالتَّنَاسُخِ؛ لِنَقْعِ الْآلَامِ جَزَاءً لَا أَيْتِدَاءً.

وَطَائِفَةٌ: جَعَلَتِ الْآلَامَ وَجَمِيعَ الْمَضَارِّ، وَالْمُضِرَّاتِ مِنَ
الْحَيَوَانِ - كَالسَّبَاعِ وَالْحَيَّاتِ - مِنْ فَاعِلٍ شَرِيرٍ، وَهِيَ الظُّلْمَةُ.
وَقَوْمٌ: جَعَلُوهَا^(٦) مِنْ إِبْلِيسَ؛ فَتَفَقَّوا التَّوْحِيدَ؛ لِاخْتِلَافِ
الْأَفْعَالِ، وَتَضَادِّهَا.

(١) الأوكار: جمع وَكْرٍ، وهو: العُشُّ للطائر. يُنظر: «الصحاح» للجوهري، (٢/ ٨٤٩) مادة (وكر).

(٢) مَشَارِعُ: جمعُ مَشْرَعٍ، مأخوذٌ من: شَرَعَ يَشْرَعُ، وَمَشْرَعَةُ الْمَاءِ: مَوْزِدٌ لشاربه؛
ومنه سُمِّيَتِ الشَّرِيعَةُ: شَرِيعَةً؛ لِقِيَامِهَا بِرِيِّ الْقُلُوبِ وَالْأَرْوَاحِ؛ كَمَا تَقُومُ
شَرِيعَةُ الْمَاءِ بِرِيِّ الْأَجْسَادِ.

يُنظر في بيان ذلك: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٢٣٦)، مادة (شرع).

(٣) في الأصل هكذا: «مياهيه»، والصحيح ما أثبتُّه.

(٤) في الأصل: «الزواق» أو «الزقاق»، والمزقوق من الفراح هو الطائر الصغير
التي تَزُقُّهُ أُمُّهُ الطعام في فيه، يقال: زَقَّ الطائر فَرَحَهُ يَزُقُّهُ زَقًّا: إِذَا أَطْعَمَهُ.
يُنظر: «تاج العروس» مادة (زقق). ولعلَّ صحة الكلمة «الزقاق» على أن تكون
جمع «الزُّقَّة»، وهو طائر صغير، كما في «القاموس» مادة (زقق).

(٥) السِّخَالُ: صغارُ الغنمِ والمَغَزِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، مَفْرَدُهُ: سَخْلَةٌ، وجمعه:
سَخْلٌ وَسِخَالٌ، يُنظر: «الصحاح» للجوهري، (٤/ ١٧٢٨) مادة (سخل).

(٦) في الأصل: «جعلها»، والصواب ما أثبتُّه.

وَقَوْمٌ أُنْبِتُوا تَكْلِيفَ الْبَهِيمِ، وَجَعَلُوا لِكُلِّ نَوْعٍ رَسُولًا مِنْ نَوْعِهِ.
وَتَفَرَّقَتْ الْأَقَاوِيلُ بِأَنْوَاعِ الضَّلَالِ وَالتَّضْلِيلِ^(١)، وَلَكِنْ حَسُنَ
ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ تَضْلِيلًا؛ لَمَّا نَصَبَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى
حِكْمَتِهِ بِمَا ظَهَرَ لِلْعَامِيِّ، وَبَطَّنَ لِحَوَاصِّ الْعُلَمَاءِ؛ مِنْ حِكْمَتِهِ:
بِإِحْكَامِ صَنْعَتِهِ، وَإِتْقَانِ خَلْقِهِ؛ كَمَا قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ
لِلْمُتَوَقِّينَ ۝ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢١]،
وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي
تَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَنْجَا بِهِ
الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ
الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾
[البقرة: ١٦٤]^(٢)، وَعَدَّدَ أَمْثَالَ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَا يَسْتَوِي لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]^(٣)،

(١) هذه جملة من أقوال الفلاسفة والمناطق، وأهل الكلام المذموم: في
التوحيد، والتكليف، وتقدير المصائب والآلام، ونحوها.
وينظر - في مذهبهم على اختلاف فئاتهم، وشبههم، مع الرد عليها -: الكتاب
القيّم الذي ألفه شيخ الإسلام رحمته الله في الرد على المنطقيين، فقد أبدع فيه
رحمته الله وفند شبههم بأسلوب علمي فريد، وحجج قاطعة، وبراهين ساطعة،
وينظر أيضًا: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٨٦)، و«الملل والنحل»
للشهرستاني (٢/ ٢٥٠).

(٢) قد حصل في الأصل أخطاء ونقص وتقديم وتأخير في الآية، وصوابها ما
أثبتته.

(٣) كما في آية رقم (٤) من سورة الرعد، ورقم (١٢) من سورة النحل، ورقم
(٢٤) من سورة الروم وغيرها.

وَيَعْلَمُونَ^(١)، وَيَنْفَكِرُونَ^(٢).

فَكَانَ مَا أَخْكَمَ وَأَتَقَنَ مِنْ أَفْعَالِهِ مُوجِبًا لِرَدِّ مَا أَشْتَبَهَ مِنْهَا إِلَى مَا ثَبَتَ مِنْ حِكْمَتِهِ - سُبْحَانَهُ - / بِإِتْقَانٍ صَنَائِعِهِ؛ فَإِنَّهُ يَبْتَلِي وَيَمْتَحِنُ بِمِثْلِ خَوَارِ الْعَجَلِ^(٣)، وَكَلَامِ الشَّيْطَانِ فِي بَطْنِ الصَّنَمِ^(٤)، وَإِظْهَارِ الْأُمُورِ الْجَارِيَةِ عَلَى يَدَيِ الدَّجَالِ^(٥)، وَإِلْقَاءِ السُّحْرِ وَالْكَهَانَةِ بِتَمَكِينِ هَؤُلَاءِ بِمَا يُلْقِيهِ إِلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، وَيُمْكِّنُ السَّحْرَةَ مِنَ الْإِيْهَامِ بِالسُّحْرِ، الَّذِي

(١) كما في آية رقم (٥٢) من سورة النمل، ورقم (٦) من سورة الروم.
(٢) كما في آية رقم (٣) من سورة الرعد، ورقم (١١) من سورة النحل، ورقم (٢١) من سورة الروم، ورقم (٤٢) من سورة الزمر، ورقم (١٣) من سورة الجاثية.

(٣) كما في قِصَّةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: قَوْمَ مُوسَى وَهَارُونَ، مَعَ السَّامِرِيِّ الْمَوْضُوحَةِ فِي سُورَتِي الْأَعْرَافِ وَطِه؛ قَالَ - تَعَالَى - : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ ۖ﴾ [طه: ٨٨] وَاقرأ الآية رقم (١٤٨) من سورة الأعراف.

(٤) كما يَحْصُلُ عِنْدَ الْأَصْنَامِ؛ حِينَما يَطْلُبُ عِبَادُهَا مِنْهَا جَلْبَ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعَ ضَرٍّ، أَوْ شِفَاءَ مَرِيضٍ، أَوْ قَضَاءَ حَاجَةٍ؛ فَقَدْ يَبْتَلِي اللَّهُ هَؤُلَاءِ بِقَضَاءِ أُمُورِهِمْ، وَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الْأَصْنَامَ هِيَ الَّتِي فَعَلَتْ ذَلِكَ، وَكَمَا يَخْذُلُ مِنْ مَخَاطَبَةِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ وَوَعُودِهِ، وَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ الصَّنَمُ، وَاللهُ أَعْلَمُ!

(٥) كما يَحْصُلُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا الرَّسُولُ ﷺ مِنَ الْخَوَارِقِ؛ كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» أَنَّ مَعَهُ مَاءً وَنَارًا؛ فَنَارُهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَمَاؤُهُ نَارٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ» (٩/١٠٧ - ١٠٩)، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَيُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٤٩٩).

أَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ^(١).

فهذا المشتبه من الأمور: أَوْجَبَ تَنَكُّبُهُ وَإِسْقَاطُ حُكْمِهِ، مَا ظَهَرَ مِنْ الْإِعْجَازِ الَّذِي كَانَ حَقِيقَةً لَا تَخْيِيلًا؛ فَكَانَ مَا ظَهَرَ مِنَ السَّحْرِ وَالْكَهَانَةِ كَالشُّبُهَاتِ الْمُخَيَّلَةِ، وَمَا ظَهَرَ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ حُجَجًا مُحَقَّقَةً. قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وَقَالَ فِي عِيسَى حَيْثُ أَدْعَوُهُ وَدَعَوُهُ إِلَيْهَا: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(٢) [المائدة: ٧٥]، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى حُصُولِ قَوَامِهِ بغيره^(٣)، وَحَاجَتِهِ فِي الْبَقَاءِ إِلَى قَوَامٍ، وَالْإِلَهَ: مَنْ قَامَتِ الْأَشْيَاءُ بِقُدْرَتِهِ^(٤).

(١) قال - تعالى - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِينَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِ هَارُوتَ وَمَرْوُتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وهاروت وماروت اخْتُلِفَ فِيهِمَا: فَقِيلَ: إِنَّهُمَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَقِيلَ: مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا مِنْ صَالِحِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ! يُنْظَرُ: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/١٣٣ - ١٤٣)، و«البداية والنهاية» (١/٥٤).

(٢) ورد أول الآية في الأصل هكذا: ﴿إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾، وَالصُّوَابُ زِيَادَةُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَصْحَفِ.

(٣) أي: لا بذاته؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مَرْيَمَ وَعِيسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَام - لَا يَقُومَانِ بِذَاتِهِمَا، بَلْ قِيَامُهُمَا يَحْصُلُ بِغَيْرِهِمَا؛ كَالطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ لِإِبْطَالِ أَنَّ عِيسَى لَيْسَ إِلَهًا، وَيُوضِّحُهُ مَا بَعْدَهُ.

(٤) وهذا أحدُ الأوجه في تفسير اسم الله: «الْقَيُّومُ» وهو: مَنْ قَامَتِ الْأَشْيَاءُ بِقُدْرَتِهِ وَأَمْرِهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْقَيُّومَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَمُقِيمٌ لْغَيْرِهِ. يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (١/٣٠٨). وَيُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٢٠)، و«كتاب الأسماء والصفات» لليبهي (ص ٦٧).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وسلم] فِي الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ ^(١) لَمَّا قُتِلَ لَهُ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِالْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ كَوْنِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ لَهُ شَيْطَانًا، وَإِنَّهُ إِذَا شُكِّكَ شَكٌّ، فَمَضَى إِلَيْهِ فَيُرْوِزُ الدَّيْلِمِيَّ ^(٢) فَشَكَّكَهُ فَشَكٌّ، فَقَصَفَ ^(٣) عُنُقَهُ ^(٤)».

(١) أَسْمُهُ: عُبَيْلَةُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ غَوْثٍ، مِنْ مُلُوكِ الْيَمَنِ، أَدْعَى النُّبُوَّةَ، وَاسْتَطَالَ شَرُّهُ، وَقَاتَلَ مِنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَّبَ بِنُبُوَّتِهِ الْمَزْعُومَةِ، فَبَعَثَ الرَّسُولُ ﷺ كِتَابًا إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِأَمْرِهِمْ بِمَقَاتِلَتِهِ، فَقَاتَلُوهُ فَقَتَلُوهُ فَيُرْوِزُ الدَّيْلِمِيَّ فِي أَوَاخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ: إِنَّ مُدَّةَ مُلْكِهِ مِنْذَ ظَهَرَ إِلَى أَنْ قُتِلَ: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

يُنْظَرُ: «تَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ» لِلطَّبْرِيِّ (٣/٢٢٧)، «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٦/٣٠٥، ٣١١).

(٢) هُوَ: فَيُرْوِزُ الدَّيْلِمِيَّ، وَيُقَالُ: ابْنُ الدَّيْلِمِيِّ، يَكْنَى: أَبَا الضُّحَّاكِ، وَيُقَالُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: يَمَانِيٌّ، كِنَانِيٌّ، مِنْ أَبْنَاءِ الْأَسَاوِرَةِ مِنْ فَارَسٍ، وَيُقَالُ لَهُ الْجَمِيرِيُّ، لِنَزُولِهِ بِحَمِيرٍ، وَمُحَالِفَتِهِ لِأَهْلِهَا، وَقَدْ عَلِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَوَى عَنْهُ أَحَادِيثٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْيَمَنِ، وَقَتَلَ الْأَسْوَدَ الْعَنْسِيَّ الْمَتْنَبِيَّ الْكَذَّابَ، رَوَى عَنْهُ أَوْلَادُهُ الثَّلَاثَةُ: الضُّحَّاكُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَسَعِيدٌ، وَأَبُو الْخَيْرِ الْبِزْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، سَكَنَ بِمِصْرَ، وَمَاتَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ ﷺ، وَقِيلَ: مَاتَ فِي الْيَمَنِ، فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ﷺ سَنَةَ (٥٣هـ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ. يُنْظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: «الْإِسْتِيعَابُ» (٣/٢٠٤)، وَ«الْإِصَابَةُ» (٣/٢١٠ - ٢١٩). (٣) مَعْنَى «قَصَفَ» أَي: كَسَرَ، وَالْمُرَادُ: مِنْ شِدَّةِ ضَرْبِهِ بِالسِّيفِ ضَرَبَ عُنُقَهُ حَتَّى قَطَعَهُ وَكَسَرَهُ. يُنْظَرُ فِي مَعْنَى «قَصَفَ» «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٤/١٤١٦)، مَادَّةُ (قَصَفَ).

(٤) وَقَدْ جَاءَ حَدِيثُ قَتْلِ فَيُرْوِزُ الدَّيْلِمِيَّ الْأَسْوَدَ الْعَنْسِيَّ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤/٦).

(٦) قِصَّةُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ. وَأُورِدَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» قِصَّةَ شَيْطَانِ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ. يُنْظَرُ: (٦/٣٠٦) وَمَا بَعْدَهَا.

فَالْتَكْلِيفُ فِي ذَلِكَ رَدُّ مَا أَشْكَلَ إِلَى مَا لَا يُشْكَلُ؛ فَمَا أَخْلَى اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - شُبُهَةً مِنْ حَلٍّ، وَقَدْ أَزَاحَ الْعِلَلَ فِي حَلِّهَا بِمَا آتَانَا مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّأَمُّلِ، وَالنَّظَرِ فِي صِدْقِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ، فِي بَذْلِ مَا آتَاهُ مِنْ / النَّظَرِ فِي دَلَائِلِ الْعِبَرِ؛ فَقَمَعَ^(١) الشُّبُهَةَ بِالْحُجَجِ، وَكَشَفَ عَنْ ١٥٩/ب عَوَارِ الْبِدْعِ بِوَاضِحِ السُّنَنِ، وَرَدَّ الْمُشْتَبِهَ مِنَ الْأَلْفَافِ إِلَى الْمُحْكَمِ مِنْهَا، وَالْمُشْتَبِهَ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَى الْمُتَقَنِّ مِنْهَا؛ فَصَارَتِ الْأِدْلَةُ الَّتِي تُوجِبُ حَمْلَ الْمُشْتَبِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ، كَالْتَفْسِيرِ لِلْمُجْمَلِ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: «فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ؟»^(٣)

قِيلَ: الْفَائِدَةُ الَّتِي تَحَصَّلَتْ بِالتَّكْلِيفِ كُلِّهَا؛ فِي الْأَبْدَانِ بِمَا يَشُقُّ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَفِي الْأَمْوَالِ بِمَا تَبْخُلُ بِهِ النَّفُوسُ وَتَضِنُّ^(٤) بِهِ الطَّبَاعُ؛ كَمَا قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]: [هِيَ مَا] يَغْقُبُ ذَلِكَ مِنَ الثَّوَابِ، وَهَذَا أَغْظَمُ التَّكْلِيفَيْنِ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ أَشَدُّ مِنْ أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ، وَعَلَيْهَا مَدَارُ الْأَعْمَالِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «قَمَعَ» وَبِمَا أَثْبَتَهُ يَسْتَقِمُ السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «كَالتَّفْسِيرِ الْمُجْمَلِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَقَدْ أوردَ الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى مَا أوردَهُ الْمُصَنِّفُ - هُنَا، لَكِنْ بِإِيجَازٍ. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٩٣ - ٦٩٤).

(٣) أَيْ: فِي إِنْزَالِ بَعْضِ الْقُرْآنِ مُتَشَابِهًا، وَالتَّكْلِيفِ بِالْإِيمَانِ وَالتَّسْلِيمِ لِمُنْزِلِهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْمُتَشَابِهِ إِلَى الْمُحْكَمِ. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/٦٩٤).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَتَضِنُّ» بِالْظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَالصَّحِيحُ بِالضَّادِ كَمَا أَثْبَتَهُ، وَالْمَعْنَى: تَبْخُلُ بِهِ الطَّبَاعُ وَتَشِيعُ فِيهِ.

يُنْظَرُ فِي مَعْنَى «ضَنَّ» فِي اللُّغَةِ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٦/٢١٥٦)، مَادَّةُ (ضَنَّ).

وَمِنْ فَوَائِدِهِ^(١): ظُهُورُ مَقَادِيرِ الرِّجَالِ فِي التَّأْوِيلِ^(٢) أَوْ التَّسْلِيمِ
لَأَمْرِ اللَّهِ؛ لِيُجَازِيَ كُلًّا بِحَسَبِ عَمَلِهِ وَاجْتِهَادِهِ.
وَمَا^(٣) قَوْلُ الْقَائِلِ: «مَا الْفَائِدَةُ فِي شَوْبٍ»^(٤) كِتَابِهِ بِالْمُتَشَابِهِ،
وَقَدْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مُحْكَمًا؟! - مَعَ تَجْوِيزِهِ وَاعْتِقَادِهِ حُسْنَ
التَّكْلِيفِ - إِلَّا بِمَثَابَةِ مَنْ قَالَ: «لِمَاذَا خَلَقَ الْقُلْفَةُ»^(٥) وَكَلَّفَ الْخِتَانَ؛
وَقَدْ كَانَ فِي الْإِمْكَانِ خَلْقُ الْحَشْفَةِ مَكْشُوفَةً بِلا جِلْدَةٍ، أَوْ خَلْقُ
الْجِلْدَةِ مُقْلَصَةً^(٦) غَيْرَ مُسْبَلَةٍ؟! وَلِمَاذَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَكَلَّفَهُمْ مَا يَشُقُّ؛
وَفِي الْإِمْكَانِ أَنْ يَبْدَأَهُمْ بِالتَّفْضُلِ بِالْجَنَّةِ؛ كَمَا [فَعَلَ]^(٧) بَادَمَ ابْتِدَاءً؟!
وَلَمَّا خَلَقَ آدَمَ، لِمَاذَا كَلَّفَهُ تَرْكَ شَجَرَةٍ حَتَّى أَكَلَهَا؛ فَقَطَعَ نَعِيمَهُ

- (١) أي: مِنْ فَوَائِدِ إِنْزَالِ بَعْضِ الْقُرْآنِ مُتَشَابِهًا، وَالتَّكْلِيفِ بِالْإِيمَانِ بِهِ.
(٢) فِي الْأَصْلِ: «فِي التَّأْوِيلِ لِلَّهِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي
الْأَصْلِ سَقَطٌ، وَتَقْدِيرُهُ: «فِي التَّأْوِيلِ لِكَلَامِ اللَّهِ»، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
تَقْدِيرُهُ: «فِي التَّأْوِيلِ لِأَمْرِ اللَّهِ»، يُنْظَرُ: (٢٠٩/٢).
(٣) فِي الْأَصْلِ: وَأَمَّا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.
(٤) الشَّوْبُ: الْخَلْطُ، وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ. يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (١٥٨/١)،
مَادَّةُ (شَوْب).
(٥) الْقُلْفَةُ، هِيَ: الْغُرْتَةُ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي فِي رَأْسِ الذَّكَرِ قَبْلَ الْخِتَانِ. يُنْظَرُ فِي
مَعْنَاهَا: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (١٤١٨/٤)، مَادَّةُ (قُلْف).
(٦) مِنْ قَلَصَ الشَّيْءُ يَقْلَصُ قُلُوصًا: إِذَا أَرْتَفَعَ. يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ
(قُلَص) (١٠٥٣/٣)، وَالْمَعْنَى - هُنَا -: أَوْ خَلَقَ الْجِلْدَةَ مُرْتَفَعَةً غَيْرَ نَازِلَةٍ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ!
(٧) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

١/١٦٠

/ بِالْإِهْبَاطِ؟ ^(١)، وهذا أَمْرٌ يَتَسَلَّلُ.

فَكُلُّ عَذْرِ لِهَذَا الْقَائِلِ بِحُسْنِ التَّكْلِيفِ، وَتَأْوِيلِ يُقِيمُهُ لِأَمْرِ اللَّهِ،
أَوْ تَسْلِيمِ لِأَمْرِ اللَّهِ إِنْ عَجَزَ عَنِ التَّأْوِيلِ - : يَجِبُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي إِلْقَاءِ
بَابِ الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ خِلَالَ الْمُحْكَمِ؛ فَالنَّاسُ قَائِلَانِ:
قَائِلٌ: قَالَ بِالْمَصَالِحِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي طَيِّ هَذَا
مُضْلَحَةٌ.

وَقَائِلٌ: يَقُولُ بِالْمَشِيشَةِ الْمُطْلَقَةِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَشِيشَتِهِ الْمُطْلَقَةِ.
فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ، لَا سِيَّمَا وَهُوَ الَّذِي مَكَّنَ
الشَّيْطَانَ مِنَ الْإِلْقَاءِ فِي تِلَاوَةِ الْأَنْبِيَاءِ - [عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] -
فَجَعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً ضَلَّ بِهَا الْكُفَّارُ، وَتَأَوَّلَهَا الْأَبْرَارُ ^(٢)، وَقَالَ
[سُبْحَانَهُ]: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزُّرِّيَّةَ الَّتِي آرَيْتَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]،

(١) كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]، وقوله: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤]، وقوله: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣].

(٢) كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِنَّا نَمُوتُ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ أَيْدِيَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٥١ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ٥٢ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٣ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ ٥٤﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٥].

ويُنظر في تفسيرها: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٢٩/٣).

وَأَرَاهُ^(١) دُخُولَ مَكَّةَ، وَالتَّسَلُّطَ عَلَى أَهْلِهَا؛ فَصَدَّ عَنِ الْبَيْتِ، وَصَالَحَ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ^(٢) الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ اسْتِطَالَةُ الْمُشْرِكِينَ؛ مِنْ مَحْوِ اسْمِهِ مِنَ الرِّسَالَةِ فِي الْمُقَاضَاةِ، وَرَدَّ مَنْ جَاءَهُ مُؤْمِنًا؛ فَرَدَّ^(٣) أَبَا جَنْدَلٍ^(٤)، وَرَجَعَ ذَلِكَ الْعَامَ؛ حَتَّى قَالَ مَنْ قَالَ، وَشَكَ مَنْ شَكَ، وَاحْتَجَّ مَنْ احْتَجَّ عَلَيْهِ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ ﴿لَتَدْخُلَنَّ﴾ !!؟ حَتَّى قَالَ: «أَقُلْتُ: «الْعَامَ»؟ وَاللَّهِ!

(١) كما في قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ تَحْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧].

(٢) وهو الصُّلْحُ المشهورُ بصلح الحديبية الذي وقع بين الرسول ﷺ والمشركين في آخِرِ السَّنَةِ السادسةِ مِنَ الْهَجْرَةِ. وأخبارُ هذا الصلح ووقائعُه وشروطُه ونتائجُه مبثوثة في كُتُبِ التاريخ والسيرة. يُنظر على سبيل المثال: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢٠٢/٣ - ٢٠٩)؛ ويُنظر: «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام»؛ لأبي القاسم عبد الرحمن السُّهَيْلِيِّ (٤/٢٤، ٣٨).

(٣) في الأصل: «ورَدَّ».

(٤) هو: أَبُو جَنْدَلٍ، قيل: أَسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ، وقيل: الْعَاصُ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ، مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَمِمَّنْ عُدِّبَ بِسَبَبِ إِسْلَامِهِ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحَدِيبَةِ يَرْسُفُ فِي قَيْدِهِ، فَرَدَّهُ، فَقَالَ: أُرِّدْ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا؟ أَلَا تَرَوْنَ إِلَى مَا لَقِيتُ، وَكَانَ قَدْ عُدِّبَ عَذَابًا شَدِيدًا، وَكَانَ مَجِيئُهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْكِتَابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجِزْهُ لِي»، فَاِمْتَنَعَ، وَقَالَ: هَذَا مَا أَقَاضِيكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَا أَصَالِحُكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، وَذَكَرَ أَهْلُ الْمَغَازِي أبا جَنْدَلٍ فِيمَنْ شَهِدَ بَدْرًا، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فَتْحُ مَكَّةَ كَانَ هُوَ الَّذِي أَسْتَأْمَنَ لَأَيِّهِ جَوَارًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَسْتَشْهَدُ ﷺ بِالْإِيمَانَةِ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً.

لَتَذْخُلَنَّ»^(١).

فهذه المقاضاة^(٢) مِنَ الْأَمْتِحَانِ وَالْإِفْتِتَانِ صَدَرَتْ^(٣) عَنِ اللَّهِ
فِعْلًا؛ فَكَيْفَ يُنْفَى عَنْ كِتَابِهِ الْمُتَشَابِهُ الْمُؤَهَّمُ لِلتَّشْبِيهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ؟ وَقَدْ بَيَّنَّا جَوَازَ أَمثَالِهِ؛ لِيُظْهِرَ اللَّهُ مَحَلَّ الْمُتَأَوَّلِينَ - كَقَوْلِ
أَبِي بَكْرٍ [ﷺ]: «أَقَالَ لَكُمْ: «الْعَام» ١؟ / لَمَّا شَكُّوا فِي عُمْرَةِ
الْقَضَاءِ^(٤)، وَعَصَوْا عَلَيْهِ، لَمَّا أَمَرَهُمْ بِنَحْرِ هَذِهِمْ^(٥) - وَتَسْلِيمِ^(٦) مَنْ

= تُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: «الاستيعاب» (٣٣/٤)، و«الإصابة» (٣٣/٤).

(١) أوردَ هذه القِصَّةَ الإمامُ البخاريُّ في «صحيحه» برواياتٍ متعدِّدة، تُنْظَرُ فِي
«الصحيح»، باب غزوة الحديبية (٥/٢٥٨، ٢٧١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «المقاضات» بالتاء المفتوحة، والصَّوَابُ مَا أَثْبُتُهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «صدت»، والصحيح ما أثبتته بزيادة الراء: «صدرت»، ولو قال:
«كَانَتْ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ فِعْلًا»، لَكَانَ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) عُمْرَةُ الْقَضَاءِ، تَسْمَى عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ، وَتَسْمَى عُمْرَةُ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ
العمره التي صَدَّه الْمُشْرِكُونَ عَنْهَا سَنَةً سِتًّا، وَكَانَتْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ فِي ذِي
الْقَعْدَةِ سَنَةً سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

يُنْظَرُ: «السيرة النبوية» لابن هشام (٣/٤)، و«الروض الأنف» (٤/٧٦).

(٥) وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَهُمْ بِالنَّحْرِ فِي الْعُمْرَةِ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ، فَلَمْ
يَنْحَرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، أَمَرَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، دَخَلَ عَلَى أُمِّ
سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَأَشَارَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سَلَمَةَ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنْ يَنْحَرَ بُذْنَهُ، وَيَدْعُوَ حَالِقَهُ لِيَحْلِقَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ الصَّحَابَةُ فَعَلُوا
ذَلِكَ، فَعَلُوا مِثْلَ فَعْلِهِ.

خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صحيحه» فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ، بِأَبِ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ
وَالْمَصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ. وَالرَّوَايَةُ مُوجُودَةٌ مَعَ شَرْحِهَا
فِي: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٥/٣٢٩، ٣٣٢)؛ كَمَا رَوَاهَا
الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «المسند» (٤/٣٣١).

(٦) قَوْلُهُ: «وتسليم» بالنصب؛ معطوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَحَلَّ الْمُتَأَوَّلِينَ».

يُسَلِّمُ لِأَمْرِهِ إِنْ عَجَزَ عَنِ التَّأْوِيلِ لِقَوْلِهِ وَفَعَلِهِ.
 فهذا أمرٌ لا يُنْكَرُهُ مَنْ دَخَلَ مَعْنَا فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ، وَوَافَقْنَا فِي
 صَدْرِ^(١) هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُشْتَبِهَةِ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ.
 فَانْسَبِكَ^(٢) مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَصُدَّرَ عَنْهُ الْأَفْعَالُ
 الْمُشْتَبِهَةُ الَّتِي أَفْتَنَّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ:
 إِمَّا اعْتِمَادًا: عَلَى إِنْجَابِ التَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يُسَلَّمَ لَهُ؛
 لِمَا وَضَحَ مِنْ حِكْمَتِهِ.
 أَوْ اعْتِمَادًا: عَلَى اسْتِخْرَاجِ التَّأْوِيلِ لَهُ بِغَايَةِ الْجُهْدِ، وَمَنْبَلِغِ
 الْوُسْعِ.

فَلَا يَبْقَى - [بَعْدَ]^(٣) ذَلِكَ - ضَلَالٌ مِنْ جِهَةِ التَّشَابُهِ فِي الْأَفْعَالِ
 وَالْأَقْوَالِ، وَإِنَّمَا يُذْهِى الْمُكَلَّفُ مِنْ قَبْلِ الْإِغْفَالِ وَالْإِهْمَالِ لِمَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْتِهَادِ الَّذِي يَبْنَاهُ^(٤).

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ: «صَدْر»، وَهُوَ مُصَدَّرٌ كَصُدُورٍ، يُقَالُ: صَدَرَ يَصْدُرُ صُدُورًا
 وَصَدْرًا. يُنْظَرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» مَادَّةُ (صَدْر).

(٢) أَي: خُلِّصَ وَنَتَجَ، وَالْمُرَادُ: خِلَاصَةُ الْكَلَامِ وَنَتِيجَتُهُ. وَيُنْظَرُ فِي مَعْنَى «سَبِكَ»
 فِي اللُّغَةِ: «مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (١٢٩/٣)، وَ«الصَّحَاحُ»
 لِلْجَوْهَرِيِّ (١٥٨٩/٤)، كِلَاهُمَا مَادَّةُ (سَبِكَ).

(٣) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٤) تَوْضِيحُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ سَلَّمَ لِأَمْرِ اللَّهِ فِي رَدِّ مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ
 إِلَيْهِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ بَدَّلَ وَشَعَّه فِي اسْتِخْرَاجِ تَأْوِيلِ لَهُ، بِرَدِّ الْمُتَشَابِهِ إِلَى
 الْمَحْكَمِ، وَلَا يَبْقَى بَعْدَ هَذَيْنِ الْمَسْلُوكَيْنِ ضَلَالٌ مِنْ جِهَةِ التَّشَابُهِ فِي الْأَقْوَالِ
 وَالْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الضَّلَالُ مِنْ جِهَةِ الْإِغْفَالِ وَالْإِهْمَالِ فِي آدَاءِ الْوَاجِبِ
 مِنَ الْمُكَلَّفِ فِي الْأَجْتِهَادِ، وَتَحَرِّيِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

ولهذا حسن العتب، ووقع التوبيخ موقعه؛ إذ لو لم يكن في القوي ما يدفع الشبه، لما قال - سبحانه - : ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ، ولما قال : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصفافات: ٩٥]؛ فهذا غاية التوبيخ للعاقل : «أتعبد ما صنعت؟! وإنما مقتضى العقل أن تستعبد ما صنعت!!».

ولولا هذه الأمور الشاقة في استخراج التأويل وتكليف^(١) التسليم - لما حصل الثواب؛ فتعريضهم للثواب، وإظهار جواهرهم؛ في إمعان النظر، واستخراج الحق من الباطل، ورد المتشابه إلى المحكم - : من الأعمال الشاقة على القلوب؛ كأعمال الأبدان الشاقة على الأركان، وما كان ذلك قبيحا ولا منكرا، بل أجمعنا على تجويزه؛ كذلك : كون الاشتباه الحاصل في الكتاب صادرا عن صدر عنه المحكم؛ ولا فرق^(٢).

(١) في الأصل : «وتكلف»، والصواب ما أثبت.

(٢) مراجع هذا الفصل : كتب الأصول، وكتب علوم القرآن، والتفسير، مما أثبت شيئا منه في ثانيا التعليقات على هذا الفصل.

وهناك مصادر مهمة يحسن الرجوع إليها؛ منها : رسالة الإمام أحمد رحمته الله في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله»، وكتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، باب المتشابه (ص ٨٦) وما بعدها، ورسالة «الإكليل في المتشابه والتأويل» لابن تيمية رحمته الله و«مجموع الفتاوى»، (٢٧٠ / ١٣) وغيرها.

«فَضْلٌ»

[هل في القرآن مجازات واستعارات؟]:

في القرآن / مجازات^(١) واستعارات؛ وبه قال أكثر الفقهاء

١/١٦١

(١) المجاز في اللغة: مأخوذ من جاز يجوز جَوْزًا وجَوَازًا؛ يقال: جاز المكان: إذا سار فيه، وأجازه: قطعهُ، وأجاز الشيء: أنفذه.

يُنظر في معنى المجاز في اللغة: «الصحاح» (٣/ ٨٧٠)، و«القاموس» (٢/ ١٧٠)، و«معجم مقاييس اللغة» (١/ ٤٩٤)، كلها مادة «جوز».

وأما المجاز في الاصطلاح: فقد سبق للمصنف، رحمته الله أن عرّفه في أول الكتاب بأنه: «القول الذي يَدُلُّ بتقدير الأصل، دون تحقيقه». يُنظر: القسم الذي حقّقه د. موسى القرني. (١/ ١٦٤).

قلت: وهو ضدُّ الحقيقة، وللعلماء فيه تعريفات كثيرة، يُنظر طرْفًا منها في «المعتمد» (١/ ١١)، و«فواتح الرحموت» (١/ ٢٠٣)، و«متمهى الوصول لابن الحاجب» (ص ٢٠)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤)، و«المستصفى» (١/ ١٠٥، ٣٤١)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ٢٨)، و«حاشية البناني على جمع الجوامع» (١/ ٣٠٤)، و«العدة» (١/ ١٧٢ - ١٧٤)، و«التمهيد» (١/ ٧٧)، و«الروضة» (ص ٦٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١/ ١٥٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ٢١). ويُنظر: ص ٢١٤ التعريفات للجرجاني.

القول بوجود المجاز في القرآن قول الجمهور.

يُنظر: «المعتمد» (١/ ٢٤)، و«فواتح الرحموت» (١/ ٢١١)، و«العضد على ابن الحاجب» (١/ ١٦٧)، و«البرهان» (٢/ ٢٥٥)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ٤٧)، و«حاشية البناني على جمع الجوامع» (١/ ٣٠٨)، و«التمهيد» لأبي الخطاب (١/ ٨٠)، و«المسوّدة» (ص ٥٦٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١/ ١٩١)، و«إرشاد الفحول» (ص ٢٢).

ويُنظر: «مجاز القرآن» لِمَعْمَرِ بْنِ الْمُنْثَى (١/ ٧٤)، و«الإشارة إلى الإيجاز» للعزيز بن عبد السلام؛ فهذان مَصْدَرَانِ خاصّان، بالموضوع، إضافةً إلى ما أوردته كتب علوم القرآن، وعلوم العربية، وغيرها.

والأصوليين^(١).

خِلَافًا لِيَبْغُضَ أَهْلَ الظَّاهِرِ^(٢)، وَيَبْغُضَ الشَّيْعَةَ^(٣)، وَيَبْغُضَ

(١) في الأصل بالرفع هكذا: «الأصوليون»، والصحيح بالخفض كما أثبت؛ لأنه معطوف على المضاف إليه قبله، وهو كلمة «الفقهاء» والمعطوف على المجرور مجرور مثله.

ولو سَلَّمْنَا الرفع؛ تَمَثُّيًا مع ما في الأصل؛ على أَنَّهُ معطوف على كلمة «أكثر»، فَيَرُدُّ عليه أَنَّهُ ليس كلُّ الأصوليين يقولون بوجود المجاز في القرآن؛ كما حَكَّى المصنف نفسه الخلاف في ذلك؛ فلم يَبْقَ إِلَّا أن تكون صحة العبارة عَلَى ما أثبت.

(٢) وفي مقدّماتهم: إمامهم داود بن عليّ الظاهريّ، وابنه أبو بكر، وقد ذكر ابن حزم رحمته الله هذا الرأي في «الإحكام في أصول الأحكام» (٤١٣/١)، ونسبه إليهم كثير من الأصوليين. ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٧)، و«البحر المحيط» (٤٩٩/١)، و«العدة» (٦٩٥/٢)، و«التمهيد» (٢٦٦/٢)، و«مجموع الفتاوى» (٨٩/٧).

(٣) الشَّيْعَةُ: فرقة كبيرة من الفرق المشهورة، ويرادُ بهم: مَنْ يَنْسَبُ إلى مشايعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام ويرى أَنَّهُ مِنْ شِيعَتِهِ وأنصارِهِ، وقد كان في الأصل لقبًا لِلَّذِينَ أَلْفَوْهُ وناصروه وشايعُوهُ في حَيَاتِهِ من الصحابة عليهم السلام ثم صار لقبًا بعد ذلك على مَنْ يَرى تفضيلَهُ على جميع الصحابة، ثم سَرى بهم الغُلُو، فأرأوا أمورًا، واعتقدوا اعتقادات في القرآن، وفي الصحابة، وفي عليّ نفسه، لا يرضاها هو ولا أَحَدٌ من ذُرِّيَّتِهِ الْمُتَّبِعِينَ ولا غيرهم مِنْ أفاضلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وقد تفرّقوا فرقًا كثيرة، أوصلها بعضهم إلى اثنتين وسبعين فرقة، ولهم اعتقادات خطيرة، وآراء فاسدة؛ كالتكذيب ببعض نصوص القرآن، وسب أفاضلِ الصحابة، والقول بالعِصْمَةِ لأنّهم، والأخذ بالمتعة، والعمل بالتيّة، وغير ذلك ممّا يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة. يُنظر في التعريف بهم: «المِلَل والنحل» للشهرستاني (١٤٦/١)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص ٢٢).

ويُنظر في نسبة القول إليهم: «الإحكام» للآمدي (٤٧/١)، و«شرح مختصر الروضة» للطوفي، تحقيق د. التركي (٢٨/٢).

أَصْحَابِنَا^(١): لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا الْحَقِيقَةُ^(٢)، وَالْحَاكِي ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِنَا: أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ^(٣).

(١) وهي رواية عن الإمام أحمد، واختيار أبي عبد الله بن حامد. يُنظر: «العدة» (٢/٦٩٧)، و«التمهيد» (٢/٢٦٦)، و«المسودة» (ص ١٦٥)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٩٢).

(٢) وهو: قول ابن خُوَيزَمَةَ مَنْدَادِ بْنِ الْمَالِكِيَّةِ، وابنِ الْقَاصِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَرَزِيِّ، وَأَبِي الْفَضْلِ التَّمِيمِيِّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَمَنْذَرِ بْنِ سَعِيدِ الْبَلُوطِيِّ، وَاخْتِيَارِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ الْعَلَامَةَ ابْنَ الْقَيْمِ، وَمِنَ الْمَعَاصِرِينَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قَدْ أَلَفَ رِسَالَةً خَاصَّةً فِي ذَلِكَ سَمَّاها: «مَنْعُ جَوَازِ الْمَجَازِ فِي الْمَنْزِلِ لِلتَّعْبُدِ وَالْإِعْجَازِ».

يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٨٩، ٢٠، ٤٠٠ وما بعدها)، و«كتاب الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٨٥)، و«مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/٢٤٢)، و«شرح مختصر الروضة» للطوفي (٢/٢٨)، و«شرح ابن بدران على الروضة» (١/١٨٣)، و«مذكرة في أصول الفقه» للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُمُ اللَّهُ (ص ٥٨).

قُلْتُ: وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُقْلَمَانُ إِلَيْهِ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّوَاظِمِ الْفَاسِدَةُ مَا يُلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ.

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: (٢/٨٤).

وَفِي «العدة» (٢/٦٩٧) قَالَ أَبُو يَعْلَى: «وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ فِي كُتُبِ أَبِي الْفَضْلِ التَّمِيمِيِّ قَوْلَهُ: «وَالْقُرْآنُ لَيْسَ فِيهِ مَجَازٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا». تَنْبِيهِ: نَصَرَ ابْنَ عَقِيلٍ الْقَوْلَ بِوُجُودِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ هُنَا، وَبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: «لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَجَازٌ»؛ كَمَا سَأَتِي فِيمَا يَلِي مِنْ مَبَاحَثٍ، إِلَّا أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ - كَمَا فِي كِتَابِهِ «الْفَنُونُ» - يَنْصُرُ الْقَوْلَ: لَيْسَ فِي اللُّغَةِ مَجَازٌ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا غَيْرِهِ؛ وَلِذَا فَقَدْ عَدَّهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مُتَنَاقِضًا فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا يُعْلَمُ آخِرُ قَوْلَيْهِ.

يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٩٠ - ٤٩٢).

«فصل»

فِي دَلَائِلِنَا عَلَى ذَلِكَ [شَرْعًا]^(١):

فِي كِتَابِ اللَّهِ: [مَا]^(٢) يُغْنِي عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ^(٣)؛ وَقَدْ جَمَعَ الْقُرْآنُ أَقْسَامَ الْمَجَازِ:

فَمِنْهَا: الزِّيَادَةُ الَّتِي إِذَا حُذِفَتْ، اسْتَقَلَّ الْكَلَامُ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فَإِذَا^(٤) حُذِفَتْ الْكَافُ،
اسْتَقَلَّ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنْ يَبْقَى: «لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ»، وَإِذَا كَانَتْ بِحَالِهَا،
اِقْتَضَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَيْسَ لِمِثْلِهِ شِبْهُ وَلَا مِثْلٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهِ؛
لِحُصُولِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالنَّفْيِ^(٥).

وَمِنْهَا: التَّقْصَانُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾
[البقرة: ٩٣]، وَإِنَّمَا هُوَ: «حُبُّ الْعِجْلِ»؛ فَحَذَفَ «الْحُبَّ»، وَذَكَرَ
«الْعِجْلَ»، وَذَاتُ «الْعِجْلِ» لَمْ تُشْرَبْ فِي قُلُوبِهِمْ؛ وَلَا يَتَصَوَّرُ

(١) عقد المصنّف هذا الفصل؛ لِذِكْرِ الأدلّة الشرعية على ثبوت المجاز في القرآن،
وسيعقد بعد ذلك فصلاً لبيان الأدلّة العقلية على ذلك. يُنظر (٢/٢٣٣).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) يُنظر في الأدلّة على وجود المجاز في القرآن: «التبصرة» (ص ١٧٨)،
«الإحكام» للآمدي (١/٤٧)، و«العدة» (٢/٦٩٥)، و«التمهيد» لأبي
الخطاب (١/٨٠)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٩١)، و«إرشاد
الفحول» (ص ٢٣)، و«شرح الروضة» لابن بدران (١/١٨٢).

(٤) في الأصل: «وإذا»، والمثبت أنسب للسياق.

(٥) يُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٨)، و«شرح اللمع» (١/١٦٩)، و«العدة» (٢/٦٩٦)،
«التمهيد» (٢/٢٦٧).

ذَلِكَ^(١).

وَكَذَلِكَ: قَوْلُهُ فِي عَيْسَى: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾^(٢)، وَكَلِمَةُ اللَّهِ^(٣)،
وَالْمُرَادُ بِهِ: الْكَائِنُ بِكَلِمَةِ اللَّهِ^(٤)؛ يَشْهَدُ لِذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - :
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
﴿٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩].

وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]،
وَمَعْلُومٌ [أَنَّ]^(٥) الْحَجَّ: أَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْأَشْهُرُ ظَرْفُ زَمَانِهِ؛ كَمَا
أَنَّ الْأَمَكِنَةَ ظُرُوفُ مَكَانِهِ؛ فَعَبَّرَ بِالظَّرْفِ عَنِ الْمَظْرُوفِ^(٦)^(٧)؛ وَهَذَا

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٩٦/٢)، «التمهيد» (٢٦٧/٢).

(٢) وَتَمَامُ الْآيَةِ: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلِكَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَدُونَ﴾ [مريم: ٣٤]؛ قَالَ أَبُو يَعْلَى: «مَعْنَاهُ: صَاحِبُ قَوْلِ الْحَقِّ». «العدة» (٦٩٦/٢)،
وَيُنْظَرُ: «التمهيد» (٢٦٦/٢).

(٣) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ
الَّتِي نَزَّلْنَا بِإِذْنِ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(٤) يُنْظَرُ: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٩٠/١).

(٥) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «فَعَبَّرَ عَنِ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ»، وَصَحَّةُ الْعِبَارَةِ مَا أَثْبَتَهُ، لِتَوَافُقِ
تَقْدِيرِ الْمَصْنُفِ؛ لَكِنْ يَصُحُّ عَلَى تَقْدِيرِ مَنْ قَدَّرَهُ: «وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ
مَعْلُومَاتٌ» أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ عَبَّرَ عَنِ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ».

(٧) وَقَدْ قَدَّرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِوَقْتِ الْحَجِّ، أَي: وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ؛ كَمَا
ذَكَرَهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي كِتَابِهِ «تَأْوِيلُ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ» (ص ٢١٠).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» تَقْدِيرَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ
خِلَافٍ فِقْهِيٍّ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ.

أَسْتَعَارَةً وَاتِّسَاعٌ^(١).

وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾^(٢)
[يوسف: ٨٢]، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ سُؤَالُ أَهْلِهَا^(٣)؛ إِذْ لَا يَحْسُنُ إِحَالَةُ
السُّؤَالِ عَلَى الْجَمَادِ وَالْبَهَائِمِ، وَلَوْ سُئِلْتُ، فَلَيْسَتْ مِمَّا يُجِيبُ عَنِ
السُّؤَالِ^(٤).

(١) لَأَنَّ الْأَشْهُرَ لَا تَكُونُ حَجًّا؛ هَكَذَا قَالَ أَبُو يَغْلَى فِي: «العدة» (٢/٦٩٧).

(٢) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ وَالْعِيرَ»، وَمَا أَضَفْتُهُ مِنَ الْمَصْحَفِ.

(٣) فَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وَيُنْظَرُ: «التبصرة»

(ص ١٧٨)، و«شرح اللمع» (١/١٦٩)، و«العدة» (٢/٦٩٩)، و«التمهيد»

(٢/٢٢٦).

(٤) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/١٦٩)، و«التمهيد» (٢/٢٦٦).

وَمِنَ الْمَلَاخِظِ: أَنَّ الْمَصْنُفَ ﷺ لَمْ يَسْتَكْمِلْ أَقْسَامَ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ؛

فَاكْتَفَى بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ.

وَهُنَاكَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْمَجَازِ: الْمَجَازُ بِالِاسْتِعَارَةِ، وَالْمَجَازُ الْمُرْسَلُ،

وَمَجَازُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۖ فَجَعَلَهُ غُثَاءً

أَخْوًى ۖ﴾ [الأعلى: ٤ - ٥] وَالْمُرَادُ بِهِ: أَخْرَجَ الْمَرْعَى أَحْوًى؛ فَجَعَلَهُ

غُثَاءً.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٨)، و«شرح اللمع» (١/١٦٩ - ١٧٠)، و«التمهيد»

(٢/٢٦٧)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٥٧)، و«مذكرة الشنقيطي على

الروضة» (ص ٦٠ - ٦٢).

«فَضْلٌ»

فِي أَسْئَلَتِهِمْ [عَلَى تِلْكَ الدَّلَائِلِ، وَالْجَوَابِ عَنْهَا] ^(١) :
وَقَدْ تَكَلَّفُوا غَايَةَ التَّكْلِيفِ ^(٢)، وَتَعَسَّفُوا غَايَةَ التَّعْسِيفِ ^(٣) فِي بَيَانِ
أَنَّهُ حَقِيقَةٌ :

فَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُهُمْ : «إِنَّ «الْقَرْيَةَ» هِيَ : مَجْمَعُ النَّاسِ ^(٤) ؛ مَا خُوِذَ
مِنْ : «قَرَأْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، وَمَا قَرَأْتُ النَّاقَةَ فِي رَحِمِهَا سَلَا قَطٌّ،
وَقَرَأْتُ الطَّعَامَ فِي فِيٍّ»، وَقَالُوا فِي الْمَعْرُوفِ بِالضِّيَافَةِ : مُقَرٌّ ^(٥)،
وَيُقَرِّي ؛ لَا اجْتِمَاعَ الْأَضْيَافِ عِنْدَهُ ^(٦)، وَسُمِّيَ الْقُرْآنُ وَالْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ،
لِكَوْنِهِ مَجْمُوعٌ كَلَامٍ.

فَكَذَلِكَ حَقِيقَةُ الْاجْتِمَاعِ ^(٧) إِنَّمَا هُوَ لِلنَّاسِ ^(٨)، دُونَ

(١) قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ هَذَا الْفَصْلَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ ابْنُ عَقِيلٍ
أَسْئَلَةَ مَا نَعِيَ الْمَجَازَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَجُوبَةَ عَنْهَا، ثُمَّ رَدَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ جَمِيعَ
هَذِهِ الْأَجُوبَةِ. يُنْظَرُ : «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٢٠)، (٤٨١).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٢٠)، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ؛ مِنْ بَابِ
إِحْلَالِ مَصْدَرٍ «فَعْلٌ» مَحَلٌّ مَصْدَرٌ «تَفَعَّلَ» ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَيَبْتَلِ
إِلَيْهِ يَتَّبِعُونَ﴾ [الْمَزْمَلُ : ٨].

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٢٠)، وَيُنْظَرُ التَّعْلِيقُ السَّابِقُ.

(٤) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٢٠) : «مَجْتَمَعٌ».

(٥) فِي الْأَصْلِ : «مُقَرَّرٌ» بِالْيَاءِ، وَفِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» : «مُقَرَّرٌ» بِالْهَمْزِ.

(٦) يُنْظَرُ : «الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٤٧/١).

(٧) فِي الْأَصْلِ : «الْإِجْمَاعُ»، وَالصُّوَابُ الْمُثَبِتُ، وَهُوَ مِنْ : «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى».

(٨) فِي الْأَصْلِ : «النَّاسُ»، وَالصُّوَابُ الْمُثَبِتُ، وَهُوَ مِنْ : «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى».

الجُذْرَانِ^(١)؛ فَمَا أَرَادَ إِلَّا مَجْمَعَ النَّاسِ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ حَقِيقَةُ الْقَرْيَةِ^(٢).

يُوضَحُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُم لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَاَنَ مِنْ قَرِيبٍ عَنَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨]، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُجْتَمِعِ^(٣) مِنَ النَّاسِ، دُونَ الْجُذْرَانِ^(٤) وَالْعِيرِ: اسْمٌ لِلْقَافِلَةِ^(٥).

قَالُوا: «وَلَأَنَّ الْأَبْنِيَّةَ وَالْحَمِيرَ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ نُطْقَهَا، أَنْطَقَهَا، وَزَمَنُ النَّبَوَاتِ وَقْتُ لِحَرْقِ الْعَادَاتِ، وَلَوْ سَأَلَهَا، لَأَجَابَتْهُ عَنْ حَالِهِمْ^(٦)»؛

(١) كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «الجدات»، وَالصُّوَابُ الْمُثَبَّتُ، وَهُوَ مِنْ: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى».

(٢) يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «الصحاح» للجوهري (٦/٢٤٦٠)، مَادَّةُ (قَرَأَ). و«المصباح المنير» (ص ١٩١) مَادَّةُ (قَرَى).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «المحرج»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ «المجمع».

(٤) يُنْظَرُ: «الإحكام» (١/٤٧)، و«العدة» (٢/٧٠٠)، و«التمهيد» (٢/٢٦٦، ٢٦٨)، «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧/١١٢ - ١١٣)، (٢٠/٤٦٣)، و«كتاب الإيمان لشيخ الإسلام» ابن تيمية (ص ١٠٨)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٣٠٢ - ٣٠٣).

(٥) يُنْظَرُ: «الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (١/٤٧)، وَيُنْظَرُ: «الصحاح» (٢/٧٦٤) مَادَّةُ (عِيرَ)، وَفِيهِ: أَنَّ الْعِيرَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ: «الْإِبِلُ الَّتِي تَحْمِلُ الْمِيزَةَ»، وَيُنْظَرُ: «المصباح المنير» (ص ١٦٧) مَادَّةُ (عِيرَ) و«تفسير ابن جرير الطبري» عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ.

(٦) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٤٧٥): «عَنْ حَالِهِ».

مُعْجَزَةٌ لَهُ، أَوْ كَرَامَةٌ^(١).

وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤] إِنَّمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [إِلَى] ^(٢) أَسْمِهِ وَنَسَبِهِ إِلَى أُمِّهِ؛ وَذَلِكَ حَقِيقَةُ قَوْلِ اللَّهِ ^(٣)، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُكُمْ أَحْمَدُ: «اللَّهُ هُوَ اللَّهُ» يَعْنِي الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى ^(٤).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] فَإِنَّهُ لَمَّا نُسِفَ - بَعْدَ أَنْ بُرِدَ فِي الْبَحْرِ، وَشَرِبُوا مِنَ الْمَاءِ - كَانَ ذَلِكَ حَقِيقَةً ذَاتِ الْعِجْلِ ^(٥).
فَلَا شَيْءَ مِمَّا ذَكَرْتُمْ إِلَّا وَهُوَ حَقِيقَةٌ ^(٦).

(١) يُنْظَرُ: «الإحكام» للآمدي (٤٧/١)، وقد أوردَ أبو يَغْلَى في «العدة» (٢/٢٦٩)، بعد ذكر الآية: ﴿وَتَنَزَّلُ الْقُرْآنُ﴾ - نقلًا عن أبي الفضل التيمي - قوله في تفسير الآية: «فَيَجُوزُ أَنْ تُكَلَّمَ الْجَمَادَاتُ الْأَنْبِيَاءُ»، وَيُنْظَرُ: «التمهيد» (٢/٢٦٨).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) جاء في «العدة» (٢/٢٦٦) و«التمهيد» (٢/٢٦٦)، عند هذه الآية: أَنَّ عِيسَى: لَيْسَ بِقَوْلِ الْحَقِّ، وَإِنَّمَا هُوَ صَاحِبُ قَوْلِ الْحَقِّ، وَيُنْظَرُ: تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» (٥/٢٣١) عند تفسيره لهذه الآية.

(٤) كما نَقَلَ عَنْهُ نَحْوُ ذَلِكَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْ رِسَالَتِهِ. يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «مجموع الفتاوى» (٥/١٨٥، ٢١٣)، (١٢/٧٤، ٩٨، ١٦٩، ٢٨٠، ٣٩٥، ٤٢٩)، وَأَبَانُ الصَّوَابِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَوْضَعًا أَنَّ الْأَسْمَ لِلْمُسَمَّى لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ: لَا هُوَ هُوَ، وَلَا هُوَ غَيْرُهُ.

(٥) فِي «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٧٦): «حَقِيقَةُ ذَلِكَ الْعَمَلِ». يُنْظَرُ فِي بَيَانِ هَذِهِ

الْقِصَّةِ: «تفسير ابن كثير» (١/١٢٦)، (٣/١٦١).

(٦) يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٦٩٧ - ٦٩٩).

فَيُقَالُ^(١): الْقَرْيَةُ: مَا جَمَعَتْ، وَاجْتَمَعَ فِيهَا، لَا نَفْسَ الْمُجْتَمِعِ^(٢)؛ وَلِهَذَا^(٣) سُمِّيَ الْقَرْيَةُ وَالْأَقْرَاءُ، لِزَمَانِ الْحَيْضِ / أَوْ زَمَانِ الطَّهْرِ، وَالتَّضَرُّيَّةِ وَالْمُضَرَّاءُ وَالصَّرَّاءُ: أَسْمٌ لِمُجْمَعِ اللَّبَنِ وَالْمَاءِ، لَا لِنَفْسِ الْمَاءِ الْمُجْتَمِعِ، وَلَا اللَّبَنِ الْمُجْتَمِعِ^(٤)، وَالْقَارِي: الْجَامِعُ لِلْقُرَّانِ^(٥)، وَالْمُقَرِّي: الْجَامِعُ لِلْأَضْيَافِ^(٦)؛ فَأَمَّا

(١) هذه إجابات المصنّف على الأسئلة التي أوردتها نفاة المجاز على أدلّة القائلين به - ويُنظر: «مجموع الفتاوى» (٤٧٥/٢٠ - ٤٨١).

(٢) الحق: أن القرآن جاء بإطلاق لفظ القرية تارة على المكان، وتارة على السكان:

فَمِنَ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَهَذَا فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ أَهْلًا بِالسُّكَّانِ.

وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَيَلَيْكَ الْفُرُوسُ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، ﴿وَكَايَن مِّنْ قَرْيَةٍ بِيْنَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَةٍ أَلْتِي أَخْرَجْنَا أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: ١٣]، ﴿وَكَايَن مِّنْ قَرْيَةٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسِبْنَاهَا﴾ [الطلاق: ٨] الآية. وَالسِّيَاقُ هُوَ الَّذِي يَحَدِّدُ ذَلِكَ.

يُنظر: «مجموع الفتاوى» (١١٢/٧)، (٤٦٣/٢٠) و«كتاب الإيمان» (ص ١٠٨)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٣٠٢/٢).

(٣) في «مجموع الفتاوى» (٤٧٦/٢٠): «فلهذا».

(٤) يُنظر: «الصحاح» (٧١٠/٢)، «معجم مقاييس اللغة» (٢٨٢/٣)، كلاهما مادة (صرر).

(٥) في «مجموع الفتاوى» (٤٧٦/٢٠): «الجامع للقري».

(٦) يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٢٤٦٠/٦) مادة (قرأ) و«المصباح المنير» (ص ١٩١)، مادة (قري)، ويُنظر: «الإحكام» للأمدّي (٤٧/١).

نَفْسُ الْأَضْيَافِ: فَلَا.

وَالْقَافِلَةُ: لَا تُسَمَّى «عَيْرًا» إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَهَائِمٍ مَخْصُوصَةٍ^(١)؛
فَإِنَّ الْمَشَاءَ وَالرَّجَالَ لَا يُسَمَّوْنَ «عَيْرًا»^(٢)، فَلَوْ كَانَ أَسْمًا لِمُجَرَّدِ
الْقَافِلَةِ، لَكَانَ يَقَعُ عَلَى الرَّجَالَةِ؛ كَمَا يَقَعُ عَلَى أَرْبَابِ الدَّوَابِّ.
فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

وَقَوْلُهُمْ: «لَوْ سَأَلَ لِأَجَابِ الْجِدَارِ»:

فَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَقَعُ بِحَسَبِ الْأَخْتِيَارِ^(٣)، وَلَا يَكُونُ مُعْتَمِدًا عَلَى
وُقُوعِهِ إِلَّا عِنْدَ التَّحْدِي بِهِ، فَأَمَّا أَنْ يَقَعَ بِالْهَاجِسِ، وَفِي عُمُومِ
الْأَوْقَاتِ - فَلَا^(٤).

(١) وهي: الإبل المحملة بالميرة. يُنْتَظَرُ: «الصَّحاح» (٧٦٤/٢)، مادة (عير)،
وتُظَلَّقُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْحَمِيرِ وَالْبَغَالِ. يُنْتَظَرُ: «لسان العرب» لابن منظور
(٣٠٣/٦) مادة (عير)، وَيُنْتَظَرُ: «الإحكام» للآمدي (٤٨/١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عير».

(٣) هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «الإحسان»، وما أثبتُّهُ مِنْ «مجموع
الفتاوى» (٤٧٦/٢٠)، وهي كَذَلِكَ عَلَى الصَّوَابِ فِي «الإحكام»، قَالَ:
«قولهم: لو سأل، لَوَقَعَ الجواب، قلنا: جواب الجدران والبهائم غير واقع
على وفق الاختيار في عموم الأوقات، بل إِنْ وَقَعَ، فَإِنَّمَا يَقَعُ بِتَقْدِيرِ تَحْدِي
النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَلَا يُمْكِنُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ».

«الإحكام» للآمدي (٤٩/١)، وفي كلام الآمدي هذا مزيد إيضاح.

(٤) يُنْتَظَرُ الْاسْتِدْلَالُ بِهِذِهِ الْآيَةِ فِي: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١/
١٧٠)، و«الإحكام» للآمدي (٤٨/١)، و«التمهيد» (٢/٢٦٦، ٢٦٧).

وَقَوْلُهُمْ^(١): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يَرْجِعُ إِلَى
الْأَسْمِ:

فَإِنَّهُمْ إِذَا حَمَلُوهُ عَلَى هَذَا أَيْضًا، كَانَ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ - الَّذِي
هُوَ الْأَسْمُ - لَيْسَ بِمُضَافٍ إِلَيْهِ؛ وَلِذَا فَقُولُوا: «مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا
سُبْحَانَهُ»، وَالْأَسْمُ - الَّذِي هُوَ الْقَوْلُ - لَيْسَ بِابْنِ مَرْيَمَ، وَإِنَّمَا ابْنُ
مَرْيَمَ نَفْسُ الْجِسْمِ وَالرُّوحِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْأَسْمُ، الَّذِي ظَهَرَتْ عَلَى
يَدَيْهِ الْآيَاتُ الْخَارِقَةُ^(٢) الَّتِي جَعَلُوهُ - لِأَجْلِ ظُهُورِهَا - إِلَهًا^(٣).
وَقَوْلُهُمْ^(٤):

الْمُرَادُ بِهِ: نَفْسُ ذَاتِ الْعِجْلِ لَمَّا نَسَفَهُ مُوسَى^(٥):
فَإِذَا نُسِفَ، خَرَجَ [عَنْ]^(٦) أَنْ يَكُونَ عِجَلًا أَيْضًا؛ بَلِ الْعِجْلُ
حَقِيقَةً: الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي خَارَتْ^(٧).

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) في الأصل: «الجارية»، والمثبت من «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٠).

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٩٦/٢)، و«التمهيد» (٢٦٦/٢)، وهذا لا يستقيم مع مَنْ
قال: «إِنَّ الْأَسْمَ لِلْمَسْمُومِ ذَالٌ عَلَيْهِ» - وهم أهلُ السُّنَّةِ - لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ
غَيْرَ الْمَسْمُومِ خَارِجَ الذَّهْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٤) في الأصل: «وقوله»، والمثبت من «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٠)، وهو
الصَّوَابُ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْمُخَالَفِينَ النَّافِينَ لَوْقُوعِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ.

(٥) كما في قوله - تعالى - : ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْبِفَنَّهُ فِي الْآبِئِرِ نَسْفًا﴾ [طه: ٩٧].

(٦) إضافة من «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٠).

(٧) قال - تعالى - : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُمْ﴾ [طه: ٨٨].

وَيُنْظَرُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّةِ وَتَفْسِيرِهَا: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/١٦١).

وَلَأَنَّ بُرَادَةَ الذَّهَبِ ^(١) لَا تَصِلُ إِلَى الْقُلُوبِ، وَغَايَةُ ^(٢) مَا تَصِلُ إِلَى الْأَجْوَافِ، فَأَمَّا أَنْ يَسْتَقِيهَا الطَّنْعُ، فَيُحِيلَهَا إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى الْقَلْبِ - فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ سُحَالَةٌ ^(٣) الذَّهَبِ إِذَا حَصَلَتْ فِي الْمَعِدَةِ، رَسَبَتْ، وَلَمْ تَتَحَلَّلْ؛ بِحَيْثُ ^(٤) [لَا] تَرْتَقِي إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهَا؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْقَلْبِ.

وَلَأَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ: «أَشْرَبُوا»: لَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّرْبِ، إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى / الإِشْرَابِ ^(٥)، وَهُوَ الإِشْبَاعُ؛ وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْحُبِّ، لَا إِلَى الذَّوَاتِ الَّتِي هِيَ الْأَجْسَامُ ^(٦)؛ وَلِهَذَا لَا يُقَالُ: «أَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَاءَ»، وَهُوَ ^(٧) مَشْرُوبٌ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ فِي الْعَجَلِ؟! عَلَى أَنْ إِضَافَتُهُ ^(٨) إِلَى الْقَلْبِ: إِضَافَةٌ ^(٩) [لَهُ] إِلَى مَحَلِّ

(١) يُقَالُ: بَرَدْتُ الْحَدِيدَ بِالْمِيزِدِ، أَبْرَدَهُ بَرْدًا، وَبُرَادَةُ الشَّيْءِ: مَا سَقَطَ مِنْهُ. يُنْظَرُ: «الصحاح» للجوهري (٤٤٦/٢)، مادة (برد).

(٢) إِضَافَةٌ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧٧/٢٠) يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٣) السُّحَالَةُ - بَضْمُ السِّينِ -: مَا سَقَطَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَنَحْوَهُمَا؛ كَالْبُرَادَةِ، وَالسَّحْلُ، بِفَتْحِ السِّينِ: النِّقْدُ مِنَ الدِّرَاهِمِ، وَالْمِسْحَلُ بِكَسْرِ الْمِيمِ: الْمِيزِدُ. يُنْظَرُ: «الصحاح» للجوهري (١٧٢٦/٥ - ١٧٢٧)، مادة (سحل).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧٧/٢٠).

(٥) يُنْظَرُ: «الصحاح» (١٥٣/١ - ١٥٤)، مادة (شرب).

(٦) يُنْظَرُ: «العدة» (٦٩٦/٢ - ٦٩٩)، وَ«التمهيد» (٢٦٧/٢)، فَفِيهِمَا الْكَلَامُ حَوْلَ هَذِهِ الْآيَةِ مُخْتَصَرًا، لَا سِيَّامَا فِي «التمهيد»، أَمَا فِي «العدة» فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو يَعْلَى بَعْضَ الْأَثَارِ فِي الْمَرَادِ بِالْآيَةِ.

(٧) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»: «إِذْ هُوَ».

(٨) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»: «إِضَافَتُهُ نَفْسَهُ».

(٩) زِيَادَةٌ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى».

الْمَحَبَّةُ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ الْخَبَرُ: بِأَنَّهُمْ^(٢) كَانُوا يَقُولُونَ فِي سُحَالَتِهِ إِذَا تَنَاولُوهَا: «هَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ مُوسَى، وَمِنْ إِلَهِ مُوسَى»؛ لَمَّا تَأَكَّدَتْ فَتَنَةُ الْعَجَلِ فِي قُلُوبِهِمْ^{(٣)(٤)}.

(١) يُنْظَرُ: «العدة»، (٦٩٩/٢)، وَيُنْظَرُ: تفسير ابن جرير الطبري «جامع البيان في تأويل آي القرآن» (٣٥٧/٢ - ٣٦٠).

(٢) في «مجموع الفتاوى»: «وقد ورد في الخبر أنهم».

(٣) في «مجموع الفتاوى»: «لما نالهم من محبته في قلوبهم».

(٤) يُنْظَرُ: «تفسير ابن جرير» (٣٥٧/٢ - ٣٦٠)، و«تفسير ابن كثير» (١٢٦/١)، (١٦١/٣).

وللمانعين مِنَ الْمَجَازِ جَوَابٌ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ، وَهُوَ: أَنَّ كُلَّ هَذَا حَقِيقَةٌ بِقَرِينَتِهِ، وَعَلَيْهِ: فَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ جَوَازِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَجَوَازِ الْإِسْتِدْلَالِ. يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤٣١/٢٠)، و«مختصر الصواعق المرسله» (٢٠/٢).

هَذَا؛ وَقَدْ أَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ أَجْوِبَةِ الْمَصْنُفِ الَّتِي أَجَابَ بِهَا - هُنَا - عَلَى أَسْئَلَةِ الْمَانِعِينَ مِنْ وَقُوعِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ وَجَّهَ الْمَانِعُونَ هَذِهِ الْأَسْئَلَةَ عَلَى أدَلَّةِ الْمُثْبِتِينَ لَوْقُوعِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ سِيَاقِ عَرْضِ الْمَصْنُفِ لِلْمَسْأَلَةِ - يُنْظَرُ: «مجموع الفتاوى» (٤٧٥ - ٤٧٧، ٤٧٨ - ٤٨١).

«فَضْلٌ»

[فِي أَدَلَّةٍ أُخْرَى لَنَا، عَلَى وُجُودِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ] ^(١) :
 وَمِنْ أَدَلَّتِنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلِسَانِ عَرَبٍ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:
 ١٩٥] وَإِذَا ثُبِتَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ، فَإِنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْأَسْتِعَارَةِ
 وَالْمَجَازِ ^(٢)، وَهِيَ بَعْضُ طُرُقِ الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ، وَلَوْ أَخْلَ بِذَلِكَ، لَمَّا
 تَمَّتْ أَقْسَامُ الْكَلَامِ، وَلَا تَصَرَّحَتْ فَصَاحَتُهُ عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، وَلَا
 بَانَ تَعْجِيزُهُ ^(٣) [وَأِنَّمَا يَبِينُ] ^(٤) تَعْجِيزُ الْقَوْمِ: إِذَا أَطَالَ، وَجَمَعَ بَيْنَ
 أَسْتِعَارَاتِهِمْ، وَأَمْثَالِهِمْ، وَحَقَائِقِهِمْ ^(٥)، [وَلَا يَبِينُ عَوَارُ] ^(٦) الْأَلْفَاطِ
 إِلَّا إِذَا طَالَتْ؛ وَلِهَذَا لَا يَحْصُلُ التَّحْدِي بِمِثْلِ ﴿تَبَّتْ﴾ ^(٧)، وَلَا بِالْآيَةِ
 وَالْآيَتِينَ ^(٨)؛ وَلِهَذَا جَعَلَ حُكْمَ الْقَلِيلِ مِنْهُ غَيْرَ مُخْتَرَمٍ أَخْتِرَامَ

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الفصل في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٠٠)
 (٤٨١، ٤٩٧)، وأجاب عن كل ما ذكره ابن عقيل من أدلة لمثبتي المجاز في
 القرآن.

(٢) يُنْظَرُ «التمهيد» لأبي الخطّاب (٢/٢٦٦)، عِلْمًا أَنَّ بَعْضَ النَّافِينَ لِلْمَجَازِ
 يُنَازِعُونَ فِي ذَلِكَ.

(٣) فِي الْأَصْلِ «تَمِيزُهُ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا بَانَ وَإِنَّمَا يَبِينُ»، وَالصُّوَابُ حَذْفُ قَوْلِهِ: «وَلَا بَانَ»، وَلَعَلَّهُ
 سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٥) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»: «وَصِفَاتِهِمْ».

(٦) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»: «وَلَا نَصَ بِجَوَازٍ».

(٧) يَعْنِي: سُورَةُ «الْمَسَدِ» كُلُّهَا؛ فَهِيَ مِنَ السُّورِ الْقَصَارِ، وَالسُّورَةُ الْقَصِيرَةُ لَا
 يَحْصُلُ بِهَا الْإِعْجَازُ وَالتَّحْدِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

(٨) يُنْظَرُ: «الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (١/١٥٩)، وَ«الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلْسَيُوطِيِّ
 (٢/١٢٣).

الطَّوِيلِ^(١)؛ فَسَوَّغَ الشَّرْعُ لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ تِلَاوَتَهُ، كُلُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْجَازَ فِيهِ^(٢).

فَإِذَا أَتَى بِالْمَجَازِ، وَالْحَقِيقَةِ، وَسَائِرِ ضُرُوبِ الْكَلَامِ وَأَقْسَامِهِ، فَفَاقَ^(٣) كَلَامَهُمُ الْجَامِعَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى تِلْكَ الْأَقْسَامِ: بَانَ الْإِعْجَازُ، وَظَهَرَ التَّعْجِيزُ لَهُمْ، فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مَجَازٌ^(٤).
وَمِنْهَا: مَا زَعَمُوا أَنَّهُ مِنْ أَجُودِ الْأَسْتِدْلَالِ عَلَيْهِمْ^(٥)، وَهُوَ قَوْلُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْكَثِيرُ الطَّوِيلُ»، وَضَرَبَ النَّاسِخَ عَلَى كَلِمَةِ «الْكَثِيرِ». (٢) احْتِرَامُ الْكَثِيرِ دُونَ الْقَلِيلِ، وَقِرَاءَةُ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ لِقَلِيلٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ كَالْآيَةِ وَبَعْضِ الْآيَةِ - مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ؛ نَظَرًا لِنَاحِيَةِ الْإِعْجَازِ فِيهِ، فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّ مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْجَازُ كَبَعْضِ الْآيَةِ، يَجُوزُ قِرَاءَتُهُ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ: إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْمَنْعِ، وَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقُرْآنِ وَالْآثَارُ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْلُومَةٌ، مِنْهَا: أَثَرُ عَلِيِّ عليه السلام لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: «لَا وَلَا آيَةً»، وَفِي رَوَايَةٍ: «وَلَا حَرْفًا». وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ:
إِحْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ قِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يُمْنَعُ مِنْهُ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ فِي: «الْمَغْنِيِّ» لِابْنِ قِدَامَةَ (١/٢٠٠)، بَابُ فَرْضِ الطَّهَارَةِ. (٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»، وَلَوْ قَالَ: «وَفَاقَ»، لَكَانَ أَوْلَى. (٤) أورد أبو الخطاب في «التمهيد» (٢/٢٦٦) هذا الدليل مختصرًا، ويُنظر جواب شيخ الإسلام عما زعمه المصنف في هذا الدليل في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٨٢ - ٤٩٢).

(٥) وردت هذه العبارة في: «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٩٢) نقلًا عن المصنف بأوضح مما هنا، وهي: «ومن أدلة المجاز: ما زعم المستدلون له من أجود الاستدلال على النفاة»، ويبدو أن شيخ الإسلام اطلَّع على نسخة من «الواضح» لم تصل إلينا.

[تعالى]: ﴿لَمَلَمْتُ صَوْمِعُ وَيَبِعُ وَصَلَوْتُ﴾^(١) [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، وَالصَّلَوَاتُ - فِي لُغَةٍ / الْعَرَبِ - : إِمَّا الْأَذْعِيَّةُ. ١/١٦٣

و[إِذَا] (٢): الْأَفْعَالُ الْمَخْصُوصَةُ^(٣).

وَكِلَاهُمَا لَا يُوصَفُ بِالتَّهْدُمِ^(٤)، وَالْجَمَادُ لَا يَتَّصِفُ^(٥) بِالْإِرَادَةِ^(٦).

فَإِنْ قِيلَ: «كَانَ فِي لُغَةِ قَوْمٍ»^(٧) تَسْمِيَةُ الْمُصَلِّي صَلَاةً^(٨)، وَقَدْ وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]: أَعْضَاءُ

(١) زاد في «مجموع الفتاوى»: ﴿وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَعَبْدٍ﴾.

(٢) ليست في الأصل، والمثبت من «مجموع الفتاوى».

(٣) يُنْظَرُ: «الصحاح» للجوهري (٢٤٠٢/٦)؛ فقد ذكر المعنيين، ويُنْظَرُ: «اللسان» (١٩٨/١٩) كلاهما مادة (صلا).

(٤) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٨)، و«شرح اللمع» (١/١٧٠).

(٥) في الأصل: «وَلَا»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وهو كذلك على الصَّوَابِ من «مجموع الفتاوى».

(٦) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«التمهيد» (٢/٢٦٦).

وقد أورد الشيرازي: أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ بْنَ سُرَيْجٍ أَلَزَمَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ دَاوُدَ فِي مَنَاطِرَةٍ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿لَمَلَمْتُ صَوْمِعُ وَيَبِعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدٌ﴾، وَالصَّلَوَاتُ: لَا يَتَأْتِي هَذَا، وَفِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾، وَالْإِرَادَةُ لَا تَصِحُّ مِنَ الْجِدَارِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ جَوَابٌ، وَلَمْ يَجِدْ عَنْ ذَلِكَ مَجِيضًا.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٨ - ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١/١٧٠).

(٧) في «مجموع الفتاوى»: «كَانَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ».

(٨) يُنْظَرُ: «اللسان» (٢٠٠/١٩)، مادة (صلا).

السُّجُودِ^(١)، وَالْجِدَارِ - وَإِنْ^(٢) لَمْ يَكُنْ لَهُ إِرَادَةٌ - لَكِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ مِنْ
 اللَّهُ فِعْلُ^(٣) الْإِرَادَةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِحْدَاثِ بَنِيَّةٍ^(٤) مَخْصُوصَةٍ:
 فَيَقَالُ: هَذَا^(٥) دَعْوَى عَلَى الْوَضْعِ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي
 الْأَصْلِ إِلَّا الدُّعَاءَ^(٦)، وَزِيدَ فِي الشَّرْعِ، أَوْ نُقِلَ إِلَى: الْأَفْعَالِ
 الْمَخْصُوصَةِ^(٧)، فَأَمَّا الْأَبْنِيَّةُ: فَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ نَقْلِ عَنِ الْعَرَبِ^(٨)،
 وَإِنْ سُمِّيَتْ صَلَوَاتٍ: فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِعَارَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَوَاضِعُ الصَّلَوَاتِ^(٩).
 وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ فِي الْجِدَارِ إِرَادَةً، لَمْ يَكُنْ بِهَا مُرِيدًا؛ كَمَا لَوْ خَلَقَ

(١) وهو قول سعيد بن جبيرة؛ كما أورده عنه ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تفسيره» (٤/٤٣١).

(٢) في الأصل: «إِنْ»، بدون الواو، والمثبت من «مجموع الفتاوى».
 (٣) في الأصل: «فَعْلَى»، والصَّوَابُ ما أثبتته، وهو على الصَّوَابِ في «مجموع الفتاوى».

(٤) البنية: هيئة البناء، وفي «مجموع الفتاوى»: «أبنية».
 (٥) هكذا في الأصل وفي «مجموع الفتاوى»، وهو صواب: أي هذا الذي ذكر نحوه!

(٦) المراد: الأصل اللُّغَوِيُّ، يُنْظَرُ: «الصَّحاح» (٦/٢٤٠٢)، و«اللسان» (١٩/١٩٨)، كلاهما مادة (صلا).

(٧) يُنْظَرُ: «المغني» لابن قدامة (٥/٢)، كتاب الصلاة.
 (٨) يُنْظَرُ: «الصَّحاح» (٦/٢٤٠٢)، و«اللسان» (١٩/١٩٨)، كلاهما مادة (صلا).
 (٩) يُنْظَرُ: المرجعين السابقين.

وَيُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٨)، و«شرح اللمع» (١/١٧٠)، و«التمهيد» (٢/٢٦٧).

والصلواتُ في الآية: المرادُ بها: الكنائسُ؛ هكذا قال ابن عباس. وقال عكرمة،
 والصَّحَّاحُ، وقَتَادَةُ: إِنَّهَا كَنَائِسُ الْيَهُودِ. وقال أبو العالية: هي مَعَابِدُ الصَّابِئِينَ.
 وقال مجاهد: هي: مساجدُ أهل الكتاب. يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣/٢٢٦).

فِيهِ^(١) كَلَامًا، لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَكَلِّمًا^(٢)(٣).

(١) في الأصل: «عنه»، والمثبت من «مجموع الفتاوى».

(٢) هذا جنوح من المصنّف إلى مذهب المعتزلة في مذهبهم في الكلام وغيره من صفات الله - تعالى - حيث أثبتوا الأسماء دون الصفات، فقالوا: نسمّيه متكلِّمًا، ولا نصفه بصفة الكلام، فيكون متكلِّمًا مع أن الكلام قام بغيره، وهذا الغير قام به الكلام، ولا يسمّى متكلِّمًا. وهذا واضح البطلان؛ فإن المتكلِّم: هو من قام به الكلام، ومن قام به الكلام فهو المتكلِّم. يُنظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٢/٥٠٢ - ٥٢٣)، و«شرح نونية ابن القيم» لابن عيسى (١/٦٤، ٣٠٥).

(٣) هذا آخر ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية من كلام المصنّف، مُجيبًا عنه. يُنظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٩٢، ٤٩٧).

«فَضْلٌ»

[فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَجَازِ عَقْلًا:]

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى^(١) جَوَازِهِ شَرْعًا: فَمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْآيَاتِ.
وَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِهِ عَقْلًا: [فَهِيَ]^(٢) أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا
يُجْبِلُ مَعْنَى، وَلَا يُوجِبُ مُنَاقَضَةً، وَلَا اخْتِلَافًا، وَلَا يُخِلُّ بِمَقْصُودٍ؛
فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ عَقْلًا^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِي».

(٢) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) وَهَذَا الْفَصْلُ مِمَّا انْفَرَدَ بِذِكْرِهِ الْمَصْنُفُ ﷺ فَلَمْ أَرَّ - فِيمَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ
مَصَادِيرَ وَمَرَاجِعَ - مَنْ أَفْرَدَ هَذَا الْمَبْحَثَ بِفَضْلِ مُسْتَقِيلٍ، وَيُظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ ظُهُورُهُ وَوُضُوحُهُ بِمَا لَا حَاجَةَ إِلَى تَخْصِيصِهِ بِفَضْلِ
خَاصٍّ، لَكِنَّ هَذَا مِمَّا يَبِينُ طَوْلَ بَاعِ الْمَصْنُفِ، وَسَعَةَ نَفْسِهِ فِي لَمْ شَتَاتِ
الْمَوْضُوعَاتِ.

«فضل»

في شُبُهَاتِ الْمُخَالَفِ^(١) [عَلَى نَفْيِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ]:
فَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْمَجَازَ كَذِبٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ خَبَرًا بِخِلَافِ
مُخْبِرِهِ، وَيَتَأَوَّلُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ»^(٢)؛ فَيَقُولُ الْقَائِلُ فِي
الرَّجُلِ الْبَلِيدِ: «هَذَا حِمَارٌ»، وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ بِسَلْبِ الْحِمَارِيَّةِ عَنْهُ،
وَهُوَ النَّهْيُ، وَيَقُولُ فِي السَّخِيِّ وَالْعَالِمِ^(٣): «بَخِرٌ»، وَيَخْسُنُ سَلْبُ
ذَلِكَ عَنْهُ، بِأَن يُقَالَ: «لَيْسَ يَبْخِرُ؛ لَكِنَّهُ رَجُلٌ كَرِيمٌ، ذُو عَطَاءٍ جَزِيلٍ،
أَوْ عَالِمٌ عِلْمًا وَسُعْيًا»^(٤).

وَالْخَبَرُ الْمَرْدُودُ^(٥) عَلَى قَائِلِهِ بِالسَّلْبِ / لِمَا تَضَمَّنَهُ خَبَرُهُ مِنْ
الْإِثْبَاتِ، أَوْ إِبْثَاتِ مَا سَلَبَهُ -: هُوَ الْكَذِبُ^(٦)، وَمَا لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ فَلَيْسَ
بِحَقٍّ، وَمَا لَيْسَ بِحَقٍّ فَهُوَ الْبَاطِلُ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ^(٧).

(١) هكذا عبّر المصنّف، ولو لُفِّفَ العبارة بقوله الحجج، أو الأدلّة - لكان أولى؛

لأنها أدلّة قويّة، وحجج ظاهرة فيما أرى، والله أعلم!

(٢) يُنظر: «الإحكام» (٤٨/١)، و«العدة» (٧٠٠/٢).

(٣) زيادة يتضح بها السياق.

(٤) المراد: صاحبُ العلمِ الواسع، ومن يبدّل وسعته في العلم.

يُنظر: «الصحاح» (١٢٩٨/٤)، مادّة (وسع)؛ فيه ما يدلّ على ذلك إلا أنّ

المصنّف رحمه الله أغرب في استعمالِ اللفظة، ولو قال: «واسعاً»، لكان أبعدَ

عن الإغراب.

(٥) في الأصل: «المورود»، والصواب ما أثبتّه.

(٦) يُنظر: «الإحكام» للآمدي (٤٩/١)، و«العدة» (٧٠١/٢).

(٧) يُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١٧١/١)، و«الإحكام» (٤٨/١).

- (٥٠)، و«التمهيد» (٢٧٠/٢).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الْمَجَازَ لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ الْعَرَبُ إِلَّا لِأَجْلِ
 الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ»^(١)؛ مِثْلُ حَاجَةِ الشُّعْرَاءِ إِلَى الْمَدْحِ الْمُبَالِغِ ؛
 لِاسْتِخْرَاجِهِمْ جَوَائِزَ الْأَمْرَاءِ وَالْمُلُوكِ، وَتَسْهِيلِ الْعَطَاءِ عَلَى
 الْمَمْدُوحِ؛ فَافْتَقَرُوا إِلَى تَشْبِيهِ الْكَرِيمِ بِالْبَحْرِ وَتَلْقِيهِ بِالسَّحَابِ
 الْهَاطِلِ، وَالْمَاءِ الْفَائِضِ، وَالْفَرَسِ الْجَارِي، وَاسْتَعَارُوا لَهُ - بِوَصْفِهِ
 بِالْإِفْدَامِ عَلَى الْحَرْبِ، وَثَبَاتِ الْقَلْبِ - : أَسْمَ أَسَدٍ، وَشُجَاعٍ، وَفِي
 مَنَعِ الْجَارِ، وَثَبَاتِ الْعَزْمِ: أَسْمَ جَبَلٍ^(٢)، وَلَمَّا اخْتَأَجُوا الدَّمَ
 لَانْجِزَاعِ^(٣) قَلْبٍ مَنْ لَا يُمَكِّنُهُمُ النَّكَايَةُ فِيهِ بِالْفِعْلِ، وَكَانُوا أَرْبَابَ
 أَلْسِنَةٍ - اسْتَبَدَّلُوا أَلْسِنَتَهُ بِالْأَسْلِحَةِ، فَأَنْكَرُوا^(٤) بِالْهَجْوِ، قَدْحًا فِي
 الْأَعْرَاضِ، وَقَتًا فِي الْأَغْضَادِ، بِتَلْقِيْبِ الرَّجُلِ «حِمَارًا»؛ وَرُبَّمَا
 يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ وَصْفَهُ بِالْبَلَادَةِ وَالْقَدَارَةِ وَالشَّرِّهِ، وَبِ«الْحُسَّاسِ»^(٥)

(١) يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ لَهُمْ: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١/ ١٧٠)،
 و«العدة» (٢/ ٧٠١).

(٢) يعني: واستعاروا للممدوح - في الدلالة على مَنَعِ الْجَارِ وَثَبَاتِ الْعَزْمِ - : اسْمَ
 جَبَلٍ، والمراد بمنع الجار: الدلالة على الثبات والقوة، وأنه يدفع عن جاره
 ويحميه.

(٣) في الأصل: «لانخذاع»، ولعل الصواب ما أثبتته.
 والجزع: نقيض الصبر، فالانجزع: انقطاع الصبر. يُنْظَرُ: «تاج العروس»
 مادة (جزع).

(٤) يقال: نَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ نَكَايَةً: إِذَا قَتَلْتَ فِيهِمْ وَجَرَخْتَ، «الصحاح» (٦/
 ٢٥١٥) مَادَّةُ (نكي).

(٥) هكذا في الأصل، من «حسس»، والحساس - بضم الحاء المهملة - هو: سَمَكٌ
 صَغَارٌ يُجَفَّفُ. يُنْظَرُ: «الصحاح» (٣/ ٩١٨)، مَادَّةُ (حسس).

صِفَةً لَهُ بِالْحَوَرِ.

وَاحْتَاجُوا إِلَى اسْتِرْحَامِ الْقَسَاةِ، وَاسْتِعْطَافِ الْمُعْرِضِينَ مِنَ الْوَلَاةِ؛ فَاسْتَعَارُوا لَأَنْفُسِهِمْ مَا يُوجِبُ رِقَّةَ الْقُلُوبِ عَلَيْهِمْ: بِتَشْبِيهِ أَوْلَادِهِمْ بِالْأَفْرَخِ^(١) وَالرُّغْبِ^(٢)، وَأَنْفُسِهِمْ بِالزُّرْقَانِ^(٣)؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) لِعُمَرَ رضي الله عنه:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ^(٥) زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٍ

(١) الْأَفْرُخُ جَمْعُ فَرَخٍ، وَالْفَرَخُ: وَلَدُ الطَّائِرِ، وَالْجَمْعُ: أَفْرُخٌ، وَأَفْرَاحٌ، وَالكَثِيرُ: فِرَاحٌ، يُنْتَظَرُ: «الصحاح» (٤٢٨/١) مادة (فرخ).

(٢) الرُّغْبُ: بِضَمِّ الزَّايِ، وَاسْكَانِ الْغَيْنِ: الْفِرَاحُ، وَبِالْفَتْحِ: الشَّعِيرَاتُ الصُّفْرُ عَلَى رِيشِ الْفَرَخِ. يُنْتَظَرُ: «الصحاح» (١٤٣/١)، مَادَّةُ (زغب).

(٣) فِي الْأَصْلِ «بِالزُّوْقِ»، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ. وَالزُّرْقَانُ: هِيَ الطَّيُورُ الَّتِي تَزُقُّ فِرَاحَهَا الطَّعَامَ فِي فِيهَا، جَمْعُ زَاقٍ. يُنْتَظَرُ: «تاج العروس»، مَادَّةُ (زقق).

(٤) هُوَ: جَزُولُ بْنُ أَوْسٍ، مِنْ بَنِي قُطَيْبَةَ بْنِ عَبْسٍ، الْمَلَقَّبُ بِالْحُطَيْبَةِ، لِقَصْرِ قَامَتِهِ، وَقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ، يُكْنَى: أَبَا مُلَيْكَةَ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «كَانَ رَاوِيَةً زُهَيْرًا، وَهُوَ جَاهِلِيٌّ إِسْلَامِيٌّ كَانَ رَقِيقَ الْإِسْلَامِ، لَثِيمَ الطَّبَعِ، هَجَاءٌ لِلْحَلْقِ، حَتَّى هَجَا أَبَاهُ، وَأُمَّهُ، بَلْ وَنَفْسَهُ، كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزُّرْقَانِ بْنِ بَدْرِ جَوَارٌ، فَلَمْ يَحْمَدْ جَوَارَهُ، فَهَجَاهُ الْحُطَيْبَةُ؛ فَشَكَاهُ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه وَقَالَ: خَبِثَ، لَا شَغْلَ لَكَ عَنْ أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ، فَحَبَسَهُ، فَاسْتَعْظَفَهُ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ، فَرَّقَ لَهُ، وَخَلَّى سَبِيلَهُ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ أَلَّا يَهْجُوَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَامْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ، طِيلَةَ حَيَاةٍ عَمَرُ رضي الله عنه.

يُنْتَظَرُ: «الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ» لابن قُتَيْبَةَ (ص ١٤٨ - ١٥١).

(٥) مَرَحٌ، بِالتَّحْرِيكِ: وَادٍ بَيْنَ قَدْكَ وَالْوَابِشَةِ، خَضِرٌ، نَضِرٌ، كَثِيرُ الشَّجَرِ، وَقِيلَ: وَادٍ يَمُرُّ بِالْيِمَامَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي الْعَقِيقِ جِهَةَ الْمَدِينَةِ. يُنْتَظَرُ: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (١٠٣/٥).

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ هَذَاكَ مَلِيكَ النَّاسِ يَا عُمَرُ^(١)

١/١٦٤

فهذه حَاجَاتٌ وَضُرُورَاتٌ: أَلَجَاتُ أَرْبَابَهَا إِلَى الْأُسْتِعَارَاتِ /
وَاسْتِعْمَالِ الْمَجَازَاتِ؛ فَصَارَتْ بِمَثَابَةِ مَنْ لَمْ يَجِدْ سَبْقًا لِقِتَالِ عَدُوِّهِ؛
فَاشْتَمَلَ لَهُ بِقُدُومِ^(٢)، وَلَمْ يَجِدْ سَكِينًا يَبْرِي بِهَا الْقَلَمَ، فَبَرَّاهُ بِمَقْرَاضٍ،
وَالْآلَاتِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْأَعْمَالِ كَالْأَلْفَاظِ^(٣)، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - غَنِيٌّ عَنْ
كُلِّ شَيْءٍ بِذَاتِهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِضَافَةِ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ إِلَى كَلَامِهِ^(٤).

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي كَلَامِهِ مَجَازٌ، لَاشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ أَسْمُ
«مُتَجَوِّزٍ»، وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -، وَجَازَ عَلَى آحَادِ
الْعَرَبِ - عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْمَجَازِ، بَلْ بِمَخْصِصِ الْحَقِيقَةِ^(٥).

وَمِنْهَا: أَنَّ مَا لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ، فَلَيْسَ بِحَقٍّ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَنْفِي
عَنْ كَلَامِ اللَّهِ الْحَقَّ؛ فَتَقُولُ: «فِي كَلَامِهِ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ» - لَا يَحْسُنُ أَنْ
يُنْفَى عَنْ كَلَامِهِ الْحَقِيقَةُ؛ فَيَقَالَ: «فِي كَلَامِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - مَا لَيْسَ

(١) أوردته ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (ص ١٥١)، مع شيء من الاختلاف في الرواية،

وينظر: «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٦/ ١٤٤ - ١٦٧).

وقد ورد في الأصل: «كاسيهم» بالياء التحتية، والصواب: ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «يقدم»، والصواب: ما أثبتته، قال في «الصحاح» (٥/ ٢٠٠٨) مادة (قدم): «القدوم التي يُنَحْتُ بها، مخففة».

(٣) في الأصل: «والآلات للأعمال الموضوعة كالألفاظ».

(٤) ينظر: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١/ ١٧٠ - ١٧١)، و«العدة» (٢/ ٧٠١)، و«التمهيد» (٢/ ٢٦٩).

(٥) ينظر: «شرح اللمع» (١/ ١٧١)، و«التمهيد» (٢/ ٢٧٠).

بِحَقِيقَةٍ^(١).

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١/١٧١)، و«الإحكام» (١/٤٨)، و«العدة» (٢/٧٠١)، و«التمهيد» (٢/٢٦٩).

«فضل»

فِي جَمْعِ أَجْوِبَةٍ شُبِّهَتْ [عَلَى نَفْيِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ]:
 فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «بِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلَافُ مُخْبِرَهُ»:
 فَمَا أَبْعَدَ هَذَا الْقَوْلَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَذِبَ مُسْتَقْبَحٌ عِنْدَ كُلِّ نَاطِقٍ
 عَاقِلٍ، وَالِاسْتِعَارَاتُ عِنْدَهُمْ مُسْتَحْسَنَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ، فَأَيْنَ الْمَوْضُوعُ
 الْمُسْتَحْسَنُ مِنَ الْمُجْتَنَبِ الْمُسْتَقْبَحِ؟^(١)
 وَقَدْ أَبَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نَفْيِ الْكَذِبِ عَنْهُ^(٢)؛ حَيْثُ نَطَقَ بِهِ، وَأَقَرَّ
 عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ^(٣)؛ فَالَّذِي نَطَقَ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى؛ غَيْرَ أَنَّنَا نَذْكُرُ:
 قَوْلَهُ لِلْحَادِي: «رَفَقًا بِهِؤَلَاءِ الْقَوَارِيرِ»^(٤)، يَا أَنْجَشَةَ^(٥)، يُشِيرُ

(١) يُنْظَرُ: «الإحكام» للآمدي (٤٩/١)، «العدة» (٧٠١/٢).

(٢) قوله: «عنه» يعني: عن المجاز.

(٣) تَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْمَجَازَ لَيْسَ كَذِبًا، وَلَوْ كَانَ كَذِبًا، لَمَا تَكَلَّمَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ،
 وَلَمَّا أَقَرَّ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَنَفَاهُ عَنْهُ، وَلَمَّا قَالَه وَأَقَرَّه؛ فَذَلَّ عَلَى
 أَنَّهُ حَقٌّ، وَلَيْسَ كَذِبًا، وَمِنَ الْمَنَازِعِينَ: مَنْ لَا يُقَرُّ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَكَلَّمَ
 بِالْمَجَازِ أَصْلًا، وَمَا أوردَهُ - مع قرائنه - يجعله من الحقيقة لا من المجاز.
 (٤) الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم.

يُنْظَرُ: «مسند أحمد» (١١١/٣، ١٧٥، ١٨٧) وغيرها، و«صحيح البخاري»
 (٨٥، ٦٥/٨) كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر، باب المعارض
 مندوحة عن الكذب، ولفظه: «ارفق»، وفي رواية عنده «رويدك»، و«صحيح
 مسلم» (١٨١١، ١٨١٢)، كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ للنساء،
 وأمره لسؤاق مطاياهن بالرفق بهن، ولفظه: «رويدك»... الخ.

(٥) هو الحادي: أنجشة الأسود، حبشي، يكنى أبا مارية، كان حسن الصوت
 بالحذاء، وكان يرافق النبي ﷺ في بعض أسفاره للحذاء ﷺ.
 يُنْظَرُ: «الاستيعاب» (١١٧/١)، و«الإصابة» (٦٧/١).

إِلَى النِّسَاءِ؛ حَيْثُ بَكَيْنَ لِحَذْوِهِ الشَّجِي^(١)، وَقَالَ فِي اسْتِعَارَاتِ
الْحَرْبِ: «الآنَ حَمِي الْوَطَنِسُ»^(٢)؛ فَسَمَّى النِّسَاءَ: قَوَارِيرَ؛ لِسُرْعَةِ
ب/١٦٤ تَصَدُّعِهِنَّ، وَبُعْدِ أَنْجِبَارِهِنَّ^(٣)، وَسَمَّى اسْتِعَارَ / الْحَرْبِ وَطَنِسًا،
وَهُوَ تَنَوُّرٌ مِنْ حَدِيدٍ^(٤).

وَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ»^(٥)، وَعَرَّضَ
ﷺ فَقَالَ: «نَحْنُ مِنْ مَاءٍ»^(٦)، يُؤْهِمُ أَنَّهُ مِنْ عَرَبٍ مَخْصُوصِينَ

(١) يُنْظَرُ شَرْحَ الْحَدِيثِ فِي: «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حجر العسقلاني (٥٤٥/١٠).
(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا.

يُنْظَرُ: «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٢٠٧/١)، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمَ» (١٣٩٩/٣)، كِتَابُ
الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَابُ غَزْوَةِ حَنِينَ، وَلَفْظُهُ: «هَذَا حِينَ حَمَى الْوَطَنِسَ».
(٣) يُنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٥٤٥/١٠)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١٧١/١).

(٤) يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٩٨٩/٣)، مَادَّةُ (وَطَسَ)، وَيُنْظَرُ: «صَحِيحُ
مُسْلِمَ، بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ» (١١٦/١٢).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ مَوْقُوفًا، وَعَنْ أَبِي
عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ عَمْرِو مَوْقُوفًا أَيْضًا، بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ لَهُ.
يُنْظَرُ: «الْأَدَبُ الْمَفْرُودُ»، بَابُ الْمَعَارِيضِ، (٨٨٤ - ٨٨٥)، تَرْقِيمُ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ
عَبْدُ الْبَاقِي.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي: «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩٩/١٠). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي
«الْفَتْحِ» (٥٩٤/١٠): «رَجَالُهُ ثِقَاتٌ».

وَيُنْظَرُ: «كُشْفُ الْخُفَاءِ وَمَزِيلُ الْإِلْبَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ
النَّاسِ» لِلْعَجَلُونِيِّ (٢٣٣/١)، دَارُ حَيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ.

(٦) وَرَدَ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَذْرَ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: «ثُمَّ نَزَلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ قَرِيبًا مِنْ بَذْرَ، فَرَكِبَ هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى وَقَفَ عَلَى شَيْخٍ مِنَ
الْعَرَبِ، فَسَأَلَهُ عَنْ قَرِيشٍ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَمَا بَلَغَهُ عَنْهُمْ. فَقَالَ
الشَّيْخُ: لَا أُخْبِرُكُمَا حَتَّى تَخْبِرَانِي مَنْ أَنْتُمَا؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا =

بِالْمَاءِ^(١).

وَقَالَ: «أَلَسْنَا مِنْ ضَنَاتِهِنَّ؟»^(٢)، وَقَالَ لِلَّذِي طَلَبَ مِنْهُ بَعِيرًا يَخْرُجُ مَعَهُ عَلَيْهِ إِلَى بَعْضِ الْعَزَوَاتِ - وَكَانَ مُنَافِقًا - : «لَا أَجِدُ إِلَّا وَلَدَ نَاقَةٍ»^(٣)،

= أَخْبَرْتَنَا أَخْبَرْنَاكَ، فقال: أَوَ ذَاكَ بِذَاكَ؟ قال: نعم! فأخبره الشيخ، فلما فرغ من خبره، قال: مِمَّنْ أَنْتَما؟ فقال ﷺ: «نَحْنُ مِنْ مَاءٍ»، ثم انصرف عنه. يُنْظَرُ: «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٦٤/٣)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١٨٩/٢).

(١) ولهذا لما قال الرسول ﷺ للشيخ الذي سأله: مِمَّنْ أَنْتَما؟ قال: مِنْ مَاءٍ، قال الشيخ: مَا مِنْ مَاءٍ؟ أَمِنْ مَاءِ الْعِرَاقِ؟ يُنْظَرُ: المرجعتين السابقتين.
(٢) هكذا في الأصل، ولم أقف عليه بهذا اللفظ، لكن أخرج الشافعي في مسنده، والبيهقي في سننه ما يفيد معناه، يُنْظَرُ: «مسند الشافعي مع بدائع المين» (٢/٢١٧)، للإمام الشافعي، ط/دار الأنوار، القاهرة ١٣٦٩هـ، ويُنْظَرُ: «السُّنَنُ الكُبْرَى» للبيهقي (١٧٤/٦)، ويُنْظَرُ: «غريب الحديث» للخطابي (٣٩٢/٢)، تحقيق د. عبد الكريم الغزبائي، ط/١٤٠٢هـ، نشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي. ويحتمل كونها «من ضنثهن»، وله وجه قوي.
والضُنْثُ: الولد، والمراد بالحديث «أَلَسْنَا أولاد النساء» والله أعلم! يُنْظَرُ مادة (ضُنْثًا) «اللسان» (١٠٦/١).

ويصح إطلاق اللفظة «ضُنْثًا» بدون همز، فتكون العبارة «ضُنْثًا أهله» «وضناتهن». يُنْظَرُ مادة (ضُنْث) كتاب «الفاقق في غريب الحديث» للزمخشري (٣٤٩/٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، ط ٢/الحلي، القاهرة.
(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس بن مالك ؓ.

يُنْظَرُ: «مسند أحمد» (٢٦٧/٣)، مسند أنس بن مالك ؓ، و«سُنَنُ أبي داود» (٣٠٠/٤)، كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح، و«سُنَنُ الترمذي» (٤/٣١٤)، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المزاح، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وقوله: «كان منافقًا» لم أجد مستندًا له، والله أعلم!

يُؤْهِمُ الْفَصِيلُ^(١) فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ نَاقَةٍ؟ فَقَالُوا لَهُ فِي ذَلِكَ؛ وَكَانَ عِنْدَهُ مِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ وَالصَّدَقَةِ عَدَدٌ؟ فَقَالَ: «الْيَسَّ الْجَمَالُ أَوْلَادَ الثُّوقِ؟!»^(٢)

وَقَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْعُجْزُ»^(٣)، وَإِلَى امْتِنَالِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَارِيضِ^(٤)، وَقَالَ ذَلِكَ تَوْسَعًا، وَقَالَ: «إِنِّي لَأَمْرَحُ، وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»^(٥).

(١) الْفَصِيلُ هُوَ: وَلَدُ النَّاقَةِ. يُنْظَرُ: «الصَّحاح» (١٧٩١/٥) مَادَّةُ (فَصَل).

(٢) يُنْظَرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ: «وَمَنْ تَلَدَ الْإِبِلَ إِلَّا الثُّوقُ؟» سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٣١٤/٣)، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٠٠/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدَابِهِ (ص ٩٠)، ط/مَطَابِعُ الْهَلَالِيِّ، سَنَةِ ١٣٧٨ هـ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ الْعُجْزَ لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمَغْنِيِّ عَنْ حَمَلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ»، الْمَطْبُوعُ بِهَامِشِ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْغَزَالِيِّ (٣/١٢٩)، ط/دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، ١٤٠٢ هـ مَا نَصَّهُ:

حَدِيثُ الْحَسَنِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَجُوزٌ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ هَكَذَا مَرْسَلًا وَأَسَنَدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْوَفَاءِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «الْمَعَارِضُ»، وَالصَّبَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٤/٤)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَدَاعِبُنَا قَالَ: «إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا». كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص ٨٩)، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٣٩١/١٢) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَرْفُوعًا.

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٧/٩) ط/دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، =

وَلَيْسَ مِنْ حُسْنٍ ^(١) نَفِيهِ كَانَ كَذِبًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ نَفِيَهُ وَهُوَ حَسَنٌ وَمُسْتَحْسَنٌ وَالْكَذِبُ لَا يَقَعُ مُسْتَحْسَنًا.
وَلَأَنَّهُ يُقَابِلُ قَوْلَهُمْ: «حَسَنَ نَفِيَهُ؛ فَكَانَ كَذِبًا» بِأَنَّهُ: «حَسَنُ إِثْبَاتِهِ؛ فَلَا يَكُونُ كَذِبًا؛ وَالْكَذِبُ لَا يَحْسُنُ إِثْبَاتُهُ».

وَمِمَّا يَفْسِدُ دَعْوَاهُمْ الْكَذِبُ: أَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ مَنْ أَكْثَرَ الْإِتْسَاعِ فِي الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَاتِ كَذَابًا، وَمُحَالٌ أَلَّا نَشْتَقَّ لِلْمُكَرَّرِ لِنَوْعٍ مِنَ الْأَفْعَالِ فَعَالًا؛ وَلِهَذَا قَالُوا - فِيمَنْ يُكْرَرُ فِي كَلَامِهِ النَّاءُ ضَرُورَةً - : تَمْتَامٌ ^(٢)، أَوْ يُكْرَرُ الْفَاءُ: فَافَاءٌ ^(٣)، وَمَنْ كَرَّرَ التَّهْزِي سُمِّيَ: هُزْأَةً ^(٤)، فَلَمَّا مُدِحَ الْمُكَرَّرُ لِلْمَجَازِ بِالْفَصَاحَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْطِقِ لُغَةً، وَلَمْ يُدَمْ شَرْعًا، وَلَا قُدِحَ فِي عَدَالَتِهِ - : عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَذِبٍ ^(٥).
وَمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْكَذِبُ، كَانَ فَاسِقًا، وَلَا أَحَدٌ اسْتَجْرَأَ ^(٦) عَلَى

= باب حُسْنِ خَلْقِهِ ﷺ، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن. وَيُنْظَرُ: «كشف الخفاء» للعجلوني (١/٢٣٤).

(١) في الأصل: «من حيث»، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.
(٢) في الأصل: «تمتاما»، والصَّوَابُ ما أثبتُّه، وَيُنْظَرُ في معنى «التمتام»: «الصحاح» (٥/١٨٧٧ - ١٨٧٨)، مادة (تمم).

(٣) يُنْظَرُ: «الصحاح» (١/٦٢)، مادة (فأفا).
(٤) قال الجوهري: «رجلٌ هُزْأَةٌ، بالتحريك، أي: يَهْزَأُ بالناس»، «الصحاح» (١/٨٣ - ٨٤)، مادة (هزا).

(٥) أي: أَنَّ الْمَجَازَ لَيْسَ بِكَذِبٍ، وَكَانَ الْأَوَّلَى: أَنْ يَقُولَ: «لَيْسَ بِكَاذِبٍ»، أَوْ «لَيْسَ بِكَذَابٍ»؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي مَدْحِ الْمُكَرَّرِ لِلْمَجَازِ.

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَوْ قَالَ: «اجْتَرَأَ» أَوْ «تَجَرَأَ»، لَكَانَ أَصَحَّ لُغَةً، يُنْظَرُ: مَادَّةُ (جرا) مِنْ «اللِّسَانِ»، وَ(القَامُوسِ)، وَشَرْحُهُ: (تَاجُ الْعُرُوسِ).

تَفْسِيْقِ الْمُسْتَعْبِرِ الْمُتَجَوِّزِ فِي كَلَامِهِ؛ فَبَطَلَ مَا أَدَّعَاهُ^(١).
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «هُوَ ضِدُّ الْحَقِيقَةِ / فَيَكُونُ ضِدَّ الْحَقِّ، وَهُوَ
الْبَاطِلُ»: ١/١٦٥

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ غَيْرُ الْحَقِيقَةِ^(٢)؛ وَلِهَذَا لَفْظُ التَّشْبِيهِ
وَالْتَّحْلِيْلِ حَقِيقَةٌ فِي الْوَضْعِ لِلشَّرْكِ، وَلَيْسَ بِحَقٍّ^(٣)، وَرَمِيَ الشَّيْءُ:
إِصَابَةً، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ^(٤).

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ: «أَنَّ الْمَجَازَ لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ الْعَرَبُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ»:
فَبَعِيدٌ^(٥)؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ حَسَّنُوا بِهِ الْكَلَامَ؛ وَإِلَّا فَفِي^(٦) الْحَقَائِقِ
غِنَى عَنِ الْأَسْتِعَارَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَا يَفْهَمُ أَسْمَ
«بَلِيدٍ» وَ«ذَاهِلٍ»، لِمَاذَا يَقُولُ فِيهِ: «حِمَارٌ»؟ وَمَنْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ فِي

(١) لقد أطال المصنّف - هنا - الرّدّ على القائِلين بأنّ المجاز يُفْضِي إلى الكذب،
وقد أورد الرّدّ عليهم الأمدِيّ، والقاضي أبو يَعْلَى، لكن باختصار. يُنظر:
«الإحكام» (٤٩/١)، و«العدة» (٧٠١/٢).

(٢) يُنظر: «التبصرة» (٤٩/١)، و«شرح اللمع» (١٧١/١)، و«الإحكام» (١/١)
٥٠، و«التمهيد» (٢٧٠/٢).

(٣) قال الشيرازي: «ولهذا نقول: إنّ قول النصارى: «إنّ الله ثالث ثلاثة» - فيما
حكى الله عنهم - حقيقةٌ من جهة اللفظ فيما قصّده وأرادوه، ولكنه ليس
بحقٍّ، وهو كذب». «شرح اللمع» (١٧١/١)، ويُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٩)،
و«التمهيد» (٢٧١/٢).

(٤) يُنظر: «الصالح» (٢٣٦/٦)، و«القاموس المحيط» (٣٣٦/٤)، كلاهما مادة
(رمي).

(٥) يُنظر: «التبصرة» (ص ١٧٩)، و«شرح اللمع» (١٧٠/١)، و«العدة» (٧٠١/٢).

(٦) في الأصل، «في».

الرَّجُلِ الثَّابِتِ فِي الْحَرْبِ: «مِخْرَابٌ»^(١)، وَ«قَتَالٌ» لِمَاذَا يَسْتَعِيرُ^(٢) لَهُ
أَسْمَ بِهِمَةٍ؛ فَيَقُولُ: «أَسَدٌ» وَ«شُجَاعٌ».

فَلَمَّا اسْتَعْمَلُوهُ مَعَ وُجُودِ الْحَقَائِقِ، دَلَّ عَلَى تَحْسِينِ الْكَلَامِ؛
وَلِهَذَا لَمْ يَذْمُوا مُسْتَعْمِلَهُ، بَلْ كَانَ أَخَذَقَهُمْ فِي ذَلِكَ أَشْعَرُهُمْ
وَأَخْطَبَهُمْ، وَلَوْ كَانَ لِلْحَاجَةِ، لَكَانَ أَكْثَرُهُمْ اسْتِعْمَالًا لَهُ أَعْجَزُهُمْ؛
لَأَنَّ مَا يُسْتَعْمَلُ لِلْحَاجَةِ يَدُلُّ^(٣) عَلَى شِدَّةِ أَحْتِيَاجِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِشَارَةَ لَمَّا كَانَتْ بَدَلًا عَنِ الْكَلَامِ - لِأَجْلِ لُكْنَةٍ^(٤)،
أَوْ فَسَادٍ فِي آلَاتِ الْمَنْطِقِ وَأَدَوَاتِهِ - لَمْ تُعَدَّ فَضْلًا؟ بَلْ مَنْ سَاعَدَ مَنْطِقَهُ
بِيَدِهِ، لَمْ يُعَدَّ فَاضِلًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعَانَ عَلَى تَفْهِيمِ مُكَلِّمِهِ وَمُخَاطَبِهِ
بِيَدِهِ، وَلَيْسَتْ أَدَاءً لِنُطْقِهِ - كَانَ ذَلِكَ لِقُصُورِ بَحْدِهِ فِي لَفْظِهِ، أَوْ لُكْنَةٍ،
أَوْ لِسُوءِ فَهْمِ السَّامِعِ.

فَإِذَا رَأَيْنَاهُمْ يَعْتَمِدُونَ ذَلِكَ^(٥) مَعَ انْتِفَاءِ هَذِهِ الْمَوَانِعِ
وَالْعَوَارِضِ، عَلِمَ أَنَّهُ فِي وَضْعِ كَلَامِهِمْ وَعَادَاتِ خِطَابِهِمْ، وَصَارَ

(١) قال الجوهري: «ورجلٌ مِخْرَبٌ، بكسر الميم، أي: صاحبُ حُرُوبٍ»
«الصحاح» (١/١٠٨)، مادة (حرب). وفي الأصل: «محراب»، وما في
«الصحاح» بدون ألف، والله أعلم!

(٢) في الأصل «استعير».

(٣) في الأصل: «دلٌّ» والصُّوَابُ ما أثبتُّه.

(٤) قال الجوهري: «اللكنة: عُجْمَةٌ في اللسان وعِيٌّ، يقال: رَجُلٌ الْكُنُّ بَيْنَ
الْكَنِّ: «الصحاح» (٦/٢١٩٦) مادة (الكن).

(٥) أي: يعتمدون استعمال المجاز في كلامهم.

١٦٥ ب / ذَلِكَ أَشْبَهَ شَبَهَا بِمَا [فِي] ^(١) الْكِتَابِ مِنْ ^(٢) / خُطُوطِهِمْ مِنْ تَطْوِيلِ
الْحُرُوفِ، وَسَلْسَلَةِ الْمَنْظُومِ مِنْهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ طَرِيقَةً فِي
الْخَطِّ، وَقُدْرَةً فِي السَّطْرِ، وَهَلْ يَكُونُ أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ:
إِمْتِلَاءُ الْحَوْضِ وَقَالَ قُطْنِي مَهْلًا رُوِينَا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي ^(٣)
وَيُرِيدُ: أَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الْإِمْتِلَاءِ مَبْلَغًا لَوْ بَلَغَهُ الْحَيُّ النَّاطِقُ، لَكَانَ
قَائِلًا «حَسَنِي، وَقُطْنِي».

وَفِي قَوْلِ الْمَجَازِ وَالْإِتْسَاعِ فَضِيلَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَطْلَاعِ
الْمُسْتَعِيرِ لِلْبَلِيدِ: حِمَارًا، وَلِلْمِخْرَابِ: أَسَدًا وَشُجَاعًا، وَلِلْسَخِي:
بَحْرًا، وَلِلْمَرَأَةِ: قَارُورَةً؛ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُقَايَسَةِ؛ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ
الشَّخْصَ بِمَا يُشَاكِلُهُ، وَالشَّيْءَ بِمَا يُقَارِبُهُ، وَالْإِطْلَاعُ عَلَى الْقِيَاسِ
فَضِيلَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَكَيْفَ يَدَّعَى [أَنَّهُ] ^(٤) ضُرُورَةٌ؟ ^(٥)

(١) إضافة ليستقيم السياق.

(٢) في الأصل: «في» والصواب ما أثبتته.

(٣) هذا الرجز لم ينسب إلى قائل معين، وهو في: «أمالى المرتضى» (٣٠٩/٢)،

و«الخصائص» لابن جني (٢٣/١)، و«شرح الأشموني على الألفية» (١/

٥٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣)، و«لسان

العرب» مادة (قطط، قطن)، و«تاج العروس» مادة (قطط، قول).

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) يلاحظ طول نفس المصنف رحمته في الرد، وامتيازُهُ بِالرَّدِّ الْعِلْمِيِّ الْأَدَبِيِّ.

وقد أوردته كلٌّ من الشيرازي في: «التبصرة» (١٩٧)، و«شرح اللمع» (١/

١٧١)، والآمدي في «الإحكام» (١/٥٠)، وأبو الخطاب في «التمهيد» (٢/

٢٧٠)؛ لكن باختصار شديد.

ولهذا قالوا: إِنَّمَا يَبِينُ فَضْلُ الشَّاعِرِ فِي التَّشْبِيهِ^(١) دُونَ الْمَدِيحِ
وَالْعَزْلِ وَالْمَرَاثِي؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُحَرِّكُهُ إِلَى التَّجْوِيدِ فِيهِ: عَطَاءٌ^(٢)
يُوجِبُ الْمَدْحَ، وَحُزْنٌ يُوجِبُ التَّجْوِيدَ فِي الْمَرِثِيَّةِ، وَيُبْغِضُ يُوجِبُ
الهِجَاءَ، وَعِشْقٌ يُوجِبُ الْوَصْفَ، فَأَمَّا التَّشْبِيهُ: فَمَحْضُ مُوَازَنَةٍ^(٣)،
أَصْلُهَا صِحَّةُ اللَّمَحِ^(٤)، وَجَوْدَةُ النَّظَرِ لِإِلْحَاقِ الْمِثْلِ بِالْمِثْلِ.
وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا: الْقَوْلُ فِي سُهُولَةِ الْأَنْفِعَالِ^(٥) عَلَى الصَّانِعِ^(٦)
جَلَّتْ عَظَمَتُهُ؛ ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنثِيَ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٧)
[فصلت: ١١]، ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٨) [آية
ق: ٣٠]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٩)
[يس: ٨٢].

(١) يُنْظَرُ مَا أوردَهُ الْمَبْرُودُ مِنَ الشُّعْرِ فِي ذَلِكَ - لِيَتَبَيَّنَ لَكَ صِحَّةُ الْمَقُولَةِ - فِي كِتَابِهِ
«الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ» (٢/٤٠).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَطَاءٌ» بَفَتْحَتَيْنِ (تَنْوِين)، وَالصَّحِيحُ الرُّفْعُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ
«يُحَرِّكُهُ».

(٣) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «فَمَحْضُ بِمُوَازَنَةٍ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ حَذْفُ الْبَاءِ؛ كَمَا أُثْبِتُهُ،
وَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ هَكَذَا: «فَمَخْتَصٌّ بِمُوَازَنَةٍ»، وَكَلَا السِّيَاقَيْنِ
صَحِيحٌ.

(٤) اللَّمَحُ: الْإِبْصَارُ بِنَظَرٍ خَفِيفٍ. يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» (١/٤٠٢)، مَادَّةُ (لَمَحَ).

(٥) الْمُرَادُ بِالْأَنْفِعَالِ هُنَا: الْإِثْمَارُ وَالْإِمْتِثَالُ، وَالْمُبَادَرَةُ وَالْإِقْبَالُ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
السِّيَاقُ وَاللِّحَاقُ.

(٦) سَبَقَ التَّعْلِيلُ عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «الصَّانِعِ» عَلَى اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - (١/٣٩١).

(٧) قَدْ جَاءَ فِي الْأَصْلِ: «فَقِيلَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ»، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا قِرَاءَةً فِي كُتُبِ
الْقِرَاءَاتِ، فَصَحَّحْتُهَا كَمَا فِي الْمَصْحَفِ.

عَلَى أَنْ أَضِلَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وُضِعَ - أَغْنِي: حَقِيقَتُهُ - لِأَجْلِ حَاجَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى التَّفَاهُمِ وَالتَّخَاطُبِ؛ فَهُوَ بَيْنَ نِدَاءِ الْبَعِيدِ، وَمُنَاجَاةِ الْقَرِيبِ، وَتَرْخِيمٍ لِاسْتِعْجَالِ الْأَسْتِدْعَاءِ، وَنَذْبَةٍ^(١) هِيَ فِي أَضِلِّ الْوَضْعِ تَفْجُعٌ وَتَوَجُّعٌ^(٢) وَاسْتِرَاحَةٌ لِإِخْرَاجِ الْكَمَدِ^(٣) مِنَ الصُّدُورِ / بِالْهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: «يَا سَنَدَاهُ»^(٤) يَا أَبْنَاهُ! يَا ابْنَاهُ!^(٥)؛ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ وَقَالَ: «يَا أَسْفَاهُ»^(٦)، وَقَالَ: ﴿يَحْزَنُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]^(٧)، ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَذْبَتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، وَجَمِيعُ الْحَقَائِقِ الَّتِي تَكَلَّمَ بِهَا

١/١٦٦

(١) يُنْظَرُ تَعْرِيفُ النَّذْبَةِ فِي: «شرح قطر الندى» لابن هشام (ص ٣٠٨)؛ حَيْثُ قَالَ: «الْمَنْدُوبُ: هُوَ الْمَنَادَى الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَرَدَتْ هَاتَانِ اللَّفْظَتَانِ بِالنَّصْبِ، هَكَذَا: «تَفْجُعًا وَتَوَجُّعًا»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) الْكَمَدُ: الْحُزْنُ الْمَكْتُومُ. يُنْظَرُ: «الصحاح» (٢/ ٥٣١)، مَادَّةُ (كَمَد)

(٤) وَيُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ: «يَا سَيِّدَاهُ».

(٥) يُنْظَرُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَلَيْهَا: «شرح قطر الندى» (ص ٣٠٨ - ٣١١).

(٦) وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «يَا أَسْفَاهُ» بِالْهَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ رُوَيْسٍ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، وَتُسَمَّى هَاءُ السَّكْتِ، وَبَقِيَّةُ الْقِرَاءِ يَقْرَأُونَهَا: «يَا أَسْفَا» بِالْأَلْفِ دُونَ هَاءٍ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْآيَةَ كَمَا أوردَهَا الْمُصَنِّفُ؛ مُرَاعَاةً لِمَوْضِعِ الْإِسْتِشْهَادِ.

يُنْظَرُ: «النشر في القراءات العشر» لابن الجَزَرِيِّ، (٢/ ٢٩٦)، وَ«البدور

الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْقَاضِي (ص ١٦٦).

(٧) قَدْ كُتِبَتِ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ: «يَا حَسْرَتَا» بِالتَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالصُّوَابُ بِالمَرْبُوطَةِ، كَمَا أَثْبَتُهُ.

الْعَرَبُ لِأَجْلِ أَغْرَاضِهِمْ^(١) وَحَوَائِجِهِمْ: تَكَلَّمَ الْبَارِي بِهَا؛ حَتَّى إِنْ أَشْبَاهَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَمْثَالِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَالذَّمِّ: قَدْ اجْتَمَعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: فَإِنْ شِئْتَ الْمَدْحَ فَقَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الْآلِ مَا يَهْجُرُونَ﴾ ٧٧ ﴿[الذاريات: ١٧]﴾ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَالِحًا نَقِمَ الْعَبْدُ ﴿[ص: ٤٤]﴾، ﴿وَكَانُوا لَنَا عِلِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]^(٢)، ﴿وَيُؤْفِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْدٍ وَنَكِيحًا وَإِسِيرًا﴾ ٨ إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لِيُوجِبَ اللَّهُ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ٩ ﴿[الإنسان: ٨-٩]﴾، ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ ١١ ﴿[مريم: ٤١]﴾ إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَعَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ ٧٥ ﴿[هود: ٧٥]﴾.

وَأَمَّا الذَّمُّ فَلْيَلِغُهُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿وَلَا تُطْعِمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ ١٥ هَمَّازٌ مَشَامٌ بِنَيْمٍ ١١ مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَيْمٍ ١٢ عُنْ لِي بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ١٣ ﴿[القلم: ١٠-١٣]﴾، ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ٢﴾ [المسد: ١-٢].

[وَقَوْلُهُ تَعَالَى]^(٣): ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ١﴾ [المسد: ٤]؛ أَسْتِعَارَةٌ أَحْسَنُ مَا تَكُونُ، مِنْ تَسْمِيَةِ الَّتِي تُلْهَبُ الْغَضَبَ، وَتُثِيرُ الْفِتْنَ بَيْنَ النَّاسِ: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٤)؛ لِكُونِ ذَلِكَ مَادَّةَ النَّارِ^(٥)،

(١) في الأصل: «اعتراضهم»، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبتته.

(٢) ورد في الأصل: «كانوا»، وأثبت الواو من المصحف.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق.

(٥) يُنْظَرُ تَفْسِيرَ الْآيَاتِ فِي: «تفسير ابن كثير» (٤/٥٦٣ - ٥٦٥)، وَيُنْظَرُ - أَيْضًا -: =

وهذه مادة الثَّوَابِ بَيْنَ النَّاسِ^(١).

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَقَدْ وَجَدَ حَقِيقَةً مَا أَتَى بِمِثْلِهِ الشُّعْرَاءُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ عَجَزُوا عَنِ الْمَنْطِقِ وَالنَّظْمِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَا لِحَاجَةَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَيْهِ؛ لَكِنْ إِظْهَارُهُ وَإِنْزَالُهُ لِحَاجَةِ الْمَخْلُوقِينَ إِلَيْهِ؛ / لِيَسْتَهْوُوا عَنِ الْقَبَائِحِ بِذَمِّهِ وَوَعِيدِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَهْشُوا إِلَى الْفَضَائِلِ بِمَذْهِهِ وَوَعْدِهِ [وَأَمْرِهِ]^(٢)، وَيَزِدَّادُوا مِنَ الْخَيْرِ بِشُكْرِهِ لَهُمْ، وَثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ^(٣).

فَمِنْ^(٤) ذَلِكَ: أَنَّهُ سَمَّى الْمُعْضِرِينَ^(٥) عَنِ الْحَقِّ وَدَاعِيَتِهِ: أَنْعَامًا^(٦)، وَشَبَّهَهُمْ بِالْكِلَابِ؛ فَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : فِيهِمْ^(٧): ﴿وَأَنْعَمَ هُوَ فَشَلُّهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٨) [الأعراف: ١٧٦]، وَقَالَ

= «الكَشَّافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢٩٧/٤).

(١) يُنْظَرُ: «الكَشَّافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢٩٧/٤).

(٢) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) يُنْظَرُ هَذَا الْجَوَابَ مُخْتَصَرًا فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٩)، وَ«شَرْحُ اللَّعْمِ» (١/).

(١٧١)، وَ«الْإِحْكَامُ» (٥٠/١)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢٧٠/٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْمُعْضِرِينَ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْثَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾

[الفرقان: ٢٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَيْكَ كَالْأَنْثَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أَوْلَيْكَ هُمْ الْقَوِلُونَ﴾

[الأعراف: ١٧٩].

(٧) فِي الْأَصْلِ: «قَالَ فِيهِمْ».

(٨) أَوَّلُ هَذِهِ الْآيَاتِ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَاخَ

مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ

إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

تعالى-: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَخْمَلُ أَشْفَارًا﴾^(٢) [الجمعة: ٥]، وَقَالَ
[سُبْحَانَهُ]: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤].
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «كَانَ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ»^(٣) أَسْمُ «مُتَجَوِّزٍ»: فَلَا^(٤)
يَصِحُّ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا بِمَا سَمِيَ بِهِ نَفْسُهُ^(٦)؛ أَلَا
تَرَى [أَنَّهُ]^(٧) يَتَكَلَّمُ بِالْحَقِيقَةِ وَلَا يُشْتَقُّ^(٨) لَهُ أَسْمُ: مُحَقِّقٍ^(٩)، وَقَاعِلٍ
لِلْحَبْلِ فِي النَّسَاءِ، وَلَا يُقَالُ: مُحْبِلٌ، وَفِيهِ مَعْنَى الْعَقْلِ الْحَكْمَةِ^(١٠)،
وَلَا يُقَالُ: عَاقِلٌ، وَيُسَمَّى: حَكِيمًا؛ لِأَنَّهُ سَمِيَ نَفْسُهُ حَكِيمًا^(١١)؛

= وَهَذِهِ الْآيَاتُ فِي قِصَّةِ بَلْعَامَ بْنِ بَاعُورَاءَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، يُنْظَرُ: «تفسير ابن
كثير» (٢/٢٦٤).

(١) في الأصل: «وقوله».

(٢) وصدرها: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾

(٣) أي: الله ﷻ.

(٤) في الأصل: «لا»، وزدْتُ الفاء؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ «أَمَّا».

(٥) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/١٧١)، «التمهيد».

(٦) فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَيُنْظَرُ: مِنْهَجُ السَّلَفِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ فِي «شرح العقيدة

الطحاوية» (ص ٨٩، ١٢٧)، وَيُنْظَرُ مِنْهَجُهُمْ فِي ذَلِكَ بِاسْتِغْنَاءِ فِي الْمَجْلَدَيْنِ

الخامس والسادس مِنْ «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب:

«الأسماء والصفات» للبيهقي.

(٧) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٨) في الأصل: «ولا يشق»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) يُنْظَرُ: «شرح اللمع» (١/١٧٢)، وَ«التمهيد» (٢/٢٧١).

(١٠) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَهَا وَجْهٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ: «والحكمة».

(١١) قَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَهُوَ الْمُرِيدُ الْحَكِيمُ﴾، وَ«اللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ». يُنْظَرُ فِي

ذَلِكَ وَبَيَانَهُ: «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص ٣٨).

وَكَرِيمًا^(١)، وَالكَرَمُ هُوَ السَّخَاءُ، وَيُقَالُ: كَرِيمٌ، وَلَا يُقَالُ: سَخِيٌّ.
عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّجَوُّزِ يُؤْهِمُ الْحَذْفَ^(٢)، هَذَا هُوَ الْعَالِبُ مِنْ
لُغَتِهِمْ؛ فَلَا^(٣) يُقَالُ: «مُتَجَوِّزٌ» إِلَّا لِمَنْ جَوَّزَ فِي لَفْظِهِ، وَالْبَارِي لَا
يُسَمَّى بِاسْمِ مُؤْهِمٍ لِلذَّمِّ؛ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^(٤).
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَلَوْ كَانَ فِي كَلَامِهِ مَا لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ، لَكَانَ فِي
كَلَامِهِ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ»:

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ضِدُّ الْبَاطِلِ، فَإِذَا قِيلَ: «لَيْسَ بِحَقٍّ»،
أُثْبِتَ الْبَاطِلُ، وَلَيْسَ الْحَقِيقَةُ مِنَ الْحَقِّ بِشَيْءٍ^(٥)؛ وَلِهَذَا تَكَلَّمَ النَّبِيُّ
ﷺ بِغَيْرِ الْحَقِيقَةِ، وَمَا^(٦) تَكَلَّمَ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَقَالَ: «أَمْرُخُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا
حَقًّا»^(٧)، فَلَمَّا قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «فِي عَيْنِ زَوْجِكَ بَيَاضٌ»^(٨)، أَوْهَمَهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَكَرِيمٌ»؛ قَالَ - تَعَالَى -: «يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿١﴾»،
يُنْظَرُ الْآيَاتُ فِي ذَلِكَ وَبَيَانُهَا: «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص ٧٣).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «تَوْهَمُ الْمَحْذُفِ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لَا»، وَزِدْتُ الْفَاءَ؛ لِتَرَابُطِ الْكَلَامِ.

وَخِلَاصَةُ الرَّدِّ: الْقَوْلُ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَا تُثْبِتُ بِالْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، وَإِنَّمَا تُثْبِتُ
بِالشَّرْعِ؛ وَعَلَيْهِ: فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ اسْمٌ: مُتَجَوِّزٌ؛ لِعَدَمِ وُجُودِهِ، وَلِوَجْهِ يَلْزَمُ
عَلَيْهِ مِنْ لَوَازِمِ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤْهِمٌ لِلذَّمِّ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ الرَّدُّ مُخْتَصَرًا فِي: «شَرْحُ اللَّعْمِ» (١/ ١٧٢)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢/ ٢٧١).

(٤) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٧٩)، وَ«شَرْحُ اللَّعْمِ» (١/ ١٧١)، وَ«الْإِحْكَامُ» (١/ ٥٠)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢/ ٢٧٠).

(٥) تُنْظَرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «أَمَّا»، وَالصُّوَابُ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَآوًا؛ كَمَا أُثْبِتُهُ.

(٧) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (٢/ ٢٤٢).

(٨) الْحَدِيثُ رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ امْرَأَةً يَقَالُ لَهَا أُمُّ أَيْمَنَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ =

بَيَاضًا^(١) فِي السَّوَادِ، وَهُوَ يُرِيدُ بَيَاضًا / حَوْلَ السَّوَادِ^(٢)، وَقَالَ ١/١٦٧
لِلْحَادِي الْمَعْرُوفِ بِأَنْجَشَةَ^(٣) - لَمَّا حَدَا فَأَبْكَيْ زَوْجَاتِهِ - : «يَا أَنْجَشَةُ،
رَفَقًا بِهِؤَلَاءِ الْقَوَارِيرِ»^(٤)؛ فَاسْتَعَارَ لِلنِّسَاءِ أَسْمَ «قَوَارِيرَ»، وَمَا أَحْسَنَ
هَذِهِ الِاسْتِعَارَةَ! فَإِنَّهُنَّ رَقِيقَاتُ الْقُلُوبِ، سَرِيعَاتُ الْإِنْفِعَالِ بِالْوَهْنِ،
قَلِيلَاتُ الصَّبْرِ وَالتَّمَسُّكِ - كَمَا أَنَّ الْقَوَارِيرَ سَرِيعَاتُ الْإِنْكَسَارِ -
أَيَسَّرُ شَيْءٌ يُؤَثِّرُ فِيهِنَّ^(٥)؛ كَالْقَوَارِيرِ^(٦).

= فقالت: إن زوجي يدعوك، قال: ومن هو؟ أهو الذي بعينه بياض؟.. الحديث.
قال الحافظ العراقي: «أخرجه الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح،
ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبيدة بن سهم الفهري مع اختلاف. أ.هـ،
«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (١٢٩/٣) مطبوع بهامش «إحياء
علوم الدين»، ط/دار المعرفة، بيروت.

- (١) في الأصل: «بياض».
- (٢) وهو البياض المحيط بالحدقة. يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١٢٩/٣) للغزالي.
- (٣) مرَّ التعريف به في: (٢٣٩/٢).
- (٤) سبق تخريجه في: (٢٣٩/٢).
- (٥) يعني: في النساء.
- (٦) يُنظر: «فتح الباري» (١٠/ ٥٤٥)، و«شرح اللمع» (١٧١/١).

«فصل»

[في الرد على من منع المجاز من الحنابلة]:

والدلالة على من منع المجاز من أصحابنا: أن مذهبهم قدم الكلام^(١)، والباري قد أخبر بإرسال الأنبياء، وأنهم: «قالوا، وفعلوا، ونودوا^(٢)، وأودوا^(٣)، وقيل لهم؛ وهذا كله لم يك بعد، ولا وجد؛ فلا تفصي لهم عن المجاز^(٤)، وأضاف^(٥) إلى ذاته^(٦) بظاهر اللفظ - : الحب، والغضب، والإتيان، والمجيء^(٧).

(١) مسألة قدم الكلام من المسائل الاعتقادية، والمنهج السليم عند السلف: عدم إطلاق لفظ القدم بإطلاق، بل الصواب: التفصيل بين قدم النوع والأحاد؛ فالنوع قديم، والأحاد أفراد متجددة (حادثة) بحسب المشيئة.

يُنظر مذهب السلف في ذلك: «مجموع الفتاوى» (٦/١٥٧)، (١٢/١٥٨)، (٣٧٢).

(٢) قال - تعالى - ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقال: ﴿وَنَدَيْتَهُ مِن

جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢] وقال: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْأَيْمَنِ طَوًى﴾ [١١]

[النازعات: ١٦] وغيرها من الآيات؛ وقد وقع ذلك حقيقة.

(٣) كما قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُودُوا حَتَّىٰ

أَنَّهُمْ نَصَرْنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقد وقع ذلك حقيقة.

(٤) أي لا خروج ولا مناص لهم عن القول بالمجاز. قال الجوهرى: يقال تفصى

الإنسان: إذا تخلص من المضيق أو البلية، ويقال: ما كذت أنفصى منه،

أي: أتخلص. «الصحاح» (٦/٢٤٥٥)، مادة (فصى).

(٥) في الأصل: «وأضافه».

(٦) أي: أن الله أضاف الفعل - الذي هو عند المصنّف مجاز - إلى ذاته؛ هكذا يرى

المصنّف رحمه الله.

(٧) والحق: أن ذلك ليس مجازاً، بل هو حقيقة، والمصنّف يرى أن آيات

الصفات من المجاز، وهو قول غير صحيح؛ ويلزم منه نفى حقائق الصفات

أو تأويلها، وهو مسلك مخالف لمنهج السلف - رحمهم الله.

=

وَهُمْ بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ:

إِمَّا تَأْوِيلُ يَصْرِفُ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ بِمَعْنَى «سَيَقُولُ»؛ كَمَا قَالَ:
﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، بِمَعْنَى «سَيَنَادِي»^(١)،
وَجَاءَتْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ^(٢)، وَأَمْرُ اللَّهِ^(٣)، وَعِقَابُ اللَّهِ^(٤)؛ وَهَذَا صُورَةُ
الْمَجَازِ.

أَوْ يَكُونُ غَيْرَ مَعْلُومٍ؛ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^(٥)، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
حَقِيقَةً مَوْضُوعَةً، وَلَا تَكُونُ مَعْلُومَةً؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجَازُ، وَمَتَى كَانَ
حَقِيقَةً، كَانَ الْخِطَابُ وَالْمُخَاطَبُونَ^(٦) قَدِيمَيْنِ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ^(٧).

= يُنْظَرُ: «مجموع الفتاوى» (٩٠/٧)، و«كتاب الإيمان» (ص ٨٦)، و«مختصر
الصواعق المرسله» (٢/٢٤٣)، و«مذكرة الشيخ الشنقيطي على الروضة»
(ص ٥٨).

(١) قال ابن جرير عند تفسيره لهذه الآية: «ونادى أصحاب النار بعدما دخلوها»
«جامع البيان في تأويل آي القرآن» (١٢/٤٧٣).

(٢) كما في قوله - تعالى - : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]،
وقوله - تعالى - : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

(٣) كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنِّي أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١].

(٤) قال - تعالى - : ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١]. قال
- سبحانه -: ﴿فَأَخَذَهُمْ فَكَيفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥]، وهذا قد وَقَعَ حَقِيقَةً،
وهي نُذْرٌ لِلْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ.

(٥) مَرَّ ذِكْرُ الْمَذْهَبَيْنِ فِي الصَّفَاتِ، وَبَيَانُ الْمَذْهَبِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ. يُنْظَرُ: (٢/١٨٢).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «المخاطبين»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) يُنْظَرُ فِي أَهَمِّ الْمَصَادِيرِ لِمَسْأَلَةِ الْمَجَازِ: «مجاز القرآن» لأبي عُيَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ
الْمُسْنَى (١/٤٧)، و«تأويل مُشْكِلِ الْقُرْآن» لابن قَتِيْبَة (ص ١٠٣)، و«القول في
المجاز» (ص ١٠٣).

«فضل»

[في حكم الاختجاج بالمجاز]:

يَصِحُّ الْاِخْتِجَاجُ بِالْمَجَازِ^(١)؛ لَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ يُعْقَلُ مِنْهُ الْمُرَادُ بِهِ مِنَ الْمُقَدَّرِ^(٢) فِيهِ، وَالْمُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ.

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْ آلِفَاتٍ أَوْ لَمَسَهُ﴾

النِّسَاءَ [النساء: ٤٣]، [المائدة: ٦]، وَالْعَائِطُ: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ

ب/١٦٧ الْأَرْضِ حَقِيقَةً^(٣)؛ لَكِنْ / لَمَّا كَانَ الْمَعْقُولُ مِنْهُ، فَضَاءَ الْحَاجَةِ،

= وَيُنْظَرُ: «المعتمد» (١١/١)، و«فواتح الرحموت» (٢١١/١)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤)، و«العقد على ابن الحاجب» (١٦٧/١)، و«البرهان» (٢/٢٥٥)، و«التبصرة» (ص ١٧٧)، و«شرح اللمع» (١٦٩/١)، و«المستصفى» (١٠٥/١)، و«جمع الجوامع بحاشية المَحَلِّي» (٣٠٨/١)، و«الإحكام» (٤٧/١)، و«البحر المحيط» (٤٩٩/١)، و«العدة» (٢/٦٩٥)، و«التمهيد» (٢/٢٦٥)، و«الروضة» (ص ٦٤)، و«المسودة» (ص ١٦٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١٩١/١)، و«مجموع الفتاوى» (٨٩/٧)، (٢٠/٤٠٣)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٢٤٣)، و«إرشاد الفحول» (ص ٢٣)، و«شرح الروضة» لابن بدران (١/١٨٢)، و«مذكرة الشنيطي على و«الروضة» (ص ٥٨).

(١) وهو قول الجمهور، وحكاه بعضهم إجماعاً؛ لأنه يفيد المعنى من طريق الوضع كالحقيقة؛ قاله الفُتُوخِيُّ في «شرح الكوكب المنير» (١/١٨٨)، وَيُنْظَرُ: «العدة» (٢/٧٠١)، و«المسودة» (ص ١٧٣).

(٢) في الأصل: «القدر»، والصواب ما أثبتته. وتوضيحه: أَنَّ الاحتجاج بالمجاز صحيح؛ لأنه موضوع يُعْقَلُ مِنْهُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِهِ، مِنَ اللَّفْظِ الْمُقَدَّرِ فِيهِ وَالْمُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ؛ كَالْحَقِيقَةِ.

يُنْظَرُ: «العدة» (٢/٧٠١)، و«المسودة» (ص ١٧٣)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٨٨).

(٣) يُنْظَرُ: «الصالح» (٣/١١٤٧)، مادة (غوط).

وَذَكَرَ الْمَوْضِعَ تَوْرِيَّةً وَكِنَايَةً عَنِ الْمَوْضِعِ - : صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ بَعْدَ حَدِيثِهِ فِي الْغَائِطِ، أَوْ مِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١).
وَكَذَلِكَ : قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٣٣﴾ إِلَىٰ نَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٣٤﴾﴾ [القيامة : ٢٢ ، ٢٣] ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ عُيُونَ الْوُجُوهِ هِيَ النَّاطِرَةُ فَصَارَ^(٢) كَأَنَّهُ قَالَ : «عُيُونٌ يَوْمَئِذٍ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ»^(٣).

وَإِذَا كَانَ الْمَعْقُولُ مِنْهُ ذَلِكَ ، صَارَ كِنَايَةً^(٤) بِالتَّقْدِيرِ^(٥) ؛ كَالْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ - الْمَوْضُوعِ لِلْمَقْصُودِ ؛ يَكُونُ دَلِيلًا لِلْعَجَمِ - وَالْإِشَارَةِ لِمَنْ يَغْقِلُهَا.

وَلَيْسَ إِبْدَالُ الْخَارِجِ بِذِكْرِ الْمَكَانِ ، وَإِبْدَالُ الْعُيُونِ بِالْوُجُوهِ : بِأَكْثَرِ مِنْ إِبْدَالِ اللَّغَةِ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ ؛ وَيَجُوزُ الْأَسْتِدْلَالُ

(١) يُنْتَظَرُ : «تفسير ابن كثير» عند تفسيره لآية الوضوء من سورة النساء (٥٠٢/١)،
وَيُنْتَظَرُ : «العدة» (٧٠١/٢ - ٧٠٢)، و«شرح الكوكب المنير» (١٨٨/١).
وَمِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَأَمَثَلِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ يَرِيدُ بِالْمَجَازِ : مَا يُقَابِلُ الْحَقِيقَةَ ، وَمَا يَغْمُ الْكِنَايَةَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ : «صار».

(٣) وَهَذَا مِنْ أَدَلَّةِ إِبْطَالِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهَا السَّلَفُ ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ ، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ ، وَأَبُو الْحَارِثِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - كَمَا حَكَاهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «العدة» (٧٠٢/٢)،
وَالْمَعْجَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي : «المسودة» (١٧٠)، وَالبَغْلِيُّ فِي : «القواعد والفوائد الأصولية» (ص ١٢٩)، وَالفُتُوخِيُّ فِي : «شرح الكوكب المنير» (١٨٨/١).

(٤) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : «كانه» ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يُنْتَظَرُ : «العدة» (٧٠٢/٢)، وَ«المسودة» (ص ١٧٠)، وَ«شرح الكوكب المنير»

بِالإِشَارَةِ^(١) كَمَا أَشَارَ ﷺ عِنْدَ^(٢) قَوْلِهِ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا»^(٣)
بِأَصَابِعِهِ: إِلَى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ^(٤).

(١) يورّدُ الأصوليون هذه المسألة في موضوع «البيان»، وما يَخْصُلُ به، وأنه يَقَعُ بالقَوْلِ، وبالكِتَابَةِ، وبالفِعْلِ، وبالإِشَارَةِ، وبالإِقْرَارِ، وغيرها.
يُنْتَظَرُ: «العدة» (١/١١٠، ١٢٤)، و«التمهيد» (١/٦٠).

(٢) في الأصل هكذا: «فما أشار به ﷺ مثل».

(٣) الحديث خرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما.

يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (٣/٦٤)، كتاب الصيام، باب قول النبي ﷺ: لا نَكْتُبُ ولا نَحْسُبُ، «صحيح مسلم» (٢/٧٦١)، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، و«سنن أبي داود» (٢/٢٩٦)، كتاب الصيام، باب الشهر تسعًا وعشرين، و«سنن النسائي» (٤/١١٣)، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أبي سلمة فيه، ويُنْتَظَرُ: «التلخيص الحبير» (٢/١٨٧)، كتاب الصوم.

(٤) يُنْتَظَرُ في مسألة الاحتجاج بالمجاز: «العدة» (٢/٧٠١)، و«المسودة» (ص ١٧٠)، و«القواعد والفوائد الأصولية» (ص ١٢٩)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٨٨).

«فضل»

[في حكم القياس على المجاز]:

قالوا: ولا يُقاس على المجاز^(١).

فَلَمَّا قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ﴾
[يوسف: ٨٢]^(٢) لا يُقَالُ: «سَلِّ الدَّكَّةَ»^(٣) وَالسَّرِيرَ، وَيُرِيدُ بِهِ:
الْجَالِسَ عَلَى السَّرِيرِ وَالْدَّكَّةَ، كَمَا أَرَادَ^(٤) هُنَاكَ: سَاكِنَ الْقَرْيَةِ، وَأَهْلَ
الْعَيْرِ^(٥)، وَلَا نَقُولُ^(٦): «بِمَا كَسَبَتْ أَرْجُلُكُمْ»؛ بَدَلًا أَوْ قِيَاسًا عَلَى
قَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]^(٧).

(١) قال أبو يَغْلَى في بيان السبب في ذلك: «لأنه غيرُ موضوعٍ لِمَا تناوَلَهُ في أصلِ اللغة»: «العدة» (٧٠٢/٢).

وَنَقَلَ في «المسودة» (ص ١٧٤) عن أبي بكرِ الطَّرْطُوشِيِّ قوله: «أَجْمَعَ العلماءُ على أن المجازَ لا يقاسُ عليه في موضعِ القياس». وقال الفُتُوخِيُّ في بيانِ سببِ عدمِ صِحَّةِ القياسِ على المجازِ: «لأنَّ علاقتهُ ليست مطردةً»: «شرح الكوكب المنير» (١٨٩/١).

(٢) وردت الآية في الأصل هكذا: «سل القرية والعير»، وما أثبتته من المصحف بقراءة حفص.

(٣) قال الجوهرِيُّ: «الدَّكَّةُ: الذي يُقَعَّدُ عليه»: «الصحاح» (١٥٨٤/٤)، مادة «دكك».

(٤) في الأصل: «كما إذا»، والصواب ما أثبتته.

(٥) قال أبو يَغْلَى: «ألا ترى أنه لا يصح أن يقال: واسأل الثوبَ والقلنسوةَ، ويريدُ: صاحبَ الثوبِ، وصاحبَ القُلَنْسُوتِ»: «العدة» (٧٠٢/٢)؛ فقد مثل بالثوبِ والقُلَنْسُوتِ، والمصنُفُ مثلُ بالسَّرِيرِ والدَّكَّةِ.

(٦) في الأصل: «ونقول»، والصواب زيادة «لا».

(٧) وردت الآية في الأصل هكذا: «وما كسبت أيديكم» وصحة الآية كما أثبتتها.

وَعِنْدِي: أَنَّهُمْ إِنَّمَا مَنَعُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعَارٌ مِنْ حَقِيقَةٍ، فَلَوْ قِيسَ عَلَيْهِ، لَكَانَ اسْتِعَارَةً مِنْهُ أَيْضًا؛ فَيَسْلُسَلُ؛ وَلِهَذَا الْعِلَّةُ مَنَعُوا مِنْ تَصْغِيرِ التَّصْغِيرِ^(١).

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْمَجَازِ: أَنَّهُ نَوْعٌ قِيَاسٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَبَعَ كُلُّ مُسْتَعَارٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، عُلِمَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَصَدُوا خَلَعَ اسْمَ الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا يُشَاكِلُهَا نَوْعٌ مُشَاكَلَةٍ؛ مِنْ ذَلِكَ / [لَحْظُهُمْ]^(٢) الْبَلَادَةُ الَّتِي فِي الْحِمَارِ، وَالْفَيْضُ الَّذِي فِي الْبَحَارِ، وَالْإِقْدَامُ الَّذِي فِي السَّبْعِ وَالشُّجَاعِ، وَاسْتِعَارَةُ اسْمِ الْحِمَارِ: لِلْبَلِيدِ، وَالْبَحْرِ: لِلْكَرِيمِ أَوْ الْعَالِمِ، وَاسْمُ السَّبْعِ: لِلرَّجُلِ الْمَخْرَابِ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْقِيَاسِ؛ فَلَمْ يَقْيِسُوا عَلَى الْمَقْيَسِ^(٣).

= وَيُنْظَرُ الْمَثَالُ فِي «الْعُدَّة» (٧٠٢/٢)، وَأُورِدَ مَثَالًا آخَرَ، فَقَالَ: «وَلَا يَقُولُ:

«تَحْرِيرُ صَدْرٍ» كَمَا قَالَ: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٌ» [النساء: ٩٢].

(١) يُنْظَرُ فِي الْمَنْعِ مِنْ تَصْغِيرِ الْمَصْغَرِ: «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ» (٤/ ١٥٥، ١٥٦).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْحِظُّهُمْ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

قَالَ فِي الصُّحَاخِ (١١٧٨/٣)، مَادَّةُ (لَحْظُ): «لَحْظَةٌ وَلَحَظَ إِلَيْهِ، أَيُّ: نَظَرَ إِلَيْهِ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ، وَاللَّحَاطُ، بِالْفَتْحِ: مُؤَخِّرُ الْعَيْنِ، وَاللَّحَاطُ، بِالْكَسْرِ: مَصْدَرٌ لِحَظْتُهُ: إِذَا رَاعَيْتُهُ».

(٣) يُنْظَرُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: «الْعُدَّة» (٧٠٢ - ٧٠٣)، وَ«الْمَسْوَدَةُ» (ص ١٧٣)، وَ«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» (١/ ١٨٩).

«فَضْلٌ»

[في حُكْمِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ]:
 وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ فَيَتَنَاولَ مَوْضِعَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ،
 فَيَكُونُ حَقِيقَةً مِنْ وَجْهِ، مَجَازًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ^(١)؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [تَعَالَى]:
 ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]، هُوَ
 حَقِيقَةٌ فِي الْوِطْءِ^(٢)؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ
 الْعَقْدُ^(٣)؛ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ نَاكِحُ الْبَهِيمَةِ»^(٤)، «نَاكِحُ يَدِهِ
 مَلْعُونٌ»^(٥)، وَلَا عَقْدٌ، وَقَوْلُهُمْ:

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٣/٢)، و«المسودة» (ص ١٦٨).

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٣/٢)، وَيُنْظَرُ: «تفسير الطبري» (١٣٢/٨) عند تفسيره
 لهذه الآية، و«تفسير ابن كثير» (٤٦٨/١)، و«تفسير القرطبي» (١٠٣/٥).

(٣) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٣/٢)، تَجِدُ الْكَلَامَ بِنَصِّهِ.

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي: «المسند» (٢١٧/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي: «سُنَنِهِ» (٤/٤٧)
 بِلَفْظٍ: «مَلْعُونٌ مِنْ أَتَى بِهَيْمَةً»، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ
 اللَّوْطِيِّ، هَذَا بِلَفْظِ اللَّعْنِ، وَجَاءَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ الْقَتْلِ هَكَذَا: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ
 وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَرْفُوعًا.
 خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي: «مسنده» (٢١٧/١)، مَسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
 (٢٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي: «سُنَنِهِ» (١٥٩/٤) كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ فِيمَنْ أَتَى
 بِهَيْمَةً، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي: «سُنَنِهِ» (٤٦/٤) كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ
 عَلَى الْبَهِيمَةِ، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي: «سُنَنِهِ» (٨٥٦/٢) كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ فِيمَنْ
 أَتَى ذَاتَ مَخْرَمٍ وَمَنْ أَتَى بِهَيْمَةً.

(٥) أَوْرَدَهُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِ «الكبائر» (ص ٥٧)، ط/ دار الكتب الشيعية، بيروت، وَقَالَ
 عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي: «تفسيره» (٢٣٩/٣): «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ فِيهِ مِنْ لَا
 يُعْرَفُ لَجْهَالَتِهِ»، وَقَالَ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كشف الخفاء» (٣٢٥/٢): قَالَ =

«أَنْكَحْنَا الْفَرَا، فَسَرَى»^(١)، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي الْعَقْدِ؛ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ [بِمَنْ]^(٢) تَزَوَّجَهَا أَبُوهُ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ الْوَطْءُ^(٣).
وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ» [النساء: ٤٣] ^(٤) حَقِيقَةٌ

= الرهاوي في حاشية المنار: «لا أصل له».

قلت: وهذه المسألة تُعَرَّفُ عند العلماء بالاستمناء باليد، وقد جاء التَّهْيِي عنها في كثير من الآثار، ساق كثيرًا منها الإمام عبد الرزاق الصَّنْعَانِيُّ في كتابه «المصنَّف»، كتاب الطلاق، باب الاستمناء، (٧/ ٣٩٠). ويُنْتَظَرُ ما أورده ابن كثير في تفسيره لقوله - تعالى - : «وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ» ^(٥) والآيتين بعدها، «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٣٩).

(١) هذا مثلٌ مِنْ أمثالِ الْعَرَبِ، يُضْرَبُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ سُوءِ الْعَاقِبَةِ؛ وَلِهَذَا الْمَثَلُ قِصَّةٌ مَلَخَّصَهَا: أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ مِنْ رَجُلٍ ابْنَتَهُ، فَأَبَى أَنْ يَزَوِّجَهَا، وَقَدْ رَضِيَتْ أُمُّهَا بِتَزْوِيجِهَا، فَأَصْرَبَتِ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ وَالْحَتَّ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوِّجَهَا مِنْهُ، فَزَوَّجَهَا مِنْهُ فِي الْغَدِّ، وَقَالَ لَامِرَاتُهُ: «أَنْكَحْنَا الْفَرَا، فَسَرَى»، فَأَسَاءَ الزَّوْجُ الْعِشْرَةَ وَطَلَّقَهَا؛ فَأَصْبَحَ مَثَلًا يُضْرَبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ السَّيِّئَةُ.

يُنْتَظَرُ: «مجمع الأمثال للميداني» (٢/ ٣٣٥)، رقم المثل: (٤٢٠٥).

(٢) إضافةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي: «العدة» (٢/ ٧٠٤).

(٣) «العدة» (٢/ ٧٠٤)، وَيُنْتَظَرُ مَا سَبَقَ لِإِرَادَةِ مِنْ مَصَادِرِ التَّفْسِيرِ آيْنًا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ.

(٤) الْقِرَاءَةُ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمَصْنُفُ - هُنَا: «لَمْسْتُم» بِحَذْفِ الْأَلْفِ، هِيَ قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ، وَالْكَسَائِيُّ، وَخَلَفٍ؛ فَقَدْ جَعَلُوا الْفِعْلَ «اللمس» مِضَافًا إِلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَهُمْ الْجُمْهُورُ: «لَنْسَمْتُمْ» بِالْأَلْفِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ، فَقَدْ جَعَلُوا الْفِعْلَ «الملامسة» مِضَافًا إِلَى اثْنَيْنِ، وَتَكُونُ الْمَلَامَسَةُ الْجَمَاعَ، فَالْمَلَامَسَةُ: مِفَاعِلَةٌ مِنْ اثْنَيْنِ: الرَّجُلُ يَلَامِسُ الْمَرْأَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَلَامِسُ الرَّجُلَ. يُنْتَظَرُ: «حجة القراءات» لابن زنجلة (٢٠٤ - ٢٠٦)، وَالكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (١/ ٣٩١ - ٣٩٢)، وَالنشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٠).

في اللّمس، إلّا أنّه يُطلق على الجّماع مجازاً؛ فيُحملُ عليهما جميعاً^(١)، وتوجب الوضوء مِنْهُمَا جميعاً^(٢)، فنقول: كُلُّ مَعْنَيْنِ جَازٍ إِرَادَتُهُمَا بِلَفْظٍ يَصْلُحُ لَهُمَا، [فَهُمَا]^(٣) كَالْمَعْنَيْنِ الْمُتَّفِقَيْنِ^(٤).

بيان ذلك: أنّه لو قال: «إِذَا أَحْدَثْتُ، فَتَوَضَّأْتُ»، وَأَرَادَ بِهِ [الْعَاطِطُ]^(٥) وَالْبَوْلَ - صَحَّ؛ فَهَكَذَا^(٦) الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ فِيهِمَا، فَجَازٌ أَجْتِمَاعُهُمَا؛ لِيَكُونَ اللَّفْظُ مُتَنَاولًا لَهُمَا جَمِيعًا^(٧).

يُوضَحُ هَذَا: أَنَّ قَوْلَهُ - تَعَالَى - فِي الْكَفَّارَةِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] يَتَنَاولُ الرِّقَبَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، وَغَيْرَهَا مِنْ أَعْضَاءِ الْجُمْلَةِ^(٨)، عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «اشْتَرَيْتُ رَأْسًا مِنَ الْغَنَمِ» يَتَنَاولُ: الْعُضْوَ الَّذِي فِيهِ الْحَوَاسُّ حَقِيقَةً، وَجَمِيعَ الشَّاةِ مَجَازًا^(٩).

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٤/٢)، وَيُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٥٠٢/١) عند تفسيره لهذه الآية.

(٢) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٥٠٢/١ - ٥٠٣).

وفي المسألة تفصيلات للفقهاء. تُنْظَرُ فِي: «الشرح الكبير» (٨٨/١ - ٨٩)، كتاب الطهارة.

(٣) إضافة ليستقيم السياق.

(٤) أورد ذلك أبو يعلَى في «العدة» بصيغة مختلفة في اللفظ، متفقة في المعنى، مع ما أورده المصنّف. يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٤/٢).

(٥) إضافة ليستقيم السياق.

(٦) في الأصل: «فهذا»، والصواب ما أثبتّه.

(٧) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٤/٢).

(٨) هكذا في الأصل، والمراد: جملة الإنسان المحرّر.

(٩) أورد هذا المثال أبو يعلَى في «العدة» (٧٠٤/٢).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَنَا قَمَرَاهَا وَالثُّجُومُ الطَّوَالِغُ^(١).
وَبِتَّنَا عَلَى الْأَسْوَدَيْنِ^(٢)، وَ«عَدْلُ الْعُمَرَيْنِ»^(٣): حَقِيقَةُ فِي
أَحَدِهِمَا - وَهُوَ طَالِعُ اللَّيْلِ دُونَ الشَّمْسِ - مَجَازٌ فِي الشَّمْسِ^(٤)،
وَالْأَسْوَدَانِ^(٥): حَقِيقَةُ فِي الثَّمَرِ، مَجَازٌ فِي الْمَاءِ^(٦)، وَالْعُمَرَانِ:
حَقِيقَةُ فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، مَجَازٌ فِي أَبِي بَكْرٍ^(٧)، [رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا]، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْعُمَرَيْنِ؟ فَقَالَ: «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ،

- (١) هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:
أَخَذْنَا بِأَقَانِي السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالثُّجُومُ الطَّوَالِغُ
وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي «دِيوانه» (٤١٩/١)، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» (٣٩١/٤)، (٩/١٢٨)،
و«مَغْنِي اللَّيْبِ» (٦٨٧/٢)، وَ«لِسَانُ الْعَرَبِ» مَادَّةُ (عَوِي)، (شَرْق)،
(قَبْلَ)، وَأُورَدَهُ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ فِي «الْعَقْدِ الْفَرِيدِ» (٣١٤/٢)، بَابُ نَوَادِرٍ مِنَ
النَّحْوِ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ الشَّيْءِ: إِذَا جَاوَزَهُ، ثُمَّ
قَالَ: «قَوْلُهُ: لَنَا قَمَرَاهَا يَرِيدُ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ».
- (٢) جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي «الْبَخَارِيِّ»، وَغَيْرِهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ،
عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: «إِنْ كُنَّا لَنَنْتَظِرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَاقٍ فِي
شَهْرَيْنِ، وَمَا أَوْقَدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارٌ، فَقُلْتُ: مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟
قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ: «الثَّمَرُ وَالْمَاءُ».
- يُنْتَظَرُ: «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ» (١٧٥/٨)، بَابُ كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ
وَأَصْحَابِهِ، وَتَخْلِيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا.

- (٣) يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٧٠٤/٢).
- (٤) الْمَرَادُ: أَنَّ لَفْظَةَ: «الْقَمَرَيْنِ»: حَقِيقَةُ فِي الْقَمَرِ، مَجَازٌ فِي الشَّمْسِ.
- (٥) فِي الْأَصْلِ: «الْأَسْوَد».
- (٦) يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٧٠٤/٢).
- (٧) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١)؛ فَجَعَلَهُمَا حَقِيقَتَيْنِ^(٢).

(١) هو: أمير المؤمنين، وخامسُ الخلفاء الراشدين، أبو حَفْصِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ الْأُمَوِيِّ، الخليفةُ العادل، وأحدُ فقهاء المدينة، وَلِدَ بِحُلْوَانَ بِمِصْرَ سنة (٦٠هـ) حيثُ كان أبوه واليًا عليها، وأمّه: أمُ عاصم، حفصة بنتُ عاصم بنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه تَوَلَّى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخِلَافَةَ سنة (٩٩هـ) بعد سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وكانتْ خِلافَتُهُ سِتِّينَ وَأَشْهُرًا، كانتْ مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، ومناقبُهُ كثيرة، تُوُفِّي سنة (١٠١هـ) ودفن بالشام رحمته الله.

يُنْظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: «تذكرة الحفاظ» (١١٨/١)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص ٢١٢)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٤٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١١٩/١).

(٢) نَقَلَ هَذَا، عن الإمام أحمد: صاحِبُهُ مُهَنَّأ رحمته الله قال: «سألتُ أبا عبد الله رحمته الله مِنَ الْعُمَرَانِ؟ قال: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ». يُنْظَرُ: «العدة» (٧٠٥/٢)، و«المسودة» (ص ١٦٨).

«فصل»

[هل في القرآن غير العربية؟]:

ليس في القرآن غير العربية^(١)؛ ذكره أبو بكر^(٢) من أصحابنا في كتاب التفسير^(٣)؛ وبه قال جمهور الفقهاء، [و]^(٤) العلماء، والمتكلمين^(٥).

(١) محل النزاع في هذه المسألة في غير الأعلام؛ كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ونحوها؛ فهي ألفاظ أعجمية، وهي واقعة في القرآن باتفاق، وكذلك ليس من محل النزاع: الألفاظ المركبة على أساليب غير العرب؛ فهي ليست واقعة في القرآن باتفاق. أما الألفاظ المفردة، غير الإعلام، وأسماء الأجناس، كقسطاس، وإستبرق، ونحوها - فهذا هو الذي وقع فيه النزاع، والله أعلم. يُنظر في تحرير محل النزاع: «تفسير القرطبي» (١/٦٨)، و«الإتقان» للسيوطي (١/١٣٦)، ومن المراجع الأصولية، يُنظر: «فواتح الرحموت» (١/٢١٢)، و«الموافقات للشاطبي» (٢/٦٥)، و«حاشية البنانى على جمع الجوامع» (١/٣٢٦)، و«سواد الناظر» (١/١٦٦)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٩٢)، و«مذكرة الشنيطي على الروضة» (ص ٦٣).

(٢) هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بـغلام الخلّال، سبقَتْ ترجمته في: (٢/٨٥).

(٣) يُعرف بكتاب «تفسير القرآن»، هكذا ذكرته كتب التراجم، وأفادت أنه كتاب عظيم، على طريقة التفسير بالآثر، ولم أقف عليه مطبوعاً، وقد عزا إليه في هذا الموضع القاضي أبو يعلى؛ كما في «العدة» (٣/٧٠٧)، وأفاد أنه أورده في أول كتاب التفسير.

ويُنظر أيضاً: «المسودة» (ص ١٦٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٩٢).

(٤) إضافة ليستقيم السياق.

(٥) يُنظر: «المضد على ابن الحاجب» (١/١٧٠)، و«الإحكام» للآمدي (١/٥٠)، =

خِلَافًا لابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ^(١): أَنَّ فِيهِ بَغْيَ الْعَرَبِيَّةِ^(٢)؛ كَقَوْلِهِ -
سُبْحَانَهُ -: ﴿كَيْشْكُورُ﴾^(٣) [النور: ٣٥]، و﴿بِالْقِسْطِ﴾ [الشعراء:

= «المَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ، بِحَاشِيَةِ الْبَنَانِي» (١/٣٢٦)، و«الْعِدَّة» (٣/٧٠٧)، و«الْتَمِيد» (٢/٢٧٨)، و«المُسَوَّدَةُ» (ص ١٧٤)، و«سَوَادُ النَّاطِر» (١/١٦٥)، و«شرح الكوكب المنير» (١/١٩٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ٣٢).
وَمِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ يُنْظَرُ: «تفسير ابن جرير الطبري» (١/١٦)، و«تفسير القرطبي» (١/٦٨)، و«البرهان» للزركشي (١/٢٨٧)، و«الإتقان» للسيوطي (١/١٣٥).

(١) هو: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرِمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْبَزْزِ، وَهُوَ أَحَدُ فُقَهَاءِ مَكَّةَ الْمَشْهُورِينَ، وَعَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ، اشتهر بالعلم والفقه والفضل، وَلَا عَجَبَ فَهُوَ مَوْلَى خَبَرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ - تُوفِّيَ سَنَةَ (١٠٤هـ) وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.
تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «وفيات الأعيان» (٣/٢٦٥)، و«شذرات الذهب» (١/١٣٠)، و«طبقات المفسرين» للداودي (١/٣٨٠).

(٢) وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِهِ (١/١٣).
وَالْإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: عَطَاءٌ، وَمَجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. يُنْظَرُ: «شرح الكوكب المنير»، (١/١٩٤) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَابْنُ عَبْدِ الشَّكُورِ، وَالْغَزَالِيُّ، وَالطُّوفِيُّ، وَالشُّوْكَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ.
يُنْظَرُ: «فواتح الرحموت» (١/٢١٢)، و«العُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/١٠٧)، و«المستصفى» (١/١٠٦)، و«الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (١/٥٠)، و«سَوَادُ النَّاطِر» (١/١٦٥)، و«شرح الطُّوفِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الرُّوْضَةِ» (٢/٣٥)، و«إرشاد الفحول» (ص ٣٢)، وَيُنْظَرُ: «الإتقان» (١/١٣٦) لِلْسَيُوطِيِّ.
وَيُنْظَرُ فِي بَيَانِ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ: «المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرب» لِلْسَيُوطِيِّ (ص ٢٠٩ - ٢٢٥)؛ فَقَدْ جَمَعَ فِيهِ جُمْلَةً أَلْفَافٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ أَصْلًا، وَصَلَّتْ إِلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ لَفْظَةً، وَبَيَّنَّ مَعَانِيهَا.

(٣) الْمِشْكَاتَةُ: الْكُوَّةُ.

١٨٢^(١)، وَ﴿سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: ٤]^(٢)، وَ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١]،
الإنسان: ٢١^(٣).

(١) المراد بالقسطاس: العدل، أو: الميزان.

(٢) المراد بها: الحجارة والطين.

(٣) الاستبرق: الديباغ، أو: ما غُلِظَ منه.

«فَضْلٌ»

فِي أُدْلِتِنَا

[عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ]:

فَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]،
[وَقَوْلُهُ تَعَالَى] ^(١): ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا
أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وَهَذِهِ صِفَةٌ
لِجَمِيعِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، وَنَفْيُ لِلْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا ^(٢)؛ وَهَذَا
الْقَوْلُ يَنْطَرُقُ عَلَيْهِ [مَا] ^(٣) إِذَا كَانَ بَعْضُهُ غَيْرَ عَرَبِيٍّ.

وَلَأَنَّهُ تَحَدَّاهُمْ بِهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَالْقَوْمُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْأَعْجَمِيِّ؛
فَلَا يَتَحَدَّاهُمْ بِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ مِنْ صِنَاعَتِهِمْ، وَإِنَّمَا
يَتَحَدَّاهُمْ بِاللِّسَانِ الَّذِي يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَعْجِزُونَ عَنْ نَظْمِهِ وَأَسْلُوبِهِ ^(٤).
أَلَا تَرَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَتَحَدَّاهُمْ ^(٥) بِالطَّبِّ؛ كَمَا تَحْدَى قَوْمَ
عِيسَى ^(٦)؟! وَلَا بِمَا يَتَوَهَّمُونَهُ سِحْرًا؛ كَمَا تَحْدَى قَوْمَ

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) وردت هاتان الكلمتان في الأصل بدون ألف التنوين.

(٣) إضافة ليستقيم السياق.

(٤) هذا دليل آخر للقائلين بأنه ليس في القرآن غير العربية، وقد أورده عدد من

الأصوليين. يُنظر: «التبصرة» (ص ١٨١)، و«الإحكام» (١/ ٥٠)، و«العدة»

(٣/ ٧٠٨)، و«التمهيد» (٢/ ٢٧٨).

(٥) في الأصل: «لم يتحداهم».

(٦) ولهذا قال الله عن عيسى عليه السلام: ﴿وَأَنزِلْنَاهُ بِالسَّحَابِ مُغْتَابًا﴾ [آل عمران: ٤٩].

مُوسَى^(١) ١٩ فُكِّلُ قَوْمٌ تَحَدَّاهُمْ بِمَا كَانَ مِنْ صِنَاعَاتِهِمْ، وَأَبَانَ عَنْ عَجْزِهِمْ عَنْهُ؛ أَسْتَدْلَا عَلَى تَأْيِيدِ بَيِّنَتِهِمْ بِمَا يَخْرِقُ عَادَاتِهِمْ^(٢)؛ ولهذا لَمْ تُتَحَدَّ الْعِبْرَانِيَّةُ^(٣)، وَالسُّرْيَانِيَّةُ^(٤) بِالْكَلامِ الْعَرَبِيِّ^(٥).

(١) وَرَدَتْ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ السَّحَرَةِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: آيَةُ رَقَمَ (١٠٢) وَمَا بَعْدَهَا مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَآيَةُ رَقَمَ (٧٥) وَمَا بَعْدَهَا مِنْ سُورَةِ يُونُسَ، وَآيَةُ رَقَمَ (٥٦) وَمَا بَعْدَهَا مِنْ سُورَةِ طهَ، وَآيَةُ رَقَمَ (٣٠) وَمَا بَعْدَهَا مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ، وَغَيْرِهَا.

(٢) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٣)، وَ«الْعُدَّةُ» (٣/٧٠٨)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) الْعِبْرَانِيَّةُ وَالْعَبْرِيَّةُ: اسْمٌ وَاحِدٌ لِللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِهَا التَّوْرَةُ، وَهِيَ لُغَةُ الْيَهُودِ. يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» (٢/٧٣٣) مَادَّةُ (عبر).

(٤) بِضَمِّ السَّيْنِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، هِيَ: اللُّغَةُ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْإِنْجِيلُ، وَهِيَ لُغَةُ النَّصَارَى يُنْظَرُ: «تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ» لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ (٧/٤٩٧)، بَابُ فِي تَعْلُمِ السُّرْيَانِيَّةِ.

(٥) يُنْظَرُ فِي أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨١)، وَ«الْإِحْكَامُ» (١/٥٠)، وَ«الْوَصُولُ» لِابْنِ بَرَّهَانَ (١/١١٦)، وَ«حَاشِيَةُ الْبَنَّاَنِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (١/٣٢٦)، وَ«الْعُدَّةُ» (٣/٧٠٨)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٢٧٨)، وَ«الرُّوضَةُ» (ص ٦٤ - ٦٥)، وَ«مَذْكُرَةُ الشَّنَقِيطِيِّ» (ص ٦٢).

وَمِنْ كُتُبِ عُلُومِ الْقُرْآنِ: «الْبَرْهَانُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (١/٢٨٧)، وَ«الْإِتْقَانُ» لِلْسَّيُوطِيِّ (١/١٣٥).

«فضل»

فِيمَا وَجَّهُوهُ مِنَ الْأَسْئَلَةِ عَلَى مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ:

قَالُوا: «لَيْسَ الْأَعْجَمِيُّ بِأَكْثَرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ؛ وَعَلَى قَوْلِكُمْ: «قَدْ خَاطَبَهُمْ بِالْآيِ الْمُتَشَابِهِ / الَّذِي قَدْ تَكَرَّرَ مِنْكُمْ الْقَوْلُ فِيهِ، وَثَبَّتَ - مِنْ أَصْلِكُمْ - أَنَّهُ هُوَ الْمُنْفَرِدُ^(١) بِعِلْمِهِ، الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُعْقَلُ الْمُرَادُ بِهِ؛ بَلْ هُوَ أَشَدُّ غُمُوضًا مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي يُوجَدُ مَنْ يُفَسِّرُهُ، وَيَكْشِفُ عَنْ مَعْنَاهُ»^(٢):

فَيَقَالُ: الْآيُ الْمُتَشَابِهَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَجَازِ، وَالِاتِّسَاعِ، وَمَا تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ بِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَضْرُوفٌ عَنْ مُقْتَضَاهُ فِي اللَّغَةِ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُ اسْتِعَارَةً؛ عَلَى طَرِيقِ التَّأْوِيلِ^(٣).

مِثْلُ^(٤) قَوْلِهِ [نَعَالَى]: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] [أَي] ^(٥):

(١) في الأصل: «المنفرد به».

(٢) حاصل اعتراضهم: قياسُ الألفاظِ الأعجميةِ على الآياتِ المتشابهةِ، بجامع أن كلاً منها لا يُعْقَلُ معناه، فكما تُوجَدُ في القرآنِ آياتٌ متشابهةٌ توجَدُ ألفاظٌ أعجميةٌ، وكما أن المتشابه لا يُخْرِجُ القرآنَ عن كونه عربياً - فإن الأعجمي كذلك لا يُخْرِجُ القرآنَ عن كونه عربياً.

(٣) هذا الكلامُ محلُّ نظر، وقد سبق في المبحثِ قبله عند الحديثِ عن المُحَكَّمِ والمتشابه، وأنه لا يجوزُ القولُ بأن آياتِ الصفاتِ مِنَ المتشابهِ بإطلاق، بل لا بُدَّ مِنَ التفصيلِ بَيْنَ ظاهِرِ المعنى وبين الكيفية، كما لا يجوزُ القولُ بأن ما في كتابِ الله مِنَ المتشابهِ أنه مِنَ المجاز؛ لِمَا يَلْزَمُ عليه مِنَ اللوازمِ الباطلةِ. يُنْظَرُ: (١٦٣/٢).

(٤) في الأصل: «ومثل».

(٥) إضافةٌ ليستقيمَ السياق.

عَلَى مَرَأَى مَنِي وَمَنْظَرٍ^(١).

وَمِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص :

٨٨] يُرِيدُ : إِلَّا هُوَ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِمْ : «كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَكَ» ، وَالْمُرَادُ بِهِ : كَرَّمَكَ اللَّهُ.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ [تَعَالَى] : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص : ٧٥] ، ﴿وَنَفَخْتُ

فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر : ٢٩] ، [ص : ٧٢] [أَي] ^(٣) : لَمَّا خَلَقْتُ أَنَا ، لَا بِإِلَادِي مِنْ أَبِي وَأُمِّ ، وَأَنَا تَوَلَّيْتُ إِنْجِلَاجَ الرُّوحِ فِيهِ ، الَّتِي هِيَ مِلْكِي ، وَالتَّكْرَمُ بِالإِضَافَةِ.

فهذا المَصْرُوفُ بِالتَّأْوِيلِ دَابُّ الْعَرَبِ وَلِسَانُهُمْ^(٤).

وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَعْنَى ؛ لَكِنْ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِالتَّأْوِيلِ ،

ولهذا صَرَفْتُ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فِي اللَّغَةِ ، وَكُلُّ مَصْرُوفٍ ^(٥) عَنْ ظَاهِرِهِ ، إِمَّا بِتَأْوِيلٍ ، أَوْ ^(٦) حَمَلٍ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَقِيقَةِ اللَّفْظِ - فَمَجَازٌ ^(٧) ،

(١) يُنْظَرُ : «تفسير ابن كثير» عند تفسيره لهذه الآية (١٤٧/٣).

(٢) يُنْظَرُ : «تفسير ابن كثير» عند تفسيره لهذه الآية (٤٠٣/٣).

(٣) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٤) يَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ - هُنَا : أَنَّ مَا أوردَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ آيَاتٍ إِبْتِاثِ الْعَيْنِ ، وَالْوَجْهِ ، وَالْيَدِ ، كُلُّهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ بِمَا يَسْتَلْزِمُ إِنْكَارَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ لَهُ - سُبْحَانَهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ : «مَصْرَفٌ لَهُ».

(٦) فِي الْأَصْلِ : «و».

(٧) الْقَوْلُ بِأَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمَجَازِ مَحَلُّ النِّظَرِ ، وَقَدْ سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي : (٢٥٤/٢).

وَكُلُّ مَضْرُوفٍ عَنْ ظَاهِرِهِ بِدَلَالَةٍ - فَمَجَازٌ، أَيْضًا.
وَالدَّلَالَةُ الَّتِي صَرَفْتُ عَنْ ظَاهِرِ هَذِهِ الْإِضَافَاتِ، هِيَ نَفْيُ^(١)
التَّشْبِيهِ عَنْهُ - سُبْحَانَهُ -^(٢)؛ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
[الشورى: ١١]، وَبِدَلَالِثِ الْعُقُولِ، الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَشْبَهَ
الصُّورَ، وَكَانَ ذَا أَعْضَاءٍ وَأَجْزَاءٍ - لَكَانَ جِسْمًا، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا، لَمْ
يَكُنْ وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ جَوَاهِرَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
وَاحِدًا، بَلْ كَانَ مُؤَلَّفًا - لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَجْسَامِ مِنَ
التَّجْزِئِ^(٣) وَالْإِنْقِسَامِ، وَحَمَلَ جِنْسِ الْأَعْرَاضِ؛ فَاحْتَاجَ إِلَى مَا
أَحْتَاجَتْ إِلَيْهِ الْأَجْسَامُ^(٤)، فَاتَّفَقْنَا جَمِيعًا عَلَى الصَّرْفِ عَنْ ظَاهِرِهِ^(٥).
وَلَيْسَ لَنَا كَلَامٌ مَضْرُوفٌ^(٦) عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَّا وَهُوَ الْمَجَازُ، وَهُوَ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «نَفْسٍ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٢) نَفْيُ التَّشْبِيهِ: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِنكَارُ الصِّفَاتِ، أَوْ تَأْوِيلُهَا؛ فَنَحْنُ نَثْبِتُ مَا دَلَّتْ
عَلَيْهِ، وَلَا نَكْفِيهِ وَلَا نَشْبِهِ، كَمَا أَنَّنَا لَا نُؤَوِّلُ بِصَرْفِ الْأَلْفَاظِ عَنْ ظَاهِرِ
دَلَالَتِهَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «التَّجْزِئُ» بِالتَّسْهِيلِ.

(٤) الْحَوْضُ فِي هَذَا، لَيْسَ مِنْ مَنَهِجِ السَّلَفِ؛ فَالْجِسْمُ، وَالْعَرَضُ، وَالْجَوْهَرُ،
وَنَحْوُهَا إِنَّمَا أُطْلِقَهَا أَهْلُ الْكَلَامِ؛ وَإِلَّا فَالسَّلَفُ يَقْفُونَ حَيْثُ وَقَفَ النَّصُّ
مَتَمَسِّكِينَ بِلَفْظِهِ، وَلَا نَصَّ فِي ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢١٨).

(٥) هَذَا الْكَلَامُ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ فَلَا اتِّفَاقَ عَلَى التَّأْوِيلِ، بَلْ هُوَ مَسْأَلَتُ خَاطِئٍ، وَيَلْزَمُ
مِنْهُ لَوَازِمٌ فَاسِدَةٌ، أَشْنَعُهَا: إِنكَارُ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَا دَفَعَهُمْ
لِلذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ: التَّشْبِيهُ، وَلَوْ حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا
الَّذِي هُوَ التَّنْزِيهِ بِمَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ - تَعَالَى -، لَمَا كَانَ هُنَاكَ إِشْكَالٌ، بِحَمْدِ اللَّهِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «مُؤَلَّفًا»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

جُمْلَةً مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ؛ بِخِلَافِ الْأَعْجَمِيِّ.
وَكَذَلِكَ: الْحُرُوفُ / الْمُقْطَعَةُ، قَدْ تَكَلَّمْتُ بِهَا الْعَرَبُ؛ مِثْلُ قَوْلِ
شَاعِرِهِمْ:

كُلْتُ لَهَا قِيفِي فَقَالَتْ ^(١) قَاف ^(٢)

فَأَمَّا الْعَجَمِيَّةُ فَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهَا ^(٣).

وَإِنْ سَلَّمْنَا عَلَى الْأَشَدِّ ^(٤)، وَأَنَّ فِيهِ مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ - لَكِنَّهُ
لِلتَّكْلِيفِ - ^(٥) وَالْإِيمَانِ؛ فَالْمَعْنَى وَالنُّطْقُ مَفْهُومٌ؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ
مَعْقُولٌ، وَالتَّزْوِيلُ مَعْقُولٌ، وَالْيَدُ مَعْقُولَةٌ، وَكَلَّفْنَا نَفْيَ التَّشْبِيهِ ^(٦) بِقَوْلِهِ
[تَعَالَى]: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١] نَفْيَ تَسْمِيَةِ فَارِغَةَ

(١) في الأصل: «قال»، والصواب ما أثبتته، لموافقته للمعنى والوزن، وهو
المذكور في مصادر البيت.

(٢) هذا بيت من الرجز للوليد بن عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَوَّلُ رَجَزٍ لَهُ،
وبعده:

لا تَحْسَبِينَا قَدْ نَسِينَا الْإِجْافَ

وقد نسبته إليه ابن جُنِّي في «الخصائص»، وأبو الفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ في:
«الأغاني»، وأوردَهُ ابن منظور في: «لسان العرب»، ولم يَنْسُبْهُ لِأَحَدٍ.
يُنْظَرُ: «الخصائص» (٣٠/١) و«الأغاني» (١٣١/٥)، و«لسان العرب» (١١/١)
(٢٧٥)، مادة (وقف).

(٣) يعني: أن العرب لم يُحْفَظْ عَنْهَا التَّكَلُّمُ بِالْعَجَمِيَّةِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ.
(٤) في الأصلِ بالسَّيْنِ، وَالْأَقْرَبُ مَا أَثْبَتَهُ، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّا لَا نَسَلِّمُ
بوجودِ مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَإِنْ سَلَّمْنَا، فَإِنَّهُ لِلتَّكْلِيفِ وَالْإِيمَانِ بِهِ.

(٥) في الأصل: «لكن التكليف»، والصواب ما أثبتته.

(٦) في الأصل: «نفي الشبهة»، والصواب: ما أثبتته.

مِنْ تَسْمِيَةٍ مَمْلُوءَةٍ بِتَكْلِيفِ التَّسْلِيمِ لِلْعَالَمِ بِهَا^(١).

(١) يرمي المصنّف - هنا - إلى القول بالتفويض وتسليم عِلْمِ معاني صفات الله - تعالى - إلى العالم بها ﷺ، وذلك إن لم نذهب إلى القول بالتأويل في آيات الصفات؛ حتى ننفي التشبيه عن الله - سبحانه - والحق - كما سلف مرارًا - : أنه لا تنافي بين إثبات هذه الصفات ونفي التشبيه فيها عن الله - سبحانه - وذلك بالإثبات للمعنى، وعدم الخوض في الكيفية؛ لأن صفات الله تليق بجلاله وكماله، والله أعلم!

«فضل»

فِي جَمْعِ شُبَّهِم [عَلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ]:
 فَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ إِلَى الْكَافَّةِ^(١)، وَلَمْ يَقِفْ إِرسَالُهُ عَلَى
 الْعَرَبِ خَاصَّةً؛ فَجَمَعَ فِي كِتَابِهِ سَائِرَ اللُّغَاتِ؛ لِيَقَعَ الْخُطَابُ لِكُلِّ مَنْ
 بُعِثَ إِلَيْهِ بِلسَانِهِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ^(٢).
 وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ وَجَدْنَا فِي الْقُرْآنِ: مَا لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ فَلَا وَجْهَ
 لِنَفْيِهِ^(٣)؛ فَمِنْ ذَلِكَ: «الْمِشْكَاةُ»^(٤)، وَهِيَ كَلِمَةٌ هِنْدِيَّةٌ،
 وَ«الِاسْتَبْرَقُ»^(٥)، وَ«السَّجِيلُ»^(٦) وَهُمَا كَلِمَتَانِ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَطَهُ
 ﴿١﴾^(٧)، قِيلَ^(٨): إِنَّهَا بِالنَّبَطِيَّةِ^(٩).

(١) قال - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]،
 وكما في آية رقم (١٥٨) من سورة الأعراف، ورقم (١٠٧) من سورة الأنبياء.
 (٢) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، و«العدة» (٧٠٨/٣)، و«التمهيد» (٢٨٠/٢).
 (٣) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨١)، و«العدة» (٧٠٩/٣)، و«التمهيد» (٢٧٩/٢).
 (٤) وذلك في قوله - تعالى - : ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَا ذَرَّةٍ فِيهَا يَضَاءُ﴾ [النور: ٣٥].
 (٥) وذلك في قوله - تعالى - : ﴿وَلْيَسِّرْ لِّكُلِّ شَيْءٍ مِّنْ سُنْدِينَ وَاسْتَبْرَقُ﴾ [الكهف: ٣١]، وقوله: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدِينَ خُفْرٌ وَاسْتَبْرَقُ﴾ [الإنسان: ٢١].
 (٦) وذلك في قوله - تعالى - : ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّنْ سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: ٤].
 (٧) وذلك في قوله - تعالى - : ﴿طَهُ مَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَى﴾ [طه: ١-٢].
 يعني: أن في القرآن ما لا يفهم معناه أصلاً، كالأب، وما لا يفهم معناه لا
 يكون إلا عجمياً، وسيجيب المصنّف عن هذه الشبهة.

(٨) في الأصل: «وقيل»، والصواب ما أثبتته.
 (٩) تُنْتَظَرُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَنُسَبَتْهَا إِلَى أَصْحَابِهَا فِي: «التبصرة» (ص ١٨١)،
 و«المستصفى» (١٠٥/١)، و«الإحكام» (٥٠١/٢)، و«العدة» (٧٠٩/٣)، =

وَفِيهِ : مَا لَمْ يَفْهَمُوا أَصْلًا ، وَهُوَ : ﴿الْأَبُ﴾^(١) ؛ حَتَّى إِنْ عَمَرَ ﷺ
 - لَمْ يَعْلَمْ مَا الْأَبُ ؟ فَقَالَ لَمَّا تَلَاهُ : «هَذِهِ الْفَاكِهَةُ ، فَأَيْنَ الْأَبُ ؟»^(٢) ، ثُمَّ
 عَاتَبَ^(٣) نَفْسَهُ عَلَى^(٤) الْبَحْثِ عَنْهُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ ، وَلَا حُكْمٌ

= و«التمهيد» (٢/٢٧٩)، و«الروضة» (ص ٦٥)، و«إرشاد الفحول» (ص ٣٢).
 وَيُنْظَرُ مِنْ كُتُبِ عُلُومِ الْقُرْآنِ : «البرهان» (٢/٢٨٨)، و«الإتقان» (١/١٣٧)،
 و«المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب» للسيوطي (ص ٢٠٩).

(١) يعني : في قوله - تعالى - : ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًا﴾ [عبس : ٣١].
 (٢) أثار عمر هذا خرجه سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن سعد، وعبد بن حميد، وابن
 المنذر، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان، والخطيب، والحاكم
 وصححه، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وابن الأنباري عن أنس رضي الله عنه.
 يُنْظَرُ : «المصنّف» لابن أبي شيبة (١٠/٥١٢) رقم الأثر (١٠١٥٤)،
 و«المستدرک علی الصحيحین» للحاكم (٢/٥١٤).
 وقد تكلم على هذا الأثر وتخريجاته الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٧٠ -
 ٢٧١)، وعزاه ابن الأثير في «جامع الأصول» إلى البخاري، ولم يصب في
 ذلك، فإنه من زيادات الحميدي، كما قاله محقق الكتاب في (٢/٤٢٣) رقم
 (٨٧١)، وقد أسنده السيوطي إلى جملة من هؤلاء في : «الدر المنثور» (٨/
 ٤٢١ - ٤٢٢).

(٣) في الأصل : «عتب»، والصواب ما أثبتته.
 وقد ورد أنه ﷺ قال لَمَّا سَأَلَ عَنْ الْأَبِ : «هَذَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - مِنْ التَّكْلِيفِ ،
 فَمَا عَلَيْكَ أَلَّا تَذَرِي مَا الْأَبُ ؟ اتَّبِعُوا مَا بَيَّنَّ لَكُمْ هَذَا مِنْ الْكِتَابِ ؛ فَاعْمَلُوا
 بِهِ ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوهُ ، فَكَلُوهُ إِلَى رَبِّهِ». يُنْظَرُ : «الدر المنثور» للسيوطي (٨/٤٢١ -
 ٤٢٢).

وقد سئل أبو بكر ﷺ عن الأب؟ فقال : «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي ، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي
 إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ ؟» «الدر المنثور» للسيوطي (٨/٤٢١).
 (٤) في الأصل : «عن»، والصواب ما أثبتته.

مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ^(١).

(١) يُنْظَرُ فِي أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٢١٢/١)، و«التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨١)، و«المُسْتَصْفَى» (١٠٥/١)، و«الإِحْكَامُ» (٥٠/١) - (٥١)، و«الْوَصُولُ» لِأَبْنِ بَرَّهَانَ (١١٦/١)، و«الْعُدَّةُ» (٧٠٨/٣)، و«الْتِمْهِيدُ» (٢٧٩/٢)، و«الرَّوْضَةُ» (ص ٦٥)، و«سَوَادُ النَّازِرِ» (١٦٥/١)، و«شَرْحُ الطُّوْفِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الرَّوْضَةِ» (٣٢/٢)، و«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ٣٢). وَمِنْ كُتُبِ عُلُومِ الْقُرْآنِ: «الْبَرْهَانُ» (٢٨٨/١)، و«الْإِتْقَانُ» (١٣٦/١) - (١٣٧).

«فضل»

في الأجوبة عما ذكروه:

فَأَمَّا أَنَّهُ بُعِثَ إِلَى الْكَافَّةِ: فَلَيْسَ يُعْطَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ أُعْطِيَ الْكَافَّةَ حَقَّهُمْ مِنَ الْخِطَابِ^(١)؛ لَأَنَّ الْبَلَاغَ إِذَا قُصِدَ بِهِ تَعْمِيمُ الْكُلِّ: وَجَبَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ كُلَّ لُغَةٍ بِجَمِيعِ مَا شَرَعَ لَهُمْ؛ كَمَا أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَوْعِبَتْ بِخِطَابِهِمْ بِالْأَوَامِرِ^(٢) - كُلِّهَا - وَالنَّوَاهِي، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَالْأَمْثَالِ وَالْمَوَاعِظِ، فَأَمَّا أَنْ يُبْعَثَ بِالرُّسُولِ إِلَى الْهِنْدِ، فَيَقُولَ لَهُمْ: «مِشْكَاةٌ»، فَمُحَالٌ^(٣) فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، وَأَقْسَامِ الْأَفَاطِ التَّكْلِيفِ كُلِّهَا الَّتِي هِيَ الْمَقْصُورَةُ عَلَى الْعَرَبِ، وَيُبْعَثُ إِلَى الْفُرْسِ، فَلَا يُخَاطَبُهُمْ بِمَا يَخُصُّهُمْ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: «سَجِيلٌ»، وَ«اسْتَبْرَقٌ»، / وَيُبْعَثُ إِلَى النَّبِطِ^(٤)، فَيَقُولَ لَهُمْ: «طه»^(٥). هَذَا مِنْ أَهْجَنِ^(٦) الْمَقَالَاتِ.

عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ، وَهُمْ أَهْلُ صِنَاعَةِ الْكَلَامِ، وَجَعَلَ عَجْزَهُمْ عَنْ مِثْلِهِ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ؛ كَمَا جَعَلَ عَجْزَ السَّحَرَةِ

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، و«العدة» (٣/٧٠٨)، و«التمهيد» (٢/٢٨٠).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْأَوَامِرُ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «مُحَالٌ»، وَأَضَفْتُ الْفَاءَ، لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ «أَمَّا».

(٤) قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» (٣/١١٦٢): «وَالنَّبِطُ وَالنَّيْبُطُ: قَوْمٌ يَنْزِلُونَ بِالْبَطَانِحِ بَيْنَ الْعِرَاقَيْنِ، وَالْجَمْعُ: أَنْبَاطٌ: مَادَّةُ (نَبِطُ).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «طه»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» (٦/٢٢١٦ - ٢٢١٧): «يُقَالُ: هَجَجْتُ، أَيِ جَعَلْتُهُ هَجِيئًا، وَتَهَجَيْتُ الْأَمْرَ: تَقْيِيحُهُ»، مَادَّةُ (هَجَن).

عَمَّا جَاءَ بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(١).
 جَوَابٌ آخَرُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّا قَدْ وَجَدْنَا ذَلِكَ»^(٢):
 وَهُوَ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ^(٣) قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ كَلِمَاتُ
 تَوَاطُأَتٍ^(٤)، فَسَارَتْ^(٥)، وَكَانَتْ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَهَيِّ^(٦) فِي غَيْرِهَا مِنْ
 اللُّغَاتِ^(٧)؛ مِثْلُ: «تَثُورٌ» بِكُلِّ لُغَةٍ: تَثُورٌ^(٨)، وَتَوَاطُأٌ^(٩) لِسَانُ الْعَرَبِ
 وَالْفَرَسِ فِي «سَجِيلٍ»، وَ«إِسْتَبْرَقٍ»، وَالتَّبْطُّ وَالْعَرَبُ فِي «طه»،
 وَأَنَّهُ: الرَّجُلُ^(١٠)؛ فَلَا يَكُونُ خُرُوجًا عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ مُسَاوَاةٌ

(١) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢ - ١٨٣)، و«العدة» (٣/ ٧٠٨)، و«التمهيد» (٢/ ٢٨٠ - ٢٨١).

(٢) هَذَا شُرُوعٌ مِنَ الْمُصَنَّفِ فِي الْجَوَابِ عَنِ الشَّبْهَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: «إِنَّا قَدْ وَجَدْنَا فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَلَا وَجْهَ لِنَفْيِهِ... إلخ» يُنْتَظَرُ: (٢/ ٢٧٦) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٣) وَمِنْهُمْ: أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، يُنْتَظَرُ: «شرح الكوكب المنير» (١/ ١٩٤ - ١٩٥).

(٤) أَي: تَوَافَقَتْ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «وَوَاطُأَتْهُ عَلَى الْأَمْرِ مَوَاطُأَةً: إِذَا وَافَقَتْهُ، وَتَوَاطُتُوا عَلَيْهِ، أَي: تَوَافَقُوا». «الصحاح» (١/ ٨١ - ٨٢)، مَادَّةُ (وَطَأَ).

(٥) تَصَحُّحٌ بِالْدَّالِ، وَتَصَحُّحٌ بِالرَّاءِ؛ لَتَمْشِي كِلَا الْمَعْنَيْنِ مَعَ السِّيَاقِ، وَالْأَقْرَبُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ بِمَعْنَى: شَاعَتْ وَسَرَتْ وَانْتَشَرَتْ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «فَهْي».

(٧) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، و«العدة» (٣/ ٧١٠)، و«التمهيد» (٢/ ٢٧٩)، و«شرح الكوكب المنير» (١/ ١٩٥).

(٨) يُنْتَظَرُ: «التمهيد» (٢/ ٢٧٩)، و«شرح مختصر الروضة» للطوفي (٢/ ٤١).

(٩) فِي الْأَصْلِ: «فَوَاطُأَ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٠) يُنْتَظَرُ: «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» للسيوطي (ص ٢٠٩)، =

وَأَمَّا «الْأَبُ»: فَمَا خَفِيَ عَلَى عُمَرَ رضي الله عنه لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ؛
لَكِنْ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا يُجْهَلُ عِنْدَ قَوْمٍ، وَيُعْرَفُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ^(٢) -
ولهذا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ: «مَا كُنْتُ
أَدْرِي مَا مَعْنَى ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]؛ حَتَّى سَمِعْتُ
أَمْرًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: «أَنَا فَطَرْتُهُ» ^(٣)؛ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ أَرَادَ: «مُنْشِئُ» ^(٤)،

(٣) هَكَذَا أوردَ هَلَا الأثرَ عن ابن عباس؛ تَبَعًا لِمَا أوردَهُ القاضي أبو يَعْلَى في «العدة».

(٤) يعني: فعلمتُ أن الله - تعالى - أراد بقوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: منشئها، ويُنظر: «تفسير ابن جرير» (١١/ ٢٨٣)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٤٦)، =

- وَإِلَّا فَلَأَبٌ - فِي اللُّغَةِ: الْحَشِيشُ^(١).

عَلَى أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ وَافَقَتْ غَيْرَهَا فِي أَشْيَاءَ^(٢)؛ كَقَوْلِ الْفُرسِ
«شِرْوَالٌ» مَكَانَ قَوْلِ الْعَرَبِ «سَرَاوِيلُ»^(٣)، وَتَقُولُ فِي السَّمَاءِ:
أَسْمَانٌ^(٤)، وَالْكُلُّ قَالُوا: «صَابُونٌ»، وَ«تَنُورٌ»؛ فَمَا اخْتَلَفَ فِيهَا
لُغَتَانِ^(٥).

= و«الدر المثور» للسيوطي (٣/٧).

وَيُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، «العدة» (٣/٧٠٩)، «التمهيد» (٢/٢٧٩ - ٢٨٠).

(١) وقال الجوهري: «الأب»: المَرْعى؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَلَكُمْ فِيهَا لَبَدٌ﴾^(١)
«الصحاح» (١/٨٦)، مَادَّةُ (أب). وقيل: الأب: العشب، وقيل: ما نَبَتَ فِي
الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُهُ الدَّوَابُّ، وَلَا يَأْكُلُهُ النَّاسُ. يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٤/
٤٧٢ - ٤٧٣)، و«الدر المثور» (٨/٤٢١ - ٤٢٢).

(٢) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، و«التمهيد» (٢/٢٧٩)، و«شرح مختصر
الروضة» للطوفي (٢/٣٧).

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٢)، و«التمهيد» (٢/٢٧٩)، و«شرح الطوفى على
مختصر الروضة» (٢/٣٧).

«فَضْلٌ»

فِي [حُكْم] تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ:

لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَضْحَابِنَا، بَلْ لَا يَجُوزُ إِلَّا نَقْلًا^(١)؛ لِقَوْلِهِ^(٢) -

تَعَالَى -: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]^(٣)؛ فَرَدَّ الْبَيَانَ إِلَيْهِ ﷺ^(٤)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / قَالَ: ١٧٠/ب

«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٥).

وَرَوَى جُنْدُبٌ^(٦) أَيْضًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧١٠)، و«الْتِمِيد» (٢/٢٨٣)، و«المسودة» (ص ١٧٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/١٥٧).

(٢) فِي الْأَصْل: «كَقَوْلِهِ: بِالْكَافِ، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُ.

(٣) صَدَرَ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾.

(٤) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧١٠)، و«المسودة» (ص ١٧٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/١٥٧).

(٥) خَرَّجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّطَبُّرِيُّ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ.

يُنْظَرُ: «مُسْنَدُ أَحْمَدَ»، «مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» (١/

٢٣٣، ٢٦٩)، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٥/١٨٣)، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ مَا

جَاءَ فِي الَّذِي يَفْسِّرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ، وَ«تَفْسِيرُ التَّطَبُّرِيِّ» (١/٧٧)، بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ

الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِيََتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالسَّيُوطِيُّ، وَتَعَقَّبَهُمَا الْمَنَاوِيُّ، وَعَزَاهُ إِلَى أَبِي

دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَخْبَرَ أَنَّ فِيهِ عَبْدَ الْأَعْلَى بْنَ عَامِرٍ الْكُوفِيَّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ،

يُنْظَرُ: «فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٦/١٩٠).

(٦) هُوَ: الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيُّ،

الْمَلْقَبُ: بِجُنْدُبِ الْخَيْرِ، أَسْلَمَ مُتَأَخِّرًا، وَسَكَنَ الْكُوفَةَ، ثُمَّ الْبَصْرَةَ، أَخَذَ=

برأيه، فأصاب - فَقَدْ أَخْطَأَ^(١)، يُعْطِي^(٢): أَخْطَأَ بِسُلُوكِ طَرِيقِ
الرَّأْيِ، وَإِصَابَتُهُ تَكُونُ مُوَافَقَةً^(٣)، وَهَذَا عَيْنُ الْخَطَأِ^(٤).

وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] قَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
يُقَسِّرُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا آيَا بَعْدَ، عَلَّمَهُنَّ إِيَّاهُ جِبْرِيلُ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ»^(٥).

= عنه جَمَعَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ، رَوَى أَرْبَعَةٌ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا، وَمَاتَ
سَنَةَ نَيْفٍ وَسِتِّينَ مِنَ الْهَجْرَةِ، ٥٥٥.

يُنْتَظَرُ: «الاستيعاب» (٢١٧/١)، و«الإصابة» (٢٤٨/١ - ٢٤٩).

(١) خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّطَبُّعِيُّ وَالتَّبَغُوتِيُّ وَالتَّخْلِيفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ.

يُنْتَظَرُ: «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١٨٤/٥)، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي
يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٣٢٠/١)، كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ الْكَلَامِ
فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٧٩/١)، بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ
الَّتِي رَوَتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ، وَ«شَرْحُ السَّنَةِ» لِلتَّبَغُوتِيِّ
(٢٥٩/١)، كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، ط/الْمَكْتَبِ
الْإِسْلَامِيِّ، دِمَشْقَ، وَ«الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» لِلتَّخْلِيفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (٥٧/١)، ط/دَارُ
الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ.

وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ السِّيَاطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، وَعَقِبَ عَلَيْهِ الْمَنَاوِيُّ بِأَن
تَحْسِينَهُ لَاعْتِزَالَهُ، وَإِلَّا فَفِي سَنَدِهِ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ
فِيهِ. يُنْتَظَرُ «فَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَنَاوِيِّ (١٩٠/٦).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَمَعْنَاهُ «يَفِيدُ».

(٣) يَعْنِي: مُوَافَقَةُ قَوْلِهِ لِلصَّوَابِ وَقَعَ اتِّفَاقًا.

(٤) يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٧١٢/٣)، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٧٨/١)، وَ«فَيْضُ الْقَدِيرِ» (٦/٦).

(١٩١ - ١٩٠).

(٥) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَفْسِيرِهِ» (٨٤/١) بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ
الَّتِي غَلَطَ فِي تَأْوِيلِهَا مَنَكُرُوا الْقَوْلَ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «خَرَّجَهُ أَبُو يَعْلَى وَالبَزَّازُ، وَفِيهِ رَاوٍ لَمْ يَتَحَرَّرْ اسْمُهُ عِنْدَ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا، وَبَقِيَ رِجَالُهُ الصَّحِيحُ».

وَرَوَى أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ^(١) سُئِلَ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ:
«لَا أَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا»^(٢).

قَالَ صَاحِبُنَا أَبُو بَكْرٍ^(٣)، وَهُوَ رَاوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: «وَلَأَنَّ
التَّأْوِيلَ خَطَرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُفَسَّرُ بِرَأْيِهِ؛ فَيَكُونُ بَاطِنُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ
خِلَافَهُ»^(٤)، أَمَا رَأَيْتَ الَّذِي تَرَكَ تَحْتَ رَأْسِهِ خَيْطَيْنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ

= يُنْظَرُ: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيتمي (٣٠٣/٦) في أول كتاب
التفسير، ط/ القاهرة سنة ١٣٥٣هـ.

(١) هو: التابعي الجليل، «أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخرومي،
القرشي، المدني، أحد كبار التابعين، والفقهاء المعبرين، والأئمة
الموثوقين، وُلِدَ لستين مضتاً، وقيل: لأربع، من خلافة عمر رضي الله عنه عُرِفَ
بِحِلْمِهِ بِقُوَّةِ الدَيَانَةِ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ، وَالصَّدْعِ بِالْحَقِّ، وَمَتَانَةِ الْحِفْظِ، وَالْفَهْمِ،
وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالزَّهْدِ، وَالْوَرَعِ، وَالْفَقْهِ، وَالْعِلْمِ، وَصَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
بِأَنَّهُ: سَيِّدُ التَّابِعِينَ، وَقَالَ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَا أَعْلَمُ فِي التَّابِعِينَ أَوْسَعَ
منه علماً».

اخْتُلِفَ فِي زَمَنِ وَفَاتِهِ؛ فَقِيلَ: سَنَةُ (٩٣هـ)، وَقِيلَ: سَنَةُ (٩٤هـ)، وَقِيلَ:
سَنَةُ (١٠٥هـ) رحمته الله.

تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «تذكرة الحفاظ» (٥٨/١)، و«وفيات الأعيان» (٢/
٣٧٥)، و«شذرات الذهب» (١٠٢/١)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي
(ص ٢٥).

(٢) خَرَّجَهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدِهِ فِي مُقَدِّمَةِ «تفسيره» (٨٥/١)، بَابِ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ
الَّتِي غَلِطَ فِي تَأْوِيلِهَا مَنْكَرُوا الْقَوْلَ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ.

(٣) هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بغلام الخلأل، وهو صاحب
كتاب التفسير الذي عَزَا إِلَيْهِ الْمُصَنَّفُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي: (٨٥/٢).

(٤) وَفِي «العدة» وَ«المسودة» نَقُولُ أُخْرَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ. يُنْظَرُ: «العدة»
(٣/٧١٢ - ٧١٣)، وَ«المسودة» (ص ١٧٥).

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ»^(١)، إِنَّمَا هُمَا خَنِيطَا الْفَجْرِ»^(٢)

(١) في الأصل: «الوساط»، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر الحديث.
(٢) وهذا وارد في سبب نزول قوله - تعالى - : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] في قصة علي بن حاتم عليه السلام قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، عَمَدْتُ إِلَى عَقَالَتَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَسْوَدُ، وَالْآخَرُ: أَيْضُ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لِي الْأَبْيَضُ مِنَ الْأَسْوَدِ، أَمْسَكْتُ، فَقَالَ لهُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ وَسَادَكَ إِذَنْ لَعَرِيضُ»، وفي رواية: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْفَقَا».

والقصة مخرجة في الصحيحين.

يُنظر: «صحيح البخاري» (٥٦/٦)، كتاب التفسير، باب تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْآيَةُ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ويُنظر: «تفسير الطبري» (٥١٣/٣)، و«تفسير ابن كثير» (٢٢١/١).

«فضل»

[في حكم نقل التفسير عن الرواية، وعلى مقتضى اللغة]:
 فأما نقل التفسير عن الرواية: فقربة وطاعة^(١).
 وقد فسر أحمد تأويل كثير^(٢) من الآي على مقتضى اللغة^(٣).
 من ذلك: [قوله تعالى]^(٤): ﴿مَا يَكُوثُ مِنْ تَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ الآية [المجادلة: ٧]؛ فقال: «يعلموه»^(٥).
 وقال في قوله [تعالى]: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [طه: ٤٦]: هو جائز في اللغة، يقول الرجل: سأجري عليك رزقا، أي: أفعل بك خيرا^(٦).

والدليل على جواز ذلك والتقرب به: قوله - تعالى - : ﴿كِتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَذَّبَرُوا مَا بُدِيَهُمْ﴾ [ص: ٢٩].
 وروى أن النبي ﷺ دعا لابن عباس، فقال: «اللهم، فقّهه في

(١) يُنظر: «العدة» (٣/٧١٤)، و«المسودة» (ص ١٧٥).

(٢) في الأصل: «كثيرا»، والصواب ما أثبتته.

(٣) وقد ورد شيء من ذلك في رسالته ﷺ في الرد على الجهمية والزنادقة، وروى عنه المروزي ذلك في صور متفرقة.

يُنظر: «العدة» (٣/٧١٤)، و«التمهيد» (٢/٧٨١)، و«المسودة» (ص ١٧٥).

(٤) إضافة ليست في الأصل.

(٥) يُنظر ما أورده ابن كثير في تفسيره لهذا الآية، وما نقله - أيضا - عن الإمام أحمد ﷺ «تفسير ابن كثير» (٤/٣٢٣).

(٦) يُنظر: «رسالة الإمام أحمد في الرد على الجهمية والزنادقة» (ص ١٤). ويُنظر:

و«العدة» (٣/٧١٤)، و«التمهيد» (٢/٢٨١).

الدِّينَ، وَعَلَّمَهُ التَّأْوِيلَ^(١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فَضِيلَةً، لَمَا دَعَا لَهُ بِهَا، وَقَرَنَهُ إِلَى الْفِقْهِ فِي الدِّينِ^(٢).
وَرُوي أَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ^(٣) عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى حَجٍّ، فَخُطِبَ خُطْبَةً لَوْ سَمِعَهَا التُّرْكُ وَالرُّومُ، لَأَسْلَمُوا، وَقَرَأَ سُورَةَ «الرُّومِ»، وَفَسَّرَهَا^(٤).

(١) الحديث أصله مخرَج في الصحيحين و«السُّنن» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: «اللهم علمه الحكمة»، وأما اللفظ الذي أورده المصنف فهو في «المسند» للإمام أحمد رحمته الله.

يُنظر: «صحيح البخاري» (١٠٢/٥)، كتاب المناقب، باب ذكر ابن عباس - رضي الله عنهما - و«صحيح مسلم» (١٩٢٧/٤)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - و«مسند أحمد»، مسند عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (٣٦٦/١)، و«سُنن الترمذي» (٦٣٧/٥)، كتاب المناقب، باب مناقب ابن عباس - رضي الله عنهما - و«سُنن ابن ماجه» (٥٨/١)، المقدمة، باب فضل أصحاب رسول الله ﷺ.

ويُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٧٠/١).

ويُنظر: «مجمع الزوائد» للهيتمي (٢٧٦/٩).

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٢٦/٥): «وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة: «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل» حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يُصِب. اهـ.

(٢) يُنظر: «العدة» (٧١٥/٣).

(٣) يعني: ابن عباس.

(٤) خرجه الطبري بسنده، قال: «حدثني أبو السائب سلم بن جُنادة قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق قال: استعمل عليُّ ابن عباس على الحج، قال: فخطب الناس خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا، ثم قرأ عليهم سورة النور فجعل يفسرها».

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا إِذَا تَعَلَّمَ عَشَرَ آيَاتٍ، / لَمْ يُجَاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْلَمَ تَأْوِيلَهُنَّ وَيَعْمَلَ بِهِنَّ»^(١).
وَلَأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ؛ فَوَجَبَ تَفْسِيرُ مَا أَغْلِقَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ؛
بِشَوَاهِدٍ لُغَتِهِمْ مِنْ نَثَرِهِمْ، وَأَشْعَارِهِمْ، وَخُطْبِهِمْ.

١/١٧١

= «تفسير الطبري» (٨١/١)، المقدمة، ذُكِرَ الأخبار التي رُوِيَتْ فِي الْحَضِّ عَلَى الْعِلْمِ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ كَانَ يَفْسِرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: «وَرُوِيَ يَعْقُوبٌ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: فَذَكَرَهُ...» (١٢٦/٥).
يَلَاظُ أَنْ الْمَصْنَفَ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ «سُورَةَ الرُّومِ»، وَالَّذِي فِي «تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ»، وَفِي «الْعُدَّة» أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ «سُورَةَ النُّورِ»، وَأَشَارَ فِي الْفَتْحِ أَنَّهُ فِي رَوَايَةِ «سُورَةِ الْبَقَرَةِ» (١٢٦/٥)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ!
يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٧١٨/٣).

(١) خَرَّجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ، بَابِ ذِكْرِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِيَتْ فِي الْحَضِّ عَلَى الْعِلْمِ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ كَانَ يَفْسِرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ. «تفسير الطبري» (٨٠/١).

«فَضْلُ»

فِي [حُكْمِ الرُّجُوعِ إِلَى تَفْسِيرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَتَفْسِيرِ التَّابِعِينَ]:

كَلَامُ صَاحِبِنَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى تَفْسِيرِهِمْ^(١)، فِي عِدَّةٍ
رَوَايَاتٍ عَنْهُ^(٢):

[كَمَا]^(٣) فِي إِنْجَابِ مِثْلِ الصُّيُودِ عَلَى الْمُحْرَمِينَ^(٤)؛ تَفْسِيرًا^(٥)
مِنْهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَلَّ مِنْكُمْ مِثْلُ مَا قُلَّ مِنَ النِّعَمِ﴾
[المائدة: ٩٥]، وَمِثْلُ كَلَامِهِمْ فِي الْكَلَالَةِ^(٦).

(١) يعني: تفسير الصحابة، ﷺ. قال أبو يعلى: «وَأَمَّا تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ: فَيَجِبُ
الرُّجُوعُ إِلَيْهِ»: «العدة» (٣/٧٢١).

(٢) رواها صالح، عن أبيه - رحمهما الله - : «العدة» (٣/٧٢١)، وَيُنْظَرُ: «التمهيد»
(٢/٢٨٣)، و«المسودة» (ص ١٧٦).

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) كما حَكَّمُوا فِي الظَّيْبِ بِشَاوٍ، وَفِي النِّعَامَةِ بَيِّنَةً، وَفِي الضَّبْعِ بِكَشٍ: «العدة» (٣/٧٢١)،
وَيُنْظَرُ: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» للبيهقي (٥/١٨٢)، كِتَابُ الْحَجِّ، وَ«سُنَنُ
ابْنِ مَاجَه» (٢/١٠٣٠)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ جِزَاءِ الصَّيْدِ يُصَيِّهُ الْمُحْرَمُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «مَفْسَرًا».

(٦) الْكَلَالَةُ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ؛ هَكَذَا فَسَّرَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ
عَبَّاسٍ ﷺ وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْكَلَالَةَ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ.
يُنْظَرُ: «المصنّف» لعبد الرزاق (١٠/٣٠١)، كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ الْكَلَالَةِ،
و«السُّنَنُ الْكُبْرَى» للبيهقي (٦/٢٢٤)، كِتَابُ الْفَرَائِضِ.
وَيُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» عند تفسيره لآية الْكَلَالَةِ (١/٥٩٢)، «الدر المشهور»
للسيوطي (٢/٧٥٣).

وَيُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٣/٨٩)، كِتَابُ الْفَرَائِضِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ وَالسَّمَاعِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا أَعْرَفَ بِالتَّأْوِيلِ وَالتَّنْزِيلِ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلْنَا قَوْلَهُمْ حُجَّةً؛ وَهَذَا أَيْسَرُ مِنْ جَعْلِ قَوْلِهِمْ [غَيْرَ] ^(١) حُجَّةً؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَأْوِيلٍ ^(٢).
وَقَالَ ^(٣) فِي التَّأْوِيلِ: [عَنِ التَّابِعِينَ - فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ -]: «إِذَا جَاءَ الشَّيْءُ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ التَّابِعِينَ، لَا يُوجَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - لَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِهِ».

وَقَالَ - فِي رِوَايَةِ المَرْوُذِيِّ - ^(٤): «يُنْظَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ أَصْحَابِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَعَنِ التَّابِعِينَ ^(٥). فَتَحَقَّقْ فِي تَفْسِيرِ التَّابِعِينَ رِوَايَتَانِ ^(٦)».

قَالَ شَيْخُنَا ^(٧) ﷺ: «يُحْمَلُ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ» ^(٨)؛ وَهَذَا التَّأْوِيلُ مِنْهُ: يُسْقِطُ فَائِدَةَ تَخْصِيصِ أَحْمَدَ بِالتَّابِعِينَ ^(٩)؛ لِأَنَّ الإِجْمَاعَ مِنْ

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٣/ ٧٢٤)، و«التمهيد» (٢/ ٢٨٣).

(٣) يعني: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) ما بين المعكوفين ليس في الأصل، وقد استدركته من «العدة» (٣/ ٧٢٤)، وهو سقط؛ لقول المصنّف بَعْدَ: «فتحقّق في تفسير التابعين روايتان»، فلعلّه سقط من الناسخ سهواً.

(٥) وهي رواية المَرْوُذِيِّ عنه رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْظَرُ: «العدة» (٣/ ٧٢٤).

(٦) إحداهما: لا يُرْجَعُ إِلَيْهِ. والثانية: يُرْجَعُ إِلَيْهِ. يُنْظَرُ: «المسوّدة» (ص ١٧٦ - ١٧٧).

(٧) المراد به: القاضي أبو يَعْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٨) «العدة» (٣/ ٧٢٤)، ونصّه: «ويمكن أن يُحْمَلَ هَذَا عَلَى إِجْمَاعِهِمْ»، وَيُنْظَرُ: «المسوّدة» (ص ١٧٧).

(٩) المراد: أَنَّ تَأْوِيلَ القاضي أَبِي يَعْلَى لِلأَخْذِ بِتَفْسِيرِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى=

عُلَمَاءِ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ، مَرْجُوعٌ إِلَيْهَا، مَقْطُوعٌ بِهَا^(١).

= إجماعهم: يَرُدُّ تَخْصِيصَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَخْذَ مِنْهُمْ دُونَ إِجْمَاعٍ، وَكَانَ الْمَصْنُفُ - هُنَا - يَرُدُّ تَأْوِيلَ شَيْخِهِ بِكَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - يُنْظَرُ: «الْمَسْوَدَةُ» (ص ١٧٧).

(١) أي: لو أَجْمَعُوا، لَمَّا كَانَ هُنَاكَ خِلَافٌ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ، سِوَاكَ أَكَانَ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ أَمْ فِي عَصْرِ مَنْ بَعْدَهُمْ.

يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (١/٢٣٠)، وَ«الْعُدَّةُ» (٤/١٠٩٠)، وَ«الْتِمْهِيدُ» (٢/٢٥٦)، وَ«الرُّوضَةُ» (ص ١٤٧)، وَ«الْمَسْوَدَةُ» (ص ٣١٧).

«فصل»

[في حكم ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان]:
يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ^(١)؛ كَالْقُرْءِ،
وَالشَّفَقِ وَاللَّمْسِ؛ فَيُرَادُ بِالْقُرْءِ: الْحَيْضُ، وَالطُّهْرُ. وَيُرَادُ بِالشَّفَقِ:
الْبَيَاضُ، وَالْحُمْرَةُ. وَبِاللَّمْسِ: اللَّمْسُ بِالْيَدِ، وَالْجَمَاعُ^(٢)، وَبِهِ قَالَ
الْجُبَّائِيُّ^(٣).
وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ^(٤)؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
هَاشِمٍ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: «المعتمد» (٣٠٠/١)، و«التبصرة» (ص ١٨٤)، و«الإحكام» للآمدي
(٢١/٣)، و«العدة» (٧٠٣/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٢٣٨/٢)،
و«المسودة» (ص ١٦٦)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧١).

(٢) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَشْتَرَكَةُ سَبَقَ ذِكْرُهَا وَبَيَانُ مَعَانِيهَا فِي: (٢١٤/١).

(٣) الْمُرَادُ بِهِ: أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: (٢٨٠/١)، وَقَدْ أوردَ
أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ فِي «المعتمد» (٣٠٠/١) مَذْهَبَهُ فِي ذَلِكَ.

(٤) يُنْظَرُ: «كشف الأسرار» (٤٠/١)، و«تيسير التحرير» (٢٣٥/١)، و«فواتح
الرحموت» (٤٠/٢).

(٥) مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ. يُنْظَرُ: «المعتمد» (٣٠٠/١).

«فَضْلٌ»

فِي أُدْلِتِنَا [عَلَى جَوَازِ وَرُودِ اللَّفْظِ مُرَادًا بِهِ مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ]:
فَمِنْهَا: أَنَا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ الْمَعْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ^(١) يَجُوزُ أَنْ
يُرَادَا ^(٢) بِلَفْظَيْنِ ^(٣)، فَتَقُولُ: كُلُّ مَعْنَيْنِ جَازَ إِرَادَتُهُمَا بِلَفْظَيْنِ
مُخْتَلِفَيْنِ، جَازَ إِرَادَتُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ / كَالْمَعْنَيْنِ الْمُتَّفِقَيْنِ ^(٤).
ب/١٧١
مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَقُولَ: «إِذَا أَخَذْتُ فَتَوْضًا»، وَتُرِيدُ بِهِ الْبَوْلَ
وَالْعَائِظَ، أَوْ «اغْتَسِلَ»، وَتُرِيدُ: إِنْزَالَ الْمَنِيِّ، وَالتِّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ ^(٥).
وَمِنْهَا: أَنْ إِرَادَتُهُمَا بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ
أَسْتَحَالَ، لَمَا صَحَّ التَّضْرِيحُ ^(٦) بِهِ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ لَمَّا
أَسْتَحَالَ إِرَادَتُهُمَا مَعًا بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَرَدَ لَفْظٌ وَاحِدٌ يُرَادَانِ
بِهِ جَمِيعًا ^(٧).

وَأَجْمَعُنَا - هُنَا - عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَقُولَ: أُرِيدُ
بِقَوْلِي: «وَالْمُطَلَّعَتُ يَرَبِّصَتُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» [البقرة: ٢٢٨]:
الْحَيْضَ وَالْأَظْهَارَ ^(٨).

(١) فِي الْأَصْلِ: «مُخْتَلِفَيْنِ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فِرَادًا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥).

(٤) الْمَضْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) الْمَضْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «الصَّرِيحُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥).

(٨) يُنْتَظَرُ: مَا سَبَقَ فِي: (١/٢١٤)، وَيُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥)، وَ«الْتِمَهِيدُ»

وَأُرِيدُ بِقَوْلِي: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ بَاقٍ»^(١) مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ:
 الْحُمْرَةُ وَالْبَيَاضُ^(٢)، وَ[بِقَوْلِي]^(٣): «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ» [النِّسَاءُ:
 ٤٣] [المائدة: ٦]، أُرِيدُ: اللَّمَسَ بِالْيَدِ وَالْجَمَاعَ^(٤).
 وَاللَّفْظُ صَالِحٌ لَهُمَا؛ إِمَّا حَقِيقَةً فِيهِمَا، [وإِمَّا حَقِيقَةً فِي
 أَحَدِهِمَا، مَجَازًا فِي الْآخَرِ]^(٥)، وَلَا يُنْكَرُ فِي اللُّغَةِ: الْأَشْتِرَاكُ فِي
 الصُّيغَةِ الْوَاحِدَةِ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ^(٦).
 وَمَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ^(٧).

(١) في الأصل: «باقٍ».

(٢) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ فِي: (٢١٤/١).

(٣) إضافة: ليتضح السياق.

(٤) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ فِي: (٢١٤/١، ٢١٥).

(٥) إضافة تقتضيها صِحَّةُ السياق، وَيُنْظَرُ: (٢٩٧/٢).

(٦) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٥).

(٧) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْأَدَلَّةِ وَغَيْرِهَا: «المعتمد» (٣٠٠/١)، و«العضد على ابن

الحاجب» (١٦١/٢)، و«المستصفى» (٣٥٥/١)، و«التبصرة» (ص ١٨٥)،

«الإحكام» للآمدي (٢١/٣)، و«المَحَلِّيَّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٦٥)،

و«العدة» (٧٠٣/٢)، و«المسودة» (ص ١٦٦)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/

٤٣٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧١).

«فَضْلٌ»

فِي شَبَهِهِمْ [عَلَى عَدَمِ جَوَازِ وُرُودِ اللَّفْظِ، مُرَادًا بِهِ مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ]:

فَمِنْهَا: أَنَّ الْأَلْفَاظَ وَالصِّيغَ وَضِعَتْ لِلْبَيَانِ وَالْإِفْهَامِ، فَإِذَا جُوزَ أَنْ يُرَادَ بِالصِّيغَةِ الْوَاحِدَةِ^(١) مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ، كَانَ تَضْلِيلًا وَتَلْيِيسًا؛ فَخَرَجَ عَنْ قَصْدِ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ إِلَى ضِدِّهِ مِنَ الْإِفْهَامِ وَالْبَيَانِ^(٢)؛ وَمَثَلُ ذَلِكَ: مَا جَازَ فِي لَغْتِهِمْ^(٣)؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ صِيغَةَ: «افْعَلْ» لَمْ يَجْزُ أَنْ تَرَدَّ وَالْمُرَادُ بِهَا: الْأَسْتِدْعَاءُ وَالتَّهْدِيدُ^(٤)، وَلَمَّا^(٥) وَضِعَتْ لِلْأَسْتِدْعَاءِ فِي الْأَضْلِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا غَيْرُ مَا وَضِعَتْ لَهُ، أَوْ^(٦) ضِدُّهُ، وَهُوَ: التَّهْدِيدُ الْمَوْجِبُ لِلْكَفِّ وَالتَّرْكِ^(٧).

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُرَادَ^(٨) بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ / مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ، لَجَازَ أَنْ يَرَدَ لَفْظٌ وَاحِدٌ يُرَادُ بِهِ التَّعْظِيمُ وَالتَّهْوِينُ، وَالْكَرَامَةُ لِلشَّخْصِ

١/١٧٢

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْوَاحِد»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥)، «التَّمْهِيدُ» (٢/٢٣٩).

(٣) الْمُرَادُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ فِي لَغْتِهِمْ، فَتَكُونُ «مَا» نَافِيَةً.

(٤) فِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٨٥): «وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ: الْإِجَابُ وَالتَّهْدِيدُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لَمَّا»؛ بِدُونِ الْوَاوِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «بَلْ».

(٧) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٢٤٠).

(٨) فِي الْأَصْلِ: «يَرَدُّ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٨٥)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٢٤٣).

وَالْإِهْوَانُ بِهِ؛ وَلَمَّا لَمْ يَجْزْ ذَلِكَ، عُلِمَ بُطْلَانُ هَذَا الْمَذْهَبِ^(١).
 وَمِنْهَا: أَنَّ طَرِيقَ هَذَا، أَسْتَعْمَالُ الْقَوْمِ، وَمَا سَمِعْنَا مِنْهُمْ إِيْرَادَ
 لَفْظٍ وَاحِدٍ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ^(٢)، [حَقِيقَتَانِ، أَوْ]^(٣) أَحَدُهُمَا
 حَقِيقَةٌ وَالْآخَرُ مَجَازٌ^(٤)، أَوْ أَحَدُهُمَا صَرِيحٌ، وَالْآخَرُ كِنَايَةٌ؛ وَإِذَا ثَبَتَ
 ذَلِكَ، لَمْ يَجْزْ لَنَا أَنْ نَبْنِيَ مَذْهَبًا عَلَى خِلَافٍ وَضَعِيهِمْ؛ فَيَكُونُ دَعْوَى
 عَلَيْهِمْ بِمَا^(٥) لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ^(٦).

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٥)، و«التمهيد» (٢/٢٤٣).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ».

(٣) إِضَافَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَيُنْظَرُ: (٢/٢٩٥).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مَجَازًا» بِالنَّصْبِ، وَالصَّوَابُ الرَّفْعُ كَمَا أُثْبِتُهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «مَا».

(٦) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٦)، و«التمهيد» (٢/٢٤٢).

وَلَمْزِيدٌ مِنَ النَّظَرِ فِي شُبُهَاتِهِمْ يَرَاجِعُ: «الْمُعْتَمَدُ» (١/٣٠٠)، وَكَشَفُ

الْأَسْرَارِ (١/٤٠)، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ (١/٢٣٥)، وَفَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ (٢/

٤٠)، وَ«التبصرة» (١٨٥ - ١٨٦)، وَ«التمهيد» (٢/٢٣٩)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ»

(ص ١٧١).

«فضل»

في جمع الأجوبة [عن شبههم]

فمنها: أَنَّ كَوْنَ الْمَعْنَيْنِ مُرَادَيْنِ بِالصِّغَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكُونُ تَضْلِيلًا وَتَلْسِيسًا، بَلْ يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ مَعْنَيْنِ بِصِغَةٍ؛ كَمَا يُجْمَعُ بِالذَّلَالَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَمَارَةِ الْوَاحِدَةِ بَيْنَ مُرَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ. مِثْلُ أَنْ يَجْعَلَ طُلُوعَ الْفَجْرِ دَلِيلًا يُنبِئُ عَنْ مَذْلُولَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: تَحْرِيمِ الْأَكْلِ، وَإِنْجَابِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، أَوْ تَجْوِيزِ^(١) فِعْلِهَا، مَعَ تَحْرِيمِ الْأَكْلِ.

وَلَيْسَتْ الْأَلْفَاظُ وَالصِّغَةُ إِلَّا وَضَعَ الْحُكَمَاءُ، وَلَوْ كَانَ تَضْلِيلًا فِي اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى مُرَادِهِمْ، لَكَانَ تَضْلِيلًا^(٢) فِي الْأَمَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مُرَادِهِمْ^(٣).

وَأَمَّا صِغَةُ الْأَمْرِ: فَإِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا الطَّلَبُ وَالْمَنْعُ، وَالِاسْتِدْعَاءُ وَالتَّهْدِيدُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ أَجْتِمَاعُ إِرَادَتِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ لِأَمْرٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ وَاحِدٍ؛ وَلِهَذَا، لَوْ صَرَّحَ بِذَلِكَ، لَمْ يَحْسُنْ، فَيَقُولُ: أُرِيدُ بِقَوْلِي: «اسْجُدْ»: السُّجُودَ وَالِالْتِمَصَابَ؛ وَهَهُنَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ / أُرِيدُ بِالْقُرْءِ: الْحَيْضَ وَالطَّهْرَ؛ عَلَى مَا قَدَّمْنَا^(٤).

ب/١٧٢

(١) في الأصل: «أو نحو من»، ولعله تصحيف، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) إضافة ليستقيم السياق.

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٥).

(٤) يُنْظَرُ: ما سبق، في: (٢/٢٩٤)، وَيُنْظَرُ: «التمهيد» (٢/٢٤١).

عَلَى أَنَّهُ يَبْطُلُ عَلَى أَضَلِّ الْمُخَالَفِ^(١) بِالْمَاءِ الْمَذْكُورِ فِي آيَةِ التَّيْمُمِ^(٢)؛ فَإِنَّهُ أَرِيدَ بِهِ عِنْدَهُ: الْمَاءُ، وَالتَّيْدُ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا، دُونَ الْآخَرِ^(٣).

وَأَمَّا التَّعْظِيمُ وَالتَّهْوِينُ: فَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرَادَا^(٤) بِالصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ، وَلَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُ إِرَادَتِهِمَا بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْفُظَيْنِ، فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَلِهَذَا لَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: «أَبْعِدُوا هَذَا الشَّخْصَ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ؛ إِهَانَةً لَهُ، إِكْرَامًا»: لَمْ يَجْزُ.

وَلَوْ قَالَ هَلُنَا: «تَطَهَّرْ مِنَ اللَّمَسِ بِالْيَدِ وَمِنَ الْجَمَاعِ، وَاعْتَدِي بِالْأَقْرَاءِ وَالْحَيَضِ، وَكَمِّلِي ثَلَاثًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» جَازَ؛ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^(٥).

وَأَمَّا مَنَعُهُمْ وَرُودَ ذَلِكَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ: فَلَا نُسَلِّمُهُ^(٦)؛ بَلْ قَدْ وَرَدَ: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]^(٧) وَالْمُرَادُ بِهِ:

(١) وفي مقدمتهم: الحنفية.

(٢) وهي قوله - تعالى - في سياق آية الوضوء: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣، والمائدة: ٦].

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٥).

(٤) في الأصل: «يراد»، بدون ألف المثني، والصواب ما أثبتته.

(٥) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٥ - ١٨٦).

(٦) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٦).

(٧) وبعدها: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ يُنْظَرُ تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي «تفسير ابن كثير»، من سورة النساء، وسورة المائدة.

اللَّمْسُ بِالْيَدِ حَقِيقَةٌ، وَالْجَمَاعُ اسْتِعَارَةٌ^(١) فِي إِنْجَابِ التَّيْمَمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِي النَّفْيِ^(٢)، صَحَّ فِي الْإِثْبَاتِ^(٣)، وَلَا فَرْقَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ مَسِيسِ النِّسَاءِ» وَيُرِيدُ بِهِ الْجَمَاعَ، وَاللَّمْسَ بِالْيَدِ، وَإِنْ كَانَا مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؟!^(٤)

(١) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٥ - ١٨٦)، و«الْعِدَّة» (٧٠٤/٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْمَعْنَى»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّحَاقُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ بِنَصِّهِ فِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٨٦).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ صِحَّةَ الْعِبَارَةِ: «وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ، صَحَّ فِي النَّفْيِ»، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي عِبَارَةِ الْمَصْنُفِ سَقَطَ يَسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِ صَاحِبِ «التَّبَصُّرَةِ»؛ فَيَكُونُ كَلَامُ الْمَصْنُفِ كَالآتِي: «وَالْمُرَادُ بِهِ: اللَّمْسُ بِالْيَدِ حَقِيقَةٌ، وَالْجَمَاعُ اسْتِعَارَةٌ فِي إِنْجَابِ التَّيْمَمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ [أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: «مَنْ لَمْ يَلْمَسْ امْرَأَتَهُ، فَلَا طَهَرَ عَلَيْهِ»، وَيُرِيدُ بِهِ: نَفْيَ جِنْسِ اللَّمْسِ فِي الْجَمَاعِ وَمَا دُونَهُ]، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِي النَّفْيِ، صَحَّ فِي الْإِثْبَاتِ... إلخ». مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَيْنِ مِنْ «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٨٦).

(٤) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٨٦)، وَلِلنَّظَرِ فِي ثَمَرَةِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَرَاجِعُ: «الْتِمَهِيدُ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ص ٤٢).

«فضل»

[في حكم العموم إذا دخله التخصيص، هل يكون مجملًا؟]:
 العموم إذا دخله التخصيص، لم يصِرْ مجملًا^(١)، ويصح
 الاحتجاج به فيما بقي من لفظه^(٢)؛ وبه قال أصحاب أبي حنيفة^(٣)،
 والمعتزلة^(٤).

وقال عيسى بن أبان: «إذا دخله التخصيص، صار مجملًا؛ فلا
 يجوز التعلق بظاهره»^(٥)؛ وحكي ذلك عن أبي ثور^(٦).

(١) وهو مذهب الجمهور. يُنظر: «تيسير التحرير» (٣١٣/١)، و«فواتح الرحموت»
 (٣٠٨/١)، و«العقد على ابن الحاجب» (١٠٨/٢)، و«التبصرة»
 (ص ١٨٧)، و«المستصفى» (٥٧/٢)، و«المحصول» (٢٢/٣/١)،
 و«الإحكام» للأمدى (٢٣٣/٢)، و«الروضة» (ص ٢٣٨)، و«المسودة»
 (ص ١١٦)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٣٧).

(٢) يُنظر: «التبصرة» (ص ١٨٧).

(٣) يُنظر «أصول السرخسي» (١٤٤/١)، و«كشف الأسرار» (٣٠٧/١)، و«تيسير
 التحرير» (٣١٣/١).

(٤) يُنظر «المعتمد» (٢٦٥/١).

(٥) يُنظر مذهبه في: «المعتمد» (٢٦٥/١)، و«تيسير التحرير» (٣١٣/١)،
 و«كشف الأسرار» (٣٠٧/١)، و«التبصرة» (ص ١٨٧).

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، فقيه مشهور، وعالم
 ثقة، أخذ عن وكيع بن الجراح، وسفيان بن عيينة، وسمع منه الإمام مسلم،
 وأبو داود، وآخرون، توفي سنة (٢٤٠هـ).

يُنظر: «تاريخ بغداد» (٦/٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/٨٠)، و«تهذيب
 التهذيب» (١/١١٨)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٢٢٣).

ويُنظر في نسبة المذهب إليه: «التبصرة» للشيرازي (ص ١٨٧).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْخِيُّ: «إِذَا خُصَّ بِاسْتِثْنَاءٍ أَوْ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ، صَحَّ التَّعْلُقُ بِهِ، وَإِنْ خُصَّ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، لَمْ يَصَحَّ التَّعْلُقُ بِهِ»^(١).

1/173 / وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُضْرِيُّ^(٢): «إِنْ كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي تَنَاولَهُ الْعُمُومُ^(٣) يَخْتَاجُ إِلَى شَرَائِظَ وَأَوْصَافٍ^(٤) لَا يَنْبَغِي اللَّفْظُ عَنْهَا؛ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]^(٥) كَانَ مُجْمَلًا، وَجَرَى فِي الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ مُجْرَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]^(٦)؛ فَلَا يُجْزِئُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(٧).

(١) يُنْظَرُ: «الْمُعْتَمَد» (١/٢٦٥)، و«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٣٠٨)، و«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/١٠٨)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٢٧)، و«التبصرة» (ص ١٨٧، ١٨٨)، و«المحصول» (١٠/٣/٢٣)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٢٣٢)، و«المَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٧)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٣٨).

(٢) يُنْظَرُ فِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ إِلَيْهِ: «الْمُعْتَمَد» (١/٢٦٥)، و«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٣٠٨)، و«التبصرة» (ص ١٨٨).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْحُكْمُ»، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. وَهُوَ بِمَعْنَاهُ مَوْجُودٌ فِي الْمَرَاجِعِ السَّابِقَةِ، وَمَوْجُودٌ بِنَصِّهِ فِي «التبصرة» (ص ١٨٨).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَوْصَافٌ بِدُونِ وَאו الْعُطْفِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «التبصرة» (ص ١٨٨). (٥) الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبَةٌ بِدُونِ وَاو فِي أَوَّلِهَا، وَفِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ، فَأَثْبَتُهَا كَمَا فِي الْمَصْحَفِ.

(٦) الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ بِدُونِ وَاو فِي أَوَّلِهَا، وَأَثْبَتُ الْوَاوَ مِنَ الْمَصْحَفِ.

(٧) فِي «التبصرة» (ص ١٨٨): «فَلَا يَحْتَاجُ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ»، وَهُوَ أَقْرَبُ وَأَوْضَحُ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

«فضل»

فِي جَمْعِ أَدْلَتِنَا [عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، لَا يَكُونُ مُجْمَلًا]:

فَمِنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهَا السَّلَامُ^(١) اخْتَجَّتْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ﷺ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ مَخْصُوصَةً فِي الْقَاتِلِ، وَالْكَافِرِ، وَالرَّقِيقِ^(٢)، وَلَمْ يُنْكَرِ اخْتِجَاجُهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣).

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ دُخُولُ التَّخْصِيسِ عَلَى اللَّفْظِ يَمْنَعُ الْاِخْتِجَاجَ بِهِ، لَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي كُلِّ لَفْظٍ يَرُدُّ مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ^(٤) مَا مِنْ خِطَابٍ إِلَّا وَقَدْ أَعْتَبِرَ فِي إِثْبَاتِ حُكْمِهِ صِفَاتٌ فِي الْمُخَاطَبِ مِنْ تَكْلِيفٍ وَإِيمَانٍ وَغَيْرِهِمَا، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ^(٥).

(١) قوله: «وعليها السلام»، سبق التعليق عليه في: (١/١٧٧).

(٢) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٨).

(٣) سبق إيراد هذه القضية، وتخريجها والتعليق عليها في: (١/١٧٧ - ١٧٨)، وَيُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٨٨).

(٤) في الأصل: «لا»، والصواب ما أثبتته، وهو الموجود في «التبصرة» (ص ١٨٩).

(٥) الدليل بنصه في «التبصرة» (ص ١٨٨، ١٨٩)، وهذا الدليل والذي قبله فيهما ردٌّ على دعوى عيسى بن أبان، وما حكي عن أبي ثور، من كون العام المخصوص مجازًا مجملًا، ولا يصح التعلق به، ولا الاحتجاج به، يُنْظَرُ مذهبهما في: (٢/٣٠١).

فَإِنْ قِيلَ: «أَلَيْسَ قَدْ تَوَقَّفْتُمْ فِي الْعَمَلِ بِالْفَاطِ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ مُخَصَّصٌ يَخْصُّهَا؟»
قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ^(١).

وَمِنْهَا: مَا نَخْصُّ بِهِ الْبَصْرِيَّ^(٢)؛ فَقُولُ: إِنَّ الْمَجْمَلَ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَالْعُمُومُ مَعْقُولٌ مَا أُرِيدَ بِهِ، لَكِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى إِخْرَاجِ بَعْضٍ مَنْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ مَا أُرِيدَ بِهِ مِنَ الْحُكْمِ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِجْمَالِ اللَّفْظِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْمُخَاطَبِينَ، أَوْ الدَّاخِلِينَ تَحْتَهُ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الْمَعْقُولِ: مَعْقُولٌ^(٣).

(١) يُنْظَرُ فِي الْإِعْتِرَاضِ وَجَوَابِهِ: «التبصرة» (ص ١٨٩).

(٢) يُنْظَرُ مَذْهَبُهُ فِي: (٣٠٢/٢) وَالْمَصْنُفُ - هُنَا -: يَقْصِدُ الرَّدَّ عَلَيْهِ.

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (١٨٩).

«فَضْلٌ»

فِي شَبَهِهِمْ [عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، صَارَ مُجْمَلًا،
وَالْجَوَابُ عَنْهَا] ^(١):

/ فَمِنْهَا: «أَنَّ الْعُمُومَ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ
مُوجِبًا حُكْمَهُ» ^(٢)؛ فَلَمْ يَجْزِ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ؛ كَالْعِلَلِ إِذَا خُصَّتْ ^(٣):
فَيَقَالُ: الْعِلَّةُ لَا تَبْطُلُ بِالتَّخْصِيسِ عِنْدَهُمْ ^(٤)؛ فَهِيَ حُجَّةٌ ^(٥)،
وَعِنْدَنَا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ^(٦).

وَإِنْ سَلَّمْنَا عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ ^(٧)، فَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ فِي الْعِلَلِ ^(٨)؛ لِأَنَّهَا
إِنَّمَا تَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَدِلِّ، وَلَا يُعْلَمُ صِحَّتُهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا شَيْءٌ يَدُلُّ
عَلَيْهِ إِلَّا السَّلَامَةُ وَالْجَرَيَانُ، ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعُمُومُ؛ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ

(١) وهذه الشبهة لعيسى بن أبان وأبي ثور. يُنظر: (٣٠١/٢).

(٢) أي: حُكْمُ الْعُمُومِ.

(٣) يُنظر: «التبصرة» (ص ١٨٩ - ١٩٠).

(٤) أي: عند الأحناف: يُنظر: «تيسير التحرير» (٣٢١/١)، و«فواتح الرحموت»

(١/٣٥٧)، و«التبصرة» (ص ١٩٠).

(٥) في الأصل: «الحجة».

(٦) يُنظر: «العدة» (٢/٥٥٩ - ٥٦٢)، و«التمهيد» (٢/١٢٠)، «الروضة»

(ص ٢٤٩)، و«المسودة» (ص ١٢٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٣٧٧ -

٣٧٨).

(٧) يعني: وإن سَلَّمْنَا عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْحَنَابِلَةِ، بَأَنَّ الْعِلَلَ تَبْطُلُ
بِالتَّخْصِيسِ، فَإِنَّ بَيْنَ تَخْصِيسِ الْعِلَلِ وَبَيْنَ تَخْصِيسِ الْعُمُومِ فَرْقًا، وَسَيَذْكُرُهُ
الْمُصَنِّفُ.

(٨) يعني: فإنما لم يجز الاحتجاج بما خُصَّ من العِلَلِ. يُنظر: «التبصرة»
(ص ١٩٠).

صَاحِبِ الشَّرْعِ، فَلَا يُخْتَاَجُ فِي صِحَّتِهِ إِلَى دَلِيلٍ؛ فَافْتَرَقَا^(١).
وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، صَارَ كَأَنَّهُ أُوْرِدَ لَفْظِ
الْعُمُومِ، ثُمَّ قَالَ: «أَرَدْتُ بِهِ بَعْضَ مَا تَنَاوَلَهُ»، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يُخْتَجُّ بِهِ
فَيَمَّا أَرِيدَ بِهِ^(٢)؛ كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - : ﴿لَا يَكُ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمًا﴾
[الحجرات: ١٢] فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ مِنْ لَفْظِهِ مَا فِيهِ إِثْمٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ:
فَيَقَالُ: لَيْسَ تَخْصِيسُهُ بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: «أَرَدْتُ بِهِ الْبَعْضَ»؛ لِأَنَّ
التَّخْصِيسَ يُخْرِجُ مِنَ الْجُمْلَةِ بَعْضَهَا، لَكِنَّهُ بَعْضٌ مَعْلُومٌ بِلَفْظِ صَرِيحٍ
يَبْقَى^(٣) بِهِ مَا بَقِيَ مِنْهَا.

مِثْلُ: قَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي قُتِلَتْ: «مَا بِأَلْهَا قُتِلَتْ وَهِيَ لَا
تُقَاتِلُ»^(٤)، بَعْدَ أَمْرِهِ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ^(٥)، فَأَخْرَجَ الْمَرْأَةَ، فَالْجُمْلَةُ

(١) هذا الجواب موجود في «التبصرة» (ص ١٩٠)، وفي «شرح اللمع» (١/ ٤٥١)، مع اختلاف يسير.

(٢) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩٠)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٥١).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بَقَا».

(٤) خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - .

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٤/ ١٤٧)، كتاب الجهاد، كتاب الجهاد والسير، باب
النهي عن قتل النساء في الحرب، و«صحيح مسلم» (٣/ ١٣٦٤)، كتاب الجهاد،
«مسند أحمد»، مسند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (٢/ ١٢٢، ٤/ ١٧٨)،
و«سنن أبي داود» (٣/ ٥٣)، كتاب الجهاد، باب في قتل النساء، و«سنن ابن
ماجه» (٢/ ٩٤٧)، كتاب الجهاد، باب الفارة والبيات، و«قتل النساء والصبيان».
كما أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٤٧)، باب النهي عن قتل النساء
والصبيان، ولفظه: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لَتُقَاتِلَ».

وورد الحديث بالفاظ متقاربة، ويُنْظَرُ أَيْضًا: «فتح الباري» (٦/ ١٤٨).

(٥) كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ =

الْبَاقِيَةُ بَعْدَ إِخْرَاجِ النَّسَاءِ مَعْلُومَةٌ، وَهِيَ مَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ: مُشْرِكٍ.
 فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَقْتُلُوا بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ»، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿إِنَّكَ
 ١/١٧٤ بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّكُمْ﴾ لَا يُدْرَى / بِهِ أَيُّ الْمُشْرِكِينَ؟ وَمِنْ الْبَعْضِ؟ وَلَا يُدْرَى
 أَيُّ الظُّنُونِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَأْتَمُ؟، فَوِزَانُهُ مِنَ الْعُمُومِ الْمَخْصُوصِ أَنْ
 يَقُولَ: «الظَّنُّ كُلُّهُ إِنَّكُمْ» ثُمَّ يُخْرِجُ بِدَلَالَةِ ظَنَّا مَخْصُوصًا؛ فَتَبْقَى جَمِيعُ
 الظُّنُونِ - مَا عَدَا الْمُخْرَجَ يَتَعَلَّقُ^(١) بِهَا الْإِنْتِمَاءُ^(٢).

= [التوبة: ٥]، وقوله - تعالى - : ﴿وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَلَّهَ كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ كَلَّهَ﴾ [التوبة: ٣٦].

(١) في الأصل: «لا يتعلق» ولعل الصواب حذف «لا».

(٢) ينظر: «التبصرة» (ص ١٩٠)، و«شرح اللمع» (١/٤٥١).

«فَضْلٌ»

[فِي شُبْهَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ^(١)، وَالْجَوَابُ عَنْهَا]:
فَأَمَّا شُبْهَةُ الْبَصْرِيِّ فَهِيَ: أَنَّ آيَةَ السَّرِقَةِ لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهَا حَتَّى
تَنْضَمَّ إِلَيْهَا شَرَائِطُ يُنْبِئُ اللَّفْظُ عَنْهَا، وَالْحَاجَةُ إِلَى بَيَانِ الشَّرَائِطِ الَّتِي
يَتِمُّ بِهَا الْحُكْمُ، كَالْحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الْحُكْمِ^(٢).
وَقَدْ نَبَتْ أَنَّ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانِ حُكْمِهِ: مُجْمَلٌ؛ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى]:
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]^(٣)؛ فَكَذَلِكَ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى
بَيَانِ شَرَائِطِ الْحُكْمِ^(٤):

فَيَقَالُ: إِنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾
[التوبة: ٥]^(٥) فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهِ حَتَّى تُتَبَيَّنَ شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ
الْقَتْلِ لِلْمُشْرِكِ^(٦) مِنَ الْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالذُّكُورَةِ، وَبُلُوغِ الدَّعْوَةِ، ثُمَّ

(١) وهو القائل: «إِنْ كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي تَنَاوَلَهُ الْعُمُومُ يَحْتَاجُ إِلَى شَرَائِطٍ وَأَوْصَافٍ
لَا يُنْبِئُ اللَّفْظُ عَنْهَا، صَارَ مُجْمَلًا، وَافْتَقَرَ فِي مَعْرِفَتِهِ إِلَى الْبَيَانِ، فَلَا يَحْتَاجُ بِهِ
إِلَّا بِدَلِيلٍ»، وَقَدْ سَبَقَ لِإِرَادِ مَذْهَبِهِ، وَالْعَزُوفُ إِلَى مَرَاغِمِهِ، فِي: (٣٠٢/٢).

وَالْمَصْنُفُ هُنَا يوردُ شُبْهَتَهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَعَ الرَّدِّ عَلَيْهَا.
(٢) يُنْظَرُ مَذْهَبُهُ وَشُبْهَتُهُ فِي: «الْمُعْتَمَد» (٢٦٦/١)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (٣١٣/١)،
و«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (١٠٨/٢ - ١٠٩)، وَ«التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٠)،
و«شرح اللمع» (٤٥٢/١)، وَ«الإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢٣٢/٢)، وَ«الْمَحَلِّيُّ عَلَى
جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٧/٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «أَقِيمُوا» بِدُونِ وَاوِّ قَبْلَهَا، وَالتَّصْرِيحُ مِنَ الْمَصْحُفِ.

(٤) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٠)، «شرح اللمع» (٤٥٢/١).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «أَقْتُلُوا» بِدُونِ فاءِ قَبْلَهَا، وَالمُثَبِّتُ مِنَ الْمَصْحُفِ.

(٦) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩١)، وَ«شرح اللمع» (٤٥٢/١).

لَا تُجْعَلُ الْحَاجَةُ إِلَى بَيَانِ ذَلِكَ كَالْحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الْمُرَادِ بِالْمُجْمَلِ مِنَ اللَّفْظِ^(١)، وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَاقْتُلُوا﴾^(٢) مِثْلَ قَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]: ﴿وَمَا أَتَانَا حَقٌّ﴾ [الأنعام: ١٤١].

فَإِنْ قِيلَ: «تِلْكَ الْآيَةُ»^(٣) إِنَّمَا أَفْتَقَرْتُ إِلَى بَيَانِ مَنْ لَمْ يُرَدِّ بِالْآيَةِ؛ مِنَ الصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ؛ فَحُمِلَتْ فِي الْبَاقِي عَلَى ظَاهِرِهَا^(٤)، وَهَهُنَا^(٥): تَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانِ مَا أُرِيدُ بِالْآيَةِ مِنْ شُرُوطِ الْقَطْعِ؛ وَلِهَذَا اشْتَغَلَ الْفُقَهَاءُ بِذِكْرِ شَرَائِطِ الْقَطْعِ^(٦)، دُونَ مَا يُسْقِطُ الْقَطْعَ؛ فَافْتَرَقَا^(٧):

قِيلَ: لَا فَرْقَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(٨)؛ فَإِنَّ آيَةَ السَّرْقَةِ إِنَّمَا تَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانِ مَنْ لَا يُرَادُّ / وَهُوَ: مَنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ^(٩)، أَوْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ ١٧٤/ب

(١) يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ شَبْهَةِ الْبَضْرِيِّ: «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» (٤٥٢/١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «اقْتُلُوا».

(٣) الَّتِي هِيَ آيَةُ قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَهِيَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]. سُوْرَةُ التَّوْبَةِ.

(٤) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» فِي إِيرَادِ الْإِعْتِرَاضِ «٤٥٢/١».

(٥) أَي: فِي آيَةِ السَّرْقَةِ.

(٦) يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «المغني» لِابْنِ قَدَامَةَ، (٤١٦/١٢)، وَمَا بَعْدَهَا) بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ.

(٧) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» (٤٥٢/١).

(٨) وَهُمَا: آيَةُ الْقَتْلِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَآيَةُ السَّرْقَةِ.

(٩) يُنْظَرُ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ فِي: «المغني»، (٤١٨/١٢) بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ.

حِرْز^(١)، أَوْ كَانَ [وَالِدًا، (أَوْ) وَلَدًا]^(٢).
وَأَمَّا ذِكْرُ الْفُقَهَاءِ شَرَائِطَ الْقَطْعِ: فَلَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ سَلَكُوا
بِذَلِكَ طَرِيقَ الْأَخْتِصَارِ^(٣)؛ وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ لِيُعْرَفَ بِذَلِكَ مَنْ لَا
يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَإِنَّمَا الْأَعْيَانُ بِمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ، وَمَا أَخْرَجَ
مِنْهُ^(٤)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْقَطْعِ عَلَى مَنْ سَرَقَ^(٥)،
وَالدَّلِيلُ دَلٌّ عَلَى إِخْرَاجِ مَنْ لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ مِنْ صَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَوَلَدٍ،
وَوَالِدٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ آيَةِ الْقَتْلِ^(٦)، الَّتِي
تَقْتَضِي بِظَاهِرِهَا: إِنْجَابَ الْقَتْلِ عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ، ثُمَّ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى
إِخْرَاجِ مَنْ لَيْسَ بِمُرَادٍ بِهَا^(٧).
وَأَمَّا قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٨) [البقرة:

- (١) الحِرْزُ: «الموضع الحصين»، «الصحاح» (٣/ ٨٧٣) مادة (حَرَزَ).
وَيُنْتَظَرُ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ فِيهِ فِي: «المغني» (١٢/ ٤٢٦) باب القطع في السرقة.
(٢) هَذِهِ الْعِبَارَةُ جَاءَتْ فِي الْأَصْلِ مَكْرُورَةً مُتَدَاخِلَةً، وَبَعْضُهَا فِي الْهَامِشِ، وَهُوَ مَا
بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ، وَصَوَائِهَا مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي «التبصرة» (ص ١٩١).
وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، هَلْ يَقْطَعُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ؟ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ؟
انْظُرْ فِيهَا «المغني» لابن قدامة، (١٢/ ٤٥٩) باب القطع في السرقة.
(٣) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٥٢، ٤٥٣).
(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَلَعَلَّ صِحَّةَ الْعِبَارَةِ هَكَذَا: «وَإِنَّمَا الْإِعْتِبَارُ بِمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ، لَا
بِمَا أَخْرَجَ مِنْهُ».
(٥) فِي «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٥٣) هَكَذَا: «يَقْتَضِي وَجُوبَ
الْقَطْعِ عَلَى كُلِّ مَنْ سَرَقَ»، وَهُوَ أَوْضَحُ لِلْمُرَادِ.
(٦) أَي: آيَةُ قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].
(٧) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩١)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٥٣).
(٨) فِي الْأَصْلِ: «أَقِيمُوا»، بِدُونِ وَاوٍ قَبْلَهَا، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمُصْحَفِ.

[٤٣]: فَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا تَتَنَاوَلُ كُلَّ دُعَاءٍ إِلَّا مَا يُخْرِجُهُ الدَّلِيلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا مُجْمَلَةٌ؛ فَتَقْتَرِ إِلَى الْبَيَانِ^(١).

فَعَلَى هَذَا، الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاةِ لَا يَصْلُحُ لَهُ اللَّفْظُ فِي اللُّغَةِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَا يُرَادُ بِالسَّارِقِ يَصْلُحُ لَهُ اللَّفْظُ، وَيُعْقَلُ [مِنْهُ]^(٢).

أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ مِنْ آيَةِ السَّرِقَةِ مَنْ لَا يُرَادُ قَطْعُهُ، أَمْكَنَ قَطْعَ مَنْ أُرِيدَ قَطْعُهُ بِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَإِذَا أَخْرَجَ مِنْ آيَةِ الصَّلَاةِ^(٣) مَنْ^(٤) لَيْسَ بِمُرَادٍ، لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُرَادِ بِالْآيَةِ، فَافْتَرَقَا^(٥).

وَمِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْبَصْرِيُّ أَيْضًا: «أَنَّ الْقَطْعَ يَحْتَاجُ إِلَى أَوْصَافٍ سِوَى السَّرِقَةِ؛ مِنَ النَّصَابِ، وَالْحِرْزِ / وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَصَارَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ أَحْتَاجَ إِلَى فِعْلٍ غَيْرِ السَّرِقَةِ، وَلَوْ [اِفْتَقَرَ]^(٦) إِلَى فِعْلٍ غَيْرِ السَّرِقَةِ فِي إِنْجَابِ الْقَطْعِ، لَمْ يُمْكِنَ التَّعَلُّقُ بِظَاهِرِهِ؛ فَكَذَلِكَ إِذَا افْتَقَرَ إِلَى

(١) وهذان الاحتمالان: وَجْهَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩١)، «شرح اللمع» (١/٤٥٣).

(٢) إضافة يتمُّ بها السياق، وهي في «التَّبَصُّرَةُ» و«شرح اللمع» للشيرازي.

(٣) وهي قوله - تعالى - : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(٤) في الأصل: «ما»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وهو في «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٢).

(٥) كُلُّ مَا سَبَقَ مِنْ شَبْهَةِ الْبَصْرِيِّ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا، وَالْإِعْتِرَاضُ وَجَوَابُهُ: كَانَ فِيهِ الْمَصْنُفُ عَالَةً عَلَى شَيْخِهِ الشَّيرَازِيِّ، فَيَكَادُ يَنْقُلُ الْكَلَامَ بَنَصِّهِ، لَوْلَا تَصَرُّفُ سِيرِ. يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩١ - ١٩٢)، و«شرح اللمع» (١/٤٥٢ - ٤٥٣).

(٦) زيادة ليست بالأصل، وهي في «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٢)، و«شرح اللمع» (١/٤٥٣).

أوصاف سوى السرقة^(١).

فَيَقَالُ: هَذَا بَاطِلٌ بِآيَةِ الْقَتْلِ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِأَوْصَافٍ غَيْرِ الشَّرْكِ؛ كَالْبُلُوغِ، وَالْعَقْلِ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ أَحْتَاجَ إِلَى فِعْلِ آخَرَ فِي إِنْجَابِ الْقَتْلِ فِي إِجْمَالِ الْآيَةِ، وَالْمَنْعِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِهَا. وَيُخَالِفُ هَذَا: إِذَا افْتَقَرَ الْحُكْمُ إِلَى فِعْلِ آخَرَ؛ فَإِنَّ هُنَاكَ^(٢) لَوْ خُلِينَا وَظَاهِرَ الْأَمْرِ، لَمْ يُمَكِّنْ لِنُفِيدِ شَيْئًا^(٣) مِنَ الْأَحْكَامِ بِهِ؛ فَافْتَقَرَ أَصْلُهَا إِلَى الْبَيَانِ؛ وَهَهُنَا^(٤): لَوْ خُلِينَا وَالظَّاهِرَ، لَمْ يُخْطِئْ^(٥) فِيهَا إِلَّا فِي ضَمٍّ^(٦) مَا لَمْ يَرُدْ إِلَى مَا أُرِيدَ بِاللَّفْظِ؛ [فَإِذَا بَيَّنَّ مَا لَمْ يَرُدْ، عَمِلْنَا]^(٧)

(١) يُنْظَرُ الْمَصْدَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

(٢) يَعْنِي: إِذَا افْتَقَرَ الْحُكْمُ إِلَى فِعْلِ آخَرَ، وَهُوَ الْحُكْمُ الْمَجْمَلُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «يَتَقَيَّدُ شَيْءٌ»، وَفِي «شَرْحِ اللَّعْمِ» (١/٤٥٣): «تَقْيِيدُ شَيْءٍ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٩٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٤) يَعْنِي: فِي الْعُمُومِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ وَأَوْصَافٍ لَا يَنْبَغُ عَنْهَا اللَّفْظُ؛ كَمَا فِي آيَةِ السَّرْقَةِ وَآيَةِ الْقَتْلِ مِنْ افْتِقَارِ الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ إِلَى شُرُوطٍ وَأَوْصَافٍ سِوَى السَّرْقَةِ وَالشَّرْكِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لَمْ نُخْطِئْ»، وَأَصْلُهَا: «لَمْ نُخْطِئْ»، فَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ، فَصَارَتْ: «لَمْ نُخْطِئْ»، ثُمَّ حَذَفَ الْيَاءَ لِلْجَازِمِ عَلَى وَجْهِهِ، وَمَا أَثْبَتَهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ١٨٩، ١٩٢).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «ضَمَّنْ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ فِي: «التَّبَصُّرَةِ» (١٩٢)، وَ«شَرْحِ اللَّعْمِ» (١/٤٥٣).

(٧) فِي الْأَصْلِ: «فَعَمِلْنَا» بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ «التَّبَصُّرَةِ» (١٨٩)، مَعَ تَصْرُفٍ يَسِيرٍ.

بِالظَّاهِرِ فِي الْبَاقِي ^(١)_(٢).

(١) وهذا الدليلُ وجوابُهُ، فيما يتعلَّق بمذهبِ البصريِّ في هذه المسألة: اعتمدَ فيه المصنِّفُ على ما أوردهُ الشيرازيُّ في «التبصرة» (ص ١٩٢)، و«شرح اللمع» (١/٤٥٣)، بل يكادُ يكونُ بنصِّه لولا اختلافُ طفيف.

(٢) من المهم أن أشير - هنا - إلى أن المصنِّف قد أجاب في هذا الفصل عن شبه أبي عبد الله البصري، وفي الفصل الذي قبله أجاب عن شبه عيسى بن أبان وأبي ثور، لكنه أغفل شبه أبي الحسن الكرخي في دعواه أن العموم إذا خُصَّ باستثناء أو بكلام متصل، صحَّ التعلُّق به، لأنه عام وحقيقة، وإن خُصَّ بدليل منفصل، لم يصح التعلُّق به، لأنه صار مجملًا ومجازًا، يُنظر ما سبق (٢/٣٠١ - ٣٠٢) وكذلك عند تعرُّض المصنِّف للأدلة (٢/٣٠٣ - ٣٠٤) عَرَضَ للردِّ على عيسى بن أبان والبصري، دون أبي الحسن الكرخي!

«فَضْلٌ»

[فِي حُكْمِ اللَّفْظِ الْعَامِّ إِذَا قُرِنَ بِهِ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ، هَلْ يَكُونُ مُجْمَلًا؟]:

عُمُومُ اللَّفْظِ إِذَا قُرِنَ بِهِ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ، لَمْ يَصِرْ مُجْمَلًا، وَيَصِحُّ الْأَخْتِجَاجُ^(١) بِهِ^(٢)؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥]، و[٢٩: المعارج]، وَكَقَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ^(٣)،

(١) فِي الْأَصْلِ: «الاجْتِهَادُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٣).

(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

يُنْظَرُ: «الْمُعْتَمَدُ» (١/٢٧٩)، وَ«تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/٢٥٧)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٢٨٣)، وَ«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/١٢٨)، وَ«شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٢٢١)، وَ«التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩١)، وَ«الْمَحْصُولُ» (١/٣/٢٠٣)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢/٢٨٠)، وَ«جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ» (١/٤٢٢)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢/١٦٠)، وَ«الْمَسْوَدَةُ» (ص ١٣٣)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٣/٢٥٤)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٣٣).

(٣) نَسَبَ الْكِمَالُ ابْنَ الْهَمَامِ وَابْنَ عَبْدِ الشُّكُورِ، مَخَالَفَةً الشَّافِعِيَّةَ لِذَلِكَ مُطْلَقًا، يُنْظَرُ: «تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (١/٢٥٧)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/٢٨٣)، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، فَالْقَوْلُ لِبَعْضِهِمْ، بَلْ إِنَّهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ السُّبُكِيِّ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ يَعُمُّ، وَهُوَ الثَّابِتُ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَصَحَّحَهُ الرَّازِيُّ وَالْأَمْدِيُّ، وَخَطَأَ الشِّيرَازِيُّ الْقَوْلَ: بِعَدَمِ الْعُمُومِ. =

وَبَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ^(١): يَصِيرُ مُجْمَلًا بِإِفْتِرَانِ ذِكْرِ الذَّمِّ أَوْ الْمَدْحِ^(٢).

= يُنْظَرُ فِي تَحْقِيقِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ: «التبصرة» (ص ١٩٣)، و«المحصول» (١/ ٢٠٣/٣)، و«الإحكام» للآمدي (٢/ ٢٨٠)، و«حاشية البتاني على جمع الجوامع» (١/ ٤٢٢).

(١) من الحنفية، والمالكية، وهو قول أبي الحسن الكرخي. يُنْظَرُ: «تيسير التحرير» (١/ ٢٥٧)، و«فوائد الرحمت» (٢/ ٢٨٣)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/ ١٢٨)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٢١)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٣٣).

(٢) وفي المسألة قول ثالث بالتفصيل، فإن لم يُعَارِضْهُ عَامٌّ آخَرُ لَا يُقْصَدُ بِهِ الذَّمُّ أَوْ الْمَدْحُ وَلَمْ يُعَذَّ كَذَلِكَ: فَهُوَ لِلْعُمومِ، وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا، وَإِنْ عَارِضُهُ، فَلَا. فَحَاصِلُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ:

الأول: القول بالعموم، وعدم الإجمال مطلقًا.

الثاني: القول بالإجمال، وعدم العموم مطلقًا.

الثالث: التفصيل.

وقد مرَّتِ المصادرُ فِي ذَلِكَ فِي: (٢/ ٣١٤).

«فَضْلٌ»

فِي أُدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ إِذَا قُرِنَ بِهِ الْمَذْحُ أَوْ الدِّمُّ،
فَهُوَ لِلْعُمُومِ وَلَا يَصِيرُ مُجْمَلًا]:

مِنْهَا: أَنَّ صِيغَةَ الْعُمُومِ قَدْ وَجَدَتْ، وَشَمِلَتْ الْجِنْسَ الْمَوْصُوفَ
بِحِفْظِ الْفُرُوجِ، وَكَثَرَ الذَّهَبُ، وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهُ.
وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ الْوَصْفَيْنِ مَا يَمْنَعُ كَوْنَهَا عَامَّةً، غَيْرَ مُجْمَلَةٍ؛ لِأَنَّهَا
تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ جَمَاعَةٍ وَصِفُوا بِالْبُخْلِ، وَجَمَاعَةٍ / وَصِفُوا بِالْعِفَّةِ.
وَجَمِيعُهُمَا ^(١) يَفْهَمُ مَعْنَاهُمَا ^(٢) مِنَ الصِّيغَةِ وَاللَّفْظِ؛ كَمَا لَوْ قَالَ:
«اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ».

ب/١٧٥

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرِ بِقَتْلِ جَمَاعَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالشُّرْكِ، وَبَيْنَ الْبِشَارَةِ
بِالْعَذَابِ لِجَمَاعَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالْبُخْلِ بِالزَّكَاةِ وَالْمَنْعِ ^(٣).
وَمِنْهَا: أَنَّ الْوَعِيدَ وَالذَّمَّ بِهِ لَا يَجْعَلُهُ مُجْمَلًا، وَلَا يَمْنَعُ ^(٤) مِنَ
الْأَخْتِجَاجِ بِهِ؛ كَأَقْتِرَانِ إِنْجَابِ الْقَطْعِ لِعُمُومِ السَّرَاقِ، وَاقْتِرَانِ ذِكْرِ
الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ؛ لِعُمُومِ الزُّنَاةِ ^(٥).

بَلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ الْعِقَابِ وَالثَّوَابِ، وَالْمَذْحُ وَالذَّمُّ، مُؤَكَّدًا -
لَمْ يَكُنْ مُخْرِجًا لَهُ عَنِ الْأَسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ رِبْطَهُ بِالْمَذْحِ وَالذَّمِّ مُؤَكَّدٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَجَمِيعًا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بِمَعْنَاهُمَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) أَي: الْمَنْعُ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لَا يَمْنَعُ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الزُّنَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

لِلْحُكْمِ الْمَوْجِبِ لِلدَّمِّ وَالْمَذْحِ.
وَلِأَنَّ الْعِقَابَ أَبْلَغُ مِنَ الدَّمِّ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ قَرَنَهُ بِإِيجَابِ الْعُقُوبَةِ، لَمْ
يَمْنَعِ الْأَخْتِجَاجُ بِهِ، فَإِذَا قَرَنَهُ بِالدَّمِّ، كَانَ أَوْلَى أَلَّا يَمْنَعَ^(١).

(١) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْأَدَلَّةِ وَغَيْرِهَا: «المعتمد» (٢٧٩/١)، و«تيسير التحرير» (١/٢٥٧)، و«فواتح الرحموت» (٢٨٣/١)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٢٨)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٢١)، و«التبصرة» (ص ١٩٣، ١٩٤)، و«المحصول» (١/٣/٢٠٣)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٢٨٠)، و«المَحَلِّيَّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ بِحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ» (١/٤٢٢)، و«التمهيد» (٢/١٦٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٢٥٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٣٣).

«فَضْلٌ»

فِي شَبْهِهِمْ^(١) [عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ إِذَا قُرِنَ بِهِ مَذْحٌ أَوْ دَمٌ،
صَارَ مُجْمَلًا، وَالْجَوَابُ عَنْهَا]:

قَالُوا: «الْقَضْدُ بِهِذِهِ الْآيَاتِ: الْمَذْحُ وَالذَّمُّ عَلَى الْفِعْلِ، دُونَ مَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ مِنَ الشَّرَائِطِ، وَالْأَوْصَافِ؛ فَلَا يَجُوزُ التَّعَلُّقُ بِعُمُومِهَا
فِيمَا يُسْتَبَاحُ^(٢)، وَفِيمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ^(٣)؛ كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ ﷺ:
﴿وَأَتَاوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ
بِهَا: بَيَانُ إِنْجَابِ حَقِّ فِي الزَّرْعِ، لَمْ يَجْزِ الْأَخْتِجَاجُ بِعُمُومِهِ فِي
الْمِقْدَارِ وَالْجِنْسِ^(٤)»:

فَيَقَالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَضْدَ فِيهَا الذَّمُّ وَالْمَذْحُ دُونَ الْحُكْمِ، بَلِ
الْقَضْدُ: بَيَانُ تَأْكِيدِ الْحُكْمِ فِي الْإِثَابَةِ عَلَى فِعْلِهِ، وَالذَّمُّ عَلَى تَرْكِهِ،
وَلَوْ كَانَ الْقَضْدُ: الْمَذْحُ^(٥) وَالذَّمُّ خَاصَّةً، لَمَّا كَانَ لِذِكْرِ حِفْظِ
الْفُرُوجِ^(٦)، وَكَتْنِ الذَّهَبِ - مِنْ غَيْرِ إِنْقَاءِ الْحُقُوقِ - مَعْنَى^(٧) / أَلَا تَرَى

(١) وهي شُبَّةُ بعض أصحاب الشافعي، وبعض الأصوليين. يُنظر: (٢١٤/٢).

(٢) يريد: آية سورة المؤمنون، رقم (٥)، أو آية سورة المعارج، رقم (٢٩).

(٣) يريد: آية سورة التوبة، رقم (٣٤).

(٤) تُنظر هذه الشبهة بنصها في: «التبصرة» (ص ١٩٤)، ويُنظر: «التمهيد» (٢/١٦١).

(٥) في الأصل: «المدح بالعموم»، وضرب الناسخ على كلمة «بالعموم».

(٦) في الأصل: «الفرون»، والصحيح ما أثبتته.

(٧) وقريبًا منه في: «التبصرة» (ص ١٩٤)، ويُنظر: «التمهيد» (٢/١٦١).

أَنَّهُ [لَوْ] ^(١) قَرَنَ بِالْعُمُومِ ذِكْرَ عُقُوبَةٍ، أَوْ قَرَنَ بِهِ ذِكْرَ جَزَاءٍ أَوْ مَثُوبَةٍ ^(٢) -
لَمْ نَقُلْ: «إِنَّهُ قَصَدَ نَفْسَ الْعُقُوبَةِ»؛ بَلْ قَصَدَ بِذِكْرِ الْعُقُوبَةِ عُمُومَ
الصَّرْفِ عَنِ الْقَبَائِحِ، وَالْإِبْعَادِ عَنِ الْجَرَائِمِ، بِذِكْرِ الْعُقُوبَاتِ
الصَّوَارِفِ؛ كَذَلِكَ فِي الذَّمِّ وَالْمَدْحِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا، وَأَنَّ ذِكْرَ الذَّمِّ يَمْنَعُ كَوْنَ الْحُكْمِ
مَقْصُودًا، لَجَازَ أَنْ يُقْلَبَ ^(٣)، وَيُقَالُ: إِنَّ ذِكْرَ الْحُكْمِ يَمْنَعُ كَوْنَ الْمَدْحِ
مَقْصُودًا، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِنَا؛ فَكَذَلِكَ مَا قَالُوهُ ^(٤).

(١) إضافة ليستقيم السياق.

(٢) في الأصل: «أ مثوبة»، والصواب: ما أثبتته.

(٣) يَذْكُرُ الأصوليون مصطلح «القلب» في مبحث القوادح، وهي: الأسئلة
الموجهة على القياس، وضابط القلب - عندهم - : أن يثبت المعترض نقيض
حكم المستدل بعين دليل المستدل؛ فيقلب دليله حجة عليه، لا له. يُنْظَرُ:
«المعتمد» (٢/ ٨١٩ - ٨٢١)، و«فواتح الرحموت» (٢/ ٣٥١ - ٣٥٥)،
و«الإحكام» للآمدي (٤/ ١٠٥ - ١١٠)، و«البحر المحيط»، (٥/ ٢٨٩ -
٢٩٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٣١ - ٣٣٩).

(٤) يُنْظَرُ فِي شَبْهِهِمْ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا: «تيسير التحرير» (١/ ٢٥٧)، و«فواتح
الرحموت» (١/ ٢٨٤)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/ ١٢٨ - ١٢٩)،
و«التبصرة» (ص ١٩٤)، و«المحصول» (١/ ٣/ ٢٠٤)، و«الإحكام» للآمدي
(٢/ ٢٨٠)، و«التمهيد» (٢/ ٢٦١)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/ ٢٥٥)،
و«إرشاد الفحول» (ص ١٣٣).

«فضل»

[في حكم اللفظ العام قبل البيان وبَعْدَهُ]:

إِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - :
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) [البقرة: ٤٣]، ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمُرَّةَ
لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]،
فَإِنَّهُ قَبْلَ الْبَيَانِ لِذَلِكَ مِنَ الشَّرْعِ: مُجْمَلٌ، وَبَعْدَ الْبَيَانِ: مُفَسَّرٌ؛
فَلَا يَرْجِعُ إِلَى الدُّعَاءِ، وَالْقَصْدِ، وَالصَّدَقَةِ، قَبْلَ بَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ^(٢).
وَقَالَ بَغُضُّ الشَّافِعِيَّةِ: هُوَ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ اللَّغْوِيَّ وَالشَّرْعِيَّ؛ فَيَشْمَلُ
كُلَّ قَصْدٍ، وَدُعَاءٍ، وَصَدَقَةٍ^(٣).
وَقَالَ بَغُضُّهُمْ: هُوَ مُجْمَلٌ^(٤).

(١) ورد في الأصل: «أقيموا» بدون الواو، والمثبت من المصحف.

(٢) وهو مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، يُنْظَرُ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٢/٤١)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/١٦١)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ١١٢)، و«التبصرة» (ص ١٩٥، ١٩٨)، و«المستصفى» (١/٣٥٨)، و«جمع الجوامع بشرح المَحَلِّيِّ وَحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ» (٢/٦٣)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٢٣)، «التمهيد» (٢/٢٦٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٣٣، ٤٣٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧٢).

(٣) وإليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني، وأبو نصر القشيري، وجمع من الشافعية.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩٥، ١٩٨)، و«المستصفى» (١/٣٥٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٢٣).

(٤) وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمته الله يُنْظَرُ: «العدة» (١/١٤٣)، و«المسودة» (ص ١٧٧)، و«التمهيد» (٢/٢٦٢)، و«شرح الكوكب المنير» =

«فصل»

فِي دَلَائِلِنَا^(١) [عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ قَبْلَ الْبَيَانِ يَكُونُ مُجْمَلًا،
وَبَعْدَهُ مُقَسَّرًا]:

فَنَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَ لَا تُعْرَفُ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا مِنْ لَفْظِهَا؛
لَأَنَّ الْمَقْصُودَ يَخْتَلِفُ، وَكَذَلِكَ الْأَدْعِيَةُ وَالزَّكَاةُ، وَالْأَفْعَالُ
الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ بِهَا - لَا تُعْقَلُ مِنْ هَذِهِ الصِّيغِ^(٢).

= (٣/٤٣٣ - ٤٣٥)، وإليه ذهب أكثر الشافعية، ومنهم الشيرازي. يُنظر:
«التبصرة» (ص ١٩٨)، و«البحر المحيط» (٣/٤٦١).

(١) لم يذكر المصنف إلا دليلًا واحدًا.

(٢) تُنظر هذه الدلائل في: «التبصرة» (ص ١٩٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٢٣)،

و«العدة» (١/١٤٣)، و«التمهيد» (٢/٢٦٣)، و«المسودة» (ص ١٧٧)،

و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٣٣ - ٤٣٤).

«فَضْلٌ»

فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ نَصَرَ الْعُمُومَ^(١)، [وَالْجَوَابُ عَنْهُ]:
 قَالُوا^(٢): إِنَّ الصَّلَاةَ: الدُّعَاءُ^(٣)، وَالْحَجَّ: الْقَضْدُ^(٤)، وَالزَّكَاةَ:
 الزِّيَادَةُ^(٥)، فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ دُعَاءٍ، وَكُلِّ قَضْدٍ، وَكُلِّ زِيَادَةٍ،
 إِلَّا مَا يَخُصُّ الدَّلِيلُ؛ فَيَكُونُ عَلَى عُمُومِهِ كَسَائِرِ الْعُمُومَاتِ^(٦):
 فَيَقَالُ: لَا نُسَلِّمُ، بَلِ الصَّلَاةُ: أَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْحَجُّ:
 كَذَلِكَ^(٧)، وَالزَّكَاةُ: صَدَقَةٌ مَخْصُوصَةٌ مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ، بِشُرُوطِ
 مَخْصُوصَةٍ^(٨)؛ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ فِيمَا لَيْسَ بِمُرَادٍ بِهِ^(٩).
 عَلَى أَنَا وَإِنْ / عَلِمْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ: [الدُّعَاءُ]^(١٠) - فَلَا نَذِرِي بِمِ

ب/١٧٦

- (١) وهم بعضُ الشافعية القائلون بأنَّ اللفظ العامَّ يَتَّقَى عَلَى عُمُومِهِ فَيَتَاوَلُ الْمَعْنَى
 اللُّغَوِيَّ وَالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ قَبْلَ الْبَيَانِ وَبَعْدَهُ. يُنْتَظَرُ: (٢/٣٢٠).
- (٢) إضافةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.
- (٣) هَذَا مَعْنَاهَا فِي اللَّفْظِ، يُنْتَظَرُ: «الصَّحَاحُ» (٦/٢٤٠٢)، مَادَّةُ (صَلَا).
- (٤) يُنْتَظَرُ: «الصَّحَاحُ» (١/٣٠٣)، مَادَّةُ (حَجَج).
- (٥) قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» (٦/٢٣٦٨) مَادَّةُ (زَكَا): «زَكَا الزَّرْعُ يَزْكُو زَكَاءً، أَيْ:
 نَمًا»، وَيُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٨).
- (٦) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٩)، وَ«الْعِدَّةُ» (١/١٤٤).
- (٧) يُنْتَظَرُ فِي تَعْرِيفِهِمَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: «الْمَغْنِي»، (٢/١٥) كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَ(٥/٦)
- كِتَابُ الْحَجِّ.
- (٨) يُنْتَظَرُ فِي تَعْرِيفِهَا: «الرُّوْضُ الْمَرْبِعُ بِحَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ» (٣/١٦٢) كِتَابُ الزَّكَاةِ،
 وَ«الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٤/٥) كِتَابُ الزَّكَاةِ.
- (٩) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ١٩٩).
- (١٠) إضافةٌ لَا بَدَّ مِنْهَا لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

نَدْعُو؟ وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَقَّ: الْقَصْدُ - فَلَا نَذْرِي كَيْفَ نَقْصِدُ؟ فَهُوَ كَ
«الْحَقُّ»:

نَذْرِي أَنَّهُ شَيْءٌ يُخْرَجُ^(١)؛ لَكِنْ لَمَّا لَمْ نَعْرِفْ جِنْسَهُ وَقَدْرَهُ، كَانَ
قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿وَمَا أَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] مُجْمَلًا،
وَإِنْ كَانَ «الْحَقُّ» هُوَ: اللَّازِمُ^(٢) الْوَاجِبُ فِي اللُّغَةِ^(٣)؛ لَكِنْ لَمَّا جُهِلَ
قَدْرُهُ وَمَضْرَفُهُ، كَانَ مُجْمَلًا^(٤).

(١) في الأصل: «يخرج الحق»، بزيادة لفظة «الحق»، والصواب حذفها.

(٢) في الأصل: «اللازم».

(٣) يُنْظَرُ فِي مَعْنَى الْحَقِّ فِي اللُّغَةِ: «الصحاح» للجوهري (٤/١٤٦٠) مادة (حَقَّقَ).

(٤) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ١٩٨ - ١٩٩)، و«العدة» (١/١٤٣ - ١٤٤).

«فَضْلٌ»

فِي [نَفْيِ الْحَقَائِقِ: هَلْ هُوَ نَفْيٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِهَا؟]:
النَّفْيُ إِذَا عُلِّقَ فِي ^(١) الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ^(٢)، «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» ^(٣)،

(١) فِي الْأَصْلِ «عَلَى»، وَالصُّوَابُ مَا أَثَبَتْهُ، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» (ص ٢٠٣) هَكَذَا: «إِذَا
عُلِّقَ النَّفْيُ فِي شَيْءٍ عَلَى صِفَةٍ».

(٢) الْحَدِيثُ مَخْرُجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَ«الْمُسْنَدِ» وَ«السُّنَنِ» عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه
يُنْظَرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١/٣٠٢)، بَابُ وَجوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ،
وَلَفْظُهُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١/٢٩٥)،
كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ وَجوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ»،
مُسْنَدُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه (٥/٣١٤)، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢/٢٥)، كِتَابُ
الصَّلَاةِ، بَابُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/٧١)،
كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٢/١٠٦)، كِتَابُ
الْإِفْتِتَاحِ، بَابُ إِيْجَابِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (١/٢٧٣)،
كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي آخِرِهِ: «فَصَاعِدًا».
وَيُنْظَرُ: «كِتَابُ التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ رحمته الله (١/٢٣١، ٢٣٢)، بَابُ
صِفَةِ الصَّلَاةِ.

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ بِوَبِّ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: (٧/٢٦) مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ مَنْ قَالَ:
«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» وَلَمْ يَخْرُجْهُ.

وَخَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ
بِأَسَانِيدَ مُتَعَدِّدَةٍ، يَصِلُ بِمَجْمُوعِهَا إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ،
وَأَبُو مُوسَى، وَجَابِرٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

يُنْظَرُ: «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (١/٢٥٠، ٤/٣٩٤، ٦/٢٦٠)، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣/

٤٠٧)، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/ =

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَّا نَوَيْ»^(١)، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنْ
الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي نَفْيِ، أَوْ رَفْعِ أَوْ إِسْقَاطِ - : حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ
الْأَعْتِدَادِ بِالشَّيْءِ بِالكُلِّيَّةِ، وَعَدَمِ الْإِجْرَاءِ بِهِ شَرْعًا^(٢).
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا طَرِيقَ لِلشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(٣)؛

(٢٢٩)، كتاب النكاح، باب في الولي، و«سُنن ابن ماجه» (٦٠٥/١)، كتاب
النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، و«سُنن الدارقطني» (٢٢١/٣)، كتاب
النكاح، و«المستدرک» للحاكم (١٦٩/٢)، كتاب النكاح.
وَيُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١٦٢/٣)، كتاب النكاح، و«نصب الراية» (٣/١٨٣)، كتاب النكاح.

(١) هَذَا الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَ«السُّنَنِ»
و«المسانيد» عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِالْفَرَاغِ مُتَعَدَّةً.
يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢/١)، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ؟، وَ«صحيح مسلم»
(١٥١٥/٣)، كِتَابُ الْإِمَارَةِ، وَ«مسند أحمد» (٢٥/١، ٤٣)، وَ«سُنن أَبِي
دَاوُد» (٢٦٢/٢)، كِتَابُ الطَّلَاقِ، وَ«سُنن الترمذي» (١٥٣/٤)، كِتَابُ
فَضَائِلِ الْجِهَادِ، وَ«سُنن النسائي» (٥١/١)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، وَ«سُنن ابن
مَاجَه» (١٤١٣/٢)، كِتَابُ الزَّهْدِ، بَابُ النِّيَّةِ، وَ«سُنن الدارقطني» (٥٠/١)،
كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ النِّيَّةِ.

وَرَاجِعٌ فِيهِ أَيْضًا: «التلخيص الحبير» (٥٥/١)، وَ«نصب الراية» (٣٠١/١).
(٢) يُنْظَرُ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٣٨/٢)، وَ«الْعَضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/١٠٦)،
و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٧٦)، وَ«التبصرة» (ص ٢٠٣)،
وَ«المحصول» (٢٤٩/٣/١) وَ«المستصفى» (٣٥١/١)، وَ«الإحكام»
لِلْأَمَدِيِّ (١٧/٣)، وَ«المسودة» (ص ١٠٧)، وَ«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٢٩)،
وَ«إرشاد الفحول» (ص ١٧٠).

(٣) نَسَبُهُ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمَدِيُّ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ. يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٣)،
وَ«المستصفى» (٣٥١/١)، وَ«الإحكام» لِلْأَمَدِيِّ (١٧/٣). وَيُنْظَرُ أَيْضًا:
«المحصول» (٢٤٩/٣/١)، وَ«حاشية البَنَّاغِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٥٩/٢).

وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

(١) يُنْظَرُ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٣٨/٢)، و«التبصرة» (ص ٢٠٣).

«فضل»

فِي أَدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ نَفْيٌ لِلِإِعْتِدَادِ بِهَا]:

فَمِنْهَا^(١): أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِلتَّأْكِيدِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَرَفَعَ الْأَحْكَامَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: «لَيْسَ فِي الْبَلَدِ سُلْطَانٌ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ نَاطِرٌ، وَلَيْسَ لَهُمْ مُدَبِّرٌ يَنْظُرُ فِي أُمُورِهِمْ»، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ: نَفْيُ الصِّفَاتِ الَّتِي تَقَعُ بِهَا الْكِفَايَةُ، وَ[مَنْعُ]^(٢) الْأَعْتِدَادِ بِالنَّظَرِ لَهُمْ فِي الْأُمُورِ السِّيَاسِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ، وَجَبَ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي عِبَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا: أَنْ يُحْمَلَ عَلَى نَفْيِ الْكِفَايَةِ، وَمَنْعِ الْأَعْتِدَادِ بِهَا^(٣).

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ بِالنَّفْيِ أَضْلَ الْفِعْلِ الْمَوْجُودِ، مُشَاهِدَةً وَحِشًا؛ لِمُشَارَكَتِنَا لَهُ فِي دَرْكِ الْمَحْسُوسَاتِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ تَتَّبِعُ حَقَائِقَ الْمَوْجُودَاتِ مِنَ الْمُسَمِّيَّاتِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ قَصَدَ الْأَحْكَامَ وَالصِّفَاتِ الشَّرْعِيَّةَ / الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْإِجْرَاءُ وَالْإِعْتِدَادُ^(٤).

وَمِنْهَا: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ»^(٥) مَتَى أَثْبَتْنَاهَا^(٦) «مُجَرَّدَةً»، فَقَدْ ثَبَتَ حِشًا وَقَطْعًا مِنْ طَرِيقِ الصُّورَةِ.

(١) ليست في الأصل، وزدتها جرياً على عادة المصنف.

(٢) زيادة ليست في الأصل، وهي من «التبصرة»، (ص ٢٠٤) وهي أوضح للمراد.

(٣) يُنظر هذا الدليل في «التبصرة» (ص ٢٠٤) فهو موجودٌ بنصِّه سِوَى اختلافٍ طفيف.

(٤) هذا الدليل بنحوه في «التبصرة» (ص ٢٠٤).

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ، فِي: (٣٢٤/٢).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «أَثْبَتْنَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَسَيُعِيدُ الْمَصْنَفُ الْكَلِمَةَ عَلَى=

فَإِذَا أَثْبَتْنَاهَا صَحِيحَةً مُجْزِئَةً أَيْضًا، لَمْ يَبْقَ لِنَفْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَقِيقَةٌ، وَكُلُّ
قَوْلٍ أَبْطَلَ مَا نَفَاهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ، كَانَ بَاطِلًا؛ كَمَا أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ أَبْطَلَ
مَا أَثْبَتَهُ، كَانَ بَاطِلًا^(١).

= الصَّوَابُ بعد بضع كلمات، والمراد: إذا أثبتنا الصلاة مجزئة، فقد ثبتت حسًا
وقطعًا؛ كما سيبين المصنّف عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) هذا الدليل وردّ في «التبصرة» (ص ٢٠٤) مختصرًا.

ويُنظر في أدلّة القائلين: بأنّ نفي الحقائق نفي للاعتداد بها: «فوائح
الرحموت» (٣٨/٢)، و«العضد على ابن الحاجب» (١٦٠/٢)، و«شرح
تنقيح الفصول» (ص ٢٧٦)، و«التبصرة» (ص ٢٠٤)، و«المحصول» (٣/١)
٢٤٩ وما بعدها، و«المستصفى» (٣٥١/١)، و«الإحكام» للآمدي (٣/١٧)
وما بعدها، و«شرح الكوكب المنير» (٣/٤٢٩ - ٤٣٠)، و«إرشاد الفحول»
(ص ١٧٠).

«فضل»

فِي شُبَّهِهِمْ فِي ذَلِكَ^(١) [عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْإِعْتِدَادِ
بِهَا]:

قَالُوا: النَّفْيُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى نَفْيِ
الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالنِّكَاحِ وَالْأَعْمَالِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَوْجُودٌ حِسًّا
وَحَقِيقَةً؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ الْغَيْرُ لَيْسَ
بِمُتَّحِدٍ، بَلْ لَهُ أَغْيَانٌ عِدَّةٌ: الصَّحَّةُ وَالْإِجْزَاءُ، وَالْفَضْلُ وَالْكَمَالُ،
وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ.

وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَيْهِمَا - يَعْنِي: الْإِجْزَاءَ وَالْفَضِيلَةَ - لِأَنَّ حَمْلَهُ
عَلَى نَفْيِ الْفَضِيلَةِ وَالْكَمَالِ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ فَرُعٌ عَلَى
الصَّحَّةِ، وَحَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْجَوَازِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْفِعْلِ.
وَلِأَنَّ الْفَضِيلَةَ وَالْجَوَازَ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ؛ فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ اللَّفْظِ
الْوَاحِدِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ، حَتَّى
يَرِدَ الْبَيَانُ^(٢).

وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا^(٣) جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ فِي

(١) وَهَذِهِ الشُّبَّةُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَلِلْبَصْرِيِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ.
يُنْظَرُ: (٢/٣٢٥).

(٢) هَذِهِ الشُّبَّةُ فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٤ - ٢٠٥) بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ.

(٣) أَيِ عَلَى الصَّحَّةِ وَالْإِجْزَاءِ، أَوْ الْفَضِيلَةِ وَالْكَمَالِ؛ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَيُنْظَرُ:
«التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٤).

الْمُضْمَرَاتِ^(١)؛ [وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ]^(٢).

-
- (١) وقد سبقَ الكلامُ في ذلك في فَضْلِ خَاصٍّ عَقَدَهُ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ الْعُمومِ فِي الْمُضْمَرَاتِ، وَخِلَافِ الْأَصُولِيِّينَ فِي ذَلِكَ؛ فَلْيَرَاجِعْ، يُنْظَرُ: (١/٢٥٥).
- وَلِلنَّظَرِ فِي شِبْهِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْإِعْتِدَادِ بِهَا يَرَاجِعْ: «فَوَاتِحُ الرَّحْمَوْتِ» (٢/٣٩)، وَ«الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/١٦١)، وَ«التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٤ - ٢٠٥)، وَ«الْمَحْصُولُ» (١/٣/٢٥٠)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/١٨)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٧٠ - ١٧١).
- (٢) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ يَسْتَقِيمُ بِهَا وَجْهُ التَّنَاقُضِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ عِنْدَ جَوَابِهِ عَنْ هَذِهِ الشَّبْهَةِ. يُنْظَرُ: (٢/٣٣٣).

«فضل»

في الجواب [عن شبههم]:

وهو أننا نقول: إنَّ النَّفْيَ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ وَالصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّتَيْنِ؛ فَلَا صَلَاةَ شَرْعِيَّةً، وَلَا نِكَاحَ شَرْعِيٍّ، وَلَا عَمَلَ شَرْعِيٍّ، إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ، وَالْوَلِيِّ، وَالنِّيَّةِ، فَإِذَا قُلْنَا ذَلِكَ، فَقَدْ قُلْنَا بِالنَّفْيِ حَقِيقَةً^(١)، وَاسْتَغْنَيْنَا عَنْ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْمَضْمَرَاتِ^(٢) الَّتِي لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ إِذْ^(٣) لَمْ تُذَكَّرْ صِحَّةٌ / وَلَا فَضِيلَةٌ.

و[في]^(٤) دَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْمَضْمَرَاتِ تَجَاذُبٌ وَتَطْوِيلٌ، نَحْنُ أَغْنَاءُ عَنْهُ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ؛ فَلَا نِكَاحَ شَرْعِيٍّ، وَلَا صَلَاةَ شَرْعِيَّةً، وَلَا عَمَلَ شَرْعِيٍّ؛ كَمَا صَرَفْنَا النَّفْيَ الْمُطْلَقَ إِلَى الْأَصْلِ فِي قَوْلِهِمْ: «لَا سُلْطَانُ فِي الْبَلَدِ»، وَلَمْ نَصْرِفْهُ إِلَى صِفَةٍ فِي السُّلْطَانِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ^(٥)؛ كَذَلِكَ نَصْرِفُ هَذَا بِأَصْلِ الْوَضْعِ إِلَى صَلَاةٍ مُعْتَدٍّ بِهَا شَرْعًا، وَلَا نَصْرِفْهُ إِلَى صِفَةٍ فِي الصُّحَّةِ، وَهِيَ الْفَضِيلَةُ إِلَّا بِدَلَالَةٍ. وَإِنْ دَخَلْنَا عَلَى التِّزَامِ الْأَشَدِّ، وَهُوَ رَدُّ النَّفْيِ [إِلَى]^(٦) أَحْكَامِ

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٥).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَاسْتَغْنَيْنَا عَنْ الْقَوْلِ بِالْعُمُومِ، وَعَادَ الْقَوْلُ بِالْعُمُومِ بِدَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْمَضْمَرَاتِ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِذَا»، وَالصَّوَابُ حَذْفُ الْأَلْفِ كَمَا أَثْبَتُهُ.

(٤) إِضَافَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٥) يُنْظَرُ بِتَحْوِيلِ ذَلِكَ فِي: «التبصرة» (ص ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٦) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

الصَّلَاةَ، وَالْعَقْدَ، وَالْأَعْمَالِ الْمَذْكُورَةَ فِي الْأَخْبَارِ، وَإِلَى صِفَاتِهَا دُونَ أَصُولِهَا؛ فَهِيَ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً - إِلَّا أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ^(١).

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «أَقْلُتَكَ عَثْرَتَكَ، وَرَفَعْتُ عَنْكَ جِنَايَتَكَ» يُعْقَلُ مِنْهُ أَحْكَامُ الْعَثْرَةِ وَالْجِنَايَةِ، وَهِيَ: الْمُوَاخَذَةُ بِهَا، وَالْمُقَابِلَةُ عَلَيْهَا، دُونَ ذَاتِهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ أُنْعِمَتْ عَقِيبَ وُجُودِهَا، وَوَجِبَ عَدَمُهَا، لَا بِعَدَمِ أَعْدَمِهَا؟! وَكَذَلِكَ الْأَعْمَالُ كُلُّهَا.

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَعْلُومًا مِنْ جِهَةِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ^(٢)، وَلَيْسَ كُلُّ مَا عُدِمَ مِنْ صِغَةِ اللَّفْظِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمُ اللَّفْظِ إِذَا كَانَ مَعْقُولًا؛ كَدَلِيلِ^(٣) الْأُولَى وَالتَّشْبِيهِ^(٤): فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَنْطُوقٍ بِهِ؛ فَإِنَّ الضَّرْبَ وَالشَّتْمَ لَيْسَ بِمَنْطُوقٍ بِهِ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّأْتِيفِ^(٥)، وَجُعِلَ لَهُ حُكْمُ النُّطْقِ؛ لَمَّا كَانَ مَعْقُولًا مِنْ ظَاهِرِ النُّطْقِ^(٦).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ^(٧): «إِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْجَمِيعِ: دَعْوَى عُمُومٍ فِي

(١) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٥).

(٢) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٥).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بَدِيلٌ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) يُنْظَرُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ: «الْعُدَّة» (١/ ١٥٢)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» ص ١٧٨.

(٥) الْوَارِدُ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «فَلَا تَقُلْ لِمَا أَمْرٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا» [الإِسْرَاءُ: ٢٣]. وَيُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٢/ ٤٧١)، وَ«الْتِمِيد» (١/ ٢٠، ٢١)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١٧٨).

(٦) يُنْظَرُ بِتَخَوُّ ذَلِكَ فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٥).

(٧) أَي: قَوْلُ الْذَاهِبِينَ إِلَى أَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ لَيْسَ نَفْيً لِلْإِعْتِدَادِ بِهَا.

المُضْمَرَاتِ؛ وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ:

فَلَا^(١) يَصِحُّ^(٢)؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ أَدَّى إِلَى التَّنَاقُضِ، لَوَجَبَ إِذَا أُخْرِجَ مِنَ الْإِضْمَارِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالنُّطْقِ بِهِ / : أَلَّا يَصِحَّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: «لَا صَلَاةَ جَائِزَةً وَلَا فَاضِلَةً إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَلَا نِكَاحَ صَحِيحٍ وَلَا فَاضِلٍ إِلَّا بِوَلِيِّ» [لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا]^(٣)، وَلَوْ كَانَ مُتَنَاقِضًا لَأُنْكَشِفَ تَنَاقُضُهُ لَمَّا نَطَقَ بِهِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ سَائِرَ الْمُتَنَاقِضَاتِ إِذَا صُرِّحَ^(٤) بِهَا، أُنْكَشِفَ تَنَاقُضُهَا؛ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «قَامَ زَيْدٌ جَالِسًا، وَتَكَلَّمَ صَامِتًا، وَعَاشَ مَيِّتًا»^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُمَا مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ وَاللَّفْظُ الْوَاحِدُ لَا يَرِدُ بِهِمَا»: فَلَا^(٦) يُسَلِّمُ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ^(٧)، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاولَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ^(٨) مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ^(٩).

(١) في الأصل: «لا»؛ وأضفت الفاء؛ لأنها واقعة في جواب «أما».

(٢) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٥).

(٣) زيادة ليست في الأصل؛ ليستقيم بها السياق.

(٤) كُتِبَتْ في الأصل: «نطق»، ثم ضرب الناسخ عليها، وكتبها في الهامش كما أثبتته.

(٥) هذا الجواب موجود في «التبصرة» (ص ٢٠٥) مختصرًا.

(٦) في الأصل: «لا» بدون فاء.

(٧) في فصل: «حُكْمُ وَرُودِ اللَّفْظِ مُرَادًا بِهِ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ»؛ ذهب المصنّف ~~كذلك~~ إلى جواز أن يُرَادَ بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ؛ كَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَالظُّهْرِ. يُنْظَرُ: (٢/٢٩٤).

(٨) في الأصل: «أحد»، والصواب ما أثبتته.

(٩) تُنْظَرُ الشبهة وجوابها في: «التبصرة» (ص ٢٠٥).

وَقَدْ تَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ ^(١) عَلَيْنَا فِيهَا: بِأَنَّ «الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ أَحْكَامَ الْأَفْعَالِ، بَلْ صَوَرَهَا، وَإِنَّمَا الْأَحْكَامُ شَرْعِيَّةٌ حَادِثَةٌ»؛
فَيَقَالُ: لَا يَصِحُّ تَجْهِيلُ الْقَوْمِ، وَالذَّغْوَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ ^(٢)، وَهُمْ يَغْرِفُونَ لِلْأَفْعَالِ ^(٣) أَحْكَامًا مِنْ حَيْثُ الْمُؤَاخَذَةُ فِي الْأَفْعَالِ الْمَذْمُومَةِ وَالْجِنَايَاتِ الْمَسْخُوطَةِ، وَالْإِعْتِدَادُ بِالْأَفْعَالِ الْمَحْمُودَةِ.
وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِمُؤَاخَذَةٍ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ [سُبْحَانَهُ]؛ فَالْجِهَةُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ هِيَ الزِّيَادَةُ ^(٤) لَا أَضْلُ الْأَحْكَامِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: «أَقْلَنَّاكَ عَشْرَتَكَ، وَاعْتَدَدْنَا لَكَ بِخِدْمَتِكَ؟!» فَإِذَا قَالُوا: «لَا عَمَلَ لِزَيْدٍ، وَلَا جِنَايَةَ لِعَمْرٍو» أَرَادُوا: لَا عَمَلَ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَلَا جِنَايَةَ يُؤَاخَذُ بِهَا؛ لِمَكَانٍ عَفْوِنَا عَنْهَا؛ فَمَا ^(٥) تَجَدَّدَ فِي الشَّرْعِ، سِوَى إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الشَّرْعِ؛ فَالْإِضَافَةُ تَجَدَّدَتْ، لَا أَضْلُ الْحُكْمِ؛ فَبَطَلَ مَا ذَكَرُوا ^(٦).

(١) أي: بعضُ القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفيًا للاعتداد بها، ولم أوقف على المراد بهم بأعيانهم، وقد حكاه الشيرازي في «التبصرة» (ص ٢٠٦) فقال: «قالوا: أحكامُ العَيْنِ: غيرُ معقولةٍ عند العرب، وما لا يُعْقَلُ في اللغةِ مِنْ ظاهِرِ اللفظ: لم يَجُزْ حملُ الكلامِ عليه مِنْ غيرِ دليلٍ؛ كسائرِ المَجْمَلاتِ». ثم ردَّ عليهم بِعَدَمِ التسليمِ.

(٢) في الأصل: «ذلك»، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٣) في الأصل: «الأفعال»، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٤) المراد بالزيادة: المؤاخَذَةُ في الأفعالِ المذمومة، والاعتدادُ بالأفعالِ المحمودة.

(٥) في الأصل: «فيما»، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٦) ذكر الشيرازي الجوابَ عن هذه الشبهة باختصارٍ. يُنظر: «التبصرة» (ص ٢٠٦).

«فضل»

فِي الْقَوْلِ فِي تَأْخِيرِ الْبَيَانِ [عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَوَقْتِ الْخِطَابِ]:

لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ

الْحَاجَةِ^(١)، وَلَا يَخْتَلِفُونَ - أَيْضًا - أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ^(٢)؛

فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْمُكَلَّفُ الْفِعْلَ إِهْمَالًا وَإِغْفَالًا، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ / مِنْ تَقْدِيمِ

الْبَيَانِ عَلَى الْفِعْلِ^(٣) الْمُؤَخَّرِ عَنْ وَقْتِهِ^(٤).

= ولقد كان المصنّف رحمه الله في هذا الفصل وأدليته ومناقشاته عالية على شيخه الشيرازي في «التبصرة» (ص ٢٠٣ - ٢٠٦).

وللنظر في ثمره الخلاف في المسألة يراجع «مفتاح الوصول» للتلّمساني (ص ٥٦)، و«تخرّيج الفروع على الأصول» للزّنجاني (ص ٤٦).

(١) هذا بيان من المصنّف لتحرير محلّ النزاع في المسألة، وقضية تحرير محلّ النزاع من القضايا التي يهتم بها المصنّف رحمه الله ويكاد يمتاز بها عن غيره، لا سيما من الحنابلة.

(٢) وللنظر في تحقيق هذه المسألة ينظر: «المعتمد» (ص ٣١٥)، و«كشف

الأسرار» (٣/ ١٠٨)، و«تيسير التحرير» (٣/ ١٧٤)، و«فواتح الرحموت»

(٢/ ٤٩)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/ ١٦٤)، و«البرهان» (١/ ١٦٦)،

و«التبصرة» (ص ٢٠٧)، و«المستصفى» (١/ ٣٦٨)، و«المحصول» (١/ ٣/

٢٧٩)، و«الإحكام» للآمدي (٣/ ٣٢)، و«البحر المحيط» (٣/ ٤٩٣)،

و«حاشية البّنّاني على جمع الجوامع» (٢/ ٦٩)، و«العدة» (٣/ ٧٢٤)،

و«التمهيد» (٢/ ٢٩٠)، و«الروضة» (ص ١٨٥)، و«المسودة» (ص ١٨١)،

و«شرح الطوفي على مختصر الروضة» (٢/ ٦٨٨)، و«شرح الكوكب المنير»

(٣/ ٤٥١)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧٣).

(٣) في الأصل: «فعل»، والصواب ما أثبتّه.

(٤) الإشارة إلى مسألة تقديم البيان على الفعل، وهي من المسائل التي لم يؤلّفها

الأصوليون كبير اهتمام؛ لأنها ظاهرة، وهي محلّ اتفاق، كما حكاها =

وَاخْتَلَفُوا: فِي جَوَازِ تَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ^(١):

فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ^(٢)؛ حَسَبَ اخْتِلَافِ كَلَامِ أَحْمَدَ،
: (٣)

فَدَهَبَ ابْنُ حَامِدٍ^(٤): إِلَى جَوَازِ تَأْخِيرِهِ^(٥)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

= المصنّف، ولم أر كثيراً من الأصوليين بحثها، ولكن المؤلف رحمه الله على ديدنه في البسط والاستقصاء، أشار إليها هنا.

(١) فذهب الجمهور إلى جوازه. ينظر: «كشف الأسرار» (١٠٨/٣)، و«تيسير التحرير» (١٧٤/٣)، و«فواتح الرحموت» (٤٩/٢)، و«العضد على ابن الحاجب» (١٦٤/٢)، و«شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٨٢)، و«البرهان» (١/١٦٦)، و«التبصرة» (ص ٢٠٧)، و«المستصفى» (٣٦٨/٦)، و«المحصول» (٢٨٠/٣/١)، و«البحر المحيط» (٤٩٤/٣)، و«حاشية البتاني على جمع الجوامع» (٦٩/٢)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣)، و«العدة» (٧٢٥/٣)، و«التمهيد» (٢٩٠/٢)، و«الروضة» (ص ١٨٥)، و«المسودة» (ص ١٨١)، و«شرح الكوكب المنير» (٤٥٣/٣)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧٤).

(٢) يُنظر مذهب الحنابلة بوجهيه في: «العدة» (٧٢٥/٣)، و«التمهيد» (٢٩٠/٢) - ٢٩١، و«الروضة» (ص ١٨٥)، و«سواد الناظر» (ص ٥١٥)، و«شرح الطوفي على مختصر الروضة» (٦٨٨/٢)، و«المسودة» (ص ١٧٨)، و«شرح الكوكب المنير» (٤٥٣/٣).

(٣) واختلاف الثقل عنه - أيضاً - فقد روى عنه القول بالجواز: ابنه: عبد الله، وصالح، وأكثر الأصحاب، وروى عنه المنع: أبو الحسن التيمي، وأبو بكر عبد العزيز، والمصادر السابقة في الحاشية قبله، تبين ذلك.

(٤) هو: أبو عبد الله الحسن بن حامد، وقد سبق ترجمته في: (٣٨٦/١).

(٥) يُنظر: «العدة» (٧٢٥/٣)، و«التمهيد» (٢٩٠/٢)، و«المسودة» (ص ١٧٨)، و«شرح الطوفي» (٦٨٨/٢).

أحمد^(١).

وذهب أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التميمي: إلى المنع من تأخير البيان^(٢)، وقال أبو الحسن^(٣): «لَا يَخْتَلِفُ الْمَسْطُورُ»^(٤) مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ^(٥)، وَلَمْ يُفَضَّلْ أَصْحَابُنَا^(٦). وبالأول مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ - وَهُوَ جَوَازُ تَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِ النُّطْقِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ - قَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ^(٧)، وَجَمَاعَةٌ^(٨) مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ^(٩)؛ [مِنْهُمْ]^(١٠): ابْنُ سُرَيْجٍ^(١١)، وَأَبُو سَعِيدٍ

(١) تُنْظَرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ.

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٣/٧٢٥)، «التمهيد» (٢/٢٩١)، و«المسودة» (ص١٧٩)،

و«شرح الطوفى» (٢/٦٨٨).

(٣) هو: أبو الحسن التميمي رَحِمَهُ اللهُ يُنْظَرُ: «العدة» (٣/٧٢٦).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «السَّطُورُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ فِي «العدة» (٣/٧٢٦).

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) جُمْلَةٌ «وَلَمْ يُفَضَّلْ أَصْحَابُنَا» لَيْسَتْ فِي «العدة»، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ.

(٧) وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ؛ وَقَدْ حَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ: الْفُتُوخِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَوْكَبِ

المنير» (٣/٤٥٣)، وَقَدْ سَبَقَتِ الْإِحَالَةُ إِلَى الْمَصَادِرِ فِي إِثْبَاتِ هَذَا الْقَوْلِ

لِلْجُمْهُورِ (٢/٣٣٦).

(٨) فِي الْأَصْلِ: «جَمَاعَةٌ» بِدُونِ وَاوٍ، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا.

(٩) وَهُمْ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ. يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص٢٠٧)، و«البرهان» (١/١٦٦)،

و«المستصفى» (١/٣٦٨)، و«المحصول» (١/٢٨٠)، «الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ

(٣/٣٢)، و«المَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٦٩)، و«البحر المحيط» (٣/

٤٩٣).

(١٠) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(١١) هو: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سُرَيْجٍ - بَظْمُ السَّيْنِ - الْبَغْدَادِيُّ، أَصُولِيٌّ =

الإصطخري^(١)، وابن أبي هريرة^(٢)، والطبري^(٣)،

= فقيه، وقاضٍ ومتكلم، يُعدُّ إمامَ الشافعية في زمانه وكبيرَ علمائهم، امتاز عصره بسعة العلم ووفرة العلماء في الأصول والفروع، وكان من أفضل أصحاب الشافعي، له مصنفات عديدة، قيل: إنها تصلُ المئات، منها: «الرَّد على داود الظاهري في إبطاله القياس»، و«الرَّد على ابن داود في مسائل اعترض فيها على الإمام الشافعي»، وغيرها توفي سنة (٣٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ. تُنظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨٧/٢)، و«طبقات الفقهاء» (ص ١٠٨)، و«وفيات الأعيان» (١/٦٦).

(١) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى الإصطخري، من علماء الشافعية الكبار، وإمامهم في العراق، وأحدُ أصحابِ الأقوال في المذهب الشافعي، ولي القضاء في قم، وسجستان، كما ولي أعمالَ الحسبة في بغداد، وله فيها أخبارٌ حسنةٌ وطريفة، وله مصنفات عديدة، منها كتابُ «الفرائض الكبير»، وكتابُ «الشروط والوثائق»، و«المحاضرات والسجلات»، و«أدب القضاء»، وغيرها، توفي ببغداد سنة (٣٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ. تُنظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» ١٩٣/٢، و«طبقات الفقهاء» (ص ١١١)، و«وفيات الأعيان» (٢/٧٤).

(٢) هو: أبو علي الحسن بن الحسين، المشهورُ بابن أبي هريرة، إمامٌ جليل، وفقيهٌ وقاضٍ، يُعدُّ من شيوخ المذهب الشافعي، وأحد كبار الأصحاب عند الشافعية، انتهت إليه رئاسة العراقيين في زمانه، وعقدَ حلقاتٍ للتدريس في بغداد، وتخرج على يديه جمٌ غفير، وله أقوالٌ حسنة في مسائل كثيرة في فروع المذهب الشافعي، وكان له حظوة عند الناس، صنَّف عددًا من المصنفات، أهمُّها: «شرح مختصر المزني»، توفي سنة (٣٤٥هـ)، وقيل: سنة (٣٧٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

تُنظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/٢٠٦)، و«طبقات الفقهاء» (ص ١١٢)، و«وفيات الأعيان» (٢/٧٥)، و«شذرات الذهب» (٢/٣٧٠).

(٣) هو أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، الشافعي، إمامٌ جليل، =

وَالْقَالَ^(١).

وَقَالَ بِالْمَنْعِ مِنَ التَّأْخِيرِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الثَّانِي لِأَصْحَابِهِ^(٢) :
الْمُعْتَزِلَةُ^(٣)، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٤)، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ

= وفقية كبير، وقاضٍ وأصولي، مِنْ أعيانِ المذهب الشافعي، وَمِنْ كبارِ أئمتِّه وعلمائِه، وَمَنْ لَهُمْ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي إِثْرَاءِ الْمَذْهَبِ تَدْرِيسًا وَتَصْنِيفًا، فَقَدْ صَنَّفَ كِتَابًا فِي «شرح مختصر المزني»، كما صَنَّفَ فِي الْأَصُولِ، وَالْجَدَلِ، وَالْخِلَافِ كِتَابًا كَثِيرَةً قِيَمَةً، قَالَ عَنْهَا ابْنُ السُّبْكِيِّ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِثْلُهَا»، تُوْفِيَ سَنَةَ (٤٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٧٦/٣)، و«طبقات الفقهاء» (ص ٦ وما بعدها)، و«وفيات الأعيان» (٥١٢/٢).

(١) الْقَالَ: هُوَ: الْقَالَ الشَّاشِي، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: (٣٢٢/١)؛ وَيُنْظَرُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا: «البحر المحيط» (٤٩٣/٣).

(٢) يَعْنِي: لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْظَرُ مَا أوردته أَنفًا مِنْ مَصَادِرَ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ.

(٣) يُنْظَرُ: «المعتمد» (٣١٥/١).

(٤) هَكَذَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، لَكِنْ حَكَى شَيْخُهُ عَنْهُمْ غَيْرَ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ، قَالَ فِي «العدة» (٧٢٦/٣): «وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمَجْمَلِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْعُمُومِ» اهـ. وَذَلِكَ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عِنْدَهُمْ خَاصٌّ بِالْمَجْمَلِ وَالْمَشْتَرَكِ، أَمَّا الْعَامُّ: فَبَيَانُ تَخْصِيصِهِ عَنْهُمْ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقَارِنًا لَا مَتَأَخَّرًا.

يُنْظَرُ: «كشف الأسرار» (١٠٨/٣)، و«تيسير التحرير» (١٧٤/٣)، و«فواتح الرحموت» (٩٤/٢).

وَفِي «الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (٣٢/٣)، قَالَ: «وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، فَفِيهِ مَذَاهِبُ:

فَهَذَا أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِلَى جَوَازِهِ.

وَهَذَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا؛ كَأَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِي، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّيْرَفِيِّ، وَبَعْضُ =

الظاهر^(١)، منهم: ابن داود^(٢)، وصار إلى هذا من أصحاب الشافعي: أبو إسحاق المروزي^(٣)، وأبو بكر الصيرفي^(٤)، ومن قال

= أصحاب أبي حنيفة، والظاهرية: إلى امتناعه.
وزهد الكرخي، وجماعة من الفقهاء: إلى جواز تأخير بيان المجلد دون غيره....

فظهر بما نقلته: أن نقل المصنف عن الأحناف غير محرر.

(١) يُنظر: «الإحكام» لابن حزم الظاهري (١/٧٥).

(٢) يُنظر: «الإحكام» لابن حزم (١/٧٥).

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي الشافعي، أحد أئمة الشافعية، ومن أصحاب الأقوال في المذهب الشافعي، تلمذ لابن سريج، وكان لجُهدِه العلمي أثر في نشر المذهب الشافعي في العراق، وغيره من الأمصار، عُرفَ بِكَفَلِهِ بالزهد والورع ووزارة العلم، عاش أكثر عمره في بغداد، ثم رحل إلى مصر، وواظب على مجلس الشافعي، وكون له حلقة للتدريس والفتوى، وقد انتهت إليه مشيخة الفقهاء في زمانه، له مصنفات كثيرة، منها: «شرح مختصر المزني»، وكتب أخرى في الفقه والأصول، توفي سنة (٣٤٠هـ) بمصر كَفَلَهُ.

تُنظر ترجمته في: «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص ١١٢)، و«وفيات الأعيان» (١/٢٦)، «شذرات الذهب» (٢/٣٥٥).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي البغدادي، الشافعي، إمام جليل، وأصولي وفقيه ومتكلم، من أبرز علماء الشافعية، طلب الفقه على ابن سريج، وأخذ الحديث عن أحمد بن منصور الرمادي، قيل عنه: إنه أعلم الشافعية بعد الإمام الشافعي بالأصول، صنف مصنفات عديدة، منها: «شرح الرسالة للشافعي»، وكتاب «الإجماع»، و«الفرائض»، و«الشروط»، وكتاب «البيان في دلائل الأعلام على أصول الإحكام في علم أصول الفقه»، توفي سنة (٣٣٠هـ) كَفَلَهُ.

تُنظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/١٦٩)، و«طبقات الفقهاء» (ص ١٠٧)، و«وفيات الأعيان» (٤/١٩٩).

بِقَوْلِهِمَا^(١).

فهؤلاء الْمُخْتَلَفُونَ فِي الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٢).
وَاخْتَلَفَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ عَلَى
التَّفْصِيلِ^(٣):

فَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْعُمُومِ بِالتَّخْصِيسِ، وَلَا
يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ بِالتَّفْسِيرِ^(٤).
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: بِالْعَكْسِ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ، وَلَا يَجُوزُ
تَأْخِيرُ بَيَانِ الْعُمُومِ^(٥).

(١) قال الزركشي: «ونقله القاضي أبو بكر، وابن فورك، والشيخ أبو إسحاق،
وسليم، وابن السمعاني، وغيرهم، عن أبي إسحاق المروزي، وأبي بكر
الصيرفي، والقاضي أبي حامد المروزي، ونقله الأستاذ أبو إسحاق، عن أبي
بكر الدقاق أيضًا». «البحر المحيط» (٣/٤٩٥).

(٢) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٧)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٣٢)، و«البحر
المحيط» (٣/٤٩٤ - ٤٩٥)، و«العدة» (٣/٧٢٤ - ٧٢٦).
(٣) ينظر: «التبصرة» (ص ٢٠٧)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٣٢)، و«البحر
المحيط» (٣/٤٩٩ - ٥٠١).

(٤) قال الزركشي: «حكاه الماوردي، والرويانى وجهًا لأصحابنا، وقال ابن
السمعاني: وبه قال بعض أصحاب الشافعي»، ونقله ابن برهان في «الوجيز»
عن عبد الجبار، وأما المازري: فحكى هذا المذهب عن بعضهم. «البحر
المحيط» (٣/٥٠٠)، ويُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«الإحكام» للآمدي
(٣/٣٢).

(٥) قال الزركشي: «وهو قول أبي بكر الصيرفي ... وكذا حكاه القاضيان أبو
الطيب، وعبد الوهاب، وحكاه ابن الصبَّاح في «العدة» عن الصيرفي، وأبي
حامد المروزي، وكذا أبو الحسين بن القطان ... وكذلك ابن فورك،
والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني. «البحر المحيط» (٣/٤٩٩).

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْأَخْبَارِ، دُونَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ^(١).

وَمِنْهُمْ: مَنْ عَكَسَ^(٢)؛ فَأَجَازَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَمْ يَجُوزْ تَأْخِيرَ بَيَانِ الْأَخْبَارِ^(٣).

- = وَيُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٧)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣).
- وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ، أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ. يُنْتَظَرُ: «كشف الأسرار» (١٠٨/٣)، و«تيسير التحرير» (١٧٤/٣)، و«فوائح الرحموت» (٤٩/٢)، وَيُنْتَظَرُ: «المعتمد» (٣١٥/١)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣).
- (١) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٥٠٠/٣): «حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ أَيْضًا». وَيُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣).
- (٢) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: هَكَذَا حَكَاهُ الْمَاورِدِيُّ عَنِ الْكَرْخِيِّ، وَيَعْضُ الْمَعْتَزِلَةُ ... وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا الْمَذْهَبُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَاهُ الْقَاضِي فِي «مَخْتَصَرِ التَّقْرِيبِ»، وَابْنُ الْقُشَيْرِيِّ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْفَزَالِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ فِي «المعتمد» إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنَّهْيِ». «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٥٠٠/٣). وَيُنْتَظَرُ: «المعتمد» (٣١٥/١)، و«التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«المستصفى» (٣٦٨/١)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣).
- (٣) وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلَاتٌ أُخْرَى؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ تَأْخِيرَ بَيَانِ النِّسْخِ، دُونَ غَيْرِهِ، وَأَوْصَلَ الزَّرْكَشِيُّ الْأَقْوَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَى تِسْعَةِ أَقْوَالٍ. يَنْظُرُ: «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٤٩٤ - ٥٠١/٣)، وَيُنْتَظَرُ: «المعتمد» (٣١٥/١)، و«التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«المستصفى» (٣٦٨/١)، و«الإحكام» للآمدي (٣٢/٣)، و«العدة» (٧٢٤ - ٧٢٦/٣)، و«التمهيد» (٢٩٠ - ٢٩١/٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ١٧٤).

«فضل»

في جمع أدلة السَّمْع^(١) عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ:

/ أَمَّا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -: فَقَوْلُهُ^(٢) [سُبْحَانَهُ]: ﴿أُخْرِجْتَ مِنْ هَٰذَا بَلَدًا مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [هود: ١]، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاقْرَأْهُ وَقَدْ أُنزِلَ فِي يَوْمٍ ذُو نَجْوٍ لِلنَّاسِ، فَهُمْ فِي سَوْآتِهِمْ يَسْمَعُونَ﴾ [القيامة: ١٨ - ١٩].

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ أَتَى بِحَرْفِ التَّراخِي وَالْمُهْلَةِ^(٣) بَعْدَ ذِكْرِ الْإِنْزَالِ وَالْإِحْكَامِ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ بَيَانِهِ، وَتَرَاجُحِهِ عَنْ إِنْزَالِهِ^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّمَا أَرَادَ بِالْبَيَانِ - هُنَا - : إِظْهَارَهُ وَإِعْلَانَهُ؛ يُوَضِّحُ هَذَا - وَأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْبَيَانَ الَّذِي نَتَكَلَّمُ فِيهِ -: أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّبِعَ وَهْوَ يُرِيدُ﴾ [الأنعام: ١١]، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ» [القيامة: ١٦ - ١٧]؛ وَلِهَذَا شَرَطَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَذَٰكَ إِنَّمَا هُوَ الْإِعْلَانُ

(١) في الأصل: «للسمع».

(٢) يعني: الأدلة السمعية على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب على الإطلاق، أي: سواء الخطاب مجملًا أم عامًا، وسواء أكان في الأخبار أم في الأوامر والنواهي.

(٣) في الأصل: «قوله».

(٤) وهو حرف العطف «ثم». يُنظر: «الإحكام» للآمدي (٣٣/٢)، قال أبو يَغْلَى في «العدة» (١٩٩/١): «وأما «ثم» فهي لِلْفَضْلِ مع الترتيب»، وقال أبو الحَطَّاب في «التمهيد» (١١١/١): «إنها للترتيب والتراخي».

(٥) يُنظر: «التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«العدة» (٧٢٦/٣)، و«التمهيد» (٢٩٢/٢).

وَالْإِظْهَارُ، فَأَمَّا بَيَانُ الْمُجْمَلِ وَالْمُغْلَقِ^(١)، فَذَاكَ فِي بَعْضِهِ^(٢) :
 قِيلَ : الْبَيَانُ : إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْخَفَاءِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّيِ
 وَالظُّهُورِ^(٣) ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّمَ] - «إِنَّ مِنْ
 الْبَيَانِ لَسِحْرًا»^(٤)، وَوَكَّلَ الْبَيَانَ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ [سُبْحَانَهُ] : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
 الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل : ٤٤] ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْبَيَانَ مَا ذَكَّرْنَا^(٥).
 فَإِنْ قِيلَ : «مَا الَّذِي»^(٦) يُصَحِّحُ أَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي ضَمِنَهُ وَقَالَ : ﴿ثُمَّ
 إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ﴿١٩﴾ [القيامة : ١٩] [ليس]^(٧) هُوَ الْحِفْظُ لَهُ، وَالْإِغْلَانُ

(١) في الأصل : «والمعلن»، ولعلّه تصحيف؛ لأنّ المُغْلَقَ واضحٌ بين، لكنّ
 المُغْلَقَ والمجمل هو : الذي يحتاجُ إلى بيان؛ لذلك صحّحته.

(٢) يُنظر : «العدة» (٧٢٦/٣)، و«التمهيد» (٢٩٢/٢).

(٣) يُنظر : «العدة» (٧٢٧/٣).

(٤) الحديث مخرّج في «الصحيحين» و«المسند» و«الموطأ» و«السُنَنِ» عن ابن
 عمر، وابن عباس، وعمار بن ياسر ؓ.

يُنظر : «صحيح البخاري» (٢٥٢/٧)، كتاب الطب، باب من البيان سحر،

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - و«صحيح مسلم» (٥٩٤/٢)، كتاب

الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة عن عمار بن ياسر ؓ، و«مسند

أحمد»، مسند عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعمار بن ياسر ؓ،

(٢٦٩/١، ١٦/٢، ٥٩، ٤٧٠/٣، ٢٦٣/٤)، و«الموطأ» (٩٨٦/٢)،

كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤/

٣٠١)، كتاب الأدب، باب ما جاء في المتشّدّق في الكلام، و«سُنَنِ

الترمذي» (٣٢٩/٤)، كتاب البرّ والصلة، باب ما جاء في أن من البيان

سحرا، و«سُنَنِ الدارمي» (٣٠٣/١)، كتاب الصلاة، باب في قِصَرِ الْخُطْبِ.

(٥) يُنظر : «العدة» (٧٢٧/٣).

(٦) في الأصل : «فالذي»، والصواب ما أثبتّه.

(٧) زيادة ليست بالأصل، ولا بد منها ليستقيم السياق.

بِالنُّصْرَةِ الْمُوجِبَةِ لِإِظْهَارِهِ، بَعْدَ أَنْ [كَانَ] ^(١) يُثَلِّى فِي الْبُيُوتِ، وَوَرَاءَ الْجُذْرَانِ؛ خَوْفًا مِنْ قُرَيْشٍ؟ ^(٢):

قِيلَ: لَيْسَ بَيْنَ قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿لِئَلَّيْنِ لِلنَّاسِ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ^(٣) تَنَافٍ ^(٤) حَتَّى يُحْمَلَ الْبَيَانُ عَلَى مَعْنَيْنِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ ﴿لِئَلَّيْنِ﴾ إِضَافَةٌ الْبَيَانِ إِلَيْهِ ﷺ تَبْلِيغًا وَإِعْلَامًا ^(٥)، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ^(٦) إِضَافَةٌ الْإِمْدَادِ بِالْهَامِ اللَّهُ لَهُ التَّأْوِيلَاتِ، وَالْإِلْقَاءُ فِي رُوعِهِ مَعَانِي التَّلَاوَاتِ ^(٧).

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿سَنُقَرِّفُكَ فَلَا تَسْمَعُ﴾ ^(٨) [الْأَعْلَى: ٦]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ^(٩) [الْحَجَر: ٩]، وَالْحِفْظُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - إِنَّمَا هُوَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا: إِبْتِاثُ الْقُرْآنِ فِي قَلْبِهِ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ ذَهَابُهُ عَنْ قَلْبِهِ بِنِسْيَانٍ وَلَا ذُهُولٍ

/ وَحِفْظُهُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ، الَّذِي تَطَرَّقَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ ١٧٩/ب
الْكُتُبِ: كَالْتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ^(١٠).

(١) إضافة ليستقيم السياق.

(٢) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٥٥٩/٢)، وكذلك تفسيره لهذه الآية في: (٤/٤٤٩).

(٣) في الأصل: «تنافي».

(٤) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٥٧١/٢).

(٥) يُنْظَرُ نَحْوَ ذَلِكَ فِي: «تفسير ابن كثير» (٤٤٩/٤) عند تفسيره لهذه الآية.

(٦) أشار إلى المعنى الثاني الإمام ابن كثير في «تفسيره» (٥٤٧/٢) عند تفسير هذه الآية، وهو المعنى المشهور عند المفسرين، ولا ينافي المعنى الأول، فالحفظ: لفظ عام، والعبارة بعموم اللفظ، كما هو معلوم، والله أعلم!

وَمِنْ ذَلِكَ^(١): قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّا أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [العنكبوت: ٣١]^(٢)، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ قَوْلَ مَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ لُوطًا وَأَهْلَهُ مُهْلِكُونَ^(٣) أَيْضًا: ﴿إِنِّي فِيهَا لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٣٢]، فَقَالَ الْمَلِكُ: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتُنَا﴾ [العنكبوت: ٣٢]^(٤)، وَهَذَا بَيَانٌ تَأَخَّرَ عَنْ خِطَابٍ؛ فَقَدْ بَانَ [خَطَأً]^(٥) دَعْوَاهُمْ إِحَالَتَهُ^(٦).

وَمِنْهَا - أَيْضًا - : قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، فَلَمَّا سَأَلُوا عَنْ حَقِيقَةِ مَا أَمَرَهُمْ بِذَبْحِهِ مِنَ الْبَقَرِ^(٧)، بَيَّنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْخِطَابِ بَيَانًا كَشَفَ عَنْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ: الْبَقَرَةَ الْجَامِعَةَ لِلصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ^(٨)، وَهَذَا بَيَانٌ بَعْدَ خِطَابٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ^(٩).

(١) هَذَا اسْتِنَافٌ مِنَ الْمَصْنُفِ فِي ذِكْرِ الْأَدْلَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.
(٢) صَدَرَ الْآيَةُ: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «مُهْلِكِينَ».

(٤) يُنْظَرُ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٤١٢/٣) عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ.

(٥) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٦) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلُ فِي: «الْمُعْتَمَدُ» (٣٢٧/١)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢٩٦/٢).

(٧) وَهَذِهِ الْقِصَّةُ: فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمَا ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ بِهِ، لَمَّا شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَضَيَّقُوا عَلَيْهَا، وَأَكْثَرُوا الْاِخْتِلَافَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ انْظُرْ فِي تَفْسِيرِهَا «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١٠٧/١).

(٨) يُنْظَرُ: «الْمُعْتَمَدُ» (٣٢٦/١)، وَ«الْتِمِيدُ» (٢٩٦/٢ - ٢٩٧).

(٩) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - فِي قِصَّةِ نُوحٍ [الأنبياء: ١٠٦]: ﴿فَاسْأَلَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]^(١)، وَقَوْلُ نُوحٍ لَمَّا رَأَى وَلَدَهُ يَغْرُقُ: ﴿إِنَّ أَبِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ [هود: ٤٥]؛ فَبَيَّنَ لَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] الَّذِينَ أَمَرْنَاكَ بِاسْتِصْحَابِهِمْ فِي السَّفِينَةِ - : أَنَّهُ^(٢) ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]^(٣)؛ فَأَخْرَعَ بَيَانَ اشْتِرَاطِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ مَعَ الْأَهْلِيَّةِ عَنْ أَمْرِهِ لَهُ، بِأَنْ يَسْلُكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَهُ^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَا يُخِلُّ بِالْبَيَانِ عَنْ نَفْسِ الْخِطَابِ، وَلَا أَخْلَ بِهِ، إِنَّمَا يُذْهِمُ الْمُكَلَّفُونَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ إِهْمَالِهِمُ التَّأَمُّلَ وَالنَّظَرَ فِي مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَمَا أُوْدَعَهُ مِنَ الْبَيَانِ:

فَإِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمَّا قَالَ لَهُ: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٣٧] [المؤمنون: ٢٧]، عَقَّبَهُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ، فَقَالَ: ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِأَظْهَرِ مِنْهُ بَيَانًا، فَقَالَ: / : ﴿وَلَا تَخْطُبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [هود: ٤٠] [المؤمنون: ٢٧]، وَابْنُهُ كَانَ مِنْ كَفَرٍ، وَكَانَ ظَالِمًا^(٥)؛ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَهْلِ

(١) وفي سورة هود، الآية ٤٠: ﴿قُلْنَا آخِمْ فِيهَا﴾

قلتُ: وهي مرادُ المصنّف - هنا -؛ لأنه أتى بعدها بالقصة الواردة في سورة هود.

(٢) قوله: «أنه...» معمولٌ «فبيّن».

(٣) يُنظر: «تفسير ابن كثير» (٤٤٧/٢) عند تفسيره لهذه الآية، ويُنظر: «التمهيد» (٢٩٥/٢).

(٤) يُنظر: «العدة» (٧٢٧/٣)، و«التمهيد» (٢٩٥/٢).

(٥) يُنظر: «تفسير ابن كثير» (٤٤٧/٢).

بِالاسْتِثْنَاءِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْخِطَابِ فِيهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمَا قَالَ لَهُ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤] ^(١)، وَإِنَّمَا نَفَى الْأَهْلِيَّةَ عَنْهُ الَّتِي أَمَرَهُ بِأَنْ يَسْلُكَهَا السَّفِينَةَ ^(٢).

وَكَذَلِكَ قَالَ لِلرُّوْطِ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٨١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَمْرًا لَكَ﴾ [هود: ٨١]، فَمَا زَالَ - سُبْحَانَهُ - يَسْتَشْنِي وَيُبَيِّنُ لَهُمْ. وَيُنْشِئُهُمْ وَيُذْهِلُهُمْ ^(٣) عَنِ الْفَهْمِ: مَحَبَّةُ الْأَهْلِ، وَفَرْطُ الْإِشْفَاقِ؛ فَيُؤْتُونَ مِنْ قِلِّ نَفْسِهِمْ فِي ذَلِكَ ^(٤)، لَا لِأَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانٍ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ ^(٥).

وَبِمِثْلِ هَذَا: ذَهَلُ ^(٦) أَهْلِ الْإِلْحَادِ الْمُبْطِلُونَ ^(٧) لِمُنَاقَضَةِ الْقُرْآنِ ^(٨)، عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ - لَأَدَمَ الْعَالَمُ: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا

(١) يلاحظ أن المصنف رحمه الله خلط بين آيتي «هود» و«المؤمنون»؛ فليتبنا!

(٢) يُنْظَرُ: «التمهيد» (٢/٢٩٥).

(٣) هذان الفعلان معطوفان على قوله: «يُذْهِلُ» في صدر هذا الاعتراض.

(٤) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٢/٤٥٣ - ٤٥٤)، عند تفسير هذه الآية.

(٥) هذا المثال وتوجيهه مما زاده ابن عقيل رحمه الله على ما أورده شيخاه: الشيرازي، وأبو يعلى، فضلاً عن غيرهما، وهذا مما يدل على غزارة علمه وامتداد نفسه رحمه الله.

(٦) قال الجوهري: «ذَهَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ أَذْهَلُ ذَهَلًا: نَسِيتُهُ وَعَفَلْتُ عَنْهُ، وَأَذْهَلَنِي عَنْهُ كَذَا، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: ذَهَلْتُ - بِالْكَسْرِ - ذُهُولًا». «الصحاح» (٤/١٧٠٢) مادة (ذهل).

(٧) في الأصل: «المبطلين»، والصواب رفعه؛ لأنه صفة لـ «أهل» وهي مرفوعة بالفاعلية، والجر على المجاورة ضعيف، والنصب على الذم بعيد، وليست هذه عادة المصنف ولا لغته.

(٨) قوله: «المناقضة القرآن» يعود إلى قوله: «ذَهَلُ»، والمراد: أن أهل =

وَلَا تَعْرَى ﴿١٨﴾ [طه: ١١٨]، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿فَبَدَّتْ لُحْمًا سُوءًا تُنْهَمًا﴾ [طه: ١٢١]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ^(١): ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لُحْمًا سُوءًا تَنْهَمًا﴾ [الأعراف: ٢٢]؛ فَعَرِيَ مَعَ وَعْدِهِ بِأَلَّا يَعْرِى فِيهَا، وَجَهِلُوا مَا طَوِي فِي الْوَعْدِ مِنَ الشَّرْطِ، وَهُوَ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ١٩]^(٢) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ ﴿١٨﴾ [طه: ١١٨] وَكَانَ الْمَفْهُومُ مِنَ الشَّرْطِ: أَنْ: «لَا تَقْرَبِ الشَّجَرَةَ؛ فَلَا^(٣) تَجُوعَ وَلَا تَعْرِى»؛ فَلَمَّا تَرَكَ مَا شَرِطَ عَلَيْهِ، سَقَطَ مَا شَرِطَ لَهُ^(٤).

وَكُلَّ مَا آخَرَهُ^(٥) الْبَيَانُ، وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهُ بِالتَّأْوِيلِ فِيهِ؛ فَمَنْ أَهْمَلَ التَّأْوِيلَ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ -^(٦)، فَمِنْ^(٧) قَبْلِ نَفْسِهِ دُهِي، لَا مِنْ قَبْلِ

= الإلحاد: ذهلوا لِمَا ادَّعَوْهُ مِنْ مناقضة في القرآن، ونسوا وَغَفَلُوا عَنْ معاني كلام الله ﷻ وَضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ.

(١) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لَا تَقْرَبَا»، وَالصُّوَابُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ، كَمَا هُوَ فِي الْمَصْحَفِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا».

(٤) يُنْظَرُ: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٢/ ٢٠٥ - ٢٠٧، ١٦٧/٣ - ١٦٩).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «أَخْرَجَهُ»، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) يَعْنِي أَهْلَ اسْتِعْمَالِ التَّأْوِيلِ مُتَجَرِّدًا لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ الْمُعْتَرِضُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُدْهَى الْمَكْلُفُونَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ إِهْمَالِهِمُ التَّأْمُلَ وَالنَّظَرَ فِي مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ... وَيَنْسِيهِمْ وَيَذْهَلُهُمْ عَنِ فَهْمِ مَحَبَةِ الْأَهْلِ، وَفِرَطِ الْإِشْفَاقِ، فَيُؤْتُونَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِمْ فِي ذَلِكَ». يُنْظَرُ: (٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨).

(٧) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَالصُّوَابُ إِثْبَاتُ الْفَاءِ.

النُّطْقُ:

قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يُعَلِّقِ الْحُكْمَ - وَهُوَ تَغْرِيقُ ابْنِهِ - إِلَّا عَلَى بَيَانٍ: إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ الَّذِينَ أَرَادَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَهْلَكَ﴾، وَلَوْ سَبَقَ الْبَيَانُ، لَكَانَ التَّوْبِيخُ عَلَى التَّقْدِيمَةِ^(١)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - وَبَّخَ آدَمَ وَحَوَّاءَ عَلَى مُخَالَفَةِ التَّقْدِيمَةِ، فَقَالَ: ﴿أَلَوْ أَنَّهُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ أَقْبَلَا لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ / [الأعراف: ٢٢]، وَلَمْ يَقُلْ هُنَا: «يَا نُوحُ، أَلَمْ أَقُلْ: وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَفَرَ؟!»؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ الْأَسْتِثْنَاءُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ^(٢) عَوْدِهِ إِلَى الْكَلَامِ الْآخِرِ وَالْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ، وَبَيَّنَّ عَوْدِهِ إِلَى [قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ]^(٣): ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾؛ فَبَيَّنَ لَهُ بَيَانًا^(٤) مُبْتَدَأً، وَلَوْ عَوَّلَ عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْبَيَانِ، لَوَبَّخَهُ عَلَى الْمُرَاجَعَةِ وَالْمُعَاوَدَةِ بَعْدَ تَقْدِيمَةِ الْبَيَانِ؛ كَمَا وَبَّخَ آدَمَ وَحَوَّاءَ؛ حَيْثُ قَدَّمَ لَهُمَا الْبَيَانَ؛ فَعَمِلَا بِخِلَافِهِ^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؛ فَإِنَّهَا لَمَّا

(١) وهي قوله - تعالى - له: ﴿أَجْمَلُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٤٠].

(٢) في الأصل: «عن»، والصواب ما أثبتته.

(٣) هذه إضافة ليست في الأصل.

(٤) في الأصل هكذا: «بأيا» والصواب ما أثبتته.

(٥) ساق هذا الدليل مختصرًا ودون ربطه بقصة آدم وحواء - عليهما السلام - : أبو

يعلى في: «العدة» (٧٢٧/٣)، وأبو الخطاب في: «التمهيد» (٢٩٥/٢).

نَزَلَتْ، نَاقَضَتْهُ الْيَهُودُ بِهَا^(١)، وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ^(٢): «لَا خِصَمَ مُحَمَّدًا»^(٣)، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ وَعِيسَى قَدْ عُبِدُوا^(٤)؛ فَتَوَقَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَوَابِ إِلَى أَنْ نَزَلَ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

فهذا بَيَانٌ تَأَخَّرَ عَنْ خِطَابِ^(٥).

فَإِنْ قِيلَ: «هَذَا لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ [مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ]^(٦): لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَذْرَجَ^(٧) فِيهِ دَفْعَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «مَا» وَ«مَا» لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَعِيسَى وَالْمَلَائِكَةُ وَعُزَيْرٌ يَعْقِلُونَ، وَلَمْ يَقُلْ: «إِنَّكُمْ وَمَنْ»^(٨).

الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ بَانَ أَنَّهُمْ أَعْتَقَدُوا الْمُنَاقَضَةَ؛ فَقَدْ كَانَتْ الْحَاجَةُ

(١) المشهور: أَنَّ الَّذِي نَاقَضَهُ فِيهَا هُمْ مُشْرِكُو مَكَّةَ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ لَخِطَابِهِمْ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ الْآيَةَ، وَابْتَرَى أَحَدُهُمْ - وَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - وَقَالَ مَقَالَتُهُ فِي ذَلِكَ، وَنَزَلَ الرَّدُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُنْتَظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣/١٩٧ - ١٩٩)، و«الدر المنثور» (٥/٦٧٩).

(٢) هو عبد الله بن الزبير، سبقت ترجمته، في: (١/١٦٩).

(٣) يُنْتَظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣/١٩٧ - ١٩٩)، و«الدر المنثور» (٥/٦٧٩).

(٤) سَبَقَ إِبْرَادُ الْقِصَّةِ كَامِلَةً مَعَ مَصَادِرِهَا، فِي: (١/١٦٩).

(٥) يُنْتَظَرُ: «المعتمد» (١/٣٢٦)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٣٨)، و«التمهيد» (٢/٢٩٤).

(٦) إضافة يستقيم بها السياق.

(٧) فِي الْأَصْلِ: «درج» وَالصَّوَابُ مَا أُبْتُتُهُ.

وَيُنْتَظَرُ فِي مَعَانِي ذَلِكَ «الصحاح» (١/٣١٣) مَادَّةُ (درج).

(٨) يُنْتَظَرُ: «المعتمد» (١/٣٢٦)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٣٨ - ٣٩)، و«التمهيد» (٢/٢٩٤).

(٢/٢٩٤)، وَيُنْتَظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣/١٩٩).

دَاعِيَةً إِلَى بَيَانٍ يُزِيلُ عَنْهُمْ شُبُهَةَ الْمُنَاقَصَةِ.
وَلَيْسَ حَاجَةً الْمُكَلَّفِينَ إِلَى الْعَمَلِ ^(١) بِالْأَمْرِ الْمُجْمَلِ وَالْعَامِّ
بِأَوْفَى مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى اِغْتِقَادِ اتِّفَاقِ الْآيِ وَمُلَامَتِهِ، وَتَضَدِّيقِ بَعْضِهِ
لِبَعْضٍ، وَنَفْيِ الْمُنَاقَصَةِ عَنْهُ ^(٢).

وَقَدْ اتَّفَقْنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ تَأْخِيرَ ^(٣) الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا
يَجُوزُ ^(٤)؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ مَا يَمْنَعُ ^(٥)
إِيزَادَ هَذِهِ / الشُّبُهَةِ، وَلَيْسَ إِلَّا قَوْلُهُ [سُبْحَانَهُ]: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا
تَعْبُدُونَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَنْ تَعْبُدُونَ» ^(٦).

قِيلَ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَاكَ، لَاحْتِجَّ الْبَارِي بِهِ، وَوَبَّخَهُمْ عَلَى
اِغْتِقَادِ ^(٧) الْمُنَاقَصَةِ فِيمَا لَا يُوجِبُهَا؛ فَلَمَّا عَدَلَ إِلَى قَوْلٍ يُوجِبُ
التَّخْصِصَ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مُقْتَضَى «مَا» ^(٨).

وَلَأَنَّهُ قَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ۝﴾ [الشمس: ٥]،
وَأَرَادَ بِهِ: «وَمَنْ بَنَاهَا» ^(٩).

(١) في الأصل: «الأعمال»، والصواب ما أثبتته.

(٢) يُنظر شيء من ذلك في: «المعتمد» (١/٣٢٦)، «الإحكام» للآمدي (٣/٣٩).

(٣) في الأصل: «تأخر»، والذي دَرَجَ عليه الأصوليون إثبات الباء؛ كما أوردته.

(٤) يُنظر: (٢/٣٣٥).

(٥) في الأصل: «منع» والمثبت أنسب للسياق.

(٦) يُنظر بنحو ذلك في: «المعتمد» (١/٣٢٦)، «الإحكام» للآمدي (٣/٣٩).

(٧) في الأصل: «اعتماد»، والصواب ما أثبتته، وقد سبقت في سياق الاعتراض.

(٨) يُنظر في الجواب: «المعتمد» (١/٣٢٦)، و«الإحكام» للآمدي (٣/٣٩)،

«التمهيد» (٢/٢٩٥).

(٩) يُنظر: «تفسير ابن كثير» (٤/٥١٥)، و«التمهيد» (٢/٢٩٥).

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَوْجَبَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَوْقَاتَهَا، وَلَا أَعْمَالَهَا؛ حَتَّى نَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام فَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ، أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ^(١)، وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ، وَقَالَ لِلسَّائِلِ عَنِ الصَّلَوَاتِ: «صَلِّ مَعَنَا»^(٢)، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ^(٣): «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٤)؛ وَعَلَى ذَلِكَ أَمَرَ النَّاسَ بِالْحَجِّ، وَأَخَذَ

(١) جاء ذلك في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما وغيره، عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم، هكذا ذكر ابن حجر رحمته الله، وأن جبريل عليه السلام نزل فأَمَّ الرسول ﷺ وعلمه أوقات الصلوات. يُنظر: «مسند أحمد» (٣٣٣/١، ٣٥٤)، مسند عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - و«سنن أبي داود» (١٠٧/١)، كتاب الصلاة باب في المواقيت، «سنن الترمذي» (٢٧٨/١)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة. ويُنظر في استقصاء طرق الحديث والحكم عليه: «التلخيص الحبير» لابن حجر (١٧٣/١ - ١٧٤)، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة.

(٢) أخرجه مسلم وأحمد وأهل «السنن» من حديث بريدة رضي الله عنه. يُنظر: «صحيح مسلم» (٤٢٨/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات، و«مسند أحمد» (٢٤٩/٥)، «مسند بريدة رضي الله عنه»، و«سنن الترمذي» (٢٨٦/١)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، و«سنن ابن ماجه» (٢١٩/١)، كتاب الصلاة، أبواب مواقيت الصلاة. ويُنظر «التلخيص الحبير» (١٧٥/١)، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلوات. (٣) والأمرُ للأُمَّة جميعاً، وقد كُتِبَ في الأصل: «وقال للناس»، ثم ضرب الناسخ على كلمة «لِلنَّاسِ»، وكتب: «لِأَصْحَابِهِ»؛ كما أثبتُّها.

(٤) الحديث مخرَّج في الصحيح و«المسند» وبعض «السنن» عن أبي قلابه رضي الله عنه وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

يُنظر: «صحيح البخاري» (٢٥٨/١)، باب ما جاء في فضل الأذان، و«مسند أحمد» (٤٣٦/٣، ٥٣/٥)، و«سنن الدارمي» (٢٨٦/١)، باب من أحقَّ =

النَّاسُ^(١) عَنْهُ^(٢) الْمَنَاسِكَ الَّتِي بَيَّنَّهَا وَوَقَّتَهَا، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣)؛ وَلَوْ لَمْ يَجْزِ التَّأْخِيرُ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ، لَمَا آخَرَهُ^(٤).

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال : ٤١]^(٥)، كَانَ ذَلِكَ^(٦) يُعْطِي جَمِيعَ

= بالإمامة؟ «سُنن البيهقي» (٣٨٥/١)، كتاب الصلاة.
ويُنظر: «إرواء الغليل» (١٩٣/١، ٢١٧) في تخريج أحاديث منار السبيل
للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، كتاب الصلاة، ط/ المكتب الإسلامي،
سنة ١٣٩٩هـ، بيروت دمشق.

(١) يعني: أنه - عليه الصلاة والسلام - القدوة للناس جميعاً في عبادتهم وغيرها؛
كما قال - سبحانه - عنه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾
[الأحزاب : ٢٧].

(٢) في الأصل: «به علي»، والصواب ما أثبتته.

(٣) خرجه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه.
يُنظر: «صحيح مسلم» (٩٤٣/٢)، كتاب الحج، ورواه بلفظ: «لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» باللام، «مسند أحمد»، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، و«سُنن أبي داود» (٢٠١/٢)، كتاب المناسك، و«سُنن النسائي» (٢٧٠/٥)، كتاب المناسك.

ويُنظر: «التلخيص الحبير» (٢٤٤/٢)، كتاب الحج، باب دخول مكة وبقيّة
أعمال الحج، و«إرواء الغليل» (٢٧١/٤ - ٢٧٢)، كتاب الحج.

(٤) في الأصل: «لما أخبره»، والصحيح ما أثبتته.

(٥) سقط في الأصل من الآية كلمة: «وللرسول»، وكتب الناسخ: «ولذي القربى»
في الهامش.

(٦) أي: ذلك الخطاب، وهو عموم قوله: «ولذي القربى» يُعْطِي - أي يفيد - أنَّ
لجميع القرابة حقاً في العطاء، والله أعلم!

القرابة؛ مِنْ بَنِي نَوْفَلٍ، وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَلَمَّا جَاءَ عُثْمَانُ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ^(١) [رضي الله عنهما] - وَقَالَا مَا قَالَا مِنْ أَنَّهُ حَرَمَهُمْ، وَقَرَابَتُهُمْ سَوَاءٌ^(٢) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ لَمْ يَفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ»^(٣)، وَأَرَادَ بِهِ: كَوْنُهُمْ مَعَهُ فِي الشَّعْبِ؛ حَيْثُ هَجَرْتَهُمْ قُرَيْشٌ^(٤)، وَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُ لِعُثْمَانَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ [رضي الله

(١) هو: الصحابيُّ الجليلُ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ، النَّوْفَلِيُّ، كَانَ مِنْ أَكْبَارِ قُرَيْشٍ، وَأَعْلَمُهُمَا بِالنَّسَبِ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي فِدَاءِ أَسَارِي بَذَرٍ، فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الطُّورِ، قَالَ: «فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا دَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي»، أَسْلَمَ بَيْنَ عَامِي الْحَدِيدِيَّةِ وَالْفَتْحِ، وَقِيلَ: عَامَ الْفَتْحِ، وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، سَنَةِ سَبْعٍ، أَوْ ثَمَانٍ، أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، رَوَى عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: سُلَيْمَانُ بْنُ صُرْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ، وَمِنْ التَّابِعِينَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ وَأَرْضَاهُمْ.

يُنْتَظَرُ: «الاستيعاب» (١/٢٣٠ - ٢٣١)، و«الإصابة» (١/٢٢٥ - ٢٢٦).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قَرَابَتُهُمْ سَوَاءٌ» بِدُونِ وَاوٍ، وَالصُّوَابُ إِثْبَاتُهَا.

(٣) الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤/١٩٨ - ١٩٩)، بَابِ وَمِنَ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ، وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ. كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣/١٤٥) كِتَابُ الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفِيءِ، بَابِ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ قِسْمِ الْخُمْسِ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى.

كَمَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدِهِ فِي تَفْسِيرِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ، «جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ» (١٣/٥٥٦)، وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ، يُنْتَظَرُ: «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (٤/٦٩).

(٤) تُنْتَظَرُ وَقَائِعُ ذَلِكَ فِي: «السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ» لِابْنِ هَشَامٍ (١/٢٢٩)، وَقَوْلُهُ: «حَيْثُ» هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ صَحِيحُ الْمَعْنَى، وَلَوْ قَالَ: «حِينَ»، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ قَوِيٌّ.

عنهما] بَعْدَ خِطَابٍ كَانَ يَقْتَضِي عُمُومَ الْقَرَابَةِ الْمُتَسَاوِيَةِ^(١).

(١) يُنْظَرُ: «الإحكام» للآمدي (٤١/٣ - ٤٢)، وللنَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ لِلْقَائِلِينَ
بِجَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ مُطْلَقًا، يَرَاجِعُ: «المعتمد» (٣٢٥/١)،
«التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«الإحكام» للآمدي (٣٣/٣) وما بعدها، و«العدة»
(٧٢٦/٣) وما بعدها، و«التمهيد» (٢٩٢/٢) وما بعدها.

«فَضْلٌ»

فِي الْأَدِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ^(١) [عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ
الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، عَلَى الْإِطْلَاقِ]:

فَمِنْهَا: أَنَّ / الْبَيَانَ إِنَّمَا يُرَادُ لِصِحَّةِ إِنْقَاعِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَكْلُفِ، وَمَا
كَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ بَلْ يَجُوزُ
تَأْخِيرُهُ^(٢) إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى إِنْقَاعِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ هُوَ الْقُدْرَةُ
الْمُصَحِّحَةُ لِلْفِعْلِ، وَالْآلَةُ^(٣) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهَا قَبْلَ
وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ كَذَلِكَ الْبَيَانُ، لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ سَلَفًا قَبْلَ الْحَاجَةِ^(٤).
فَإِنْ قِيلَ: «تَأْخِيرُ الْقُدْرَةِ وَالْآلَةِ لَا يُوجِبُ جَهْلًا، وَهَذَا^(٥)
يُوجِبُ جَهْلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»، أَعْتَقَدَ وَجُوبَ قَتْلِ
كُلِّ مُشْرِكٍ، فَإِذَا جَاءَ التَّخْصِصُ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِخْرَاجِ أَهْلِ الْكِتَابِ - إِذَا

(١) وهي الأدلة العقلية.

(٢) في الأصل: «تأخير»، والصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «والأولة»، والصواب ما أثبتته، وهو على الصواب في «العدة»
(٧٢٩/٣).

والمراد - هنا -: الآلة التي بها إيقاع الفعل من المكلف، أي: ما يُسْتَعَانُ بِهَا
عَلَى إِنْقَاعِ الْفِعْلِ؛ كالأعضاء للإنسان، والراحلة في الحج، ونحو ذلك.
(٤) توضيحه: قياس تأخير البيان إلى وقت الحاجة، على الآلة والقُدرة للمكلف؛
من حيث جواز تأخيرهما إلى وقت الحاجة، فكما يجوز تأخير الآلة
والقُدرة: كذلك يجوز تأخير البيان، والله أعلم! يُنظر: «العدة» (٧٢٨/٣ - ٧٢٩/٣).
(٥) «التمهيد» (٢٩٨/٢ - ٣٠١).

(٥) الذي هو تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة.

أَدُّوا الْجِزْيَةَ - وَالصُّبْيَانَ وَالْمَجَانِينَ - بَانَ أَعْتَقَاذُهُ لِإِنْجَابِ قَتْلِ الْجَمِيعِ،
جَهْلًا^(١).

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: ﴿وَمَا أَثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، عَمَّ^(٢) الْجَهْلُ بِ«الْحَقِّ» كُلِّ أَمْرٍ؛ فَلَا نَذْرِي مَا الْحَقُّ؟ فَكَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْبَيَانِ دَاعِيَةً لِنَفْيِ هَذَا الْجَهْلِ؛ إِذِ الْجَهْلُ قَبِيحٌ،
وَالْتَّعْرِضُ لِلْقَبِيحِ^(٣) قَبِيحٌ.

فَذَلِكَ الَّذِي أَعْنَى عَنْ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ وَالْآلَةِ، وَأَخْرَجَ إِلَى تَقْدِيمِ
الْبَيَانِ عَلَى وَقْتِ الْفِعْلِ^(٤).

قِيلَ: مَنْ آتَاهُ اللَّهُ عَقْلًا صَالِحًا لِلتَّكْلِيفِ، وَعَرَفَ مَا قَدْ أُسْتَقَرَّ فِي
لُغَةِ الْعَرَبِ مِنَ التَّخْصِيسِ الدَّاخِلِ عَلَى الْعُمُومِ، وَالتَّفْسِيرِ الْوَارِدِ بَعْدَ
الْإِجْمَالِ - لَا يُبَادِرُ بِاعْتِقَادِ الْجَهْلِ؛ لِمُبَادَرَةِ^(٥) الْأَمْرِ بِالْعُمُومِ
وَالْمُجْمَلِ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى الْعُمُومِ مَا لَمْ يَرِدْ دَلِيلُ تَخْصِيسٍ^(٦).
فَإِنْ مَنَعْتُمْ مِنْ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ،
وَجَوَزْتُمْ^(٧) - مَعَ هَذَا الْحَالِ - الْجَهْلَ عَلَى مَنْ أَرِيحَتْ عَلَيْهِ؛ بِمَعْرِفَةِ
اللُّغَةِ، وَصِحَّةِ الْخَلْقِ، وَصِحَّةِ الْعَقْلِ - : فَاْمَنْعُوا مِنْ تَأْخِيرِ الْقُدْرَةِ

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٣/ ٧٢٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «يَعْنِي بِهِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بِالْقَبِيحِ» وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) أورد أبو يعلى شيئاً من ذلك في: «العدة» (٣/ ٧٣٠ - ٧٣١).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «مُبَادَرَةٌ».

(٦) يُنْظَرُ: «العدة» (٣/ ٧٣٠).

(٧) فِي الْأَصْلِ: «جَوَزْتُمْ» بِدُونِ وَاوٍ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

/ وَالْآلَةُ؛ لِتَجْوِيزِ جَهْلِ الْمُكَلَّفِ بِظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ كُفِّفَ مَا لَا يُطَاقُ^(١)، ١/١٨٢
 حَيْثُ قُدِّمَ الْأَمْرُ لَهُ مَعَ إِفْلَاسِهِ - حِينَ أُمِرَ - مِنَ الْقُدْرَةِ وَالْآلَةِ.
 وَلَمَّا لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَعْتَقَادَ الْجَهْلِ - فِيمَا قَرَّرْنَا مِنْ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ
 الْعُمُومَ مَا^(٢) لَمْ تَرِدْ دَلَالَةُ التَّخْصِيسِ - لَمْ^(٣) يُخْتَجْ أَنْ يُقَالَ لَهُ: «افْعَلْ
 مَا لَمْ تَعْجَزْ»، وَ«أُوجِبْ عَلَيْكُمْ مَا دُمْتُمْ أَحْيَاءَ»؛ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ
 مَعْلُومًا؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ لِلْمُكَلَّفِ:
 «مَا لَمْ أَنْسَخْ»^(٤) لِيَعْلَمَهُ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ كَذَلِكَ.
 وَلَآئِهْ قَدْ يَرِدُ الْخَطَابُ بِاسْمِ حَقِيقَةٍ فِي شَيْءٍ، يَعْتَقِدُ الْمُكَلَّفُ
 الْحَقِيقَةَ بِأَصْلِ الْوَضْعِ، فَتَقُومُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ، وَلَا يُقَالُ:
 «إِنَّهُ عَرَضَ الْمُكَلَّفُ لِلتَّكْذِيبِ»^(٥)، وَكَلَامُهُ لِلْكَذِبِ^(٦)؛ لَمَّا كَانَتْ عَادَةُ
 الْعَرَبِ ذَلِكَ^(٧).

وَالْمِغْرَاجُ، مَنَامًا، أَوْ يَقْظَةً^(٨):

(١) يُنْظَرُ: «شرح الكوكب المنير» (٤٥٢/٣).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مِمَّا»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَلَمْ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) قَوْلُهُ: «مَا لَمْ أَنْسَخْ» مَوْضِعُهُ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «ذَلِكَ كَذَلِكَ»، وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ
 مِنَ النَّاسِخِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «التَّكْذِيبُ» وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٣١/٣).

(٧) أَي: أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِالْمَجَازِ، وَقَدْ سَبَقَ إيرادُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فِي: (٢١٤/٢).

(٨) هَذِهِ إِشَارَةٌ مِنَ الْمَصْنُفِ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمِغْرَاجِ، هَلْ كَانَ يَقْظَةً أَوْ مَنَامًا؟
 وَهَذَا الْأَمْرُ لَا يَهُمُّ - هُنَا - بَلْ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامٍ.

أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ - أَوْ كَافَحَهُ^(١) مُكَالَمَةً - بِفَرَضِ خَمْسِينَ صَلَاةً^(٢)، وَلَمْ يُظْلَعُهُ عَلَى مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْأَمْرُ؛ أَتَرَاهُ عَرَضُهُ لِلْجَهْلِ؛ حَيْثُ كَانَ مُرَادُهُ خَمْسًا لِمَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ النُّسخِ؟!

عَلَى أَنَّا نُقَابِلُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ حُصُولِ الْجَهْلِ بِمَا يُوفِي عَلَى ذَلِكَ مِنَ النِّفْعِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - إِذَا خَاطَبَ الْمُكَلَّفَ بِإِيتَاءِ «الْحَقِّ»^(٣)، تَلَقَّى أَمْرَهُ بِإِغْتِيَادِ إِنْجَابِ «الْحَقِّ»، وَوَطَّنَ^(٤) نَفْسَهُ عَلَى أَدَاءِ أَيِّ حَقٍّ بَيْنَهُ وَفَسَّرَهُ بِهِ - قَلَّ أَوْ كَثُرَ - فَحَصَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ جَزِيلُ الثَّوَابِ بِمَا آغْتَقَدَهُ وَأَضْمَرَهُ، فَإِذَا جَاءَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: الْعُشْرُ، أَوْ رُبُعُ الْعُشْرِ/ أَوْ مِقْدَارًا مَا^(٥) سَارَعَ^(٦) إِلَى الْإِيتَاءِ بِسُهُولَةٍ وَطِيبِ نَفْسٍ؛

١٨٢/ب

= والصحيح: أَنَّ المعراج كان حقيقة، يقفلة، بالجسد والروح معًا. يُنظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٢٣)، و«تفسير ابن كثير» (٢٢/٣).

(١) أي: لَقِيَهُ وواجهه، واستقبله وبارسه الكلام بنفسه، دون واسطة. يُنظر معنى «كفح» في: «الصحاح» (٣٩٩/١)، مادة (كفح).

(٢) يُنظر حديث المعراج وفرض الصلاة فيه في كل من: «صحيح البخاري» (١/١٥٧)، كتاب الصلاة، باب كيف فُرِضَت الصلاة في الإسراء؟، و«صحيح مسلم»

(١/١٤٥)، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ في السموات وفرض الصلوات، و«مسند أحمد» (٣/١٤٩، ٥/١٤٤)، و«سنن الترمذي» (١/٤١٧)،

أبواب الصلاة، باب كم فرض الله على عباده من الصلوات؟، و«سنن النسائي» (١/٢٢٥)، كتاب الصلاة، باب كيف فُرِضَت الصلاة؟، و«سنن ابن ماجه» (١/٤٤٨)،

كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس.

(٣) يعني: في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا آتَاوَا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَاوِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(٤) في الأصل: «ويوطن»، والصواب ما أثبتته؛ عطفاً على قوله: «تَلَقَّى أَمْرَهُ».

(٥) في الأصل: «مقداراً ما» بالنصب، والصواب ما أثبتته.

(٦) يُنظر في بيان الحق في ذلك: ما ورد في تفسير هذه الآية من «تفسير ابن كثير»

(٢/١٨١)، و«التبصرة» (ص ٢١١).

لِمَا كَانَ جَوَازُهُ مِنْ تَفْسِيرِ ذَلِكَ بِالنُّصْفِ أَوْ الثُّلُثَيْنِ؛ فَحَازَ بِذَلِكَ ثَوَابَ
الإِضْمَارِ الْأَوَّلِ، وَاعْتِقَادَ الطَّاعَةِ فِيْمَا كَثُرَ، وَسَهْلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْلِيفِ
فِي تَفْسِيرِهِ بِالْقَدْرِ النَّاqِصِ عَمَّا كَانَ التَّزَمُهُ.

وَهَاتَانِ الْمَصْلَحَتَانِ تُعْطِيَانِ عَلَى الْجَهْلِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ فِي
التَّكْلِيفِ، وَهَلِ التَّكْلِيفُ إِلَّا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: تَجْهِيلَ، وَتَعْرِيفٍ؟! وَكَمْ
جَهْلَ، ثُمَّ كَشَفَ؟ وَجَهْلَ، وَأَدَامَ التَّجْهِيلَ فَلَمْ يَكْشِفْ:

فَمِنْ الْآيَاتِ: مَا كَشَفَهَا؛ وَهِيَ: النُّصُوصُ، وَمِنْ الْآيَاتِ: مَا
كَتَمَ مُرَادَهُ مِنْهَا، وَهِيَ: الْمُتَشَابِهَاتُ الَّتِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهَا إِلَّا اللَّهُ^(١)؛
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالْأُصُولِ عَلَى ذَلِكَ^(٢).

وَجَهَلْنَا بِحَقَائِقِ^(٣) أَشْيَاءَ عَلَّمَنَاهَا جُمْلَةً، وَجَهَلْنَا بِحَقَائِقِهَا
تَفْصِيلًا، وَكَلَّفْنَا^(٤) اَعْتِقَادَ تَأْيِيدِ الْعَمَلِ، وَكَشَفَ عَنْ مُرَادِهِ بِالْمُدَّةِ حِينَ
جَاءَنَا بِسَنَخِ مَا كَانَ شَرَعًا، وَكَتَمْنَا الْأَجَالَ وَالْأَرْوَاحَ، وَمَتَى السَّاعَةُ؟
وَرَدَّ السُّؤَالَ عَنْ ذَلِكَ؛ فَقَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ
مُرْسَلُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]،
[وَقَالَ تَعَالَى]: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]^(٥)،
[وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا]^(٦): ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَآذَا نَكْسِبُ غَدًا﴾

(١) قد سبق الحديث عنه في المُخَكِّمِ والمتشابه، في: (١٦١/٢).

(٢) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ، فِي: (١٦١/٢)، وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لِحَقَائِقِ»، وَالصُّوَابُ بِالْبَاءِ، لَا بِاللَّامِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فَكَلَّفْنَا»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) صَدَرَ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ: «يَسْأَلُونَكَ» بِدُونِ وَاقِبَلِهَا، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْمَصْحُفِ.

(٦) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

[لقمان: ٣٤]؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بِنَا حَاجَةً إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ.
كَذَلِكَ: الْجَهْلُ - هُنَا - قَبْلَ الْحَاجَةِ جَهْلٌ بِمَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ^(١).
وَمِنْهَا: أَنْ نَبْنِيَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَضَلِّ، وَ[هُوَ]^(٢) أَنْ الْأَمْرَ يَتَنَاوَلُ
الْمَعْدُومَ^(٣)؛ / لِيُوجَدَ فِي الثَّانِي؛ وَعَدَمُ الْمُخَاطَبِ رَأْسًا أَوْ كَدُّ مِنْ
عَدَمِ فَهْمِهِ لِلْخِطَابِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ الْأَضَلِّ، وَاسْتَوْفَيْنَا بَيَانَ
الْحُجَجِ فِيهِ^(٤)؛ فَكَانَ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ طَرِيقِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ
إِذَا ثَبَتَ جَوَازُ خِطَابِ الْمَعْدُومِ لِيُوجَدَهُ، فَأُخْرِي أَنْ يَجُوزَ خِطَابُ
الْمَوْجُودِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ فِي الْحَالِ؛ لِيَبَيِّنَهُ لَهُ فِي الثَّانِي وَيَفْهَمَهُ.
وَقَدْ وَاثَقْنَا فِي هَذَا الْأَضَلِّ جَمَاعَةً مِمَّنْ خَالَفْنَا فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ^(٥)؛ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَنَسُوْقُ الدَّلَالَةِ فِي حَقِّ مَنْ خَالَفَنَا^(٦).

(١) أطال المصنّف رحمه الله النَّقَسَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ، وَقَدْ أوردَهُ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ
مُخْتَصَرًا. يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٨ - ٢٠٩)، و«الإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/ ٤٠ -
٤١)، و«الْعُدَّة» (٣/ ٧٢٨ وما بعدها)، و«الْتِمَهِيدُ» (٢/ ٢٩٨).

(٢) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٣) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ» (٢/ ٣٣٨)، و«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (١/
١٤٦)، و«الْمُسْتَصْفَى» (١/ ٨٥)، و«الإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (١/ ١١٦)، و«الْعُدَّة»
(٢/ ٣٨٦)، و«الْتِمَهِيدُ» (١/ ٣٥١)، و«الرُّوضَةُ» (ص ١١٠)، و«الْمَسْوَدَةُ»
(ص ٤٤)، و«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ١١).

(٤) يُنْظَرُ بَيَانُ ذَلِكَ وَافِيًا فِي كِتَابِنَا هَذَا «الْوَاضِحُ» مِنَ الْجُزْءِ الَّذِي حَقَّقَهُ الْأَخُ د.
عَطَاءُ اللَّهِ فَيُضِ اللَّهُ: (٢/ ٥٠٥).

(٥) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٢/ ٥٠٥، وما بعدها).

(٦) يُنْظَرُ الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ اسْتَدَّلَ بِهَذَا الْأَضَلِّ - عَلَى جَوَازِ
تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ - فِي الْمَصَادِرِ الْقَرِيبَةِ مِنْ
كِتَابِ الْمَصْنُفِ، وَهَذَا مِمَّا يُوَكِّدُ مَدِيدَ شَأْنِ أَبِي الْوَفَاءِ، وَوُقُورَ عِلْمِهِ ﷺ.

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّسخَ تَخْصِيصُ الْأَزْمَانِ^(١)، وَهُوَ أَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ وَقُوعُ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي وَقْتٍ يَقْصُرُ عَنِ الدَّوَامِ؛ كَمَا أَنَّ التَّخْصِيصَ^(٢) يَكْشِفُ عَنِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعُمُومِ^(٣) بَعْضُ الْأَعْيَانِ^(٤)، دُونَ اسْتِعْيَابِ جِنْسِ الْأَعْيَانِ، ثُمَّ إِنَّهُ جَازَ تَأْخِيرُ بَيَانِ النَّسخِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ فِي الْعَمَلِ بِالنَّسخِ، وَهَجْرَانِ الْمَنْسُوخِ بَعْدَ اِعْتِقَادِ التَّأْيِيدِ، وَأَنَّهُ مَضْلَحَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَحَسَنٌ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ بَانَ بِالنَّسخِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا مَضْلَحَةٌ فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ. كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا^(٥).

فَإِنْ قِيلَ: «لَا يُسَلَّمُ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نَوْعٍ إِشْعَارٍ^(٦)؛ يَشْهَدُ لِذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]:

قِيلَ: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لَوْجُوه:

- (١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، «العدة» (٣/٧٢٧)، و«التمهيد» (٢/٢٩٩).
- (٢) فِي الْأَصْلِ: «العموم»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُ.
- (٣) فِي الْأَصْلِ: «به»، وَمَا أُثْبِتُ يَتَضَحُّ بِهِ السِّيَاقُ.
- (٤) وَذَلِكَ بِالتَّخْصِيصِ، تُنْظَرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ.
- (٥) حَاصِلُ الدَّلِيلِ: قِيَاسُ بَيَانِ التَّخْصِيصِ عَلَى بَيَانِ النَّسخِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ النَّسخِ - وَهُوَ بَيَانُ لِلْأَزْمَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ - فَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ التَّخْصِيصِ - وَهُوَ بَيَانُ لِلْأَعْيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.
- يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«العدة» (٣/٧٢٧)، و«التمهيد» (٢/٢٩٩).
- (٦) أَي: لَا بُدَّ أَنْ يَقْرَنَ بِالْخُطَابِ دَلِيلًا يُشْعِرُ أَنَّهُ سَيُنْسخُ، أَوْ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ سَيَأْتِي لِلْكَلامِ بَيَان. يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«التمهيد» (٢/٢٩٩).

أَحَدَهَا: أَنَّهُ بِمِثْلِ هَذَا لَا يَكُونُ إِعْلَامًا بِالْوَقْتِ الَّذِي يُنْقَلُ عَنْهُ^(١).
وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَلَا يُمَكِّنُكُمُ الظَّفَرُ بِآيَةٍ تُثَلِّى،
وَلَا سُنَّةٌ تُرَوِّى فِي ذَلِكَ^(٢).

وَقَوْلُهُ^(٣): ﴿فَلَوْلَيْسَكَ﴾ وَرَدَّ مَعَ قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ: / ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ﴾؛ وَلَا يُمَكِّنُكُمُ نَقْلُ تَارِيخٍ بَيْنَ الْإِشْعَارِ وَالْأَمْرِ الْمُفْتَضِي لِلنَّسْخِ. ١٨٣ ب

عَلَى: أَنَّ^(٤) الْإِشْعَارَ بِالنَّسْخِ: بَيَانُ غَايَةِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ لَا يُعَدُّ نَسْخًا^(٥)؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ الْأَلْتَّيْلَ﴾ [البقرة: ١٨٧]^(٦)، وَقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فَهَذَا لَمَّا أَبَانَ فِيهِ عَنِ الْغَايَةِ وَالْعَاقِبَةِ، لَمْ يُعَدَّ نَسْخًا؛ فَكَانَ أَشْتِرَاطُ

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«التمهيد» (٢/ ٢٩٩).

(٢) رَدُّ الْمُصَنَّفِ - هُنَا - عَلَى اعْتِرَاضِ الْمُخَالَفِينَ مِنْ وَجْهَيْنِ - بَلْ مِنْ خَمْسَةِ وَجُوهٍ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ - وَلَمْ أَرْ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ مُشَافِيهِهِ؛ كَالشِّيرَازِيِّ، وَأَبِي يَعْلَى، وَمَنْ قَارَنَهُ؛ كَأَبِي الْخَطَّابِ، وَمَنْ أَتَى بَعْدَهُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ - إِلَّا رَدُّ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ مُجْمَلٍ، وَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ فِي قُوَّةِ عَارِضَتِهِ، وَشَدِيدِ مُعَارَضَتِهِ ﷻ.

(٣) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي أَجَابَ بِهَا الْمُصَنَّفُ عَنْ اعْتِرَاضِ الْمُخَالَفِينَ، بِأَشْتِرَاطِ تَقْدِيمِ الْإِشْعَارِ بِالنَّسْخِ.

(٤) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ.

(٥) يُنْظَرُ: «التبصرة» للشِّيرَازِيِّ (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٤).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَأَتَمُوا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمُصْحَفِ.

الإشعارِ إِحَالَةً لِلنَّسْخِ وَخُرُوجًا عَنِ الإِجْمَاعِ^(١).
وَلَأَنَّ تَقْدِيمَ الإِشْعَارِ يُسْقِطُ جُمْهُورَ التَّعْبِيدِ^(٢)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا
كَلَّفَهُمْ أَنْ يَلْقَى الْوَاحِدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَشْرَةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٣)؛ فَقَالَ -
سُبْحَانَهُ -^(٤): ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَدْرُونَ يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ
مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥]^(٥): كَانَ ذَلِكَ - مَعَ كَثْمِ
التَّخْفِيفِ بِالنَّسْخِ إِلَى لِقَاءِ الْوَاحِدِ لِلِاثْنَيْنِ^(٦) - أَثْقَلَ وَأَعْظَمَ عَلَى
النُّفُوسِ.

ثُمَّ لَمَّا جَاءَ التَّخْفِيفُ بَعْدَ ذَلِكَ، كَانَ أَشَدَّ وَقَعًا فِي الْقُلُوبِ مَسْرَّةً
وَابْتِهَاجًا بِالرُّخْصَةِ^(٧)، وَالْكَثْمُ فِي الْأَوَّلِ أَجْلَبُ لِلثَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ
عَلَى قَدْرِ الْعَنَاءِ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «ثَوَابُكَ
عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ»^(٨).

(١) يُنْظَرُ نَحْوَ ذَلِكَ فِي: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٤ - ٤٧٥).

(٢) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْخَامِسُ.

(٣) الْمُرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ تَقْدِيمَ الإِشْعَارِ يَذْهَبُ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْحُكْمِ الَّتِي
مِنْ أَجْلِهَا شُرِعَتِ الْعِبَادَةُ، فَلِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ إِشْعَارٌ، كَانَ ذَلِكَ أَثْقَلَ وَأَعْظَمَ عَلَى

النُّفُوسِ، فَيَزِدَادُ الْفَاعِلُ ثَوَابًا وَاجْرًا عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٤) فِي الْأَصْلِ: «قَالَ».

(٥) تُسَمَّى هَذِهِ الْآيَةُ: آيَةُ الْمَصَابِرَةِ، وَيُنْتَظَرُ تَفْسِيرُهَا فِي: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٢٤).

(٦) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ
مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ
مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]. وَهِيَ الْآيَةُ التَّالِيَةُ لآيَةِ الْمَصَابِرَةِ.

(٧) يُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٢٤).

(٨) الْحَدِيثُ مَخْرُجٌ فِي «الصحيحين» و«المسند» وغيرهما عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (٣/ ٢٠)، أَبْوَابُ الْعِمْرَةِ، بَابُ أَجْرِ الْعِمْرَةِ عَلَى =

فَإِنْ قِيلَ: «تَأْخِيرُ بَيَانِ النَّسْخِ لَا يُفْضِي إِلَى الْإِخْلَالِ بِصِحَّةِ
الْأَدَاءِ فِيمَا مَضَى؛ بِخِلَافِ الْعُمُومِ وَالْمُجْمَلِ: فَإِنَّهُ يُخْلُ بِصِحَّةِ
الْأَدَاءِ»:

قِيلَ^(١): لَيْسَ يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى الْأَدَاءِ^(٢)؛ فَلَا
اِخْتِلَالَ، وَلَا إِخْلَالَ بِالصَّحَّةِ؛ / بَلْ تَأْدَى الْفِعْلُ بِالْبَيَانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ
إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْمُرَادِ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: «قَدْ مَنَعَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ النَّسْخَ إِلَّا عَلَى وَجْهِ^(٤)،

= قدر النصب، و«صحيح مسلم» (٨٧٧/٢)، كتاب الحج، و«مسند أحمد»
(٤٣/٦)، مسند عائشة - رضي الله عنها.

وقد جاء في الأصل: «مشقتك» مكتوبًا فوقها كلمة «نصبك»، دون ضرب
على إحداهما، والمثبت من كتب السنة، والله أعلم
(١) في الأصل: «لأنه»، وما أثبتُّه أنسب للسياق، يُنظر «التبصرة» (ص ٢٠٩)،
و«شرح اللمع» (٤٧٥/١)، و«العدة» (٧٢٨/٣).

(٢) أي: ليس يؤخَّرُ بيان العموم والمجمل عن وقت الحاجة إلى وقت الأداء،
حتى يلزم منه أن يؤدي إلى الإخلال بصحة الأداء.

(٣) يُنظر في الاعتراض وجوابه: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/
٤٧٥)، و«العدة» (٧٢٨/٣).

(٤) حاصل هذا الاعتراض: أن بعض المتأخرين منع النسخ إلا على وجه الإشعار
بالنسخ عند الخطاب بالمنسوخ، وقال أبو يعلى: «قيل: إنَّ هذا سؤالٌ كان
يُورده ابن الدُّقَّاق» «العدة» (٧٢٩/٣)، بينما ذكر الفتحى هذا القول عن
جمع من المتكلمين والحنفية، قال: «وخالف في ذلك جمع من المتكلمين
والحنفية، قالوا: لمناقضته الأبدية؛ فيؤدي ذلك إلى البداء، وجوابه: أن
ذلك إنما يقصد به المبالغة لا الدوام، كما تقول: «لازم غريمك أبدًا»، وإنما
تريد: «لازمه إلى وقت القضاء؛ فيكون المراد هنا: لا تُخْلَ به إلى أن ينقضي
وقته». يُنظر: «شرح الكوكب المنير» (٥٤٠/٣).

وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: «صَلُّوا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَا لَمْ أَنْسَخِ الْقِبْلَةَ»، فَأَمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْبَدَاءِ^(١).
 قِيلَ: هَذَا آغْتْيَارُ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ هَذَا، التَّقْيِيدُ؛ عِنْدَ كُلِّ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ النَّسْخِ، وَمِثْلُهُ الْعُمُومُ، التَّقْيِيدُ فِيهِ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ مَا لَمْ أَخْصَّ بَعْضَهُمْ بِالْمَنْعِ مِنَ الْقَتْلِ».

عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِقَوْلِهِ: «مَا لَمْ أَنْسَخِ»، لَمْ يَكُنْ مَزِيدًا عَلَى تَجْوِيزِ النَّسْخِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَى قَوْلُهُ: «مَا لَمْ أَنْسَخِ»: «إِنِّي سَأَنْسَخُ»؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿فَأَمْسِكُوا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] لَا يُعْطَى: وَجُوبَ جَعَلَ السَّبِيلِ^(٢)، بَلْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُنَّ السَّبِيلَ، وَكَانَ يَجُوزُ أَلَّا يَجْعَلَ؛ فَالتَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ؛ إِذْ^(٣) كَانَ التَّجْوِيزُ حَاصِلًا فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا^(٤).

وَلِإِبْهَامِ الْعَاقِبَةِ أَصْلَحُ فِي التَّعْبُدِ، وَأَصْلَحُ فِي الْإِبْتِلَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ - [عليه السلام]: «خُذْ وَاحِدَكَ، وَالْمُدْيَةَ وَالْحَبْلَ، وَادْبَحْهُ، إِلَّا أَنْ يُنْسَخَ ذَبْحُهُ إِلَى ذَبْحِ كَبْشٍ يَكُونُ فِدَاءً لَهُ»^(٥) - لَأَنْحَطَّتْ رُبَّةُ

(١) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«العدة» (٣/ ٧٢٩).

(٢) يُنْظَرُ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ فِي: «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٦٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِذَا»، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَّهُ.

(٤) وَهُمَا: حَالُ تَجْوِيزِ جَعَلَ السَّبِيلَ، وَحَالُ تَجْوِيزِ عَدَمِ جَعَلَ السَّبِيلَ.

(٥) وَقِصَّتُهُ وَارِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ، الْآيَاتُ (١٠٢ - ١٠٧).

الْبَلَوُ عَنْ قَدْرِهَا، إِذَا كَانَتْ الْعَاقِبَةُ مُبْهَمَةً، وَهُوَ إِلَى الْخَوْفِ أَقْرَبُ [مِنْهُ] ^(١) إِلَى الرَّجَاءِ ^(٢)؛ وَلِهَذَا لَمَّا هَوَّنَ عَلَى يُوسُفَ - [الْكَلْبِ] - فِي الْجُبِّ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ: ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥] / - كَانَتْ مِخْتَتُهُ فِي تَقَلُّبِ أَحْوَالِهِ أَهْوَنُ مِنْ مِخْنَةِ أَبِيهِ يَعْقُوبَ؛ حَيْثُ أَبْهَمَتْ عَنْهُ الْعَاقِبَةُ، وَلَمْ يُوَحَّ إِلَيْهِ - فِي شَأْنِ يُوسُفَ بِشَيْءٍ فِي عَاقِبَةِ أَمْرِهِ، وَبِمَالِهِ - تَرْوِحَةً فِي الْحَالِ، بَلْ تَرَكَّهُ عَلَى عَظِيمِ الْبَلَوِ مَعَ إِبْهَامِ الْعَاقِبَةِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا اشْتِرَاطُ تَقْيِيدٍ فِي التَّكْلِيفِ لَا يُخْطِئُ فِيهِ بِثَقُلِ، وَوَضْعُ الشَّرْطِ بِالرَّأْيِ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَمَا ^(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ هَذَا ^(٤)، وَبَيْنَ قَوْلِهِ ^(٥): «أَنَا أَشْتَرِطُ أَنْ يَعْلَمَ الْمُكْلَفُ مَتَى يُنْسَخُ»؟ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ زَمَانِ التَّكْلِيفِ، وَبَيَانِ مِقْدَارِهِ ^(٦)؛ بِالْإِظْلَاحِ لَهُ عَلَى مِقْدَارِ مُدَّةِ الْحُكْمِ ^(٧).

(١) إضافة ليست في الأصل.

(٢) المراد: أن التكاليف مع إبهام العاقبة أعظم أجراً من التكاليف مع معرفة النسخ، وسيأتي لذلك مزيد بيان عند كلام المصنف رحمته الله على النسخ.

(٣) في الأصل: «وأما»، والصواب ما أثبتته.

(٤) وهو: قول المعترض بالمنع من النسخ إلا على وجه الإشعار؛ فأما على الإطلاق فلا يجوز، وقد سبق إيراده، في: (٣٦٦/٢).

(٥) أي: قول المعترض أيضاً.

(٦) في الأصل: «مقدارها»، والصواب ما أثبتته.

(٧) أطال المصنف رحمته الله في الرد على هذا الاعتراض، وهو موجود مختصراً في: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٤ - ٤٧٥)، و«العدة» (٣/ ٧٢٩).

فَإِنْ قِيلَ: «فَالنَّسْخُ يُخَالِفُ تَخْصِيصَ الْعُمُومِ»^(١)؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّهُمْ، قَاطِبَةً، أَجْمَعِينَ، أَكْثَعِينَ»، حَسُنَ أَنْ يُنْهَمَ الْعَاقِبَةُ فِيهِ إِلَى أَنْ تَرَدَّ دَلَالَةُ التَّخْصِيصِ^(٢)، وَلَوْ قَالَ: «تَمَسَّكُوا بِالسَّبَبِ أَبَدًا، صَلُّوا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا سَرْمَدًا»، لَمْ يَجُزِ النَّسْخُ، وَعَادَ النَّسْخُ بَدَاءً؛ وَلِهَذَا تَسَكَّعَ^(٣) ابْنُ الرَّائِدِيِّ^(٤) لِلْيَهُودِ فِي لَفْظَةِ «التَّائِيدِ»، وَأَخَذَ مِنْهُمْ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ - عَلَى مَا حَكَاهُ لَنَا الْمَشَائِخُ الْأَصُولِيُّونَ^(٥) - قَالَ: «وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ الْإِشْعَارُ بِالنَّسْخِ»^(٦):

(١) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٢٨/٣)، و«التمهيد» (٣٠٠/٢).

(٢) يعني: إلى أن تَرَدَّ دَلَالَةُ تَخْصِيصِ الْعُمُومِ، فلا يلزم عند الخطاب بالعموم الإشعار بالتخصيص.

(٣) قال الجوهرِيُّ: «التَّسَكُّعُ: التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ»: «الصحاح» (١٢٣٠/٣)، مَادَّةُ (سكع).

(٤) هو أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الرَّائِدِيِّ، مِنْ رَائِدَنْدَ، قَرْيَةٍ مِنْ قَرْيِ قَاسَانَ، مِنْ نَوَاحِي أَصْبَهَانَ، فِي بِلَادِ فَارَسَ، كَانَ مَعْتَرِئًا، ثُمَّ أَظْهَرَ الْإِلْحَادَ وَالزُّنْدَقَةَ، فَطَرَدَتْهُ الْمَعْتَزِلَةُ، فَخَرَجَ عَنْهُمْ، وَصَنَّفَ كِتَابًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، عُرِفَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - بِالْإِلْحَادِ، وَمِلَازِمَةِ الرَّافِضَةِ، وَالتَّقَرُّبِ لِلْيَهُودِ، وَأَلَّفَ الْكُتُبَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَالطَّعْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّبْوَةِ؛ مِثْلُ كِتَابِهِ: «الرُّمُودَةُ»، وَ«الدَّامِغُ»، وَ«التَّاجُ» فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُوَحِّدِينَ، نَسَّالَ اللَّهُ الثَّبَاتَ عَلَى الدِّينِ، هَلَكَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ سَنَةَ (٣٠٠هـ)، وَقِيلَ: سَنَةَ (٣٠١هـ).

يُنْظَرُ: «طبقات المعتزلة» (ص ٢٩٩)، و«وفيات الأعيان» (٩٤/١)، و«شذرات الذهب» (٢٣٥/٢).

(٥) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٥٤)، و«العدة» (٧٧٧/٣) لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى.

(٦) يُنْظَرُ: «التمهيد» (٢٩/٢).

قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّائِيدَ بِذِكْرِ التَّائِيدِ يُؤَثِّرُ مَنَعًا^(١) لِلنَّسْخِ؛ بَلْ يَبِينُ
بِالنَّسْخِ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَرَادَ أَبَدًا مِنَ الْآبَادِ؛ كَمَا قَالَ لِلْكَفَّارِ: ﴿فَتَمَتَّنُوا
الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَنْ يَتَمَتَّنُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]،
وَأَخْبَرَ - سُبْحَانَهُ - عَنْ تَمَتُّنِهِمُ الْمَوْتَ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُمْ / يَقُولُونَ:
﴿يَمْلِكُ لِقَضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أَيْ: «لِيُتِمَّنَا»^(٢)؛ فَبَانَ
بِذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ بِ«الْأَبَدِ» مُدَّتَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَمَبْلَغَ أَعْمَارِهِمْ^(٣).

١/١٨٥

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ بِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنِ الْخِطَابِ إِلَى حِينَ الْحَاجَةِ - لَا
يُوجِبُ مُحَالًا فِي الْعَقْلِ: مِنْ إِفْسَادِ دَلَالَةٍ، أَوْ: قَلْبِ حَقِيقَةٍ، أَوْ: إِخْرَاجِ
بَعْضِ الْأُمُورِ عَمَّا هِيَ^(٤) بِهِ، أَوْ: إِلْحَاقِ وَضْفٍ بِالْقَدِيمِ^(٥) الْمُتَعَبَّدِ - جَلَّ
ذِكْرُهُ - مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ: إِفْسَادِ الْخِطَابِ وَالتَّكْلِيفِ.
وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَرِدْ سَمْعٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -
بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ لِإِحَالَتِهِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ مَعْنَى، مَعَ عَدَمِ إِحَالَةِ
الْعَقْلِ لَهُ وَالسَّمْعِ.

(١) غير واضحة في الأصل، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتُّه.

(٢) في الأصل: «ليمتنا» بآلاء التَّحْتِيَةِ بَعْدَ الْمِيمِ، وَالصَّوابُ حَذْفُهَا.

(٣) يُنْتَظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٤/١٣٥)؛ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَذَكَرَ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ وَالْجَوَابَ عَنْهُ، بِإِخْتِصَارٍ: أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّة» (٣/

٧٢٨)، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْتَمِيد» (٢/٣٠٠).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «هُوَ»، وَالْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتُّهُ.

(٥) وَضَفَّ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْقَدِيمِ سَبَقَ التَّنْبِيْهِ إِلَيْهِ. يُنْتَظَرُ: (١/٣٣٥).

فَإِنْ أَعَادُوا مَا قَدَّمُوا مِنْ أَنَّ فِيهِ تَجْهِيلَ الْمُكَلَّفِ، فَقَدْ سَبَقَ
الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(١).

(١) في: (٢/ ٣٥٧ - ٣٦٢).

«فصل»

في الدلالة على من منع تأخير البيان عن وقت الخطاب في الأخبار، وأجازه في الأوامر والنواهي^(١):

ومنها: الدلالة على من منع ذلك في الخبر بقوله^(٢) - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [يونس ١٣] وشرح قرنا^(٣) بعد قرن. فلو أنه - سبحانه - قال: «فاخذروا عقابي إن خالفتم أمري؛ فإنني عاقبت بني إسرائيل»، وأطلق، ثم إنه بين أنه إنما عاقب من خالف منهم، وعصى أمره - سبحانه - وكذلك لو عم بلفظ الوعيد كل عاصي^(٤) مخالف لأمره، ثم إنه بين أن الوعيد إنما يلحق من أصر، ولم يثبت من ذنبه^(٥)، وتوعد^(٦) المصيرين، وبين أن قوما يدخلون

(١) وهذا ما ذهب إليه قوم من المتكلمين؛ كما ذكر ذلك المصنف. يُنظر: (٢/٣٤٢). وهذا المذهب حكاه الماوردي عن الكرخي، وبعض المعتزلة، وقد سبق بيان ذلك. يُنظر: «البحر المحيط» (٣/٥٠٠).

(٢) في الأصل: «قوله»، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «قرن».

(٤) في الأصل: «عاصي».

(٥) أما من تاب من ذنبه، ولم يُصِرَّ عليه: فإن الله - بمَنِّهِ وَكَرَمِهِ - يَغْفُو عنه؛ قال - تعالى - : ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣ - ١٣٦] وقد جاء في السُّنَّةِ أيضًا

ما يوضح ذلك مما ليس هذا مجال بسطه.

(٦) في الأصل: «أو تواعد»، والصواب ما أثبتته.

الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ^(١) - : لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا إِحَالَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَلَا مَفْسَدَةٌ، وَلَا تَغْيِيرٌ^(٢) لِقَانُونِ الشَّرْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: «بَلْ فِيهِ أَمْرَانِ مِنَ الْفَسَادِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَجْوِيزُ الْكَذِبِ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ؛ فَتَجْوِيزُ / الْقَبِيحِ عَلَى ١٨٥/ب الْحَكِيمِ^(٣) قَبِيحٌ^(٤).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا وُضِعَ الْوَعِيدُ لِلصَّرْفِ عَنِ الْفَسَادِ، وَإِقَامَةِ مَصَالِحِ الدِّينِ، وَفِي أَنْحِرَامِ ذَلِكَ تَفْوِيتٌ لِلْقَصْدِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَعِيدُ الْجَزْمُ الْحَثْمُ:

فَيَقَالُ: أَمَّا تَجْوِيزُ الْكَذِبِ: فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ^(٥) لَوْ كَانَ لِذَلِكَ، لَمُنِعَ مِنْ تَخْصِيصِ الْعُمُومِ فِي الْخَبَرِ، مُقَارِنًا وَمُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ لَا يَخْتَصُّ بِمَا تَأَخَّرَ، دُونَ مَا قَارَنَ.

وَلِأَنَّ إِخْلَافَ^(٦) الْوَعِيدِ لَا يُسَمَّى كَذِبًا عِنْدَ الْعَرَبِ؛ وَلِهَذَا

(١) والآيات والأحاديث في ذلك معروفة في مظانها، وقد حَرَّمَ اللهُ الْكُفَّارَ مِنْ

شَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ؛ كَمَا قَالَ - تَعَالَى - : ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ ﴿٤٨﴾

[المدثر: ٤٨].

(٢) فِي الْأَصْلِ: رَسَمْتَ هَكَذَا: «عَتَر».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْحَكْم»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، يُنْظَرُ: «الْمَعْتَمَد» (١/ ٣٢٠)،

و«العدة» (٣/ ٧٣٣).

(٤) يُنْظَرُ: «شرح الطُّوفِيِّ عَلَى مختصر الروضة» (١/ ٢٧٠ - ٢٧١).

(٥) يَعْنِي: مَنَعَ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ فِي الْخَبَرِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «إِخْتِلَافٌ» وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ.

يُنْظَرُ: «شرح مختصر الروضة» للطوفاني (١/ ٢٧٠ - ٢٧١).

تَبَجَّحَتْ^(١) بِإِخْلَافِ^(٢) الْوَعِيدِ، وَإِنْجَازِ الْوَعْدِ^(٣)؛ فَقَالَ شَاعِرُهُمْ:
وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخِلْفٍ إِنْعَادِي وَمُنْجِزٍ مَوْعِدِي^(٤)
وَأَمَّا الصَّرْفُ عَنِ الْقَبِيحِ: فَإِنَّهُ يَحْصُلُ مَعَ تَجْوِيزِ الْعَفْوِ^(٥)؛
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ تَجْوِيزَ وَقُوعِ الْعُقُوبَةِ كَافٍ^(٦)؛ وَلِهَذَا شَرَعَ الْعُقُوبَاتِ
وَالْحُدُودِ فِي الدُّنْيَا صَوَارِفَ عَنِ الْقَبِيحِ وَالْفَسَادِ - لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ
وَضْعِهَا وَكَوْنِهَا صَارِفَةً مَا جَوَّزَهُ مِنَ الْإِسْقَاطِ بِالشُّبُهَاتِ^(٧)، وَمَا نَدَبَ
إِلَيْهِ مِنَ السُّتْرِ، وَقُبُولِ الرُّجُوعِ بَعْدَ الْإِفْرَارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٨)؛ فَلَيْسَ وَعِيدُ
الْآخِرَةِ فِي الزَّجْرِ بِأَوْفَى مِنْ وَعِيدِ الدُّنْيَا، بَلْ عُقُوبَاتُ الدُّنْيَا نَقْدُ

(١) قال الجوهري: «البَجَحُ: الْفَرَحُ ... وَبَجَحْتُهُ - أَيْضًا - تَبَجَّحْتُ؛ فَتَبَجَّحَ،

أَي: أَفْرَحْتُهُ فَفَرَحَ» «الصحاح» (١/٣٥٣ - ٣٥٤)، مادة (بجح).

(٢) في الأصل: «اختلاف»، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ. يُنْظَرُ: «شرح مختصر الروضة»
(١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٣) بل هو عندهم مِنْ باب الْكِرَمِ وَالْمَرْوَةِ. يُنْظَرُ: «شرح مختصر الروضة» (١/
٢٧٠).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل، وقد سبق تخريجه: (١/٤٤٧).

وينظر: في ترجمة الشاعر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ص ١٥٥).

(٥) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الروضة» للطوفي (١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٦) في الأصل: «كافي».

(٧) كما وَرَدَ: «ادرءوا الحدود بالشبهات»، وهو عند الترمذي والحاكم والبيهقي.
وقد تُكَلِّمُ فِي سَنَدِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، لَكِنِ الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ.

يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (٤/٥٦)، كتاب حَدِّ الزَّنا.

(٨) يُنْظَرُ نَحْوَ ذَلِكَ فِي: «التلخيص الحبير» لابن حَجَرٍ، (٤/٥٦ - ٥٨) كتاب حَدِّ
الزَّنا.

وَتَعْجِيلٌ، وَلَمْ يَضَعُهُ وَضْعًا جَازِمًا، وَلَا^(١) بِحَيْثُ يَقَعُ لَا مَحَالَةً؛ فَكَذَلِكَ وَعَيْدُ الْآخِرَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ ذَلِكَ^(٢) قَدْ وَقَعَ؛ بِدَلِيلٍ مَا بَيَّنَّا مِنَ الْآيِ^(٣)؛ مِثْلُ^(٤) قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]^(٥) وَأَنَّهُ أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَبْحِ بَقَرَةٍ، وَبَيَّنَّ بَعْدَ ذَلِكَ^(٦)؛ وَأَخْبَرَ بِعَذَابِ قَوْمِ لُوطَ، وَبَيَّنَّ نَجَاةَ لُوطَ وَأَهْلِهِ^(٧)، وَإِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ / الْوَارِدَةِ فِي الْأَخْبَارِ^(٨)، وَأَخْرَجَ بَيَانَ مَا أُرِيدَ بِهَا بَعْدَ الْخِطَابِ؛ تَأْخِيرًا لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ^(٩).

وَمِنْهَا: أَنَّ الْخَبَرَ يَتَضَمَّنُ جُوبَ الْأَعْتِقَادِ، وَهُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ، وَالتَّصْدِيقُ لِمُخْبِرِهِ^(١٠)، وَهُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ. فَتَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ جَوَازُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ فِي أَعْمَالِ الْأَرْكَانِ - وَهِيَ

(١) في الأصل: «وضعا جزمًا، بل»، والصواب ما أثبتته.

(٢) وهو تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة في الأخبار.

(٣) يُنْظَرُ: (٣٤٣/٢)؛ عند ذِكْرِ الْأَدْلَةِ الثَّقَلِيَّةِ السَّمْعِيَّةِ لِلْقَائِلِينَ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا.

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق.

(٥) يُنْظَرُ ما سبق، في: (٣٥٠/٢ - ٣٥٢).

(٦) يعني: ويبيّن بعد ذلك صفاتها حين سألوا وكرّروا، يُنْظَرُ: «التمهيد» (٢/٢٩٧)، وهذا من تأخير البيان في الأخبار.

(٧) يُنْظَرُ ما سبق، في: (٣٤٦/٢).

(٨) يُنْظَرُ: (٣٤٣/٢)، وما بعدها.

(٩) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«شرح اللمع» (١/٤٧٣ - ٤٧٤)، و«العدة» (٣/٧٢٩ - ٧٢٨)، و«التمهيد» (٢/٢٩٢).

(١٠) في الأصل: «الخبر».

التي وَجَبَتْ بِالْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي - كَذَلِكَ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ فِيْمَا أَوْجَبَ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ^(١)؛ مِنَ التَّصَدِيقِ، وَالْإِعْتِقَادِ؛ وَلَا يَجِدُونَ لِذَلِكَ فَرْقًا يُعْطِي تَخْصِيصَ جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، دُونَ الْأَخْبَارِ.

وَمِنْهَا: الْبِنَاءُ عَلَى أَصْلِنَا، وَهُوَ تَجْوِيزُ النَّسْخِ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ^(٢)، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «صَلُّوا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»: إِنْ مَكَثْتُمْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَلَمْ أَنْسَخْهُ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» إِنْ تَرَكْتُمْ وَهَذَا الْعُمُومَ وَلَمْ أَخْصَهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِحَالَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَلَا اسْتِنْعَادٌ^(٣) مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَهُ^(٤) إِطْلَاقُ الْأَمْرِ الْمُقْتَضِي لِلدَّوَامِ قَبْلَ^(٥) وَرُودِ النَّسْخِ الْكَاشِفِ عَنْ^(٦) أَنَّهُ أَرَادَ التَّائِيدَ، لَا التَّائِيدَ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: أَنَّنَا نَجُوزُ أَنْ يُحِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِعَاقِبِ الْمَوْتِ، وَالْإِعْمَاءِ، وَالْجُنُونِ؛ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ: «صَلُّوا عِنْدَ الزَّوَالِ إِنْ لَمْ يُعَفِّكُمْ عَائِقٌ، أَوْ يَقْطَعَكُمْ قَاطِعٌ»؛ فَكَذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَقْدِيرٌ: «صَلُّوا مَا لَمْ أَنْسَخْ».

يُوضَحُ هَذَا: أَنَّ الْعَوَائِقَ / الْوَاقِعَةَ الْمُحِيلَةَ بَيْنَ الْمُكَلَّفِ وَبَيْنَ

ب/١٨٦

(١) وهي الأخبار.

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٣/٨٠٧)، و«التمهيد» (٢/٣٥٤).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا اسْتِقْبَالَ»، وَالصَّرَاحُ مَا أَثْبُتُ.

(٤) يَعْنِي: الشَّارِعَ الْحَكِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «غَيْرَ»، وَالصَّرَاحُ مَا أَثْبُتُ.

إِيقَاعِ مَا أُمِرَ بِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُمِرَ بِهِ فِيهِ - إِنَّمَا تَقَعُ مِنْ جِهَتِهِ
- سُبْحَانَهُ - ؛ فَالْمَرَضُ، وَالْجُنُونُ، وَالْإِعْمَاءُ، وَالْمَوْتُ: مِنْ جِهَتِهِ؛
كَمَا أَنَّ النَّسْخَ مِنْ جِهَتِهِ، فَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْمُطْلَقُ مُقَدَّرًا بِالْإِيقَاعِ مَا لَمْ
تُوجَدْ إِعَاقَةُ مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ يَكُونُ مُعْلَقًا بِأَلَّا يُوجَدَ نَسْخٌ مِنْ جِهَةِ
الْأَمْرِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْأَضْلُ، كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْعُمُومِ الَّذِي تَأَخَّرَ بَيَانُهُ
وَتَخْصِيصُهُ: «إِنْ لَمْ أَخْصَهُ»؛ كَمَا يَقْدَرُ هُنَاكَ: «إِنْ لَمْ أَنْسَخْهُ، أَوْ
أَعْفَ عَنْهُ»^{(١)(٢)}.

(١) في الأصل: «أو العفو عنه»؛ والأنسب ما أثبتته.

(٢) هذا الدليل موجودٌ مختسراً في: «الإحكام» للآمدّي (٣/ ٤٤ - ٤٥)، و«العدة»
(٣/ ٧٢٩)، و«التشديد» (٢/ ٣٠٥).

وللنظر في الأدلة العقلية للقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إلى
وقت الحاجة في الأخبار، وفي الأوامر والنواهي، يُرْجَعُ إِلَى: «المعتمد»
(١/ ٣٢٢ وما بعدها)، و«التبصرة» (ص ٢٠٨)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٤ وما
بعدها)، و«الإحكام» للآمدّي (٣/ ٤٠ وما بعدها)، و«العدة» (٣/ ٧٢٧ وما
بعدها)، و«التمهيد» (٢/ ٢٩٨ وما بعدها).

«فضل»

في جمع شبههم

[عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ عَلَى الْإِطْلَاقِ،
وَالْجَوَابِ عَنْهَا]:

فَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الْخِطَابَ يُلْفِظُ الْعُمُومَ وَمُرَادُ الْمُخَاطَبِ
الْخُصُوصُ، وَخِطَابُ الْكُلِّ يُلْفِظُ الْكُلَّ وَمُرَادُهُ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ
الْبَعْضُ، وَالْخِطَابُ بِالْمُجْمَلِ^(١) الَّذِي لَا يُقَيَّدُ لَفْظُهُ مُرَادَ الْمُخَاطَبِ هُوَ
خِطَابُ^(٢) بِمَا لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْقِلُ الْخُصُوصَ مِنَ الْعُمُومِ،
وَلَا التَّفْسِيرَ مِنَ الْمُجْمَلِ، وَخِطَابُ الْإِنْسَانِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ قَبِيحٌ؛
فَوَجَبَ أَنْ يُنَزَّهَ عَنْهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ؛ كَمَا لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ^(٣) أَنْ يُخَاطَبَ
الْعَرَبَ بِلُغَةِ الزَّنْجِ^(٤) وَالتَّبِطِ^(٥)»:

(١) في الأصل: «والمجمل» بدل: «والخطاب بالمجمل»، وما أثبتته أنسب للسياق.

(٢) في الأصل: «فقد خاطبه»، والمثبت أنسب للسياق، والمراد: أنه خطاب للبعض أو للمكلف بما لا يعقله.

(٣) في الأصل: «كما لم يجب عليه»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) الزَّنْجُ: جِيلٌ مِنَ السُّودَانِ، وَهُمْ الزُّنُوجُ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِمْ: زَنْجِيٌّ.
يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ» (١/٣٢٠)، مَادَّةُ (زَنْج).

(٥) يُنْظَرُ شَبْهَتُهُمْ فِي: «الْمُعْتَمَد» (١/٣١٦)، وَ«التَّبَصُّرَة» (ص ٢١١)، وَ«شَرْح =

فَيَقَالُ: وَمَنِ الَّذِي أَغْلَمَكَ أَنَّنَا نَمْنَعُ ذَلِكَ^(١)؛ حَتَّى جَعَلْتَهُ أَضَلًّا
يُسْتَمَدُّ مِنْهُ الْحُكْمُ؟!

وَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ؟ أَوْ مَا تَعْلَمُ أَنَّ الْخِطَابَ الَّذِي وَرَدَ إِلَى
نَبِيِّنَا ﷺ وَرَدَ عَرَبِيًّا^(٢)، وَكَلَّفَهُ الْبَلَاغَ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ^(٣)؛ فَكَانَ
ذَلِكَ حَسَنًا، وَشَرَطَ تَغْيِيرَهُ بِلُغَتِهِمْ؛ لِيَحْضَلَ الْبَيَانُ لَهُمْ فِي
الثَّانِي^(٤)؟! وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ الْخِطَابَ الصَّادِرَ مِنَ الْحَكِيمِ بِأَيِّ لُغَةٍ
شَاءَ، بَعْدَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْمُخَاطَبِ أَنَّ الْخِطَابَ لَهُ، وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ،
حَتَّى بِالصَّوْتِ / السَّادِجِ^(٥) الْمُتَمَدِّدُ، الَّذِي لَا يَتَّصِفُ حُرُوفًا، وَحَتَّى

١/١٨٧

= اللمع (٤٧٦/١)، والإحكام للآمدي (٤٥/٣)، والعدة (٧٣١/٣)،
والتمهيد (٣٠٢/٢).

(١) أي: ما سبق أن ذكره، ولا سيما ممنهم أن الشارع يُخَاطَبُ النَّاسَ بِأَيِّ لُغَةٍ
شَاءَ، مَعَ الْبَيَانِ لَهُمْ.

(٢) كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَقَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ - :
﴿يَلِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [١٥٥] [الشعراء: ١٩٥]، وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَقَدْ سَبَقَ
إِبْرَاهِيمُ فِي مَبْحَثٍ: «هَلْ فِي الْقُرْآنِ أَلْفَاظٌ بَغِيرَ الْعَرَبِيَّةِ؟»: (٢/٢٦٩).

(٣) قَالَ - تَعَالَى - : ﴿بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٧]،
وَقَالَ - سُبْحَانَهُ - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، وَقَالَ:
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [١٥٧] [الأنبياء: ١٠٧]، وَقَالَ: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُ
الْإِنْسَانُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

(٤) كَمَا قَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ. لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾
[إبراهيم: ٤].

(٥) لَعَلَّ الْمُرَادَ - هُنَا -: الصَّوْتُ الْخَالِي مِنَ الْحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى، وَبِالتَّالِي
الْخَالِي مِنَ التَّكْلِيفِ، فَلَا يُسْتَفَادُ التَّكْلِيفُ مِنْهُ لِذَاتِهِ، بَلْ بِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ
إِشَارَةٍ وَنَحْوِهَا، نَفِيدُ أَنَّ الْخِطَابَ وَضِعَ لِلْمُكَلَّفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

بِالْمُعْجَم^(١)؛ لِيُفَسَّرَ وَيُتَرَجَمَ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ.
 عَلَى أَنْ تَقْبِيحَكُمْ لِذَلِكَ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَوْهَمٌ^(٢) أَنَّهُ خَاطَبَ بِمَا
 لَا يَفْهَمُ؛ لِيُعْلَمَ خُصُوصُهُ مِنْ عُمُومِهِ، وَلَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ عَنْ عَادَةِ
 حُكَمَاءِ الْمُخَاطَبِينَ، الْأَمِيرِينَ، النَّاهِينَ!
 وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا^(٣) كَذَلِكَ؛ بَلِ الْخِطَابُ يُوجِبُ اعْتِقَادَ مَا يُبَيِّنُهُ
 فِي الثَّانِي، إِمَّا جُمُودٌ عَلَى عُمُومِهِ^(٤)، أَوْ بَيَانٌ لِخُصُوصِهِ؛ فَيَعْتَقِدُ
 الْمُكَلَّفُ تَجْوِيزَ خُصُوصِ الْعَامِّ بِالْبَيَانِ الَّذِي يَأْتِي، وَتَفْسِيرِ^(٥)
 الْمُجْمَلِ؛ فَالْعَاقِلُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ خِطَابِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِمَا لَا يَفْهَمُهُ
 أَنَّهُ سَيَفْهَمُهُ فِي الثَّانِي^(٦)؛ بِتَخْصِيصِ الْعَامِّ، وَتَفْسِيرِ الْمُجْمَلِ، أَوْ: بِأَنْ
 يَكَلِّهُ إِلَى أَجْتِهَادِهِ، فَيَقُولَ: «أَدِّ مِنَ الزَّرْعِ مَا شِئْتَ، أَوْ سَهِّلْ عَلَيْكَ؛
 فَذَاكَ هُوَ الْحَقُّ^(٧) الَّذِي نُرِيدُهُ»؛ فَلَا قُبْحَ فِي ذَلِكَ إِذَنْ.

(١) أي: وحتى بالكلام الأعجمي، الذي يحتاج إلى بيان وترجمة. وفي الأصل: «حتى بالمعجم» بدون الواو.

(٢) هكذا في الأصل، ولو قال: «يوهم»، لكان أنسب.

(٣) يعني: عند القائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة.

(٤) وهذا من تفسير العام المجمل.

(٥) قوله: «وتفسير» بالجر عطفًا على قوله: «خصوص العام».

(٦) وهو: الحال الثاني: حال البيان بتخصيص العام، وتفسير المجمل.

(٧) الوارد في قوله - تعالى - : ﴿وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا قَوْلَ هَٰؤُلَاءِ﴾ [الأنعام: ١٤١]

وَمَنْ الَّذِي يَسْتَفِيحُ - فِي عُرْفِ الْعُقَلَاءِ - خِطَابَ مُلُوكِ الْعَجَمِ
لِلْعَرَبِ، وَالْعَرَبِ لِلْعَجَمِ، بِشُؤْنِهِمْ، الْخِطَابَ الْمَدِيدَ، وَمُكَاتِبَةَ
الْعَبْرَانِيِّ وَالسُّرْيَانِيِّ لِلْعَرَبِيِّ؛ ثِقَةً بِمَا يَشْفَعُ ذَلِكَ مِنَ التَّرَاجِمِ،
وَالْتَفْسِيرِ، وَالتَّغْيِيرِ؟!

وَقَدْ عَلِمَ الْمُخَالَفُ^(١): أَنَّنَا - وَجُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ - جَوَّزْنَا خِطَابَ
الْمَعْدُومِ حَالَ عَدَمِهِ لِيُوجَدَ، وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ^(٢)؛ فَأَوْلَى أَنْ نُجَوِّزَ خِطَابًا
بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ لِيُفْهَمَ وَيُبَيَّنَ فِي الثَّانِي؛ وَمَعْلُومٌ تَقَاوُتُ مَا بَيْنَ
الْمَعْدُومِ رَأْسًا، وَبَيْنَ الْمَوْجُودِ الْعَدِيمِ الْفَهْمِ لِإِعْجَامِ الْخِطَابِ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: «لَوْ كَانَ هَذَا الْأَوَّلَى صَحِيحًا، / لَكَانَ خِطَابُ ب/١٨٧
الْمَجْنُونِ لِيَعْقِلَ وَيُفِيقَ، وَالصَّبِيِّ لِيَبْلُغَ فِي مُسْتَقْبَلِ الْحَالِ - جَائِزًا؛ لِأَنَّ
عَدَمَ الْعَقْلِ: دُونَ عَدَمِ الْأَصْلِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَصَّلْ بِتَجْوِيزِ خِطَابِ
الْمَعْدُومِ عِنْدَكُمْ، خِطَابُ الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلِ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى: لَمْ
يَتَحَصَّلْ تَجْوِيزُ خِطَابِ بِمُجْمَلٍ وَبِمَا لَا يُفْهَمُ لِيُفْهَمَ فِي الثَّانِي مِنْ
تَجْوِيزِ خِطَابِ الْمَعْدُومِ لِيُوجَدَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ

(١) وهو: القائل بعدم جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة.

(٢) يُنْظَرُ: كتابنا هذا «الواضح»: (٢/ ٥٠٥ - ٥٠٨)، تحقيق د، عطاء الله فيض الله.

(٣) هنا: يَرُدُّ المصنَّف على المخالف بالتفريق بين المعدوم كليًا وبين الموجود
لكنه لا يُفْهَمُ؛ لِأَنَّ الخطاب فيه أعجمي، وَلَئِنْ جَوَّزْنَا خِطَابَ الْمَعْدُومِ، فَلَأَنْ
نُجَوِّزَ خِطَابَ الْمَوْجُودِ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَيُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ شِبْهَتِهِمْ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«شرح اللمع» (١/

٤٧٦)، و«الإحكام» للآمدي (٣/ ٤٥)، و«العدة» (٣/ ٧٣١)، و«التمهيد»

(٢/ ٣٠٢).

عَنْ ثَلَاثٍ^(١)، وَذَكَرَ الْمَجْنُونُ [وَالصَّبِيُّ]^(٢)، فَعَادَ تَنْبِيهُ الشَّرْعِ بِإِبْطَالِ
خِطَابِ الْمَعْدُومِ^(٣)؛ فَكَانَ تَنْبِيهُ الشَّرْعِ مُقَدِّمًا عَلَى تَنْبِيهِكُمْ^(٤) :
قِيلَ: وَمَنْ أَعْلَمَكُمْ أَنَّنَا لَا نُجَوِّزُ تَوَجُّهَ الْخِطَابِ إِلَى مَجْنُونٍ فِي
الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُفْقِئُ^(٤)، وَصَبِيٍّ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيَلُغُ؟ وَإِنْ أَرَدْتُمْ تَجْوِيزَ
خِطَابِهِ مَعَ عَدَمِ هَذَا الشَّرْطِ، فَذَلِكَ بِاطِلٌ.
عُدْنَا إِلَى إِتِمَامِ الْجَوَابِ عَنْ أَصْلِ الشُّبْهَةِ: وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ مَا

(١) الحديث خرَّجه البخاري موقوفًا، وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم بروايات متعددة، وقد ورد: «عن ثلاث»،
وكما أورده المصنف، وورد أيضًا: «عن ثلاثة».
يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٩٥/٨)، باب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ،
و«مسند أحمد»، مسند عائشة - رضي الله عنها (١٠٠/٦)، و«سُنَنِ أَبِي
داود» (١٣٩/٤ - ١٤٠)، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو
يصيب حدا، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٤/٤)، كتاب الحدود، باب فيما جاء
فيمن لا يجب عليه الحد، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٦٥٨/١)، كتاب الطلاق،
باب في طلاق المعتوه والصغير والنائم، و«المستدرک» للحاكم (٤/٤)
٣٨٩)، كتاب الحدود، باب فيمن رفع عنهم القلم.
وَيُنْظَرُ فِي الْكَلَامِ عَنِ الْحَدِيثِ، سَنَدًا وَمَتْنًا: «فتح الباري» لابن حجر (١٢/
١٢٠)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١٨٣/١).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) يعني: تنبيه الشارع بإبطال خطاب المجنون حال عدم عقله وإفاقته، وإبطال
خطاب الصَّبِيِّ حال عدم بلوغه، برفع القلم عنه.
وحاصل هذا الاعتراض: قياس الخطاب بالمجمل وبما لا يُفْهَمُ لِيُقَهَّمُ فِي
الثاني على خطاب العاجز عن فهم الخطاب لجنون أو صغَرٍ، في عدم
الوقوع، وسيأتيك جواب المصنف عن هذا الاعتراض.

(٤) في الأصل: «يفق»، والصواب ما أثبتته.

تَعَلَّقْتُمْ بِهِ مِنْ تَفْصِيحِ خِطَابِ الْمُكَلَّفِ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ؛
 إِنَّمَا هُوَ لِيَتَعَدَّرَ طَاعَتِهِ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي خِطَابِ الْعَاجِزِ
 الَّذِي لَا يَقَعُ^(١) مِنْهُ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ، مَعَ عَدَمِ قُدْرَتِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَادِرُ
 الْعَادِمُ لِلآلَةِ الَّتِي لَا غَنَاءَ بِهِ عَنْهَا فِي فِعْلِ صِنَاعَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقْبَحْ^(٢)
 ذَلِكَ؛ بِمَا يُؤْتَى فِي الثَّانِي وَيُمَدُّ بِهِ: مِنَ الْقُدْرَةِ وَالْآلَةِ وَفَتْ حَاجَتِهِ إِلَى
 الْفِعْلِ.

عَلَى أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْخِطَابِ: يَبْعُدُ عَنْ خِطَابِ الْعَرَبِيِّ
 بِالزُّنْجِيَّةِ^(٣)؛ وَذَلِكَ أَنَّ صِبْغَةَ الْعُمُومِ قَدْ عُقِلَ مِنْهَا الْأَسْتِغَابُ
 وَالشُّمُولُ لِلْأَعْيَانِ الْمَأْمُورِ بِإِتْقَاعِ الْفِعْلِ فِيهَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ﴾^(٤) [التوبة: ٥]، وَقَدْ عُقِلَ / مِنْ قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿وَأَقْتُلُوا
 حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١] [أَنَّ]^(٥) الْإِيتَاءَ مَعْقُولٌ، وَالْحَقُّ
 مَعْقُولٌ - وَأَنَّهُ أَمْرٌ وَاجِبٌ - وَيَوْمٌ^(٦) الْحَصَادِ مَعْقُولٌ^(٧)، لَمْ يَبْقَ فِي

(١) في الأصل: «لا يصح»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «لم يصح» والصواب ما أثبتته.

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«شرح اللمع» (١/٤٧٦)، و«الإحكام»
 للآمدني (٣/٤٥)، و«العدة» (٣/٧٣١)، و«التمهيد» (٢/٣٠٢).

(٤) ورد في الأصل: «اقتلوا» بدون فاء، وهي في المصحف بالفاء.

(٥) هذه إضافة ليستقيم السياق.

(٦) في الأصل: «يوم» بدون واو قبلها.

(٧) يُنْظَرُ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِ«الْحَقِّ» فِيهَا، فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢/
 ١٨١)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ» (٧/٩٩).

الآيَةُ شَيْءٌ مَجْهُولٌ، سِوَى قَدْرِ الْحَقِّ وَكَمِّيَّتِهِ^(١)؛ وَمَتَى قُبِحَ فِي الْعُقُولِ
وَالْعَادَاتِ^(٢) إِنْقَافٌ لَفْظَةٌ مِنْهَا عَلَى بَيَانٍ مَعْنَاهَا فِي مُسْتَقْبَلِ التَّلَفُّظِ
بِهَا؟ وَأَيْنَ هَذَا مِنْ لَفْظِ زَنْجِيٍّ يُخَاطَبُ بِهِ عَرَبِيٌّ لَا يَفْهَمُ كَلِمَةً مِنْ
الرَّزَنْجِيَّةِ؟!

وَلَأَنَّ خِطَابَ الْعَرَبِيِّ بِالرَّزَنْجِيَّةِ لَا يُفِيدُ فَائِدَةً فِي الْحَالِ رَأْسًا،
وَالْخِطَابُ بِالْعُمُومِ وَالْمُجْمَلِ قَدْ أَفَادَ فِي الْحَالِ تَلَقِّيَ الْخِطَابِ بِاعْتِقَادِ
إِنْجَابِ فِعْلٍ، وَالتَّزَامِ حَقٌّ، إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ مِقْدَارُ الْحَقِّ، وَمَبْلَغُ الْأَفْعَالِ
فِي تِلْكَ الْأَغْيَانِ^(٣).

وَجَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ بَاطِلٌ بِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ
الْمُقْتَضِي عُمُومَ الْأَزْمَانِ، ثُمَّ أَبَانَ النَّسْخُ عَنْ إِرَادَةِ الْأَمْرِ بِهِ فِي بَعْضِ
الْأَزْمَانِ، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا بِفَرْقٍ^(٤).
عَلَى أَنَّ مَا قَدَّمُوهُ فِي ذَلِكَ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: «تفسير القرطبي» (٩٩/٧)، وَيُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«شرح
اللمع» (٤٧٧/١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «العبادات»، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ.

(٣) يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«شرح اللمع» (١/١)
٤٧٦)، «الإحكام» لِلْأَمْدِيِّ (٤٠/٣)، وَ«العدة» (٧٣١/٣)، وَ«التمهيد» (٢/٢)
٣٠٢).

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ: «بفريق»، وَالْمَرَادُ: أَنَّهُ لَا مَحِيصَ لِلخُضْمِ عَنْ هَذَا؛ فَلَا
يُمْكِنُ أَنْ يَدْعَى فَرْقًا بَيْنَ الْمَنْسُوخِ وَالْعَامِّ؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ
بَيَانِهِمَا - بِنَسْخِ الْمَنْسُوخِ، وَتَخْصِيصِ الْعَامِّ - عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ
الْحَاجَةِ.

(٥) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ، فِي: (٣٦٣/٢).

وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «إِنَّ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ - ههنا - يَعُودُ بِقَوْلِكُمْ وَيُقْضَى بِهِ: إِلَى التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبِ^(١) أَهْلِ الْوَقْفِ^(٢)؛ لَأَنْكُمْ قُلْتُمْ: إِذَا تَأَخَّرَ بَيَانُهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا،

وَكَيْفَ^(٣) كَرَّرْنَا عَلَيْكُمْ أَنَّ أَعْتِقَادَ كَوْنِهِ عَامًّا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ تَخْصِيصِهِ أَعْتِقَادَ لِلْجَهْلِ، وَتَعْرِضُ مِنَ الشَّارِعِ لِلْمُخَاطَبِينَ بِأَعْتِقَادِ الْجَهْلِ - كَرَّرْتُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يُعْتَقَدُ الْعُمُومُ / بَلْ يُعْتَقَدُ تَجْوِيزُ وَرُودِ التَّخْصِيصِ.

وَهَذَا تَضْرِيحٌ مِنْكُمْ^(٤) بِمَذْهَبِ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَهَذَا مِنْ أَكْدِ مَا

(١) في الأصل: «المتمذهب مذهب»، والصواب ما أثبتته.

(٢) أهل الوقف: جماعة من أهل العلم، اتخذوا التوقف مسلکًا، وعَدَمَ الْبَتِّ فِي الْأَقْوَالِ بِقَوْلٍ مُعَيَّنٍ مِنْهَا، وَعَدَمَ اتِّخَاذِ رَأْيٍ مُحَدَّدٍ فِي الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، بَلْ يَتَوَقَّفُونَ فِيهَا، وَوَقُوفُهُمْ يَعُودُ إِلَى أَسْبَابٍ: مِنْهَا: تَعَادُلُ الْأَدَلَّةِ عِنْدَهُمْ، وَتَكَافُؤُ الْحُجَجِ. وَمِنْهَا: الْعَجْزُ عَنِ التَّرْجِيحِ.

وَمِنْهَا: خَطُورَةُ الْمَسْأَلَةِ، وَالتَّوَرُّعُ عَنْ قَوْلٍ جَازِمٍ فِيهَا.

وَمِنْهَا: عَدَمُ التَّحْقِيقِ الْكَامِلِ لِلْمَسْأَلَةِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَأَهْلُ الْوَقْفِ: لَيْسُوا أَصْحَابَ مَدْرَسَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، لَهَا أَتْبَاعُهَا وَأُئِمَّتُهَا، كَأَهْلِ الظَّاهِرِ مَثَلًا؛ فَقَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَعْرُوفَةِ مَنْ يَقِفُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِلإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي أوردَتْهَا، أَوْ غَيْرَهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ!

(٣) «كيف» - هنا: أداة شرط مثل «كيفما»، وجواب الشرط قوله: «كررت القول..»

يُنْتَظَرُ: «مغني اللبيب» لابن هشام (١/٤٠٥).

(٤) في الأصل: «منكر»، والصواب ما أثبتته.

تُوهْمُونَ بِهِ خَطَأَنَا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ»^(١):

فَيَقَالُ: لَيْسَ التَّوَقُّفُ فِي هَذَا تَوَقُّفًا^(٢) فِيمَا وُضِعَتِ الصِّيغَةُ لَهُ فِي أَضْلَى الْوَضْعِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوَقُّفٌ تَرَقُّبٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَتَجْوِيزٌ مُسْتَأْنَفٌ، مِنْ بَيَانٍ يَكْشِفُ عَنْ تَخْصِيصِهِ؛ كَمَا نَتَرَقَّبُ^(٣) وَنَجُوزُ نَسْخِ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّا نَتَوَقَّفُ فِي صِيغَةِ الْآيَةِ الْمُحْكَمَةِ.

وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَهْلِ الْوَقْفِ: أَنَّنَا نَحْنُ إِذَا عَدِمْنَا دَلِيلًا يُخَصِّصُ مَعَ مَجِيءِ وَقْتِ التَّنْفِيزِ لِلْحُكْمِ وَالْعَمَلِ بِاللَّفْظِ - بَقِينَا عَلَى الْقَوْلِ بِعُمُومِ اللَّفْظِ، وَأَهْلُ الْوَقْفِ: لَا يَكْتَفُونَ فِي الْقَوْلِ بِعُمُومِهِ، بَعْدَ دَلِيلِ التَّخْصِيصِ فِي الثَّانِي، بَلْ لَا يَحْكُمُونَ بِكَوْنِهِ [عَلَى]^(٤) عُمُومِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الْعُمُومُ. فَقَدْ بَانَ أَنَّ قَوْلَنَا فِي هَذَا لَا يُؤْدِي إِلَى مَقَالَةِ أَهْلِ الْوَقْفِ. وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا:

«إِنَّ الْبَيَانَ مَعَ الْمُسَيِّنِ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا بِمَجْمُوعِهِمَا يَدُلَّانِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِهِمَا؟ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ؛ بِأَنْ يَقُولَ: «زَيْدٌ»، وَيَقُولَ بَعْدَ زَمَانٍ: «قَامَ»؛ كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْبَيَانُ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُسَيِّنَةِ»^(٥):

(١) لم أقف على مَنْ أوردَ هذا الدليلَ لهم، ممَّنْ له علاقةٌ بالمصنَّفِ، ولعلَّه مِنْ سَبَقِ المصنَّفِ كَمَا لَمْ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ.

(٢) في الأصل: «توقف».

(٣) في الأصل: «نترقب»، ولعلَّ الصَّوابُ ما أثبتَّه.

(٤) هذه إضافةٌ تقتضيها صِحَّةُ السِّياقِ.

(٥) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١٠)، و«شرح اللُّمَعِ» (١/٤٧٥)

و«التمهيد» (٢/٣٠٥).

فَيَقَالُ: إِنَّ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ: لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، وَلَا هُوَ مَفْهُومٌ بِحَالٍ، وَالْمُجْمَلُ^(١) يُفْهَمُ بِهِ وَمِنْهُ: إِنْجَابُ حَقٍّ، وَيَبْقَى عَلَيْنَا بَيَانُ كَمِّيَّتِهِ^(٢) / وَمِقْدَارِهِ، وَيَتَكَشَّفُ ذَلِكَ بِتَغْلِيْقِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ^(٣)، وَهُوَ الْإِيْمَانُ وَالْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ حَقًّا قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى إِيْتَائِهِ، مَهْمَا كَانَ؛ مِنْ كَثِيرٍ وَقَلِيلٍ، وَلَا يُفِيدُ قَوْلُ الْقَائِلِ: «زَيْدٌ» [ذَلِكَ]^(٤).

وَلَا تَنَّهُ^(٥) بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ أَشْبَهُ مِنْهُ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^(٦). وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: «لَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرِدَ فِي كَلَامِهِمْ بَعْضُ حُرُوفِ كَلِمَةٍ لِيُتِمَّ تِلْكَ الْكَلِمَةُ فِي مُسْتَقْبَلِ الْحَالِ - كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَرِدَ الْكَلِمَةُ غَيْرَ^(٧) مَبْنِيَّةٍ فِي الْحَالِ لِتُبَيِّنَ^(٨): فَيَقَالُ: وَمَا الَّذِي قَرَنَ بَيْنَهُمَا؟ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: «لَمَّا قُبِحَ هَذَا، قُبِحَ هَذَا،» إِلَّا بَعْدَ

(١) يعني في قوله - تعالى - : ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(٢) في الأصل: «كميته»، والصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «عليم»، والصواب ما أثبتته.

(٤) هذه إضافة لِيُتِمَّ السياق، لأنه يريد أن يفرق بين تأخير البيان عن الْمُجْمَلِ وبين تأخير الْخَبَرِ عن المبتدأ.

(٥) يعني: ولأنَّ البيان مع المبيِّن.

(٦) يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ شَبْهَتِهِمْ: «التبصرة» (ص ٢١٠)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٥)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٥).

(٧) في الأصل: «عن»، والصواب ما أثبتته.

(٨) حاصلُ شبهتهم: أنه كما لا يجوزُ ورودُ بعضِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، ثُمَّ يَرِدُ بَعْضُهَا الْآخَرُ، فَلَا يَجُوزُ - أَيْضًا - ورودُ الْكَلِمَةِ غَيْرِ مَبْنِيَّةٍ لِتُبَيِّنَ فيما بَعْدُ؛ فِقَاسُوا الْكَلِمَةَ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ.

دَلَالَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

عَلَى أَنَّا نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَنْطِقْ بِبَعْضِ كَلِمَةٍ؛ لِتَسْمَمَهَا فِي الثَّانِي، وَتَكَلَّمَتْ بِالْكَلِمَةِ الْمَفْهُومَةِ بِظَاهِرِهَا لِتَضَرِفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا بِمَا يَأْتِي مِنَ الدَّلَالَةِ الصَّارِفَةِ لَهَا؛ حَتَّى إِنَّهُمْ لَمْ يَقْبَحُوا تَأْخِيرَ النَّسْخِ، وَلَا يُعْلَمُ مِنْهُمْ وَلَا عَنْهُمْ إِيرادُ حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ بِهَا إِلَّا بِخَمْسَةِ أَحْرَفٍ^(١).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «إِنَّ الْبَيَانَ الْمُتَأَخَّرَ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ، يُخْرِجُ بَعْضَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، فَجَرَى^(٢) مُجْرَى الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُخْرِجِ لِبَعْضِ مَا عَمَّهُ الْأَسْمُ، وَتَنَوَّلَهُ^(٣)» قَالُوا: «فَلَمَّا أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى قُبْحِ تَأْخِيرِ الْأَسْتِثْنَاءِ عَنِ الْمُسْتَسْتَنَى مِنْهُ بِأَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ، كَذَلِكَ التَّخْصِصُ، وَبَيَانُ الْمُبَيَّنِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اسْتَهْجَنُوا قَوْلَ الْقَائِلِ: «اضْرِبْ عَيْدِي»، وَقَوْلَهُ بَعْدَ حَوْلٍ: «إِلَّا نَافِعًا»، أَوْ: «سِوَى خَالِدٍ»^(٤)، أَوْ: «غَيْرِ عَمْرِو»^(٥).

فَيُقَالُ: أَمَّا دَعْوَاكَ الْإِجْمَاعَ: فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ مَعَ / خِلَافِ ابْنِ

١٨٤/ب

(١) حاصل الجواب: عدم التسليم لما ذكروه؛ إذ هو قياس بلا جامع؛ فإن العرب تكلمت بالمجمل على أن تبينه في ثاني حال، ولم تكلم ببعض الكلمة، لتسممها بعد ذلك.

(٢) في الأصل: «جرى»، وزدت الفاء، ليستقيم السياق.

(٣) يُنْظَرُ فِي شَبْهَتِهِمْ تِلْكَ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٥)،

و«العدة» (٣/ ٧٣١)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٤).

(٤) في الأصل: «خالداً»، والصواب ما أثبتته.

(٥) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٠٩)، و«شرح اللمع» (١/ ٤٧٥)، و«العدة» (٣/

٧٣١)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٤).

عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنْ سَادَاتِهِمْ، وَتَرْجُمَانِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَقَوْلِهِ بِجَوَازِ
الْأَسْتِثْنَاءِ بَعْدَ سَنَةِ^(١).

جَوَابُ ثَانٍ^(٢): أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّ عَادَةَ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَلَّا يُبْتَدَأَ
بِ«غَيْرٍ»، «وَسِوَى»، وَ«إِلَّا»، وَلَا تَتَحَرَّجُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِصِغَةِ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ.

فَإِذَا قَالَ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقُولَ^(٣) بَعْدَ سَنَةِ:
«إِلَّا أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا آدَوُا الْجِزْيَةَ»، وَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «وَلَا تَقْتُلُوا
أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا آدَوُا الْجِزْيَةَ؛ فَإِنِّي لَمْ أُرْذِهِمْ بِالْأَمْرِ بِالْقَتْلِ».

أَوْ يَقُولُ: «اضْرِبْ عَيْدِي»، وَيَقُولُ بَعْدَ أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ: «إِلَّا
سَالِمًا»؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ؛ وَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «وَلَا تَضْرِبْ سَالِمًا»، وَإِنْ
كَانَ اللَّفْظَانِ جَمِيعًا يُخْرِجَانِ مِنَ اللَّفْظِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ^(٤) الْقِيَاسِ، وَالْأَسْتِثْنَاءِ لَا
يُقَاسُ أَحَدُهُمَا^(٥) عَلَى الْآخَرِ؛ كَمَا لَا يُقَاسُ التَّخْصِصُ عَلَى
النَّسْخِ^(٦).

(١) سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ ذَلِكَ فِي فَصْلِ خَاصٍّ، عَنْ حُكْمِ تَخْصِصِ الْعَمُومِ
بِالْأَسْتِثْنَاءِ، وَلِإِرَادَةِ مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُنْتَظَرُ: (٧٧/٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «ثَانِي».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «يُقَالُ» وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «عَنْ»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لِأَحَدِهِمَا»، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) يُنْتَظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٠٩ - ٢١٠)، وَ«شَرْحُ الْمَعِ» (١/٤٧٤ - ٤٧٥)،

وَالْعُدَّةُ (٣/٧٣٢)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٣٠٤).

فَإِنْ جَازَ أَنْ تَقْيِسُوا أَنْتُمْ التَّخْصِيصَ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ فِي مَنْعِ تَأْخِيرِ أَحَدِهِمَا كَمَا أَمْتَعَ تَأْخُرُ الْآخَرِ - : جَازَ أَنْ نَقْيِسَ نَحْنُ التَّخْصِيصَ عَلَى النَّسْخِ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ.

فَوَقَفَ دَلِيلُكُمْ، وَتَرَجَّحَ قَوْلُنَا نَحْنُ: بِأَنَّ النَّسْخَ وَدَلِيلَ التَّخْصِيصِ جَمِيعًا يُبْتَدَأُ بِهِمَا فِي اللَّغَةِ، وَلَا يُبْتَدَأُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ بِحُرُوفِ الْأَسْتِثْنَاءِ^(١).

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَحْسُنُ الْقَوْلُ ابْتِدَاءً: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ سَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠]^(٢)، بَعْدَمَا شَرَعَ أَوَّلًا أَسْتِثْنَاءَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَإِنْ طَالَ [الزَّمَانُ]^(٣) / بَيْنَهُمَا. ١/١٩٠

وَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ؛ إِذَا بَذَلُوا لَكُمْ الْعَهْدَ، وَدَفَعُوا الْجِزْيَةَ»، بَعْدَ قَوْلِهِ: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ». وَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «أَخْرِجُوا مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ أَفْقَرَةً مِمَّا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ قَفِيرًا»، بَعْدَ أَنْ قَالَ: ﴿وَمَاتُوا حَقًّا يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بَيْنَهُمَا.

وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُبْتَدِئَ فَيَقُولَ: «إِلَّا نَافِعًا»^(٤) وَغَيْرِ نَافِعٍ، وَسِوَى

(١) يُنْظَرُ فِي أَحْكَامِ الْأَسْتِثْنَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ: «كِتَابُ سَيُوبِيه» (٢/٣١٠)، و«شرح قطر الندى» لابن هشام (ص ٣٤١).

(٢) وَرَدَ فِي الْأَصْلِ: «وَلَّ» بِدُونِ فَاءٍ، وَقَدْ أُبْثِتْهَا كَمَا فِي الْمَصْحَفِ.

(٣) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «إِلَّا نَافِعٍ».

نَافِعٍ، بَعْدَ أَنْ قَالَ: «اضْرِبْ عَيْدِي» بِرَمَانٍ مَدِيدٍ^(١).
وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «لَوْ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ - مَعَ وُجُودِ
الْأَمْرِ لَهُ وَلَا مَتِّهِ بِالْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ - لَجَازَ تَأْخِيرُ الْبَلَاغِ، وَلَمَّا لَمْ يَجْزُ
[لَهُ]^(٢) تَأْخِيرُ الْبَلَاغِ، لَمْ يَجْزُ لَهُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٣)
إِعْلَامٌ لَهُ وَإِشْعَارٌ بِمَا شَرَعَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ -؛ فَإِذَا لَمْ يُؤَخَّرْ أَحَدُ
الْإِعْلَامَيْنِ وَالْإِشْعَارَيْنِ^(٤)، كَذَلِكَ لَا يُؤَخَّرُ الْآخَرُ^(٥)»^(٦)»^(٧).
فَيُقَالُ: وَمَنْ الَّذِي يَمْنَعُ تَأْخِيرَ الْبَلَاغِ إِذَا كَانَ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ
[تَعَالَى]، وَتَشْرِيعٍ مِنْهُ؟ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُحَالٍ، وَلَا مُنْفِيٍّ^(٨) عَنْهُ، بَلْ
جَائِزٌ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يُؤَخَّرَ^(٩) الْبَيَانُ عَنِ الْمُجْمَلِ؛ كَمَا يُؤَخَّرُ
الْإِقْدَارُ عَنِ الْمُكَلَّفِ عَلَى مَا كَلَّفَهُ.

عَلَى أَنْ تَأْخِيرَ أَضْلَ الْبَلَاغِ إِخْلَالَ بِمَا يُقِيدُ وَيَقَعُ بِهِ عَمَلٌ يُقَابَلُ
الْمُكَلَّفُ عَلَى مِثْلِهِ بِالثَّوَابِ، وَيُحَقِّقُ^(١٠) بِهِ نَوْعًا مِنْ أَسْبَابِ الْإِثَابَةِ

(١) يُنْظَرُ: فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الشَّبَهَةِ مُخْتَصَرًا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١٠)، وَشَرَحَ

الْلَمْعَ (١/٤٧٥)، وَالدَّعْوَةَ (٣/٧٣٢)، وَالتَّمْهِيدَ (٢/٣٠٤).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «النَّبِيُّ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ. (٤) أَيُّ: الْبَيَانِ وَالْبَلَاغِ.

(٥) يَعْنِي: الْبَلَاغِ. (٦) يَعْنِي: الْبَيَانِ.

(٧) تُنْظَرُ هَذِهِ الشَّبَهَةُ فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١١)، وَشَرَحَ الْلَمْعَ (١/٤٧٧)،

وَالدَّعْوَةَ (٣/٧٣٢)، وَالتَّمْهِيدَ (٢/٣٠٦).

(٨) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا نَفِيٍّ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَأْخُرَ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: «وَيَعْتَقُ»، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتُهُ.

وَالْأَجْرِ، وَهُوَ تَوْطِينُ النَّفْسِ عَلَى أَمْتِيَالِ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا فَسَّرَهُ.
فَإِذَا قَالَ: ﴿وَمَا آتَا حَقُّهُ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فَسَمِعَ ذَلِكَ بَعْدَ
تَبْلِيغِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْتَقَدَ وَجُوبَ حَقٍّ، وَوَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى إِخْرَاجِهِ ^(١) / مِنْ
مَالِهِ - مُرَاعِمَةً لِلنَّفْسِ - وَإِنْ كَثُرَ مِقْدَارُهُ، وَثَقُلَ عَلَى النَّفْسِ إِخْرَاجُهُ،
وَصَارَ مُتَوَقِّعًا لِتَفْسِيرِ الْمِقْدَارِ؛ فَيَحْصُلُ لَهُ بِالْاِعْتِقَادِ وَتَوْطِينِ النَّفْسِ
عَلَى الْأَدَاءِ - وَإِنْ بَادَرَ ^(٢) الْاِتِّظَارَ لِمَا يَرِدُ مِنَ التَّفْسِيرِ - مِنْ أَعْمَالِ
الْقَلْبِ: مَا يُوفِي عَلَى أَعْمَالِ ^(٣) الْأَرْكَانِ كُلِّهَا.

ب/١٩٠

وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ أَضْلُ الْبَلَاغِ تَعَطَّلَ الْمُكَلَّفُ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي
مَدَارُ التَّكْلِيفِ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَعْمَالُ الْقَلْبِ، فَأَيْنَ تَأْخِيرُ الْبَلَاغِ مِنْ
تَأْخِيرِ الْبَيَانِ؟ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَوْ ذَكَرَ حُكْمًا، لَمْ يَجُزْ لِلنَّبِيِّ
ﷺ كَتْمُهُ إِذَا كَانَ تَكْلِيْفًا لِأَمْتِهِ الْعَمَلُ بِهِ أَوْ الْاِعْتِقَادُ لَهُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ
يَتَأَخَّرَ الْإِعْلَامُ وَالْبَيَانُ بِمُدَّةٍ ذَلِكَ الْحُكْمَ، مَتَى يُنْسَخُ وَمَتَى يُرْفَعُ أَوْ
يُغَيَّرُ؟!

فَقَدْ جَازَ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْحُكْمِ بِالنَّسْخِ وَإِنْ لَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُ أَضْلِ
بَلَاغِ ^(٤) الْحُكْمِ لِلْأُمَّةِ ^(٥).

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ، لَمْ يُؤْمَنْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ حُصُولُ

(١) فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبٌ فِي أَسْفَلِ الْهَامِشِ: «غَوْرَضٌ بِالْأَصْلِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «تَبَدَّرَ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْأَعْمَالُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بِلَاغٍ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) يُنْظَرُ فِي جَوَابِ الشُّبْهَةِ مُخْتَصَرًا: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١١)، وَ«الْعُدَّة» (٣/ ٧٣٢)،

و«الْتِمِيد» (٢/ ٣٠٧).

الْأَخْتِرَامُ^(١) قَبْلَ بَيَانِهِ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يُعْطَلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ.
وَمَا أَفْضَى إِلَى تَعْطِيلِ الْمَشْرُوعِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا؛ لِمَا
فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْغَرَضِ^(٢)، وَخُلُوِّ الْأَمْرِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ مِنْ فَائِدَةٍ؛ وَذَلِكَ
مِنْ^(٣) الْعَيْبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ، وَلَا يَحْسُنُ
بِالْحُكَمَاءِ مِنْ خَلْقِهِ^(٤) :

فَيُقَالُ: هَذَا تَغْلِيْقٌ بَاطِلٌ، مِنْ وَجْهِ:
أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا يَنْبَنِي عَلَى أَصْلٍ، وَ[هُوَ]^(٥) أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ -
يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ الْعِبَادَةُ الْمَأْمُورَ بِهَا قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهَا^(٦).
وَالنَّسْخُ رَفْعٌ لِذَلِكَ الْحُكْمِ، وَإِعَاقَةٌ عَنْهُ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِعَاقَةِ
بِاخْتِرَامِ السَّفِيرِ ﷺ قَبْلَ بَيَانِ الْمُجْمَلِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَبَيْنَ نَسْخِ

(١) يقال: اخترمته المنية من بين أصحابه، يعني: أخذته من بينهم، أي: مات.
يُنْظَرُ: «تاج العروس»، مادة (خرم).

(٢) ويمكن أن تقرأ: «الفرض» بالفاء.

(٣) في الأصل: «عن»، والصواب ما أثبتته.

(٤) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الشَّبْهَةِ: «العدة» (٣/ ٧٣٢ - ٧٣٣).

(٥) زيادة ليست في الأصل.

(٦) وهذه المسألة تُعْرَفُ بِمَسْأَلَةِ النِّسْخِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ، وَلِلْأَصُولِيِّينَ فِيهَا قَوْلَانِ
مَشْهُورَانِ، فِيرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ: الْجَوَازُ، وَيَرَى كَثِيرٌ
مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ: الْمَنْعُ.

يُنْظَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ: «كشف الأسرار» (٣/ ١٦٩)، و«فوائح الرحموت» (٢/

٦١)، و«البرهان» (٢/ ١٣٠٣)، و«المستصفى» (١/ ١١٢)، و«حاشية البَنَانِي

عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/ ٧٧)، و«المحصول» (١/ ٤٦٧)، و«العدة» (٣/

٨٠٧)، و«التمهيد» (٢/ ٣٥٤)، و«المسودة» (ص ٢٠٧)، و«شرح الكوكب

المنير» (٣/ ٥٣١).

الْمَأْمُورِ بِهِ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ الْمُعَيَّنِ عَنْ فِعْلِهِ.

وَسَيَاتِي الْكَلَامُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ / فِي
فُصُولِ النَّسْخِ^(١) بِمَا فِيهِ غِنَاءٌ وَكِفَايَةٌ؛ لَكِنْ نَقْدُمُ - هُنَا - بِحَسَبِ مَا
يَلِيْقُ بِالْكَلَامِ؛ فَتَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - [لَوْ]^(٢) أَخْتَرَمَ نَبِيَّهُ قَبْلَ
الْبَيَانِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَرُدْ بِإِنْزَالِ الْأَمْرِ بِالْمُجْمَلِ إِلَّا مَا
يَحْصُلُ مِنْ بَلَاغِهِ لِذَلِكَ الْمُجْمَلِ؛ فَكَانَ تَكْلِيْفُهُ ﷺ أَنْ يُبْلَغَ مَا
أُنْزِلَ^(٣)، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْهُ لَا يَنْقُصُهُ مِنْ رُتْبَةِ الْبَلَاغِ شَيْئًا، وَلَا يُوجِبُ
عَلَيْهِ مَعْتَبَةً وَلَا إِثْمًا وَلَا تَقْصِيرًا فِي الْبَلَاغِ، وَالْأُمَّةُ عَمِلُوا بِحَسَبِ مَا
بُلِّغَ، فَتَلَقَّوْا ذَلِكَ بِإِغْتِقَادٍ وَجُوبٍ حَقٍّ^(٤)، وَوَطَّنُوا^(٥) نَفُوسَهُمْ عَلَى
الطَّاعَةِ بِإِخْرَاجِ مَا يُفْسِّرُهُ بِهِ مِنْ مِقْدَارِ ذَلِكَ الْحَقِّ.

فَمَا عَادَ ذَلِكَ بِتَقْصِيرٍ فِي بَلَاغِهِ ﷺ، وَلَا إِخْلَالٍ طَاعَةٍ مِنْ جِهَةِ
الْأُمَّةِ؛ إِذْ لَا تَقْرِيضَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا مِنَ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ.
وَتَوَقُّعُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَرُدُّ مِنَ التَّفْسِيرِ أَوْ التَّخْصِيصِ: نَوْعُ تَعَبُّدٍ
آخَرَ، لَا يَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ وَمَثُوبَةٍ؛ وَلِهَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) يُنْظَرُ مَا سَيَاتِي: (٣/١٨٤)، وَمَا بَعْدَهَا)، وَهُوَ يُقَابِلُ اللَّوْحَةَ (٢٣٣/١) وَمَا

بَعْدَهَا) مِنَ الْمَخْطُوطِ. *

(٢) هَذِهِ إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٣) كَمَا قَالَ - تَعَالَى - : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْغَى مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧].

(٤) يُشِيرُ إِلَى «الْحَقِّ» فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَمَا آتَاوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام:

١٤١].

(٥) فِي الْأَصْلِ: «وَوَطَّنُوا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

«الْمُنْتَظَرُ لِلصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ»^(١)؛ لِأَجْلِ تَوْفُّعِهِ الْوَقْتِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ،
وَالْتَّوَقُّعُ: تَوَعُّعٌ عَمَلٌ بِالْقَلْبِ.

ولهذا قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: كَادَتْ أَنْ
تَظْلَعَ الشَّمْسُ! فَقَالَ: «لَوْ طَلَعَتْ، مَا وَجَدْتَنَا غَافِلِينَ»^(٢)، يَغْنِي: أَنْ

(١) لعلَّ المصنف - هنا - أرادَ الحديثَ الصحيحَ المخرَجَ في «الصحيحين»
و«السُّنَنِ» وغيرها عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال أحدكم
في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة».
وفي رواية النسائي عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«من كان في المسجد ينتظر الصلاة فهو في الصلاة».

يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٦٦/١)، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة
وفضل المساجد، و«صحيح مسلم» (٤٥٩/١)، باب صلاة الجماعة وانتظار
الصلاة، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١٢٧/١-١٢٨)، كتاب الصلاة، باب فضل القعود
في المسجد، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١٥٠/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في
القعود في المسجد لانتظار الصلاة من الفضل، و«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (١١٣/٣)،
كتاب الجمعة، باب الساعة التي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (١/
٢٦٢)، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة.
وقد أورد المصنف الحديث بمعناه كعادته رحمه الله، حيث لم أقف على هذا
اللفظ فيما اطلعت عليه من مَصَادِرَ حَدِيثِيَّةٍ، والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي والطحاوي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفه.
يُنْتَظَرُ: «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (٣٨٩/٢)، كتاب الصلاة، باب قُذِرَ الْقِرَاءَةُ فِي
صَلَاةِ الصُّبْحِ. و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٠٧/١)، و«المصنّف»
لابن أبي شيبة (٣٥٣/١)، كتاب الصلوات ما يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ. ط/
الدار السلفية، الهند، و«المصنّف» لعبد الرزاق الصنعاني (١١٣/٢)، باب
القراءة في صلاة الصبح.

تَطْوِيلُهُ بِالْقِرَاءَةِ شُغْلٌ وَيَقْظَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَضْدُ.
عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِلَفْظٍ عُمُومٍ، وَاخْتِرِمَ ﷺ قَبْلَ بَيَانِ
تَخْصِيصِهِ، وَكَانَ لِأَمْتِهِ دَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ - مِنْ قِيَاسٍ، أَوْ اسْتِدْلَالٍ - يَدُلُّ
عَلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ الْعُمُومِ - : فَمَا نَتَعَطَّلُ، عَلَى قَوْلِنَا بِجَوَازِ^(١)
التَّخْصِيصِ بِالْقِيَاسِ^(٢).

جَوَابُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - قَدْ جَعَلَ تَكْلِيفَهُ عَلَى
ضَرَبَيْنِ: مُضَيِّقٍ، وَمُوسِّعٍ^(٣)، وَجَعَلَ الْمَوْسِعَ غَيْرَ مُؤَاخَذٍ بِتَأْخِيرِ^(٤)
الْمُكَلَّفِ لَهُ؛ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ فِيمَا بَيْنَ رَمَضَانَيْنِ، وَالصَّلَاةِ مَا بَيْنَ
الْوَقْتَيْنِ؛ فَلَوْ اخْتِرِمَ الْمُكَلَّفُ فِي زَمَنِ التَّوَسُّعِ، لَمْ يَلْحَقْهُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ -
سُبْحَانَهُ - لَائِمَةٌ وَلَا مُؤَاخَذَةٌ، فَقَدْ نَجَا مِنَ الْمُؤَاخَذَةِ؛ لِأَجْلِ الْاِخْتِرَامِ
فِي وَقْتٍ كَانَ مُخَيَّرًا فِيهِ، بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالتَّأْخِيرِ، وَمَا خَلَا^(٥) مِنْ ثَوَابٍ
الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ الْمَوْسِعِ قَبْلَ خُرُوجِهِ.
فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ حَالُ هَذَا الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ إِذَا حَصَلَ الْاِخْتِرَامُ
قَبْلَ بَيَانِهِمَا - كَحَالِ اخْتِرَامِ الْمُكَلَّفِ فِي وَقْتِ الْعِبَادَةِ الْمَوْسِعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْجَوَازُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ خَاصٍّ بِحَكْمِ التَّخْصِيصِ بِالْقِيَاسِ، فِي: (١/٣٦٧).

(٣) وَهَذَا مَا يُعْرَفُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِقِسْمِي الْوَاجِبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَقْتِ. يُنْظَرُ: «شَرْحُ

الْعُضْدِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/٢٤١)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (١/١٠٥)،

و«حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (١/١٨٧)، وَ«رَوْضَةُ النَّازِرِ» (ص ٣٠)،

و«الْمَسْوَدَةُ» (ص ٢٦)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (١/٣٦٨-٣٦٩).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بِتَأْخِرٍ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) أَي: وَلَمْ يَخُلْ.

وَكَانَ ذَلِكَ خَارِجًا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ^(١)، وَصَحِيحًا عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ: أَرْبَابُ الْمَصَالِحِ، وَالْقَائِلِينَ بِالْمَشِيئَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابِ مَصْلَحَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتُرِمَ قَبْلَ الْبَيَانِ، عَلِمَ أَنَّ هَذَا كَانَ هُوَ الْأَصْلَحَ، وَمَنْ قَالَ بِالْمَشِيئَةِ، عَلِمَ أَنَّ هَذَا كَانَ هُوَ الْمُرَادَ، دُونَ الْبَيَانِ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «تَجْوِيزُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ يُفْضِي إِلَى أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ، وَيَكُونُ مُرَادُهُ عِنْدَ ذَلِكَ: الشَّيْءُ، أَوْ غَيْرُهُ وَخِلَافَهُ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ»^(٣).

كَمَا لَوْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ يُرِيدُ اسْتِيقَاءَهُمْ، وَبِالصَّوْمِ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِفْطَارَ، وَبِالْقِيَامِ وَهُوَ يُرِيدُ الْقُعُودَ؛ وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ؛ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِلَفْظِ ظَاهِرِهِ الْعُمُومِ، وَهُوَ يُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصَ^(٤):

(١) أي: مُخْرَجًا وَصَحِيحًا عَلَيْهِمَا، وَهُمَا مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ: إِنَّ الشَّرْعَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَصْلَحَةِ مُطْلَقًا، وَمَذْهَبُ الْقَائِلِينَ: بِالْمَشِيئَةِ دُونَ نَظَرٍ فِي الْمَصْلَحَةِ. وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ: بِأَنَّ الْمَشِيئَةَ وَالْمَصْلَحَةَ لَا تَتَعَارَضَانِ، فَكُلَّمَا تَحَقَّقَتِ الْمَصْلَحَةُ تَحَقَّقَتِ الْمَشِيئَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(٢) أوردَ القاضي أبو يعلى هذا الجوابَ عن الشُّبْهَةِ مختصرًا. يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣) / (٧٣٣).

(٣) يعني: أَنْ تَجْوِيزُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ يُوْدِّي إِلَى أَنْ يَأْمُرَ بِالشَّيْءِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ: ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: غَيْرُهُ وَخِلَافُهُ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَلْيِيسًا وَعَدَمَ بَيَانٍ لِلْمُرَادِ؛ وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - كَمَا لَوْ أَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ وَهُوَ يُرِيدُ الْقِيَامَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(٤) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١٠)، و«الْعُدَّة» (٣/ ٧٣١)، و«التَّمْهِيدُ» (٢/ ٣٠٥).

فَيَقَالُ: [هَذَا] ^(١) بَاطِلٌ إِذَا قَارَنَهُ؛ [لأنَّهُ] ^(٢) يُفْضِي إِلَى أَنْ يَنْطِقَ بِالْعُمُومِ، وَيَعْدِلَ عَنْهُ إِلَى الْخُصُوصِ.
عَلَى أَنْ الَّذِي / أَرَادَ مِنْهُمْ بِذَلِكَ: أَعْتَقَادُ طَاعَتِهِ فِيمَا أَظْهَرَ مِنَ الْعُمُومِ، وَطَاعَتِهِ فِي الْعَمَلِ بِالتَّخْصِصِ الْمُجَوِّزِ وَرُودُهُ؛ كَمَا ^(٣) أَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِاسْتِثْنَائِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَجَبَ تَلْقَى ذَلِكَ بِالطَّاعَةِ وَالْإِنْفِيَادِ إِلَى مَا أَظْهَرَ، وَظَاهِرُهُ يُعْطَى التَّأْيِيدَ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَقْتًا مَخْصُوصًا.

١/١٩٢

وَكُلُّ عُدْرٍ لَهُمْ فِي تَجْوِيزِ النَّسْخِ، وَهُوَ تَخْصِصُ زَمَانٍ - هُوَ عُدْرَتَانِ فِي وَرُودِ لَفْظِ الْعُمُومِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ بَيَانُ تَخْصِصِ الْأَعْيَانِ عَنِ الْخُطَابِ بِهِ.

وَفَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَمْرِهِ بِالْقِيَامِ، وَهُوَ يُرِيدُ الْقُعُودَ، وَقَتْلَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ يُرِيدُ أَسْتِثْنَاءَهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ مَا، فَأَمَّا الْعُمُومُ الَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِ الْخُصُوصُ مُبَيَّنًا أَنَّهُ كَانَ هُوَ الْمُرَادَ، فَسَائِغٌ فِي لُغَتِهِمْ، مُسْتَعْمَلٌ فِي عَادَاتِهِمْ؛ فَصَارَ كَأَحَدِ أَقْسَامِ الْمَجَازِ وَالتَّوْسِيعِ ^(٤).

(١) إضافة ليستقيم السياق.

(٢) إضافة ليستقيم السياق.

(٣) يعني: أن جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، كجواز تأخير الناسخ عن المنسوخ.

(٤) يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ شَبْهَتِهِمْ - مختصرًا -: «التبصرة» (ص ٢١٠ - ٢١١)، و«العدة» (٣/ ٧٣١)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

وَمِنْهَا: «أَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنِ الْخِطَابِ يُوجِبُ نَسْخَ مَا يُخَصُّ مِنْهُ»^(١) - بَعْدَ وَرُودِهِ - عَلَى التَّرَاخِي، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ النِّسْخَ، وَإِنَّمَا نُنْكِرُ أَنَّ يَكُونَ الْبَيَانُ الْمُتَأَخِّرُ تَخْصِيصًا:

فَيَقَالُ: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ النِّسْخَ إِنَّمَا يَصِحُّ بَعْدَ ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ وَاسْتِقْرَارِهَا، وَلَفْظُ الْعُمُومِ الْوَاجِبِ تَنْفِيذُهُ عَلَى التَّرَاخِي لَمْ يَسْتَقِرَّ بَعْدُ، كَوْنُهُ عُمُومًا إِنْ تَرَكْنَا وَظَاهِرُهُ، وَيَجُوزُ وَرُودُ مَا يَخُصُّهُ؛ فَبَطَلَ مَا ذَكَرُوهُ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «لَوْ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ يَوْمًا، لَجَازَ تَأْخِيرُهُ سَنَةً وَأَكْثَرَ؛ وَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَنَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَلَامٌ / مُنْعَطِفٌ عَلَى الْأَوَّلِ بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ، بَلْ يَصِيرُ الْأَوَّلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ كَالْمُهْمَلِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَمَلُ بِهِ، بَلْ يَقَعُ مُتَنَظِّرًا بِهِ مَا بَعْدَهُ، وَالْمُتَنَظِّرُ لَمْ تَتَحَصَّلْ فَايِدَتُهُ»^(٣):

فَيَقَالُ: أُنْتَظَرُ بَيَانَهُ لَا يُعْطَلُ عَنْ تَعَبُّدٍ مَقْصُودٍ مِثْلَهُ، وَفِيهِ مَضْلَحَةٌ مُعْجَلَةٌ، وَ[هِيَ]^(٤) أَعْتِقَادُ مَا تَضَمَّنَتْهُ، وَتَوْطِينُ النَّفْسِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا يُفَسِّرُ بِهِ مُجْمَلُهُ، وَيُخَصُّ بِهِ عُمُومُهُ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُهْمَلِ.

(١) في الأصل: «منها»، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتته «منه»، والمراد: من الخطاب

ويمكن أن يكون في الأصل «منهما»، والمراد بهما: الخطاب والبيان له.

(٢) يُنْتَظَرُ طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ فِي: «التبصرة» (ص ٢١٠)، و«العدة» (٣/ ٧٣٠ - ٧٣١).

(٣) يُنْتَظَرُ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«العدة» (٣/ ٧٣٢)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٤).

(٤) زيادة ليست في الأصل.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ التَّعَبُّدُ مُتَّفَقًا وَمُتَّابِعًا، كَالْإِحْرَامِ يَقَعُ فِي
سَوَالٍ، وَتَقَعُ أَفْعَالُهُ فِي شُهُورٍ، وَبَعْضُ أَفْعَالِهِ بَعْدَ شُهُورٍ، وَيَبِينُ فِعْلُ
وَفِعْلٍ، وَنُسُكٍ وَنُسُكٍ: أَيَّامٌ عِدَّةٌ، وَصَوْمٌ^(١) التَّمَتُّعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي
الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ^(٢)، وَيَكُونُ عَزْمُهُ فِي رُجُوعِهِ تَعَبُّدًا^(٣) إِلَى حِينَ
رُجُوعِهِ: جَازٌ^(٤) أَنْ يَكُونَ مَا بَيْنَ الْأَعْتِقَادِ وَالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بِالْبَيَانِ
الْمُسْتَقْبَلِ مُدَّةً مَوْضُولَةً بِالْفِعْلِ بِمَا تَلَاهَا^(٥) مِنَ الْأَعْتِقَادِ وَالْعَزْمِ
وَتَوْطِينِ النَّفْسِ.

وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ قَوْمٌ^(٦)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ
عِنْدَنَا^(٧).

وَمِنْهَا: أَنْ قَالُوا: «لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ. أَعْتِقَادَنَا
الْعُمُومَ، أَوْ: الْأَعْتِقَادَ وَالْعَزْمَ أَوْ: التَّنْفِيزَ، أَوْ: هُمَا جَمِيعًا وَالتَّنْفِيزُ^(٨)»:

(١) قوله: «وصوم» بالجر، عطفًا على قوله: «كالإحرام».

(٢) كما قال - تعالى - : ﴿مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٣) في الأصل: «تعبد».

(٤) هذا جوابُ قوله قبل: «وَإِذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ التَّعَبُّدُ مُتَّفَقًا وَمُتَّابِعًا ... إلخ».

(٥) الكلمة غير واضحة تمامًا في الأصل، ولعل صوابها ما أثبتته.

(٦) أي: من الأصوليين مَنْ فَرَّقَ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ إِلَى
وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ بَيْنَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ، فَأَجَازُوهُ فِي الْقَصِيرَةِ، وَمَنَعُوهُ
فِي الطَّوِيلَةِ، وَرَدَّهُ الْمَصْنُفُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

(٧) يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ عَنْ شَبَهَتِهِمْ - مختصرًا -: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«العدة»
(٣/ ٧٣٢)، و«التمهيد» (٢/ ٣٠٤).

(٨) أي الاعتقاد والعزم مع التنفيذ.

ولا^(١) يجوز أن يكون أراد منا الاعتقاد للعموم، وهو يريد الخصوص؛ لأن هذا يفضي إلى أن يريد ضد ما أرادته منا بالخطاب.

ولا يجوز أن يكون أراد الاعتقاد والعزم دون التنفيذ؛ لأن التنفيذ هو المأمور به، وإذا^(٢) أريد باللفظ الاعتقاد والعزم غير المذكورين في اللفظ، فأولى أن يراد^(٣) التنفيذ المذكور في النطق، وإذا ثبت أنه أرادته بالنطق، وجب أن يبينه ليُدري [المكلف]^(٤) ماذا يفعل / وينفذ، وماذا يعتقد، وعلام^(٥) يعزم؛ وإلا كان جاهلاً معتقداً ١/١٩٣ للجهل، عازماً على غير فعل محقق^(٦).

فيقال: المراد عندنا بلفظ العموم والإجمال: تلقينهما بالاعتقاد، وتوطين النفس على التنفيذ؛ لما يقع به البيان في الثاني^(٧). فقد كشفنا المذهب الذي ذكرتم في التفسير؛ طلباً له^(٨).

(١) في الأصل: «لا» بدون الواو قبلها، والصواب إثباتها.

(٢) في الأصل: «فإذا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: «فأولى أن يكون أراد»، ثم ضرب الناسخ على كلمة «يكون»، وجعل همزة «أراد» ياء، فصارت العبارة: «فأولى أن يراد»، وهي متفقة مع صدر العبارة: «وإذا أريد باللفظ».

(٤) زيادة ليست في الأصل يتضح بها السياق.

(٥) في الأصل: «وعلى ما»، والصواب ما أثبت.

(٦) تنظر الشبهة - مختصرة - في «التبصرة» (ص ٢١٠).

(٧) وهو: الخصوص للعموم، والبيان للمجمل.

(٨) وذلك: أنهم طلبوا تحديد المراد عند ورود اللفظ العام: هل هو الاعتقاد له، أو: العزم، أو: الاعتقاد والعزم والتنفيذ؟ فبين المصنف رحمته الله أن المراد: تلقي اللفظ بالاعتقاد، وتوطين النفس على التنفيذ، لما يقع به بيان العام بتخصيصه، وبيان المجمل بتفسيره.

وَقَوْلُكَ^(١): «إِنَّهُ»^(٢) تَغْرِضُ لِلْجَهْلِ: فَبَاطِلٌ بِالسَّنَخِ^(٣)؛ لَأَنَّ
الْجَهْلَ بِالْكَمِّيَّةِ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا زِيَادَةَ تَكْلِيفٍ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ تَنْجِيزِ مُعْتَقَدٍ^(٤) وَعَزْمٍ
مُقَابِلٍ بِهِ اللَّفْظُ، وَتَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ الْبَيَانُ مِنْ كَيْفِيَّةِ
التَّعَبُّدِ، فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ قَدْ أَرَادَ الْأَعْتِقَادَ لَا مَحَالَةَ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْضُ مِنَ
الْأَسْتِدْلَالِ.

وَإِذَا سَلَّمْنَاهُ، أَسْتَغْنِي عَنِ التَّقْسِيمِ^(٥)، وَلَكِنْ بَقِيَ الْخِلَافُ فِي
صِفَةِ الْأَعْتِقَادِ الَّذِي أَرَادَهُ مِنْهُمْ، وَأَمْرُهُمْ بِهِ، هَلْ هُوَ أَعْتِقَادُ الْعُمُومِ،
أَوْ الْخُصُوصِ فَقَطًّا؟ أَوْ الْأَعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - فِيهِ مُرَادًا^(٦) لَا
نَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعُمُومُ؛ إِنْ^(٧) تَرَكْنَا وَظَاهَرَ اللَّفْظُ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخُصُوصُ^(٨)؛ إِنْ أوردَ عَلَيْنَا بَعْدَ الْإِطْلَاقِ شَيْئًا مِنْ
أَدِلَّةِ التَّخْصِيسِ وَقَرَأْنِيهِ.

(١) تَمَتُّهُ رَدُّ الْمَصْنُفِ عَلَى الْخَصِمِ الْقَاتِلِ بَعْدَ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ
الْخُطَابِ.

(٢) أَي: تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ، وَمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ تَرُدِّ الْمَخَاطَبِ مَاذَا
يَفْعَلُ؟ وَمَاذَا يَنْقُذُ؟ وَمَاذَا يَعْتَقِدُ؟ وَعَلَى مَاذَا يَعْزِمُ؟

(٣) يُنْظَرُ: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢١٠)، وَ«الْعِدَّةُ» (٣/ ٧٣٠ - ٧٣١)، وَ«الْتِمْهِيدُ» (٢/ ٣٠٣ - ٣٠٥).

(٤) يَعْنِي أَنَّ فِي الْجَهْلِ بِالْكَمِّيَّةِ عِنْدَ الْخُطَابِ زِيَادَةُ تَكْلِيفٍ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَكْلُفَ
يَجِبُ عَلَيْهِ تَلَقُّي الْخُطَابِ بِالْأَعْتِقَادِ عِنْدَ سَمَاعِ الْخُطَابِ.

(٥) وَهُوَ التَّقْسِيمُ إِلَى الْأَعْتِقَادِ، أَوْ: الْأَعْتِقَادِ مَعَ الْعَزْمِ، أَوْ: هُمَا جَمِيعًا مَعَ التَّنْفِيزِ.
(٦) فِي الْأَصْلِ: «مَرَادٌ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «وَأَنَّ»، وَالصَّوَابُ حَذْفُ الْوَاوِ؛ كَمَا أُثْبِتُهُ.

(٨) مَعْنَاهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ: الْخُصُوصُ.

فهذا - عندنا - هو الاعتقاد الذي لزمهم بحق الأمر.

وصاحب هذا الاستدلال: توهم أن تسليمنا^(١) له وجوب الاعتقاد عليهم يوجب أن يكون ذلك هو اعتقاد أحد الأمرين^(٢)؛ وهذا بعيد^(٣) جداً.

ثم يقال له: إن ما تعلقت به يلزمك، ويعود عليك في باب اعتقاد المكلف المخاطب في المجمل والمنسوخ اللذين^(٤) يتأخر عنهما التفسير والنسخ، وقد كان / الاعتقاد: ما لم يأت به التفسير والنسخ؛ ١٩٣/ب من حيث إن المخاطب اعتقد التأيد.

ويقلب عليك في ذلك سؤالك؛ فيقال: لا يخلو أن تقول: إن الذي يقتضيه الأمر بالمجمل: الاعتقاد دون الفعل، أو: الفعل دون الاعتقاد، أو: هما جميعاً:

وقد استحال الأمران [الأولان]^(٥) عندك؛ فيجب أن يلزم بحق الأمر^(٦): الاعتقاد والفعل جميعاً؛ فيجب استحالة تأخير بيان المجمل؛ لئلا يعتقد منه غير المراد به، وأن يمنع تأخير بيان اللفظ

(١) في الأصل: «يوهم إن سلمنا».

(٢) يعني: العموم قطعاً، أو الخصوص قطعاً.

(٣) في الأصل: «وهذا بعيد»، وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أثبتته.

(٤) في الأصل: «الذي»، والصواب ما أثبتته.

(٥) زيادة ليست في الأصل: والمراد بالأمر من الأولين: الاعتقاد دون الفعل

والفعل دون الاعتقاد.

(٦) يعني: بحق الأمر بالمجمل.

المُبين لاستغراق الزمان^(١)؛ لئلا يقدم على اعتقاد تأييده، وأن النسخ لا يرد عليه؛ فيكون على اعتقاد الجهل للمراد باللفظ: فإن مرَّ على هذا، ترك قوله^(٢).

وإن قال: «الاعتقاد الواجب بالأمر بالمُجمل، والأمر بالعبادة بلفظ عموم الأزمان: إنما هو الاعتقاد لمُراد الله - سبحانه - فيه، ولا^(٣) نعرفه بعينه، وإنما يجب علينا أن نعتقد بعينه إذا بين؛ وإلا فقبل البيان يجوز أن يكون المراد به غير ما اعتقدناه من المُجمل وعموم الأزمان في اللفظ الذي قطع بالنسخ عن التأيد»: قيل: فهذا هو جوابنا بعينه عن تفسيركم علينا في العموم^(٤).

(١) قوله: «اللفظ المبين لاستغراق الزمان» يعني: اللفظ المنسوخ.

(٢) أي: فإن مرَّ المخالف على هذا وقال به، ترك قوله بجواز النسخ ووقوعه.

(٣) في الأصل: «لا»، بدون الواو.

(٤) رَحِمَ اللهُ الإمام ابن عَقِيل، مَا أَشَدَّ مَحَجَّتَهُ، وَمَا أَقْوَى حُجَّتَهُ، وَمَا أَغْوَرَ مَنْرَعَهُ

فِي الرَّدِّ عَلَى شُبُهَةِ الْمُخَالَفِينَ، مَا يَجْعَلُ مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ بَخْرَ جَدَلٍ لَا

يَنْضُبُّ إِلَّا، وَلَوْ سَلَكَ مَسَلَّكَ الْاِخْتِصَارِ غَيْرَ الْمُحِلِّ، لَكَانَ أَسْلَمَ فِي نَظَرِي؛

لَكِنَّهَا مَلَكَ فِدَةً، وَمَوْهَبَةٌ نَادِرَةٌ، تَنِيَمُ عَنْ عِلْمِ غَزِيرٍ، لِعَلَمٍ شَهِيرٍ كَعَلَمِ اللَّهِ.

وَيُنْتَظَرُ فِي جَوَابِ الشُّبُهَةِ مُخْتَصَرًا: «التبصرة» (ص ٢١٠).

«فضل»

[في شبه من منع تأخير بيان العموم، وأجاز تأخير بيان
المُجمل، والجواب عنها^(١)]:

ومنها: ما تعلّق به من أجاز^(٢) تأخير بيان المُجمل، دون
تخصيص العموم؛ فقال: «إنّ قوله [تعالى]: ﴿وَأَنذَرْنَا حَقَّهُ﴾
[الأنعام: ١٤١] لم يُعطنا قدرًا نعتقده بعينه، بل مهما وردّ به من
التفسير من قليل أو كثير، فذاك مما ينطبق على اللفظ أنطباعًا لا يُغيّر
وضعه^(٣)؛ فإنّ لفظ «الحق» لا يُعطي قدرًا؛ فالمُخاطب لا يتغيّر
أعتقاده الأوّل بالتفسير؛ لأنّه ما كان في صيغة المُجمل ما يدعوه
ويُلجّئُه إلى قدرٍ مخصوص، فإنّ أعتقَدَ ذلك، / كان ما أعتقده من
الجهل قد أتى فيه من قبل نفسه وسوء حسبانِه الذي لم يوجّه لفظ
الإجمال.

والذي يكشف هذا: أنّ المُخاطب بالعموم يمكنه أن يشرع في
تنفيذ المأمور مارة بالعمل إلى استغراق الجنس؛ مثل أمثاله للقتل في
قوله: ﴿فَأَقْتلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٤) [التوبة: ٥]؛ فلا يترك مُشركًا يُصادفه إلّا

(١) وهؤلاء هم بعض أصحاب الشافعي، كما ذكر المصنّف (٢/٣٤٠)، وممن
ذهب إلى هذا - أيضًا - الكرخي من الأحناف. يُنظر ما سبق، في (٢/٣٣٩)
تعليق رقم (٤)، (٢/٣٤١) تعليق (٥).

(٢) في الأصل: «أخبار» والصواب ما أثبتّه.

(٣) كذا قرأتها، ورسمها يشبه أن يكون: «وصفه».

(٤) في الأصل: «اقتلوا»، وإثبات الفاء من المصحف.

أَوْقَعَ فِيهِ الْقَتْلَ؛ بِخِلَافِ الْمُجْمَلِ: فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] مَقْدَارًا فَيُسْرَعَ فِي تَنْفِيزِ الْأَمْرِ بِهِ، وَجَنَّتْنَا^(١) إِلَى الْعُمُومِ، فَوَجَدْنَاهُ^(٢): صَنِيعَةٌ تُعْطِي بِظَاهِرِهَا وَمُقْتَضَاهَا الْأَسْتِغْرَاقَ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ الْعُمُومَ، فَإِذَا جَاءَ الْبَيَانُ، بِأَنَّ^(٣) الْمُرَادَ بِهَا^(٤) الْخُصُوصُ، كَانَ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَغْتِقَادِ مَخْصَصَ الْجَهْلِ.

فَهَذَا هُوَ الْمُوجِبُ لِتَفْرِيقِنَا بَيْنَ تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمُجْمَلِ وَتَفْسِيرِهِ، وَبَيَانِ الْعُمُومِ وَتَخْصِصِهِ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُكُمْ فِي لَفْظِ الْعُمُومِ أَنْ تَقُولُوا بِهِ عَلَى الْبَعْضِ وَالْكُلِّ^(٥)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَلْزِمُكُمْ بِهِ الْقَوْلُ بِالْوَقْفِ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِذَلِكَ^(٦):

فَيَقَالُ: إِنَّ صَنِيعَةَ الْعُمُومِ كَمَا تُعْطِي الْأَسْتِغْرَاقَ لِجَمِيعِ^(٧) أَعْيَانِ الْجِنْسِ الَّذِي تَنَازَلَهُ الْعُمُومُ فَصِيعَةٌ الْأَمْرِ تُعْطِي تَعْمِيمَ جَمِيعِ الْأَزْمَانِ، وَالْبَقَاءَ عَلَى التَّائِيدِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ جَازَ تَأْخِيرَ بَيَانِ الْمُدَّةِ بِتَخْصِصِ الْأَزْمَانِ بِمَا يَتَأَخَّرُ عَنِ اللَّفْظِ مِنَ النَّسْخِ؛ كَذَلِكَ التَّخْصِصُ. وَلَا يَتَحَصَّلُ الْفَرْقُ عَلَى مَا قَرَرْنَاهُ مِنْ إِبْطَالِ فُرُوقِهِمْ كُلَّهَا، وَاخْتِلَافِ أَجْوِبَتِهِمْ فِي ذَلِكَ.

(١) في الأصل: «جننا» بدون واو.

(٢) في الأصل: «وجدناه» والصواب ما أثبتته بزيادة الفاء.

(٣) في الأصل: «فإن»، وما أثبتته هو الصواب.

(٤) قوله: «بها» أي: حقيقة العموم.

(٥) في الأصل: «ولكل»، وهو سهو من الناسخ.

(٦) يُنْظَرُ فِي الشَّبَهَةِ - مُخْتَصَرَةً -: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«العدة» (٣/ ٧٣٣).

(٧) في الأصل: «الجمع»، والصواب ما أثبتته.

عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيَانِ الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ^(١)؛ فَإِنَّ مَا يُرَادُ بِهِ دَلِيلُ التَّخْصِيسِ: لَا يُخْرِجُ عِنْدَنَا مَا بَقِيَ عَنْ أَنْ يَكُونَ عُمُومًا حَقِيقَةً، صَالِحًا / لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ^(٢)، وَجَمِيعُ مَا يُفْسَرُ بِهِ [الْمُجْمَلُ]^(٣) صَالِحٌ^(٤) لِكَوْنِهِ حَقًّا^(٥) حَقِيقَةً.

يَبْقَى عَلَيْنَا: أَنَّ الظَّاهِرَ: أَسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ وَالطَّبَقَةِ فِي الْعُمُومِ، وَلَيْسَ لَنَا ظَاهِرٌ فِي مِقْدَارِ الْحَقِّ، وَهَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْفَرْقِ لَا يُعْطِي إِلَّا الْأَخْتِلَافَ فِي مَرْتَبَةِ الْجَهْلِ؛ وَإِلَّا فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي أَضَلِّ الْجَهْلِ، وَالْقُبْحُ يَعُمُّ الْقَلِيلَ مِنَ الْجَهْلِ وَالْكَثِيرِ^(٦).

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: «لَا يُمَكِّنُهُ الشَّرُوعُ وَتَنْفِيزُ الْأَمْرِ فِي الْمُجْمَلِ»، فَلَا فَرْقَ؛ بَلْ يُمَكِّنُهُ الشَّرُوعُ فِي التَّصَدُّقِ بِثَمَرَةٍ بُسْتَانِهِ وَالْحَبِّ الَّذِي خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ، مَارًا إِلَى أَسْتِغْرَاقِهِ، إِلَى أَنْ يَرِدَ الدَّلِيلُ بِمِقْدَارٍ يُبَيِّنُ لَهُ عَنْ بَقِيَّةِ يُخْرِجُهَا، أَوْ يُقَالُ لَهُ: «حَسْبُكَ؛ فَالَّذِي أَخْرَجْتَهُ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي أَرَدْنَاهُ»، وَكُلُّ مِقْدَارٍ أَخْرَجَهُ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْحَقُّ، وَيَقَعُ عَلَيْهِ

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧٣٣).

(٢) ورد في الأصل بعد كلمة «به» قوله: «عمومًا حقيقة»، وهي زيادة من الناسخ لا موضع لها هنا، وقد سبقت واقعة موقعها.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) في الأصل: «صالحًا»، والصواب ما أثبتته.

(٥) يشير إلى الحق المجمل في قوله - تعالى - : ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(٦) يُنْظَرُ الْجَوَابُ - مختصرًا - في: «الْعُدَّة» (٣/٧٣٣).

الْأَسْمُ؛ كَمَا أَنَّ مَا شَمِلَ^(١) مِنَ الْقَتْلِ لِمُشْرِكَيْنِ فَصَاعِدًا: يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ بِمَا تَأْتَى^(٢) مِنْ ذَلِكَ التَّخْصِصِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) في الأصل: «كما أن ما شمل كما أن ما شمل»، ولم يضرب الناسخ على شيء منها، وهو تكرار.

(٢) هذه اللفظة محتملة لأن تكون: «تأتى» أو «يأتى»، والذي أثبتته أقوى عندي، والله أعلم!

(٣) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢١١)، و«العدة» (٣/٧٣٣).

(٤) قد سَبَقَ العَزْوُ إِلَى المَرَاجِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ وَوَقْتُ الْحَاجَةِ، وَخِلَافِ الْأَصُولَيْنِ فِيهَا. يُنْظَرُ مَا سَبَقَ: (٢/٣٣٥).

فُصُولُ أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ

فَضْلٌ فِي أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ:

وَهِيَ عَلَى أَضْرُبٍ^(١):

فَمَا فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّعَبُّدِ؛ كَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالنَّوْمِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ - فَهُوَ ذَالُ^(٢) عَلَى الْإِبَاحَةِ لَهُ وَلَا أَمْتِيَّةٍ؛ فَيَكُونُ مُبَاحًا لِأَمْتِيَّةِ فِعْلُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ دَلِيلُ تَخْصِيصٍ يَخُصُّهُ بِهِ.

وَمَا فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ:

فَإِنْ فَعَلَهُ بَيِّنًا لِمُجْمَلٍ، أَوْ أَمْتِيًّا لَا أَمْرٍ - نَظَرْتُ:

فَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْوُجُوبِ، وَبَيَانَ الْمُجْمَلِ الْوَاجِبِ: كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَعَلَى أَمْتِيَّةٍ جَمِيعًا.

وَمَا كَانَ أَمْرَ نَذْبٍ: كَانَ نَذْبًا لَهُ وَلَا أَمْتِيَّةَ /.

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ أَبْتِدَاءً^(٣): فَعَلَى

(١) هذا تفصيل من المصنّف رحمه الله في المسألة؛ ليحرّز محلّ النزاع فيها. يُنظر: «المعتمد» (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥)، و«أصول السرخسي» (٢/ ٨٦)، و«كشف الأسرار» (٣/ ٢٠١)، و«تيسير التحرير» (٣/ ١٢٠)، و«فواتح الرحموت» (٢/ ١٨٠)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/ ٢٢)، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول» لابن جُزَيٍّ (ص ٢٧٦)، و«جمع الجوامع بشرح المَحَلِّي» (٢/ ٩٧)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ١٧٣)، و«البحر المحيط» (٤/ ١٧٦)، و«العدة» (٣/ ٧٣٤)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٣)، و«المسوّدة» (ص ١٨٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٧٨)، و«إرشاد الفحول» (ص ٣٥).

(٢) في الأصل هكذا: «ذاك»: وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

(٣) يعني: إن كان فعله ﷺ على وجه التعبد، وكان مبتدئاً به ﷺ، أي: ليس بيانا لمجمل، ولا امتثالا لأمر.

رَوَاتَيْنِ^(١):

إِحْدَاهُمَا^(٢): أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ أُمَّتِهِ، إِلَى أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِهِ^(٣)؛ وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةُ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ^(٤).
وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَقْتَضِي النَّدْبَ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ أُمَّتِهِ^(٥) وَجَمِيعُهُمَا^(٦) مُنْصُوصٌ عَلَيْهِمَا^(٧)؛ وَهَذِهِ اخْتِيارُ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ^(٨) - إِلَّا أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَمُشَارَكَتِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةُ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، فِيمَا حَكَاهُ أَبُو سُفْيَانَ السَّرْحَسِيُّ عَنْهُمْ^(٩).

- (١) عند الحنابلة، يُنظرهما في: «العدة» (٣/ ٧٣٥ - ٧٣٦)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٧)، و«المسودة» (ص ١٨٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٨٧ - ١٨٨).
(٢) في الأصل: «أحدهما»، والصواب ما أثبتته.
(٣) يُنظر: «العدة» (٣/ ٧٣٥)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٧)، وفيهما نُقُولُ عن الإمام أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ.
(٤) يُنظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (ص ٢٢٨)، و«تقريب الوصول» لابن جُزَيِّ الْمَالِكِيِّ (ص ٢٧٨، ٢٧٩).
(٥) وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، يُنظر: «العدة» (٣/ ٧٣٧)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٧)، و«المسودة» (ص ١٨٧)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٨٨).

- (٦) في الأصل: «وجميعا»، والصواب ما أثبتته.
(٧) يُنظر: «العدة» (٣/ ٧٣٥ - ٧٣٧)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٧).
(٨) يُنظر: «العدة» (٣/ ٧٣٧)، و«التمهيد» (٢/ ٣١٨).
(٩) الْحَقُّ: أَنَّ لِلْحَنْفِيَّةِ قَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى النَّدْبِ؛ وَعِزَاهُ صَاحِبُ «تَيْسِيرِ التَّحْرِيرِ» إِلَى أَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ. وَمِنْهُمْ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْإِبَاحَةِ؛ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكَرْخِيِّ، وَاخْتَارَهُ الْجَصَّاصُ، وَالسَّرْحَسِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الشُّكُورِ فِي «مُسْلَمِ الثَّبُوتِ»: «إِنَّهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ =

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ: إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْوَقْفِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(١).
 وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى مَذَاهِبَ ثَلَاثَةٍ:
 أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ.
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى النَّدْبِ.
 وَالثَّالِثُ: عَلَى الْوَقْفِ^(٢).

= أَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ.

يُنْظَرُ فِي تَحْقِيقِ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ لِلْمَسْأَلَةِ: «أصول السرخسي» (٨٦/٢ - ٨٧)، و«كشف الأسرار» (٢٠١/٣)، و«تيسير التحرير» (١٢٣/٣)، و«فواتح الرحموت» (١٨١/٢).

(١) يُنْظَرُ مَذْهَبَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي: «المعتمد» لأبي الحسين البصري (٣٤٧/١)، وَيُنْظَرُ: «الإحكام» للآمدي (١٧٤/١)، و«جمع الجوامع بشرح المحلّي» (٩٩/٢)، و«العدة» (٧٣٨/٣)، و«المسوّدة» (ص ١٨٨)، و«شرح الكوكب المنير» (١٨٨/٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ٣٧).

وَالْقَوْلُ بِالْوَقْفِ هُوَ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ حَكَاهَا أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ وَاخْتَارَهَا، وَاخْتَارَهَا مِنَ الْحَنَابِلَةِ - أَيْضًا - أَبُو الْخَطَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْظَرُ: «التمهيد» (٣١٧/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (١٨٨/٢).

(٢) اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا: فَقَدْ نُسِبَ إِلَى الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلُ بِالنَّدْبِ؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْقَوْلُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ: فَذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سُرَيْجٍ، وَابْنُ خَيْرَانَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْإِسْطَخْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا الْوَقْفُ: فَذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ، وَالصَّبْرِيُّ، وَالذَّقَّاقُ وَالْغَزَالِيُّ، وَالشِّيرَازِيُّ وَحَكَاهُ عَنْ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ.

يُنْظَرُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ: «التبصرة» (ص ٢٤٢)، و«المستصفى» (٢١٤/٢)، =

«فضل»

في جَمْع أدِلَّتْنا [السَّنْعِيَّة] عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَأَنَّ أفعَالَهُ
[ﷺ] ^(١) عَلَى الْوُجُوبِ، وَمُشَارَكَةِ أُمَّتِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ:

فَمِنْهَا: سَمْعِي، وَهِيَ الْآيَةُ الدَّالَّةُ عَلَى اتِّبَاعِهِ، وَالتَّاسِّي بِهِ ﷺ:
مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا﴾ ^(٢) [الأنعام: ١٥٥]،
وَقَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا
اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] ؛ وَهَذَا زَجْرٌ فِي طَيِّ أَمْرِ؛ لِأَنَّهُ

= «المحصل» (٣/١/٣٤٥)، و«الإحكام» للآمدي (١/١٧٤)، و«جمع
الجوامع بشرح المَحَلِّي» (٢/٩٩)، و«البحر المحيط» (٤/١٨٢).

(١) وَهِيَ أفعَالُهُ ﷺ التَّعْبُدِيَّةُ الْمُبْتَدَأَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بَيَانًا لِمَجْمَلٍ، وَلَا امْتِثَالًا
لِأَمْرٍ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْأُولَى هِيَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ.

(٢) الْآيَةُ بِتَمَامِهَا: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ^(٣٥).
وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَحَلٌّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي
قَوْلِهِ «فَاتَّبِعُوهُ» يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي سِيَاقِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ
وَالْتَّاسِّي بِهِ، وَالْاسْتِدْلَالَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ هُوَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ شَيْخُهُ أَبُو يَعْلَى؛
حَيْثُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ
جَمِيعًا... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّبِعُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيَّ الَّذِي يَأْتِيكُمُ بِاللَّهِ
وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ^(٣٦) [الأعراف: ١٥٨] يُنْظَرُ: «العدة»
(٣/٧٣٨).

وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا السُّهُو عَدَدٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ؛ كَالشِّيرَازِيِّ، وَالْآمَدِيِّ، وَأَبِي
الْحَطَّابِ.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٤٤)، و«الإحكام» للآمدي (١/١٧٥)، و«التمهيد»
(٢/٣١٥).

يُعْطِي [أَنَّهُ] ^(١): إِنَّمَا يَتَأَسَّى بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَمَنْ لَمْ يَتَأَسَّ بِهِ، فَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ^(٢).
وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ بِمَا قَدَّمْنَا ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: «الِاتِّبَاعُ الْمَأْمُورُ بِهِ» ^(٤) هُوَ مُشْرُوطٌ بِأَنْ يَعْلَمَ الْمُكَلَّفُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ فَعَلَهُ ^(٥) لِيَصِحَّ الْإِتِّبَاعُ لَهُ ^(٦)، وَأَعْمَالُ الْقُرْبِ وَالْعِبَادَاتِ / لَيْسَتْ صُورًا ^(٧)، بَلْ الْمُعْوَلُ فِيهَا عَلَى الْمَقَاصِدِ وَالنِّيَّاتِ.

فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ هَلْ يَتَنَقَّلُ أَوْ يَقْتَرِضُ؟ أَوْ وَجَدْنَاهُ يَتَصَدَّقُ، فَلَمْ نَعْلَمْ يُكْفِّرُ عَنْ حِنْثٍ، أَوْ يُرْكَنِي عَنْ نِصَابٍ؟ أَوْ وَجَدْنَاهُ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ نَعْلَمْ أَمْعَتَكَفَ هُوَ أَمْ ^(٨) جَالِسٌ لِشَأْنٍ لَهُ يَخْصُهُ؟ - : لَمْ يَكُنْ فَعَلْنَا كَمَا فَعَلَ؛ لِأَنَّنَا إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ صُورَةً مَعَ عَدَمِ ^(٩) النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ الْمُعَيَّنِ لِلْفِعْلِ يَنْقَلِبُ أَوْ فَرَضٍ - : لَمْ نَكُنْ

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) يُنْظَرُ: «العدة» (٧٣٩/٣)، و«التمهيد» (٣١٤/٢)، و«شرح الكوكب المنير» (١٩٠/٢).

(٣) يُنْظَرُ: «الواضح» لابن عقيل: من القسم الذي حَقَّقَهُ الْإِخْ د. عطاء الله فيض الله (١/٢٤١ وما بعدها).

(٤) أي: العبد المكلف، يعني: الاتباع الذي أُمِرَ بِهِ الْمُكَلَّفُ.

(٥) أي: فعله النبي ﷺ.

(٦) يُنْظَرُ فِيمَا وَجَّهَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ مِنْ مَنَاقِشَةٍ، وَالْإِجَابَةُ عَنْهَا: «العدة» (٧٣٩/٣)، و«التمهيد» (٣١٥/٢).

(٧) كَالْمَعَامَلَاتِ؛ مِنْ بَيْعٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، وَنَحْوِهَا.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٩) فِي الْأَصْلِ: «العدم»، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتُهُ.

مُتَعَبِّدِينَ حَسَبَ تَعَبُّدِهِ، وَلَا عَالِمِينَ بِحُصُولِ شَرْطِ اتِّبَاعِهِ؛ فَلَا يَكْشِفُ ذَلِكَ وَبَيِّنُهُ إِلَّا قَوْلُهُ ﷺ وَإِعْلَامُهُ:

كَمَا نَحَرَ بُذْنَهُ يَوْمَ عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ^(١) اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ [تَعَالَى]؛ حَيْثُ أَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَهَا، حَيْثُ حَصَرَ، وَحَيْثُ بَلَغَ، لَمَّا كَانَ الْهَدْيُ مَعْكَوْفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ^(٢)، وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»^(٣)، وَقَوْلِهِ لِلْسَّائِلِ عَنِ الصَّلَاةِ: «صَلِّ مَعَنَا»^(٤)، وَقَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٥):

فَيَقَالُ: إِنَّ الْاِتِّبَاعَ فِي الصُّورَةِ كَافٍ بِنِيَّةِ الْمُتَابَعَةِ، فَإِذَا أَعْتَقَدَ الْمُكَلَّفُ بِالصَّلَاةِ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاعْتَقَدَ وَجُوبَ اتِّبَاعِهِ فِيهَا - كَفَى، إِلَى أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى بَيَانِ أَعْتِقَادِ شَيْءٍ آخَرَ: فَإِنْ بَانَ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَفَّلُ: كُنَّا مُتَنَفِّلِينَ.

وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا: فَقَدْ أَخَذْنَا بِالنِّيَّةِ الْقُضُوءِ، وَهِيَ نِيَّةُ الْإِنْجَابِ. وَإِنْ كَانَ أَمْرًا يَخْصُهُ: أَشْعَرْنَا؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي إِحْرَامِهِ: «إِهْلَالٌ كَاهِلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٦)، فَأَبْنَاهُمْ

(١) سبق الكلام على «عمره الفضية» أو «عمره القضاء» (٢/ ٢١١) وفي الأصل:

كُتِبَتْ: «عمره الفضة»، والصواب ما أثبتته.

(٢) كما قال - تعالى - : ﴿مَنْ الَّذِي كَفَرُوا وَمَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ

مَعْكَوْفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥].

(٣) سبق تخريجه في: (٢/ ٣٥٣).

(٤) سبق تخريجه في: (٢/ ٣٥٣).

(٥) سبق تخريجه في: (٢/ ٣٥٤).

(٦) خرَّج البخاري ومسلم والإمام أحمد والنسائي والبيهقي: أن علياً عليه السلام قدم =

الإِهْلَالُ مُبَادِرًا بِالِاقْتِدَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، / وَأَوْقَفَ كَيْفِيَّةَ النُّسْكِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَمَا أَنَا نَفْعَلُ الْعِبَادَةَ - وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ نَسْخَهَا - عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ، فَإِذَا بَانَ نَسْخُهَا أَوْ نَسَخُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا، لَمْ يَضُرَّنَا ذَلِكَ.

وَالصَّحَابَةُ عَقَلُوا ذَلِكَ:

فَخَلَعَتْ نِعَالَهَا، حَيْثُ خَلَعَ نَعْلُهُ، إِلَى أَنْ كَشَفَ عَنْ عِلَّةِ خَلْعِهِ^(١)، فَأَصَابُوا فِي أَضَلِّ الْأَتْبَاعِ؛ إِذْ لَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ سَأَلَهُمْ،

= عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: بِمِ أَهَلَّتْ يَا عَلِيٌّ؟ قَالَ «أَهَلَّتْ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ».

يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢/٢٧٦)، كتاب الحج، باب من أהלّ في زمن النبي ﷺ كإِهْلَالِ النبي ﷺ، و«صحيح مسلم» (٢/٨٨٤)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، و«مسند أحمد»، مسند أنس بن مالك ﷺ (٣/١٨٥)، و«سنن النسائي» (٥/١٧٨)، كتاب مناسك الحج، لإباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسقِ الهدي، و«سنن البيهقي» (٥/١٥)، كتاب الحج، باب من اختار القرآن، وزعم أن النبي ﷺ كان قارئًا.

(١) كما ورد ذلك في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارمي والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد الخدري ؓ أن رسول الله ﷺ كان يصلي فخلع نعله، فخلع الناس نعالهم، فلما فرغ قال: لِمَ خلعتُم نعالكم؟ قالوا: رأيناك خلعت نعليك فخلعنا، فقال: «أنا نبي جبريل فأخبرني أن فيها قدرًا». يُنْظَرُ: «مسند أحمد»، مسند أبي سعيد الخدري (٣/٢٠، ٩٢)، و«سنن أبي داود» (١/١٧٥)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، و«سنن الدارمي» (١/٣٢٠)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، و«سنن البيهقي» (٢/٤٠٢)، كتاب الصلاة، باب من صلى وفي ثوبه أذى لم يعلم به، ثم علم. و«مستدرک الحاكم» (١/٢٦٠)، وقال: صحيح على شرط مسلم، كتاب الصلاة، باب لا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره، وليضعهما بين رجليه.

ثُمَّ يَبَيِّنُ لَهُمْ عِلَّةَ انْفِرَادِهِ هُوَ بِهَا.

وَكَذَلِكَ: لَمَّا أَمَرَهُمْ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ^(١)، قَالُوا لَهُ: «مَا بَالُكَ أَمَرْتَنَا بِالْفَسْخِ وَلَمْ تَفْسَخْ؟» فَلَمْ يُجِبْنَاهُ بِأَنِّي مُتَمَيِّزٌ عَنْكُمْ، وَلَا دَاخِلٌ مَعَكُمْ، وَلَا^(٢) حُكْمِي يَخُصُّنِي، وَنُسْكِي عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزُمُنِي أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ نُسُكِكُمْ، وَلِي حُكْمِي، وَلَكُمْ حُكْمُكُمْ؛ بَلْ قَالَ قَوْلًا يُعْطِي غُذْرًا اخْتَصَّ بِهِ، وَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُ ﷺ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُمْ لَوْلَا مُعِيقٌ أَعَاقَ، فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ، لَمَّا سَفْتُ الْهَدْيَ، لَكِنِّي سَفْتُ هَدْيِي، وَلَبَّدْتُ رَأْسِي؛ فَلَا أَجِلْ حَتَّى أَنْحَرَ»^(٣).

(١) خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ.

يُنَظَّرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢/٢٨١)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسْخُ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/٨٨٤ - ٨٨٦)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/١٦٠ - ١٦١)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي الْإِقْرَانِ، وَ«سُنَنِ الدَّارِمِيِّ» (٢/٤٦)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي سُنَّةِ الْحَاجِّ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (٢/٩٩٢)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فَسْخِ الْحَجِّ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بَلْ» بَدَلُ «وَلَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ. يُنَظَّرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢/٢٨١)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسْخُ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/٩٠٢)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقَارْنَ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا فِي وَقْتِ تَحَلُّلِ الْحَاجِّ الْمَفْرَدِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (١/٢٥٣، ٤/١٧٥، ٦/٢٨٥)، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/١٦١)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي الْإِقْرَانِ وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٥/١٧٨)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، إِبَاحَةُ فَسْخِ الْحَجِّ بِعُمْرَةٍ لِمَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ، وَ«سُنَنِ الدَّارِمِيِّ» (٢/٤٦)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي سُنَّةِ الْحَاجِّ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (٢/٩٩٢ - ٩٩٤)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فَسْخِ الْحَجِّ.

وَقَالُوا لَهُ: نَهَيْتَنَا عَنِ الْوِصَالِ^(١) وَوَاصَلْتَ؟ فَقَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ؛ إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ^(٢) رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»^(٣).
وَقَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ^(٤) لَمَّا سُئِلَتْ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ؟ قَالَ لَهَا: «لِمَ لَا

(١) الْوِصَالُ: هُوَ مَوَاصَلَةُ الصَّوْمِ، بِأَنْ يَصُومَ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَا يُفْطِرُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تَحْرِيمَهُ، وَإِنْ كَانَ إِلَى السَّحَرِ فَجَائِزٌ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي النَّهْيِ عَنْهُ، وَجَوَازِهِ إِلَى السَّحَرِ، وَسَيَأْتِي فِي الْهَامِشِ الَّذِي بَعْدَهُ الْعَزْوُ إِلَى مَصَادِرِ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ.

وَيُنْظَرُ فِي حُكْمِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْفَقْهِيَّةِ: «الْكَافِي» لابن قدامة، (١/٣٦١)،
كتاب الصيام، و«المغني» لابن قدامة (٤/٤٣٦)، كتاب الصيام.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَبْدٌ» بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَالصَّحِيحُ بِالنُّونِ «عِنْدَ»، كَمَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مَصَادِرِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ فِي الْهَامِشِ الَّذِي بَعْدَهُ.

(٣) الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسُّنَنِ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما بِرَوَايَاتٍ مُتْقَابِرَةٍ، فَلَفِظَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصَلْ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي» وَفِي رَوَايَةٍ: «لَسْتُ مِثْلَكُمْ»، وَرَوَايَةُ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي»، أَوْ «إِنِّي أَبْنِي أَطْعَمُ وَأَسْقِي»، وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنِّي أَظَلُّ أَطْعَمُ وَأَسْقِي»، وَفِيهِ أَلْفَاظُ نَحْوِ هَذِهِ.

يُنْظَرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٣/٨٤)، كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ الْوِصَالِ إِلَى السَّحَرِ، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/٧٧٤)، كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢/٣٠٦)، كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ فِي الْوِصَالِ، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٣/١٤٨)، كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْوِصَالِ لِلصَّائِمِ.
(٤) هِيَ: الصَّحَابِيَُّّةُ الْجَلِيلَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هُنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ الْقُرَشِيَّةُ الْمُخَزُومِيَّةُ، تَكَوَّنَتْ بِأُمِّ سَلَمَةَ، نَسَبًا إِلَى ابْنَتِهَا سَلَمَةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ، وَأُمُّهَا: عَاتِكَةُ بِنْتُ عَامِرٍ، وَزَوْجُهَا: الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ أَبُو سَلَمَةَ، الَّذِي هَاجَرَتْ مَعَهُ إِلَى الْحَبَشَةِ مَرَّتَيْنِ، أَصِيبَ زَوْجُهَا يَوْمَ أُحُدٍ بِسَهْمٍ فِي عَضُدِهِ =

تَقُولِينَ^(١) لَهُمْ: إِنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ^(٢).

= فَبِرَأً، فَأَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَعَادَ إِلَيْهِ جَرْحُهُ يَوْمَ أَحَدٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، ﷺ، فَلَمَّا انْتَهَتْ عِدَّةُ أُمِّ سَلَمَةَ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَزَوَّجَهَا وَكَانَتْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ وَأَرْجَحِهِنَّ عَقْلاً، وَكَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطْمَئِنُّ لِمَشُورَتِهَا، وَيَأْخُذُ بِرَأْيِهَا، فِي عِدَدٍ مِنَ الْمَوَاقِفِ، مِنْهَا: يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْمَشْهُورِ، تَوَفِّيَتْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - سَنَةَ (٥٩هـ)، وَقِيلَ: سَنَةَ (٦١هـ) وَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ، وَهِيَ آخِرُ زَوَاجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مَوْتًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَرْضَاهَا.

يُنْظَرُ: «الاستيعاب» (٤/٤٥٤)، و«الإصابة» (٤/٤٥٨).

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَقُولِي».

(٢) الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَلَفْظُهُمَا: «أَنْ رَجُلًا قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجَدًا شَدِيدًا، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ: فَسَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَأَخْبَرْتُ زَوْجَهَا، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ اللَّهُ يُحَلِّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ، فَرَجَعَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ فَأَخْبَرْتَهُ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَ: أَلَا أَخْبَرْتُهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَأَخْبَرْتُهَا...» الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «أَلَا أَخْبَرْتُهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ».

يُنْظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/٧٧٦)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصُّومِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ، وَ«الْمَوْطَأُ» (١/٢٩١)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، وَ«مُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ» (١/٢٥٨)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ. وَيُنْظَرُ فِي حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْفَقْهِيَّةِ: «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٤/٣٦٠).

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَّبَعًا فِي أَفْعَالِهِ، لَمَا كَانَ إِعْلَامُهُمْ بِذَلِكَ جَوَابًا عَمَّا سَأَلُوهُ؛ وَإِنَّمَا هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ مُسْتَقَرًّا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ مُتَّبَعَةٌ (١).

وَقَالَ لَهَا - لَمَّا سَأَلَتْهُ عَنْ حُكْمِ [نَقْضِ] (٢) الشَّعْرِ فِي الْأَغْتِسَالِ -:
أَمَّا أَنَا، فَيَكْفِينِي أَنْ أَخْشُوا عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ (٣).

(١) يُنْظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧٤٣).

(٢) هَذِهِ إِضَافَةٌ تَقْتَضِيهَا صِحَّةُ السِّيَاقِ، وَسِيَاتِي فِي مَصَادِرِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ مَا يُوَكِّدُهَا.

يُنْظَرُ الْحَاشِيَةُ رَقْمَ (١) فِي الصَّفْحَةِ الْمُوَالِيَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ «السُّنَنِ» عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ بِمَعْنَاهُ.

يُنْظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١/٢٥٩)، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ حُكْمِ الضَّفَائِرِ الْمَغْتَسِلَةِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٦/٣١٥)، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/٦٥)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَنْقُضُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟ وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١/١٧٥)، أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (١/١٣١)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ ذَكَرَ تَرَكَ الْمَرْأَةُ نَقْضَ ضَفْرِ رَأْسِهَا عِنْدَ اغْتِسَالِ الْجَنَابَةِ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (١/١٩٨)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَ«سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (١/١٧٦)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ سَنَةِ التَّكْرَارِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الرَّأْسِ، وَ«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (١/١١٤)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ... إلخ.

أَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ فَقَدْ خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُنْظَرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١/١٢١)، كِتَابُ الْغُسْلِ، بَابُ مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١/٢٥٨)، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ إِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى الرَّأْسِ ثَلَاثًا، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/٦٢)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (١/١١٢)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ ذَكَرَ مَا =

وَلَمَّا أَمَرَ ﷺ بِالنَّخْرِ لِلْهَذِي الَّذِي حُصِرَ عَنْ مَحَلِّهِ، فَتَوَقَّفُوا/ أَشَارَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سَلَمَةَ بِأَنْ يَخْرُجَ فَيَذْبَحَ، فَخَرَجَ فَذَبَحَ هَذِيَّهُ، فَاتَّبَعُوهُ فِي ذَلِكَ^(١).
وَلَمَّا سَمِعَ تَحَرُّجَهُمْ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْبُنْيَانِ بِالْحَاجَةِ^(٢)،
قَالَ ﷺ: «أَوْ قَدْ فَعَلْتُمْهَا؟! حَوَّلُوا مَقْعَدَتِي^(٣) إِلَى الْقِبْلَةِ» فَرُويَ أَنَّهُمْ
تَحَرَّجُوا مِنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِالْحَاجَةِ^(٤)، فَجَعَلَ تَحْوِيلَ مَقْعَدَتِهِ

= يكفي الجنب من إفاضة الماء على رأسه في الغسل، وسُنن ابن ماجه (١/١٩٠)، كتاب الطهارة، باب في التَّغْسُل من الجنابة.

(١) رواه الإمام البخاري وأحمد وأبو داود من حديث طويل، وموضع الشاهد منه هو: «فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فانحروا، ثم احلقوا، قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله: أتحب ذلك، أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك: نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًا».

يُنظر: «صحيح البخاري» (٣٥/٤)، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، وكتابة الشروط، و«مسند أحمد» (٣٣١/٤).

ويُنظر: «فتح الباري» (٣٢٩/٥ - ٣٣٢)، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، و«نيل الأوطار» للشوكاني (١٠٥/٥).

(٢) سبق التعليق عليه: (٣٩٦/١).

(٣) في الأصل: «مقعدي»، والصواب ما أثبتته، وهو الذي يَدُلُّ عليه نصُّ الحديث؛ كما في مراجع الهامش التالي.

(٤) الحديث خرَّجه أحمد وابن ماجه وغيرهما.

يُنظر: «مسند أحمد»، مسند عائشة - رضي الله عنها (١٣٨/٦)، وسُنن ابن ماجه (١١٦/١)، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك - يعني استقبال القبلة بالبول والغائط في البنيان - في الكنيف، وإباحته، دون الصحاري.

مُبَالَغَةً فِي الْبَيَانِ لَهُمْ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُهُمْ حُكْمَهُ، لَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ بَيَانٌ لِلْجَوَازِ.
وهذا كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعُ فِي أَفْعَالِهِ؛ كَمَا يَتَّبِعُ فِي أَمْرِهِ.
وَمِمَّا يَغْضُدُ هَذَا: أَنَّهُمْ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْإِكْسَالِ وَالْإِنْزَالِ^(١)،
وَقَالَ قَوْمٌ^(٢): «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(٣)، وَقَالَ قَوْمٌ^(٤): «إِذَا التَّقَى

(١) هذان الحالان هما: حالا جَمَاعِ الرجلِ أهله، فأما أن يُنْزَلَ، وهو ما يسمَّى بالإنزال، وهو معروف، وإما ألا يُنْزَلَ، وهذا هو الإكسال؛ قال ابن الأثير: «أَكْسَلَ الرجلُ: إذا جامعَ، ثم أدركه فُتُورٌ، فلم يُنْزَلَ، ومعناه: صار ذا كَسَلٍ» «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١٧٤/٤).

(٢) منهم: ابن عباس - رضي الله عنهما - وأبي بن كعب ؓ يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١٣٥/١)، باب الغُسل، و«نصب الرأية» (٨٠/١)، باب الغُسل، ويُنْظَرُ: «المغني» (٢٠٤/١) لابن قدامة، باب ما يوجب الغُسل، و«العدة» (٧٤٣/٣)؛ وبناءً عليه: فلا يجبُ الغُسلُ إلا بالإنزال.

(٣) إشارة إلى حديث أبي سعيد وأبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنهما - بنصه، وقد خرجه الإمام مسلم والإمام أحمد وأهل «السُّنن».

يُنْظَرُ: «صحيح مسلم» (٢٦٩/١)، كتاب الحيض، باب الماء من الماء، و«مسند أحمد» (١١٥/٥)، مسند أبي أيوب ؓ، و«سُنن أبي داود» (١/٥٥)، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، و«سُنن الترمذي» (١٨٣/١)، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء، وحسنه وصحَّحه، و«سُنن النسائي» (١/١١٥)، كتاب الطهارة، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء، و«سُنن ابن ماجه» (١٩٩/١)، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء، و«سُنن الدارمي» (١/١٥٩)، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء.

(٤) وهُم: جماعةٌ من المهاجرين ؓ لَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: «اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا =

الْخِتَانَيْنِ، وَجَبَ الْغُسْلُ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ^(١)، وَكَثُرَ خِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ^(٢) - : أَنْفَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَسَأَلَهَا، فَلَمَّا أَخْبَرَتْ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ التَّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ بِمَجَرِّدِهِ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْهُ ﷺ^(٣) - : لَمْ تَزِدْ عَلَى

= يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ، وَقَالَ الْمَاهِجُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١/١٣٤)، باب الغسل، و«المغني» (١/٢٠٤) لابن قدامة، باب ما يوجب الغسل.

(١) وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَيْنِ، وَجَبَ الْغُسْلُ»، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ وَإِخْبَارِهَا بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ قَرِيبًا، وَهَذَانِ قَوْلَا الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالصَّحِيحُ: وَجُوبُ الْغُسْلِ بِمَجَرِّدِ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَقَدْ حُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ قَدَامَةَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفَقُونَ عَلَى ذَلِكَ «إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ». يُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١/١٣٥)، باب الغسل، و«المغني» لابن قدامة (١/٢٠٤)، باب ما يوجب الغسل.

(٢) تُنْظَرُ مَصَادِرُ الْهَامِشِ السَّابِقِ.

(٣) خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. يُنْظَرُ: «صحيح مسلم» (١/٢٧١)، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/٥٥)، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، وهو من رواية أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١/١٨٠)، أبواب الطهارة، باب ما جاء إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (١/١٩٩)، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، باب ما جاء فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، وَتُنْظَرُ: «التلخيص الحبير» (١/١٣٥)، باب الغسل.

الإخبار بفعله؛ فأخذ عمرُ الناسَ بذلك^(١)، ونهى زيدَ بن ثابتٍ عن الفتوى في ذلك بغير ما خبرت به عن رسول الله ﷺ^(٢)؛ فصار فعله في ذلك كقولهِ؛ بإجماع الصحابة^(٣).

فهذه الروايات صالحة للدلالة في المسألة، لكنني جعلتها جواباً عما ذكروه، وكاشفة عما أغفلوه من الأخبار^(٤).

وليسَ لهم أن يقولوا^(٥): «إنها آحاد، وإننا نتكلم في أصل لا يحتمل خبر الواحد»؛ لأن هذه أخبار متلقاة بالقبول، كثرت طرقها، وصح سندها؛ فهي كالمتواترة^(٦).

على أنه لا يطلب لأصول الفقه الأدلة القطعية؛ إذ ليست كأصول الديانات؛ بدليل أنه لا يفسق المخالف فيها، ولا يكفر، ومبناها على لغات العرب / المنقولة، والاستدلالات الإقناعية،

١/١٩٧

(١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٢٠٥)، باب ما يوجب الغسل؛ وفيه: أن عمرَ ﷺ قال: «من خالف في ذلك؛ جعلته نكالا».

(٢) وهو أن مجرد التقاء الختاتين يُوجب الغسل، يُنظر الهامش رقم (٣) في الصفحة السابقة.

(٣) يُنظر: «التلخيص الحبير» (١/ ١٣٥)، باب الغسل، و«المغني» لابن قدامة (١/ ٢٠٤)، باب ما يوجب الغسل.

(٤) في الأصل: «الآي»، ولعل الصواب ما أثبتته، يدل عليه السباق والسياق.
(٥) أي: ليس للقائلين بالوجوب أن يقولوا: «إنما أغفلنا تلك الأخبار والأحاديث التي استدلت به المصنف؛ لأنها أخبار آحاد لا يصلح الاحتجاج بها في مسائل أصول الفقه».

(٦) يُنظر: «العدة» (٣/ ٧٤٣).

دُونَ الدَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ^(١).

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِئَلَّا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ^(٢) تَشْرِيْعًا وَوَاجِبًا أَتْبَاعُهُ، لَمَا كَانَ تَزْوُجُهُ بِهَا^(٣) مُزِيلًا عَنَّا حَرَجَ التَّزْوُجِ^(٤) بِأَزْوَاجِ أَدْعِيَائِنَا^(٥).
وَهَذِهِ أَكْذَ آيَةٍ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ^(٦)؛ فَكَأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَقُولُ فِيمَا يَفْعَلُهُ: كَيْفَ^(٧) نَفْعَلُهُ؟ فَالْمُبَاحَاتُ لَكَ إِبَاحَةٌ لَهُمْ؛ فَيُعْطِي ذَلِكَ أَنَّكَ الْمُتَّبِعُ: قَوْلًا، وَفِعْلًا، وَجُوبًا، وَإِبَاحَةً، وَنَدْبًا^(٨).

(١) سَبَقَ مِنَ الْمَصْنُفِ إِيرَادُ مِثْلِ ذَلِكَ، وَسَبَقَ التَّعْلِيْقُ عَلَيْهِ. يُنْظَرُ: (١/٢٢٠).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قَوْلُهُ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لَهَا».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «التَّزْوِيجُ»، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يُنْظَرُ: «التَّمْهِيدُ» (٢/٣١٦)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٢/١٩٠).

(٦) يُنْظَرُ فِي وَجْهِ الاستِدْلَالِ بِالْآيَةِ: «كَشْفُ الْأَسْرَارِ» (٣/٢٠٣)، وَ«الْإِحْكَامُ»

لِلْأَمْدِيِّ (١/١٨٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٣١٦)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٢/

١٩٠).

(٧) فِي الْأَصْلِ: «فَكَيْفَ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) يُنْظَرُ فِي أدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِالْوُجُوبِ، وَالْإِعْتِرَاضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهَا، وَالْأَجُوبَةِ

عَلَيْهَا: «أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ» (١/٨٨)، وَ«كَشْفُ الْأَسْرَارِ» (٣/٢٠٢)،

و«تَسْيِيرُ التَّحْرِيرِ» (٣/٣٢٢)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» (٢/١٨٠)، وَ«الْعُضْدُ

عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٣٢)، مَعَ حَاشِيَةِ التَّقْتَازَانِيِّ عَلَيْهِ، وَ«التَّبَصُّرَةُ»

(ص ٢٤٤)، وَ«جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ» (٢/٩٩)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ

(١/١٧٥)، وَ«الْعُدَّةُ» (٣/٧٣٨)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٣١٤)، وَ«الْمَسْوُودَةُ»

(ص ١٨٧)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٢/١٩٠)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» (ص ٣٦).

«فَضْلٌ»

فِي الْأَسْتِدْلَالِ بِغَيْرِ السَّمْعِ ^(١) [عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَأَنَّ أَفْعَالَهُ ﷺ
 التَّعْبُدِيَّةَ الْمُبْتَدَأَةَ؛ عَلَى الْوُجُوبِ، وَمُشَارَكَةَ أُمَّتِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ]:
 فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، فَإِذَا
 أَخْلَلْنَا بِاتِّبَاعِهِ، كَانَ وَبَالًا عَلَيْنَا، بِإِيجَابِ الْعُقُوبَةِ. وَاتِّبَاعُهُ: اخْتِرَازُ
 وَاخْتِيَاظُ، وَالتَّحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ وَاجِبٌ ^(٢)؛ فَكَيْفَ التَّحَرُّزُ مِنْ عِقَابِ
 اللَّهِ؟! وَلِذَلِكَ: وَجَبَ فِعْلُ خَمْسِ صَلَوَاتٍ عَلَى مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ
 يَوْمٍ ^(٣)، وَصَوْمٌ ^(٤) ثَلَاثِينَ يَوْمًا اخْتِيَاظًا لِلصَّوْمِ ^(٥)، وَحَرَمْنَا جَمِيعَ
 زَوَاجَاتِ مَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَأَنْسَيْنَهَا ^(٦).
 فَالِاخْتِيَاظُ: أَضَلُّ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ^(٧)، مَرْعِيٌّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ^(٨).

(١) هَذِهِ أدْلَةٌ عَقْلِيَّةٌ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ لِمَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ فِي أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ
 الْمُصَنِّفُ سَيَخْصُصُ فَصْلًا لَطَرِيقِ دَلَالَةِ أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْوُجُوبِ: هَلْ هِيَ
 السَّمْعُ أَوِ الْعَقْلُ؟ وَسَيَخْتَارُ طَرِيقَ السَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ. يُنْظَرُ: (١٠٥/٣).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَاجِبَةٌ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) يُنْظَرُ: «الْكَافِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (١٠٠/١)، بَابِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَصَوْمٌ أَحَدٌ وَثَلَاثِينَ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يُنْظَرُ: «الْكَافِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٣٤٩/١)، كِتَابُ الصِّيَامِ.

(٦) يُنْظَرُ: «الْكَافِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (٢٢٢/٣)، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابِ الشُّكِّ فِي
 الطَّلَاقِ.

(٧) يُنْظَرُ: «الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ١٠٩)، وَكِتَابُ قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ فِي
 مَصَالِحِ الْأَنْامِ، لِلْعَزَّازِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (١٤/٢).

(٨) يُنْظَرُ هَذَا الدَّلِيلَ - مُخْتَصَرًا - فِي: «التَّبَصُّرَةُ» (ص ٢٤٦)، وَ«الْعُدَّة» (٣/٧٤٤)،
 وَ«الْتِمَهِيدُ» (٢/٣٢٨).

فَإِنْ قِيلَ: «لَسْنَا نُنَكِّرُ الْأَخْتِيَاظَ لِمَا وَجَبَ؛ لِئَلَّا يُحِلَّ بِهِ، فَأَمَّا الْأَخْتِيَاظَ لِمَا عَسَاهُ يَكُونُ وَاجِبًا أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ: فَكَلَّا، وَهَهُنَا: مَا وَجَبَ شَيْءٌ؛ لَكِنَّا نَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَالتَّجْوِيزُ لَا يَكُونُ مُوجِبًا. وَلَآئِهْ لَا يَجُوزُ الْأَخْتِيَاظُ بِإِعْتِقَادٍ، بَلْ غَايَةُ مَا يَقَعُ الْأَخْتِيَاظُ بِالْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِقَادَاتِ - كَيْفَ حَصَلَتْ لِإِسْقَاطِ وَجُوبٍ، أَوْ^(١) إِبْثَاتِ وَجُوبٍ - عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ فَإِنْ أَعْتَقَدَ وَجُوبَ / مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، كَفَرَ، وَإِنْ أَعْتَقَدَ نَفْيَ وَجُوبِ الْوَاجِبِ، كَفَرَ؛ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّحَرُّزُ وَالْإِحْتِيَاظُ فِي الْأَعْتِقَادِ.

ب/١٩٧

وَقَدْ يَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَهُ نَافِلَةً، فَيَعْتَقِدُ الْمُكَلَّفُ وَجُوبَهُ؛ فَهَذَا تَغْرِيزٌ بِالْأَذْيَانِ:

فَيَقَالُ: إِنَّ الْأَخْتِيَاظَ وَاجِبٌ بِفِعْلِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا؛ وَلِهَذَا نَتَحَقَّقُ أَنْ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَنُصَلِّيْهَا خَوْفًا أَنْ يَكُونَ فِيهَا وَاجِبٌ^(٢)، وَلَا نَتَحَقَّقُ أَنْ يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ: مِنْ رَمَضَانَ، مَعَ حُصُولِ الْغَيْمِ فِي لَيْلَتِهِ، وَنُوجِبُ صَوْمَهُ مِنْ^(٣) رَمَضَانَ^(٤)، وَلَا يَضُرُّنَا أَعْتِقَادُ وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ ﷺ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ مُتَتَفِلًا؛ كَمَا لَا يَضُرُّ بِنَا فِعْلُ الْعِبَادَةِ مَعَ الْغِيَةِ عَنْ مَكَانِهِ ﷺ وَمَا

(١) في الأصل: «و».

(٢) يُنْظَرُ: «كتاب قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١٥/٢)، و«الكافي» لابن قدامة (١٠٠/١).

(٣) في الأصل: «عن»، والصحيح ما أثبتته.

(٤) يُنْظَرُ: «الكافي» لابن قدامة (٣٤٧/١) وما بعدها، كتاب الصيام.

يُقَارِبُهُ، وَاعْتِقَادُ بَقَاءِ وَجُوبِهَا، وَأَنَّ الصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ: مِنْ ^(١) الْخَمْسِ،
وَالصَّوْمَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَمَضَانَ فَيُفْعَلَ، وَنَعْتَقُدُ الْأَكْثَرَ لِيَحْصُلَ
التَّحَقُّقُ.

كَذَلِكَ إِذَا فَعَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ، دَخَلَ فِيهِ ^(٢) النَّذْبُ، فَإِذَا
فَعَلْنَاهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْبِ، وَاعْتَقَدْنَاهُ نَذْبًا - لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْوَاجِبُ، وَلَا
يَحْصُلُ اعْتِقَادُ الْوُجُوبِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَعْلَى لِيَتَحَقَّقَ الْأَدْنَى؛
كَمَا وَجَبَ فِعْلُ الْأَكْثَرِ وَاعْتِقَادُهُ؛ لِيَتَحَقَّقَ مَا فِي طَيْهِ مِنَ الْأَقْلَى، مَعَ
تَجْوِيزِنَا النِّسْخَ الْمُخْرِجَ لَهَا عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً.

عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاخْتِيَاظٍ مَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ، وَمَا يَصْلُحُ لِلِإِنْجَابِ؛
لِمَا بُيِّنَتْهُ مِنَ الدَّلِيلِ الثَّانِي ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ ^(٤): أَنَّ أَفْعَالَهُ ﷺ كَأَقْوَالِهِ فِي أَنَّهَا تَقْضِي عَلَى أَقْوَالِهِ
وَكِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَتَوْثُرُ أَثَرِ أَقْوَالِهِ، وَهُوَ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ، وَتَفْسِيرُ
الْمُجْمَلِ، وَمَا ^(٥) جَرَى مُجْرَى الْأَقْوَالِ فِي هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ

(١) في الأصل: «في»، والصحيح ما أثبتته.

(٢) في الأصل هكذا: «عفيه»، وكأنه أرادها «عليه»، ثم غيَّرها إلى ما أثبتته.

(٣) لم أقف على مَنْ أوردَ هذا الاعتراضَ وأجابَ عنه بِمِثْلِ ما أجابَ عنه
المصنِّفُ أسلوبًا وإفاضةً؛ لكن أشار إلى شيءٍ مِنْ ذلك: الشَّيرَازِيُّ، وأبو
يَعْلَى، وأبو الْخَطَّابِ بِشَكْلٍ مُوجَزٍ جَدًّا.

يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«العدة» (٣/ ٧٤٤)، و«التمهيد» (٢/ ٣٢٨).

(٤) لا يَزَالُ المصنِّفُ في سياق الأدلة غير السمعية على أَنَّ أَفْعَالَ الرَّسُولِ ﷺ
محمولةٌ على الوجوبِ في حقِّه وحقِّ أمته.

(٥) في الأصل: «وإذا»، وبما أثبتته يستقيم السياق.

وَالْقَضَاءَيْنِ^(١)، كَانَ طَرِيقًا لِلْوُجُوبِ.
وَنَصُوغُهُ قِيَاسًا، فَتَقُولُ: مَا صَلَحَ لِتَخْصِيصِ الْعُمُومِ، وَتَفْسِيرِ /
الْمُجْمَلِ - دَلَّ إِظْلَاقَهُ عَلَى الْوُجُوبِ^(٢)؛ كَالْقَوْلِ^(٣).
فَإِنْ قِيلَ: «الْقَوْلُ: ذُو صِيغَةٍ تُنْبِئُ عَنِ الْوُجُوبِ، وَالْفِعْلُ: صُورَةٌ
لَا تُعْطِي وَجُوبَ الْجَوَابِ، فَضْلًا عَنِ الْإِتْبَاعِ، وَالْقَوْلُ: خِطَابٌ
يَقْتَضِي الْجَوَابَ؛ فَإِذَا قَالَ: «افْعَلُوا»، أَتَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا:
«سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْتَجَبْنَا»، وَالْفِعْلُ لَا يَقْتَضِي جَوَابًا، فَكَيْفَ يَقْتَضِي
وُجُوبًا؟! بَلْ هُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي نَفْسِهِ، فَلَوْ^(٤) تَرَجَّحَ إِلَى الْوُجُوبِ، تَرَدَّدَ بَيْنَ
الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً؛ وَبَيْنَ وَجُوبِهِ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَبَانَ الْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا^(٥).

(١) اللذَّيْنِ هما: التخصيص للعموم، والتفسير للمجمل.
(٢) في الأصل: «على الاتباع الوجوب»، وضرب الناسخ على كلمة «الاتباع».
(٣) حاصل هذا الدليل: قياس الفعل منه ﷺ على القول في دلاليته على الوجوب؛
فكما أن القول يدل على الوجوب، فكذلك الفعل.
وأما صوغه قياسًا: فإن يقال: لَمَّا كَانَ الْقَوْلُ يَخْصُصُ بِهِ الْعُمُومَ وَيُفَسِّرُ بِهِ
الْمُجْمَلُ مَعَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُجُوبِ، كَذَلِكَ الْفِعْلُ؛ فَهُمَا سَوَاءٌ.
يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«العدة» (٣/ ٧٤٤)، و«التمهيد»
(٣٢٧/٢).

(٤) في الأصل: «ثم لو»، والصواب ما أثبتته.
(٥) حاصل هذا الاعتراض: التفريق بين القول والفعل من ثلاثة وجوه:
الأول: أن القول يدل على الوجوب بصيغته، بينما الفعل رد صيغة له، حتى
تدل على الوجوب.

الثاني: أن القول خطاب من الشارع يقتضي الجواب من المكلف؛ فيمكن أن
يدل على الوجوب، بينما الفعل ليس خطابًا؛ فلا يقتضي جوابًا ولا وجوبًا. =

قِيلَ: وَمَعَ هَذِهِ الْحَالِ قَدْ قَضِيَ^(١) بِتَفْسِيرِ الْمُجْمَلِ، وَقَضِيَ عَلَى الصَّيْغَةِ الْعَامَّةِ بِالتَّخْصِصِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ رُبَّةٌ تَقْضِي عَلَى الصَّيْغِ، لَمْ لَا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الصَّيْغِ؟^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ النُّبُوَّةَ رُبَّةٌ لِلْإِبْلَاحِ وَالِاسْتِثْبَاعِ^(٣)، وَإِذَا لَمْ تُوجِبِ أَتْبَاعُهُ فِيمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْقُرْبِ وَالْعِبَادَاتِ، كَانَ إِسْقَاطًا لِرُبَّتَيْهِ وَحُرْمَتِهِ، وَإِهْمَالًا لِاتِّبَاعِهِ^(٤).

لَا سِيَّمَا وَقَدْ كَانَ إِذَا جَلَسَ وَهُمْ حَوْلَهُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْرُجَ أَحَدٌ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٥)؛ حَتَّى ذَمَّ اللَّهُ [تَعَالَى] قَوْمًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ، يَخْرُجُونَ لِأَيِّدِينَ بِالْخَارِجِينَ بِإِذْنِهِ؛ فَقَالَ [تَعَالَى]: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ

= الثالث: أن الفعل متردّد في نفسه، وحتى لو ترجّحت دلالة على الوجوب، فإنه سيقى - أيضاً - متردّدًا بين الوجوب في حقّه ﷺ خاصة، وبين الوجوب في حقّ غيره من أمته! يُنظر: «العدة» (٣/٧٤٤).

وقد أورد الشيرازي، وأبو الخطاب هذا الاعتراض على صورة جواب منهم للقائلين بالوجوب؛ حيث إنهما يذهبان إلى الوقف. يُنظر: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«التمهيد» (٢/٣٢٧).

(١) يعني: فعل النبي ﷺ.

(٢) ومع بيان الخصم للفرق بين القول والفعل: فإنّ المصنّف يجيب عن اعتراضهم بأنه مع التسليم بالفرق إلا أنهما متفقان في تفسير المجمل، وتخصيص العموم.

(٣) هكذا في الأصل، ولو قال: «والإتباع»، لكان أولى.

(٤) يُنظر: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«التمهيد» (٢/٣٢٦، ٣٢٨).

(٥) والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٦٢].

يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴿١﴾، فَسَمَى جُلُوسَهُ
وَجُلُوسَهُمْ مَعَهُ أَمْرًا، وَدَمَّ مُفَارَقَتَهُمْ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَإِذَا قَامَ مُصَلِّيًّا
وَالْجَمَاعَةُ جُلُوسٌ، أَوْ قَامَ يَطُوفُ ﴿٢﴾ وَهُمْ يَتَسَامَرُونَ؛ فَلَا أَحَدَ يَقُومُ
مَعَهُ؛ فَيَتَّبِعُهُ فِي ذَلِكَ التَّسْلُكِ - : كَانَ [ذَلِكَ] ﴿٣﴾ مِنْ أَكْثَرِ الإِهْمَالِ،
وَأَوْهَنِ الإِغْفَالِ لِرُبُوبِيَّةِ ﷺ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَمَّا دَعَا رَجُلًا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ،
ب/١٩٨ فَلَمْ يُجِبْهُ - عَاتَبَهُ ﴿٥﴾ / عَلَى تَرْكِ جَوَابِهِ، فَلَمَّا اعْتَذَرَ بِكَوْنِهِ فِي
الصَّلَاةِ ﴿٦﴾؛ قَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ
إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟!».

قَالُوا جُوبٌ بِفِعْلِهِ أَشْبَهُ مِنَ النَّذْبِ؛ إِذْ كَانَ الْمَنْدُوبُ مُحْيَرًا بَيْنَ
أَتْبَاعِهِ وَتَرْكِهِ ﴿٧﴾، وَالْإِنْجَابُ مَا حَتَمَ الْفِعْلَ، وَضَيِّقٌ عَلَى الْأُمَّةِ

(١) وَالْآيَةُ تَامَّةٌ هِيَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ
بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ
أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

ولمعرفة تفسيرها وسبب نزولها يُنظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٢) فِي الْأَصْل: «نَظَرْتُ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْتُهُ.

(٣) هَذِهِ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَوْ قَالَ: «أَكْبَرُ» لَكَانَ أَنْسَبَ وَأَوْلَى.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عَتَبَهُ».

(٦) كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي سَعِيدٍ رَافِعِ بْنِ الْمُعَلَّى ﷺ قَالَ: «كُنْتُ أَصَلِّيَ فَمَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ،
فَدَعَانِي فَلَمْ أَتِهِ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي، أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾... إلخ، أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ (٦/ ٢٠) / كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

(٧) يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِ الْمَنْدُوبِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ: «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (٢/ ٣١١)،

وَالْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ (١/ ٢٢٥)، وَ«شَرْحُ تَفْخِيقِ الْفُصُولِ» (ص ٧١)، =

تَرْكُهُ^(١)؛ فَلَا يَحْتَمِلُ^(٢) [إِلَّا]^(٣) تَبَجُّيلَ النَّبُوءَةِ، وَإِعْظَامَ شَأْنِهَا.
وَأُورِدَ بَغْضُهُمْ^(٤) فِي النَّظَرِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ سُؤَالًا صَالِحًا،
وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَخْتَجُونَ بِهِ:

«وَذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَرْكُ الْإِتِّبَاعِ لَهُ إِهْمَالًا، أَوْ إِسْقَاطًا لِحُرْمَةِ
النَّبُوءَةِ، لَوَجَبَ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَارِكًا لِلتَّعَبُّدِ لَا يَعْلَمُ سَبَبَهُ؛ إِمَّا^(٥)
لَا سِتْرَاحَةً، أَوْ لَا سِتْطِرَاحَ، أَوْ قِيلُولَةً - : أَنْ يَكُونَ التَّرْكَ لِلتَّعَبُّدِ^(٦) فِي
حَقِّهَا - حَالَ تَرْكِهِ ﷺ وَاجِبًا، وَلَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ^(٧) الْفِعْلُ
لِلْعِبَادَاتِ - فِي تِلْكَ الْحَالِ - أَفْتِنَانًا عَلَيْهِ وَتَعَالِيًا^(٨)، وَعَسَاهُ كَانَ تَرْكُهُ

= «وَالْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِي (١/١١٩)، و«الْعِدَّةُ» (١/١٦٢)، و«الْتِمْهِيدُ» (١/٣٥)،
و«الْمَسْوَدَةُ» (ص ٥٧٦)، و«إرشاد الفحول» (ص ٦).

(١) يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ: «شرح التلويح على التوضيح» (٢/
١٢٤)، و«فواتح الرحموت» (١/٦١)، و«العُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ» (١/
٢٢٥)، و«المستصفى» (١/٦٥)، و«الإحكام» لِلْأَمْدِي (١/٩٧)، و«الْعِدَّةُ»
(١/١٥٩)، و«الْتِمْهِيدُ» (١/٦٤)، و«الروضة» (ص ٢٦)، و«الْمَسْوَدَةُ»
(ص ٥٧٥)، و«شرح الكوكب المنير» (١/٣٤٥)، و«إرشاد الفحول» (ص ٦).
(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَلَا يَحْتَمِلُ فَلَا يَحْتَمِلُ»، وَهُوَ تَكَرَّرَ.

(٣) زِيَادَةُ لَيْسَتْ قِيمَةُ السِّيَاقِ.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْمَرَادِ بِهِمْ، وَلَكِنْ مِنْ الْمُؤَكَّدِ: أَنَّهُ مِنَ الْمَخَالَفِينَ لِلْقَوْلِ
بِالْوُجُوبِ؛ فَهَذَا مِنَ الْخُضْمِ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْوُجُوبِ، وَيَصْلُحُ - كَمَا
ذَكَرَ الْمَصْنُفُ - أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «فِيمَا»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ التَّرْكَ لِلتَّعَبُّدِ... إلخ» مُصَدَّرٌ مُؤَوَّلٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلٍ لِقَوْلِهِ:
«الْوَاجِبُ».

(٧) زِيَادَةُ يَتَضَحُّ بِهَا السِّيَاقُ. (٨) فِي الْأَصْلِ: «امْتِنَانًا عَلَيْهِ تَعَاظِيًا».

فِي تِلْكَ الْحَالِ لِعِلْمِهِ أَنَّ التَّعَبُّدَ فِيهَا مَقْسَدَةٌ؛ كَمَا كَانَ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ يُنْهَى فِيهِ عَنِ التَّعَبُّدَاتِ؛ كَصَوْمِ الْعِيدَيْنِ^(١)، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٢)، وَالصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَعْلُومَةِ^(٣).

(١) فقد وَرَدَ النِّهْيُ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيِ الْعِيدَيْنِ مِنْ عِدَّةِ طَرُقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، وانفرد به مسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها. يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٩٣/٣)، كتاب الصيام، باب صوم يوم الفطر، و«صحيح مسلم» (٧٩٩/٢)، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، و«مسند أحمد»، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٥١١/٢)، (٥٢٩)، و«موطأ مالك» (٣٠٠/١)، كتاب الصيام، باب صيام يوم الفطر والأضحى. (٢) وهي: يَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وقد وَرَدَ النِّهْيُ عَنْ صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ أَيَّامٌ صِيَامٍ؛ إِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ»، وَفِي رَاوِيَةٍ: «لَا يَصُومُهَا أَحَدٌ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ، وَفِي أُخْرَى: أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ قَالَ: «هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا وَأَمَرَنَا بِفِطْرِهَا». وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «لَمْ يُرَخَّصْ ﷺ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ».

تُنْظَرُ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ وَغَيْرُهَا فِي: «صحيح مسلم» (٨٠٠/٢)، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، و«مسند أحمد» (٩٢/١)، (١٠٤)، و«سنن البيهقي» (٢٩٨/٤)، كتاب الصيام، باب من رَخَّصَ لِلْمَتَمَتِّعِ فِي صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، و«المستدرک» (٤٣٤/١)، (٤٣٥)، كتاب الصوم، منع صيام أيام التشريق، و«التلخيص الحبير» (١٩٦/٢)، كتاب الصيام، وإرواء الغليل» (١٢٩/٤)، كتاب الصيام.

(٣) وهي: أَوْقَاتُ النَّهْيِ الْخَمْسَةُ الْمَعْرُوفَةُ: بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ =،

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ فِي التَّرْكِ وَاجِبًا - وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَاجِبًا، وَلَمْ يَكُنِ افْتِيَانًا عَلَيْهِ^(١)، وَلَا مُرَاعَمَةً لَهُ، وَلَا إِهْمَالًا لِحُرْمَتِهِ، وَلَا وَهْنًا فِي رُتْبَتِهِ - فَكَذَلِكَ^(٢): تَرَكَ اتِّبَاعِهِ فِي فِعْلٍ لَا تُذَرُّكَ عَلَى أَيِّ وَجْهِ فَعَلَهُ، لَا يَكُونُ حَطًّا، وَلَا إِهْمَالًا، وَلَا طَعْنًا^(٣) فِي رُتْبَتِهِ ﷺ.

وَلَأَنَّ التَّرْكَ بِضُورَتِهِ عَدَمٌ مُطْلَقٌ، وَنَقْيٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وِرَاءَهُ مُكَابِدَةً نَفْسٍ فِي كَفٍّ؛ وَبِهَذَا فَارَقَ الْقَوْلُ^(٤)؛ فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِالْأَمْرِ

= وَمِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفَعَ قَيْدَ رُفُوحٍ، وَعِنْدَ الزَّوَالِ، وَيَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَضَيَّفَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ، وَإِذَا تَضَيَّفَتْ حَتَّى تَغْرُبَ.

وَقَدْ وَرَدَ النِّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ كَمَا فِي حَدِيثٍ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. يُنْظَرُ: «التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ» (١/١٨٥)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَ«الْكَافِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (١/١٢٣)، بَابُ شُرَائِطِ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ (الْوَقْتُ).

وَكَمَا فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا، حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفَعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَزُولَ، وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ»؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، يُنْظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١/٥٦٦)، بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا.

(١) الْإِفْتِيَاءُ: الْقَوْلُ الْبَاطِلُ، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ» (١/٢٥٩)، مَادَّةُ (فَات): «إِفْتَأَتْ فَلَانٌ عَلَيَّ: إِذَا قَالَ عَلَيْكَ بِالْبَاطِلِ، وَافْتَأَتْ بِرَأْيِهِ، أَيِ: انْفَرَدَ وَاسْتَبَدَّ بِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «فَكَذَلِكَ» جَوَابٌ لِلشَّرْطِ: «وَإِذَا لَمْ يَكُنْ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَلَا طَاعِنًا وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ مَا أَتَيْتُهُ».

(٤) يُنْظَرُ فِي هَذَا - مُخْتَصَرًا - : «التَّبَصُّرَةُ» (٢٤٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» (٢/٣٢٧).

١/١٩٩ بالتَّركِ / وَجَبَ اتِّبَاعُهُ، وَلَوْ تَرَكَ بِغَيْرِ قَوْلٍ، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ التَّركُ اتِّبَاعُهُ فِيهِ^(١).

وَلَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ التَّركُ تَعَبُّدًا وَإِنْ كَانَ رَفَاهِيَّةً وَرَاحَةً؛ كَقَصْرِ [الصَّلَاةِ فِي] ^(٢)السَّفَرِ، وَالرُّخْصِ الَّتِي عَاتَبَهُمْ ^(٣)عَلَى تَرْكِهَا، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ أَنْ تُتْرَكَ رُخْصُهُ»، وَقَالَ: «مَنْ ذَا الَّذِي رَدَّ عَلَى اللَّهِ رُخْصَتَهُ»^(٤)، وَبَلَغَهُ أَنْ قَوْمًا صَامُوا، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»^(٥)،

(١) في الأصل هكذا: «واتباعه وفيه»؛ فالواوان زائدتان، ويحذفهما يستقيم السياق؛ كما أثبتته.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: «عتبهم».

(٤) ورد الحث على العمل بِرُخْصِ اللَّهِ - سبحانه - والعتاب على تركها في عَدَدٍ من الأحاديث، منها: ما ذكره المصنّف، ومنها: أحاديث بالفاظ أخرى، مثل قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ؛ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»، ووردَ بالفاظ متعدّدة، يُنظر في ذلك ونحوه: «مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما» (٧١/٢، ١٠٨)، و«سنن البيهقي» (٣/١٤٠)، كتاب الصلاة، باب مِنْ تَرَكَ الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ غَيْرَ رَغْبَةٍ عَنِ السُّنَّةِ، و«صحيح ابن خزيمة» (٧٣/٢)، جماع أبواب الفريضة في السفر.

وَيُنظر: «التلخيص الحبير» (٤٣/٢، ٤٨)، كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، و«إرواء الغليل» (٩/٣)، كتاب الصلاة، فصل، في صلاة المسافر.

(٥) رواه مسلم (٧٨٥/٢) برقم (١١١٤ - ٩٠) - كتاب الصوم - باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم، ولمن يشق عليه أن يفطر، والترمذي (٨٠ - ٨١) برقم (٧١٠) كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر من حديث جابر. قال أبو عيسى: «حديث جابر حديث حسن صحيح».

وَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»^(١)، وَهُوَ تَرْكُ تَعَبُدٍ:
 فَيُقَالُ: أَمَّا [أَنْ] ^(٢) التَّرْكَ هُوَ الْأَصْلُ، وَلَيْسَ يُتَعَبَّدُ بِهِ إِلَّا فِي
 نَوَادِرِ أَحْوَالٍ: فَعَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يُسَلَّمُ^(٣)؛ بَلْ إِنْ تَرَكَ فِي خِلَالِ فِعْلٍ
 مَا يُشَاكِلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، أَوْ فَعَلَ فِعْلاً فِي مَكَانٍ، أَوْ مَعَ شَخْصٍ، وَتَرَكَهُ
 فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَمَعَ شَخْصٍ آخَرَ - : دَلَّ عَلَى وَجُوبِ تَجَنُّبِهِ؛ مِثْلُ: أَنْ
 وَقَفَ بِعَرَفَةَ، وَتَجَنَّبَ عُرْنَةَ^(٤)، وَأَجَابَ شَخْصًا دَعَاةً، وَلَمْ يَسْتَجِبْ

(١) النَّهْيُ عَنِ الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ وَرَدَ فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَيُطْرَقُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:
 مَا ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ، وَمِنْهَا غَيْرُهَا، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٣/
 ٧٧)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»،
 وَ«صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢/ ٧٨٤ - ٧٨٩)، كِتَابُ الصِّيَامِ.
 وَيُنْظَرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (٢/ ٢٠٣ - ٢٠٥)، كِتَابُ الصِّيَامِ، وَ«إِرْوَاءُ
 الْغَلِيلِ» (٤/ ٥٣)، كِتَابُ الصِّيَامِ.
 وَاللَّفْظَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ؛ الْأَوَّلُ: لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَالثَّانِي:
 عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ الْمَرَاجِعِ أَفْوَ.
 (٢) زِيَادَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَعَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يُسَلَّمُ»، وَلَعَلَّ الصَّنَوَابَ مَا أَثْبَتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ
 تَكُونَ صَحَّةُ الْعِبَارَةِ: «لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا يُسَلَّمُ».
 (٤) عَرَفَةُ: الْمَشْعَرُ الْمَعْرُوفُ. وَعُرْنَةُ: بَضْمُ الْعَيْنِ، وَفَتْحُ الرَّاءِ وَالنُّونِ: الْوَادِي
 الَّذِي فِيهِ أَصْلُ مَسْجِدِ عَرَفَةَ.

يُنْظَرُ: كِتَابُ «مُعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْمَوَاضِعِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
 الْعَزِيزِ الْبَكْرِيِّ (٢/ ٩٣٥)، وَوَقُوفُهُ ﷺ بِعَرَفَةَ، وَتَجَنُّبُهُ عُرْنَةَ: ثَابِتٌ فِي سِيَاقِ
 حَجَّتِهِ ﷺ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَ«الْمُسْنَدِ»،
 وَ«السُّنَنِ»، وَغَيْرِهَا، بِالْفَاطِ مُتَعَدِّدَةً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِ، مِنْهَا:
 قَوْلُهُ ﷺ: «وَقَفْتُ ههنا، وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، وَازْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ» وَوَرَدَ
 بِالْفَاطِ أُخْرَى.

لَاخِرَ، وَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي سَفَرٍ، وَلَمْ يَقْصُرْهَا فِي سَفَرٍ - : كَانَ مَا تَرَكَهُ
وَاجِبًا تَرَكَهُ؛ كَمَا أَنَّ مَا فَعَلَهُ وَاجِبٌ فَعَلَهُ، وَإِنْ كَانَ تَرَكَهُ لَا مُغَايِرَةَ بَيْنَ
مَكَانَيْنِ وَلَا زَمَانَيْنِ، وَلَا شَخْصَيْنِ - فَإِنَّمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ؛
لَأَنَّهُ: ^(١) إِنْ كَانَ التَّرْكَ لَا لِتَفْرِيقِ بَيْنَ فِعْلَيْنِ، فَإِنَّمَا لَمْ يَدُلَّ [عَلَى
وُجُوبِ التَّرْكِ]؛ لَأَنَّهُ كَانَ يُفْضِي إِلَى أَنَّ تَرَكَهُ لِلْقَوْلِ - أَيْضًا - يَدُلُّ
عَلَى وَجُوبِ التَّرْكِ؛ فَلَا يَبْقَى لَنَا مَعَهُ بَاقٍ ^(٢) وَلَا فِعْلٌ.

وَإِنْ ^(٣) كَانَ قَوْلٌ يَتَعَقَّبُهُ سُكُوتٌ، وَكَانَ إِذَا أَمَرَ وَجَبَ، وَإِذَا
سَكَتَ سَقَطَ فَلَا يَسْتَقِرُّ لَنَا شَرْعٌ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ اعْتَذَرَ عَنِ التَّرْكِ بَيَّانٍ عِلَّةَ التَّرْكِ، حَيْثُ لَمْ يَأْكُلِ
الضَّبَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي أَجِدُ نَفْسِي تَعَافُهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَرْضِ
ب/١٩٩ قَوْمِي» ^(٤)، وَاعْتَذَرَ عَنْ تَرَكَهِ فَسَخَّ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ / بِسَوْقِهِ

= يُنْتَظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٨٩٣/٢)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ عَرَفَةَ
كُلَّهَا مَوْقِفٌ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ»، مُسْنَدُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ (٧٢/٣)، (٧٥)،
وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١٨٧/٢)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٣٠ - ٢٣٢)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ
بِعَرَفَاتٍ، وَبَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٢/
١٠٠١)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ الْمَنْزِلِ بِعَرَفَةَ، وَبَابُ الْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «لَأَنَّهُ هُوَ وَإِنْ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بَاقِي».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَهْلُ «السُّنَنِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا.

يُنْتَظَرُ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١٧٦/٧)، كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابُ الضَّبِّ، =

للهدي^(١).

وهذا يُعْطَى أَنْ تَرَكَهُ^(٢) يَجِبُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ التَّحْرِيمَ فِي الْمُتَنَاولَاتِ^(٣)، وَالْإِسْقَاطَ فِي الْعِبَادَاتِ، أَوْ تَحْرِيمَ الْفِعْلِ^(٤) لَنَا، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُنْفَرُ مِنْ تَعَاطِي كَثْرَةِ الْعِبَادَاتِ، وَيَكْرَهُ التَّبَتُّلَ، وَشِدَّةَ التَّقَشُّفِ وَالتَّرَهُّبِ^(٥)، وَيَذُمُّ عَلَيْهِ كُلَّ سَالِكٍ سَلَكَهُ.

= «صحيح مسلم» (٣/١٥٤١)، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة الضب، و«مسند أحمد»، مسند ابن عباس - رضي الله عنهما (١/٢٩٤، ٣٢٦، ٣٣٢)، و«سنن أبي داود» (٣/٣٥٣)، كتاب الأطعمة، باب في أكل الضب، و«سنن الترمذي» (٤/٢٢١)، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الضب، و«سنن النسائي» (٧/١٩٧)، كتاب الصيد والذبائح، الضب، و«سنن ابن ماجه» (٢/١٠٧٨)، كتاب الصيد، باب الضب.

(١) سبق التعليق على ذلك. يُنْفَرُ: (٤٩/٣).

(٢) يعني: تركه ﷺ للفعل على الإطلاق، يعني: عند التجرد من القول أو الاعتذار.

(٣) في الأصل: «المتناولات»، وهو سهو من الناسخ.

(٤) في الأصل: «بفعل»، والصواب ما أثبتته.

(٥) والأحاديث في ذلك كثيرة، منها: حديث الثلاثة رَهْط الذين جاءوا إلى بيوت أزواج النبي ﷺ فسألوا عن عبادته ﷺ فلمَّا أُخْبِرُوا، كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَاصْلِي اللَّيْلِ وَلَا أَرْقُدُ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَمَّا أَنَا فَأَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ الثَّالِثُ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَعَاتَبَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَمَّا إِنِّي أَخْشَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَتَّقَاكُمُ لَهُ، لَكِنِّي أَصْلِي وَأَرْقُدُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

ومنها حديث أنه ﷺ «رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ»، وهو الانقطاع التام للعبادة، وترك الزواج وأمور الدنيا.

وحديث: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»، وحديث: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ

وَلَأَنَّ التَّرْكَ يُخَالِفُ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِهِ تَفْسِيرُ مُجْمَلٍ، وَلَا تَخْصِيصُ عُمُومٍ، وَإِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ وَعَدَمٌ.
 وَلَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّدْبِ لَمْ يَجْعَلُوا تَرْكَهُ لِلتَّعَبُّدِ مُؤْذِنًا بِالنَّدْبِ لَنَا عَلَى التَّرْكِ لِمَا هُوَ عِبَادَةٌ؛ مِنْ صَلَاةٍ، أَوْ ذِكْرِ، أَوْ تِلَاوَةٍ؛ فَكَوْنُ مَنْدُوبِينَ إِلَى الْأَسْتِنَادِ وَالِاتِّكَاءِ مَا دَامَ مُتَكَيِّئًا، وَمُضْطَجِعِينَ مَا دَامَ مُضْطَجِعًا، وَلَا^(١) يَجُوزُ لَنَا الْأَجْتِهَادُ حَالَ تَرْكِهِ؛ بِخِلَافِ التَّعَبُّدِ مِنْهُ. فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ فِي حَقِّهِ ﷺ^(٢).
 وَمِنْ ذَلِكَ^(٣): أَنَّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَقٌّ وَصَوَابٌ وَمَصْلَحَةٌ فِي الْوَقْتِ الَّذِي فَعَلَهُ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَهُ، هَذَا مُتَحَقِّقٌ، فَلَا يُؤْمَنُ - مَعَ هَذِهِ الْحَالِ - أَنْ يَكُونَ اعْتِمَادُنَا عَلَى^(٤) تَرْكِهِ مَفْسَدَةٌ لَنَا فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا^(٥).

= الدِّينَ أَحَدًا إِلَّا غَلَبَهُ، وَغَيْرَهَا.

يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (١٢٣/٢)، أبواب تقصير الصلاة، باب ما يُكْرَهُ من التشديد في العبادة، ويُنتظر: «رياض الصالحين» (ص ٧٠)، باب في الاقتصاد في الطاعة.

(١) في الأصل: «لا» بدون واو، والصَّوَابُ إثباتها.

(٢) يُنْتَظَرُ نَحْوُ ذَلِكَ فِي: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«التمهيد» (٣٢٧/٢).

(٣) لَا يَزَالُ الْمَصْنُفُ ﷺ فِي سِيَاقِ الْأَدَلَّةِ غَيْرِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ ﷺ محمولةٌ عَلَى الْوَجُوبِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ أُمَّتِهِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «إِلَى»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي «التبصرة».

(٥) يَعْنِي: فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ تَعَمُّدُنَا وَقَصْدُنَا إِلَى تَرْكِ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَفْسَدَةٌ لَنَا فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، مَعَ هَذِهِ الْحَالِ، وَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا وَصَوَابًا وَمَصْلَحَةً!

وهذا هو الظاهر؛ فوجب اتباعه^(١)؛ لنحظى بنيل الأصلاح،
ونأمن موقعة الأفسد^(٢).

فإن قيل: «وكم من مصلحة له تخصه ﷺ [هي]^(٣) مفسدة لنا!
وكم من شيء يكون صلاحاً لنا دونه! وقد علم ذلك بمخالفة بيننا وبينه
في تحريم أشياء عليه، هي مباحة لنا؛ كالصدقة^(٤)، ونكاح الإماء^(٥)،
و[تحريم]^(٦) أشياء [علينا، هي]^(٧) مصلحة له، وهي مفسدة لنا؛
كالتزويج بغير حضر بعدد^(٨)، ومثل أخذ الماء من العطشان^(٩)،

(١) أي: فوجب اتباعه في فعله - عليه الصلاة والسلام.

(٢) ينظر: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«التمهيد» (٢/٣٢٨).

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) كما في قوله ﷺ: «إنها لا تجل لمحمد ولا لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس».

خرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٧٥١)، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة
على رسول الله ﷺ، وعلى آله.

وينظر: «الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢/٢٣٣ - ٢٣٤)، قسم المحرمات،
باب اختصاصه ﷺ بتحريم الزكاة والصدقة عليه.

(٥) قال السيوطي: «في الأصح؛ لأن جواز مشروط بخوف العنت، وهو ﷺ
معصوم» «الخصائص الكبرى» (٢/٢٣٨).

(٦) زيادة ليست في الأصل.

(٧) زيادة يتضح بها السياق.

(٨) قال السيوطي: «وهو إجماع»، «الخصائص الكبرى» (٢/٢٤٥)، باب
اختصاصه ﷺ بنكاح أكثر من أربع نسوة.

(٩) أورده السيوطي في «الخصائص» (٢/٢٢٤) في باب اختصاصه ﷺ بقهر من
شاء على طعامه وشرابه، واستدل بقوله - تعالى - : ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ﴾.

وَمِنْهَا: أَشْيَاءُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، [وَلَمْ تَجِبْ عَلَيْنَا] ^(١)؛ كَالْوُتْرِ، وَقِيَامِ اللَّيْلِ ^(٢)، / وَالسَّوَاكِ ^(٣)؛ إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ ^(٤)؛ فَلَا نَأْمَنُ أَنْ نُوَاقِعَ بِاتِّبَاعِهِ مَفْسَدَةً لَنَا، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَضْلَحَةً لَهُ.

فَبَانَ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ مَا كَانَ فِي حَقِّهِ مَضْلَحَةٌ يَكُونَ مَضْلَحَةً فِي حَقِّ كُلِّ مُكَلَّفٍ ^(٥):

فَيَقَالُ: إِنْ مَنْ كَانَ قُدْوَةً وَمَنَارًا لِلاتِّبَاعِ لَا يَقَعُ مِنْهُ فِعْلٌ تَخْصُّهُ مَضْلَحَتُهُ؛ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِمْسَاكُ عَنْ بَيَانِ التَّخْصِصِ لَهُ بِذَلِكَ، وَتَخْصِصِهِ لِمَضْلَحَةٍ فِيهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ مَفْسَدَةٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمُتَّبَعَ إِذَا كَانَ أَتْبَاعُهُ مَعَهُ فِي طَرِيقٍ، وَهُوَ مُخْتَلِدٌ مُتَتَّبِعٌ، وَهُمْ حُفَاةٌ، فَوُطِئَ شَوْكًا وَمَدْرًا ^(٦)، وَلَا يُؤْذِي الْمُخْتَلِدِي

(١) ما بين معكوفين وقع في الأصل متأخرًا عن موضعه بعد قوله: «وقيام الليل»؛ فلعلَّه سهو من الناسخ.

(٢) لقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْقُرْآنَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ [المزمل: ١ - ٢] يُنظر: «الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠)، باب اختصاصه ﷺ بوجوب صلاة الليل، والوتر.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أفاض السيوطي في ذلك. يُنظر: «الخصائص الكبرى» له (٢/ ٢٢٩) ..

(٥) يُنظر ذلك - مختصرًا - في: «العدة» (٣/ ٧٤٤).

(٦) المَدْرُ: جمعُ مَدْرَةٍ، مثل: قَصَبٍ وَقَصْبَةٍ، وهو: الترابُّ المتلبَّد، وقيل: المَدْرُ: قِطْعُ الطِّينِ، وبعضهم يقول: الطِّينُ الذي لا يخالطُهُ رَمْلٌ، وقيل: غير ذلك.

يُنظر: مادة (مدر) من «الصحاح» للجوهري (٢/ ٨١٢ - ٨١٣) و«المصباح المنير» (ص ٢١٦).

المتَّعِل، وَيُؤْذِي الْحَفَاءَ - : لَمْ يَجْزُ لَهُ الْمَشْيُ وَالْإِمْسَاكُ^(١)؛ فَيَكُونُ
 غُرُورًا لِمَنْ يَتَّبِعُهُ؛ إِذْ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَّبِعَ لَهُ يَتَأَذَّى لِعَدَمِ الْحِفَاءِ، وَمَكَانِ
 الْحَفَاءِ؛ وَكَذَلِكَ: مَنْ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ يَنْتَفِعُ هُوَ بِهِ، أَوْ أَكَلَ تَمْرَةً^(٢) يَغْلُمُ
 أَنَّهَا تُوَافِقُ مَزَاجَهُ، وَلَهُ تَبِعٌ يَغْلُمُ أَنََّّهُمْ يَسْتَضِرُّونَ بِذَلِكَ الْمَاءِ وَالتَّمْرِ - :
 فَإِنَّهُ يَقْبُحُ ذَلِكَ مِنْهُ، إِذَا عَلِمَ أَنََّّهُمْ يَغْتَرُّونَ^(٣) بِتَنَاوُلِهِ، وَأَنََّّهُمْ قَدْ يَتَّبِعُونَهُ
 فِي ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَلِمَ أَنََّّهُمْ عَلَى الْإِتِّبَاعِ لَهُ لَا مَحَالَةَ؟!
 فَبَانَ بِهَذَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّنَاوُلُ مَعَ الْإِمْسَاكِ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُ -
 هُنَا - الْفِعْلُ مَعَ مُشَاهَدَتِهِمْ لَهُ، مَعَ الْإِمْسَاكِ عَنْ إِعْلَامِهِمْ
 بِتَخْصِيصِهِ^(٤) بِالْإِنْتِفَاعِ بِذَلِكَ، أَوْ عَدَمِ الْأَسْتِضْرَارِ^(٥).

(١) أي: لم يجز له المشي على الشوك وهو محتج متعل لا يتضرر بذلك، مع إمساكه عن بيان تخصيصه بذلك، دون اتباعه الحفاة، حتى لا يتأذوا.

(٢) في الأصل: «مرة»، والسياق واللاحق يدلان على صحة ما أثبت.

(٣) في الأصل: «يعثرون»، والصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل: «بتخصيصه».

(٥) يُنْظَرُ الْجَوَابُ - مختصراً - في: «العدة» (٣/ ٧٧٤).

«فصل»

في شُبُهَاتِ الْمُخَالِفِينَ لِنَفْيِ الْوُجُوبِ [فِي دَلَالَةِ أَفْعَالِهِ ﷺ]،
وَالْجَوَابِ عَنْهَا:]

وَهُمْ ثَلَاثُ طَوَائِفَ^(١):

- قَائِلُونَ بِالْوَقْفِ

- وَقَائِلُونَ بِالنَّذْبِ

- / وَقَائِلُونَ بِالْإِبَاحَةِ

٢٠٠/ب

[شُبُهَةُ أَهْلِ الْوَقْفِ فِي دَلَالَةِ أَفْعَالِهِ ﷺ وَالْجَوَابِ عَنْهَا:]

فَأَمَّا أَهْلُ الْوَقْفِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: «إِنَّ صُورَةَ فِعْلِهِ ﷺ لَا تُعْطَى
حُكْمًا؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا - فِي الْوَاجِبِ وَالنَّذْبِ وَالْإِبَاحَةِ - صُورَةٌ لَا يُمَكِّنُ
صَرَفُهَا إِلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا بِدَلَالَةٍ^(٢)؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رُوِيَ
عَنْهُ ﷺ كَيْفَ وَصَلَ الْأَفْعَالَ بِالْأَقْوَالِ؛ فَقَالَ فِي أَفْعَالِهِ وَمَنَاسِكَهِ:
«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣)، وَصَلَّى، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي

(١) سبق إيراد مذهب الوقف، والإباحة، مع ذكر أصحابهما عند ذكر المذاهب في
المسألة، يُنظر: (٤٤/٣)؛ لكن المصنف فاته - هناك - أن يذكر مذهب
القائلين بالإباحة.

(٢) يُنظر في شبههم: «التبصرة» (ص ٢٤٣)، و«الإحكام» للآمدي (١/١٧٤) -
(١٧٨)، و«العدة» (٣/٧٤٨)، و«التمهيد» (٢/٣١٩)، و«إرشاد الفحول»
(ص ٣٨).

(٣) سبق تخريجه في: (٢/٣٥٤).

أَصْلِي»^(١)، وَصَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ، وَقَالَ: «الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ»، وَقَالَ:
«إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا
صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»^(٢).

وَلَوْ كَانَ لِلْفِعْلِ مُقْتَضَى^(٣)؛ كَالْقَوْلِ - لَمَا أَحْتَاجَ إِلَى هَذَا كُلِّهِ،
وَكَفَاهُ الْفِعْلُ^(٤).

قِيلَ: وَقَدْ وَصَلَ الْقَوْلَ بِالْفِعْلِ حَيْثُ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ
وَعِشْرُونَ»، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا وَهَكَذَا»^(٥). يُشِيرُ بِأَصَابِعِهِ فِعْلًا، وَقَالَ

(١) سبق تخريجه في: (٣٥٣/٢).

(٢) الحديث خرَّجه الشيخان وأحمد وأهل «السُّنَنِ» عن عدة من الصحابة.
يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (٢٧٨/١)، كتاب الصلاة، باب إنما جعل الإمام
ليؤتم به، و«صحيح مسلم» (٣٠٨/١)، كتاب الصلاة، باب اتمام المأموم
بالإمام، و«مسند الإمام أحمد، مسند عائشة - رضي الله عنها - وغيرها» (٢/٢٣٠،
١١٠/٣، ٤٠١/٤، ٥١/٦، ٥٧)، و«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١/١٦٤)،
كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، و«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢/١٩٤)،
أبواب الصلاة، باب ما جاء إذا صَلَّى الإمام قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا. و«سُنَنِ
النَّسَائِيِّ» (٢/٩٧)، كتاب الإمامة، باب مبادرة الإمام، و«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ»
(١/٢٧٦)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا.
ويُنْظَرُ: «فتح الباري» (٢/٢٠٤)، كتاب الصلاة، و«شرح النووي على

صحيح مسلم» (٤/١٣٠)، كتاب الصلاة.

(٣) أي: دلالة تُعْطِي حَكَمًا بِالْوَجُوبِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(٤) يُنْظَرُ: «التبصرة» (ص ٢٤٣).

(٥) ورد في الأصل: «هكذا وهكذا»، والصواب ما أثبتته.

قَوْلًا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(١)، وَبَيَّنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ^(٢) بِفِعْلِهِ^(٣) وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ بِنَفْسِهِ^(٤).

(١) كما في قوله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ»، قال أبو موسى الأشعريُّ راوي الحديث: «وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» خَرَّجَهُ البخاريُّ ومسلم.
يُنْتَظَرُ: «صحيح البخاري» (٢١/٨)، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا، و«صحيح مسلم» (١٩٩٩/٤)، كتاب البرِّ والصِّلَةِ والآداب، باب تراحم المؤمنين، وتعاطفهم، وتعاضدهم.

(٢) وهي الآية السادسة من سورة المائدة؛ قال - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ الآية.

(٣) حيثُ تَوْضَأُ ﷺ بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَلَّمَهُمُ الْوُضُوءَ عَمَلِيًّا.
يُنْتَظَرُ فِي ذَلِكَ، وَكَيْفِيَّةُ وَضُوئِهِ ﷺ: «صحيح البخاري» (٧٨/١ - ٩٨)، كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء وما بعده، و«صحيح مسلم» (٢٠٤/١ - ٢١٠)، كتاب الطهارة، باب صِفَةُ الْوُضُوءِ وَكَمَالِهِ، و«مسند أحمد» (٤/٢٤٤)، باب وضوء النبي ﷺ، و«سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢٦/١)، كتاب الطهارة، باب صِفَةُ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، و«سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ» (٦٧/١)، أبواب الوضوء، باب وضوء النبي ﷺ كيف كان؟، و«سُنَنُ النَّسَائِيِّ» (٦١/١ وما بعدها)، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء، و«سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ» (١٣٧/١)، كتاب الطهارة وستنها، باب الرجل يستعين على وضوئه، و«صحيح ابن خزيمة» (٧٦/١)، جماع أبواب الوضوء وستنه، باب صِفَةُ غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ، وَصِفَةُ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَيُنْتَظَرُ: «فتح الباري» (٢٨٩/١)، كتاب الوضوء، و«صحيح مسلم بشرح النووي» (١٠٥/٣، ١١٠)، كتاب الطهارة، و«التلخيص الحبير» (٥٦/١)، باب الوضوء.

(٤) هكذا في الأصل، ولو قال: «ليس دالًّا بنفسه»، لكان أولى.

وهذا يتحقق بشيء حَقَّقْنَاهُ لَهُمْ، وَهُوَ [أَنْ قَالُوا]^(١): «إِنَّ الْإِبَاحَةَ
إِذْنٌ وَإِطْلَاقٌ - عَلَى مَذَاهِبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ»^(٢)، سِوَى مَنْ قَالَ: «لَيْسَ لَنَا
فِعْلٌ مُبَاحٌ»، وَهُوَ الْكُفِيُّ^(٣) وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْإِبْطَاتِ لِلْإِبَاحَةِ: أَنَّ ذَلِكَ
لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِذْنٍ سَمْعِيٍّ^(٤)، وَلَا سَمْعٍ بِالإِذْنِ لَنَا فِي فِعْلٍ مِثْلِ مَا
فَعَلَهُ ﷺ.

(١) زيادة ليست في الأصل؛ لبيان اعتراض للمخالف فيما ذهب إليه من الوقف،
وأرجو أن يكون الصواب ما أثبتته، ويُنتظر تحقيق المصنّف للجواب عن هذا
الاعتراض، في: (٤٤٧/٢).

(٢) يُنتظر في تعريف الإباحة: «تيسير التحرير» (٢/٢٢٥)، و«شرح تنقيح الفصول»
(ص ٧١)، و«المحلي على جمع الجوامع» (١/٨٣)، و«المستصفى» (١/٦٦)،
و«الإحكام» للآمدي (١/١٢٣)، و«العدة» (١/١٦٧)، و«التمهيد»
(١/٦٧)، «الروضة» (ص ٣٧)، و«المسودة» (ص ٥٧٧)، و«شرح الكوكب
المنير» (١/٤٢٢)، و«إرشاد الفحول» (ص ٦).

(٣) هو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكفِيُّ البَلْخِيُّ، من كبار أئمة
المعتزلة، وشيخ طائفة منهم تسمّى: «الكُفِّيَّة» نسبةً إليه، له آراء مشهورة في
عِلْمَيِ الْكَلَامِ وَالْأَصُولِ، وله مصنّفات فيهما، توفي سنة (٣١٧هـ)، وقيل:
سنة (٣١٩هـ).

يُنْتَظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: «وفيات الأعيان» (٣/٤٥)، و«شذرات الذهب» (٢/٢٨١).

ويُنْتَظَرُ مَذْهَبُهُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ، فِي: «تيسير التحرير» (٢/٢٢٦)، و«فواتح الرحموت»
(١/١١٤)، و«العضد على ابن الحاجب» (٢/٦)، و«المستصفى» (١/٧٤)،
و«الإحكام» للآمدي (١/١٢٤)، و«المسودة» (ص ٦٥).

(٤) تُنْتَظَرُ الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ تَعْلِيقَ رَقْمِ (٣)، فِي تَعْرِيفِ الْإِبَاحَةِ، وَفِي بَيَانِ مَذْهَبِ
الْكُفِيِّ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا النَّذْبُ: فَهُوَ نَوْعُ اسْتِدْعَاءٍ وَحَثٍّ، مِنْ غَيْرِ حَثْمٍ، وَهُوَ اسْتِدْعَاءٌ عَلَى صِفَةٍ، وَالْفَاعِلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِفِعْلِهِ^(١) إِشَارَةٌ مَفْهُومَةٌ تُعْطَى الِاسْتِدْعَاءَ، كَانَ صُورَةُ فِعْلِهِ هَيْئَةً مِنْ هَيْئَاتِهِ^(٢)، يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُسْتَدْعَاةٌ / مِنْهُ بِاسْتِدْعَاءٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْأَعْلَى الطَّالِبُ مِنْهُ تِلْكَ الْهَيْئَةُ بِاِكْتِسَابِهِ لَهَا.

فَأَمَّا أَنْ تَقَعَ اسْتِدْعَاءٌ وَطَلَبًا لِمِثْلِهَا مِنْ غَيْرِهِ: فَلَيْسَ ذَلِكَ وَضْعًا وَلَا عُرْفًا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ الْأَفْعَالُ كَالِاسْتِدْعَاءِ إِذَا عُلِقَ الْأَمْرُ الصَّرِيحُ عَلَيْهَا^(٣)؛ فَقِيلَ: «إِذَا أَنَا قُمْتُ فَصَلْ»، وَإِذَا قَعَدْتُ فَتَصَدَّقْ، أَوْ إِذَا قُمْتُ فَقُمْ، وَإِذَا قَعَدْتُ فَاقْعُدْ، فَأَمَّا وُجُودُ صُورَةٍ صَامِتَةٍ فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ تَكُونُ اسْتِدْعَاءً؟!

وَأَمَّا الْوُجُوبُ: فَأَبْعَدُ، فَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ أَمْتَنَعَ النَّذْبُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِجَابِ طَلَبًا وَاسْتِدْعَاءً وَزِيَادَةً هِيَ: الْحَثْمُ، فَإِذَا أَمْتَنَعَ حُصُولُ الِاسْتِدْعَاءِ بِمَجَرَّدِ النَّذْبِ مِنْ صُورَةِ الْفِعْلِ، فَأَوَّلَى أَنْ يَمْتَنَعَ الِاسْتِدْعَاءُ الْحَثْمُ الْوَاجِبُ.

وَإِذَا لَمْ تُعْطِ الصُّورَةُ حُكْمًا مِنَ الْفِعْلِ لِغَيْرِ الْفَاعِلِ ﷺ، جِئْنَا إِلَى حُكْمِ الْفِعْلِ فِي حَقِّهِ^(٤)؛ فَوَجَدْنَاهُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَجِدَ مِنْهُ امْتِثَالًا

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِعْلُهُ»، وَمَا أَثْبَتَهُ أَسْلَمُ لِلسياق.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «هَيْئَةً مِنْ هَيْئَاتِهِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) يُنْظَرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ - مُخْتَصَرًا - فِي: «التبصرة» (ص ٢٤٦)، و«العدة» (٣/

٧٤٨)، و«التمهيد» (٢/٣١٩).

(٤) أَي: فِي حَقِّ الْفَاعِلِ، وَهُوَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

لأمر نذِب، أو لأمرٍ إِنْجَابٍ، أو فَعَلَهُ أَبْتِدَاءً مِنْ نَفْسِهِ، فلا طَرِيقَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ لَنَا؛ لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ الْأَسْتِدْعَاءِ وَتَرَدُّدِ الْفِعْلِ، لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ مُسْتَدْعَى مِنْهُ ﷺ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ مُوجِباً؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَقْفُ^(١):

فَيَقَالُ: إِنَّكُمْ لَوْ لَحَظْتُمْ الْأَسْتِدْعَاءَ، لَوَجَدْتُمُوهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ [كَقَوْلِهِ]^(٢): ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥]^(٣)، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾^(٤)؛ الْحَاصِلُ مِنْهُ: أَنَّكُمْ / لَا يَبْغِي أَنْ تَخْرُجُوا مِنْ مَجْلِسِهِ ٢٠١/ب وَهُوَ جَالِسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٥).

فهذا سَمْعٌ يُعْطَى وَجُوبٌ اتِّبَاعِهِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ.
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صُورَةٍ فِعْلِهِ أَسْتِدْعَاءٌ وَلَا طَلَبٌ^(٦)، كَانَ الطَّلَبُ

(١) يُنْظَرُ «التبصرة»: (ص ٢٤٤، ٢٤٦).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) كذا في الأصل: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، وصواب الاستشهاد أن يكون بآية الأعراف رقم

(١٥٨)، وهي قوله - تعالى -: ﴿فَاتَّبِعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ النَّبِيَّ الَّذِي يُوْثِرُ

بِاللَّهِ وَكَعَلْبَيْنِهِ. وَاتَّبِعُوهُ لِمَا كُنتُمْ تَهْتَدُونَ﴾. ويُنْظَرُ: (٢/٤١٢) تعليق رقم (٢).

(٤) لو قَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى النَّبِيِّ قَبْلَهَا، لَكَانَ أَوْلَى تَمْشِيًا مَعَ سِيَاقِ الْآيَةِ، هَكَذَا:

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الْآيَةُ

[النور: ٦٣].

(٥) سبق ذلك، والتعليق عليه في: (٣/٦٢).

(٦) في الأصل: «ولا طلباً»، والصَّوابُ الرفعُ كما أثبتُّهُ.

مِنْ هَذِهِ الْآيِ أَنْ نَأْتِيَ بِمِثْلِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ التَّعْبُدَاتِ.
وَالِاسْتِدْعَاءِ الْمُطْلَقِ يَفْتَضِي الْإِجَابَ؛ فَهَذَا يُعْطِي مُرَادَنَا مِنَ
الْإِجَابِ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: «لَيْسَ فِي الْفِعْلِ إِبَاحَةٌ» فَلَيْسَ كَمَا ذَكَرْتُمْ أَيْضًا؛
لَأَنَّهُ لَمَّا قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُخَالِفُ - عِنْدَ مَنْ قَالَ
بِعِضْمَتِهِ^(٢) - وَلَا يَقْرَأُ عَلَى الْخَطَا عِنْدَ الْكَافَّةِ إِنْ بَدَرَتْ مِنْهُ خَطِيئَةٌ^(٣)؛
كَانَ أَقْلُ الْأَحْوَالِ لِفِعْلِهِ^(٤) الْإِبَاحَةُ، دُونَ الْحَظَرِ^(٥).

(١) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ: (٢/٤١٢ وما بعدها).

(٢) مَسْأَلَةُ الْعِضْمَةِ: مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَالْأَصُولِيُّونَ يوردونها فِي الْحَدِيثِ عَنْ
السُّنَّةِ وَحُجَّتَيْهَا، وَالْأَفْعَالِ وَدَلَالَتِهَا؛ لِتَوْقُفِ الْحُجَّةِ وَالْإِبَاحَةِ عَلَى عِضْمَةِ
النَّبِيِّ ﷺ.

وَلِلْإِسْتِزَادَةِ مِنْ ذَلِكَ يَرِاجِعُ: «تَيْسِيرَ التَّحْرِيرِ» (٣/٢٠)، وَ«فَوَاتِحَ الرَّحْمَتِ»
(٢/٩٧)، وَ«حَاشِيَتَا الْجُرْجَانِيِّ وَالتَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْعِضْمَةِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ»
(٢/٢٢)، وَ«حَاشِيَةَ الْبَنَانِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢/٩٥)، وَ«الْبَحْرَ الْمَحِيطَ»
(٤/١٦٩)، وَ«شَرْحَ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٣/١٦٧)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ»
(ص ٣٤).

(٣) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيحُ عَلَى التَّنْقِيحِ» (٢/١٤)، وَ«الْبَحْرَ الْمَحِيطَ» (٤/١٧٠ -
١٧١)، وَ«الْمَسْوَدَةَ» (ص ١٩٠)، وَ«شَرْحَ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ» (٣/١٧٢)،
وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» (ص ٣٥).

وَيُنْظَرُ فِي مَبِثِّ الْعِضْمَةِ: «كِتَابُ الشُّفَا بِتَعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصْطَفَى» لِلْقَاضِي
عِيَّاضٍ (٢/٢٣٠)، وَ«الْخَصَائِصُ الْكُبْرَى» لِلْسَيُوطِيِّ (١/١٢٦)، وَ«مَجْمُوعُ
فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» (١٠/٢٨٩ وما بعدها).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فَعْلُهُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) يُنْظَرُ فِي الرَّدِّ عَلَى شَبْهَةِ أَهْلِ الْوَقْفِ: «الْعُدَّة» (٣/٧٤٨ - ٧٤٩).

وَيَجْرِي قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾^(١) [الأنعام: ١٥٥] مُجْرَى قَوْلِهِ: إِذَا قَامَ فَقُومُوا، وَإِذَا قَعَدَ فَأَقْعُدُوا، وَإِذَا صَلَّى فَصَلُّوا، وَإِنْ أَحْرَمَ فَأَحْرِمُوا، وَإِنْ حَلَّ فَاحْلُوا.

وَأَمَّا إِتِّبَاعُ فِعْلِهِ بِقَوْلِهِ؛ مِثْلُ^(٢): خُذُوا عَنِّي^(٣)، وَ«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٤) - فَقَدْ يَكُونُ تَأْكِيدًا فِي الْبَيَانِ؛ كَمَا أَكَّدَ الْقَوْلَ بِالْفِعْلِ، فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ»، ثُمَّ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا»، وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ، وَقَالَ مَا قَالَ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٥).

فَإِنْ قِيلَ^(٦): «هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِنْ كَانَ هُوَ وَأُمَّتُهُ مُتَسَاوِينَ فِي الْمَصَالِحِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلَحُ يَخُصُّهُ، لَا يَكُونُ أَحَدٌ^(٧) مِنْ أُمَّتِهِ مُشَارِكًا

(١) كذا في الأصل: «فاتبعوه»، والصواب الاستشهاد بآية الأعراف رقم ١٥٨ ﴿وَاتَّبِعُونِي﴾، ويُنظر ما سبق: (٤١٢/٢)، و(٤٤٧/٢).

(٢) في الأصل: «وأما امتناع فعله فقوله»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) سبق تخريجه في: (٣٥٤/٢).

(٤) سبق تخريجه في: (٣٥٣/٢).

(٥) سبق تخريجه في: (٧٧/٢).

(٦) هذا مما احتج به أبو الحسن التميمي. يُنظر: «العدة» (٧٤٧/٣)، و«التمهيد»

(٣٢١/٢)، ويُنظر حجة أخرى لأبي الحسن التميمي فيما ذهب إليه من

الوقف (٤٥٥/٢)، وجمع حُجَّتَيْهِ كِلْتُمَا.

(٧) في الأصل: «أحد» بالنصب، والصحيح الرفع؛ كما أثبتته.

لَهُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ عَلَى الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ لَمْ يَجْزُ^(١) أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لَهُ
أَمْرًا لَهُمْ، وَلَا الْإِبَاحَةُ لَهُ إِبَاحَةً لَهُمْ^(٢):

فَيُقَالُ: إِنَّ التَّكْلِيفَ عَمَّ الْجَمَاعَةَ، وَخَصَّ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ بِأَشْيَاءَ،
بِدَلَالِيلٍ خَاصَّةٍ، وَإِلَّا فَالْمُسَاوَاةُ هِيَ^(٣) الْأَصْلُ؛ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى - لِلْكَُلِّ: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [الأنعام: ١٥٥]^(٤)، وَقَالَ: هُوَ ﷺ:
«أَمْرِي لِلوَاحِدِ، أَمْرِي لِلْجَمَاعَةِ»^(٥)، «أَمْرِي لَامْرَأَةٍ»^(٦) أَمْرِي لِأَلْفِ
أَمْرَأَةٍ^(٧).

(١) قوله: «لم يجز» جواب للشرط «إذا كان له مصالح ... إلخ».

(٢) يُنْتَظَرُ: «العدة» (٧٤٧/٣)، و«التمهيد» (٣٢٠/٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ «فِي»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) يُنْتَظَرُ مَا سَبَقَ: (٤١٢/٢).

(٥) هَكَذَا أوردَهُ الْمُصَنِّفُ بِلَفْظِ: «أَمْرِي»، وَالْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ
وَالْتَخْرِيجِ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ»، وَكِلَا اللَّفْظَيْنِ: لَا
أَصْلَ لَهُمَا، كَمَا قَالَ جَمْعٌ مِنَ الْحُقَاطِ مِنْهُمْ: الْمِزْيُ، وَالذَّهَبِيُّ.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ: «لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ»، وَسُئِلَ عَنْهُ الْمِزْيُ وَالذَّهَبِيُّ، فَأَنْكَرَاهُ.
وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: «لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ»، وَكَذَا قَالَ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ».
يُنْتَظَرُ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْمَنْهَاجِ» (ص ٢٩٣) لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ، وَ«الْمَقَاصِدُ
الْحَسَنَةُ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ» (ص ١٩٢)،
و«كَشَفِ الْخَفَاءِ» لِلْعَجْلُونِيِّ (٣٦٤/١).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «لِلْمَرْأَةِ»، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَيُدُلُّ عَلَيْهِ مَا سَأوردُهُ فِي الْهَامِشِ
التَّالِي.

(٧) خَرَّجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَةُ وَصَحَّحَهُ، وَكَذَا خَرَّجَهُ
النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» فِي قِصَّةِ بَيْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَعْنُ
أُمَيَّةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، قَالَتْ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَنَا: «فِيمَا
اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ»، قُلْتُ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ مِنَّا بِأَنْفُسِنَا»، فَقُلْتُ: يَا =

وَالْإِنْجَابُ هُوَ الْأَصْلُ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ دَلَالَةٌ تَصْرِفُ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا يَتَعَبَّدُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، بَلْ بِاسْتِدْعَاءِ وَطَلَبِ، وَالْأَصْلُ - مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِقَرِينَةٍ - الْوُجُوبُ^(١).
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأُمَّةِ لِلاتِّبَاعِ لَهُ، كَالْكَعْبَةِ لِلِاسْتِقْبَالِ لَهَا، فَهِيَ^(٢) لِلْكَلِّ إِلَّا مَنْ أُخْرِجَ بِدَلَالَةِ الْعُدْرِ^(٣)؛ كَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لِلاتِّبَاعِ، فِي قَوْلِهِ اسْتِجَابَةً، وَفِي فِعْلِهِ^(٤) اقْتِدَاءً، إِلَّا مَا خُصَّ بِهِ دُونَ أُمَّةٍ بِدَلَالَةٍ^(٥).

= رسول الله: بَايَعْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ، وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ، «مَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ».

يُنْتَظَرُ: «مَوْطَأُ مَالِكٍ» (٢/٢٥٠)، كِتَابُ الْبَيْعَةِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ، مُسْنَدُ أُمَيَّةَ بِنْتِ رُقَيْيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» (٦/٣٥٧)، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٧/١٤٩)، كِتَابُ الْبَيْعَةِ، بَابُ بَيْعَةِ النِّسَاءِ، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (٢/٩٥٩)، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ بَيْعَةِ النِّسَاءِ، وَ«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (٤/١٤٦)، كِتَابُ النُّوَادِرِ، وَ«مَوَارِدُ الظُّمَّانِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ جَبَّانٍ» لِلْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ (ص ٣٤)، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيْعَةِ النِّسَاءِ، وَيُنْتَظَرُ: «كُشْفُ الْخَفَاءِ» لِلْعَجْلُونِيِّ (١/٣٦٤).

(١) يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧٤٤ - ٧٤٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَهِيَ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) مِثْلُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْكُتُبِ الْخَاصَّةِ بِشَمَائِلِهِ وَسِيرَتِهِ ﷺ. يُنْتَظَرُ: «الشَّمَائِلُ» لِلتِّرْمِذِيِّ، وَ«الشِّفَا» لِلْقَاضِي عِيَّاضَ، وَ«الْخَصَائِصُ الْكُبْرَى» لِلْسُّيُوطِيِّ، وَقَدْ أورد شيئاً من ذلك الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٦٩) فِي بَيَانِ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَى بَعَثَةِ الرِّسْلِ، وَضُرُورَتِهِمْ إِلَى الْإِتِّبَاعِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «قَوْلُهُ»؛ وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٥) يُنْتَظَرُ: «الْعُدَّة» (٣/٧٧٤).

فَإِنْ قِيلَ: «لَوْ كَانَ مَا يَفْعَلُهُ وَاجِبًا، لَمْ يَخُلْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا عَلَيْهِ خَاصَّةً، أَوْ وَاجِبًا عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ:

فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ، وَتَشَاغَلَ بِفِعْلِهِ، وَلَمْ يُلْغْنَا الصَّنِيعَةَ الَّتِي أَوْجَبَتْ - : فَمَا بَلَغَ، وَحَاشَاهُ مَعَ قَوْلِهِ [تَعَالَى] لَهُ: ﴿يَلْغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولُكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

وَإِنْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ هُوَ بِلَاغُهُ - فَقَدْ قَصَرَ؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الصَّيْغَ وَالْأَقْوَالَ الَّتِي تُعْطِي الْمَعَانِي مَكْشُوفَةً بِالْأَلْفَاظِ مَفْهُومَةٍ؛ بِصُورَةِ فِعْلٍ ^(١) لَا تُعْطِي سِوَى الْمُشَاهَدَةِ لَهَا، وَلَا تُعْرِبُ عَنْ شَيْءٍ مَفْهُومٍ، وَلَا مَعْنَى مَعْقُولٍ، وَالْبَارِي قَالَ لَهُ: ﴿لِئُبَيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فَأَمَرَهُ بَيَانِ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ وَمَا فِيهِ نَوْعُ خَفَاءٍ: بِالْبَيَانِ، وَالْمُجْمَلَةِ ^(٢) بِالتَّفْسِيرِ، وَالْمُخْتَلِفِ ظَاهِرُهُ: بِالْجَمْعِ، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَخْسُنُ مَعَ هَذَا أَنْ تُنَزَّلَ إِلَيْهِ صَنِيعَةٌ تَقْتَضِي الْإِنْجَابَ أَوْ التَّذَبُّبَ أَوْ الْإِبَاحَةَ؛ فَيَعْدِلَ عَنْ تِلْكَ الصَّنِيعَةِ إِلَى صُورَةِ فِعْلٍ لَمْ تُوضَعْ لِلْإِفْهَامِ وَلَا الْبَيَانِ؟!

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِنْجَابٌ / وَهُوَ ^(٣) مَا أَدَّعَيْتُمُوهُ - وَلَا أَسْتَدْعَاءَ، وَلَا إِطْلَاقَ وَإِبَاحَةَ - : لَمْ يَكُنْ لَنَا سِوَى الْوَقْفِ ^(٤) إِلَى أَنْ

٢٠٢/ب

(١) في الأصل: «مصورة فعل»، والصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «والجملة»، والصواب ما أثبتته، والمراد: وأمره ببيان الألفاظ المجملة في التفسير.

(٣) «وهو» يعني: الإيجاب.

(٤) يُنْظَرُ فِي هَذَا الْاِعْتِرَاضِ لِأَهْلِ الْوَقْفِ: «التبصرة» (ص ٢٤٣)، و«التمهيد» (٢/

يَأْتِي الْبَيَانُ: مَنْ الْمُخَاطَبُ بِهِ؟! وَكَيْفَ الْخِطَابُ؟! لِئَلَّا يُنْسَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، مِنْ التَّقْصِيرِ فِي الْبَيَانِ وَالْبَلَاغِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهُوَ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: ﴿يَلْغِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٧٦]، وَقَوْلُهُ^(١) ﴿لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]:

فَيَقَالُ: لَا بَيَانَ أَوْضَحَ وَلَا أَتَيْنَ مِنَ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِهِ وَالتَّأْسِي بِهِ، وَالْبَيَانُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ تَارَةً كَانَ بِفِعْلِهِ، وَتَارَةً بِقَوْلِهِ؛ وَلِهَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْبَيَانِ بِالْفِعْلِ؛ حَيْثُ نَزَلَ جِبْرِيلُ؛ فَصَلَّى بِهِ عِنْدَ الْبَيْتِ، وَبَيَّنَ لَهُ الْمَوَاقِيتَ^(٢)، وَتَنَزَّلَ إِلَيْهِ؛ فَبَيَّنَ لَهُ الْمَنَاسِكَ^(٣).

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) سبق تخريجه في: (٣٥٣/٢) الهامش رقم (١).

(٣) نزولُ جِبْرِيلَ ﷺ لِبَيَانِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ جَاءَ فِي عِدَّةِ أَحْوَالٍ، مِنْهَا: بَيَانُهُ لِلصَّلَاةِ، وَمِنْهَا مَا أَوْزَدَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا مِنْ بَيَانِ الْمَنَاسِكِ، وَمِنْ أَعْمَالِهَا: التَّلْبِيَةُ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا لِلرِّجَالِ؛ كَمَا فِي حَدِيثٍ عِنْدَ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَأَصْحَابِ «السُّنَنِ»، وَابْنُ جَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ أَبِي حَتِمٍ؛ مِنْ حَدِيثِ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَضْحَايِي، فَيَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ. يُنْظَرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢٣٩/٢)، بَابُ سُنَنِ الْإِحْرَامِ.

وَمِنْهَا: مَا عَلَّمَهُ جِبْرِيلُ مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ، وَالسَّاعَةِ وَأَمَارَتِهَا، فَقَالَ عِنْدَ انْصِرَافِهِ: «هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ»، خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَهْلُ «السُّنَنِ»، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنْظَرُ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٣٦/١)، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ، مُسْنَدُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (٢٧/١، ٢٨)، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢٢٤/٤)، كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابُ فِي الْقَدْرِ، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٨/٥)، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا =

وَبَيَّنَ هُوَ لِأُمَّتِهِ كَمَا بَيَّنَّ لَهُ، فَقَالَ لِلسَّائِلِ ﷺ: «صَلِّ مَعَنَا»^(١)،
وَرَفَعَ إِنَاءَهُ وَشَرِبَ فِي مَسِيرِهِ فِي رَمَضَانَ^(٢)، حِينَ^(٣) بَلَغَ كُرَاعَ
الْعَمِيمِ^(٤)، وَطَافَ عَلَى الْبَعِيرِ مُبَيِّنًا لِلطَّوَافِ^(٥)، وَتَوَضَّأَ بِمُخَضَّرٍ مِنْ

= جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام، و«سُنن ابن ماجه» (١/٢٢)، المقدمة، باب في الإيمان.

ولم أقف على نصٍّ خاصٍّ في تعليم جبريل رسول الله ﷺ أحكامَ مناسكِ
الحجِّ بالتفصيل المعروف، والله أعلم.
(١) سبق تخريجه، يُنظر: (٣٥٣/٢).

(٢) أخرجه مسلم وأهل «السُنن» عن جابر رضي الله عنه.

يُنظر: «صحيح مسلم» (٧٨٥/٢)، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر
في شهر رمضان للمسافر... إلخ، و«سُنن الترمذي» (٨٩/٣)، كتاب الصوم،
باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر، و«سُنن البيهقي» (٢٤١/٤)، كتاب
الصيام، باب تأكيد الفطر في السفر.

ويُنظر: «التلخيص الحبير» (٢٠٣/٢)، كتاب الصيام، و«إرواء الغليل» (٤/٥٧)،
كتاب الصيام.

(٣) في الأصل: «حيثُ».

(٤) الكُرَاعُ: بضم الكاف، آخره عَيْنٌ مهملة، هو طَرَفُ الشيء، وكُرَاعُ الأرض:
ناحيئُها، وَيُطْلَقُ الكُرَاعُ على ما سأل مِنْ أَثْفِ الجبلِ أو الحرَّةِ.

وكُرَاعُ الْعَمِيمِ: مَوْضِعٌ بناحية الحجاز بين مَكَّةَ والمدينة، وهو وادٍ أمامَ
عُسْفَانَ بثمانية أميال، هَذَا الكُرَاعُ: جَبَلٌ أسودٌ في طرف الحرَّةِ يمتدُّ إليه، وله
خَبَرٌ في ذكر أَجَا وَسَلْمَى.

يُنظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي، باب الكاف والراء وما يليهما (٤/٤٤٣).

(٥) طَوَافُهُ ﷺ على البعير ثابتٌ في السُّنَّةِ في الصحيحين، و«السُنن»، وغيرها، عن
ابن عباس - رضي الله عنهما.

يُنظر: «صحيح البخاري» (٢٩٥/٢)، كتاب الحج، باب استلام الزكن بالمُخَجَّنِ
و«صحيح مسلم» (٩٢٦/٢)، كتاب الحج، باب جواز الطواف على بعير =

أصحابه^(١).

فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ الْمَلِكُ^(٢) قَوْلًا تَارَةً، وَفَعَلًا تَارَةً أُخْرَى - بَيَّنَّ هُوَ لِأَمَّتِهِ
بِالطَّرِيقَيْنِ: تَارَةً قَوْلًا، وَتَارَةً فَعَلًا، وَصَارَ لِلْأُمَّةِ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ
وَالْأَقْوَالِ كَالْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لِلْمَأْمُومِينَ: إِنْ رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِنْ سَجَدَ
سَجَدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا / أَوْ قَاعِدًا، صَلُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا أَوْ قُعُودًا^(٣)،
وَإِنْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ سَجَدُوا، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ السَّهْوِ لَمْ يَعْلَمُوا بِهِ.
كُلُّ ذَلِكَ لِكُونِهِ قُدْوَةً، وَهُمْ أَتْبَاعُهُ^(٤).

وَمِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْوَقْفِ^(٥): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَجُوزُ عَلَيْهِ
الصَّغَائِرُ وَالْخَطَأُ؛ وَدَلَالِلُ ذَلِكَ مَعْلُومَةٌ، وَالْعُتْبَى عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ

= وغيره، و«سُنن أبي داود» (١٧٦/٢)، كتاب المناسك، باب الطواف
الواجب، و«سُنن الترمذي» (٢١٨/٣)، كتاب الحج، باب ما جاء في
الطواف راكبًا، و«سُنن النسائي» (٢٢٤/٥)، كتاب مناسك الحج، باب
الطواف بالبيت على الراحلة، و«سُنن ابن ماجه» (٩٨٢/٢)، كتاب
المناسك، باب من استلم الركن بِمُخَاجَنِهِ.

وَيُنْتَظَرُ: «التلخيص الحبير» (٢٤٥/٢)، كتاب الحج، باب دخول مكة وبقية
أعمال الحج إلى آخرها.

(١) سبق تخريجه في: (٤٤٤/٢).

(٢) وهو جبريل عليه السلام حيث بَيَّنَّ لَهُ مواقيت الصلاة وكيفيةها، وبعض أحكام
المناسك، وقد سبق بيانه وتخرجه في: (٤٥٣/٢).

(٣) في الأصل: «وقعودًا».

(٤) يُنْتَظَرُ: «العدة» (٧٤٨ - ٧٤٩).

(٥) منهم: أبو الحسن التميمي من الحنابلة. يُنْتَظَرُ: «العدة» (٨٤٧/٣ - ٧٤٨)،
و«التمهيد» (٣٢١/٢).

مَسْمُوعَةٌ^(١)؛ فَلَا نَأْمَنُ أَنْ نَتَّبِعَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، فَنَكُونُ مُخْطِئِينَ أَوْ عَاصِينَ، وَنَضُمُّ إِلَى ذَلِكَ: أَعْتِقَادَ الْوُجُوبِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَطْمَ وَأَذْهَى، فَلَا يُخَلِّصُنَا مِنْ ذَلِكَ الْخَطَرِ إِلَّا الْوَقْفُ إِلَى أَنْ تَأْتِيَ [فِي]^(٢) ذَلِكَ دَلَالَةٌ تَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ الْحَالِ؛ وَمِثَالُ ذَلِكَ: اسْتِغْفَارُهُ لِأُمِّهِ وَعَمِّهِ مَعَ الشُّرْكِ^(٣)، فَتَسْتَغْفِرُ نَحْنُ لِلْمُشْرِكِينَ^(٤):

(١) كما في قوله - تعالى - : ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُتْرَى حَتَّى يُتَخَجَّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وذلك عِتَابٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ فِي قِصَّةِ فِدَاءِ أَهْلِ بَدْرٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ - تعالى - في المتخلفين عن غزوة تبوك: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقوله: ﴿عَسَى وَتَوَلَّى﴾ ① أَنْ جَاءَهُ الْأَعْنَى ② [عبس: ١، ٢]، والأدلة على ذلك كثيرة.

يُنْظَرُ فِي جَوَازِ الْخَطَا عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - :
«العدة» (٧٤٨/٣)، و«التمهيد» (٣٢١/٢ - ٣٢٢). وَيُنْظَرُ: «الشُّفَا» لِلْقَاضِي عِيَاض (٣٢٧/٢ - ٣٨٥)، و«الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢٠٢/٢).

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَغْفِرُ لِأُمِّهِ وَلَعَمَّهُ أَبِي طَالِبٍ، حَتَّى نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ - تعالى - : ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ ③ [التوبة: ١١٣]؛ يُنْظَرُ: «صحيح البخاري» (١٣٢/٦)، مَا جَاءَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَ«صحيح مسلم» (٢/ ٦٧١)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ اسْتِذْنَانِ النَّبِيِّ رَبِّهِ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، «مسند أحمد» (٤٤١/٢)، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢١٤/٣)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، وَ«سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٩٠/٤)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْاسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ، «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (٥٠١/١)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، وَ«المستدرک» (٣٣٦/٢)، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَيُنْظَرُ: «تفسير ابن كثير» (٣٩٣/٢).

(٤) يُنْظَرُ فِي مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ التِّمِيمِيِّ، وَأَدْلَتِهِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا: «العدة» (٧٤٧/٣ - ٧٤٨).

فَيَقَالُ: لَا يَمْتَنِعُ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ: أَنْ يُكَلِّفَنَا اتِّبَاعَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ سَهْوٌ أَوْ خَطَأٌ، اسْتُذِرَكَ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ، وَلَسْنَا بِأَوْفَى مِنْهُ، وَلَا يَصُونُنَا الْبَارِي عَمَّا لَمْ يَصْنُهُ عَنْهُ^(١).

فَإِذَا جَازَ أَنْ يُؤَخَّرَ^(٢) عَنْهُ الْبَيَانُ، وَيُمْكِّنَ مِنْ تِلَاوَتِهِ الشَّيْطَانُ، ثُمَّ يَنْسَخُ مَا^(٣) يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ^(٤)، وَيُبَيِّنُ^(٥) لَهُ الْخَطَأَ لِيَرْجِعَ عَمَّا وَقَعَ مِنْهُ بِالْخَطَا وَالنِّسْيَانِ - : جَازَ أَنْ يُكَلِّفَ اتِّبَاعَهُ عَلَى مَا كَانَ.

أَلَا تَرَى أَنْ أَقْوَالَهُ - أَيْضًا - لَمْ تَسَلِّمْ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا عُصِمَ فِيهَا مِنْ زَلَّةٍ وَخَطَأٍ^(٦)؛ فَقَدْ^(٧) صَلَّيْ، فَقَصَرَ مِنَ الرُّكْعَاتِ، وَعَادَ فَأَتَمَّ، وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ^(٨)، وَنَدِمَ عَلَى الْفِدَاءِ بَعْدَ أَنْ وَجَبَ عَلَى أَصْحَابِهِ الْإِتِّبَاعُ فِي

(١) في الأصل: «لم تصنعه عنه»، والصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: «نؤخر» بالنون، والصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «بما»، وهو سهو من الناسخ.

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ مَا يُرِيدُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

﴿٥٧﴾ [الحج: ٥٢]. وَيُنْظَرُ تَفْسِيرُهَا فِي: «تفسير ابن كثير» (٣/٢٢٩).

(٥) في الأصل: «وبين»، وما أثبتته يتفق مع صحة السياق.

(٦) يُنْظَرُ مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَصْمَةِ فِي: (٢/٤٤٨).

(٧) في الأصل: «وقد»، والأنسب للسياق ما أثبتته.

(٨) ثَبَتَ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ وَأَهْلِ «السنن» فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ الْمَشْهُورَةِ وَغَيْرِهَا.

يُنْظَرُ: «صحيح مسلم» (٣١٨)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ تَسْبِيحِ الرَّجُلِ وَتَصْفِيْقِ الْمَرْأَةِ إِذَا نَابَهُمَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ، وَ«مسند أحمد» (٤/٤٢٧، ٤٤١)، وَ«سنن أبي داود» (١/٢٦٤)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ السَّهْوِ فِي السَّجْدَتَيْنِ، وَ«سنن الترمذي» (٢/٢٣٥)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ السَّهْوِ، وَ«سنن النسائي» =

ذَلِكَ^(١).

٢٠٣/ب / فَلَمَّا لَمْ يَمْنَعْ هَذَا التَّجْوِيزُ مِنْ^(٢) أَتْبَاعِهِ فِي أَقْوَالِهِ، لَمْ يَمْنَعِ
أَتْبَاعُهُ فِي أَعْمَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣)!

= (١/١٨٣)، كتاب الصلاة باب السهو، و«سنن ابن ماجه» (١/٣٨٠)، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، و«سنن البيهقي» (٢/٣٣٥)، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، و«التلخيص الحبير» (٢/٣)، باب سجود السهو، و«إرواء الغليل» (٢/١١٢٨)، كتاب الصلاة، باب سجود السهو.

(١) سبق تخريجه. يُنظر: (٢/٤١٦).

(٢) في الأصل: «عن».

(٣) يُنظر في مذهب أهل الوقت، وشبههم، والجواب عنها: «التبصرة»

(ص ٢٤٣)، و«الإحكام» للأمدى (١/١٧٤ - ١٧٨)، و«العدة» (٣/٧٣٨ -

٧٤٩)، و«التمهيد» (٢/٣١٧ - ٣٢٢)، و«المسودة» (ص ١٨٩، ١٩٣)،

و«إرشاد الفحول» (ص ٣٨).

فهرس موضوعات المجلد الثاني

الموضوع	الصفحة
• (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ الشُّبْهِ الَّتِي لَهُمْ عَلَى أَنْ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٥٠٠	
• (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْآيَةِ إِذَا كَانَ أَوَّلُهَا عَامًا، وَآخِرُهَا خَاصًّا ١٣	
• (فَضْلٌ) فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُ وَالْخَاصُّ ١٦	
• (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أَدِلَّتِنَا عَلَى أَنَّ الْخَاصَّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِ إِذَا تَعَارَضَا ٢٣	
• (فَضْلٌ) فِي شُبْهِهِمْ عَلَى أَنَّ الْخَاصَّ لَا يَقْضِي عَلَى الْعَامِ إِذَا تَعَارَضَا، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٢٦	
• (فَضْلٌ) فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ خَبَرَانِ: كُلُّ مِنْهُمَا عَامٌ مِنْ وَجْهِ، وَخَاصٌّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ٣١	
• (فَضْلٌ) فِي الْحُكْمِ إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ، أَحَدُهُمَا عَامٌ، وَالْآخَرُ خَاصٌّ، وَالْخَاصُّ مُوَافِقٌ لِلْعَامِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ مُقَيَّدٌ، وَالْمُقَيَّدُ مُوَافِقٌ لِلْمُطْلَقِ ٣٤	
• (فَضْلٌ) فِي أَدِلَّتِنَا عَلَى حَمْلِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا اتَّحَدَ الْحُكْمُ، وَاخْتَلَفَ السَّبَبُ ٤٨	
• (فَضْلٌ) فِي شُبْهِ الْمُخَالِفِ عَلَى عَدَمِ حَمْلِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، إِذَا اتَّحَدَ الْحُكْمُ وَاخْتَلَفَ السَّبَبُ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٥٣	
• (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ حَمْلِ الْعَامِ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِغْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ: ٦١	
• (فَضْلٌ) فِي أَدِلَّتِنَا عَلَى حَمْلِ الْعَامِ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِغْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ: ٦٢	
• (فَضْلٌ) فِي شُبْهِهِ الْمُخَالِفِ عَلَى عَدَمِ حَمْلِ الْعَامِ الْمُتَّفَقِ عَلَى اسْتِغْمَالِهِ عَلَى الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٦٣	

- (فصل) في الحكم إذا تعارض خبران، وأنكّن استغمالهما بيناء أحدهما على الآخر: ٦٥
- (فصل) في أدلتنا على أنه إذا تعارض خبران، وأنكّن استغمالهما بيناء أحدهما على الآخر؛ وجب ذلك ٦٦
- (فصل) في شبههم على أنه إذا تعارض خبران، فإنهما يسقطان، ولا يثبت أحدهما على الآخر، والجواب عنها ٦٩
- فصول الاستثناء ٧٣
- (فصل) في حقيقة الاستثناء، وأحكامه، وأقسامه: ٧٣
- (فصل) في حكم الاستثناء المتفصل ٧٥
- (فصل) يجمع دلائلنا على عدم صحة الاستثناء المتفصل ٧٨
- (فصل) في شبههم على صحة الاستثناء المتفصل، والجواب عنها ٨٢
- (فصل) في الرد على من قال بصحة الاستثناء المتفصل، ما دام في المجلس ٨٨
- (فصل) في شبهة الحسن البصري على صحة الاستثناء المتفصل ما دام في المجلس والجواب عنها ٨٩
- (فصل) في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه ٩٠
- (فصل) في جواز الاستثناء من الاستثناء ٩٣
- (فصل) في حكم استثناء الأكثر ٩٤
- (فصل) يجمع أدلتنا على عدم جواز استثناء الأكثر ٩٦
- (فصل) في الأسئلة لهم على أدلتنا على عدم جواز استثناء الأكثر ١٠٢
- (فصل) في الجواب عن الأسئلة الواردة على أدلتنا على عدم جواز استثناء الأكثر ١٠٥
- (فصل) في جمع شبههم على جواز استثناء الأكثر ١٠٩

الموضوع	الصفحة
• (فَضْلٌ) فِي الْأَجْوِيَةِ عَنْ شُبُهَيْهِمْ عَلَى جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ	١١١
• (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ	١١٧
• (فَضْلٌ) فِي أَدْلِيَّتِنَا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ	١١٩
• (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ	١٢٤
• (فَضْلٌ) فِي الْأَجْوِيَةِ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ شُبِّهِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ	١٢٨
• (فَضْلٌ) فِي شُبِّهِهٖ أُخْرَى لِلْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا	١٣٧
• (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا تَعَقَّبَ جَمَلًا، وَصَلَحَ أَنْ يَعُودَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَوْ انْفَرَدَتْ	١٤٠
• (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أَدْلِيَّتِنَا عَلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ إِذَا تَعَقَّبَ جَمَلًا، فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى جَمِيعِهَا	١٤٤
• (فَضْلٌ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَهْلِ الْوَقْفِ	١٥٠
• (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ عَلَى التَّوَقُّفِ فِي عَوْدِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا	١٥١
• «فُضُولُ» الْمُجْمَلِ وَالْمُقَسَّرِ وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ	١٦٠
• (فَضْلٌ) فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ	١٦١
• (فَضْلٌ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُحْكَمَ هُوَ مَا اسْتَقَلَّ بِتَفْسِيهِ وَالْمُتَشَابِهُ عَكْسُهُ	١٨٠
• (فَضْلٌ) فِي شُبِّهِ الْمُخَالِفِ لِتَفْهِي الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُغْلَمُ تَأْوِيلُهُ، وَلَا يُغْلَمُ الْمَرَادُ بِهِ	١٩١
• (فَضْلٌ) فِي الْأَجْوِيَةِ عَلَى شُبِّهِ الْمُخَالِفِينَ فِي تَفْهِيمِ الْمُتَشَابِهِ، الَّذِي لَا يُغْلَمُ تَأْوِيلُهُ وَلَا يُغْلَمُ الْمَرَادُ مِنْهُ	١٩٤

- (فَضْلٌ) هَلْ فِي الْقُرْآنِ مَجَازَاتٌ وَاسْتِعَارَاتٌ ؟ ٢١٤
- (فَضْلٌ) فِي دَلِيلِنَا عَلَى ذَلِكَ شَرْحًا ٢١٧
- (فَضْلٌ) فِي أَسْنَانِهِمْ عَلَى تِلْكَ الدَّلَائِلِ، وَالْجَوَابِ عَنْهَا ٢٢٠
- (فَضْلٌ) فِي أدِلَّةٍ أُخْرَى لَنَا، عَلَى وُجُودِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ ٢٢٨
- (فَضْلٌ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَجَازِ عَقْلًا ٢٣٣
- (فَضْلٌ) فِي شُبُهَاتِ الْمُخَالَفِ عَلَى نَفْيِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ ٢٣٤
- (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أَجْوِيَةِ شُبُهِهِمْ عَلَى نَفْيِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ ٢٣٩
- (فَضْلٌ) فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الْمَجَازَ مِنَ الْحَتَابِلَةِ ٢٥٤
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْأَخْتِجَاجِ بِالْمَجَازِ ٢٥٦
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَجَازِ ٢٥٩
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ اسْتِغْمَالِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ ٢٦١
- (فَضْلٌ) هَلْ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ ؟ ٢٦٦
- (فَضْلٌ) فِي أدِلَّتِنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٦٩
- (فَضْلٌ) فِيمَا وَجَّهُوهُ مِنَ الْأَسْنَانَةِ عَلَى مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ ٢٧١
- (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ شُبُهِهِمْ [عَلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ ٢٧٦
- (فَضْلٌ) فِي الْأَجْوِيَةِ عَمَّا ذَكَرُوهُ ٢٧٩
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ وَالْإِجْتِهَادِ ٢٨٣
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ نَقْلِ التَّفْسِيرِ عَنِ الرَّوَايَةِ، وَعَلَى مُقْتَضَى اللَّفْظِ ٢٨٧
- (فَضْلٌ) فِي [حُكْمِ الرَّجُوعِ إِلَى تَفْسِيرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَفْسِيرِ
التَّابِعِينَ ٢٩٠
- (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ وَرُودِ اللَّفْظِ مُرَادًا بِهِ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ ٢٩٣

- | الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| • (فَضْلٌ) فِي أَدِلَّتِنَا عَلَى جَوَازِ وَرُودِ اللَّفْظِ مُرَادًا بِهِ مَعْنَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ | ٢٩٤ |
| • (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ وَرُودِ اللَّفْظِ، مُرَادًا بِهِ مَعْنَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ .. | ٢٩٦ |
| • (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ الْأَجْوِيَةِ عَنْ شُبُهَيْهِمْ | ٢٩٨ |
| • (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ الْمُعْمُومِ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، هَلْ يَكُونُ مُجْمَلًا؟ | ٣٠١ |
| • (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أَدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّ الْمُعْمُومَ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، لَا يَكُونُ مُجْمَلًا ٣٠٣ | ٣٠٣ |
| • (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُعْمُومَ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ، صَارَ مُجْمَلًا، وَالْجَوَابُ عَنْهَا | ٣٠٥ |
| • (فَضْلٌ) فِي شُبُهَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا | |
| • (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ اللَّفْظِ الْعَامِّ إِذَا قُرِنَ بِهِ الْمَذْحُ أَوْ الدَّمُّ، هَلْ يَكُونُ مُجْمَلًا؟ .. | ٣١٤ |
| • (فَضْلٌ) فِي أَدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامِّ إِذَا قُرِنَ بِهِ الْمَذْحُ أَوْ الدَّمُّ، فَهُوَ لِلْمُعْمُومِ وَلَا يَصِيرُ مُجْمَلًا | ٣١٦ |
| • (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ [عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامِّ إِذَا قُرِنَ بِهِ مَذْحُ أَوْ دَمٍّ، صَارَ مُجْمَلًا، وَالْجَوَابُ عَنْهَا | ٣١٨ |
| • (فَضْلٌ) فِي حُكْمِ اللَّفْظِ الْعَامِّ قَبْلَ الْبَيَانِ وَيَعْنِيهِ | ٣٢٠ |
| • (فَضْلٌ) فِي دَلِيلِنَا عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ قَبْلَ الْبَيَانِ يَكُونُ مُجْمَلًا، وَيَعْنِيهِ مُفَسَّرًا | ٣٢١ |
| • (فَضْلٌ) فِيْمَا تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ نَصَرَ الْمُعْمُومَ وَالْجَوَابُ عَنْهُ | ٣٢٢ |
| • (فَضْلٌ) فِي نَفْيِ الْحَقَائِقِ: هَلْ هُوَ نَفْيٌ لِلِإِعْتِدَادِ بِهَا؟ | ٣٢٤ |
| • (فَضْلٌ) فِي أَدِلَّتِنَا [عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ نَفْيٌ لِلِإِعْتِدَادِ بِهَا | ٣٢٧ |
| • (فَضْلٌ) فِي شُبُهَيْهِمْ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْحَقَائِقِ لَيْسَ نَفْيًا لِلِإِعْتِدَادِ بِهَا .. | ٣٢٩ |
| • (فَضْلٌ) فِي الْجَوَابِ عَنْ شُبُهَيْهِمْ | ٣٣١ |

- (فَضْلٌ) فِي الْقَوْلِ فِي تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَوَقْتِ الْخِطَابِ ٣٣٥
- (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أُدِلَّةِ السَّمْعِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ٣٤٣
- (فَضْلٌ) فِي الْأَدِلَّةِ الْمُسْتَبْطَةِ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، عَلَى الْإِطْلَاقِ ٣٥٧
- (فَضْلٌ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ مَنَعَ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ فِي الْأَخْبَارِ، وَأَجَازُهُ فِي الْأَوَايِرِ وَالتَّوَاهِي ٣٧٢
- (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ شُبُهِهِمْ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٣٧٨
- (فَضْلٌ) فِي شُبِهِ مَنْ مَنَعَ تَأْخِيرَ بَيَانِ الْمُعْمُومِ، وَأَجَازَ تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمُجْمَلِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٤٠٥
- فُصُولُ أَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ ٤٠٩
- (فَضْلٌ) فِي جَمْعِ أُدِلَّتِنَا السَّمْعِيَّةِ عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى، وَأَنَّ أَفْعَالَ ﷺ عَلَى الْوُجُوبِ، وَمُشَارَكَةِ أُمِّيهِ لَهُ فِي ذَلِكَ ٤١٢
- (فَضْلٌ) فِي الْأَسْتِذْلَالِ بِغَيْرِ السَّمْعِ عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى، وَأَنَّ أَفْعَالَ ﷺ التَّعْبُدِيَّةَ الْمُبْتَدَأَةَ؛ عَلَى الْوُجُوبِ، وَمُشَارَكَةِ أُمِّيهِ لَهُ فِي ذَلِكَ ٤٢٥
- (فَضْلٌ) فِي شُبُهَاتِ الْمُخَالِفِينَ لِتَقْيِ الْوُجُوبِ فِي دَلَالَةِ أَفْعَالِهِ ﷺ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ٤٤٢

